جامعة الجزائر2
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم الفلسفة

العولمة و التحولات العالمية

(دراسة تحليلية على ضوء الجدلية التاريخية و التأثير الإيديولوجي)

مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الفلسفة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد القادر تومي

إعداد الطالب:
حميد مخوخ

السنة الجامعية 2019 / 2020

قال الله تعالى في كتابه العزيز

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم
شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم
إن الله عليم خبير ﴾

[سورة الحجرات الآية 13]

إهداء

إلى روح والداي يرحمهما الله برحمته الواسعة

و إلى زوجتي التي ساعدتني كثيرا على انجازي هذا البحث، و إلى أولادي و كل أفراد أهلي

و إلى كل أساتذتي الأفاضل و أخص بالذكر أستاذي و أخي و المشرف على بحثي الأستاذ الدكتور عبد القادر تومي.

و إلى كل شهداء العلم و كل باحث عن الحقيقة في المعرفة

فهرس المحتويات

- **مقدمة**.....6

- **الفصل الأول**

ما العولمة ؟.....17

1- في محاولةمفهوم العولمة.....18

أ- من الناحية اللغوية.....18

ب- من الناحية الاصطلاحي.....22

2- العولمة و العالمية.....38

3- مظاهر العولمة.....44

أ – المظهر الاقتصادي للعولمة.....44

ب – المظهر الاجتماعي للعولمة.....58

ج- المظهر السياسي للعولمة.....74

د- المظهر الاعلامي و المعلوماتي و الثقافي للعولمة.....84

هـ – المظهر الأمني للعولمة.....89

- **الفصل الثاني**.....100

تطور العولمة و الحركية التاريخية

تمهيد.....101

1-العولمة و طبيعة الاجتماع البشري.....102

2-الهجرة و التنقلات السكانية و تشكل المجتمع العالمي.....118

3 – نشوء الحضارة البشرية و تطورها في اتجاه العولمة 129

4 – تطور التجارة الدولية جوهر العولمة.....140

5– العولمة بين مجتمع المدينة و المجتمع العالمي.....160

– الفصل الثالث

ثورة الفكر و تحولات الواقع العالمي.....173

– تمهيد.....174

1 – إيديولوجية الرق و نظام العولمة.....175

2 – التحولات الفكرية و ثورة العلم التجريبي الحديث.....191

3 –فلسفة النهضة و التنوير و تطور الفكر الاقتصادي.....226

4– التحولات العالمية و إيديولوجية الاستعمار الجديد.....244

– الفصل الرابع

تحديات العولمة الراهنة.....286

– **تمهيد**.....287

1 – أزمة النمو الديموغرافي العالمية.....289

2 – الفقر و المديونية و أزمة الأمن الغذائي العالمية.....300

3 – مشكلة التلوث و التدهور البيئي وأزمة المياه الصالحة للشرب.....311

4 – العنف و الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.....323

4 – مشكلة الهجرة الدولية و حركة اللاجئين الدوليين.....342

– خاتمة البحث.....363

– قائمة المصادر المراجع.....368

مقدمة

يعيش العالم في الوقت الراهن تحولات عميقة في بنية المجتمع الدولي و النظام العالمي على جميع الأصعدة، و هي تحولات كانت نتيجة لمتغيرات دولية متسارعة أفرزتها الصيرورة التاريخية عبر مراحل نشوء الاجتماع البشري و تطوره، هذه الصيرورة التي كانت تحركها التناقضات و الصراعات المادية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و تناقضات إيديولوجية و ثقافية من جهة أخرى، ثم تأتي مرحلة الاستقرار لتعبر عن انتقال الاجتماع البشري إلى حالة أرقى من الحالة السابقة سواء على المستوى المادي الاقتصادي و الاجتماعي، أو على مستوى الوعي الاجتماعي و السياسي و الإيديولوجي بصفة عامة، و هذا الانتقال الجدلي في حقيقته لا يعبر سوى عن محاولة تجاوز كل تناقضات و صراعات المرحلة السابقة، غير أن مرحلة الاستقرار هي مرحلة نسبية في الزمان و المكان، إذ سرعان ما تتولد عناصر مادية و اجتماعية و إيديولوجية جديدة، و وعي جديد بحقيقة الواقع، تؤدي كل ذلك إلى بروز تناقضات و صراعات جديدة، تشكل بداية لمرحلة تاريخية جديدة في سلم التطور التاريخي للمجتمعات، و لكنها ليست جديدة كل الجدة، و إنما تبقى تحتفظ ببعض عناصر المرحلة السابقة.

و العنصر الفعال في هذه الحركية التاريخية الجدلية القائمة على مبدأ صراع المتناقضات، بغض النظر عن أشكال العلاقات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية التي قد تنتجها، هو البحث عن أدوات التعبير عن الوجود الاجتماعي أكثر اكتمالا و انسجاما و تجسيدا للطبيعة الإنسانية الاجتماعية، و هي طبيعة يتحكم فيها مبدآن أساسيا هما: مبدأ الاندماج الاجتماعي (Le principe de l'intégration sociale) و مبدأ الاعتماد المتبادل (Le principe de l'interdépendance)، و القصد بمبدأ الاندماج الاجتماعي أن الانسان باعتباره كائن اجتماعي بطبيعته، فهو لا يستطيع أن يوجد إلا في نسق اجتماعي، و مبدأ الاعتماد المتبادل يعني أن الإنسان بكونه اجتماعي بطبيعته فهو يعتمد على غيره من أفراد المجتمع كما يعتمد عليه أيضا من طرف غيره، و ذلك بتقديمه لخدمات اجتماعية لغيره كما

يستفيد هو من خدماتهم، لذلك تفرض عليه الحياة الاجتماعية التخصص في أداء وظيفة معينة.

هذان المبدآن هما نفسهما يتحكمان في طبيعة المجتمع الدولي الراهن المعروف بمجتمع العولمة، و بنفس الطريقة التي تحكما في طبيعة الاجتماع البشري منذ نشوئه. إذن هذا الوضع الدولي الجديد أو ما يعرف بعصر العولمة لم يكن في الحقيقة سوى نتيجة لتفاعل متغيرات و تحولات دولية متسارعة ذات طابع عالمي، و هي تعبر في الوقت نفسه عن ديناميكية الواقع التاريخي لشعوب العالم، و هو تفاعل تدريجي تصاعدي تجلى في كل مرحلة من مراحل الصيرورة التاريخية، و من ثم يكون من الضروري العودة إلى مراحل نشوء و تطور الاجتماع البشري، باعتبار أن هذه المراحل تجليات لهذا التفاعل التاريخي في صور جديدة، انتقلت من المجال المحلي إلى المجال الإقليمي ثم المجال العالمي.

إن تفاعل المكونات التاريخية لهذا الوضع الدولي الجديد أو العولمة يتجلى في سياسة الاندماج العالمي، و اتساع نطاق مبدأ الاعتماد المتبادل الذي فرض نفسه على نظام العلاقات الدولية، باعتباره مبدأ يعبر عن طبيعة الاجتماع البشري في أرقى أشكاله، على الرغم من بقاء بعض التناقضات و الصراعات بين بعض شعوب العالم، خاصة شعوب العالم الثالث، و هذا بسبب استمرار بعض الأنظمة السياسية و الاقتصادية و الثقافية المتسلطة تتحكم في المسار التاريخي للمجتمع، لكن سرعان ما ستزول بسبب ادراكها للمخاطر الجديد التي تهدد الأمن الانساني، و التي تتطلب تظافر كل الجهود البشرية من أجل مقاومتها عبر حركات التضامن العالمية.

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، و السياسية و الثقافية، و التكنولوجية و العلمية و الأمنية ذات الطابع العالمي، اتجاها جديدا، و مسارا أكثر وضوحا للعلاقات الدولية، واتساع شبكتها و مرونتها على جميع الأصعدة، و قد أدى كل ذلك إلى نشوء نظام عالمي جديد بعد انهيار المعسكر الشيوعي و تفكك كتلة الدول الاشتراكية، الذي وضع نهاية للحرب الباردة و نظام الثنائية القطبية، مع أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن العشرين، و هو ما ترك مجالا واسعا لهيمنة الإيديولوجية الليبرالية على النظام العالمي الجديد، الذي قامت بوضعه الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الصناعية الكبرى، و القوى

الاقتصادية المتكتلة ذات التوجه الليبرالي، و قد سمح ذلك لهذه القوى الدولية بأن تفرض نفسها على الساحة الدولية، كفاعلين رئيسيين في إدارة المنازعات الدولية و تسويتها، حسب ما يخدم مصالحها و مصالح الإيديولوجية الليبرالية، و كذا قدرتها على التحكم في السياسة الدولية و النظام العالمي.

إن بروز نظام العولمة يعني بروز نظام عالمي جديد، يقوم أساسا على إيديولوجية القطب الواحد التي تشجيع سياسة التكتل، و الاعتماد المتبادل بين الدول، و الاندماج في بنية المجتمع الدولي، و كذا تدخل مختلف القوى الاقتصادية و في كل المجالات. و تظهر تداعيات هذا النظام العالمي بشكل أكثر وضوحا في المجالات الاقتصادية و التجارية و السياسية، و أيضا في استراتيجية التكتل العالمية، حيث يقوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد على حرية التعامل الاقتصادي و المالي، لاسيما الاستثمار في مجالات الصناعة و الثقافة و المعلوماتية، و تقديم القروض طويلة أو قصيرة المدى للدول الضعيفة، و كذلك تحرير التجارة الدولية من كل القيود السياسية و الاقتصادية المحلية أو الإقليمية، وذلك في إطار سوق عالمية معولمة، تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du commerce « OMC»، كمنظمة دولية تسهر على تنظيم التجارة الدولية وفق القوانين الطبيعية لحركة السوق، لاسيما قانون العرض و الطلب و قانون المنافسة الحرة، مما يفرض على الدول فتح الحدود السياسية و الجمركية لحرية حركة السلع و الخدمات، و الاستثمار الأجنبي المباشر و تنقل رؤوس الأموال و العمالة، خاصة مع تطور تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال، و شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) التي تعد إحدى مظاهر هذه العولمة.

كما يظهر ذاك أيضا في السياسة الدولية، فهي تتجه إلى فرض الديمقراطية على الدول كأرقى أشكال التنظيم السياسي، كونه يعبر عن إرادة الشعب للمشاركة في النشاط السياسي المحلي، و اختيار السلطة الحاكمة بكل وعي و حرية، و ينبذ كل أشكال التسلط و الاستبداد، و في الوقت نفسه يسمح للقوى السياسية و الاقتصادية و المالية ذات الطابع العالمي، لاسيما المؤسسات النقدية و المالية الدولية مثل منظمة صندوق النقد الدولي (FMI) و النك العالمي (BM)، و الشركات العالمية متعددة الجنسيات، و كذا منظمات المجتمع المدني الدولية الحكومية

و غير الحكومية، في مساعدة أية دولة تعاني أزمة سياسية داخلية، و هذا ضمن الأخلاقيات الديبلوماسية التي تربط الدول فيما بينها، و تربط الدولة بمنظمة الأمم المتحدة و مختلف الاتفاقيات ثنائي أو متعددة الأطراف، و هذا في إطار شبكة العلاقات الدولية العالمية التي تنظمها القوانين الدولية، و هو ما يفرض إعادة صياغة مفهوم سيادة الدولة بسبب تدخل أطراف جديدة لها كل الفعالية و التأثير في توجيه السياسة الداخلية للدولة و السياسة الدولية بصفة عامة.

أما ما يخص مظاهر التكتل الدولي فيظهر ذلك من خلال سياسة الأسواق الإقليمية المشتركة، كالمجموعة الاقتصادية الأوروبي Communauté économique européenne «CEE»، و اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا Accord de libre-échange nord-américain «ALENA»، و تكتل أمم جنوب شرق آسيا Association of south-Est Asiatic nations « ASEAN»، و السوق العربية المشتركة و غيرها. و كذلك بروز المنظمات المالية و النقدية الدولية، كصندوق النقد الدولي «FMI» Fond monétaire international ، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير Banque internationale pour la reconstruction et le développement « BIRD »" المعروف بالبنك العالمي (BM)، و كذلك هناك تكتل الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و عابرة للقوميات في شكل " تراست Trust " أو " كارتل Cartel "، و على المستوى الأمني هناك منظمة حلف شمال الأطلسي North Atlantic traits organization «NATO » كمنظمة دولية تسهر على فرض الأمن في العالم خاصة بعد سقوط حلف " وارسو " و نهاية الحرب الباردة.

و هكذا، فخلال هذه التحولات و المتغيرات الدولية برزت قوى عالمية تحتل قمة الهرم في النظام العالمي، و هي التي تقرر اتجاه السياسة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر، و تتمثل هذه القوى العالمية خاصة في الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و عابرة للقوميات، إذ تفرض سلطة قراراتها عبر هيمنة الدول الصناعية الكبرى على آليات السياسة الدولية، مثل دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و هذا يعني دخول فاعل جديد في توجيه السياسة الدولية أو الإقليمية على الرغم من كونه فاعل غير سياسي،

مما يجعل الدول تفقد جانبا من سيادتها في اتخاذ القرارات السياسية التي تخدم مصالحها، و هذا يبين مدى تحكم القوة الاقتصادية في السلطة السياسية.

و من جهة أخرى هناك دول أخرى تشكل قاعدة الهرم في النظام العالمي، و هي إذ تشارك في اتخاذ القرارات الدولية فلا يكون ذلك إلا شكليا، بل هي تنفذ القرارات التي تتفق عليها القوى العظمى حتى و إن لم تكن في صالحها، مثل دول العالم الثالث بصفة عامة و هي تشكل دول الأطراف في النظام العالمي. أما بعضها الآخر فهو يحاول الصعود من القاعدة في محاولته بلوغ القمة، و هي تلك الدول من العالم الثالث التي استطاعت أن تضع لنفسها قاعدة اقتصادية، مكنتها من منافسة القوى الاقتصادية الكبرى في السوق العالمية، في ظرف زمني قصير، مثل دول جنوب شرق آسيا و بعض دول أمريكا الجنوبية.

هذا الجو العالمي المفعم بالصراع من جهة و بالاتجاه نحو الاندماج من جهة أخرى، يعبر عن محاولة كل دولة حماية مركزها في المنظومة العالمية، و أن عصر العولمة هو عصر إعادة صياغة النظام العالمي، و هو نظام يقوم على مجموعة من الأسس أو الركائز، المتمثلة في مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول، و مبدأ الاندماج العالمي، و مبدأ التبادل الحر، و مبدأ إلغاء الحدود و غيرها مما يجعل الأمر عالميا، و هذه الأسس هي نفسها التي تأسس عليها الاجتماع البشر منذ فجر التاريخ الانساني. و من هذا المنطلق تبرز الإشكالية التالية حول حقيقة العولمة: ألا يمكن اعتبار العولمة من طبيعة الاجتماع البشري ما دامت الأسس التي قام عليها الاجتماع البشر هي نفسها التي تقوم عليها العولمة؟ أي بما أن الانسان اجتماعي بطبيعته ألا يمكن اعتبار العولمة من طبيعة الإنسان الاجتماعية، و ليست مجرد إيديولوجيا أو مرحلة عارضة من مراحل الجدلية التاريخية؟. و إذا كان كذلك فهذا يعني أن العولمة حتمية تاريخية لا سبيل إلى مقاومتها، أي أنها أشبه بقدرية تتحكم في حياة المجتمعات و مصيرها، و إذا قلنا أنها مجرد إيديولوجيا تبرر هيمنة القوى الليبرالية العالمية على مصادر الثروة في العالم، أو مرحلة عارضة من مراحل الجدلية التاريخية، فهذا يعني أنها قابلة للمقاومة و الرفض خاصة و أن مختلف الدراسات التحليلية النقدية للعولمة ترى أن العولمة هي شرعية منطق الهيمنة العالمية، و هذا يعني أن هذه الهيمنة العالمية للقوى

الاقتصادية و السياسية العظمى هي من نتائج العولمة و هي مرحلة عارضة يمكن مواجهتها بالوسائل المضادة لاسيما عن طريق تكتل القوى المناهضة للعولمة.

إن فهم حقيقة العولمة يتطلب في الحقيقة العودة إلى محاولة فهم مسار التاريخ البشري الذي يتحكم فيه مبدأ التناقض الذي يتجلى من خلال قوانين الحركة الجدلية أبرزها قانون صراع الأضداد و تنافر الأضداد، و قانون النفي، و قانون نفي النفي و غيرها. و من ثم فلا يمكن فهم حقيقة العولمة و علاقتها بمسار التاريخ البشري و التحولات العالمية إلا بفهم آليات هذا التناقض، و بالتالي يظهر لنا أن هذه التحولات العالمية ليست وليدة الصدفة بل لها تاريخ، و هو تاريخ حي ديناميكي، يتحرك وفق قوانين موضوعية تحدد مساره و توجه أحداثه في اتجاه هذا المسار و لا شيء يحدث عبثا.

إن فهم التناقص المحرك للتاريخ يتطلب تحليلا جدليا لمسار التحولات العالمية، و علاقتها بالواقع الموضوعي للمجتمعات، و ما يتضمنه هذا الواقع من هيمنة أنساق إيديولوجية، التي هي في الحقيقة انعكاس لحقيقة التحولات المادية الاقتصادية السائدة، و من ثم نكتشف أن كل واقع تاريخي ما هو سوى انعكاس لمرحلة ما من مراحل هذا التناقض، و خلاله يكتشف كل طرف من أطراف التناقض مكانته في التاريخ، و دوره في حركة الأحداث التاريخية.

لذلك فعندما كنت أطلع على مختلف الدراسات حول موضوع العولمة تبين لي أن هذا الموضوع شائك و غاية في التعقيد، و أن فهمه يتطلب الرجوع به إلى نسقه التاريخي، و علاقة ذلك بتطور الاجتماع البشري، و هو ما يتطلب تتبع مراحل هذا التطور في إطار نشوء الاجتماع البشر و فق مبدأ الاعتماد المتبادل و مبدأ الاندماج، و تشكل الحضارة البشرية و تطورها، و التنقلات السكانية عبر مختلف مناطق العالم، و دور التجارة في إحداث تقارب بين الشعوب، لكن ظهر لي في الوقت نفسه أن كل ذلك أدى إلى نمو الأنانية الفردية و حب التملك، و هو ما أحدث تحولا جذريا في أسس الاجتماع البشري، حيث أصبح الاعتماد المتبادل يتجه إلى توسيع و تبرير منطق التسلط و الهيمنة بكل أشكاله، و قد عرفت البشرية ذلك في كل مرحلة من مراحل تقدمها، من خلال الحروب الدامية بين الشعوب، و الاستعمارات المضطهدة للحريات الفردية و الحقوق الإنسانية، و إذا كان ذلك يحدث في

نطاق إقليمي ضيق من الناحية الجغرافية، فهو يحدث الآن في عصر العولمة في نطاق جغرافي واسع يشمل كل مجتمعات العالم.

و قد لاحظت أيضا أن هناك كثير من الدراسات تتناول جوانب كثيرة من هذا الموضوع دون أن يتم الإحاطة بها كلها، على الرغم من أن هذه الدراسات التحليلية أو التحليلية النقدية أو التقنية، هي دراسات جدية لها مكانتها في إبراز تأثير العولمة في حركية و تطور المجتمع الدولي، و العلاقات الدولية في جميع مستوياتها، سواء كانت تلك التأثيرات إيجابية أو سلبية.

لكن على حسب علمي، قلما نجد دراسات فلسفية و أنثروبولوجية اجتماعية، و تاريخية و نفسية، تتناول العولمة كواقع تاريخي دولي آلت إليه مجموعة من التحولات و المتغيرات ذات طابع عالمي لا سبيل إلى تهميشها أو مقاومتها، مع أن هذه التحولات و المتغيرات العالمية هي وليدة الحركية التاريخية الجدلية التي يتحكم فيها مبدأ التناقض و الصراع، لذلك اعتمدت في هذا البحث على الدراسة الأنثروبولوجية و الاجتماعية و التاريخية للعولمة، و علاقتها بالتحولات و التغيرات ذات النطاق العالمي، و التي عرفتها البشرية مند العصور التاريخية الأولى لنشوء الاجتماع.

كل هذه التساؤلات جعلتني أتناول موضوع العولمة ليس كدراسة تقنية لعلاقة العولمة بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالهيمنة الغربية أو بوسائل الإعلام أو بالثقافة و الهوية الوطنية إلى غير ذلك، بل هي دراسة فلسفية كان لها بعدين: البعد الأول تحليلي تاريخي و أنثروبولوجي اجتماعي، حاولت من خلاله أن أبرز الجذور الاجتماعية و التاريخية و الأنثروبولوجية للعولمة و علاقاتها بتأسيس الحضارة البشرية التي أصبحت اليوم لها طابع عالمي، لذلك اعتمدت المنهج التحليلي التاريخي. و البعد الثاني هو دراسة تحليلية نقدية، حاولت من خلالها رصد اتجاه التحولات العالمية و المتغيرات الدولية نحو واقع دولي يسوده منطق الهيمنة و التسلط، و غياب طابع الأنسنة بسبب هيمنة الأنانية و تقديس الثروة، و كذا الطابع الإمبريالي للنظام العالمي الراهن الذي تقوده القوى الليبيرالية العالمية.

و من هذا المنطلق كانت هذه الدراسة المتواضعة تركز على علاقة العولمة بالإنسان و وجوده التاريخي و الاجتماعي، لذلك فقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي، و هذا لكي أبين علاقة العولمة بالطبيعة الاجتماعية للإنسان، و التحولات التي

مرت على الاجتماع البشري منذ نشوء الجماعة البشرية و استقرارها، و كذلك الآليات التي تحكمت في هذا الوجود التاريخي الاجتماعي و الاقتصادي للإنسان، و مدى تأثير الوعي الإيديولوجي في ديناميكيته، و هذا الاحتكاك بين أليات الوعي الاجتماعي و الواقع المادي الاجتماعي للإنسان، هو الذي كان محرك الجدلية التاريخية، و خلال هذا المسار التاريخي الجدلي حدثت التحولات العالمية التي اتجهت بالوجود الاجتماعي البشري نحو العولمة، و هي تعبير عن تلك الطبيعة الاجتماعية للإنسان في أرقى و أوسع مستوياتها، أي الانتقال من المجتمع القبلي أو العشائري الذي كان يعبر عن الوجود الاجتماعي البشري في صورة محدودة و مغلقة في المكان، إلى المجتمع العالمي الذي يعبر عن هذا الوجود الاجتماعي في صورة مفتوحة في المكان، و الأسس التي تحكمت في طبيعة الاجتماع البشري يمكن تلخيصها في مبدأين أساسيين هما: مبدأ الاعتماد المتبادل و مبدأ الاندماج الاجتماعي، و هما نفس المبدآن اللذان تأسس عليهما النظام العالمي الجديد أو العولمة و إن كان ذلك ك شكليا.

و كذلك اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي لكي أقف عند آليات الهيمنة العالمية للقوى الاقتصادية و السياسية العالمية، التي وظفت العولمة بطريقة يكاد ينعدم فيها الطابع الإنساني و القيم الروحية، لتترك المجال لهيمنة القيم المادية و سلطة الثروة و اغتراب المجتمعات الضعيفة، و لهذا فقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول.

يتناول الفصل الأول محاولة لتحديد مفهوم العولمة لغة و اصطلاحا. فمن الناحية اللغوية هناك مشكل ضبط اللفظ ضبطا صحيحا، لكونه لفظا جديدا في المعاجم و المناجد اللغوية، الأجنبية و العربية، ومن ثم نجد مشكلة ترجمة هدا اللفظ من لغة إلى أخرى . أما من الناحية الاصطلاحية فهناك مشكل ضبط مفهوم العولمة و صعوبة تحديده تحديدا دقيقا، خاصة و أنه مفهوم جديد أفرزته التحولات العالمية الراهنة، و أيضا نظرا لتداخل التصورات حوله و اختلاف التعاريف بين الدارسين و الباحثين بسبب تباين ايديولوجياتهم، و اتجاهاتهم الفكرية، و كذلك تعدد مجالات العولمة و مظاهرها و تداخل أبعادها، إلى درجة لم يعد بالإمكان الفصل بين هذه الأبعاد و المظاهر و المجالات. ثم قمت بمقارنة وجيزة بين مفهوم العولمة و مفهوم العالمية، محاولا رفع ذلك اللبس الحاصل بين المفهومين، و استنتجت أن

مفهوم العولمة متضمن في مفهوم العالمية، لأن العولمة في تعريفها العام هي جعل الشيء على مستوى عالمي.

كما توقفت أيضا في هذا الفصل عند مظاهر العولمة، على أساس أن العولمة واحدة ذات أوجه متعددة بسبب تعدد مجالاتها، و لعل يكون هذا السبب هو الذي جعل بعض الباحثين و الدارسين يعتقدون بوجود عولمات كثيرة، فيقولون بأن هناك العولمة الاجتماعية، و العولمة الاقتصادية، و العولمة الثقافية، و العولمة السياسية، إلى عير ذلك من العولمات، في حين تلك هي مظاهر تتجلى فيها العولمة، باعتبارها تعبر عن فتح الحدود بين الدول لحرية التنقل لكل ما يمكن أن يتجول في العالم، ليصبح ذات طابع عالمي، لاسيما الاستثمارات و العمال و رؤوس الأموال و المعلومات و المعارف التكنولوجية إلى غير ذلك، و هي الأمور التي لا تستطيع الدول إيقاف تسربها عبر الحدود، بل هي لا تعترف بالحدود أصلا.

ثم انتقلت إلى الفصل الثاني و فيه حاولت أن أبرز علاقة العولمة بالطبيعة الاجتماعية للإنسان، على أساس أن نفس المبادئ التي دفعت بالإنسان إلى الاجتماع مع غيره من الناس، هي التي جعلت المجتمعات أو الدول تجتمع في مجتمع واحد لتشكل المجتمع العالمي، و تتمثل هذه المبادئ في مبدأ الاندماج الاجتماعي و مبدأ الاعتماد المتبادل، و هما مبدآن طبيعيان تحكما تلقائيا طبيعيا في نشوء الاجتماع البشري و استقراره عبر التاريخ، و هذا كون الإنسان كائن ضعيف عندما يكون خارج الجماعة، و لا يمكنه أن يواجه وحده القوى التي تهدد أمنه، و لا يستطيع لوحده الحصول على جميع الحاجات التي تضمن بقاءه، كذلك المجتمعات أو الدول في نظام العولمة فهي ضعيفة عندما تكون خارج النظام العالمي و المجتمع الدولي، فهي لا تستطيع مواجهة المصادر الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في العالم و استقرار المجتمعات، و كذلك لا تسطيع الحصول على كل حاجاتها الاقتصادية و الأمنية لوحدها، و لهذا تكون العولمة تعبير عن انتقال مبدأ الاعتماد المتبادل و مبدأ الاندماج كمبدأين طبيعيين، من المجال المحلي و إلى المجال الإقليمي ثم المجال العالمي، و خلال هذه الصيرورة التاريخية الجدلية، تعزز التواصل و الاتصال الاجتماعي بين الناس و المجتمعات و الحضارات، من خلال أشكال الهجرة من منطقة إلى أخرى،

و تأسيس الحضارة التكنولوجية، و كذلك تعزيز و تقوية روافد التجارة الدولية و غيرها من طرق التواصل، لكنه في الوقت نفسه برزت الرغبة في الهيمنة و التسلط الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، سواء على المستوى المحلي بتعزيز نظام الرق بمختلف أشكاله، أو على المستوى العالمي باحتكار سلطة القرار من طرف القوى العالمية.

و في الفصل الثالث تطرقت إلى منتجات الوعي و تحولات الفكر التي عززت آليات التواصل و الاتصال بين المجتمعات، و عززت في الوقت نفسه آليات الاعتماد المتبادل و الاندماج العالمي، حيث أصبحت كل مجتمعات العالم مترابطة و متجانسة، إلى درجة يصعب الفصل فيما بينها، لأن الحضارة التي أسسها الفكر عبر مراحل التاريخ البشري، و في مختلف المجالات، استطاعت أن تجمع المجتمعات، و توائم فيما بينها، و كأنها مجتمع واحد بغض النظر عن بعض الاختلافات العرضية التي تدعي الثقافة أنها مسؤولة عنها، لكننا نجد فيما بعد أن هذه الحضارة الفكرية و الاقتصادية و العلمية و التكنولوجية، قد وظفت توظيفا إيديولوجيا من أجل تبرير مشروعية الهيمنة الثقافية و الاقتصادية و السياسية للقوى العالمية، على مجتمعات العالم و هي تشكل إيديولوجية الاستعمار الجديد.

أما في الفصل الرابع فقد تطرقت إلى أهم التحديات التي أفرزتها التحولات العالمية، و التي لابد للدول و شعوبها أن تواجهها، لأنها تشكل مصادر جديدة ذات النطاق العالمي تهدد الأمن الإنساني في كل بقاع العالم، و من ثم تكتشف الدول أنها تواجه مصيرا مشتركا و عليها أن تعزز التضامن العالمي، عبر اتفاقيات متعددة الأطراف تضم كل دول العالم، و الاتفاق على وضع منظومة من القوانين الدولية، تحت رعاية منظمة دولية تسهر على ضمان مشاركة كل دول العالم، في تقوية التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات. ثم انتهيت بخاتمة هي عرض لنتائج هذه الدراسة المتواضعة، و قائمة للمصادر و المراجع التي استندت إليها في انجازها.

و الهدف من هذه الدراسة هو البحث في حقيقة العولمة باعتبارها تعبر عن مدى بلوغ الاجتماع البشري مرحلة من الاندماج واسعة النطاق، حتى أن الاختلافات الثقافية و العرقية التي يتشبث بها البعض و يجعلها جوهر الحياة الاجتماعية، تكاد تضمحل لتحل محلها الثقافة العالمية، و لم يصبح لها اعتبار في ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية و السياسية

و الاقتصادية، بل أصبح العالم لا يهتم بمدى تأثير العادات و التقاليد مثلا في العلاقات الاجتماعية و السياسية، فكثير ما نجد شخصيات تولت مناصب سياسية عليا في بلدان غير بلدانها و في مجتمعات تختلف عن مجتمعاتهم ثقافيا و عرقيا و حضاريا، كأن تتولى شخصية هندية منصب رئيس البلدية في إنجلترا، أو تتولى شخصية عربية منصب وزير في فرنسا، إلى غير ذلك. و هذا يعني أن حقيقة تلك الاختلافات الثقافية و العرقية بين المجتمعات ماهي سوى اختلافات عرضية اصطناعية أفرزتها مجموعة من العوامل الجغرافية و الحضارية في مرحلة ما من مراحل استقرار الاجتماع البشري، و مع تقارب الشعوب بفعل عوامل تجارية و حضارية و جغرافية و تطورها عبر التاريخ، زالت هذه الاختلافات الثقافية و العرقية و تركت المجال لتشكيل مجتمع عالمي معولم، لا مجال فيه للتشبث بهذه الاختلافات، مما يجعل من العولمة كأنها نتاج هذا التطور الحضاري و الذي يجسد الطبيعة الاجتماعية الإنسان في أسمى مستوياتها و الوعي بالمصير المشترك، على الرغم مما تعيشه البشرية من صراعات و تناقضات تبرر منطق الهيمنة و التسلط.

أما ما يخص الصعوبات التي واجهتها أثناء هذه الدراسة، فهي تتمثل على الأكثر في غزارة المادة العلمية حول موضوع العولمة، مع صعوبة القدرة على التحكم فيها بشكل تخدم إشكالية هذه الدراسة، مما استلزم عليَّ الاطلاع على كل المصادر و المراجع بكاملها و تحليل محتواها. كما أن اتباع المنهج التحليلي التاريخي في هذه الدراسة، فرض علي العودة إلى أهم الدراسات الأنثروبولوجية التي بحثت في حفريات الإنسان و الحضارات القديمة، لمعرفة كيف ظهر الإنسان؟، و كيف نشأت الجماعة البشرية في عصور ما قبل التاريخ و استقرارها؟، و كيف نشأت الحضارة البشرية؟، و غيرها من المواضيع، تتطلب دقة التحليل و الاستنتاج.

الفصل الأول

ما العولمة ؟

1- في محاولة تحديد مفهوم العولمة

أ- من الناحية اللغوية

إن من أكبر الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال بحثه مشكلة ضبط المفاهيم، و تحديد جوهرها و أبعادها، و مدى القدرة على التحكم في صياغة دلالتها اللغوية و الاصطلاحية، و هذا كون أي مفهوم و في أي مجال كان يحمل بعدا إيديولوجيا و سياسيا وفلسفيا، و يصاغ ضمن نسق معرفي معين. و من جهة أخرى فإن دقة صياغة و ضبط المفهوم يمكّن صانعه أو منتجه من السيطرة و التحكم في سلوك المجتمع، و يوجهه حسب ما يخدم مصالحه، فالعالم إذن يسير و يوجه بواسطة المفاهيم و الأفكار التي هي في جوهرها عناصر ديناميكية و حية، تتغير و تتحول و تتنوع، حسب ظروف المجتمع و مقتضيات العصر، و البيئة المحيطة و الوسائل المستخدمة، و عندما نتكلم هنا عن تطور المفاهيم و حركيتها، فهذا يعني أننا نتكلم عن العقل الذي ينتجها و يحولها، و يعيد صياغتها لينتج مفاهيم جديدة تحمل أفكارا جديدة و أبعادا جديدة، و هذا ما يجعل لكل عصر مفاهيمه و تصوراته.

و لما كان إنتاج المفاهيم إنتاجا عقليا و تصورا إيديولوجيا للواقع المادي السائد، فإن العمل بها يتطلب القيام أولا بتفكيكها إلى مختلف مكوناتها، للتأكد من معناها العميق، و ما إذا كانت تتضمن كل أبعاد الواقع الاجتماعي المادي الذي تتصوره، و هذا من أجل النزول بها إلى المجال الإجرائي العملي، و توظيفها في إيجاد أدوات التكيف مع الواقع المادي الموضوعي الذي تستهدفه.

إن التعامل مع المفاهيم يصطدم ببعض المراوغة، و نحن إذ نتناول مفهوم "العولمة،" نصطدم بمفاهيم أخرى قد ترادفها مثل: مفهوم الكونية، و الكوكبية، و النظام العالمي، و الاندماج العالمي، و هي مراوغة كثيرا ما تكون ناتجة عن عملية الترجمة من لغة إلى أخرى، ففي اللغة العربية نجد لفظ " العولمة "، و في اللغة الفرنسية نجد لفظ " Mondialisation " و في اللغة الإنجليزية نجد لفظ "Globalization"، و هذا يؤدي عادة إلى وقوع الباحث العلمي فيما يخص هذا الموضوع في ارتباك أثناء ترجمة هذه المفاهيم من اللغات المختلفة و توظيفها.

لذلك فليس من السهل وضع تعريف دقيق جامع و مانع لمفهوم العولمة سواء كان ذلك من الناحية المفهومية أو من الناحية الاصطلاحية، و هذا كون المفهوم جديد في القواميس اللغوية العربية و اللغات الأجنبية، و كذلك في المعاجم و الموسوعات، فلا نجد هذا المفهوم واردا في لسان العرب لابن منظور و في المعجم الوسيط، و في منجد اللغة العربية، و لا في الموسوعات الفلسفية، كالموسوعة الفلسفية المختصرة، و لا حتى في المعجم الفلسفي النقدي " لأندري لالاند، بالمعنى المقصود، و هذا يعني أن مفهوم العولمة جديد في معناه اللغوي و الاصطلاحي. و هكذا فلفظ العولمة لفظ جديد في اللغة العربية على الأقل من الناحية اللغوية، و لم يتم توظيفه إلا بعد قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أجاز استعماله، و يعني جعل الشيء على مستوى عالمي.[1]

و من ناحية الاشتقاق اللغوي فقد رأى الدكتور" أحمد صدقي التجاني " أن لفظ العولمة مشتق من فعل عولم على صيغة فوعل،[2] و نقول عولمة على وزن " فوعلة " و هو من المصادر القياسية الصحيحة في اللغة العربية، و سليم من ناحية النحت و التركيب، و المصادر في اللغة العربية كغيرها من اللغات الأجنبية، هي التي تختص بتتبع الاتجاهات الدلالية للمفردات، من حيث إمكان اتجاهها إلى أكثر من وجهة، فقد تنوب مناب الفعل فيكون معناها أداء الفعل الذي مادته الجذر اللغوي الذي هو العالم (بفتح اللام)، و بذلك يكون معنى العولمة من أصل مادة عالم (بفتح اللام)، و قد يكون المصدر مفعولا مطلقا فيكون بذلك مؤكدا لفعله، و المصدر في الأصل اسم دال على حدث جار على فعله.[3] و مهما يكن الأمر فإن الدلالة اللغوية لمفهوم العولمة تشير إلى إضفاء صفة العالمية على موضوع فعل العولمة، أي توسيع الفعل على مستوى عالمي.

أما في اللغتين الفرنسية و الإنجليزية، فنجد لفظ " Mondialisation " في اللغة. الفرنسية، و يعني عولمة أي مأخوذ من لفظ عالم "Monde " و لفظ " Globalization " في اللغة

---

[1]- محمود فهمي حجازي، **مجلة الهلال** العدد مارس 2001، القاهرة، ص87.

[2]- أحمد صدقي الدجاني، **مفهوم العولمة و قراءة تاريخية للظاهرة**، جريدة القدس ليوم 6/2/ 1998، ص 13.

[3]- عزت السيد أحمد، **انهيار مزاعم العولمة** (قراءة في تواصل الحضارات و صراعها)، منشورات اتحاد كتاب العرب – دمشق، 2000، ص 12.

الإنجليزية بمعنى كوكبية مأخوذ من لفظ كوكب "Globe "، و من ثم يجب البحث في مدى امكانية التمييز بينهما.

فالتعريف الفرنسي يحدد مفهوم العولمة "Mondialisation"على أنها عملية اندماج الأسواق و تقارب الناس الناتج لاسيما عن تحرير المبادلات و تطور وسائل نقل الأشخاص و البضائع، و تأثير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على مستوى عالمي[1]، بينما لفظ الكوكبية Globalization ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، و هو يعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل كوكب الأرض كله[2].

و الحقيقة أن التمييز بين لفظ العولمة "Mondialisation "[3] في اللغة الفرنسية و لفظ كوكبية "Globalization" في اللغة الإنجليزية، تمييز شكلي، فمن جهة علم الدلالة لا نجد فرقا جوهريا بين معنى المفهومين، بل هما مترادفان و متجاوران (فكلمة Monde مشتقة من الكلمة اللاتينية mundus و تعني الكون أي مجموع كل ما يوجد[4]، و كلمة Globe مشتقة من الكلمة اللاتينية globus التي تعني الكرة، و بالنسبة للأرض تعني كل ما يوجد فوق سطح الكرة الأرضية[5]). بينما في اللغة الإنجليزية فإن التمييز بين المفهومين يظهر في مجال الاستعمال، إذ يعود الاستعمال الأول إلى لفظ الكوكبية"Globalization، و يشمل نفس

---

[1]- - موسوعة **wikipedia** موضوع : **Mondialisation**، موقع الانترنت:
https://fr.wikipedia.org/wiki/Mondialisation,16/6/2015,16:53

[2]- الموقع نفسه.

[3]- لفظ **Mondialisation** في اللغة الفرنسية يعني جعل الشيء في مستوى عالمي، لكن لفظ Monde له مفاهيم اشتقاقية متعددة فهو تارة يعني مجموع كل ما يوجد، و يعني أيضا مجموع سكان العالم كما يعني الكون، أو نظام الكواكب و الأفلاك، إلى غير ذلك. و لفظ Mondiale يأخذ معنى عالمي أو كوني .(**LAROUSSE :Mondialiste**.

- أما عند المفكرين العرب فهناك من يستعمل لفظ « كوكبية » أو « كونية » بدل لفظ « عولمة » و هذا ترجمة للفظ الإنجليزي Globe لكن الاستعمال المتداول للفظ « عولمة » رجحه سهولة الفهم و الوضوح. و حسب « طلال محمد مفضي بطانية » فإن لفظ عولمة يعني جعل الشيء في مستوى عالمي و ذلك بنقله من مستوى محدود مراقب إلى مستوى لامحدود و حر، و المقصود بالمحدود المراقب هو سلطة الدولة القومية بكل ما تتميز به من حدود جغرافية، و سلطة سياسية و تنظيم اقتصادي و اجتماعي لنمط الإنتاج و الاستهلاك، و خصوصيات ثقافية و حضارية و مراقبة جمركية لحركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و امتلاكها لقوة دفاعية تضمن حماية إقليمها و شعبها من أي خطر خارجي. أما اللامحدود الحر فالمقصود به إلغاء الحدود السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية التي تنفرد بها الدولة، و رفع المراقبة الجمركية على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، أمام العالم و هو ما يحد من سلطة الدولة و سيادتها. (طلال محمد مفضي بطانية. **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، تصدرها جامعة باتنة، العدد 9، جانفي 2004 ، ص ص 8 ،9.)

[4]- LAROUSSE : MONDE

[5]- LAROUSSE : GLOBAL

المناقشة حول تغير الدلالات كما هو في اللغة الفرنسية، حيث تتغير الدلالة من باحث إلى آخر حسب البعد الذي يحدده (بعد اقتصادي، ثقافي، سياسي...)، و حسب التيار الفكري الذي ينتمي إليه[1].

غير أن في اللغة الفرنسية على الرغم من التجاور الموجود بين اللفظين إلا أن لفظ " العولمة " Mondialisation " يقوم على اختلاف الدلالات، فحسب عالم الاجتماع "غاي روشير " Guy Rocher " فإن العولمة يمكن تعريفها بأنها " توسيع رهانات كانت في مناطق أو أمم محدودة على مستوى عالمي" بينما التدويل L'internationalisation "يعود بنا إلى المبادلات بين الأمم من أنواع مختلفة: اقتصادية، سياسية، ثقافية، و كذلك إلى العلاقات الناتجة عنها سواء كانت سلمية أو نزاعية، تكاملية أو تنافسية."[2] و حسبه فإذا تكلمنا عن العولمة Mondialisation فإننا نفهم أن ذلك يستدعي حقيقة أخرى حديثة، و هي توسيع هذه المبادلات و العلاقات الدولية العابرة للقوميات، على مستوى عالمي، و قد كان ذلك نتيجة السرعة المتنامية لوسائل النقل و الاتصال في الحضارة المعاصرة. أما بالنسبة للكوكبية Globalization فهو لفظ يحيل بنا إلى نظام–عالم يتجاوز العلاقات الدولية، أي يتجاوز العولمة، فهو ظاهرة اجتماعية في شموليته بالمعنى الحرفي للكلمة.[3]

و إذا تكلمنا عن العولمة Mondialisation فإننا نفهم أن ذلك يستدعي توسيع هذه المبادلات و العلاقات الدولية العابرة للقوميات، على مستوى عالمي، و قد كان ذلك نتيجة السرعة المتنامية لوسائل النقل و الاتصال في الحضارة المعاصرة.

و نظرا للتعقيد و الغموض الذي يكتنف مفهوم العولمة بسبب تداخل أبعاده و مظاهره و غموض عوامل نشأته، و كذلك تضارب إيديولوجيات الباحثين، و تباين زوايا نظرهم بتباين مجالات بحثهم و تخصصاتهم، فقد أصبح من الصعوبة تحديده و الاحاطة به و تحليله بدقة و وضوح تام، و في هذا السياق رأى الباحثان دافيد بولدوك David BOLDUC و أنطوان أيوب Antoine AYOUB من جامعة GREEN –Université لافال LAVAL بكندا،

---

[1]- موسوعة Wikipédia في موقع الأنترنت
https://fr.wikipedia.org/wiki/Mondialisation , 16/6/2015.

[2]- الموقع نفسه

[3]- الموقع نفسه

أن توظيف لفظ العولمة لم يكن محل اتفاق بين الباحثين، مما جعل تناوله و تحليله أصبح أكثر صعوبة، و هذا بسبب تباين وجهات نظرهم في فهم مصطلح العولمة، مما أدى إلى تعقد المناقشات في أوساط المجتمع العلمي و اختلاف نظريات العلماء، كما ساهم ذلك أيضا في عقم الحوار بين أصحاب القرارات الاقتصادية و الشعب بصفة عامة، و بالنسبة لهذا الأخير فإن العولمة تتضمن صبغة سلبية مرتبطة بالرأسمالية المتوحشة، و تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقل.[1]

أما المفكر السياسي الأمريكي " جيمس روزناو " فقد رأى بأنه من المبكر وضع تعريف للعولمة يكون كاملا و جاهزا، يلاءم ذلك التنوع الكبير في مظاهرها، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين عدة مستويات للتحليل لاسيما المستوى الاقتصادي، و السياسي، و الثقافي، و الإيديولوجي، و يتضمن ضرورة إعادة تنظيم عملية الانتاج و الاستهلاك و تقسيم العمل، لاسيما تداخل الصناعات، انتشار أسواق التمويل، تشابه سلع الاستهلاك لمختلف الدول. و في ظل كل ذلك فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصنف كل هذه الأنشطة و المظاهر، تبدو عملية في غاية الصعوبة، حتى و إن تم تطوير مفهوم العولمة.[2]

ب- من الناحية الاصطلاحية

أما اصطلاحا فإن مفهوم العولمة قد أخذ عدة أبعاد و مظاهر و لا يمكن تحديده إلا من خلالها، و لهذا نجد صندوق النقد الدولي "FMI "Le fond monétaire international" يعرف العولمة بأنها " التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، و الانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله."[3]

إن هذا التعريف الذي يقدمه صندوق النقد الدولي للعولمة يحدد العولمة من منظور اقتصادي، كون البعد الاقتصادي و البعد التكنولوجي المرتبط به، هما اللذان يسيطران على الوضع العالمي الراهن، تحت سياسة الأحادية القطبية التي تتحكم فيها القوى الليبرالية

---

[1]- David Bolduc ; Antoine Ayoub, **La mondialisation et ses effets**, Revue de la littérature, Green university, Laval- Québec- Canada, Novembre 2000.

[2]- السيد ياسين، **في مفهوم العولمة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، فيفري 1998، ص 6.

[3]- نقلا عن عبد الرحمان خليفة؛ فضل الله محمد إسماعيل. **في الإيديولوجيا و الحضارة و العولمة**، مكتبة بستان المعرفة لطبع و نشر و توزيع الكتب، ط 1، 2001م، ص 351.

العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و هو وضع يتميز باتساع شبكة العلاقات الدولية و مرونتها، و النمو الهائل لحجم التجارة الدولية و السوق العالمية، مما فرض على الدول انتهاج سياسة الاعتماد المتبادل(La politique de l'interdépendance entre les Etats) في كل الحقول الاقتصادية و التجارية و المالية، و حتى في المجال السياسي و الاجتماعي، و هو ما سهل على الدول القيام بعمليات التعامل الاقتصادي و التجاري و المالي، و ذلك عن طريق تحرير حركة رؤوس الأموال، و الاستثمار الأجنبي، و تنقل العمال، و السلع، و الخدمات عبر حدود الدول، خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة « OMC» L'organisation mondiale du commerce، كمنظمة عالمية تهتم بضمان التسيير العادل للتجارة الدولية، حسب ما تقرره القوانين الطبيعية لحركة السوق، حيث يكون مبدأ الحرية الاقتصادية، و المنافسة الحرة و قانون العرض و الطلب، هي القوانين الطبيعية التي تتحكم في التجارة الدولية و تنظيم السوق، و في كل العمليات الاقتصادية، و هو ما يؤدي إلى الانتشار اللامحدود للمبيعات، و تنوع الإنتاج و زيادته و جودته، و توسيع دائرة الاستهلاك، مما فرض على النظام العالمي إقرار ضرورة التعاون الدولي بين الدول، باختلاف مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الحضارية، و كذلك اختلاف نظمها السياسية، و المكانة التي تحتلها في هرم المنظومة العالمية، و هذا خاصة في ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال و المعلومات، و كذلك التطورات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في مجال الصناعة، و هذا كله جعل من الاستحالة أن تبقى أية دولة أو مجتمع، بعيد عن تأثير هذا الجو الاقتصادي و التجاري و التكنولوجي العالمي المستمر في التغير و الانتشار.

إن هذا الوضع العالمي الذي يزداد في الانكماش و الاندماج، يفرض بشكل أو بآخر ضرورة إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل، و تحديد نمط الإنتاج و الاستهلاك، مما يجعل العالم مجتمعا واحدا منسجما في مصالحه، تكون الدول أفراده، و أكثر ما يعزز هذه العولمة هو أن الانسجام و التعاون بين دول العالم، يتجه بالضرورة إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على النشاط المكثف لعملية التبادل الحر في جميع المجالات الاقتصادية، و التجارية، و المالية، و الذي يستتبع بالضرورة التعاون السياسي و الاجتماعي، و التبادل الثقافي بين المجتمعات، بهدف تعزيز نظام العلاقات بين الدول في كل مستوياته و جعله

أكثر مرونة، مما سيؤذي إلى اضمحلال التصور التقليدي لسيادة الدولة، الذي كان يحصر الدولة في حدود مغلقة، و مع العولمة الاقتصادية تتحول الدولة إلى متعامل اقتصادي كأية مؤسسة اقتصادية أخرى.

غير أننا نجد من جهة أخرى أن هذا المظهر الاقتصادي و التكنولوجي للعولمة، و إن كان أحد المظاهر البارزة للنظام العالمي الجديد، فهو المظهر الذي يختفي وراءه البعد الإيديولوجي لليبرالية العالمية، و يبرر منطق الهيمنة و التسلط، و يضفي عليه طابع الشرعية العالمية، في حين قد بينت النتائج الإجرائية للنشاطات الاقتصادية المحلية، و الإقليمية، و العالمية، سواء عبر نشاطات السوق المحلية، أو الإقليمية، أو العالمية، أو عبر حركات الاستثمار الأجنبي المباشر، و مختلف الاتفاقيات الاقتصادية ثنائي أو متعددة الأطراف، أن هناك دائما طرف يهيمن و هو صاحب القرار، و طرف يخضع لهذه الهيمنة و ينفذ القرار و إن لم يكن ذلك في صالحه، و ذلك نظرا للظروف الاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية، و مستوى الوعي الإيديولوجي، و التقدم العلمي و التكنولوجي الذي يتمتع به كل طرف، حيث يملك الطرف المهيمن كل مصادر القوة، و يبقى الطرف المهيمن عليه ضعيفا متخلفا.

و لهذا نجد في النظام العالمي دولا أمثال الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا إنجلترا، اليابان و غيرها من الدول المصنعة الكبرى، تشكل القوى السياسية و الاقتصادية العظمى العالمية، و تتحكم في الحضارة العلمية و التكنولوجية، و هي التي تملك القرارات و تفرض القوانين التي تخدم مصالحها مباشرة أو بشكل غير مباشر، و مصالح الليبرالية العالمية الجديدة، و ذلك عن طريق تعزيز قوة المؤسسات الاقتصادية و المالية و التجارية الدولية، لاسيما الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير"BIRD " المعروفة بالبنك العالمي، و صندوق النقد الدولي "FMI"، و المنظمة العالمية للتجارة " OMC". فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن الاتفاق على وضع قوانين للاستثمار الأجنبي المباشر، و قبول انخراط الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة، و قبول منح القروض للدول التي تتقدم بطلباتها، لابد أن يخدم مصالح الدول

الصناعية الكبرى بالدرجة الأولى، باعتبارها القوى العالمية العظمى، هذه الدول هي التي تحتل مركز القيادة في النظام العالمي الجديد.

و في المقابل نجد الدول الضعيفة و المتخلفة اقتصاديا، سياسيا، علميا، و تكنولوجيا، تشارك في اتخاذ القرارات الدولية إلا شكليا، فتجد نفسها ملزمة على قبول هذه القرارات و القوانين، بسبب وعيها بضعفها و تخلفها، و توهمها أن ذلك سيساعدها على بناء قاعدة اقتصادية، و حضارة علمية و تكنولوجية، تمكنها من تجاوز ضعفها و تخلفها، و هي التي تشكل دول الأطراف، و تتمثل في دول العالم الثالث. و هناك دول تتأرجح بين العالم الثالث و العالم المتقدم، تحاول أن تحقق التنمية و تلحق بصفوف الدول الصناعية، و قد نجح بعضها مثل دول جنوب شرق أسيا، و بعض من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل و الأرجنتين و المكسيك، و بقي بعضها يسير في طريق النمو، دون أن ينجح في بناء قاعدة اقتصادية تنموية صلبة تمكنه من أن يفرض وجوده في النظام العالمي الجديد.

و من هذا المنظور الاقتصادي و التكنولوجي للعولمة، نكتشف طابع الهيمنة و الإمبريالية الذي تمارسه القوى الاقتصادية و السياسية العالمية على بقية دول العالم، محاولة تبرير الإيديولوجية الليبرالية الجديدة القائمة على تدويل Internationalisation نمط الإنتاج الرأسمالي، و الاستهلاك اللامحدود للمنتجات الصناعية في كل المجالات الحيوية، على أن ذلك هو حضارة عصر العولمة. كما أن مرونة شبكة العلاقات الدولية و توسعها المستمر، فرضت ضرورة إعادة النظر في سياسة ترتيب القوى الدولية في المنظومة العالمية، و إعادة صياغة سياسة دولية جديدة لتقسيم العمل، و من ثم فالانسجام و التكامل الذي تدعو إليه سياسة العولمة، لم يكن سوى تزييف للوعي بحقيقة و أهداف هذا النظام العالمي القائم على منطق الهيمنة[1].

و في هذا السياق عرف " صادق جلال العظم " العولمة بأنها " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، و بقيادتها و تحت سيطرتها، و في ظل

[1] - Pierre de sénarclène. **La mondialisation ,** théories, enjeux et débats, 2eme édition : édition ARMAND COLIN, Paris, 2001) , p 71.

سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ."[1] و ما يقصده بهذا القول و هو أن المسار التاريخي للرأسمالية، يتضمن جدليا ضرورة بلوغ النمط الرأسمالي للإنتاج و الاستهلاك مرحلة تاريخية جديدة في تطوره، بحيث ينتقل من مجاله المحلي و الإقليمي إلى مجاله العالمي، أي أن تحرير Libéralisation النشاط الاقتصادي و المالي، و التبادل التجاري من سيطرة الدولة، و تنظيم حركة السوق، لابد أن يتسع و يتطور ليبلغ المستوى العالمي، و العولمة من هذا المنظور التاريخي، لا تعبر سوى عن بلوغ هذه المرحلة من توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي، و يتجلى ذلك في تأسيس سوق عالمية للتبادل التجاري الحر، و تكتلات لشركات عالمية عملاقة متعددة الجنسيات و عابرة للقوميات، في شكل " تراست " "Trust" أو " كارتل " Cartel"، و كذلك بروز أسواق إقليمية مشتركة، لاسيما السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، إلى ما يعرف بالاتحاد الأوروبي، و كذلك الإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، كل ذلك عزز بشكل قوي هيمنة القوى الليبرالية العالمية الجديدة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

غير أن هذا التبادل الحر في كل مستوياته لا يقوم على مبدأ التكافؤ، بقدر ما يقوم على هيمنة طرف على الطرف الآخر، فالعالم الثالث مثلا و إن كان يملك المواد الأولية و مصادر الطاقة، فإنه يجد نفسه مضطرا إلى بيع موارده بأسعار منخفضة مقابل شراء مواد مصنعة من الدول الصناعية بأسعار مرتفعة، و هذا بسبب فقدانه لقاعدة اقتصادية و صناعية و حضارة علمية و تكنولوجية، تمكنه من الاعتماد على نفسه لاستغلال موارده الطبيعية بنفسه، فالدول الصناعية الكبرى قد احتكرت كل المجالات الاقتصادية و التجارية و الصناعية و العلمية و التكنولوجية، مما جعل العولمة نظاما يقوم على تبرير مبدأ التفاوت و الهيمنة أكثر من ترويجه لمبدأ التكافؤ و التعاون.

أما المشاركون في اليوم الدراسي حول الفلسفة، المنظم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (UNESCO)، عام 2004، تحت إدارة الباحثة "مفيدة غوشة Moufida GOUCHA "، تحت عنوان " الفلسفة السياسية و الأفاق العالمية "، فقد حددوا مفهوم

[1]- نقلا عن عبد الرحمان خليفة ؛ فضل الله محمد إسماعيل. **في الإيديولوجيا و الحضارة و العولمة**، ص 353.

العولمة على أنه مصطلح ظهر في لغة الاقتصاد الأمريكي مع نهاية سنوات الثمانينات من القرن العشرين، من أجل تحديد عملية تتميز بتحرير المبادلات التجارية، و تدفق رؤوس الأموال عبر العالم، في إطار تحول تكنولوجي لم يسبق له مثيل، و تأثيرات ذلك التحول الثوري، على ظروف حركة المعلومات و السلع و العمل و الأشخاص.[1]

و حسب هؤلاء الباحثين المشاركين، فإن هذه المعادلة ذات سيطرة تكنولوجية، قد أظهرت أن مفهوم العولمة أو الكونية، يتميز بتعميم النظام الرأسمالي ما بعد الفوردية "Postfordiste"[2] لسنوات الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين، و الذي أفرط في تعميم الإيديولوجية الليبرالية الجديدة على مستوى عالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، و هي إيديولوجية تدعو إلى رأسمالية جديدة، تتميز بالمرونة في العمل و ربط آليات التعليم و البحث العلمي بآليات السوق (بمعنى جعل التعليم و البحث العلمي يخدمان احتياجات السوق)، و هدمت كيان الدولة الكينزية (L'Etat Keynésien)[3]

و بالاستناد إلى الشبكة الجديدة للرأسمال العابر للقوميات، فإن هذه القوة ظهرت دائما كنزعة نحوى الإصرار على تقليص سيادة الدول الوطنية، و تضييق الهوامش السياسية للديمقراطيات، فالعولمة تشير – حسب الاستعمال الأصلي – إلى ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية مرتبطة بالتحول الجذري في نمط حركة المعلومات عبر العالم، و بطريقة اشتقاقية فإن نفس اللفظ يتضمن دلالة أخرى، متمثلة في كون الكونية لها صبغة ليبرالية جديدة للرأسمالية و تهدم السياسات الكينزية الناتجة عنها.

---

[1] -Sous la direction de Moufida Goucha et autres, **Philosophie politique et horizon cosmopolitique, Journée de la philosophie de l'Unesco 2004,** , publier par l'Unesco secteur des sciences sociales et humaines, 2006,p 8.

[2]- الرأسمالية ما بعد الفوردية هي الرأسمالية التي قامت مع سنوات السبعينات من القرن العشرين بعد أزمة النظام الفوردي، على استحداث نظام في الإنتاج يقوم على توظيف الثورة التكنولوجية في مجالات الصناعة و المعلوماتية، و يتميز بكثير من المرونة سواء في علاقاته الاجتماعية أو في وظائفه و من ثم تجاوزت الرأسمالية الجديدة النظام التايلوري الذي قام علة العمل التسلسلي.(موسوعة **Encarta 2007** موضوع: **Post-fordisme**)

[3]- الدولة الكينزية هي الدولة التي تتدخل في السياسة الاقتصادية بسبب الأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها المنجين الرأسماليين، و ذلك من أجل المساهمة في إعادة هيكلة الاقتصاد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية من جديد و كذلك المساهمة في تنظيم السوق، خاصة ما يتعلق بضمان العمل الكامل للعمال من أجل تقليص نسبة البطالة، و كذاك تنظيم عملية استهلاك المنتجات. هذه السياسة هي التي طورها المفكر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883- 1946) John Maynard Keynes
Keynésianisme. .bourse / (www.edubourse.com /guide.php) على موقع الأنترنت

فالعولمة Mondialisation– حسبهم – لم تكن في البداية سوى لفظ فرنسي مستعمل للتعبير عن الكونية Globalisation، بنفس المعنى المرادف للفظ الكونية المقبول في لغة العلوم الاجتماعية، و من ثم ففي البداية لم نجد هناك أي فارق دلالي بين المعنيين اللغويين، و في هذه الحالة فإن لفظ العولمة تم إعادة صياغته هذه السنوات الأخيرة من طرف اللغة النقدية، من أجل التحرر من قبضة المعنى الاقتصادي أو بكل بساطة من قبضة الليبرالية الجديدة، و بهذه الطريقة بدأ الفارق يتعمق بين المفهوم الأول للعولمة و المفهوم الثاني من المعنى، بالتركيز على مفهوم عالم مشترك، و سياسة عالمية، أو بكل بساطة التركيز على معنى الإنسانية.

و من وجهة نظر اجتماعية و ثقافية– حسب هؤلاء الباحثين – فإن التوسع الدلالي يتماشى مع انفتاح مفهوم العولمة على آفاق تاريخية أكثر توسعا من ذلك الذي كان مستخدما في ظرف العشرين سنة الأخيرة، و هكذا فإن " جاك لوغوف Jacques LE GOFFE " يذكر بأن مفهوم العولمة كان مسبوق بمعنى تاريخي خاص، عن طريق كتاب فرناند بروداللBRAUDEL Fernand، ثم بعد ذلك عن طريق كتاب إمانويل فاليرنشتين Emmanuel WALLERENESTEIN. و من ثم فإن فكرة اقتصاد – عالم عند بروداللBRAUDELو فكرة النظام العالمي المعاصر عند فاليرنشتين WALLERENESTEIN ، كانت أفكار عملية للحديث عن اقتصاد عالمي ما بين القرن 15 و القرن 18.[1]

و مهما تكن ظاهرة العولمة التي انفجرت اليوم فهي تفصح عن مناخ اقتصادي و " بروداللBRAUDEL" لم يتوقف عن التأكيد بأن التفكير في العولمة خاصة من الزاوية الاقتصادية، يعني إعطاء امتياز مسبق لتفسير أحادي الجانب و هو تفسير خطير، كون كل عولمة تتضمن أربعة مظاهر أساسية: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و سياسية، و هذه المظاهر حسب " بروداللBRAUDEL" لا يمكن أن تعمل إلا ضمن نسق محدد.[2]

[1] -Sous la direction de Moufida Goucha et autres, **Philosophie politique et horizon cosmopolitique, Journée de la philosophie de l'Unesco 2004,** , publier par l'Unesco secteur des sciences sociales et humaines, 2006,p 9- 10.

[2] - Sous la direction de Moufida Goucha et autres, **philosophie politique et horizon cosmopolitique** la journée de la philosophie de l'Unesco 2004**,** , pp8-11

و بالنظر إلى ما توصلت إليه الحضارة العلمية و التكنولوجية من تطور و ازدهار، حيث دخلت كل المجالات الاقتصادية و خاصة مجالات الصناعة، و كذلك مع تطور وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات بظهور التقنية الرقمية في الاتصالات[1]، أصبح بإمكان أي متعامل اقتصادي أن يتتبع مباشرة حركة مختلف النشاطات الاقتصادية و المالية و التجارية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، و أيضا متابعة نشاط مؤشرات البورصة الإقليمية أو العالمية من خلال شاشة الحاسوب، دون أن يكلفه ذلك عناء و مصاريف التنقل إلى عين المكان، هذا ما جعل بعض الباحثين يرون أن العولمة هي ذلك الانتشار الواسع لثورة المعلومات، و أن الاقتصاد في عصر العولمة هو اقتصاد المعلومات و الإعلام أو ما يسمى بالاقتصاد ما بعد الصناعة، و أن التجارة تتركز على تجارة المعلومات و المواد الإعلانية و التجارة الإليكترونية.

لقد تمكنت الثورة الإعلامية و المعلوماتية العالمية من مسح الحدود بين الدول و بين الثقافات، و ذلك من خلال التطورات المذهلة التي وصلت إليها تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، والعالم في ظل هذه الثورة أصبح أشبه بقرية كونية، بكل ما يحمله معني القرية من صلة القرابة، و التجاور و الانسجام و التجانس، فما يحدث في إحدى جهات القرية ينشر بسرعة فائقة في كامل جهات القرية، و الدول في هذه القرية الكونية لا تملك القدرة على وقف حركة المعلومات عبر حدودها الإقليمية، إما من الخارج إلى الداخل أو العكس، و هو ما يسهل عملية الاندماج العالمي، و يعجل اكتماله في كل مستوياته ما دام ذلك يفتح مجالا واسعا لحرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص، و الاستثمار عبر الحدود القومية للدول. هذه الثورة العلمية و التكنولوجية في مجال الإعلام و الاتصال و المعلوماتية التي تفجرت في الربع الأخير من القرن العشرين، و مازالت في التطور و التقدم المستمر، قد وضعت البشرية أمام منعطف تاريخي حاسم، حيث سمحت اليوم لكل عناصر التركيبة الاجتماعية حسب قدراتها، بالمشاركة في عملية التأثير و التفاعل المتبادل، و ذلك من خلال عملية التبادل الإعلامي المستمرة داخل المجتمع المحلي أو الإقليمي أو الدولي، و ذلك عبر أدوات و وسائل الاتصال الحديثة المتطورة، لاسيما جهاز

[1]- عبد الرحمان الغفوري، **العولمة و الجات (التحديات و الفرص)**، مكتبة مدبولي- القاهرة – مصر، الطبعة1، 2000، ص 14.

الحاسوب و الهاتف النقال و الأنترنت، التي فرضت نفسها كعنصر هام لحسم القضية كلها لصالح العولمة بكل أشكالها و أبعادها.[1]

و في هذا السياق رأى " برهان غليون " أن العولمة تتجسد من خلال نشوء شبكات اتصال عالمية تربط اقتصاديات الدول، و تخضعها لحركة واحدة، و يظهر ذلك من خلال ثلاثة مستويات هي:

1 – مستوى المنظومة المالية و يظهر من خلال السوق المعولمة لرؤوس الأموال، التي تنشطها البورصة العالمية للأوراق النقدية.

2– مستوى المنظومة الإعلامية و الاتصالية و يظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع للمواد الإليكترونية، لاسيما الهاتف النقال و الصحن الهوائي، و كذلك كثافة الأقمار الاصطناعية خاصة بعد ظهور التكنولوجية الرقمية في مجال الإعلام و الاتصال.

3– مستوى المنظومة المعلوماتية و يظهر ذلك من خلال الارتباط العالمي بشبكة المعلومات العالمية المعروفة بالأنترنت.[2]

و يعني ذلك أن العالم في عصر العولمة بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة، تعرف فيها كل دول العالم اندماج واسع النطاق في كل المجالات، و على جميع المستويات، فبعد أن كانت كل دولة مستقرة لها سيادتها المطلقة في جميع المجالات، و تشرف بشكل مباشر على سوقها المحلية، و توجه اقتصادها التجاري و الصناعي حسب استراتيجية تسويقية خاصة، كما تشرف على بنوكها و توجه رؤوس أموالها، و تضع سياسة خاصة لتمويل مشاريعها الاستثمارية المحلية خاصة، أصبحت في عصر العولمة تفقد هذه السيادة، و تخضع مباشرة أو بشكل غير مباشر للسوق العالمية بكل فروعها التجارية، و بالخصوص السوق النقدية و المالية التي تشرف عليها منظمات " بريتون وودز Breton Woods"، لاسيما منظمة صندوق النقد الدولي(FMI) و البنك العالمي للإنشاء و التعمير(BIRD) و ذلك عبر نشاط البورصة العالمية و قوانينها التي تنظم السوق المالية و النقدية، فقيم العملات

---

[1]- مصطفى المصمودي، **شبكات الاتصال الدولية واقعها و مستقبلها**، ندوة الإعلام و المعلوماتية و تحديات القرن الواحد و العشرين، معهد الدراسات الدبلوماسية- الرياض، 1995، ص ص99 -138

[2]- برهان غليون ؛ سمير أمين، **ثقافة العولمة و عولمة الثقافة**، دار الفكر للنشر- دمشق ، ط 2 ،2000، ص ص 17 - 20.

النقدية و نشاطها بين الارتفاع و النزول، تخضع مباشرة لنشاط البورصة العالمية للأوراق النقدية.

كما يظهر لنا أن هذا النشاط المكثف لحركة السوق المالية و النقدية العالمية، لم يكن ليتعولم بهذا الشكل المتسارع لولا هذه الثورة الكبيرة في مجال تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، و خاصة مع الانتشار الواسع لخدمات الانترنت التي اختزلت المسافات و قربت الشعوب، و جعلت العالم كله قرية كونية، حيث أصبح لأي متعامل اقتصادي أو مالي أو تجاري، إمكانية متابعة عن قرب مختلف نشطات السوق العالمية و بالخصوص سوق العملة، من خلال جهاز الحاسوب، دون أن يكلفه ذلك عناء و مصاريف التنقل.

و لهذا ففي عصر العولمة لم يعد في إمكان أي مجتمع، العيش منعزلا عما يحدث في العالم من تظاهرات ثقافية و علمية و رياضية، أو اضطرابات سياسية و اجتماعية و أزمات اقتصادية، و نشاط السوق العالمية بكل فروعها، و أن التحولات في النظم السياسية و الاجتماعية التي تعيشها بعض البلدان، كثير ما كان لها صدى قوي في البلدان الأخرى التي تعيش الظروف السياسية و الاجتماعية نفسها، و أيضا بعض المشكلات التي تعيشها بعض البلدان مباشرة، لاسيما تلك المتعلقة بالهجرة و حركة اللجوء أو التلوث البيئي، أو النمو الديموغرافي المتزايد و ما يرتبط به من الفقر و المجاعة، و أزمة الأمن الغذائي أو الإرهاب و الجريمة المنظمة و غيرها من المشكلات، يكون لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على البلدان الأخرى، و ذلك من خلال الانتشار الإعلامي و المعلوماتي الذي يخترق الحدود عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، و يثير الإحساس بالتضامن بين الدول و بين المجتمعات في العالم.

و يرى فرانسيس فوكوياما Francis FUKUYAMA في كتابه " نهاية التاريخ و خاتم البشر" أن العولمة تعني " نهاية التاريخ " كونها تعبر من الطابع الكوني للنظام الليبرالي في السياسة عن طريق تحقيق الديمقراطية الليبرالية و في الاقتصاد عن طريق تحيقي النظام الاقتصادي الليبرالي، و يعبر ذلك عن تجسيد لمقولتين أساسيتين اللتان ناضل الإنسان و مازال يناضل من أجلهما و هما: الحرية و المساواة، و قد نجحت الولايات المتحدة

الأمريكية في تحقيقها، و هي تحاول أن تجعلها على مستوى عالمي من خلال إعادة صياغتها للنظام العلمي الجديد بعد سقوط نظام الثنائية القطبية. و في نظر "فرانسيس فوكوياما Francis FUKUYAMA " فإن تحقيق ذلك كان أمرا حتميا فرضته الجدلية التاريخية، على اعتبار أن كل الأنظمة التي عرفها التاريخ مثل الأنظمة الملكية و الاستبدادية، و الفاشية، لم تستطع تحقيق هاتين المقولتين و هما الحرية و المساواة، و لما كان النظام الليبرالي في السياسة و الاقتصاد قد بين مدى قدرته على تحقيقهما، فقد أثبت في الوقت نفسه أنه يمثل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية و الصورة النهائية لنظام الحكم البشري، كونه نظام لم تظهر فيه عيوب الأنظمة السابقة، و قادرا على حل كل المشاكل التي تعاني منها الإنسانية.[1]

لكن في نظر البحثان " ميلود شنوفي "، و " تييري بوشونت Thierry Pauchant من جامعة " منتريال " بكندا، أن " فوكوياما " في الحقيقة بهذا المفهوم لم يفعل سوى أن قام بإحياء إحدى مقولات الفكر الغربي الحديث، التي هي الإيمان بعالمية المقولات الحديثة لتنظيم المجتمع، و هي المقولات التي قام مفكرو عصر التنوير بإعطائها بعدا تقدميا إيديولوجيا، ثم قام "إمانويل كانط " بعقلنتها في مشروع " السلام العالمي الدائم".[2]

و حسب هذان الباحثان فإن معظم الدراسات تكتفي بالنظر إلى الحداثة من زاوية البعد الاقتصاد و هذا خطأ كبير بينما في نظر " أنطوني جيدنز Anthony GIDDENS" أن العولمة هي الظاهرة التي أعقبت الديناميكية المؤسساتية، الاقتصادية و السياسية المرتبطة بموجة الحداثة،[3] باعتبارها تعبر عن قيام الحضارة العلمية و تحرير الإنسان من الوصاية التي وضعها بنفسه و لنفسه. و من ثم كان نشر الحضارة التكنولوجية و الثورة العلمية في كل أنحاء العالم واجب يجب أن تلتزم به الدول الغربية، و هي حضارة تحمل في طياتها أبعادا إيديولوجية تبرر عالمية التنظيم الاقتصادي الرأسمالي و الديمقراطية الليبرالية، باعتبار

---

[1]- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة و النشر – القاهرة – مصر، ط1 1993، ص 8- 9.

[2]- الملتقى الدولي حول العولمة و الأمن تحت عنوان: **العولمة و الأمن Mondialisation et sécurité** الذي انعقد بالجزائر من 4 إلى 7 ماي 2002، نظمه مجلس الأمة و لجنة الدفاع الوطني، منشورات Anep 2002 ، ص 38.

[3]- الملتقى الدولي حول العولمة و الأمن تحت عنوان: **العولمة و الأمن Mondialisation et sécurité** الذي انعقد بالجزائر من 4 إلى 7 ماي 2002، نظمه مجلس الأمة و لجنة الدفاع الوطني، منشورات Anep 2002 ، ص ص 39

هاذين النمطين من التنظيم من إفرازات هذه الحداثة، و يمثل ذلك بالنسبة للفكر الغربي طريق العقلانية إلى تبرير الحملات الاستعمارية للدول الأوروبية الصانعة لموجة الحداثة و فلسفة التنوير، على دول إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية منذ بداية القرن التاسع عشر.

هذه العقلانية الغربية تتضمن في جوهرها اتجاهين: فمن جهة هناك دعوة ضرورية إلى الانفتاح على الحداثة و الفلسفة التنويرية، باعتبارهما القواعد الأساسية التي تقوم عليها الحضارة التكنولوجية و الثورة العلمية، و من ثم يجب على كل شعوب و دول العالم، و خاصة الدول و الشعوب الضعيفة و المتخلفة، الاحتكاك بكل منتجات الحداثة التكنولوجية و العلمية الغربية، و ذلك من أجل تأسيس حضارة علمية و تكنولوجية، مواكبة للحضارة التكنولوجية و العلمية الغربية. و من جهة أخرى نجد أن هذه الحداثة التكنولوجية و العلمية الغربية، تحمل في ذاتها نزعة استعمارية، مما جعلها تتجه نحو تبرير الهيمنة و الاستغلال، و الحملات الاستعمارية الغربية على دول إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، باسم رسالة التحضر، و العولمة من خلال هذا المنظور، هي محاولة الارتقاء بهذه العقلانية الحداثية الغربية إلى المستوى العالمي، مع تغيير طفيف في نمط الهيمنة، بحيث تصبح المؤسسات السياسية تخدم بشكل مباشر أو غير مباشر، مصالح القوى الاقتصادية الرأسمالية العالمية بالدرجة الأولى، لاسيما المصالح الاقتصادية و السياسية للشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و الدول الصناعية الكبرى.

لذلك فلا غرابة أن نجد المنظمات النقدية و التجارية الدولية لاسيما المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، و صندوق النقد الدولي (FMI)، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير(BIRD)، و كذلك المنظمات الاقتصادية مثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE " تفرض نفسها، و تتمتع بسيطرة و سلطة قوية على مستوى النظام العالمي بالمقارنة مع سلطة المؤسسات السياسية و الاجتماعية و المدنية الدولية، لاسيما منظمة الأمم المتحدة و المنظمات المدنية الحكومية و غير الحكومية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الدولية المصيرية.

و هكذا فمع فجر الحداثة برزت هناك ضرورة إعادة ترتيب مواقع الدول في منظومة العلاقات الدولية، وفق المنطق الجديد لسياسة ترتيب القوى العالمية و التقسيم الدولي للعمل،

و العولمة من هذا المنظور تمثل الخطاب المعاصر الذي توجهه الحداثة إلى مختلف شعوب العالم في أواخر القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين.

و قد تجاوز " عبد الخالق عبد الله " هذا المفهوم للعولمة إلى القول بأن العولمة تمثل موجة ما بعد الحداثة أكثر من كونها عصرنة لموجة الحداثة، فالعولمة على الرغم من كون جذورها التاريخية تمتد إلى موجة الحداثة التي أفرزها عصر التنوير، إلا أنها لم تبدأ معالمها في الظهور إلا مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، و من ثم لا يمكن النظر إليها إلا كمرحلة تاريخية جديدة لها سماتها و خصائصها الخاصة التي تختلف كل الاختلاف عن خصائص الحداثة.[1]

فالعولمة إذن تمثل مرحلة تجاوز الحداثة إلى ما بعد الحداثة، و هي تهدف إلى مراجعة كل ما أنتجته الحداثة مراجعة نقدية قصد اكتشاف سلبياتها، و محاولة تجاوز رؤيتها الضيقة إلى إمكانية تحقيق اندماج عالمي لكل الشعوب و ثقافاتها، و تأسيس حضارة عالمية جديدة، و وعي عالمي جديد أساسه التنوع الثقافي و احترام الفوارق الاجتماعية بين المجتمعات، و رفض الشمولية السياسية و الثقافية، و إقرار الديمقراطية و حقوق الإنسان.

و الحقيقة أن ظهور اتجاه ما بعد الحداثة تزامن مع حدوث بعض التحولات و التغيرات الدولية برزت خلالها مجموعة من الظواهر الحياتية الجديدة، لاسيما تطور الرأسمالية إلى ما يعرف " بالليبرالية الجديدة "، تعبر عن وجودها في الفضاء الدولي عن طريق سلطة الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و تدعي أنها ليبرالية مؤنسنة أي ليبرالية متخلصة من طابعها المتوحش و سياسة استغلال و التسلط، و كذلك ظهور مراكز رأسمالية عالمية جديدة متنافسة، خاصة مع القفزة النوعية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، و التي جعلت منها قوى اقتصادية و صناعية جديد دخلت السوق العالمية كمنافس جديد للقوى الاقتصادية و الصناعية العالمية القديمة، و كذلك هناك انتشار واسع النطاق للنتائج المثيرة للثورة العلمية و التكنولوجية الثالثة (ثورة الإعلام و المعلومات) إلى غير ذلك من التحولات و التغيرات العالمية.

---

[1]- عبد الخالق عبد الله، **العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر، يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، المجلد الثامن و العشرين، العدد الثاني، شهري أكتوبر/ ديسمبر 1999، ص ص 59 – 60.

و خلافا لموجة الحداثة فإن مرحلة ما بعد الحداثة المتجسدة في مرحلة العولمة، تتضمن فتح الحدود الجغرافية و السياسية، لحرية حركة الأفراد و السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الاستثمارات، و هي الحدود التي كانت قد شيدتها الحداثة و جعلتها بمثابة مقدسات لا يمكن اختراقها، كما أن الحداثة ظاهرة أوروبية المنشأ بينما العولمة اتجاه نحو العالمية، خاصة بعد تفكك كتلة الدول الاشتراكية و سقوط الإيديولوجية الشيوعية، و قيام سياسة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فمرحلة ما بعد الحداثة أو العولمة لها سمات تختلف عن سمات الحداثة، فهي تستند إلى وعي جديد بوحدة الطبيعة البشرية التي تنزع دائما إلى الانسجام و التجانس، و أن العالم اليوم قد أصبح وفقا لذلك أكثر انسجاما و ترابطا، حيث أصبحت حركة الأشخاص و السلع و المعلومات و الاستثمارات و رؤوس الأموال أكثر حرية و مرونة من مرحلة الحداثة[1].

غير أن اختلاف مرحلة الحداثة عن مرحلة العولمة أو ما بعد الحداثة، لا يعني نفي أي تقارب بينهما، و إنما يعني أن العالم في عصر العولمة أو ما بعد الحداثة أصبح أكثر انفتاحا، و أن محرك هذا الانفتاح هو محاولة الارتقاء بالنظام الرأسمالي إلى مستوى العالمية، و هو نفس النظام الذي كان يحرك مرحلة الحداثة و عصر التنوير في أوروبا، و من ثم فإن النزوع نحو الهيمنة العالمية للنظام الرأسمالي، و الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و التطورات العلمية و التكنولوجية التي صنعتها الحداثة، هي التي مكنت النظام الرأسمالي من بلوغ هذه الهيمنة العالمية، بفرضه لاستراتيجية دمج العالم في نظام سياسي و اقتصادي عالمي واحد و موحد، و تتمثل هذه الاستراتيجية في خلق كيانات و تكتلات اقتصادية عملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، تشكل ما يعرف اليوم بالليبرالية الجديدة، و تخضع كل العمليات الاقتصادية و التجارية و المالية لسلطة السوق.

أما الباحث الفلسطيني " فهمي جدعان " فقد رأى أن مصطلح العولمة ظهر في إطار إعادة النظر في نظام العلاقات الدولية، بعد سقوط نظام الثنائية القطبية و نهاية الصراع الإيديولوجي المعاصر بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي، و الذي أدى إلى سقوط الإيديولوجيا الشيوعية و تفكك كتلة الدول الاشتراكية، و في إطار ذلك كان تأسيس

[1]- عبد الخالق عبد الله، **مقال: العولمة: جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلة **عالم الفكر**، 1999، ص 57 – 60.

النظام العالمي الجديد بكل أبعاده على أسس ليبرالية، و كان المبدأ الموجه لهذا النظام العالمي هو توحيد العالم، و ترابط الدول سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و أمنيا، في إطار شبكة مرنة و واسعة من العلاقات الدولية، و هو ما يعرف بالعولمة، و هي في الحقيقة نتيجة من نتائج الحداثة و تطبيق عملي للفلسفة الليبرالية الجديدة (Néo- libéralisme)، و التي رأى فيها ممثلوها الصورة النهائية للنظام العالمي بعد التصحيحات التي تعرض لها عبر المراحل التاريخية المختلفة، و لا أحد يجهل أن أمريكا هي المجسدة لغائيات هذه الفلسفة، و الفاعل الرئيس في توجيه مقاصد هذا النظام العالمي الجديد[1]

لذلك حدد " علي الدين هلال " النظام الدولي على أنه " مجموعة من التفاعلات أو شبكة علاقات القوى– التعاونية منها و الصراعية على حد سواء، التي تتم ما بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي و الإقليمي، و التي تجري وفقا لنسق أو منظومة معينة للقيم ." [2]

إن تطور أي نظام دولي– حسبه – يكون نتيجة لمجموعة من الوقائع التاريخية التي تشكل فاصلا بين مرحلتين في تطور العلاقات الدولية (أي بين المرحلة السابقة و المرحلة اللاحقة) و تطور العالم بصفة عامة، و من ثم تكون عدة نظم دولية قد تعاقبت على العالم خلال الأزمنة الحديثة وفقا لهذا التحليل.[3] و النظام العالمي الجديد (الذي يمثل جوهر العولمة)، يكون نتيجة لانهيار نظام الثنائية القطبية كمرحلة سابقة، و نجاح الإيديولوجيا الرأسمالية في ارتقائها إلى المستوى العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كمرحلة لاحقة، و هي المرحلة التي أدت إلى تشكل النظام العالمي الجديد أو العولمة ، و قد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، غداة حرب الخليج الثانية حيث قال: " إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية أو تخليا عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا، و هو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى،

---

[1]- فهمي جدعان، **المقدس و الحرية**(أبحاث و مقالات من أطياف الحداثة و مقاصد التحديث)، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، 2009، ص ص 325- 326.

[2]- نقلا عن المرجع نفسه، ص 323 .

[3]- المرجع نفسه، ص ص 323 – 324.

و من أجل ردع العدوان و تحقيق الاستقرار و الازدهار، و فوق كل شيء تحقيق السلام، إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم كبراها و صغراها، بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند إليها علاقاتنا، و منها التسوية السلمية للنزاعات و التضامن في وجه العدوان، و تخفيف ترسانات الأسلحة و مراقبتها. و التعامل العادل مع كل الشعوب.[1]

و مهما يكن المنظور الذي حاول المفكرون و الباحثون من خلاله تحديد مفهوم العولمة، إلا أن الحقيقة الأولى التي لا شك فيها هي أن العولمة واقع تاريخي آلت إليه التحولات و التغيرات العالمية، التي طرأت على النظام العالمي و شبكة العلاقات الدولية، و التي كانت لها جذورها التاريخية و لكنها بدأت في التبلور مع عصر الحداثة، و أصبحت واضحة المعالم مع النصف الثاني من القرن العشرين، ثم فرضت نفسها كواقع دولي موضوعي جديد في بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، مع نهاية الحرب الباردة و تفكك كتلة الدول الاشتراكية، و هو الوضع الذي فتح مجالا لاندماج الدول في نظام عالمي جديد يتميز بالمرونة و الاتساع في كل المجالات، و خاصة المجالات الحيوية لاسيما المجال الاقتصادي و السياسي، و الأمني و العلمي و التكنولوجي، قائم على سياسة التعاون و الاعتماد المتبادل بين الدول، التي فرضتها سياسة الأحادية القطبية بزعامة القوى السياسية و الاقتصادية العالمية الكبرى من بينها الدول الصناعية العظمى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و انجلترا و فرنسا و ألمانيا، و هي تتزعم الإيديولوجية الليبرالية الجديدة باعتبارها إيديولوجية النظام العالمي الجديد.

و لهذا فلا معنى للبقاء خارجها أو مواجهتها، لأن القيام بذلك يعني البقاء على هامش التاريخ و عدم مواكبة تطورات العصر، و ما دامت العولمة قد أصبحت واقعا موضوعيا حقيقيا فرضته الجدلية التاريخية فقد ألغت الحدود في مجال نقل المعلومات و الاتصالات و التجارة الإليكترونية، و حركة الاستثمار و رؤوس الأموال و تنقل الأشخاص، فإن هذا لا يجعلنا بأي حال من الأحوال أن نبقى منعزلين نتفرج على مشهد تخلفنا و إنما يجب أن نسير

[1]- فهمي جدعان، **المقدس و الحرية**(أبحاث و مقالات من أطياف الحداثة و مقاصد التحديث)، ص ص 324 - 325.

في تيارها ليس كمنفعلين و إنما كفعالين في الساحة الدولية و على كل المستويات و في كل المجالات.

فالعولمة إذن ليست ظاهرة ظرفية بقدر ما هي ديناميكية تاريخية، تعبر عن مرحلة ما من مراحل تطور الرأسمالية و انتقالها من مجالها الإقليمي إلى مجالها العالمي، و هو تطور فرضته الصيرورة الجدلية لحركة التاريخ، وقد أخذ هذا التطور عدة مظاهر، بسبب تعدد مجالات الحياة، و لعل هذا ما جعل بعض المفكرين و الباحثين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، يعتقدون بأن هناك عولمات كثيرة، في حين أن العولمة واحدة لكنها متعددة المظاهر و الأبعاد.

2- العولمة و العالمية

لقد أصبحت العولمة واقعا تاريخيا و إيديولوجيا ديناميكيا تخضع له الدول و الشعوب بإرادتها أو بغير إرادتها، و هي تحمل معنى الاندماج العالمي لكل دول العالم في نظام عالمي واحد، و هي بهذه الخاصية الجوهرية مستغرقة في صفة العالمية، فهي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي يتجاوز المجال المحلي و الإقليمي المحدود إلى المجال العالمي اللامحدود. و نظرا لهذا التداخل و الترابط بين مفهوم العولمة و مفهوم العالمية، فكثيرا ما يقع الخلط و اللبس في توظيف المفهومين، مع أنه على الرغم من ذلك هناك ما يميز بينهما سواء من جهة الدلالة اللغوية أو من جهة النشأة أو سياقهما الإيديولوجي و جوهر كل منهما، و هذا يجعلنا نتجه إلى تحليل كل منهما في سياقه الدلالي، و نشأته و الإيديولوجيا التي تحركه.

على الرغم من وجود تقارب بين المفهومين من حيث المصدر اللغوي الاشتقاقي، إلا أن هناك فرق واضح بينهما من حيث المضمون، و يظهر ذلك من خلال تحليل كل منهما في سياقه الجوهري. فالعولمة كمفهوم لغوي لم يتبلور إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، و يربط " جلال أمين " تاريخ ظهور هذا المفهوم بسقوط الاتحاد السوفياتي و نهاية نظام الثنائية القطبية[1]، كما نجد مصطلح العولمة واردا في معجم المعاني الجامع و الوسيط، بأنه اسم منسوب إلى مصدر " عولم "، و هو يعني " حركة انتقال المعلومات و تدفق رؤوس

[1]- جلال أمين، **العولمة**، ص 17

الأموال و السلع، و التكنولوجيا و الأفكار، و المنتجات الإعلامية و الثقافية، و البشر أنفسهم، بين جميع المجتمعات حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة."[1] و بالنظر إلى سياقه الإيديولوجي فهو مرتبط بتطورات الفكر الاقتصادي الرأسمالي، و تحولاته، في كل أبعاده الثقافية و الاجتماعية، و الاقتصادية و السياسية و التجارية، في محاولته اخضاع العملية الاقتصادية للقوانين الطبيعية التي تنظم حركة السوق، و الارتقاء بهذه القوانين إلى عالم السلوك الإنساني الاجتماعي و الثقافي، و الاقتصادي، و تجسيدها كحقوق طبيعية مطلقة و أبدية، لاسيما حق الملكية، و حق الحرية الفردية، وهي الحقوق التي ناد بها أصحاب نظرية الحق الطبيعي معارضين بها أصحاب نظرية الحق الإلهي. فالفرد كما له حق في الحياة له الحق في الحرية و أن يملك ما تمكنه قدرته على ذلك، و أن يتصرف في ملكيته بكل حرية، هذه المبادئ هي التي ناد بها أصحاب المذهب الفيزيوقراطي من خلال شعارهم " دعه يعمل دعه يمر".

و من أجل ذلك كان يجب على رواد الإيديولوجيا الرأسمالية الخروج بأيديولوجيتهم من مجالها المحلي أو الإقليمي إلى المجال العالمي، بينما مفهوم العالمية يحيل بنا إلى نزعة إنسانية أخلاقية، أساسها محاولة الارتقاء بالإنسان إلى مستوى الكائن الكامل النقي، الذي يرى نفسه في الآخر، و يرى الآخر في نفسه، و لهذا فهي نزعة نحو الإنسان العالمي، مطهر من كل شوائب القومية، و العرقية، و الجنسية، و اللغوية، و الدينية، إنسان الإنسانية كغاية كل نظام أخلاقي و سياسي، و اجتماعي و اقتصادي، و لهذا نجد مصطلح العالمية قديم في الصياغة اللغوية، و هو مرتبط بنشأة النزعة الإنسانية التي ناضلت من أجلها مختلف المذاهب الفلسفية و الأخلاقية، و الأدبية و الأديان السماوية، لاسيما اليهودية و المسيحية و الإسلام، باعتبارها أديان عالمية، لذلك نجد في معجم المعاني الجامع و الوسيط مفهوم العالمية واردا، على أنه اسم مؤنث منسوب إلى " عالم "، و اصطلاحا يقصد به " حركة إنسانية تعمل على خدمة البشرية، و التقارب بين الشعوب دون المساس بهويتها و خصوصياتها الثقافية."[2]

---

[1]- معجم المعاني الجامع و الوسيط، عربي-عربي، **مادة عولم.**

[2]- المعجم نفسه، المادة نفسها

و لهذا نجد الدين الإسلامي الحنيف أكثر الأديان السماوية دعوة إلى العالمية، كونه يحمل القيم الإنسانية في أسمى معانيها، فهو لم يميز بين الأجناس و الأعراق البشرية من حيث اللون أو العرق أو اللغة أو التاريخ أو الإقليم أو الطبقات الاجتماعية، بل هو دين الإنسانية، و أن الله هو رب الكون و الإنس و الجن، و أن الرسول ﷺ محمد بن عبد الله هو رسول الله وآخر أنبيائه، و رسول البشرية كافة، و يتبين ذلك من مختلف الآيات الواردة في القرآن الكريم، قوله عز و جل جلاله ﴿ الحمد لله رب العالمين﴾ [سورة الفاتحة، آ.1]، و قوله عز و جل ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ﴾ [سورة الفرقان، آ.1]، و كذلك قوله عز و جل ﴿ و ما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا و نذيرا و لكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾[سورة سبأ، آ. 28]، و أيضا قوله عز و جل ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات و الأرض لا إله إلا هو يحي و يميت فآمنوا بالله و رسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله و كلماته و اتبعوه لعلكم تهتدون﴾ [سورة الأعراف، آ. 158]، و أيضا قوله عز و جل ﴿ و ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾[سورة الأنبياء، آ.107]

و لفظ العالمين الذي نجده مكررا في هذه الآيات و في آيات أخرى كثيرة تدل على أن الله جل جلاله يخاطب كافة الناس دون تمييز و كذلك عالم الجن، و لهذا يخاطب الإسلام المسلمين بلفظة يا أيها الناس أو يا أيها المؤمنون، و هو دليل على أنه لا يميز بين أفراد البشر بل هو خطاب موجه إلى العالم و كل الأجناس البشرية و هو ما يجعله دين ذات بعد عالمي.

فالعالمية إذن تدعو إلى الانفتاح على العالم دون التخلي عن الخصوصيات الثقافية و الهوية الشخصية، و أن النزعة الإنسانية التي هي جوهر العالمية تدعو بالدرجة الأولى إلى حوار الحضارات و تعايشها، و تقضي على الصراع و منطق الأولوية أو اختلاف الأجناس و ترتيبها في سلم مصطنع سخيف، و هذا كون المجتمعات البشرية تكون قد امتزجت ببعضها البعض عبر التاريخ و عن طريق احتكاكها ببعضها البعض حضاريا و ثقافيا و جنسيا، و قد كانت التجارة أو الغزوات و الاستعمارات من العوامل الأساسية التي ساعدت على حدوث هذا الاختلاط و التمازج بين المجتمعات البشرية، و التي حالت دون امكان

تحديد هذا التمايز العرقي، و الذي وظفته بعض الإيديولوجيات المتطرفة، لأغراض سياسية و إيديولوجية تسلطية و عنصرية خاصة.

لذلك نجد في موسوعة " أندري لالاند " الفلسفية أن مصطلح العالمية مرادف لمصطلح الشمولية، و كمذهب يقصد به المذهب الذي يرفض " تصور الإنسان متوحدا و منطلقا من الشعور الآنوي لا غير، و ضرورة الانطلاق من الإنسان الاجتماعي، أو على الأقل من الفرد الذي صار بذاته جمعا أو جماعة (اجتماعات عضوانية)، و التنبه لهذا الإنسان الاجتماعي أصلا، الذي يشعر في آن الكل و بالذات، أو على الأقل يجمع شعور الأنا و شعور الأنت ."[1]

و مذهب العالمية أو الشمولية يعتبر الواقع كلا فريدا و وحيدا و لا يمكن للأفراد أن يكونوا منعزلين فيه اللهم إلى من باب التجريد، فالشمولية إذن تتعارض مع الفردية و الجزئية، و يرى أصحاب مذهب العالمية أو الشمولية أن الفرد ليس غاية بل وسيلة و هو عنصر من الكل، و هذا الكل هو الاجتماع العام للنفوس، و تكون الأسرة و الأمة و الإنسانية مع معالمها المتنوعة، من السمات الجوهرية لهذا الكل، و من ثم يجب تجنب كل الصراعات و الصدمات.

بينما العولمة كنمط جديد لاتجاه العالم نحو الاندماج، هو دعوة إلى عالم تحكمه منظومة ثقافية، سياسية، اقتصادية، و علمية تكنولوجية واحدة، فهي تنبذ الخصوصيات الثقافية للشعوب، و تدعوها إلى الانسلاخ في هوية عالمية واحدة، و لهذا تعيش شعوب العالم في عصر العولمة حالة من النزاعات الدائمة اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، و ثقافيا، و تعبر عن محاولة كل شعب و دولة التموقع في سلم النظام العالمي.

و لأجل الدعوة إلى الاستقرار و السلم و نبذ كل أشكال النزاع، عمل المفكرون و الفلاسفة من كل المذاهب و الإيديولوجيات، على جعل العولمة تستغرق في العالمية، أي تتجه نحو حوار الحضارات بدل من الصراع و الصدام، مما جعلهم يفكرون في كيفية تأسس مشروع السلام العالمي، و نجد من بينهم الفيلسوف الألماني" إيمانويل كانط E. KANT"

---

[1]- أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول (A-G)، مادة: Universalisme** ، تعريب: خليل أحمد خليل، إشراف: أحمد عويدات، منشورات عويداتن-بيروت، الطبعة الثانية، 2001، ص ص 1504 - 1505.

و رواد الثورة الفرنسية، إذ جعل " كانط" القاعدة الأولى من أخلاق الواجب على أنه " يجب العمل بحيث يكون هدف أفعالنا الإنسانية و لا نجعل الإنسانية وسيلة لتحقيق مصالحنا الشخصية"، و هذا يعني أن هدف الأخلاق هو سعادة الإنسانية و ليست السعادة الفردية، و هو ما تمليه علينا الإرادة الحرة الخيرة، و شعار الثورة الفرنسية كان " الأخوة و العدالة و الحرية " و هو الشعار الذي كان أساسا لظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما كان " إيمانويل كانط " من المنظرين لمشروع السلام العالمي بأن دعا إلى ضرورة تأسيس منظمة عالمية تسهر على ضمان السلم العالمي دون تمييز شعب عن الآخر، و قد تجسد ذلك المشروع في تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ثم منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك من أجل منع وقوع الحرب مرة ثالثة، و التأكيد على السلم العالمي بتأسيس معاهدات و اتفاقيات دولية تمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل، و تأسيس منظمة حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية في العالم.

لكن على الرغم من هذا الاختلاف بين مصطلح العولمة و مصطلح العالمية من حيث الدلالة اللغوية و النسق التاريخي و الإيديولوجي، إلا أننا نجد بينهما نقاط التقاطع، أهمها أن كلاهما يعبر عن النزوع نحو الوحدة و التجانس و الاندماج بين شعوب العالم، على أساس أن العولمة مثل العالمية تحاول تحقيق اتحاد المجتمعات البشرية وفق مسلمة وحدة الطبيعة البشرية، لاسيما وحدة المصير، و القيم الإنسانية المشتركة. كذلك كلا المصطلحين يحاولان إزاحة الحدود بين المجتمعات البشرية لصالح هذا الاتحاد و التجانس، و كلاهما أيضا قد أضفا على هذا الاتحاد الطابع المؤسساتي، فنجد منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الحكومية و غير الحكومية الناشطة تحت رعايتها، مثل منظمة حقوق الإنسان و منظمة الصحة العالمية، و المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الدوليين، و منظمة السلام الأخضر و غيرها من المنظمات الدولية ذات الطابع المدني، كمؤسسات تنتمي إلى العالمية و تعبر في الوقت نفسه عن إحدى مظاهر العولمة، و نجد منظمات " بريتون وودز" و المنظمة العالمية للتجارة، و معاهدات و اتفاقيات حضر الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل، و منظمة حلف شمال الأطلسي، مؤسسات تنتمي إلى مفهوم العولمة و لكنها تمثل إحدى مظاهر العالمية.

كما يعبر كلا المفهومين عن أحد المظاهر الأساسية لتطور الحضارة البشرية عبر التاريخ ليشمل هذا التطور كل مجتمعات العالم، و هو تطور مادي بما أنتجته الحضارة التكنولوجية من وسائل اتصال الشعوب و تقاربها، حتى أصبح العالم قرية كونية، و أيضا تطور معرفي بما أنتجته الحضارة الفكرية في مختلف فروع المعرفة من حقائق علمية و فلسفية و أخلاقية، تجعل شعوب العالم تجد طريقها إلى التوافق و التفاهم حول القيم الإنسانية العليا التي يجب أن تنعكس في سلوك الناس، بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية و العرقية، و هي القيم التي تجعل منه إنسانا يتجه بفطرته نحو تحقيق سلام عالمي دائم، و نبذ كل اشكال العنف و التطرف.

و هكذا يتبين لنا من خلال هذا التحليل، أن العولمة مهما التبس تعريفها، فهي تعبر عن اتجاه العالم نحو الاندماج في منظومة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، و أمنية، و ثقافية عالمية واحدة، خاصة مع تطور وسائل الإعلام والاتصال، و شبكة المعلومات العالمية التي أزاحت الحدود السياسية، و الجغرافية و الثقافية بين الدول و بين المجتمعات، و لهذا فالعولمة واحدة لكنها ذات مظاهر متعددة، و هي ليست ظاهرة بقدر ما هي مرحلة تاريخية جديدة من مراحل الصيرورة التاريخية، مرتبطة جدليا بالتحولات العالمية، و التي بدأت تظهر فيها ملامح النضج في السياسة الدولية، و إدراك الوعي العالمي لضرورة تحقيق هذا الاندماج العالمي من أجل رخاء الإنسانية كلها.

فالعولمة إذن حد مستغرق في العالمية، تحاول من خلال ذلك بلوغ مرحلة الاندماج العالمي في أعلى مستوياته و أدق أبعاده، ففي تعريفها العام هي "جعل الشيء على مستوى عالمي " يعني إزاحة كل الحدود و الحواجز بين المجتمعات و بين الدول لصالح عالم موحد اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا و أمنيا، و لا مجال للحديث عن القومية و الهوية و التمايز الديني، و العرقي، لأن البشرية واحدة موحدة تخضع لتاريخ معولم، و لحضارة معولمة، و هنا يبرز المجتمع المعولم، و تعترف العولمة بالإنسان المعولم و ليس بالإنسان العالمي، لأن الإنسان العالمي هو إنسان الإنسانية بغض النظر عن اختلافه مع الآخر ثقافيا، جنسيا، حضاريا، و إيديولوجيا، فهو إنسان الإنسانية، بينما الإنسان المعولم هو إنسان الموحد مع الآخر ثقافيا، حضاريا، إيديولوجيا، و تاريخيا، على أساس ما في الطبيعة البشرية

من وحدة جوهرية تجمع البشر في عالم واحد و موحد، فجوهر العولمة هو هذه العالمية الكامنة في حركة التاريخ، و التي أثرت في اتجاه البشرية نحو الاندماج على المستوى العالمي، لأن تاريخ المجتمعات مهما اختلف في بعض مظاهره من مجتمع إلى آخر فهو تاريخ عالمي، يعبر عن مسيرة البشرية عبر الزمان و المكان، لمواجهة الطبيعة القاسية في جانبها المادي و الجغرافي، أو في جانبها الإنساني (كان الغرض من وجود الأخلاق هو تهذيب الطبيعة البشرية خاصة في جانبها العاطفي الأناني)، و محاولة باستمرار لإجاد أدوات التكيف مع معطيات الواقع المادي في كل مرحلة تاريخية، و من ثم فكل ما أنتجه الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض من حضارة تكنولوجية أو معرفية، أو ثقافية إيديولوجية، يدخل في إطار هذه المواجهة و التكيف، وكان ينجح في مواجهته هذه كلما اتجه نحو الاندماج مع غيره، و هو ما تحاول العولمة بلوغه في أقصى مستوياتها و إن لم يكتمل بعد.

2- مظاهر العولمة

أ- المظهر الاقتصادي للعولمة

لما كانت العولمة واحدة في استراتيجيتها، التي تهدف إلى تحقيق اندماج عالمي على أساس من الانسجام و التكامل بين الدول و بين المجتمعات، و تحت نظام عالمي واحد، فإن هذا الاندماج العالمي ينعكس في مجموعة من المظاهر البارزة، و إن لم يكتمل بعد لكنه في طريقه إلى الاكتمال، و أبرز هذه المظاهر المظهر الاقتصادي.

إن اندماج العالم اقتصاديا يبدو أكثر اكتمالا و وضوحا من المظاهر الأخرى، و ربما لهذا السبب يعتقد بعض الباحثين، أن العولمة هي الاندماج الاقتصادي لدول العالم تحت نظام اقتصادي عالمي واحد هو النظام الاقتصادي الليبرالي، و هذا نظرا للسيطرة التي يتمتع بها على الساحة الدولية اقتصاديا و سياسيا و إيديولوجيا، خاصة بعد سقوط الإيديولوجيا الشيوعية و النظام الاقتصادي الاشتراكي، مع أواخر سنوات الثمانينات و بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، بعد تفكك كتلة الدول الاشتراكية، و انضمامها إلى الايديولوجيا الليبرالية، و تبنيها للنظام الاقتصادي الرأسمالي في مختلف مجالات الاقتصاد و التجارة، و الديمقراطية الليبرالية في السياسة، و هذا ما سمح بقيام نظام الأحادية القطبية بوضع النظام العالمي الجديد من طرف القوى العالمية العظمى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية

و انجلترا و ألمانيا و فرنسا، و هو ما تجسد في مفهوم العولمة، و يقوم أساسا على تعميم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مستوى عالمي، مما يثير الاعتقاد بأن اتساع شبكة العلاقات الدولية و مرونتها، و تأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفقا لذلك، كان بهدف حماية القواعد الاقتصادية للدول مهما كان موقعها في النظام الاقتصادي العالمي، و أن القوى الاقتصادية الدولية أو الاقليمية أو المحلية، لا بد أن تكون لها مشاركة فعالة في اتخاد القرارات السياسية المصيرية سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي أو المحلي.

و بالتالي فإن توحيد العالم تحت نظام اقتصادي واحد، يعني ضمنيا توحيد العالم اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، و أمنيا، كون الحاجة الاقتصادية لضمان البقاء هي التي كانت من الأسباب الرئيسية في نشوء الاجتماع البشري، و من ثم تقارب الشعوب و احتكاكها ببعصها البعض عبر التاريخ الانساني و بناء الحضارة، و على أساس ذلك أيضا كان نشوء المظهر الأول لتقسيم العمل بين أفراد المجتمع سواء بين النساء و الرجال، أو بين الرجال أنفسهم، و ذلك عن طريق تخصص كل فرد في أداء عمل ما و فقا لقدراته العقلية و الجسدية، ثم كان بعد ذلك نشوء التجارة و ازدهارها على المستوى المحلي ثم الاقليمي ثم الدولي، بازدهار و اتساع عملية الانتاج و الاستهلاك. فحرية حركة السلع و الخدمات و تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال، و تدويل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و التبادل التجاري الحر، كل ذلك كان يتطلب بالضرورة إزاحة الحدود الجغرافية و السياسية، و الجمركية و الثقافية بين الدول و بين شعوب العالم، و من ثم يصبح لا معنى للسيادة الوطنية بالمفهوم التقليدي، و لا معنى للخصوصيات الثقافية و الهوية الوطنية إذا كان المجتمع منغلقا على نفسه.

و هكذا يكون العالم في إطار هذا الانفتاح الاقتصادي مجتمعا واحدا و الدول أعضاءه، و من خلال ذلك يبرز التقسيم الدولي للعمل وفق قدرات كل دولة و ما تملكه من موارد اقتصادية و مالية و بشرية، و ما تتطلبه السوق العالمية من سلع و خدمات و استثمارات، على أساس أن الاقتصاد في عصر العولمة هو اقتصاد السوق أي أن السوق هي التي تحدد معايير الإنتاج و الاستهلاك، و فق النمط الليبرالي الذي يقوم على مبادئ طبيعية ثابتة و مطلقة، و هي الحرية الاقتصادية و قانون العرض و الطلب و المنافسة الحرة.

لقد أصبح النمط الليبرالي في عملية الإنتاج و الاستهلاك هو جوهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و هو نمط تدعم باتفاقيات دولية و إقليمية ذات طابع اقتصادي بداية من لقاء "بريتونوودز Breton woods "[1]، الذي انعقد في نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى "جولات أروغواي Uruguay rounds"[2] في نهاية سنوات الثمانينات و بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، و ما جاء من بعدها من جولات و لقاءات ثنائي و متعددة الأطراف، و قد كانت نتيجة هذه اللقاءات، إخضاع الاقتصاد الدولي لسلطة المؤسسات النقدي و المالية و التجارية الدولية، هذه المؤسسات التي تعرضت لتحولات كبيرة في نشاطاتها النقدية و التجارية، خاصة بعد سقوط نظام "برتونوودز Breton woods مع بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين.[3]

و من جهة أخرى كان ظهور ما يسمى بسياسة التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي خصوصا، و هي سياسة اقتصادية تقوم على اندماج اقتصادي لدول متجاورة

---

[1]- في صيف 1944 استضافت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلي حوالي 44 دولة في مدينة «بريتونوودزBretonWoods» بولاية « نيوهامبشير » و لمدة ثلاثة أسابيع، و ذلك في أهم و أشهر مؤتمر اقتصادي دولي في القرن العشرين، و كان من بين القرارات التي خرج بها المشاركون في هذا اللقاء أن يصبح الدولار الأمريكي القابل للتحويل ذهبا، قاعدة للنظام النقدي الدولي. كما انبثقت عنه أيضا مؤسستين دوليتين نقدية و مالية و هما: صندوق النقد الدولي «FMI» و هو مؤسسة نقدية دولية تقوم بإدارة و توجيه نظام النقد الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و كان من أهم أهدافه حسب وثيقة التأسيس، تشجيع التعاون النقدي الدولي، و العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية. أما المؤسسة الثانية فهي البنك الدولي للإنشاء و التعمير« BIRD » الذي عرف فيما بعد بالبنك العالمي، و تهدف هذه المؤسسة إلى تنظيم العلاقات المالية الدولية. كما كان من بين ترتيبات هذا اللقاء، العمل قيام منظمة التجارة الدولية (« ITO » International trade organization)، لكن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت على قيامها لأسباب داخلية. و في 1947 و في مدينة « جنيف » بسويسرا تم المصادقة و برعاية أمريكية على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة «Général agreement on tariffe and trade GATT»(عبد الواحد العفوري. **العولمة و الجات**،(التحديات و الفرص)،مكتبة مدبولي -القاهرة، ط 1 ، 2000 ،ص ص 27، 28.)

[2]- بعد لقاء بريتون وودز Breton woodsجاءت مفاوضات و جولات كثيرة خلال فترة الحرب الباردة حتى قيام جولات أوروغواي التي بدأت عام 1987 و انتهت عام 1993 و قد أدت إلى توسيع نطاق الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة «Organisation mondiale du commerce OMC و باللغة الإنجليزية (World Trade organization «WTO (المرجع نفسه، ص 48.)

[3]- كانت أمريكا خلال سنوات الستينات من القرن العشرين، تتحكم في الاقتصاد العالمي بشكل مباشر من خلال تحكمها في العملة الرئيسية للتجارة الدولية التي هي الدولار الأمريكي، لكن سرعان ما عصفت بها أزمة نقدية تتمثل في إصابتها بالعجز في ميزان مدفوعاتها، بسبب عجز البنوك المركزية للقوى الاقتصادية الأخرى عن دعم الدولار الأمريكي، و كذلك ظهور الدولار الأوروبي الذي لقي ترحيبا من طرف حكومات أوروبا الغربية، و أيضا زيادة حجم النفقات المالية التي خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية لحرب لفيتنام، كل ذلك تسبب في تراجع نسبي لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي، و هو الأمر الذي أدى بدوره إلى انهيار نظام بريتو ن وودز Breton woods مع بداية سنوات == == السبعينات من القرن العشرين، و بذلك أصبحت منظمة صندوق النقد الدولي FMI و البنك العالمي للإنشاء و التعمير BIRD و الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT تسير نشاطاتها باستقلالية تامة.

(Pierre de sénarclène. **La mondialisation ,** théories, enjeux et débats, 2eme édition : édition ARMAND COLIN, Paris, 2001) , p 86.)

جغرافيا، و قد اتخذ هذا التكامل الاقتصادي الإقليمي صورا مختلفة و مر بمراحل متعددة، بداية من انشاء مناطق للتجارة الحرة كما في أوروبا و أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية، و إنشاء الاتحادات الجمركية، و الأسواق المشتركة، و ينتهي بإنشاء التكامل الاقتصادي.[1]

لكن أكثر ما يسيطر اليوم على حركة النشاط الاقتصادي العالمي، و كذلك السوق المالية و النقدية الدولية و التجارة العالمية، هو نشاط الشركات العالمية متعدد الجنسيات Sociétés multinationales و العابرة للقوميات Sociétés transnationale [2] و أيضا المؤسسات المالية و النقدية الدولية المنبثقة عن لقاء بريتون وودز Breton woods لاسيما البنك العالمي BIRD و صندوق النقد الدولي FMI، حيث تتحكم هذه المؤسسات في سوق العملة و القروض بشكل واسع و باستقلالية تامة، كما أن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة OMC كان سندا ضروريا لهذه المؤسسات الاقتصادية و المالية و النقدية، تستند إليه لإضفاء طابع الشرعية على عملياتها.

لقد ظهرت الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات خلال الثورة الصناعية، وكانت في أول أمرها عبارة عن شركات مساهمة عملاقة تسيطر على الاقتصادات المحلية و هذا خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و ذلك في مجالات السكك الحديدية و المال، ثم غزت بعد ذلك الفروع الاقتصادية الأخرى لاسيما مجالات الصناعة و التجارة مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.

---

[1]- حسين عمر.**الاقتصاد و العولمة**، دار الكتاب الحديث للنشر- القاهرة، ص ص 7- 9.

[2]- يميز أحمد سيد مصطفى في كتابه « **تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي** » بين مفهوم الشركات العالمية متعددة الجنسيات و مفهوم الشركات العالمية عابرة للقوميات. فيحدد مفهوم الشركة العالمية متعددة الجنسيات Société) (multinationale بأنها شركة عالمية عملاقة تنتشر عملياتها في أكثر من بلد واحد، تخطط لها و تديرها استراتيجيا و مركزيا من المركز الرئيسي أي من شركة الأم الموجودة في بلد ما. أما مفهوم الشركة العالمية عابره للقوميات Société) (transnationale فيحددها بأنها شركة عالمية عملاقة تنتشر عملياتها في أكثر من بلد واحد لكنها تصنع قراراتها لا مركزيا، بحيث تتعامل فروعها مع السوق المحلية حسب طبيعة هذه السوق و باستقلالية نسبية عن شركة الأم الموجودة في بلد ما، كما أن كل فرع منها يضع استراتيجية خاصة به سواء في تصميم المنتج أو في تسويقه، وذلك بحسب ما يتوافق و الثقافة الخاصة للبلد الذي تتواجد فيه أو البلد المستهدف و أيضا كل فرع له استقلالية نسبية عن شركة الأم فيما يخص تحديد التكلفة و قسط الربح. (أحمد سيد مصطفى.**تحديات العولمة التخطيط الاستراتيجي**، دار الكتاب – القاهرة، ط 2، 1999، ص ص19-21.).

و من حيث التنظيم كانت الشركة المساهمة العملاقة يديرها ملك الأعمال، حيث يسيطر على مجموعة من الشركات تنشط في مجالات مختلفة من العمليات الاقتصادية، لكن ملك الأعمال كان معنيا بربحه الخاص مستخدما في ذلك كل أنواع الغش و الاحتيال و المراوغة، مما أدى إلى إحلال محله مجلس الإدارة، و هو مجلس يتشكل من مجموعة من المسيرين يكرسون جهودهم لتقدم الشركة و توسيع نطاق عملياتها، و اختيارهم لا يتوقف على امتلاك الثروة أو الروابط العائلية، أو الانتماء القومي، و إنما يتوقف على القدرات و الكفاءات العقلية و الشخصية التي ينبغي أن يتميز بها المسير، و أن قمة النجاح تكمن في الوصول إلى احتلال منصب المدير العام، أو رئيس مجلس الإدارة في إحدى الشركات الكبرى. تستهدف كل شركة مساهمة عملاقة تحقيق استقلالها المالي، عن طريق التكوين الداخلي للأموال التي تبقى تحت تصرف الإدارة.

إن الشركات المساهمة العملاقة هي الوحدات الهامة للثروة التي يرتبط بها الملاك بطرق مختلفة، و القاعدة الأساسية و المستمرة لامتيازات الثروة و سلطتها، و من ثم فهي تحيل إلى فكرة " جماعة المصالح " التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي (أي تكتل مجموعة من الشركات ذات مصالح مشتركة)، و هي عبارة عن عدد من الشركات المساهمة العملاقة تحت اشراف مشترك، لبنك استثماري أو تجاري، أو ثروة عائلية كبيرة لها سلطة التسيير و التمويل، و بالطبع فإن أعضاء جماعة المصالح ينسقون سياستهم الاقتصادية، لكن في حالة نزاع فيما بينهم فإن سلطة القرار تعود إلى الأطراف المسيطرة في مجلس الإدارة.

لكن التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال فترة الثورة الصناعية أدت إلى ضعف تلك الروابط الاقتصادية، التي كانت تربط الشركات المساهمة العملاقة في "جماعة المصالح"، فقد كانت تلك الشركات تستند إلى بنك استثماري أو تجاري، أو ثروة عائلية كبيرة، بهدف تلبية حاجاتها إلى التمويل الخارجي، لكن هذه الحاجة قلت فيما بعد، بل اختفت تماما بعدما جنى أصحابها مقدارا وفيرا من الأموال، فوجدوا أنفسهم قادرين على تلبية احتياجاتهم المالية من أموالهم الداخلية. و هكذا أخذت الشركات المساهمة العملاقة تكتسب استقلاليتها بالتدريج من البنوك الاستثمارية، أو التجارية، أو حملة الأسهم، و أصبحت استراتيجيتها تخدم أهدافها

الخاصة بدلا من الخضوع "لجماعة المصالح"[1]، و قد أدى كل ذلك إلى تفكك "جماعة المصالح "، بحيث انفصلت كل شركة عن الجماعة بحثا عن مصالحها الخاصة بالاعتماد على المنافسة فيما بينها، أو مع شركات أخرى خارج الجماعة، أو التكتل مع شركات الجماعة ضد شركات أخرى أو العكس، و هذا يعني أن التحالفات و الاتفاقيات أو المنافسة، ضرورة تمليها التقديرات الرشيدة لإدارة الشركة، و ما يهم الشركة هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح.[2]

إن الأهداف الأولية الاستراتيجية للشركة المساهمة العملاقة هي بلوغ القوة و ارتفاع معدل النمو، و اتساع الحجم، و لا يكون ذلك ممكنا إلا بزيادة الأرباح، فهي التي توفر الإمكانيات اللازمة لهذه القوة و هذا التوسع،[3] و من ثم فالرأسمالي الحقيقي هو الشركة المساهمة العملاقة و ليس رجل الأعمال الفردي، و أن مهمة الرأسمالي أصبحت مهمة مؤسساتية و جوهرها هو تراكم الثروة.[4]

و قد توسعت السياسة الاستعمارية خلال هذه الفترة و التي تبلورت في أوروبا باعتبارها مهد الثورة الصناعية، و مولد الشركات المساهمة العملاقة، فاتجهت نحو البلدان الضعيفة في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية بحثا عن مصادر المواد الأولية، و اليد العاملة الرخيصة، و فتح أسواق جديدة للاستهلاك خارج بلدانها، و هو ما سمح للشركات المساهمة العملاقة من الخروج إلى خارج حدودها القومية و توسيع نشاطاتها الإنتاجية، و دائرة استثمارها في بلدان أخرى، و مع بداية سنوات الخمسينات من القرن العشرين أي مع بداية الصراع الإيديولوجي المعاصر، تطور مفهوم الشركة المساهمة العملاقة إلى مفهوم الشركة العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات.

تتميز الشركة العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات عن سابقتها من الشركة المساهمة العملاقة بضخامة حجمها، و أن ذلك لا يعود إلى ضخامة حجم رأسمالها و لا إلى ضخامة عدد العمال الذين توظفهم، ولا إلى ضخامة حجم الإنتاج، وإنما إلى ضخامة

---

[1]-بول أ. بران ؛ بول م. سويزي، **الرأسمال الاحتكاري**، ترجمة: حسين فهمي مصطفى، مراجعة: إبراهيم سعد الدين، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر – القاهرة، 1971، ص ص 25- 27.

[2]- بول أ. بران ؛ بول م. سويزي، **الرأسمال الاحتكاري** ، ص ص 28- 29.

[3]- المرجع نفسه ، ص 48

[4]-- المرجع نفسه، ص 52.

حجم المبيعات أو ما يعرف برقم الأعمال Le chiffre d'affaire أو رقم الإيرادات الإجمالية، أو القيمة السوقية للشركة.

أما من حيث الإنتاج فهي لا تقتصر على إنتاج نوع واحد من السلعة، و إنما تتنوع في إنتاج سلع مختلفة و بكمية كبيرة، لأن الإدارة العليا للشركة تتوقع الخسارة في أي نوع من أنواع نشاطاتها الإنتاجية، و بهذه الطريقة فإذا حدث أن خسرت في نشاط إنتاجي معين، فإنها تعوض هذه الخسارة بأرباح في نشاط إنتاجي آخر، كما أن هذا التنوع في النشاطات الإنتاجية يشير إلى أن الشركة لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى، لذلك فهي أقرب إلى شركة قابضة و لكنها تتميز عنها بأعمال البحث و التطوير، و التمويل و التسويق، و أهم ما يلاحظ في هذه الشركة أنها فككت الإنتاج الصناعي، و فرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع، ثم أنشأت وحدات تجميع و تركيب، و هذه المكونات تنتجها إما شركات تابعة لشركة الأم، وإما شركات أصغر منها حجما تتعاقد معها من الباطن، لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض مكونات السلعة مقابل التعريف بمنتجاتها، و يعني ذلك من الناحية الواقعية أن الشركة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات يمكنها عن طريق التعاقد من الباطن مع شركات أخرى، أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تنفق دولارا واحدا لشراء أسهم.[1]

إن سياسة إدماج الشركات عن طريق التعاقد من الباطن، يجعل الشركة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات تنشط في عدد كبير من البلدان، و هو ما يفقدها هويتها الوطنية المحددة، إذ تصبح شركة عالمية عملاقة ليست لها جنسية محددة، و لا تنتمي إلى بلد محدد، و ليس لها الولاء لأية قومية أو ثقافة محددة، و لا تعترف بالحدود السياسية و الجغرافية للدول، و لا تكترث للنظم الاجتماعية و القيم الأخلاقية و الثقافية للمجتمعات، فهي تستثمر في كل الدول و في كل المجالات الصناعية، و التجارية و المالية، و في مجال الإعلام و الاتصال، فالعالم بالنسبة إليها عالم بلا حدود، بل أشبه بمجتمع متجانس الثقافات و الهويات، و لهذا فهي لا تملك مقرا واحدا في بلد واحد بل نجد مقرها الإداري في بلد ما و مقرها التسويقي في بلد آخر، و مقرها الهندسي و الفني في بلد ثالث، و مقرها الإنتاجي

[1]- محي الدين محمد مسعد، **ظاهرة العولمة**، (الأوهام و الحقائق)، مكتبة الإشعاع، ط 1 ،1999، ص ص 60، 61.

في بلد رابع، و مقرها الإقليمي في بلد خامس، و مقرها الدعائي و الإعلامي في بلد سادس، و مقرها التنفيذي في بلد سابع، و هكذا تتوسع نشاطاتها و تتوزع على مختلف بلدان العالم.

إن النشاط الاقتصادي لهذه الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات يتركز في ثلاثة مناطق رئيسية، تتجمع فيها ثروة تقدر بحوالي 2 تريليون دولار أي أكثر من 80 بالمائة من إجمالي الناتج القومي، و تستأثر حوالي 85 بالمائة من إجمالي التجارة المشتركة. و تتمثل هذه المناطق الثلاثة في السوق الأوروبية المشتركة أو ما يعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة بدول" النافتا NAFTA و التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك، و منطقة دول جنوب شرق آسيا التي تتضمن الصين و اليابان و الهند و إندونيسيا و كوريا الجنوبية.[1]

و الذي ساعد هذه الشركات على عولمة نشاطها الاقتصادي هو التطور المذهل لتكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال، و الصناعة الإليكترونية، خاصة تطور الحاسوب، و كذلك تطور شبكة المعلومات مع ظهور الانترنت كشبكة معلوماتية عالمية، و هذا كله يمكن شركة الأم من الاتصال بكل فروعها، و تجمع معلومات عن نشاطها وأهم المشاكل التي تعترضها، كما تستخدم هذه الشركات اللغة الإنجليزية و الدولار الأمريكي، كوحدات عمل لكل فروعها و الشركات التابعة لها.[2]

أما ما يخص تعبئة الكفاءات فهي لا تتقيد بتفضيل شخص عن شخص آخر أثناء اختيار موظفيها، سواء كانوا من الإطارات الإدارية أو التقنية أو عمالا عاديين، و إنما تعتمد في ذلك على الكفاءة و الاستحقاق، دون النظر إلى الجنسية أو اللون أو الانتماء القومي و الثقافي أو الوطن، إذ يمكن لأي إطار حسب كفاءته أن يرتقي في السلم الإداري بعد اجتيازه سلسلة من الاختبارات، و المشاركة في الدورات التكوينية [3]، كما يمكن للشركة أن تجلب إطاراتها من الجامعات و المعاهد المتخصصة، عن طريق اختيارها للطلبة ذوي

---

[1]- عبد الخالق عبد الله، مقال: **العولمة: جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، المجلد رقم 28، العدد الثاني، أكتوبر/ ديسمبر، 1999، ص 70.

[2]- محي الدين مسعد، **ظاهرة العولمة**، ص ص 61- 62

[3]- المرجع نفسه، ص 65.

العقول الفذة و ربطهم بعقود، أو من شركات أخرى عن طريق تقديم لهم امتيازات اجتماعية و مهنية.

إن عولمة النشاط الاقتصادي لهذه الشركات من خلال توسيع و تنوع مجالات استثمارها، يعبر عن توسيع دائرة سلطتها و وجودها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و قد جاء في تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية Conférence des nations unies pour le commerce et le développement « CNUCED » ، أنها أحصت عام 1999 ما يفوق عن 600 ألف شركة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات في العالم،(دون حساب المؤسسات المالية التي تسيطر على حوالي 500 ألف شركة فرعية)، و تنسب إليها حوالي 25 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي، و مبيعاتها في مجال الإنتاج و الخدمات قد ارتفعت إلى حوالي 11 ألف مليار دولار عام 1998. إن ارتفاع عدد الشركات متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات في العالم، يعني تمركز الاقتصاد العالمي في يد قوى اقتصادية ليبرالية عالمية تحتل مركز القيادة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و في الوقت نفسه يتماشى ذلك مع نمو السياسة الاحتكارية في أهم قطاعات الإنتاج و الخدمات بصفة عامة.[1]

و هكذا يظهر لنا أن أواخر القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين هي الفترة التي تعاظمت فيها قوة الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و توسيع نفوذها العالمي حتى أنها أفقدت الدول سيادتها الوطنية على حدودها السياسية و الاقتصادية، دون أن تترك لها مجالا للاختيار فإما الرضوخ لسيطرتها أو البقاء في دائرة الفقر و التخلف. و هنا نكتشف مدى انتقال مركز الثقل الاقتصادي من المحيط المحلي إلى المحيط العالمي، و من سلطة الدولة إلى سلطة الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و هي تشكل جوهر العولمة الاقتصادية التي تسيرها قوانين السوق الحرة.

لقد اختزلت السوق كل العلاقات بين الدول في علاقة واحدة هي علاقة المنتج بالمستهلك مهما كانت المظاهر الإيديولوجية التي تعكسها، مما يفتح مجالا لنمو كل أشكال الاحتكار و المضاربة، و القضاء على المنافسة بين المنتجين من القوى الاقتصادية العالمية، فأصبح

---

[1] -Pierre de sénarclène. **La mondialisation,** p 75.

التقسيم الدولي للعمل يخضع لاستراتيجية التكتلات الكبرى للقوى الاقتصادية، إما في شكل كارتل Cartel أو تراست trust، و هو ما يؤدي إلى احتكار السوق سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

و مع تطور وسائل الإعلام و الاتصال و اتساع شبكة المعلومات، أصبح من الممكن جدا التحكم في الأسعار و نشاط السوق، من خلال الاطلاع على نشاط البورصة العالمية، بحيث يسمح ذلك للمتعامل الاقتصادي مهما كانت صفته، بجمع المعلومات و البيانات حول نشاط اقتصادي معين، و علاقة ذلك النشاط بقانون العرض و الطلب، و بالتالي يحدد مدى قدرته على التحكم في ذلك النشاط في السوق العالمية، و من ثم ندرك أن عولمة اقتصاد السوق تعني عولمة مبدأ الغاية تبرر الوسيلة بكل ما يحمله هذا المبدأ من الأبعاد البراغماتية، و تدخل في ذلك حتى تلك الممارسات التجارية اللاأخلاقية كالخداع و الغش و التزوير.

إن عولمة السوق تفرض على الدول ضرورة اللجوء إلى أشكال من التكامل الاقتصادي حسب تجاورها في المكان، و بالتالي خلق مناطق للتجارة الحرة التي تلزم الدول المشاركة في إزالة الحواجز الجمركية، و رفع التعريفات على السلع، و تسهيل حركة الاستثمار و انتقال العمال ورؤوس الأموال عبر أقاليمها، و في الوقت نفسه يحدث اتفاق على فرض رقابة جمركية و تعريفات على السلع بالنسبة للدول خارج التكامل، كما يفرض هذا التكامل الاقتصادي على دول الأعضاء توحيد سياستها الاقتصادية، و توحيد العملة المتداولة، و الاتفاق على تنصيب جهاز إداري يسهر على متابعة مدى تنفيذ دول الأعضاء للتدابير المتفق عليها. و من أمثلة قيام هذه التكتلات الاقتصادية وفق استراتيجية التكامل الاقتصادي، قيام منطقة التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية و دول أمريكا الجنوبية، و أيضا قيام منظمة الاتحاد الأوروبي، ثم قيام منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة "بالنافتا NAFTA"، و منطقة التجارة الحرة للدول العربية، و منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الجنوبية.[1]

إن قيام هذه الكيانات من التكتلات الاقتصادية الكبرى يعبر حقيقة عن مدى اتجاه العالم نحو الاندماج الاقتصادي، بحيث تضم هذه التكتلات حوالي نصف عدد الدول و حوالي ثلث

[1]- حسين عمر، **الاقتصاد و العولمة**، ص ص 143- 145.

السكان في العالم، و مازال هذا الاندماج في طريقه إلى الاكتمال ليشمل كل دول و سكان العالم، خاصة مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (OMC)[1] التي تسهر على تنظيم السوق العالمية للتجارة الحرة، و هو ما يشهده العالم اليوم من تسارع الدول إلى استكمال إجراءات الانضمام إليها، و هذا يجعل منها المؤسسة الأكثر تحقيقا و تعبيرا عن العولمة الاقتصادية و التجارية، و تشكل منعطفا تاريخيا مهما في تاريخ التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية، و هي مدعمة بالمنظمات النقدية و المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، للسهر على تنظيم السوق النقدية العالمية، و من جهة أخر فهي تعمل على مساعدة الدول الضعيفة اقتصاديا على تحقيق مشاريعها الاقتصادية و التجارية، عن طريق تقديم لها قروض طويلة أو قصيرة المدى، كما تقدم لها مساعدة تقنية و فنية تمكنها من النجاح في إعادة هيكلة اقتصادها.

إن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (OMC) قد فتح مجالا لتعدد أنشطة السوق العالمية، فظهر نمط جديد من التجارة العالمية و هو تجارة العملة، خاصة بعد سقوط نظام (بريتون وودز Breton woods) ، ثم عولمة الأسواق المالية في بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين[2]، و هي تعبر عن المظهر الأكثر عولمة من مظاهر العولمة الاقتصادية ما دامت قد تجاوزت سلطة الدولة الوطنية، و قدرتها على التحكم في نشاطات

---

[1]- تأسست المنظمة العالمية للتجارة «Organisation mondiale du commerce « OMC في 1993 على أساس النتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة في جولة أروغواي Uruguay Round و هي جولة متعددة الأطراف اهتمت بإعادة النظر و تقييم نتائج الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT Général agreement on tarif and trad، و قد بدأ العمل في ظل المنظمة العالمية للتجارة في جافني 1995، مهمتها السهر على مدي تنفيذ البنود الثمانية و العشرون الخاصة بالتبادل الحر المتفق عليها خلال جولة أوروغواي و من بين هذه البنود، التعهد على خفض جميع الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية و الالتزام بإزالة جميع الحواجز أمام تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و حركة الاستثمار، و كذلك مراقبة الممارسات التجارية في العالم. و الاختلاف المجود بين هذه المنظمة و سابقتها من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، أن المنظمة العالمية للتجارة تشكل شخصية أخلاقية بحيث أن قواعدها لها طابع الإلزام بالنسبة لكل دول الأعضاء بما في ذلك الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، و بذلك فهي توفر الإطار القانوني لتنظيم التجارة الدولية، و قد تم توسيع مهامها إلى تنظيم قطاع الخدمات و حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار، و إلى غاية جانفي 2007 فإن عدد الدول المنضمة إلى هذه المنظمة قد بلغ 150 دولة و مازالت بعض الدول في طريق استكمال إجراءات الانضمام إليه)- **« Organisation mondial du commerce "OMC ».)** Encyclopédie Encarta 2008,:

[2]- و على الرغم من أن الأسواق المالية كان لها دائما طابع عالمي، إلا أنها كانت دائما تحت إدارة الدولة الوطنية و بالإشراف المباشر للمؤسسات البنكية المالية المحلية، لكن ما استجد في بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، هو تحول هذه الأسواق المالية إلى أسواق مالية معولمة، أي عابرة لحدود الدولة الوطنية و متعددة الجنسيات، بحيث لم يعد للدولة الوطنية السيادة و القدرة على التحكم الكامل فيها. ففي 1997 و تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة، تم التوقيع على اتفاقية الخدمات المالية من طرق 70 دولة عضو، و هي تسيطر على 95 بالمائة من تجارة المصارف و التأمين و الأوراق المالية. (عيد الخالق عبد الله، **العولمة: جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر، ص ص 71 – 72.)

الأسواق المالية، بل أصبحت هذه النشاطات عابرة لحدود الدول و متعددة الجنسيات، تنجز معاملاتها بسرعة فائقة و بحرية مطلقة، دون أن تكترث للوطن و الحدود الجغرافية بين الدول، و الخصوصيات الثقافية، و المستوى الاقتصادي، و النظم السياسية الداخلية، و من ثم فأي اختلال في النظام المصرفي يؤدي إلى اضطرابات في معدلات الصرف، فيحدث ذلك اختلالا في التنظيم الاقتصادي العالمي. فعندما تقرر أية دولة مهما كان مستواها الاقتصادي خفض قيمة عملتها الوطنية لأسباب داخلية بنسبة مئوية معينة، فإن مثل هذا القرار سيتسبب في انهيارات مالية ليس للدولة ذاتها، و إنما ستصل تداعياتها إلى كل العواصم المالية، و تهز أقوى القلاع المالية في العالم، و تلحق خسائر لا يتصورها العقل في ثروات الملايين من المستثمرين إلى حد الإفلاس، و تتأثر به أقوى المنظمات المالية و النقدية في العالم، كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي.[1]

و هنا يظهر بوضوح تام مدى قدرة المال على توحيد العالم و اندماجه، و هذا خاصة في ظل تطور وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، التي تمكن المؤسسات المالية العالمية بمختلف أنواعها من الاتصال ببعضها البعض لوضع استراتيجية التحكم في السوق المالية العالمية.

لقد أصبح العالم فعلا في قبضة هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين الماليين الذين يتاجرون بالأوراق النقدية في البورصات العالمية، و هم بذلك يخضعون السوق المالية العالمية لسياسات الاحتكار و المضاربة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسات النقدية و المالية الداخلية للدول. ففي بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين توصلت الجمهورية الفدرالية الألمانية إلى أن الطريقة الوحيدة لوضع حد للمضاربة في صالح المارك، هو منع كل الاتصالات الهاتفية الدولية، و الحكومة الاشتراكية الفرنسية لسنوات 1982-1983 أدركت هي أيضا، أنها ليس في مقدورها أن تتابع بطرق مستقلة إنعاشها الاقتصادي، و أن مراقبة المصارف ليست حلا طويل المدى في عصر يعرف عدم توازن حركة رؤوس الأموال، و خلال صيف 1992 تخلت الحكومة البريطانية عن الآليات الأوروبية لمعدلات الصرف، لأنها كانت غير قادرة على مواجهة المضاربة ضد الجنيه الإسترليني، كما أن

[1]- عيد الخالق عبد الله، **العولمة: جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، ص 72.

إسبانيا و البرتغال و ايرلندا قد استعادت كل منها سيطرتها على المصارف تدريجيا، حتى تتمكن من مواجهة المضاربة ضد عملتها، و أن إعادة بناء النظام النقدي الأوروبي في أوت 1993، يبين مدى ضعف المؤسسات المالية العمومية، في مواجهة و مقاومة التطورات السلبية للأسواق المالية العالمية. و من جهة أخرى يظهر أن الضغوطات التي تسببها سياسات المضاربة، تشكل المظهر الرئيسي للأزمات النقدية و المالية، التي استهدفت المكسيك عامي 1994 و 1995، و كذلك بلدان جنوب شرق أسيا عام 1998.[1]

إن هذه الخصائص التي تنفرد بها السوق النقدية و المالية العالمية المعولمة، تبين مدى الانتشار الواسع لأممية رأس المال، و هي أممية يتربع على عرشها كبار المضاربين في البورصة العالمية للأوراق النقدية، و هذا يشكل خطورة على السياسات الداخلية للدول كون هؤلاء المضاربين يتحكمون في السياسة كما يتحكمون في الاقتصاد و المال، سواء على مستوى الدولة الوطنية أو على المستوى الإقليمي و الدولي، فهم بذلك قادرين على التأثير على القرارات السياسية المحلية أو الإقليمية أو الدولية، إذا كانت هذه القرارات لا تخدم مصالحهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسوق المالية و الاستثمارات البنكية. و لعل هذا ما قصده " مشال كامدسوس " المدير السابق لصندوق النقد الدولي عندما قال: " إنهم أصبحوا يملكوننا و لا نملكهم"، كما اعترف خلال الأزمة المالية التي حلت بالمكسيك بين عامي 1994 و 1995، بأن العالم أصبح فعلا في قبضة هؤلاء الصبيان (أي تجار العملات في السوق المالية العالمية).

أما رئيس المصرف المركزي الألماني السابق " تيتماير " فقد صرح أمام المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي أقيم بقرية " دافوس " عام 1996 قائلا: " إن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل صاروا يخضعون لسيطرتها و هيمنتها. و قد أصبح الخبراء في شؤون المال يوصفون بأنهم العقلانيون الحقيقيون، لا يقيمون وزنا لهوس الزعامة، أو لحسابات سياسوية أو انتخابية كما هو الشأن لدى كثير من رجال السياسة بل يضطرون إلى إصلاح ما يفسده السياسيون،

[1] - Pierre de Senarclene. **La mondialisation**, pp 82- 83.

فهم ليسوا سوى محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، و بفرض أسعار فائدة أعلى."[1]

و لقد تزامنت هذه الهيمنة العالمية للأسواق المالية مع تداخل الاقتصاد الطفيلي مع الاقتصاد المهيكل. فالاقتصاد الطفيلي هو نوع من الاقتصاد القائم على الحيلة و الغش و المراوغة، للاستفادة من مزايا التشجيع على الاستثمار، فقد أشارت إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الطفيلي يحتمي دائما من دفع الضرائب في الموطن الأصلي، بحيث أن عباقرة هذا الاقتصاد الطفيلي يتحايلون على الموطن الأصلي و الموطن الذي يستضيفه، في إطار سياسة جلب الاستثمار الأجنبي، خاصة في دول العالم الثالث، و بذلك فهم يستفيدون من الإعفاء الجبائي في الموطن الأصلي تشجيعا لهم على الاستثمار خارج الحدود، و يستفيدون في الوقت نفسه من الامتيازات الضريبية التي يوفرها البلد الذي يستضيفهم في إطار سياسة التشجيع على جلب المستثمرين، و لكن دون أن يكون هناك استثمار و لا إنتاج و لا تشغيل[2]، و هذا يعني أن هؤلاء المستثمرين الخياليين يربحون مرتين و هو ما يزيد من توسيع دائرة أموالهم فيكسبون نفوذا اقتصاديا و نفوذا سياسيا. كما أن هناك مصادر أخرى لهذا الاقتصاد الطفيلي مثل الأموال الآتية من جرائم تبييض الأموال و تجارة المخدرات، و الأسلحة و الدعارة و غيرها من الأعمال القذرة التي تقوم بها عصابات المافيا الدولية.

و هكذا تظهر لنا العولمة في مظهرها الاقتصادي كتعبير عن مرحلة جديدة من مراحل التحولات الاقتصادية في تاريخ المجتمعات، و التي جعلت من النمط الرأسمالي في الإنتاج و الاستهلاك في كل مجالات الاقتصاد، نمطا عالميا و معولما بعد أن كان محصورا في

---

[1]- الحبيب الجنحاني، **ظاهرة العولمة: الواقع و الآفاق**، مجلة عالم الفكر، ص 24.
- وصف مشال كامدسوس هؤلاء المضاربين في السوق المالية العالمية بالصبيان لأنهم يخضعون السياسة المالية العالمية لنزواتهم و أنانيتهم، و ليس إلى حكمة العقل و المنطق مما يشكل خطرا على السياسة النقدية و المالية الدولية، و كذلك السياسات المالية و النقدية المحلية و الإقليمية، بحيث أن هذه المضاربة يمكن أن تتسبب في اختلال التوازن المالي على المستوى الدولي، و هو ما يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي للدول، بل يمكن أن يؤدي إلى إفلاس بعض المؤسسات الاقتصادية حتي تلك التي لها موقع استراتيجي، و في الوقت نفسه يزيد من حجم الديون لدى الدول الضعيفة و الفقيرة، و هذا كله له تأثيرات سلبية جدا خاصة بالنسبة للدول الفقيرة في مجالات الأمن الغذائي و الفقر و المجاعة و تصاعد موجة العنف و الصراعات الداخلية التي تؤدي إلى تصاعد حركات الهجرة و اللجوء.
[2]- الحبيب الجنحاني، **ظاهرة العولمة: الواقع و الآفاق**، مجلة عالم الفكر، ص 26.

نطاق إقليمي ضيق هو بلدان أوروبا الغربية، و من ثم انتقلت سلطة القرار من الدولة الوطنية إلى القوى الاقتصادية العالمية المتكتلة، و التي أخذت مظهر الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و قد هيمنت على كل فروع الاقتصاد الصناعي و غير الصناعي (لاسيما مجالات الإعلام و الاتصال و المعلومات و هو ما يسمى باقتصاد الإعلام و المعلومات)، و كذلك الاقتصاد المالي و التجاري، و ذلك عن طريق توظيف كل المؤسسات المالية و النقدية و التجارية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة، و أيضا الهيمنة على كل المؤسسات الإعلامية و المعلوماتية لاسيما القنوات التليفزيونية و الإذاعية و مؤسسات الدعاية و الترويج، و شبكة المعلومات العالمية المعروفة بالأنترنت.

و من جهة أخرى تعمل هذه القوى الاقتصادية العالمية العملاقة على تكثيف حركة رؤوس الأموال، و الاستثمار الأجنبي المباشر، و الضغط على الدول و إلزامها على إزالة الحواجز السياسية و الجمركية أمامها، و ذلك عبر سلسلة من اللقاءات و الاتفاقيات ثنائي أو متعددة الأطراف، و هذا ما جعل من الاندماج العالمي في تيار العولمة الاقتصادية ضرورة مرحلية، من أجل إيجاد أدوات التكيف مع هذه التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة و لا معنى للبقاء خارجها.

ب – المظهر الاجتماعي للعولمة

لقد فرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد على المؤسسات الاقتصادية و التجارية و المالية سياسة التكتل و التكامل على نطاق واسع، فشمل ذلك كل الأنشطة الاقتصادية و التجارية و المالية، و هو ما تجلى بوضوح في تنامي استراتيجية التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي، و قد اتخذ أشكالا مختلفة كخلق مناطق للتجارة الحرة، و الاتحادات الجمركية، و الأسواق المشتركة، و الاندماج الاقتصادي لعدة دول في إقليم واحد تحت سياسية اقتصادية واحدة، و لكن ما يلاحظ اليوم هو أن هذا التكامل الاقتصادي بدأ يأخذ بعدا دوليا، عن طريق توسيع نطاقه كاندماج إقليمين أو أكثر تحت استراتيجية اقتصادية واحدة، و هو ما نلاحظه في منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي « Asia pacific «APEC economic coopération الذي يجمع بين تكتل دول جنوب شرق أسيا المعروف بـ ASEAN

Association of South-Est Asiatic nations، و تكتل دول أمريكا الشمالية للتجارة الحرة المعروف بـ « North Américain Free Trade Association «NAFTA، و دول أمريكا الجنوبية، و دول من قارة أستراليا، و يمثل هذا المنتدى أكبر منطقة للتجارة الحرة[1]، كما أننا نلاحظ تنامي عدد الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و توسيع نطاق نشاطاتها الاقتصادية و التجارية و تنوعها، و اتجاهها إلى التكتل لخلق كيانات احتكارية عالمية كبرى، للتحكم في نشاطات الإنتاج و التسويق و الاستثمار، كما يظهر ذلك أيضا في زيادة معدلات التجارة العالمية خاصة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، و في المجال المالي نلاحظ هناك حركة واسعة لرؤوس الأموال عبر حدود الدول و زيادة تدفقاتها، و كذلك اتساع شبكة العلاقات المالية بين البورصات العالمية، خاصة بعد انهيار نظام " بريتون وودز Breton woods "، و استقلال مؤسسات التمويل الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و تنامي دورها.

كما فرض هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد أيضا على الدول السائرة في طريق النمو، اعتماد سياسة الخوصصة و التعديل الهيكلي لمؤسساتها الاقتصادية، كشرط لتحقيق التنمية الاقتصادية، و من ثم ضرورة تحرير السوق و علاقات التبادل، و فتح الحدود لحرية حركة رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر، و بعد ذلك ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد نتج عن هذه التحولات الاقتصادية الدولية تداعيات مؤثرة على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و السياسية بالنسبة لدول العالم الثالث، لاسيما مشكلة الفقر و المجاعة و المديونية، و مشكلة التنمية الاقتصادية و البشرية، و التخلف العلمي و التكنولوجي،

---

[1]- تكتل دول جنوب شرق آسيا المعروف بـASEAN « »Association of South-Est Asiatic nationsتأسس عام 1967 و يتكون من سبعة دول هي: سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلندا، الفيليبين، بور ناي، و الفيتنام. و كان يهدف هذا التكتل إلى إقامة سوق مشتركة، و تكتل اقتصادي و سياسي و أمني، و خلق منطقة للتجارة بحلول عام 2003. و منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي المعروف بـ « APEC » Asia Pacific economic coopérationتأسس في عام 1989 يمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، و يتوقع المشاركون في هذا المنتدى رفع كل الحواجز الجمركية بين دول هذا المنتدى أمام حرية التجارة، و حركة العمال، و رؤوس الأموال، و الاستثمار و الخدمات و غيرها بحلول عام 2020، و يضم هذا المنتدى 21 دولة تمثل ثلاثة قارات هي: أسيا، أمريكا الشمالية الجنوبية، و أستراليا، و تتمثل هذه الدول في: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، هونغ-كهونغ، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلندا، إندونيسيا، الفيليبين، الفيتنام، الصين، اليابان، بابوغانا الجديدة، الشيلي، البيرو، بور ناي، نيوزيلندا، روسيا، و أستراليا. (أحمد السيد مصطفى.**تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي** ص19-21.)

و الصراعات الداخلية، و غيرها من القضايا، و قد أدى كل ذلك إلى اتساع الهوة بين دول الجنوب الفقيرة و دول الشمال الغنية، مما استدعى الدخول في حوار واسع النطاق بين الطرفين، محاولة إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تتخبط فيها دول الجنوب.

كما أن دول الجنوب باعتبارها دول حديثة الاستقلال، ما إن تحصلت على سيادتها الوطنية، و جدت نفسها أمام حركة الاستقطاب العالمية التي فرضها الصراع الإيديولوجي المعاصر بين المعسكر الشيوعي و المعسكر الليبرالي، و ما تبع هذه الحركة من هيمنة اقتصادية و اجتماعية و سياسية من طرف القوتين العالميتين المتصارعتين، و هما: الاتحاد السوفيتي الذي يتزعم القطب الشيوعي، و الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم القطب الليبرالي، و قد انعكس ذلك سلبا على السياسة الاقتصادية و الاجتماعية التي انتهجتها دول الجنوب كحل لأزماتها، مما زاد من حدة مشاكلها الداخلية كالفقر و التخلف و البطالة، و انحطاط المستوى الاجتماعي و ضعف أجهزة الحماية الاجتماعية، و هو ما فسح مجالا لتنمية حركات التمرد و التطرف الديني و المذهبي و الجريمة المنظمة، التي غالبا ما تقع ضحية استغلال من طرف عصابات المافيا الدولية، أو المنظمات الإرهابية الدولية و استخدامها في تنفيذ عملياتها الإجرامية، و قد زاد ذلك أيضا من كثافة حركات الهجرة و اللاجئين خارج بلدانها الأصلية بحثا عن العمل و الأمن و الاستقرار و مصادر العيش.

و نظر لما تحمله هذه القضايا الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها الدول المتخلفة من أبعاد عالمية معولمة، فقد أصبحت محل اهتمام الباحثين و المفكرين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و كذلك المجتمع الدولي و مختلف المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و حتى أثناء اللقاءات الدولية ثنائي أو متعددة الأطراف، تناقش الدول المشاركة هذه المشاكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية العالمية، لما لها من تأثيرات سلبية و خطيرة، ليس على رفاهية و رخاء و استقرار الدول المعنية مباشرة و إنما كل دول العالم و لو بشكل غير مباشر، و من ثم أدرك المجتمع الدولي ضرورة تكامل الجهود الدولية لمواجهتها.

لكن رغم تفطن المجتمع الدولي منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة لخطورة هذه القضايا، إلا أن البحث عن طرق مواجهتها و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات الضعيفة، كان قد بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و إن كان ذلك محصورا في نطاق إقليمي أو محلي، فمنذ تلك الفترة قامت نضالات كثيفة من طرف حركات عمالية و أحزاب سياسية و جمعيات متعددة، من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية و المهنية و الاقتصادية، التي كانت تعاني منها الطبقات الاجتماعية الكادحة خاصة الطبقة العاملة، و قد كانت هذه النضالات في بداية أمرها محصورة في نطاق إقليمي ضيق هو الدولة الوطنية، مما جعلها نضالات ضعيفة و فاشلة، و من ثم كان يجب الخروج بهذه النضالات من حدود الدولة الوطنية لتأخذ أبعادا عالمية، بطرحها على طاولة المناقشات الدولية الدائرة حول مستقبل العلاقات الدولية و مشروع السلام العالمي، و في هذا السياق تأسست المنظمة الدولية للعمل " OIT " Organisation internationale du travail في إطار معاهدة " فرساي " 1919[1]، و قد نبهت هذه المنظمة المجتمع الدولي آنذاك إلى ضرورة تدويل هذه القضايا الاجتماعية، و إعطاء لها الاهتمام الكافي أثناء المناقشات الدولية، و أن تكون من أولويات مشروع السلام العالمي.[2]

و في 1944 أكدت الندوة الدولية المنعقدة في مدينة " فيلادلفيا " في الولايات المتحدة الأمريكية، على أن مسألة القضاء على الفقر الجماعي هي مسألة عالمية، فالفقر أينما كان يشكل خطرا على رخاء الجميع. كما أن مؤسسي الأمم المتحدة كانوا على يقين أن محاربة

---

[1]- كان من نتائج معاهدة فرساي 1919 إنشاء عصبة الأمم (La société des nations) كمنظمة دولية تسهر على تحقيق الأمن و السلام في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، و هي تعبر في الوقت نفسه عن جهود دولية لتحقيق مشروع السلام العالمي، الدائم و تسوية النزاعات بين الدول، و تقييم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي خلفتها الحرب، و كذلك إقرار التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و قد تحقق ذلك عبر جهود دولية خلال فترة الحرب، و تمثل هذا النجاح في إنشاء الجمعيات الثلاثة و هي: جمعية الرقابة الديمقراطية، جمعية مكافحة الحرب (هولندا 1914)، و خلال هاتين الجمعيتين تمت الدعوة إلى مؤتمر لاهاي 1915 الذي انتهي بإعلان مشروع السلام العالمي الدائم، ثم جمعية حكم السلام (أمريكا 1915) التي أعلن خلالها الرئيس الأمريكي « ولسن » تقبله لأفكار دعم السلام العالمي الدائم، و أيد فكرة إنشاء عصبة الأمم تشارك فيها كل الدول لإنهاء الحرب.(غضبان مبروك.**التنظيم الدولي و المنظمات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1994، ص ص 43، 44.)

[2]- أكدت المنظمة الدولية للعمل في إطار معاهدة فرساي، على أن السلام العالمي لن يتحقق إلا على أساس تحقيق العدالة بين الدول و بين طبقات الشعب، وأنه يوجد عدد كبير من الناس في مختلف دول العالم، يعيشون في ظروف قاسية و ظلم و استبداد و بؤس، يكاد يكون مطلق و هو ما يسبب انزعاج عالمي و يضع السلام العالمي و الانسجام بين الدول و بين المجتمعات في خطر كبير.

(Pierre desénarclène**. La Mondialisation**, p 31.)

الفقر الجماعي لا يمكن أن يكون من انشغالات الدول المعنية مباشرة فقط، بل لابد أن يكون محور انشغال كل القوى الفعالة في الساحة الدولية و النظام العالمي، و من ثم يكون من الضروري تحديد مؤسسات مختصة تتكفل بالتسيير الجماعي للاقتصاد الدولي، و كذلك ضرورة إنشاء مؤسسات مالية و نقدية و منظمات تجارية تهتم بالتنظيم المالي و النقدي على المستوى الدولي، و تنظيم السوق العالمية تجاريا و ماليا، و كذلك ضرورة تقديم مساعدات مالية و فنية على شكل قروض بنكية للدول الفقيرة و متابعتها، و ذلك بغرض تمكنها من بناء قاعدة اقتصادية و مالية صلبة، تمكنها من مواجهة أزماتها الاقتصادية و الاجتماعية، و من خلال هذه الندوة الدولية كان تأسيس صندوق النقد الدولي FMI و البتك الدولي للإنشاء و التعمير، وفيما بعد تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و التي تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 1993.[1]

و في هذا السياق العالمي أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم المتخلف مشكلة سياسية دولية، أثارت انشغال كل الهيئات الدولية لاسيما منظمة الأمم المتحدة، و هو ما استدعى إنشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على مستوى هذه المنظمة، مكلف بدراسة الانشغالات المتعلقة بمشروع التنمية في البلدان الفقيرة، كما قامت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Conférence des nations unies pour le commerce et le développement « CNUCED »، و كذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية « Programme des nations unies pour le développement«PNUD و هيئات دولية أخرى و باحثين، بجمع المعطيات و الإحصائيات، و إجراء تحاليل و وضع مقاييس، لتحديد مستوى الفقر و عدد الفقراء في العالم، و تشخيص العوامل المؤثرة في هذا التدهور الاجتماعي و الاقتصادي، الذي تعاني منه المجتمعات المتخلفة، و ذلك من أجل وضع برنامج دقيق و استراتيجية محكمة للتنمية، لمساعدة الدول الفقيرة على تجاوز فقرها و بؤسها و أزماتها الداخلية، و كذلك تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي في حدود قدرة هذه الدول الفقيرة على تكييف سياستها مع هذه الاتفاقيات، و هو ما ظهر في أعمال اللجنة

[1]- محمد حافظ عبده ؛ أحمد جامح.**العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، 1996-1997، ص ص 280- 281.

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، و أعمال ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية خلال سنوات الستينات و السبعينات من القرن العشرين.[1]

و من أجل ذلك وضعت منظمة الأمم المتحدة برنامج التنمية بدأ عمله عام 1966، و هو يتضمن كيفية مساعدة الدول الفقيرة و المتخلفة على حل مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية، لاسيما تقديم لها مساعدة فنية لتنفيذ مشاريعها التنموية، أو القيام بدراسات خاصة بناء على طلب تتقدم به الدول المستفيدة من هذا البرنامج. كما يهتم هذا البرنامج بالأنشطة الخاصة بالزراعة و الثروة السمكية و الحيوانية، و الصحة و التعليم، و التخطيط الاقتصادي و الإدارة العامة، و أن تمويل هذا البرنامج كان عن طريق المعونات و المساهمات المالية و القروض البنكية التي تقدمها الدول الغنية و القوى الاقتصادية العالمية،[2] و لأجل ذلك تحاول منظمة الأمم المتحدة و منظماتها المختصة تكثيف التعاون الدولي، بإرغام دول الأعضاء على تنمية هذا التعاون، و تشجيع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي على مستوى عالمي

إن التنمية بالنسبة إلى بلدان العالم المتخلف تعني إجراء تحسن في ظروف الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لأفراد شعبها، و أيضا إعادة النظر في نمط التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و إعادة صياغة القيم الثقافية بحيث تتمكن من خلال ذلك من الارتقاء إلى مستوى الدول المصنعة و المشاركة في حداثتها. و قد أكد مدير البنك العالمي السابق " روبير ماك نمارا " بعد تسلمه لمهامه عام 1968، على ضرورة تقديم مبادرة دولية ذات نطاق واسع من أجل تقليص دائرة الفقر المطلق في العالم، و هذا الانشغال ظهر أيضا في أعمال المنظمة الدولية للعمل فيما يخص الحاجات الضرورية. و بمناسبة الندوة العالمية حول العمل المنعقدة عام 1976، ركزت هذ ه المنظمة على ضرورة محاربة البؤس الأقصى لاسيما عن طريق مشاريع لمقاومة المجاعة و سوء التغذية و المرض و الأمية.[3]

و استنادا إلى تقديرات منظمة الأغذية و الزراعة « Food and agriculture FAO» organization التابعة للأمم المتحدة التي تقدمت بها عام 1996، أن 830 مليون شخص

---

[1]- Pierre de senarclene. **La mondialisation**, p 32.

[2]- محمد حافظ عبده ؛ أحمد جامح.**العلاقات الاقتصادية الدولية**، ص 280

[3] - Pierre de senarclene. **La mondialisation**, pp 41- 42 -

يعانون من الفقر المطلق على مستوى العالم أي ما يعادل 14 بالمائة من إجمالي عدد السكان في العالم، منهم 710 مليون شخص يشكلون سكان الدول النامية، و قد توقعت هذه المنظمة أن يتضاعف هذا العدد إلى 4 مليار شخص خلال العقدين القادمين، و هذا نظرا لفشل سياسات المجتمع الدولي لاحتواء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة في هذه الدول.[1]

أما التقرير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لعام 1999 فقد بين أن حوالي 1،2 مليار شخص يعيشون في فقر يكاد يكون مطلقا بدخل يومي يعادل دولارا واحدا، و المدير العام للبنك العالمي قد أكد على أن 3 ملايير من الأشخاص يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز دولارين (دون حساب الفقراء الذين يعيشون في الدول المتقدمة)،[2] و يضيف البنك العالمي في التقرير السالف الذكر أن 2 مليار شخص يعيشون على المعونات الخارجية و الاستيراد، و أن معظم الدول النامية لم تعرف نموا اقتصاديا خلال عام 1998، بل انخفض من 8،4 بالمائة عام 1997 إلى 1،9 عام 1998.[3]

إن هذه الإحصائيات التي قدمتها مختلف الهيئات الدولية و إن لم تعبر بدقة عن الواقع الدولي و حالة الشعوب الاقتصادية و الاجتماعية، فهي على الأقل تبين بوضوح أن معدل الفقر في العالم في ارتفاع مستمر، و أن عدد الفقراء يزداد بوتيرة سريعة، و أن الفارق بين الدول الفقيرة و الدول الغنية يزداد عمقا، وأن الجهود الدولية من أجل مواجهة هذا الفقر و كل ما يرتبط به من آفات اجتماعية و اقتصادية أخرى، كالهجرة و الجريمة المنظمة و التدهور الاقتصادي، لم تتمكن من حصرها و السيطرة عليها رغم كثافتها. و حسب بعض الدوائر الفكرية أن مشروع التنمية في الدول الفقيرة الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة عن طريق منظماتها المختصة، لن ينجح ما لم تنتهج الدول النامية النمط الليبرالي في الإنتاج

---

[1]- إبراهيم توهامي ؛ إسماعيل قيرة ؛ عبد الحميد دليمي.**العولمة و الاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع- عين مليلة - الجزائر ، 2004، ص 124.

[2] -Pierre de senarclene**. La mondialisation**, p 99 -

[3]- في إطار أهداف الألفية للتنمية صرح « أنطوني شوروكس Anthony shorroks » مدير المعهد الدولي للبحث في اقتصاد البلدان النامية في جامعة الأمم المتحدة، خلال تقديمه لثلاثة دراسات جديدة حول التنمية و اللامساواة و الفقر، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، قال بأن اللامساواة موضوع مهم و ينبغي الاهتمام به أكثر خلال تحضير سياسات التنمية الاقتصادية الموجهة لتخفيف الفقر، و أننا قلقون على الفوارق التي تزداد في العوائد. (إبراهيم توهامي ؛ إسماعيل قيرة ؛ عبد الحميد دليمي.**العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، ص 128.)

و الاستهلاك، باعتباره النمط الذي فرضته العولمة الاقتصادية على الدول، و هو نمط تسيطر فيه معايير الحرية الاقتصادية و التجارية، و هذا يتطلب من الدول النامية القيام بإصلاحات اقتصادية و سياسية و اجتماعية هامة، و ذلك عن طريق إعادة صياغة الهياكل التنظيمية و المؤسساتية للنشاط الاقتصادي القومي، و تأسيس سياسة اقتصادية و اجتماعية تتماشى مع الظروف الراهنة للاقتصاد الدولي. هذه الوجهة من النظر يؤيدها الأيديولوجيون الليبراليون، و هم يشيرون في ذلك إلى أن النتائج التي يمكن أن تحصل عليها الدول النامية إذا ما قامت بهذه الإصلاحات، تعود عليها بإيجابيات كثيرة، لاسيما زيادة الثروة و استحداث مناصب الشغل، لذلك فهم يؤكدون على أن نمو المبادلات التجارية الدولية يؤدي إلى تقسيم أحسن للعمل الدولي، و اقتصاديات واسعة النطاق مع تسهيل نشر المعارف التكنولوجية.

إن تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لشعوب الدول النامية، يخلق أسواقا جديدة للاستهلاك تكون في صالح كل الاقتصادات التي تعرف كيفية التكيف مع المعطيات الجديدة للتنافس، و أن تقدم المبادلات سيمكن الدول من إصلاح الأجور لترتقي إلى مستوى أحسن مما عليها اليوم، و ذلك بسبب النمو الاقتصادي و التجاري الذي تحدثه.

و لكن هذه الوجهة من النظر، لقيت معارضة من طرف هؤلاء المفكرين الذين ركزوا على الانعكاسات السلبية لنتائج تحرير المبادلات، و التصنيع الحر على البيئة و الحياة الاجتماعية لشعوب الدول النامية، لاسيما الفقر و البطالة و المديونية و التفاوت الاجتماعي بين طبقات الشعب، كون هذه الدول تفتقد إلى قاعدة اقتصادية صلبة تمكنها من الصمود أمام الأزمات الاقتصادية و التجارية و المالية الإقليمية أو العالمية.

غير أن البنك العالمي كان قد أكد في تقريره لعام 1995 على أن استراتيجية مكافحة الفقر، يجب أن تخضع لقوانين السوق التي تشترط على الدول المعنية قبول ضغوطات المنافسة العالمية، و التقسيم الدولي للعمل و تحرير رؤوس الأموال، و أن الدول النامية لا تملك من حل سوى أن تسرع إلى الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و لابد على حكوماتها

أن تهيء الظروف الملائمة لتنمية السوق الرأسمالية، و تضمن حدا أدنى من التأمين الاجتماعي.[1] و خلال " جولة أوروغواي " كان الاقتصاد العالمي قد عرف اندماجا واسعا للدول النامية في التجارة العالمية و التمويل الدولي، خاصة في الفترة ما بين 1990 و 1994، حيث تضاعف حجم رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إليها، و بلغت حوالي 75 بالمائة من مجموع الموارد المالية طويلة المدى للبلدان النامية، و بهذه الطريقة ارتفعت حصة هذه البلدان من الاستثمار الأجنبي المباشر من 23 بالمائة عام 1985، إلى أكثر من 40 بالمائة ما بين عام 1992 و عام 1994، و ما كان ليحدث هذا التقدم لولا الإصلاحات التي قامت بها هذه البلدان في إعادة هيكلة اقتصادها الداخلي، و انفتاحها على السوق العالمية، خصوصا بعد سقوط الإيديولوجية الشيوعية و انهيار النظام الاشتراكي، الذي ترك المجال للأحادية القطبية و استوائها على عرش الاقتصاد العالمي، و هو ما يعبر عن أحد المظاهر الأساسية لعصر العولمة، هذا المظهر الذي تعتبر فيه الدول النامية القوة المحركة له، و قد لعبت الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام و المعلومات دورا هاما في نجاح التجارة الدولية، للتغلب على مختلف العوائق الاقتصادية و الاجتماعية السياسية و الثقافية. و مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أحدث ذلك تغييرا هيكليا في بنية التجارة الدولية، حيث توسعت الإمكانيات و القدرات التجارية أمام الدول النامية، خصوصا في مجالات الخدمات العامة، و تنقل العمال و رؤوس الأموال، و جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و انتقال التكنولوجيا، و أثناء جولة " أوروغواي " صرحت 38 دولة نامية برغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و قد ألزمها ذلك إقامة نظام استثماري و طني يتفق مع ما يقتضيه الانفتاح على الخارج.

أما من جهة البلدان الصناعية الكبرى باعتبارها القوى الاقتصادية العالمية فقد كان عليها أن تقدم المساعدات التقنية و الفنية و المالية اللازمة للبلدان النامية، من أجل خوض تجربة

---

[1] -Pierre de senarclene**. La mondialisation**, pp 124 - 126.

- في هذا السياق أكد « جيوفاني أندريا كورنيا Giovani Andrea Cornia» (أستاذ الاقتصاد و التنمية بجامعة فلورنسا، و مدير سابق للمعهد الدولي للبحث في اقتصاد البلدان النامية التابعة لجامعة الأمم المتحدة) على أنه من الضروري إعادة صياغة سياسات الإصلاحات تتماشى مع الظروف الخاصة لكل بلد، و أن أهداف الألفية للتنمية لن تتحقق إلا إذا كان تقليص الفقر قد تعامل مع كل بلد لوحده ، و أنه يجب علينا السيطرة على الفقر أكثر بحيث سيساهم ذلك في النمو المستمر للاقتصاد (Chronique de l'ONU : **Le défi de l'inégalité, p 7**.) .

الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي سيمكنها من تقليص دائرة فقرها و تخلفها، و من مظاهر هذه المساعدات أن تتحمل الدول الصناعية كل الأعباء الاجتماعية و الاقتصادية التي تقتضيها عملية الإصلاح الاقتصادي، كما يجب أن تقوم المؤسسات النقدية و المالية الدولية بتقديم الدعم المالي الكامل لإنجاح هذه العملية.[1]

و في هذا السياق اهتمت بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية Organisation de coopération et de développement économique « OCDE » بتدعيم برامج المساعدة الاقتصادية، و التقنية التي تخص قطاع الخدمات القاعدية العامة، لاسيما قطاع التربية الوطنية، و الصحة العمومية، و التخطيط العائلي و شرط النظافة، كما تضع برامج خاصة لإيقاف التدهور البيئي، و تحاول الدفاع عن مشاريع التنمية تتلاءم مع ديناميكية السوق، بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية.

و هكذا طالب كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، و صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة United Nations International Children's Emergency Fund«UNICEF» حكومات البلدان التي تقدم المساعدات المالية و حكومات البلدان النامية التي تتلقى هذه المساعدات أن تتعهد بتخصيص 20 بالمائة على الأقل من نفقاتها العمومية لهذه المشاريع.[2]

و من جهة أخرى تشكل الديون الخارجية التي تتلقاها البلدان السائرة في طريق النمو، من مصادر مالية مختلفة سواء كانت من المؤسسات المالية و النقدية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي، أو البنك العالمي، أو من البنوك المركزية الخاصة بالدول الغنية والمصنعة، أو من المؤسسات البنكية الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، احد العوامل الحاسمة في طرح المسألة الاجتماعية على الصعيد الدولي. و تشير بعض الإحصائيات إلى أن ديون العالم الثالث قد ارتفعت من 557 مليار دولار عام 1980 إلى 1390 مليار دولار في 1987، و بلغت 1400 مليار دولار في نهاية 1989 و بداية 1990، أي ما يقرب من 1،5 تريليون دولار،

[1]- عبد الواحد العفوري.**العولمة و الجات**، ص ص 35- 37 ، 40.

[2] **-** Pierre de senarclene**. La mondialisation,** p 127.

و تخصص الدول السائرة في طريق النمو أكثر من 45 بالمائة من نتاجها القومي الإجمالي لخدمة هذه الديون.[1]

و بناء على ذلك فقد توصل البنك العالمي خلال مؤتمراته العالمية إلى الاستنتاج بأن التغلب على الفقر و المجاعة في العالم و تسوية كل القضايا الاجتماعية، يكمن في إيجاد حلا نهائيا و فعالا لمسألة الديون في العالم الثالث، و أن مسار العولمة لن ينجح في بلوغ أهدافه ما لم يتم التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، خاصة و أن الملايين من الناس في الدول الغنية المصنعة فقدوا مناصب شغلهم، بسبب عدم قدرة الدول الفقيرة على استهلاك المنتجات التي تنتجها هذه الدول المصنعة.[2]

و في هذا السياق اقترحت الدول السائرة في طريق النمو حلولا عدة، إذ طالبت المجتمع الدولي و مختلف المؤسسات المالية و النقدية في كثير من الندوات و اللقاءات و المؤتمرات العالمية و الإقليمية، ضرورة إسقاط كامل الديون و إلغاء أعبائها، من خلال سياسة التعديل الهيكلي للنظام الاقتصادي العالمي الحالي، و إعادة صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدالة. و خلال ذلك فقد توصلت الدول الصناعية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و ألمانيا، إلى اتفاق يقضي بإلغاء ديون البلدان الفقيرة الأكثر استدانة إلغاء كاملا، و قد تزامنت أزمة الديون في البلدان السائرة في طريق النمو، مع مسألة اجتماعية أخرى تتمثل في مشكلة النمو الديمغرافي المتزايد الذي تعاني منه هذه البلدان خاصة، و هو أحد العوامل الحاسمة أيضا في زيادة معدل الفقر و المجاعة و سوء التغذية، و هي

---

[1]- محسن أحمد الخضيري.**الديون المتعثرة** (الظاهرة ، الأسباب و العلاج)، دار إيتراك للنشر و التوزيع - القاهرة، ط 1، 1996، ص 7.

[2]- إبراهيم توهامي ؛ إسماعيل قيرة ؛ عبد الحميد دليمي. **الاقتصاد غير الرسمي**، ص 141.(- بلغت ديون دول إفريقيا حوالي 400 مليار دولار، و طبقا للنشرة الصحفية للبنك العالمي فإن مجموع ديون الدول الإفريقية الصحراوية ارتفعت بنسبة 5 بالمائة مقارنة بمعدل 8 بالمائة الذي سجلته مجوعة الدول السائرة في طريق النمو بصفة عامة، لتصل هذه الديون إلى 223 مليار دولار. و طبقا لتقرير البنك العالمي فإن القروض قصيرة المدى المعلنة للدول الإفريقية الصحراوية و صلت إلى 33،3 مليار دولار. كما ذكر التقرير السنوي للبنك العالمي أن البنك رفع حجم قروضه لدول إفريقيا من 2،2 مليار دولار عام 2000 إلى 3،4 مليار دولار عام 2001، في حين بلغ متوسط قروض البنك العالمي السنوية خلال فترة 1992-1997 و فترة 1998-1999 على التوالي حوالي 2،72 مليار دولار و 2،46 مليار دولار. و عموما فإن تقديرات الديون الخارجية لثمانية دول إفريقية طبقا لتقديرات عامي 2000-2001 وصل مجموعها إلى 237،6 مليار دولار (المرجع نفسه، ص 139.)

الحالة التي تفتح المجال لنمو قضايا اجتماعية و اقتصادية و سياسية أخرى، كالهجرة و الجريمة المنظمة، و الصراعات السياسية الداخلية و تداعياتها العالمية، هذا ما جعل مسألة النمو الديمغرافي المتزايد قد أصبحت من الرهانات الكبرى للسياسة الدولية، مما أدى إلى تعبئة كل منظمات المجتمع المدني الدولي، سواء كانت المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، و كذلك مسؤولي المساعدات العمومية للتنمية على مستوى بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، و صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة (UNICEF)، و من ثم إدراك مدى خطورة هذه القضايا الاجتماعية و أبعادها العالمية، و ما يمكن القيام به من أجل وضع حد لتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العالمي.

إن التحسن في شروط الحياة الذي عرفته أغلب البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما تحسن شروط الصحة و النظافة، ساهم بشكل واسع في تزايد عدد السكان في العالم، و ذلك بانخفاض نسبة الوفيات في أوساط الأطفال و تمديد معدل العمر. فقد عرف العالم بعد سنوات الخمسينات من القرن العشرين تزايدا كبيرا في نسبة النمو الديمغرافي، إذ انتقل عدد سكان العالم من 2،5 مليار نسمة عام 1950 إلى ما يقرب من 5 مليار نسمة عام 1987 أي بمعدل نمو يقرب من 1،9 بالمائة سنويا. و في عام 2000 و صل عدد سكان العالم إلى أكثر من 6 مليار نسمة، و في مؤشرات الأمم المتحدة أن هذا العدد سيرتفع إلى 7،8 مليار نسمة عام 2025 و 9 مليار نسمة عام 2050 و سيستقر عند 12 مليار نسمة مع نهاية القرن الواحد و العشرين، إذا لم يعرف العالم أزمات حادة أو كوارث طبيعية و أو حروب يمكن أن تعمل على تبطيء هذا النمو الديمغرافي المتسارع[1]، و أن هذه الزيادة السكانية السريعة ستعرفها الدول السائرة في طريق النمو بنسبة أعلى، خصوصا في الدول الواقعة على النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، باعتبارها دول متخلفة مازالت متمسكة بالعادات و التقاليد و الأعراف و التصور الساذج للعلاقات الزوجية و الأسرية، و مكانة المرأة في المجتمع، و هي أصول مستنبطة من البنية الثقافية و المعتقدات الدينية بصفة عامة، و هذا التراث الثقافي و الحضاري الساذج هو الذي يقف كعائق أمام تطبيق برامج تحديد النسل التي تسطرها المنظمات الدولية المختصة.

---

[1] - Pierre de senarclene. **La mondialisation**, pp 129, 130.

إن هذه المعطيات كلها تبين مدى تعدد الأنظمة الديمغرافية بالنسبة إلى مجتمعات العالم و مسألة تحديد النسل، و لكنها تجهل في الوقت نفسه تعدد و اختلاف المجتمعات في تشكيل الطبقات الاجتماعية، و الجماعات الاثنية، و الأوساط الحضرية و الريفية، و تباين مستوى التعليم و التربية بين الذكور و الإناث، و بين الطبقات الاجتماعية، و مدى قبول كل طرف لطرق منع الحمل و برنامج تحديد النسل.

و على الرغم من توسع النظام الرأسمالي، و توسع و مرونة شبكة علاقات التبادل و الاحتكاك بين الشعوب و ثقافتها، و ما أحدثته ثورة المعلومات و الإعلام و الاتصال من سرعة و سهولة انتقال المعلومات عبر كل مناطق العالم، حتى أن العالم أصبح قرية كونية واحدة، إلا أن الشعوب الفقيرة و المتخلفة مازالت تحتفظ بتصوراتها التقليدية للحياة الاجتماعية و الأسرية، و سيطرة القيم الروحية الدينية و الأخلاقية على ذهنيات أفرادها.

لقد أصبحت أزمة النمو الديمغرافي المتزايد في العالم أكثر خطورة و قلقا، ما دامت تؤثر في مسار التنمية الاقتصادية و البشرية للبلدان المتخلفة خصوصا، و حسب منظمة الأمم المتحدة و البنك العالمي، فإن النمو الديمغرافي المتزايد يعتبر عاملا حاسما في زيادة التخلف و البؤس و البطالة، لأن زيادة نسبة الأشخاص القادرين على العمل أصبح يفوق بكثير معدل الإنتاج الإجمالي المحلي، مما ينعكس سلبا على سياسة الاكتفاء الذاتي من جهة و انتشار البطالة من جهة أخرى، و هو ما يفتح مجالا لآفات اجتماعية متعددة، و قد كان ذلك من الصعوبات التي تواجهها إفريقيا و جزء من آسيا و أمريكا اللاتينية، التي تعرف نسب نمو بطيئة في الإنتاج الإجمالي المحلي. كما نلاحظ أيضا أن الدول التي تعرف تحولا ديمغرافيا بطيئا في الحد من النسل، تجد صعوبة كبيرة في الاندماج في السوق العالمية، كون ذلك يسبب ندرة في الموارد الطبيعية من جراء الإفراط و قساوة استغلالها.

لقد واجهت الأمم المتحدة صعوبات كبيرة في محاولتها لوضع استراتيجيات الحد من هذه الأزمة الديمغرافية العالمية، فلم تجد من حل سوى القيام بعمليات تحسيسية عبر وسائل الإعلام المختلفة، و القيام بجمع المعطيات و وضع مؤشرات ديمغرافية، و عقد ملتقيات و ندوات دولية، و تساهم في تكوين مختصين في هذه المسائل من أجل تشجيع الدول على

اتخاذ إجراءات للحد من النسل، لاسيما ترقية وسائل منع الحمل و تنوعها، و ضرورة تأخير سن الزواج، و إدخال الفتيات في التعليم و العمل.

لكن ذلك خلق جدالا بين الممثلين عن الدول المتقدمة باعتبارها تملك كل الوسائل اللازمة لذلك، و الممثلين عن الدول السائرة في طريق النمو التي تسيطر عليها العقائد الدينية و الأصول الثقافية، و هي تفتقر إلى الإمكانات المادية و المعنوية لذلك، و قد ظهر هذا الجدال بوضوح في ندوة الأمم المتحدة حول السكان التي انعقدت في مدينة " بوخارست" عام 1974، حتى أن بعض الدول ذهبت إلى حد الدفاع عن سيادة المجتمع و خصوصياته الثقافية، و اعتبار تدخل المجتمع المدني الدولي في السياسات الداخلية للتنظيم الاجتماعي و الأسري، بتقديمها لمختلف برامج تحديد النسل، مساسا بكرامة الإنسان و أسراره الحميمية و انتهاكا لسيادة المجتمع.[1]

إن انعكاسات هذه الأزمة الديمغرافية على الصعيد الاجتماعي تتمثل في ارتفاع معدل الفقر و المجاعة و خلق أزمة الأمن الغذائي، إذ ازداد عدد الجياع في العالم الثالث بنسبة 18 مليون شخص سنويا في النصف الثاني من سنوات التسعينات من القرن العشرين، و يعاني حوالي واحد مليار شخص من الجوع و سوء التغذية في أنحاء شتى من العالم.

أما على الصعيد البيئي فإن انعكاسات هذه الأزمة تتمثل في عدم قدرة الأرض على إنتاج ما يكفي هذه الشعوب الفقيرة من الغذاء، بسبب الإفراط في الاستغلال الأرض و استعمال المواد الكيماوية في الإنتاج الزراعي، فنحو 500 مليون شخص يعيشون في مناطق قاحلة و جرداء، و نحو 400 مليون شخص يعيشون في مناطق غير قابلة للزراعة بسبب التصحر، مما جعل مساحة الأراضي الزراعية في تدهور مستمر.[2]

إذا كانت قضايا الفقر و النمو الديمغرافي المتسارع كقضايا اجتماعية عالمية الأبعاد تبدو أكثر خطورة من القضايا الأخرى، فإن عالميتها أصبحت تشكل أزمة حتى في البلدان المتقدمة، لما تسببه من حركات الهجرة و اللاجئين بحثا عن مصادر العيش و الاستقرار

---

[1] -Pierre de senarclene. **La mondialisation**, p136.

[2]- باتر محمد على وردم؛ عماد فرحات بالتعاون مع معهد وولد واتش(World Watch institut)، تقرير حول حالة العالم، **"محور الشر الحقيقي"**، **مجلة البيئة و التنمية** ، المجلد 10، العدد 85، أفريل 2005، ص ص 55- 56.

و العمل و الأمن، و هو ما يشكل ضغطا اجتماعيا و صراعا ثقافيا مع شعوب الدول المستقبلة لهذه التدفقات السكانية.

فمع عصر العولمة الذي يتميز بسهولة التنقل عبر الحدود، فإن المشاكل و الأزمات التي يعاني منها أي بلد لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على البلدان الأخرى. ففي ورقة تصدير لكتاب "حالة اللاجئين في العالم " قال " بطرس بطرس غالي " الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة: " لا يتوفر رمز للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة في وجودها من أجل دعم السلام و المشاركة في الازدهار و الاحترام المتبادل، أقوى من محنة الأشخاص المشردين في العالم... غير أن الوضع لا يجعلنا نفقد الأمل، إذ أن الدول و المجتمعات في مختلف أرجاء العالم تواصل تقديم الملجأ للأشخاص الذين أجبروا على مغادرة بلدهم و في أنحاء كثيرة من العالم... "[1]، و في افتتاحية نفس الكتاب قالت السيدة " صداكو أوغاتا " الرئيسة السابقة للمفوضية العليا للاجئين في العالم، بأن الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل التصدي لمحنة اللاجئين المهددين في العالم بسبب الفقر و المجاعة، و الإرهاب و الصراعات الطائفية الداخلية، و حملات التطهير العرقي و الاستبداد السياسي، تتطلب جهودا واسعة من طرف الأمم المتحدة لإجراء المفاوضات السياسية، من أجل حفظ السلم و الأمن، و التركيز على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الدفاع عن حقوق الإنسان و حماية البيئة. كما يتطلب ذلك أيضا التزاما متواصلا من طرف الدول و المنظمات الإقليمية في الأقاليم الأغنى و الأفقر سواء بسواء، و هو ما يتطلب أيضا المشاركة الفعالة للوكالات الدولية غير الحكومية، و أكثر من ذلك الاستعداد للإنصات إلى الذين تضرروا بشكل مباشر بمشكلة الهجرة الجبرية، و العمل معهم لإيجاد الحلول المناسبة، و كذلك الإنصات للدول التي تتأثر مباشرة بوجودهم.[2]

إن مشكلة اللاجئين في العالم مشكلة إنسانية قبل أن تكون مسألة اجتماعية و سياسية، لذلك فلا يمكن أن تنجح استراتيجيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في العالم و المنظمات المساعدة لها، ما لم يتم التوصل إلى حلول ناجعة لمآسيهم، و ذلك بالاعتماد

---

[1]- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.**حالة اللاجئين في العالم**،(بحثا عن حلول)، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، مؤسسة الأهرام – القاهرة، ط 1، 1996، ص ص7.

[2]- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.**حالة اللاجئين في العالم**،(بحثا عن حلول)، ص ص8- 9.

على الالتزامات و القدرات المحلية للدول، كما أننا ندرك من خلال هذه الافتتاحية مدى وعي المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئين في العالم و خطورتها بالنظر إلى أبعادها الإنسانية و تداعياتها العالمية، فاللاجئ هو كل شخص يكون مرغما على مغادرة بلده هروبا من الاضطهاد إلى بلد آخر طلبا للحماية، و قد حدد المجلس الأعلى للاجئين على مستوى الأمم المتحدة مفهوم اللاجئ، بأنه كل شخص يخشى الاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسه أو انتمائه إلى فريق اجتماعي معين، أو توجهات سياسية محددة، و الذي يوجد خارج البلد الذي ينتمي إليه من ناحية الجنسية، و لا يريد بسبب خوفه هذا طلب الحماية منه، لكن أضيف إلى هذا المفهوم هؤلاء الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم، طلبا للأمن و الاستقرار و الغذاء و العمل، بسبب الفقر و المجاعة و ضعف سلطة الدولة لحمايتهم.[1]

و قد قدمت بلدان أمريكا اللاتينية مفهوما آخر للاجئ أدرجت فيه الشروط الموضوعية للعنف، و الفوضى السياسية، و السيطرة الخارجية، أو أحداثا أدت إلى اضطراب النظام العام، التي يمكن أن تؤدي إلى هروب أعداد من الناس من بلدانهم بحثا عن الأمن و الحماية في بلدان أخرى. هذا المفهوم هو الذي يحاول المجلس الأعلى للاجئين على مستوى الأمم المتحدة الدفاع عنه، و قد قام هذا المجلس بجهود معتبرة من أجل مساعدة اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الأصلية، أو البحث عن بلد آخر يستقبلهم و يقبل باستقرارهم فيه بدافع قيم الإنسانية، و هو ما يتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[2]

إن مشكلة اللاجئين مرتبطة أيضا بمشكلة الهجرة حتى أنه في بعض الحالات يصعب التمييز بينهما، نظرا لتداخل العوامل المؤدية إليها، إذ أن تدهور الأوضاع السياسية في بلد ما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، مما يدفع بأعداد كبيرة من الناس إلى الهجرة، و هي نفسها العوامل التي تؤدي إلى حركة اللاجئين، كما أن البطالة و البؤس و الفقر، و تدهور البيئة و التصحر، عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى حركات الهجرة بحثا عن فرص العمل، و الرخاء المادي، و الاستقرار في بلدان أخرى، و هذا جعل البلدان السائرة في طريق النمو أثناء مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، تقترح ضرورة توفر النظم الجديدة للخدمات على قواعد تحكم خدمات اليد العاملة المهاجرة، لاسيما السماح للبلدان السائرة في

---

[1] - Pierre de senarclene. **La mondialisation**, pp 139- 140.

[2]- عبد الله لحود ؛ جوزيف مغزل.**حقوق الإنسان**، منشورات عويدات- بيروت، ط 2، 1985، ص ص 140 - 145.

طريق النمو بأن تبيع على أساس تعاقد محدود، خدمات اليد العاملة للبلدان الغنية، و لابد أيضا من حماية الحقوق الأساسية للنقابات العمالية، و عقد مفاوضات، و توقيع اتفاقيات مع أصحاب العمل. و قد يتطلب الأمر توسيع نطاق المنظمة الدولية للعمل، و ذلك من خلال وضع ميثاق لحماية العمال المتعاقدين من التمييز و الترحيل التعسفي أو السجن، تماما كما تتم حماية الصرف أو شركات تأمين، التي تنشئ مشروعا للأعمال بموجب ميثاق للخدمات المالية من التمييز و نزع الملكية.[1]

و هكذا أصبحت مشكلة الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية ذات أبعادا اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية و أمنية، مرتبطة أشد الارتباط بديناميكية العولمة و التحولات العالمية الراهنة. فمع فتح الحدود الجغرافية و السياسية أمام التنقل الحر للعمال و رجال الأعمال، و السلع و الخدمات، و رؤوس الأموال و الاستثمار، أصبح من الصعوبة التحكم في حركة الهجرة، لذلك نلاحظ كثافة حركات الهجرة في بداية القرن الواحد و العشرين بالمقارنة مع القرن العشرين.

إن هذا الاهتمام الدولي بالتغيرات التي تحدث على مستوى الحياة الاجتماعية و الاقتصادية الداخلية للمجتمعات، يبين مدى اتجاه العالم نحو الاندماج و التجانس، نظرا لما لها من تداعيات عالمية تمس كل المجتمعات، سواء كان ذلك مباشرة أو بشكل غير مباشر، و هو الذي جعل عولمة القضايا الاجتماعية تبدو و كأنها حتمية. ثم إن ذلك يدل على الطابع الإنساني لهذه القضايا الذي يشعر المجتمعات و حكوماتها بوحدة المصير، و من ثم فالبحث عن وسائل التكيف أو المواجهة لابد أن يكون ضمن جهود دولية معولمة.

ج- المظهر السياسي للعولمة

بقدر ما يتجه العالم نحو الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي فهو يتجه نحو الاندماج السياسي، و ذلك بغرض مواجهة قضايا سياسية ذات أبعاد عالمية عابرة لحدود الدول، و هي قضايا ذات خطورة كبيرة بالنسبة إلى الاستقرار و الأمن العالمي، لاسيما مشكلة الإرهاب الدولي، و الصراعات السياسية الداخلية التي تعيشها بعض الدول، بسبب تمادي الأنظمة

[1]- لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي.**جيران في عالم واحد**، ترجمة: مجموعة من المترجمين، إشراف: عبد السلام رضوان، سبتمبر 1995، ص 231 .

السياسية الاستبدادية و الشمولية في هيمنتها، و هي صراعات غالبا ما كانت تستخدم السلاح، مما ينتج عنها انقسامات داخلية و حروب أهلية، و هو ما عرفته بعض الدول في جنوب القارة الإفريقية و يوغوسلافيا، يضاف إلى ذلك قضية نشر الديمقراطية في العالم و القضاء على الأنظمة الاستبدادية و الشمولية. و هذا كله ينتج قضايا اقتصادية و اجتماعية لها أبعاد عالمية لاسيما قضايا الهجرة و حركات اللاجئين، و انتشار الجريمة المنظمة، مثل جرائم الإرهاب و تبييض الأموال الحاصلة من تجارة المخدرات و الأسلحة و الأشخاص، و كذلك الأزمات الاقتصادية و المالية و التجارية.

هذه القضايا و إن كان لها طابع اقتصادي و اجتماعي فلها تداعيات سياسية، مما استدعى تعاونا دوليا واسع النطاق، عبر مختلف الاتفاقيات ثنائي أو متعددة الأطراف، مع ضرورة الالتزام بما نصت عليه هذه الاتفاقيات، حيث تشارك الدول بمختلف مستوياتها و الوسائل المادية و البشرية التي تملكها، و الخطط الاستراتيجية التي تقترحها، لمحاربة و مواجهة هذه القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، سواء تلك الدول التي تعيش هذه القضايا مباشرة أو تلك التي تتلقى تداعياتها.

و في هذا السياق أصبحت ممارسة العولمة السياسية أمرا ممكنا، مما أحدث تغيرا كبيرا في مفاهيم علم السياسة، لاسيما مفهوم الدولة الوطنية، و مفهوم السيادة، و مفهوم السلطة، و مفهوم الأمن إلى غير ذلك من المفاهيم، و كذلك تحول على مستوى الممارسة السياسية في الداخل و الخارج، فمع العولمة السياسية اتسعت شبكة العلاقات الدولية و أصبحت أكثر مرونة بالنظر إلى حق كل دولة مستقلة و ذات سيادة، المشاركة في التسيير السياسي للنظام العالمي.

غير أن مفهوم الدولة الوطنية و مفهوم السيادة في إطار هذا النسيج الواسع من العلاقات الدولية قد تغير، فالدولة الوطنية بالمفهوم التقليدي كانت تعني أن كل النشاطات السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، والأمنية، تمارس في إطار جغرافي محدود، و فق نمط خاص من التنظيم السياسي، و من ثم تتمتع الدولة بكل سيادتها الداخلية و الخارجية أمام الدول الأخرى، فهي الإطار المركزي الذي تمارس فيه السياسة، و التعبير المؤسساتي للتضامن الوطني، و المسؤولة على كل أنواع التنظيمات و العلاقات الداخلية و الخارجية، و الدفاع

عن إقليمها ضد أي اعتداء أجنبي، و تعمل على تحقيق الأمن و السلم و الاستقرار الداخلي و الخارجي، و تحافظ على كرامة الشعب و رخائه المادي و المعنوي، و تضع القواعد الأساسية للتوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و تمثل الشعب أمام الدول لأخرى.[1]

و السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدي مرتبط بهذا المفهوم التقليدي للدولة الوطنية، و لهذا فهي تعني الإشراف الكلي للدولة على مواردها الاقتصادية و المالية و البشرية، و التمتع التام بالحرية الكاملة في اتخاذ قراراتها الداخلية، و ممارستها للسلطة على شعبها وفق دستورها، دون أي تدخل أجنبي بأية صفة كانت.

أما مفهوم الأمن الداخلي فكان يعني قدرة الدولة على الدفاع عن إقليمها، و تحقيق الأمن و الاستقرار الداخلي و الخارجي، و هو ما كان يقع على عاتق القوات العسكرية و قوات الأمن القومي و الأمن الداخلي. لكن مع عصر العولمة انتقلت الممارسة السياسية من المجال المحلي إلى المجال الدولي، إلى درجة عدم إمكانية الفصل بين القرارات السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية، حيث أن الممارسة السياسية الداخلية لسلطة الدولة مرتبطة باتفاقيات إقليمية و دولية، يفرضها منطق العلاقات الدولية عبر مختلف المنظمات الدولية المدنية و العسكرية، و كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، و هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن العولمة السياسية ستؤدي إلى إقامة حكومة عالمية و الدول أعضاؤها، و القضاء على دور الدولة الوطنية في الممارسة السياسية، بقدر ما يعني أن دول العالم ستدخل مرحلة تاريخية جديدة من التحولات السياسية، التي فرضتها التغيرات الجدلية للأحداث السياسية الدولية، نحو بلورة نظام عالمي للتكامل السياسي الدولي.

هذا المشروع المستقبلي سيفرض على الدول مهما كان مستواها الاقتصادي، و الخصوصيات الثقافية و المستوى الحضاري، الاتجاه نحو التنظيم السياسي الديمقراطي كأرقى أشكال التنظيم السياسي ما دام يعبر عن إرادة الشعب، و هو ما سيسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية اللازمة، و الحلول الناجعة لمختلف القضايا المطروحة في العالم.

[1] -Pierre de senarclene ,**La mondialisation**, p 1.

و هكذا تفقد الدولة الوطنية جزء من سيادتها الوطنية لصالح التكامل السياسي الدولي، و من ثم تفقد القدرة على التحكم الكامل في حدودها الجغرافية و السياسية و مراقبتها، أمام تسرب تداعيات مختلف القضايا و الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، التي تعيشها بعض الدول.

إن تشكيل المجال السياسي الدولي الجديد و تجسيد مبادئ الديمقراطية الحديثة، يتضمن بشكل أو بآخر نمطا من الممارسة السياسية لا يقوم على احتكار القرارات و التشريعات الدولية، بقدر ما يقوم على حرية التعبير عن الرأي لكل الأطراف المشاركة دون تمييز، و يعني ذلك أن هناك تسيير جماعي للنظام السياسي العالمي الجديد وفق مبادئ الديمقراطية الحديثة، و حرية إبداء الرأي لممثلي الدول في اتخاذ القرارات اللازمة حسب ما يخدم الصالح العام.

فالعولمة السياسية إذن هي مرحلة دمقرطة العالم démocratisation du monde،[1] هذا التحول السياسي الدولي فرضه بشكل مباشر أو غير مباشر التحول الاقتصادي للنمط الليبرالي في الإنتاج و الاستهلاك، حيث انتقل من الطابع المحلي و الإقليمي إلى الطابع العالمي، خاصة بعد انهيار الإيديولوجيا الشيوعية و تفكك كتلة الدول الاشتراكية مع أواخر سنوات الثمانينات و بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، و تأسيس نظام الأحادية القطبية، و هي سياسة سمحت للتنظيم الاقتصادي الليبرالي بأن يفرض نفسه على المستوى العالمي، مدعيا أنه يحمل قيم التقدم و الحضارة و الرقي، و يحقق الرفاهية الاقتصادية و الرخاء الاجتماعي للشعوب، باعتباره تجسيدا لمبدأ الحرية كحق من حقوق الإنسان الطبيعية إلى جانب حق الملكية و حق الحياة.

هذه المرحلة الجديدة من التحولات السياسية الدولية هي تلك التي اعتبرها " فرانسيس فوكوياما Francis FUKUYAMA" مرحلة نهاية التاريخ، أي نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، و الصورة النهائية لنظام الحكم البشري، و في اعتقاده أن النظام الديمقراطي الليبرالي هو أعقل شكل من أشكال التنظيم السياسي، ما دام يحقق مبدأين

[1]- خلال الفترة الممتدة من عام 1974 إلى عام 1994 انتقلت حوالي 60 دولة من أنظمة شمولية و ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية. (حسين توفيق إبراهيم.، **العولمة: الأبعاد و الانعكاسات السياسية**، مجلة عالم الفكر ، ص 191.)

أساسين لطالما تصارع البشر من أجلهما عبر التاريخ و هما: الحرية والمساواة، كونهما يتضمنان مبدأ الاعتراف بالآخر و احترام قيمته، و على المستوى الدولي يعني اعتراف كل دولة بالدول الأخرى و احترام سيادتها.

و إذا كان ذلك قد تحقق في بعض الدول الحديثة فهذا يعني أن هناك إمكانية كبيرة بأن يتحقق على مستوى العالم، ذلك ما يتضمنه مشروع النظام السياسي العالمي الجديد من خلال هذا التحول الديمقراطي العالمي، و هو يقوم أساسا على اعتراف كل دولة بسيادة الدول الأخرى و احترام قيمتها و شرعيتها السياسية، و هكذا تقوم الديمقراطية باستبدال رغبة غير عقلانية في الاعتراف بالدولة و بالفرد برغبة عقلانية في الاعتراف بهما و تقدير قيمتهما. فالعالم الذي تكون فيه كل الأنظمة السياسية ديمقراطية يقل فيه الحافز إلى الحرب و الهيمنة، ما دامت كل دولة ستبادل الاعتراف بسيادة الدول الأخرى و شرعيتها، في إطار نظام سياسي عالمي متكامل، قائم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول Le principe de l'interdépendance entre les Etats، و من جهة أخرى فإن مبدأ الحرية في التنظيم الاقتصادي و التجاري العالمي، قد حقق نجاحا كبيرا في خلق مستويات من الرخاء المادي و المعنوي للشعوب لم يشهده العالم من قبل.[1]

و في سياق هذه التحولات السياسية و الاقتصادية الدولية و التغيرات التي طرأت على بنى المجتمع الدولي، برز مصطلح جديد و هو مصطلح " الحكم الراشد La bonne gouvernance " شاع استعماله في الأوساط السياسية و الاقتصادية الدولية، و بشكل محدد من طرف المؤسسات المالية، و النقدية، و التجارية، و الاقتصادية الدولية، بهدف تعيين الهيئات و المؤسسات التي ينبغي أن تتحكم في الممارسة السياسية و نمط تسيير الإدارة العمومية، و المؤسسات الخاصة التي ستكون صالحة لتنمية البلدان الفقيرة، و هو نفس المفهوم و الهدف الذي قصدته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE " Organisation de coopération et développement économique في أعمالها حول الحكم الراشد.

[1]- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ص 9.

إن مصطلح الحكم الراشد و إن لم يحظ بتعريف دقيق، إلا أنه يحمل في ثناياه فكرة أن الحكومات لا تملك سلطة احتكار القرارات الشرعية و القوة السياسية، بل هناك هيئات أخرى تساهم معها في اتخاذ القرارات اللازمة، و الحفاظ على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي. و هكذا تصبح وظائف التحكم السياسي تضمنها تشكيلة واسعة من الهيئات الحكومية و غير الحكومية، و شركات عالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و مؤسسات مالية و نقدية و تجارية دولية.

كما توصلت المناقشات الدولية حول قضية الحكم الراشد إلى أن الدول ليست هي الركائز الأساسية التي تقوم عليها نظم التعاون الدولي، و المحركة لتغيرات النظام العالمي، بل هناك آليات تعاون عابرة للقوميات و متعددة الجنسيات، تفلت من المراقبة المباشرة للدول، و هذا لا يعني احتقارا لدور الدولة و تقليصا لسيادتها الوطنية، و إنما يعني أن هناك قوى تنظيمية أخرى تفرض نفسها على مسرح العلاقات الدولية، و السياسات الداخلية و الخارجية للدول، و تساهم بشكل فعال و ضروري في التكفل بوظائف الإدارة العمومية[1]، و أن الدولة غير قادرة لوحدها على مواجهة قضايا ذات الانتشار العالمي الواسع و المعقد، لاسيما مشكلة الهجرة و حركات اللاجئين الدوليين، و مشكلة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة، و التدهور البيئي، و التنمية المستدامة، و غير ذلك من القضايا ذات البعد العالمي.

و في هذا السياق نلاحظ تراجع سلطة الدولة في ممارستها لسيادتها، أمام تدخل أطراف جديدة غير حكومية لها نفس الشرعية أمام سلطة الدول، و هي تشارك الحكومة في اتخاذ القرارات السياسية الداخلية و الخارجية، أو في وضع استراتيجيات التنمية أو الأمن الداخلي و الخارجي، و أيضا في وضع المخطط المالي و النقدي و التجاري و التسيير الاقتصادي، و كذلك تساعد هذه الدول على النجاح في التحول الديمقراطي خاصة تلك التي كانت تخضع للأنظمة الشمولية و الاستبدادية، و يظهر ذلك واضحا في تدخل الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، لفرض توجهاتها السياسية و استراتيجياتها في المناقشات السياسية الدولية، و هي تحاول من خلال ذلك تحقيق الشخصية القانونية الشرعية، التي تخول لها الحق في أن تكون شريكا سياسيا ضروريا في اتخاذ القرارات السياسية المحلية

[1] - Pierre de senarclane. **La mondialisation,** pp 56- 57.

و الإقليمية و الدولية، كونها تملك القوة الاقتصادية و تسيطر على المنابع المالية، و تتحكم في نشاط السوق العالمية، باعتبار ذلك كله هو الذي يصنع قوة الدولة و يفرض و جودها.

و كون هذه المؤسسات الاقتصادية تتمتع باستقلالية تامة، فهي تفرض نفسها كقوة فعالة تملك كل الشرعية في تغيير أو تعديل اتجاه السياسة الدولية، و إلغاء بعض قراراتها،[1] خاصة إذا كانت لا تخدم مصالحها، و لقد تعزز لها ذلك خاصة بعد انهيار نظام "بريتون وودز Breton Woods" للتسيير المالي و النقدي الدولي، مع بداية سنوات السبعينات من القرن العشري حيث فسح لها المجال لتجسيد استقلاليتها وفرض سيطرتها الاقتصادية، و استمر نفوذها باتساع دائرة سلطتها، مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة عام 1993، إذ سمح لها ذلك بالتحكم في النشاطات التجارية للسوق العالمية، بأن وضعت القواعد الأساسية لإدارتها، و من خلال ذلك تفرض على دول الأعضاء و الدول التي هي في طريق الانضمام إليها، التزامات ذات طابع اقتصادي، لاسيما تحرير التجارة و فتح الحدود أمام حرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و تحرير البنوك المركزية و تشجيع الاستثمار الأجنبي، و كذلك التزامات سياسية كالتحول إلى التنظيم السياسي الديمقراطي، كما تتدخل لتضع الشروط الإدارية للدول الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة، و هذا يجعل الدول أمام ضرورة مراجعة سياساتها الداخلية و الخارجية و نظامها الاقتصادي، من أجل إيجاد طرق التكيف مع متطلبات السوق العالمية، و الالتزام بشروط المنظمة العالمية للتجارة.

لقد اتجهت التكتلات الإقليمية إلى خلق كيانات اقتصادية و سياسية كبرى، نتيجة التغيرات و التحولات السياسية الداخلية للدول، و ذلك بهدف التحكم في المنافسة و السيطرة على الأسواق و النشاط التجاري و تقوية سلطتها، و لهذا فقد تضمنت أهداف الاتحاد الأوروبي التي سطرها في اتفاقية " ماستريخت Maastricht"[2] التي انعقدت في 7 ديسمبر 1992،

---

[1] - Nor.Eddine Benfreha. **Les multinationales et mondialisation**,(enjeux et perspectives pour l'Algérie),édition DAHLEB, pp 29-30.

[2]- اتفاقية «**ماستريخت Maastricht** » هي اتفاقية بين دول الاتحاد الأوروبي انعقدت يوم 7 جانفي 1992 بمدينة « ماستريخت Maastricht» بالأراضي المنخفضة و تم المصادقة عليها من طرف 12 رئيس دولة و حكومة التي تشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ((« CEE » La communauté économique européenne و التي أصبحت بعد ذلك الاتحاد الأوروبي (« UE » L'Union européenne)، و هذه الاتفاقية هي مراجعة عامة و أساسية لنتائج اتفاقية « روما» التي انعقدت في 25 مارس 1957 و بين كل من فرنسا و بلجيكا و لوكسمبورغ و الأراضي المنخفضة و إيطاليا الجمهورية الفيدرالية الألمانية (أو ألمانيا الغربية). فبالإضافة إلى تعميق الاندماج الاقتصادي في إطار الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول العضوية في الاتحاد الأوروبي، فإن الاتفاقية أضافت للاتحاد صلاحيات أخرى تتجاوز المجال الاقتصادي إلى

إمكانية خلق كيان سياسي و اقتصادي و اجتماعي بشكل واسع، و هو مشروع كان قد تأسس كمحاولة أولى في بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين، بوضع عملة " الإيكو L'ECU"، و لكن هذه المحاولة لم تنجح بسبب تفاوت المستوى الاقتصادي لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك[1]، و رغم ذلك أعيد صياغة هذا المشروع في ظل آليات جديدة بعد اتفاقية " ماسترخت " و ذلك بتأسيس عملة " الأورو L'EURO" و التعريف باسمها خلال اتفاقية مدريد 1995م، ثم تأسيس البنك المركزي الأوروبي " BCE " La banque centrale européenne في 1999م، و قد نجح هذا المشروع و بدأ تنفيذه و العمل بهذه العملة في أول جانفي 2002م ، كما توجه هذا الاتحاد إلى وضع مشروع مستقبلي لتأسيس البرلمان الأوروبي و الدستور الأوروبي، كمشروع يجسد الاندماج السياسي لدول الاتحاد مع بداية الألفية الثالثة، رغم ما واجهه من عراقيل داخلية التي لها خلفيات تاريخية، هذا المشروع السياسي يعتبر تكملة لسلسلة من الخطوات المؤدية إلى تحقيق تكامل أوروبي واسع النطاق، كما يعبر عن زوال التصور التقليدي لسيادة الدولة.

إن هذه التطورات الاقتصادية و التغيرات المؤسساتية لا تعبر في حقيقتها سوى عن خيارات سياسية تماشيا مع متطلبات عصر العولمة، فعن طريق فتح الحدود و رفع الحواجز السياسية و الجمركية الكبرى التي كانت تعرقل نشاط الخدمات و نشاط الإنتاج و التسويق، تمكنت دول الاتحاد من الاستجابة لتحديات اقتصادية و سياسية خارجية و داخلية، و قد كانت القرارات التي تتخذها إزاء ذلك تعطي دفعا قويا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و توسع نطاق نشاطات المؤسسات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و تنمية التكنولوجيا، و تطوير وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، و القضاء على العوامل التي

تحديد آليات للسياسة الخارجية والأمن المشترك و كذلك تعاون في مجال القضاء و الشؤون الداخلية لدول الأعضاء. إن إنجاز السوق الداخلية الكبرى تم تكملتها بسياسة نقدية مشتركة و بخلق عملة أوروبية مشتركة في إطار الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول الأعضاء. و في شهر ديسمبر1995 قام المجلس الأوروبي في « مدريد» بالتعريف باسم هذه العملة الجديدة و هي « الأورو L'Euro» و تأسيس البنك المركزي الأوروبي الذي يقوم بتسيير عملة توزيع هذه العملة و وضع السياسة النقدية للاتحاد حيز التنفيذ في أفاق 1999 و لكن الاندماج النقدي لدول الاتحاد تم استكماله في أول جانفي2002 بالاستخدام العادي لعملة الأورو. و هناك محور آخر توصلت إليه اتفاقية « ماستريخت » هو تأسيس المواطنة الأوروبية (La.citoyenneté européenne) . و لكن الفترة التي تلت المصادقة على هذه الاتفاقية أثير خلالها نقاش حاد حول مدى ملاءمة تعميق هذا الاندماج مع الشؤون الداخلية لدول الأعضاء ما دام ذلك يتطلب تنازل دول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح سلطة فوف- الوطنية (Supranationale) أي لصالح الاتحاد.

Traité de Maastricht)(Encyclopédie Encarta 2008 :

[1] - Pierre de senarclene**. La mondialisation**, p 61.

من شأنها أن تعرقل المنافسة، و كذلك ضرورة خوصصة بعض القطاعات العمومية، و تحرير المبادلات التجارية في أوروبا و في العالم. و قد كان لهذا النموذج الاندماجي الأوروبي تأثير كبير على الأقاليم الأخرى في العالم سواء في أمريكا أو في إفريقيا أو في آسيا، مما أدى إلى تقوية آليات التعاون بين الدول التي تشكل هذه الأقاليم في بيئة جيوسياسية ملائمة لطبيعة أيديولوجيتها و خصوصية ثقافتها.

و إلى جانب هذا الشريك الاقتصادي المتمثل في الشركات العالمية متعددة الجنسيات والعابرة للقوميات، تتضمن العولمة السياسية أيضا تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى جانب سلطة الدولة، لتؤثر على القرارات السياسية الداخلية للدول و تشترط عليها انتهاج التنظيم الليبرالي في الاقتصاد، بتطبيق سياسة التعديل الهيكلي لمؤسساتها الاقتصادية، و حرية حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات، و الانفتاح السياسي بانتهاج الديمقراطية الليبرالية، و ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لحقوق الإنسان و تحسين سجلها، و هذا كله من أجل الحصول على قروض و تسهيلات فيما يتعلق بجدولة الديون.

إذا كانت السياسة الدولية و الإقليمية و الوطنية في عصر العولمة تتقاسمها أطراف اقتصادية و مالية و نقدية دولية، فإننا نلاحظ أيضا مشاركة أطراف مدنية دولية حكومية و غير حكومية إلى جانب هذه القوى العالمية غير السياسية، و هي قوى ذات فعالية كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب المدني، و هي تتدخل لتفرض توجهاتها السياسية المدنية لاسيما في قضايا حقوق الإنسان، و مدى احترام الديمقراطية و حمايتها، و متابعة الانتخابات و مراقبتها، كما تساهم إلى جانب سلطة الدولة و سياستها الداخلية، للبحث عن حلول ناجعة لمشكلة الهجرة و حركة اللاجئين، و مكافحة التدهور البيئي و التصحر، و مكافحة الفقر، و إيجاد حلول لمشكلة النمو الديمغرافي المتسارع، باقتراح طرق ملائمة لتنظيم النسل، و أيضا تساعد الدول التي تعاني من عجز في التنمية على إيجاد طرق ملائمة لتجاوز هذا العجز، و ذلك عن طريق القيام بدراسات و معاينات ميدانية و جلب الخبراء و المختصين من كل الأقطار للقيام بدارسات دقيقة، و عقد ملتقيات و مؤتمرات، مثل مؤتمر قمة الأرض " بريو دو جانيرو" عام 1992م، و مؤتمر السكان " بالقاهرة "، و مؤتمر المرأة في

" بكين "، و مؤتمر حقوق الإنسان في " فيينا " و غيرها. و كذلك تتدخل هذه المنظمات المدنية الدولية لتوجيه السياسات الداخلية للدول فيما يتعلق بالخدمات العامة، لاسيما التعليم و الصحة و الأمن، و قد نما عدد هذه المنظمات بشكل سريع خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، و هي لا تخضع إلى تحكم سياسي وطني أو إقليمي أو دولي، بل تعمل على تشجيع و خلق فضاء مدني عالمي عابر للقوميات و متعدد الثقافات، قائم على حوار الحضارات من أجل المحافظة و الدفاع عن الكرامة الإنسانية في كل بقاع العالم.[1]

إن بروز هذه المنظمات المدنية الدولية و فعاليتها، يعني إعادة النظر في صياغة القضايا الاجتماعية و السياسية بصفة عامة، و في أبعادها العالمية، و هي تفرض ضرورة مناقشتها على مستوى السياسة الدولية، و بذلك تضغط هذه المنظمات على الدول الوطنية و على منظمة الأمم المتحدة، من أجل اتخاذ إجراءات وقائية أو عقابية و إصلاحية صارمة، ضد المتسببين و المدبرين لها، و في الوقت نفسه تلفت انتباه الإعلام العالمي إلى أهميتها، و خطورتها، و تحسيس الرأي العام العالمي بما يحدث في العالم من كوارث تمس الكرامة الإنسانية، و موقف القوى السياسية و الاقتصادية و المالية الوطنية و الدولية منها.

و لما كان هذا الاندماج السياسي العالمي الذي فرضه عصر العولمة يحدث في إطار فضاء إعلامي و معلوماتي واسع و مفتوح على كل جهات العالم، إلى مستوى عدم قدرة أية دولة إخفاء قراراتها السياسية الداخلية، فإن هذا ناتج عن كون القوة الإعلامية و الاتصالية و المعلوماتية، لا تعترف بالحدود السياسية، و لا الحدود الجغرافية بين الدول، فالعالم بالنسبة إليها قرية كونية واحدة، خاصة مع تطور التكنولوجية الرقمية في وسائل الإعلام و الاتصال، و تأسيس شبكة المعلومات العالمية، و اتساع شبكة الأقمار الاصطناعية، مما أفقد الدولة قدرة التحكم في التدفق الإعلامي.

و من جهة أخرى كون قطاع الإعلام و المعلومات أصبح قطاعا اقتصاديا يخضع لقوانين السوق كأي قطاع اقتصادي آخر، و أن المعلومة أصبحت سلعة تباع و تشترى كأية سلعة أخرى، فإن الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات قد دخلت هذا القطاع من بابه الواسع للاستثمار فيه، كما تستعمله كأداة فعالة للترويج لمنتجاتها و نشر

[1]- عبد الخالق عبد الله، **العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر ، ص ص 84، 85.

استراتيجياتها الاقتصادية المهيمنة، على أنها ضرورية و قدرية لا يمكن تجنبها، و من خلال ذلك تحتكر السوق و تقوي سلطتها، و في الوقت نفسه تضيق المجال السياسي الوطني الداخلي و الخارجي، و هكذا تجد الحكومات نفسها تعمل على الترويج لمشاريع هذه القوى الاقتصادية و المالية و المدنية العالمية، و الدفاع عنها و السهر على حسن سيرها، فهذه القوى تخطط و الدول تنفذ و تحمي هذه المشاريع، من احتجاجات الجماهير على حرمانها من الاستفادة من مكاسبها.[1]

و إذا كانت الدول في عصر العولمة السياسية بدأت تفقد قدرتها على التحكم في قراراتها السياسية، و ممارسة سيادتها أمام تنامي هذه القوى الاقتصادية و المالية و المدنية الدولية، و قوة هيمنتها على القرارات الدولية، فهي لا تقدر بنفسها على مواجهة المصادر الجديدة التي تهدد الأمن الإنسان الداخلي و الخارجي، نظرا لتأثيراتها العالمية، و هو ما استدعى تعاونا دوليا واسع النطاق، وسياسة دفاعية مشتركة بحيث يشكل ذلك مظهرا آخر من مظاهر العولمة السياسية.

و من ثم نكتشف أن المظهر السياسي للعولمة يعبر عن لامركزية القرارات السياسية بالنسبة للدولة الوطنية، و مركزية التشريعات و القرارات الدولية، و هو ما سيؤدي إلى تشكيل سياسة عالمية عابرة لحدود للدول الوطنية، حتى لم يعد هناك إمكان الفصل بين القرارات السياسية الداخلية للدول و القرارات السياسية الدولية.

د- المظهر الإعلامي و المعلوماتي و الثقافي للعولمة

لا ينكر أحد الآن أن العالم قد دخل فعلا عصر الاندماج و التجانس في جميع المستويات و على كل الأصعدة، و هو في امتداد مستمر وفق ما تفرضه الظروف الموضوعية التي تحرك الوضع الدولي الراهن. لكن مهما كانت أبعاد هذا الاندماج العالمي و اختلاف مظاهره، فإن العالم أصبح قرية كونية واحدة بكل ما يحمله معنى القرية من صلة القرابة و التجاور، بسبب ما أحدثته وسائل الإعلام و الاتصال من تقارب بين الشعوب، و اختصار المسافات، و احتكاك الثقافات و الحضارات، لذلك اهتم العلم الحديث بتطوير

[1]- مصطفي حجاز،.**حصار الثقافة بين القنوات الفضائية و الدعوة الأصولية**، المركز الثقافي العربي، ط 1 ، 1998، ص 41.

تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيرية، بداية من وسائل الاتصال التقليدية القديمة، إلى ظهور الصحف و الكتب و التلغراف بعد ثورة الكهرباء، ثم اكتشاف الهاتف اللاسلكي و ظهور المذياع و التلفزيون، و مع النصف الثاني من القرن العشرين كانت ثورة الحاسوب و اختراع العقل الإلكتروني، ثم ظهور النظام الرقمي في الإعلام و الاتصال و الألياف البصرية، و البث عبر الأقمار الصناعية مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، و مع ربط الهاتف بالحاسوب تولدت الشبكة العالمية للمعلومات المعروفة بالأنترنت.[1]

إن الثورة التي أحدثتها تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات أدت إلى توسع شبكة الاتصالات الجماهيرية و مرونتها، مما فتح مجالا واسعا لانتشار الثقافات و الحضارات المختلفة، و احتكاكها ببعضها البعض على نطاق عالمي، لتصبح بعض النماذج الثقافية نماذج عالمية معولمة، حتى فقدت منبعها الرئيسي و انتمائها القومي، فوسائل الإعلام و الاتصال الجماهيرية في حد ذاتها صناعات ثقافية تساهم بشكل كبير في عولمة الثقافة.

و مع تحرير السوق خلال القرن العشرين خاصة بعد نهاية الصراع الإيديولوجي المعاصر، و تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، توسعت مجالات الاستثمار و تنوعت النشاطات الاقتصادية للشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، نظرا لما فرضته العولمة من فتح الحدود و رفع الحواجز الجمركية أمام حركة رؤوس الأموال و تدفقات السلع الاستهلاكية، كل ذاك ساهم بشكل كبير في توسيع شبكة الاتصالات بين الشعوب، لاسيما عن طريق حركات الهجرة العمالية و رجال الأعمال و الطلبة و السياح، خاصة مع تطور وسائل النقل البري و البحري و الجوي و معقولية أسعار النقل، و هذا ما ساعد أكثر على فتح المجال للاحتكاك الثقافي و الحضاري بين مجتمعات العالم باختلاف مستوياتها.

إن التنقل الحر للسلع و الخدمات و العمال و رؤوس الأموال عبر حدود مختلف الدول، إذا كان له أبعادا اقتصادية و تجارية، فإنه في الوقت نفسه أداة فعالة تساهم في تقارب

[1]- جون بيير فارنيي.**عولمة الثقافة و أسئلة الديمقراطية**، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، دار القصبة للنشر- الجزائر، 1999، ص 47.

الشعوب و احتكاكها ببعضها البعض، و إحداث حوار بين حضاراتها و قيمها، و تبادل الأفكار و الأنماط الثقافية، فيحدث ذلك تكامل و انسجام ثقافي بين المجتمعات، و يقضي على التعصب الديني و السياسي و الثقافي بصفة عامة، لذلك قال المفكر و الفيلسوف الفرنسي" روجيه غارودي Roger GARAUDY" في كتابه " الأصوليات المعاصرة": " يهدف الحوار إلى اكتشاف مشترك للقيم المطلقة التي يمكنها وحدها، في المرحلة الراهنة، أن تسمح لنا بالتفلت من الأدغال الانتحارية، من غابات الفرديات و القوميات، و من عصبيات المعتقدات و الحزبيات."[1]

و في رأيه أن هدا الحوار و التلاقح الحضاري بين الشعوب يصبح حتمية بالنظر إلى ما أنتجته العولمة من وسائل التدمير المتبادل، فوضعت شعوب العالم أمام خيارين لا ثالث بينهما و هما: إما الحوار و التنازل عن الأصوليات و التعصبات الثقافية و الدينية و السياسية، و إما التدمير المتبادل، و لما كان هذا التدمير المتبادل لا يحل المشاكل العالمية العالقة بين الشعوب، فإنه كان من المحتوم على الشعوب أن تتجه إلى الحوار، لذلك قال: " في عصرنا، حيث تتوفر للبشر الإمكانيات التقنية لتدمير الإنسانية، لم يعد أمامنا خيار إلا بين " تدمير متبادل مضمون "Mutual Assured Destruction– و بين الحوار."[2]

هذا الحوار و الاحتكاك الحضاري بين شعوب العالم، غالبا ما يتجسد في تنظيم المهرجانات و التظاهرات العالمية، التي تحتضن مختلف الأنشطة الثقافية، و الرياضية، السينمائية، و معارض الفنون التشكيلية و ملتقيات الإبداع الفني و العلمي، مما يؤدي إلى ولادة أنشطة ثقافية عالمية مثل: السينما العالمية، الأدب العالمي، الموسيقى العالمية، الرقص العالمي، اللباس العالمي، المعمار العالمي، مأكولات عالمية و نظم تربوية عالمية إلى غير ذلك من ما هو عالمي. و هذا يعني أنه أصبح هناك نوع من التداخل بين ما هو عالمي و ما هو خصوصي من النماذج الثقافية، دون أن يؤثر ذلك سلبا على جوهر الهوية

---

[1]- روجي غارودي، **الأصوليات المعاصرة** (أسبابها و مظاهرها)، تعريب: خليل أحمد خليل، دار ألفين- باريس، طبعة 2000، ص 135.

[2]- المرجع نفسه، ص 135.

الثقافية للشعوب، و ما تتميز به من خصوصيات حضارية و شخصية ثقافية، تميزها عن الشعوب الأخرى.

إن العولمة من خلال هذا المنظور الثقافي و الحضاري، تعني انتقال الإنسان من المجال المحلي و الإقليمي إلى المجال العالمي، أي من الخصوصية الثقافية إلى الثقافة العالمية دون أن يعرضه ذلك للانسلاخ الثقافي، فيحتك بنماذج ثقافية أخرى تشعره بمدى التقارب الموجود بين شعوب العالم و حضارتها، و ما تحمله من أبعاد إنسانية و اجتماعية، بغض النظر عن اختلاف الألوان و الأجناس و الأديان و اللغات و الإيديولوجيات، و الرقع الجغرافية التي يستقرون عليها، فالعولمة الثقافية من هذا المنظور تعبر عن الوجود العالمي للإنسان، و هو الأمر الذي تريد وسائل الإعلام و الشبكة المعلوماتية العالمية بلوغه، من خلال القوة و الهيمنة التي تتمتع بها، و هو ما يظهر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

غير أن هيمنة النمط الليبرالي في الإنتاج و الاستهلاك لم تقتصر على غزو النشاط الاقتصادي و الصناعي و التجاري فقط، و إنما تجاوزت ذلك لتشمل كل الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، بما في ذلك الأنشطة الثقافية و المعلوماتية، و من ثم أصبحت الصناعة في حد ذاتها شكل من أشكال الثقافة، و أن الثقافة في حد ذاتها شكل من أشكال الصناعة، و هذا يعني أن انتقال السلع و المواد المصنعة عبر نشاط السوق، خاصة تلك التي تكون واسعة الاستهلاك، لاسيما لعب الأطفال و المأكولات المعلبة، و الألبسة و أشرطة الفيديو، أو الأقراص المضغوطة للموسيقى و الأفلام إلى غير ذلك، هي كلها تحمل رسائل ثقافية مضمونها تدويل نماذج ثقافية معولمة.

و من جهة أخرى فإن تدويل Internationalisation بعض النماذج الثقافية الواسعة الاستهلاك عبر مختلف وسائل الإعلام و المعلومات، يكون دائما عن طريق أنشطة ثقافية ذات أبعاد عالمية مثل الأفلام التلفزيونية و السينمائية، و حملات الدعاية و الترويج و الإشهار، و هذه الأنشطة الثقافية هي صناعات ثقافية تخضع لمنطق السوق الحرة، كما تخضع لها الأنشطة الاقتصادية الأخرى. و لهذا أصبحت الثقافة في عصر العولمة ميدانا للاستثمار الاقتصادي و التجاري، و سلعة تتداول في السوق تتحكم فيها الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و هو ما نلاحظه في التجارة السينمائية و سوق

الإعلانات الإشهارية، و معارض الفنون، كما دخلت هذه الشركات مجال المعلومات فجعلت من المعلومة سلعة، و هي من السلع القوية لجمع الثروة، تتم تجارتها عبر سوق معلوماتية افتراضية Le marché virtuel، و هي السوق التي تتم فيها بيع المعلومة و شراءها في فضاء حاسوبي، و ضمن شبكة المعلومات العالمية المعروفة بالأنترنت[1]، كما تتم عبرها أيضا تطوير و عقد الشراكة الاقتصادية بين أكبر القوى الاقتصادية العالمية، و كل ذلك يتم دون حاجة إلى التنقل المادي للأشخاص المسؤولين.

و هكذا ظهر نوع جديد من الاقتصاد يعرف بالاقتصاد ما بعد الصناعة أو اقتصاد المعلومات، و هو يقوم على الاستعمال المكثف للحاسوب و تتم عملياته عبر شبكة الانترنت، و من خلالها تقوم الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات بحملاتها الترويجية و الدعائية لمنتجاتها، كما تستغل أيضا البرامج التي تبثها القنوات التلفزيونية و الإذاعية، و التي تحظ بأكبر عدد من المشاهدين و المستمعين، و ذلك من خلال الفواصل الإشهارية و الإعلانية، و كذلك الوسائل الإعلامية و الاتصالية الأخرى، و هي تركز بشكل أساسي على الناحية الشكلية لجلب أكبر عدد من الجمهور المستهلك، دون الاهتمام بالمحتوى الفكري و الثقافي لهذه المنتجات، و عبرها أيضا يتم نشر قيم ثقافية استهلاكية تتضمن أبعاد الإيديولوجيا الليبرالية، التي تقدم نفسها على أنها قيم التقدم و الحضارة، و بذلك نجحت إلى حد كبير في تنميط الفكر و السلوك، خاصة في أوساط شعوب العالم الثالث، و هي تستهدف فئة الشباب بالخصوص، باعتبار هذه الفئة تشكل أكبر نسبة من سكان هذه الشعوب، و أكثر تأثرا و استجابة لتغيرات الواقع الثقافي[2]، و هذا يساهم بشكل فعال في تعجيل الاندماج الثقافي لشعوب العالم، و تراجع قدرة الدولة على التحكم في النظام الإعلامي المحلي و الخصوصية الثقافية للمجتمع، كون هذا النظام الإعلامي سينتقل من سلطة الدولة كفاعل رئيسي إلى سلطة الشركات العالمية متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات.[3]

---

[1]- بهاء شاهين.**العولمة و التجارة الإليكترونية**، مطابع فاروق الحديثة - القاهرة، ط 1، 2000 ،ص ص 59، 60.
[2]- محمد شومان، **عولمة الإعلام و مستقبل النظام الإعلامي العربي**، مجلة عالم الفكر، ص ص 164 – 165.
[3]- المرجع نفسه، ص ص 169 – 170

غير أن الوضع الإعلامي و الثقافي الدولي و إن هو في طريقه إلى العولمة فهو لم يتعولم بعد بشكل كامل، و لم تفقد الدول دورها الكامل في تنظيمه، و هو ما يظهر في محاولة بعض الشعوب التمسك بخصوصياتها الثقافية و الحضارية لاسيما شعوب العالم الثالث، و ذلك عن طريق إحياء قيم الأصالة، و محاولة الانفلات من هيمنة القيم الثقافية الأجنبية، و هو ما تدعو إلي بعض الحركات الأصولية الدينية في العالم الإسلامي، رغم الانتشار الواسع لقيم ثقافية استهلاكية، و ربما هذا ما جعل بعض الباحثين لا يرون في العولمة الثقافية و الإعلامية و المعلوماتية، سوى شكلا من أشكال حوار الحضارات و تعايش الثقافات في عالم متعدد الثقافات.

هـ- المظهر الأمني للعولمة

إن التحولات التي يشهدها العالم في كل جوانب الحياة و على مستوى العلاقات الدولية، و إن كانت لها أبعاد مختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية....)، فهي نتيجة لديناميكية تاريخية، جعلت العالم ينتقل من مستوى بسيط و أدنى و أضيق، إلى مستوى معقد و أعلى و أوسع في صياغة الأبعاد المختلفة للعلاقات الدولية، و في هذا المستوى من التعقيد و التوسع، اقتضى الأمر أن تصبح الحدود الجغرافية و السياسية بين الدول حدود شكلية بيروقراطية، و الواقع أن هناك حرية الحركة و التنقل عبر حدود الدول على نطاق واسع.

غير أن العالم في ظل هذه الصياغة الجديدة لأبعاد العلاقات الدولية، التي فرضت سياسة الاندماج و التعاون على كافة الدول و المجتمعات في نظام عالمي واحد و موحد، لم يسلم من مصادر تهديد جديدة أكثر تعقيدا، و أوسع مجالا، و أدق تخطيطا من المصادر القديمة التي كانت تهدد الأمن الإنساني.

فإذا كانت المصادر القديمة لتهديد الأمن الإنساني محصورة في أقاليم معينة، و معروفة من حيث الظروف التي تحركها، و الخطر الذي تشكله، و الأهداف التي تستهدفها، فقد كان بالإمكان مقاومتها و تجريدها من مخاطرها بأي شكل من الأشكال، و في كثير من الأحيان كان يتم إجهاضها قبل ولادتها. لكن اليوم في عصر العولمة و التكنولوجيا و ثورة الإعلام و الاتصال و المعلومات، لم يستطع العالم و بكل ما يملكه من قوة و وسائل، أن

يتوقع ضربات هذه المصادر الجديدة لتهديد الأمن الإنساني في العالم، و لا أن يحدد أهدافه بدقة، فلا أحد كان يتوقع أن الإرهاب يصل إلى أن يضرب أقوى القلاع في العالم، و هي الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001م، و هذا كون هذه المصادر الجديدة لتهديد الأمن الإنساني لها طابع عالمي عابرة للقوميات و متعددة الجنسيات، و هي توظف أعظم المخططين و العباقرة، و تستخدم أحدث الوسائل و أدق التكنولوجيات، فبات العالم إزاء هذه المصادر الجديدة لتهديد الأمن الإنساني في العالم خائفا، ضعيفا، تائها و قلقا. وقد أشارت دراسة حديثة قام بها المجلس الأعلى لشؤون اللاجئين في العالم (HCR) Haut conseil des réfugies إلى أن نهاية الصراع الإيديولوجي بين القوتين العظيمتين، و تكاثر الصراعات المسلحة الداخلية للدول، جعلت العالم يزداد قلقا و توترا من مصادر جديدة لعدم الاستقرار العالمي، لاسيما الصراعات الطائفية، القمع الاجتماعي، الفقر، البطالة، المجاعة، و الجريمة المنظمة، و حركات الهجرة و اللاجئين.[1]

إن هذا الوضع العالمي غير المستقر و الذي أصبح يشكل خطرا على الأمن الإنساني العالمي، فرض على المؤسسات الأمنية و العسكرية الدولية، و الإقليمية، و الوطنية، ضرورة مراجعة مهامها التقليدية، و تحديد مهام جديدة تماشيا مع ما تقتضيه الظروف الأمنية الدولية الراهنة، لتنتقل من المجال الوطني إلى المجال الدولي، فتتجاوز مهمة الدفاع عن إقليم الدولة إلى مقاومة هذه المصادر الجديدة لتهديد الأمن الإنساني في أبعادها العالمية، و ذلك من خلال تشكيل أحلاف عسكرية و أمنية دولية، تسهر على تحقيق الأمن في العالم بكل جوانبه العسكرية و المدنية، و ذلك عن طريق التدخل السريع لتسوية الأوضاع الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية، و العسكرية، المضطربة التي قد تكون لها تداعيات دولية تهدد الاستقرار العالمي، و في الوقت نفسه فهي تتكفل بضرورة استدعاء شركاء جدد غير عسكريين، في إطار تنسيق الجهود الدولية، من أجل مواجهة هذه المصادر الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في كل لحظة.

إن القضايا الراهنة مهما كانت طبيعتها ومجالها الجغرافي و المؤطن الذي وُلدت فيه، فإن إفرازاتها و تداعياتها لها أبعاد عالمية، فهي تتسرب مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى المناطق

[1] - Pierre de senarclene. **La mondialisation,** p 160.

الأخرى في العالم، مشكّلة خطرا يهدد استقرار تلك المناطق مباشرة، و يهدد استقرار العالم بشكل غير مباشر، بالنظر إلي تأثيراتها السلبية على بقية المجتمعات، فالصراعات الطائفية و المذهبية التي تحدث في بلد من البلدان، ستؤدي بالضرورة إلى هروب أعداد كبيرة من السكان من تلك المناطق التي يحدث فيها الصراع، خاصة عندما تصبح الدولة ضعيفة لا تضمن حمايتهم، فيلجأ هؤلاء السكان إلى البلدان المجاورة طلبا للحماية و الأمن، لكن ذلك سيشكل خطرا على البلدان المستضيفة لهذه التدفقات السكانية اللاجئة، خاصة إذا تواصلت هذه الصراعات حتى خارج مناطقها الأصلية، و ملاحقة الزعماء المدبرون لها و أتباعهم.

و من جهة أخرى أن هذا الاندماج العالمي إذ يسهل تسرب تأثيرات مختلف القضايا المطرحة في العالم، فهو يحدث اختلال التوازن في نشاط العلاقات الدولية، و نشاط المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية، بإحداث أزمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و أمنية حادة. هذا الجو العالمي الراهن المفعم بتهديد الأمن الإنساني العالمي، فرض ضرورة قيام المجتمع الدولي بإعادة النظر في مفهوم الأمن الإنساني العالمي، و من ثم جعل من قضية الأمن العالمي من أولويات القضايا التي ينبغي الاهتمام بها خلال المناقشات، و اللقاءات و المؤتمرات الدولية متعددة الأطراف، و في هذا السياق أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Programme des nations unies pour le développement (PNUD) في تقريره السنوي حول التنمية البشرية لعام 1994، على أن مفهوم الأمن ظل لفترة طويلة خاضعا لتأويلات ضيقة، محصور في مهمة الدفاع عن إقليم الدولة ضد أي اعتداء أجنبي، لكن الآن ينبغي التركيز على مفهوم أوسع للأمن و هو " الأمن الإنساني " الذي تتضمن مكوناته الأساسية معنى واسع للسلم، بحيث يشمل الاقتصاد، الغذاء، النظافة، الصحة، حماية حقوق الإنسان، و غيرها من الجوانب التي تتعلق بحياة الإنسان كإنسان، و هذا يعني أن مفهوم الأمن الإنساني يتضمن بالضرورة التحقيق الكامل لحقوق الإنسان لاسيما الحق في الحياة في مأمن عن التهديدات المزمنة المرتبطة بالمجاعة، و القمع الاجتماعي و السياسي و البطالة.[1]

[1]- Pierre de senarclene. **La mondialisation,** pp 162- 163.

لقد ظل مفهوم الأمن لمدة طويلة يعني حماية إقليم الدولة، و المحافظة على سيادتها الداخلية و الخارجية و استقلالها الذاتي أمام أي اعتداء خارجي، و تعزيز قواتها و مكانتها في منظومة العلاقات الدولية، و لهذا كانت مهمة تحقيق ذلك و استمراريته يقع على عاتق قوات الأمن الداخلي و الأمن القومي و العسكري، مما كان يفرض على السياسات الداخلية للدول، تخصيص ميزانيات ضخمة لهذا القطاع، و ذلك من أجل اقتناء مختلف الأسلحة المتطورة، و توفير فرص التكوين للعناصر الأمنية بمختلف أنماطها و تخصصاتها في شتى ميادين الدفاع الأمني الداخلي و العسكري، و هو ما كان يعزز قوة حزام الأمن للدول.[1]

و منذ معاهدات " واستفليا Traités de Westphalie " التي تم توقيعها في 24 أكتوبر 1648،[2] التي كانت منطلقا حاسما لقيام نظام العلاقات بين الدول، أصبح استمرار و تحقيق الأمن والسلم لا يكون إلا باحترام كل دولة لسيادة الدول الأخرى، و عدم التدخل في شؤونها الداخلية، و هذا يعني أن التهديد الوحيد الذي كان يحدق بأمن الدول و سلمها كان ذات طابع عسكري، تقوم به دولة ضد أخرى، إما بغرض التوسع الإقليمي و إما بغرض استغلال ثرواتها الطبيعية و طاقاتها البشرية[3]، مثلما كانت تتضمنه سياسة التوسع الاستعماري الأوروبية تجاه بلدان إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية باسم رسالة التحضر.

غير أنه مع بداية القرن العشرين عرف العالم حروبا ليست بين دولتين و إنما بين أحلاف من الدول متكتلة، لتعطي لهذه الحروب طابعا عالميا، بلغ فيها العنف و الإبادة أبشع صوره، حتى أصبحت الروح الإنسانية لا تساوي شيئا أمام صراع المصالح الخاصة الاقتصادية و السلطوية، بين القوى العظمى في العالم من أجل احتكار السوق، و امتلاك سلطة القرار في النظام الدولي، مما أدى إلى كوارث إنسانية بلغت من الفظاعة ما لا يمكن للإنسان

---

[1]- حسين توفيق إبراهيم، **العولمة: الأبعاد و الانعكاسات السياسية، مجلة عالم** الفكر ص 197

[2]- اتفاقيات « واستفليا Traités de Westphalie» تم التوقيع عليها في ألمانيا في 24 أكتوبر 1648، و هي الاتفاقيات التي وضعت نهاية لحرب الثلاثين سنة (حرب الثلاثين سنة هي صراعات دينية و سياسية بين مختلف المقاطعات الألمانية وقعت من عام 1618 إلى 1648، و التي امتدت شيئا فشيئا إلى كل أوروبا الغربية. وقد كانت هذه الصراعات نتيجة التعارض الديني الموجود بين الكاثوليكية و البروتستنتية، و الناشئ من حركة الإصلاح Mouvement de la réforme)، و قد تمكنت اتفاقيات واستفليا من إعادة النظام في الشؤون الدينية و السياسية في أوروبا. و من خلال ذلك تم وضع نهاية للحرب الدينية، و تأسيس مبدأ توازن القوى بين مختلف الاتجاهات الدينية، و هو مبدأ يقوم على منع كل اضطهاد ديني في ألمانيا، و إقرار المساواة بين الأديان. و مبدأ توازن القوى هو الذي كان القاعدة الأساسية لقيام العلاقات بين الدول (Encyclopédie Encarta, 2008, **Westphalie Traités de**,)

[3] **- Mondialisation et sécurité,** p 55.

تخيله، و اختل ميزان العلاقات الدولية، فأصبح مشروع السلام العالمي وهما عقيما مُثُل الفلاسفة و خيال الأدباء و ديماغوجيا السياسيين، و أن العنف و الإبادة هي لغة الحوارات السياسية بين قادة البلدان العظماء، و قد فسح المجال واسعا لنمو حركات التطرف والإرهاب و الأحزاب الديكتاتورية المتسلطة، لاسيما الفاشية و النازية و الشيوعية، ذلك ما عرفه العالم خلال الحربية العالميتين.

لكن خلال فترة الحرب العالمية الثانية تفطن الزعماء السياسيون للقوى العظمى إلى خطورة هذه الحرب العالمية التي أتت على الأخضر و اليابس، و لم ينج منها حتى أولئك الذين يتلاعبون بخيوط الحرب ذاتها، و من ثم كان إدراك ضرورة الإسراع إلى وقفها و إقامة مشروع السلم العالمي، و نبذ كل أشكال العنف، بتكثيف الجهود الدولية من أجل التعاون و الاتفاق على كيفية تحقيق السلم العالمي بطريقة أكثر عقلانية، فكان من هنا بداية التفكير في إنشاء منظمة دولية أكثر صرامة و أحكم تنظيما من المنظمة السابقة، التي فشلت في إقامة السلم و التي هي عصبة الأمم، فكان من نتائج ذلك انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أكتوبر 1945، و قد قال الرئيس الأمريكي السابق " فرانكلين رزفلت " خلال هذا المؤتمر" أنه يجب هذه المرة ألا نرتكب خطأ الانتظار إلى نهاية الحرب لإقامة آلة السلم، بل هذه المرة يجب العمل بأسرع ما يمكن لمنع وقوع الحرب مرة أخرى، كما كان الكفاح سريعا لإنهائها."[1]

إن هذا القول اعتراف مباشر و صريح بأن العنف لا يولد سوى العنف، و هو لا يقدم حلولا ناجعة للمشاكل التي تتخبط فيها الدول و المجتمعات، و الإنسانية تدفع ثمن هدا العنف العالمي، و قد كان من النتائج الأساسية لانعقاد هذا المؤتمر تأسيس منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة دولية تعمل من أجل الحفاظ على السلم العالمي، و تسوية النزاعات بين الدول بطريقة سلمية، و هي تؤهل من أجل ذلك منظمات مدنية دولية مثل منظمة مجلس الأمن الدولي، و منظمة العدل الدولية، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و مجلس الأمن الاقتصادي، و مجلس الأمن الغذائي، و منظمة حقوق الإنسان، و منظمة التغذية و الزراعة،

[1]- نقلا عن غضبان مبروك، **التنظيم الدولي و المنظمات الدولية**، ص ص 87 – 88.

و صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة، و غيرها من المنظمات الدولية المدنية، يضاف إلى ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل أيضا على تحقيق السلم و الاستقرار العالمي تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة.

و في هذا السياق أكدت منظمة الأمم المتحدة بأن السلم و الاستقرار العالمي لا يتحقق إلا إذا كان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، و هو ما تبناه ميثاقها الصادر في 26 جوان 1945، الذي تضمن ضرورة الإيمان الصادق و القوي بحقوق الإنسان الأساسية و الطبيعية، و كذا ضرورة العمل بصدق على صيانة هذه الحقوق بما تتضمنه من كرامة الإنسان و حريته و قيمته الإنسانية، و أنه على الدول أن تقطع عهدا على نفسها بأن تعمل جاهدة و بالتعاون مع هيئات منظمة الأمم المتحدة، من أجل التكفل الكامل بحقوق الإنسان، و بموجب هذا التعهد كان تأسيس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948م،[1] و بعدها كان تأسيس المرفق العالمي لحقوق الإنسان كمنظمة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة.

غير أن نهاية الحرب العالمية الثانية و تأسيس منظمة الأمم المتحدة للسهر على الأمن و السلم في العالم، لم يكن يعني نهاية الصراع بين الدول بل جعلته ينتقل من الصراع المسلح إلى صراع الأفكار و الإيديولوجيات، خاصة بعد صنع القنبلة الذرية و مختلف أسلحة الدمار الشامل، و هذا يعني أن العالم يكون قد دخل مرحلة تاريخية جديدة من الحرب و الصراع، لا تستخدم فيها الأسلحة الفتاكة عن قرب، و إنما حرب و صراع توظف فيها الأفكار و الأنظمة و الديبلوماسيات، تلك التي تعرف بالحرب الباردة، أو الصراع الإيديولوجي المعاصر، و هو صراع مختصر بين إيديولوجيتين متناقضتين هما: الإيديولوجية الشيوعية و يمثلها الاتحاد السوفيتي، و الإيديولوجية الليبرالية و تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، و من هنا بدأت

---

[1]- جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 ، أن المادة الأولى تنص على " أن الناس يولدون متساوون في الكرامة و الحقوق، و قد وهبوا عقلا و ضميرا، و عليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء ". و تنص المادة الثانية على " أن لكل إنسان الحق في أن يتمتع بالحقوق و الواجبات الواردة في الإعلان دون تمييز، لاسيما في الجنس و اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال و النساء، و لا أية تفرقة تقوم على الوضع السياسي، أو القانوني، أو الدولي لبلد الفرد، سواء كان البلد مستقلا أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي، أو كانت سياسته خاضعة لقيد ما... "، و تنص المادة الثالثة على " أن لكل فرد الحق في الحياة و الحرية و الأمن الشخصي. (عبد الله لحود؛ جوزيف ميغزل، **حقوق الإنسان (الشخصية و السياسية)**، منشورات عويدات- بيروت، ط 2، 1985، ص 140.)

حركة الاستقطاب تجاه الدول حديثة الاستقلال من الاستعمار، و كان ذلك بهدف تشكيل أقطاب مهيمنة على النظام العالمي، و هكذا دخل العالم مرحلة الصراع الإيديولوجي المعاصر أو ما يعرف بالحرب الباردة، و يعيش نظام ثنائي القطبية.

و مع أن حركة الاستقطاب كانت تتم في جو سلمي بين القوتين العظيمتين جريا وراء الهيمنة العالمية، إلا أن ذلك لم يتخلص من السباق نحو التسلح، و تخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير البحث العلمي في مجال صناعة الأسلحة، و كذلك كان اللجوء إلى تشكيل أحلاف عسكرية، فقد شكل الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية حلف "وارسو" ليكون درعا أمنيا للمعسكر الشيوعي، ويوقف زحف المعسكر الليبرالي و الإيديولوجيا الليبرالية، و شكلت الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية منظمة حلف شمال الأطلسي المعروف " بالناتو (NATO) North Atlantic Traite Organization"،[1] ليكون درعا أمنيا للمعسكر الليبرالي و يوقف زحف المعسكر الشيوعي و الإيديولوجيا الشيوعية، و هذا خوفا من تحول الصراع الإيديولوجي إلى صراع مسلح بين القوتين القطبيتين.

و على الرغم من قوة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين في البداية، إلا أن مؤشرات نهايته كانت واضحة بالنسبة للجدلية التاريخية، و ذلك بالنظر إلى اختلاف استراتيجيات الصراع، فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية و القطب الذي شكلته سياسة التكتل و الاندماج في جميع الميادين، و ذلك من أجل خلق كيانات كبرى قادرة على الصمود أمام أية قضايا قد تعترضها و مقاومتها، كما انتهجت النظام الدمقراطي الليبرالي في الاقتصاد كما في السياسة، فحققت مبدأي الحرية و المساواة بشكل واسع، و هما المبدآن الأساسيان اللذان

---

[1]- تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي المعروفة بحلف الناتو NATO (و في اللغة الفرنسية حلف " OTAN " Organisation de traité de l'Atlantique Nord) بفعل التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، و بروز نظام الثنائية القطبية، و على أساس هذه التغيرات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية و منافسه الاتحاد السوفيتي في تبني عدد من الحركات العسكرية في أوروبا أدت إلى تكريس حقيقة تقسيم ألمانيا و أوروبا إلى معسكرين، و في هذا السياق تم التوقيع في 17 مارس 1948 على ميثاق بروكسل للتعاون من اقتراح فرنسي – بريطاني، و في يناير 1949 وقعت معهما كل من هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، و قد تعهدت هذه الأطراف بالتدخل الآلي في حالة الاعتداء على أية دولة من الدول الموقعة، مع توثيق التعاون الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي فيما بينها، و بعدها تم توسيع هذا الميثاق عبر بريطانيا لتطوير نظامه الدفاعي العسكري بحيث يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرتغال، الدانمارك، إيسلندا، النرويج، و إيطاليا، و من هنا أخذ هذا الميثاق شكل الحلف و المعروف بحلف شمال الأطلسي الذي أعلن عن قيامه في 4 أفريل 1949. أما حلف وارسو فقد أنشئ عام 1955 بزعامة الاتحاد السوفيتي و يجمع كل دول المعسكر الاشتراكي، و هو منظمة أمنية و عسكرية و سياسية تأسست من أجل توقيف كل توسع لحلف شمال الأطلسي نحو أوروبا الشرقية.(مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، مقال: **توسيع حلف الناتو و تحولات عالم جديد**، مجلة البصيرة دورية فصلية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد 9، شهر فيفري 2005، ص ص 51 – 52.)

ناضل الإنسان من أجلهما باستمرار، و يقوم عليهما النظام الديمقراطي في كل أشكاله، و بذلك حققت زيادة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، مما مكنها من الهيمنة على السوق العالمية. بينما الاتحاد السوفيتي و القطب الذي شكله كان على العكس تماما، فقد احتكر السلطة في جميع المجالات و جعلها مركزية، يتحكم فيها الحزب الشيوعي كحزب واحد دون منافس، مما جعل هذه السلطة ديكتاتورية متسلطة، تقوم على القمع و الإرهاب في جميع المستويات، كما جعلت الاقتصاد في يد الدولة، فكان ذلك مؤشرا مباشر لانهيار الكتلة الشيوعية و تفككها متى تهيأت الظروف لذلك.

و مع نهاية سنوات الثمانينات و بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين تولدت ظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية أدت إلى تفكك كتلة الدول الاشتراكية، و من ثم كان انهيار الاتحاد السوفيتي و نهاية الحرب الباردة و نظام الثنائية القطبية، هذا التحول الكبير في النظام العالمي ترك ثغرة كبيرة في وتيرة التقدم الاقتصادي العالمي، خصوصا في بلدان أوروبا الشرقية التي كانت منضوية تحت القطب الشيوعي، و هي التي أصبحت تشكل البلدان الأكثر فقرا و تعرضا لمشاكل الأمن، و النزاعات الداخلية المسلحة، و حركات التطرف، بعد بلدان إفريقيا الوسطى.

و نظرا لنمو السوق العالمية الحرة مع تأسيس النظام العالمي الجديد وفقا للإيديولوجيا الليبرالية، و بعدها تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، و كذلك اتساع سلطة الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات العابرة للقوميات لتشمل كل الميادين الاقتصادية و المالية، و سيطرتها على القرارات السياسية الدولية، و تحكمها في وتيرة التنمية الاقتصادية و البشرية خاصة في البلدان الفقيرة، و كذلك مشكلة النمو الديمغرافي المتسارع مع نقص مصادر الغذاء و الماء الصالح للشرب و الطاقة، ضف إلى ذلك مشاكل البيئة الجغرافية و التلوث، و حركات الهجرة و اللاجئين، و قضايا أخرى كثيرة، كل ذلك أصبح مصادر جديدة لتهديد الأمن و الاستقرار العالمي، و يستدعي جهود دولية كثيفة للنظر في كيفية مواجهتها.

و من جهة أخرى كان لنمو و اتساع النموذج الليبرالي في الإنتاج و الاستهلاك و اتساع نطاق السوق الحرة، مخلفات سلبية و وخيمة على البيئة و التنمية، بحيث أن زيادة المنافسة على السوق و تنمية القطاع الزراعي و الصناعي، تسببت في خلق مشاكل بيئية خطيرة

بالنسبة لحياة البشر فوق الأرض، لاسيما مشاكل التلوث و التدهور البيئي خاصة مع غياب نظام صارم لإدارة النفايات الكيماوية التي تطرحها المصانع، و هي تتسبب في تجلي أمراض فتاكة تضر بحياة ألاف من البشر سنويا، أما تنمية القطاع الزراعي فكان يعتمد في كثير من الحالات على الاستعمال المكثف للمبيدات و المواد الكيماوية، من أجل تغذية التربة بمواد معدنية تساعدها على زيادة الإنتاج الزراعي و تحسينه، لكن ذلك كان يضر بالإنسان المستهلك لهذه المنتجات الزراعية، نظرا لما تحمله من أثار تلك المواد الكيماوية و المبيدات، وأيضا يضر بالأرض التي تنتجها بسبب استنزاف مواردها المعدنية الطبيعية، يضاف إلى ذلك عامل التصحر و نقص المياه بسبب التلوث و التدهور البيئي، و ذلك أيضا من مصادر تهديد الأمن الإنساني بالفقر و المجاعة و المرض، كما أن المنافسة على المواد الطبيعية النادرة أو عدم كفايتها، مع غياب نظام خاص و صارم لتوزيعها بالتساوي على بلدان العالم، هو حافز من حوافز النزاع المسلح بين البلدان التي تملكها و البلدان التي تفتقدها[1]، فالنزاع على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الشعوب التي تملكه و التي لا تملكه، و يهدد الأمن في العالم. فقد بينت بعض الدراسات حول الطاقة أن منابع النفط في تراجع و تناقص كمياتها باستمرار،[2] و مع عدم إيجاد مصادر طاقوية بديلة أو ضعفها، يجعل الصراع حادا من أجل امتلاك أكبر كمية منه و الاستيلاء على منابعه، و يذهب الأمر بالدول حتى إلى النزاع المسلح و الهيمنة، خاصة عندما يخضع للمضاربة و الاحتكار في السوق العالمية، فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب عن العرض مما يسبب في ارتفاع أسعاره، فيحدث أزمات اقتصادية و مالية و سياسية بين الدول، و هو ما يسبب في الوقت نفسه عدم الاستقرار العالمي و يهدد السلم و الأمن الإنساني.

و في هذا السياق كان من الضروري أن تقوم المنظمات و الأحلاف العسكرية الدولية و الإقليمية، لاسيما منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو NATO، بإعادة النظر في مفهوم

---

[1] -Pierre de sénarclène**, La mondialisation**, p 165.

[2]- يشكل النفط حوالي 37 بالمائة من الإنتاج العالمي للطاقة مما جعله مصدرا حاسما للطاقة في العالم، و مؤخرا لوحظ هناك استقرار أو تراجع في إنتاجه في 33 بلد من أصل 48 بلد الأكثر إنتاجا له، منها 6 بلدان من أصل 11 بلد المشكلة لمنظمة « الأوبيك OPEC». كما أن أحراق النفط مسئولة على حوالي 42 بالمائة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكاربون (CO2) و الذي يزيد من ارتفاع درجة حرارة المناخ و سخونة الغلاف الجوي مما يساهم في حدوث نوبات من الجفاف. (باتر محمد علي وردم؛ عماد فرحات، بالتعاون مع معهد وولد واتش world watch institute ، **مجلة البيئة و التنمية،** ص 54.)

" الأمن الدولي " وما يرتبط به من استقرار اقتصادي، و اجتماعي، وسياسي، على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي، و في الوقت نفسه إعادة النظر في المصادر القديمة و الجديدة لتهديد الأمن الإنساني، و من خلال ذلك يتم وضع استراتيجية مشتركة تضم كل القوى الفاعلة في النظام الدولي من أجل التصدي لهذا التهديد، و من ثم وجدت منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو NATO، نفسها أمام مهام جديدة تتجاوز المهام العسكرية إلى المهام المدنية، لاسيما التدخل لتقديم المساعدة المادية و المعنوية في حالة حدوث أخطار إيكولوجية، و مساعدة اللاجئين أو محاربة العصابات الدولية المختصة في الجريمة المنظمة و الإرهاب الدولي، إلى غير ذلك من القضايا التي تهدد الأمن الإنساني في العالم، و هذا خاصة بعد سقوط حلف " وارسو " في مطلع عام 1992م الذي يعبر عن تراجع التهديدات التقليدية التي كان يشكلها الاتحاد السوفيتي، و دول أوروبا الشرقية على دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمام دول الكتلة الاشتراكية المفككة و الاتحاد السوفيتي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) في الفترة الممتدة بين 1997م و 2004م.[1]

و في هذا السياق كان لزاما على منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) أن تعيد النظر في استراتيجيتها الدفاعية، و قد كان مجلسها الذي انعقد في روما في يومي 7 و 8 نوفمبر 1991م قد حدد في وثيقته الأخيرة، التهديدات الجديدة للأمن و السلم العالمي، و المتمثلة في تزايد الاهتمام بالأسلحة النووية، و مختلف أسلحة الدمار الشامل، و أعمال التخريب و العنف و الإرهاب العابر للحدود، و مختلف الأخطار الإيكولوجية، مما جعل هذه المنظمة تتجاوز مهامها التقليدية العسكرية إلى مهام مدنية[2]، لتصبح مع النظام العالمي الجديد أو العولمة، المنظمة الأمنية ذات الأهمية العظيمة على المستوى الدولي، و النموذج السياسي و العسكري و المدني الأكثر ثباتا و استقرارا.

---

[1]- لقد سعت منظمة حلف الناتو بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، إلى التوسع نحو أوروبا الشرقية، و غربها، وآسيا الشمالية، و منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، و جنوب أوروبا، و هذا كان بهدف شغل الفراغ الذي تركه حلف وارسو بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. و على الرغم من معارضة بعض الدول الأوروبية لهدا المشروع مثل ألمانيا، إلا أن المنظمة قبلت بضم دول أوروبا الشرقية، فكانت البداية مع ضم المجر و التشيك و هولندا عام 1997، ثم كخطوة ثانية كان ضم دول البلطيق و رومانيا، بلغاريا، سلوفينيا، سلوفاكيا في ربيع 2004، ثم طمأنت روسيا بالتوقيع على وثيقة تأسيسية حول الشراكة الأمنية. (مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، مقال: **توسيع حلف الناتو و تحولات عالم جديد**، مجلة البصيرة، ص 57.)

[2] - Pierre de sénarclène**, La mondialisation,** p 159.

إن اتجاه العالم نحو الاندماج و التكامل تحت نظام عالمي واحد في كل المجالات، و ظهور مصادر جديدة لتهديد الأمن في العالم و نموها، هو الأمر الذي فرض العولمة الأمنية، و دفع بالدول إلى ضرورة عقد معاهدات و اتفاقيات إقليمية و دولية ثنائي أو متعددة الأطراف، التي تهدف إلى منع وقوع أية اعتداءات تهدد السلم العالمي و تخل بتوازن النظام الدولي، و السهر على الالتزام بالتطبيق الكامل لميثاق حقوق الإنسان، و ترسيخ دعائم الديمقراطية في أنحاء العالم.

الفصل الثاني

تطور العولمة و الحركية التاريخية

تمهيد

غالبا ما يتناول الباحثون إشكالية العولمة كواقع موضوعي راهن، تناولا تحليليا نقديا، خاصة عندما يكون هؤلاء الباحثين من العالم الثلث، فيناقشون نتائجها السلبية و الإيجابية، و يربطونها بالهيمنة الثقافية الغربية، و تحكم القوى الاقتصادية العالمية في مصادر الثروة و التجارة العالمية، و النظام العالمي، مع أن الخوض في هذا الاتجاه أصبح لا يطرح أية إشكالية موضوعية و حقيقية، بل يمكن أن نقول أنه موضوع قد تجاوزته الأحداث، و أنه من الأجدر أن نبحث عن طرق التكيف مع هدا الواقع الموضوعي الراهن الذي هو العولمة، بأن نكون فاعلين و ليس منفعلين.

إن البداهة العامة تبين أن أي موضوع سواء أكان متعلقا بالجانب المادي للحياة الإنسانية أو متعلقا بالجانب المعنوي الفكري و المعرفي، إلا و له إيجابيات كما له سلبيات، و هو موضوع في الحقيقة يخضع لأخلاقيات التوظيف و التعامل، فالإنسان هو الذي يضفى على أي موضوع الطابع السلبي أو الإيجابي حسب زاوية استخدامه. و العولمة كنتيجة للحركية التاريخية يمكن توظيف نتائجها إما سلبيا أو إيجابيا. غير أن الإشكالية التي كان ينبغي أن تطرح للنقاش هي حقيقة العولمة و علاقتها بالإنسان و وجوده، على أساس أن هذا الأخير هو نقطة المركز الذي تدور حوله الأحداث و يجرفه تيار التاريخ، و من ثم فلما كانت العولمة في أعم معانيها تعني الانتقال من المجال المحلي و الإقليمي إلى المجال العالمي، فهي ملازمة لكل ما يؤدي إلى التوسع و الشمول و العالمية، أي التعاون و التجانس بين المجتمعات البشرية من أجل بلوغ هدا الاتساع و الشمولية و العالمية، و لهذا بجد المجتمع أو الدولة نفسها مندمجة في تيار العولمة تلقائيا، إما كعنصر فاعل أو كعنصر منفعل في التاريخ، و لا سبيل إلى الخروج عن مسار هذا التيار، و هذا يعني أن العولمة هي نتيجة للحركية التاريخية التي هي حركية طبيعية حية تتحكم فيها قوانين الجدلية التاريخية، و خارجة عن إرادة الإنسان و المجتمعات و الدول، بل هذه الأخيرة هي من عناصر هذه الحركية.

و الاجتماع البشري في جوهره أيضا هو نتيجة طبيعة جدلية لعلاقة الإنسان بالطبيعة المادية، و بنفسه، و الآخرين من أفراد البشر، لذلك نجده يتقاطع مع النزوع إلى التوسع و الشمولية و العالمية، بنفس الآليات التي تحرك التاريخ نحو العولمة الحالية، و ذلك من

خلال تأسيس الاجتماع تأسيسا تلقائيا طبيعيا جدليا خارج عن إرادة الأفراد البشرية، و هو اجتماع ينزع دائما إلى التوسع و الشمولية بقدر الإمكان، لأن الإنسان كونه أضعف الكائنات الحية في مواجهة الطبيعة المادية القاسية، فهو في الوقت نفسه أقوى الكائنات الحية لما يتمتع به من ذكاء و وعي بضرورة الاجتماع مع غيره من أفراد البشر. و كلما كان هذا الاجتماع أوسع و أشمل كان أقوى و أضمن لحياة الإنسان و استقراره، و حتى يبلغ هذا المستوى من القوة و ضمان الاستقرار على الإنسان كعضو في مجتمع و على المجتمع أو الدولة كعضو في المجتمع الدولي و النظام العالمي، أن يعزز مبدأ التعاون الذي يتجلى في مبدأ الاندماج (Le principe de l'intégration) و مبدأ الاعتماد المتبادل Le) (principe de l'interdépendance، و هما المبدآن اللذان قام عليهما نشوء الاجتماع البشري و المجتمع الدولي المعاصر و يتجلى ذلك في ميما يعرف بالعولمة.

1- العولمة و طبيعة الاجتماع البشري

لم تتوصل أية دراسة علمية أو تاريخية أو أنتربولوجية إلى معرفة البدايات الأولى لقيام الحضارة البشرية و الاجتماع البشري معرفة دقيقة و كافية، و إنما جل الدراسات في هذا الميدان دراسات تخمينية قائمة على ما خلفته هذه الحضارة و هذا الاجتماع من أثار و حفريات الإنسان، لذلك يرى المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي أن التأريخ لظهور الجنس البشري في المحيط الحيوي، و ما أنجزه من عناصر الحضارة التي تعبر عن وجوده، مرتبط بيقظة الوعي الإنساني، لكن تاريخ هذا الوعي يستنتج فقط من البقايا المادية التي خلفها الإنسان، كالأدوات و المصنوعات الحجرية و الفخارية و بقايا العظام، التي عثر عليها الباحثون في مختلف مناطق العالم و ذلك على سبيل التخمين.[1]

و على هذا الأساس يمكن أن نخمن أن تاريخ ظهور الجنس البشري و يقظة وعي الإنسان و قيام الحضارة، قد بدأ بكون الإنسان يعيش في مجتمع و في مسكن محدد، فالإنسان كائن ضعيف عندما يكون خارج الجماعة و معرض لأخطار لا يستطيع مقاومتها لوحده، و أنه لا يستطيع تحصيل حاجاته الضرورية للبقاء بمجهوده الفردي، لذلك قال " ابن

[1]- أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية، الجزء الأول** ترجمة: نقولا زيادة، الأهلية للنشر و التوزيع، ط 1، 1981،ص41

خلدون ": " أن الاجتماع البشري ضروري و يعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم و هو معنى العمران ."[1]

و هذا يعني حسب ابن خلدون أن الله عز جل خلق الإنسان و ركبه بشكل لا يضمن بقاؤه و يصون حياته إلا بالغذاء، و هو غير قادر على تحصيله بمجهوده الفردي، و لهذا يحتاج كل فرد من أفراد البشر المجتمعون في مجتمع، إلى غيره من الأفراد، و هو ما يجعل الحياة الاجتماعية أمرا ضروريا بالطبيعة لتحصيل القوت، فيكون بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف، و كذلك ما يجعل الاجتماع البشري ضروري بالطبيعة، هو ما في الحيوان من العدوان بالطبيعة مع ضرورة المحافظة على البقاء، و بقاء النسل البشري أمام قوة عدوان الحيوانات العجم، لأن الله عز و جل لما ركب الطباع في الحيوانات كلها، و قسم القدرات الدفاعية بينها، جعل حظوظ الإنسان في ذلك ضعيفة، فجعل لكل نوع من أنواع الحيوانات العجم عضوا يختص به بالدفاع عن نفسه، لكن الإنسان عوضا عن ذلك فقد وهب له العقل و اليد لصناعة الأسلحة، و وضع الخطط، و مختلف الأدوات للدفاع عن نفسه، و لا يكون ذلك ممكنا إلا بالتعاون و توحيد الجهود، و هو ما يفرض الاجتماع، و أن الله أراد من خلال ذلك تحقيق استخلاف الإنسان في الأرض و هو ما قصده ابن خلدون بالعمران.[2]

و قد كتب الدكتور " جين مارك غاسبار إيتارد jean Marc Gaspard Itard" * قائلا: " يأتي الإنسان إلى الكرة الأرضية بدون قوة جسدية و بدون أفكار تولد معه، و غير قادر بذاته على متابعة قوانين طبيعته الأساسية التي ترفعه إلى قمة المملكة الحيوانية، و لا يستطيع الوصول إلى المركز المرموق الذي اختصته به الطبيعة إلا إذا كان في وسط مجتمع، و بدون حضارة يكون الإنسان واحدا من أضعف الحيوانات و أقلها ذكاء"[3]. و هذا

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة، الجزء الأول من كتاب العبر**، ضبط المتن: خليل شحاتة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،د.ط، 2000، ص54.

[2]- المرجع نفسه ص ص 54 – 55

[*]- **جين مارك غاسبار إيتارد jean Marc Gaspard Itard** (1774 – 1838) طبيب فرنسي مختص في أمراض الصم و البكم و التربية المختصة، نال شهرة كبيرة بأماله حول الطفل المتوحش المعروف ب " فيكتور دو لافييرون Victor de l'Aveyron" كما أنه يعتبر المؤسس الأول للمدرسة الفرنسية المختصة في علم الصم، و التحليل النفسي للطفل، و أيضا كان عضو الأكاديمية الفرنسية للطب. (موسوعة **Wikipédia bibliographie**)

[3]- نقلا عن بيتر فارب، **بنو الإنسان**، ترجمة: زهير الكرمي، سلسلة عالم المعرفة العدد 67، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، يوليو 1983، ص 11.

يعني بكل وضوح أن الإنسان هو الكائن الحيواني الوحيد الذي بتوقف بقاؤه و استمرار نسله على الاجتماع مع غيره من الناس، و هو واع كل الوعي بضرورة حدوث ذلك، مما يجعله يمتثل لكل قواعد المجتمع الذي ينتمي إليه، و لكل المعايير الاجتماعية و الأخلاقية، و القوانين السياسية التي يؤسسها أي كل ما يشكل بناءه الإيديولوجي و الثقافي. فالمجتمع مهما كان فهو الذي يؤهل هذا الكائن البشري كي يكون إنسانا بالفعل، إنه يصنعه و يمنح له هذه الإنسانية. و من ثم فيما يرى " إميل دوركهايم Emile DURKHEIME " أن ما يعتقده كل فرد بأن له حقوقا طبيعية مقدسة تلازم طبيعته الإنسانية، لاسيما الحقوق و الحريات الفردية، هي في الحقيقة أمور خلعها المجتمع عليه، و هو الذي خصه بهذا الاعتبار القدسي، و جعل منه كائنا ذا قدر رفيع آهلا للتوقير و الاحترام، لأن إذا ما حللنا أي فرد على ما هو عليه فلن نجد في الواقع أي شيء من هذه الحقوق المقدسة.[1]

إذن فالتحرر المتزايد الذي يتمتع به الفرد في المجتمع، لا يعبر سوى عن تحول في العلاقة الاجتماعية بين الفرد و المجتمع، غير أن الفرد لا يستطيع مهما فعل أن يقطع صلته بمجتمعه و ينسلخ عنه، فالتحرر إذن بالنسبة للإنسان إنما يعني في الحقيقة التخلص من قيود القوى المادية العمياء التي لا تعقل شيئا، و هذا التخلص لا يتحقق إلا باللجوء إلى قوة أكثر عظمة، عاقلة و مدركة و هي قوة المجتمع.[2]

و هذه السلطة التي يتمتع بها المجتمع على الفرد، هي في الحقيقة سلطة معنوية قائمة في شعور الفرد و ضميره الخلقي، و هو شعور مشترك بين الأفراد و أعلى و أنقى من كل شعور شخصي، و بهذه السلطة فيما يرى" إ. دوركهايم E.DUKHEIM " يقوم المجتمع بتكوين مقوماتنا الفكرية التي تتألف منها حضارتنا، إذ نتلقى منه كل ما هو أساسي لحياتنا الفكرية، و الذهنية، و النفسية، و عقلنا الفردي، مثله مثل عقلنا الجمعي اللاشخصي، و كذلك الأمر فيما يخص ممتلكاتنا الجمالية، و رفاهة ذوقنا، و كل ما يتعلق بالفن، و كل ما نملكه من سلطان على الطبيعة، أي كل ما يشكل وعينا الإيديولوجي المشترك. فالمجتمع هو الذي حررنا من الطبيعة، إننا بذلك ندين للمجتمع بكل التضحيات و الطاعات و الاحترام

---

[1]- إميل دوركهايم، **علم الاجتماع و الفلسفة**، ترجمة: د/ حسن أنيس، مكتبة الأنجلومصرية- القاهرة، ط1 ، 1966، ص 127.

[2]- المرجع نفسه، ص 128

و القداسة. " إننا – كما يقول " إ. دوركهايم E. DURKHEIM " – لنرى المؤمن يخضع لله لأنه إلى الله فيما يعتقد ترجع الأمور، فهو الذي وطأ له سبيل الوجود، و هو الذي يبرأ الروح، و يهب العقل و التفكير، و نحن بالمثل نمارس هذه العاطفة نفسها نحو المجتمع، بل و لمثل هذه الأسباب عينها."[1]

نستنتج من خلال هذا العرض أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، و هذا يعني أنه مضطر إلى أن يعيش في علاقات مع غيره من أفراد المجتمع، و أن يندمج معهم وفق مبدأ الاعتماد المتبادل بين أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها، مما يلزم على كل عضو من أعضاء الجماعة أن يقوم بدور اجتماعي يساهم به في مجموع الأدوار الاجتماعية، مما يفرض نشوء أول صورة لتقسيم العمل الاجتماعي. هذه الصورة المصغرة للاجتماع البشري هي التي تتكرر اليوم في صورة أكبر و أوسع و أشمل أي ما نسميه اليوم بعالم العولمة و المجتمعات أفراده، و قد أصبح ذلك واضحا بعد ما اتسعت شبكة العلاقات الدولية لتشمل كل دول العالم، إذ لم تعد أية دولة تستطيع أن تحافظ على وجودها ككيان سياسي، اجتماعي، اقتصادي، و ثقافي مستقل كل الاستقلال عن المجتمع الدولي، كما أن كل دولة في هذا الإطار تجد نفسها ملزمة بتأدية دور سياسي، و اقتصادي، و أمني، و ثقافي، و اجتماعي تجاه المجتمع الدولي، وفق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول و المجتمعات، و عبر اندماجها في منظومة من القوانين الدولية التي تنظم المجتمع الدولي، على كافة المستويات و الأصعدة، مما يصعب على الدولة الوطنية التحكم في حدودها بصرامة، مادام عالم العولمة يتميز بإلغاء الحدود أمام حركة الناس و الاستثمارات و رؤوس الأموال و الاتصالات و غيرها. و هذا الانفتاح يجعل ما يصيب أية دولة من تهديد مهما كان مصدره، فهو يصيب أغلب دول العالم بأي شكل من الأشكال، و على جميع الأصعدة، و من ثم يفرض عالم العولمة أخلاقيا و سياسيا على جميع الدول، سلوك الاعتماد المتبادل عبر حركات التضامن الدولي، و مختلف الاتفاقيات ثنائي أو متعددة الأطراف، دون اعتبار للاختلافات الثقافية و الحضارية، لأن هده الأخيرة عرضية بالنسبة لجوهر الاجتماع البشري.

[1]- إ. دوركهايم **علم الاجتماع و الفلسفة**، ص ص 129 – 130.

و هكذا نكتشف تاريخيا أن العولمة الراهنة مرتبطة أشد الارتباط بعوامل نشوء الاجتماع البشري وما أنتجته الحضارة البشرية إلى يومنا هذا من أدوات العمل و وسائل الاتصال، و مواد الاستهلاك، و هذا الانتاج الحضاري البشري لم يكن من الممكن أن يبرز إلى الوجود، لولا لجوء الانسان إلى الاجتماع في مجموعات بشرية مترابطة ترابطا وظيفيا، بدءا من نشوء الأسرة إلى نشوء مجتمع العولمة. بيد أن المجتمع البشري ما دام قد تأسس على مبدأ التأنس و الاندماج، فهذا المبدأ كان يفرض على أفراد المجتمع أن يقوم كل واحد بدور اجتماعي و اقتصادي محدد وفق منطق التخصص في العمل، و هذا يعني أنه كان هناك اعتماد متبادل بين أفراد المجتمع الواحد، كما هو معروف اليوم بين الدول في عالم العولمة. و مبدأ الاعتماد المبادل (L'interdépendance) في جوهره قائم على أساس اقتصادي، إذ يكون الفرد ملزما في إطار دوره الاجتماعي، أن يقدم شيئا للمجتمع أي إنتاجا اقتصاديا، و إلا يوضع على الهامش، و على هذا الأساس نشأ " مبدأ التبادل الحر Le principe de libre échange "، و هو المبدأ المحرك لعملية الانتاج و الاستهلاك، مما يعني أن الاجتماع البشري في جوهره مؤسسة اقتصادية بداية من الأسرة باعتبارها نواة المجتمع.

و مبدأ الاندماج الاجتماعي في أوسع معانيه يعني تداخل العلاقات الاجتماعية إلى مستوى تأسيس مجتمع متجانس، و جعله مؤسسة لا يستطيع الإنسان أن يعيش خارجها، و في هذه الحالة يجد الإنسان نفسه في وضع يشارك فيه غيره كل ما يتعلق بالحفاظ على هذا المجتمع، مما يعزز اعتماد الناس على بعضهم البعض في تحقيق حاجاتهم، و الدفاع عن أنفسهم، و هو ما يجعل الناس يفقدون شيئا من حرياتهم. ففي الاندماج الاجتماعي يتكامل أفراد المجتمع الواحد من حيث الوظائف التي يؤدونها لبعضهم البعض، مثلهم في ذلك مثل تكامل وظائف أعضاء الجسم السليم.[1]

و في إطار العولمة يرتقي هذا المبدأ ليشمل الدول باعتبارها أعضاء متداخلة العلاقات السياسية، و الاقتصادية و الأمنية و الثقافية، إلى مستوى تأسيس مجتمع دولي متجانس المصالح، كمؤسس دولية لا تستطيع أية دولة أن توجد خارجه، و هو ما يعزز اعتماد الدول

[1]- د/ خليفة عبد القادر؛ فاطمة سالمي، المقال: **دور المؤسسة التربوية في إدماج الفرد في المجتمع**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 15، جوان 2014، ص 3.
(الموقع الإليكتروني: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6564/1/s1501:pdf)

على بعضها البعض، لتحقيق حاجاتها، و الدفاع عن نفسها، و الحفاظ على هذه المؤسسة الدولية، و في هذه الحالة تفقد الدول شيئا من سيادتها التقليدية لصالح سلطة المجتمع الدولي.

و هكذا فإذا كان المجتمع سلطة معنوية محلية محدودة إقليميا و ثقافيا، متعالية عن الأفراد لكنها كامنة في شعورهم المشترك، فإن العولمة أيضا هي سلطة معنوية ذات أبعاد عالمية و الدول أفرادها، و هي كامنة لاشعوريا في سياسات كل الدول، و في نظمها الداخلية، و ثقافاتها و نمط معيشتها، و في علاقاتها الداخلية و الخارجية، و هي نتيجة لتراكمات تاريخية إنسانية بدأت بذورها الأولى مع بداية الاجتماع البشري و الحضارة البشرية.

و في هذا السياق نكتشف في السجل التاريخي للمجتمعات الانسانية، أن مجتمعات الصيد و الجمع كانت تقسم الأدوار الاجتماعية بين الرجال و النساء تقسيما اقتصاديا بالدرجة الأولى، و لم يكن هناك زواج و لا عائلة بالمعنى الحرفي للكلمة، لأن الناس كانوا ينتقلون من مكان إلى آخر بحثا عن الصيد و جمع الحبوب، و الجذور الغذائية و الفواكه، و لم يكن لهم علم بأن العلاقات الجنسية هي سبب التناسل، بل كان ذلك بقصد المتعة الجنسية فقط [1].

و في اعتقاد " بيتر فارب " أن التكيف مع حياة الصيد و الجمع كان ينجح بالحفاظ على العلاقات الجنسية بين الذكور و الإناث لأطول مدة زمنية ممكنة، مما يجعل من الضروري حدوث رابطة زوجية لفترة طويلة نسبيا، على أساس التكامل الاقتصادي بين الرجال و النساء، إذ يقوم الرجال بمهمة الصيد و تقوم النساء بمهمة جمع الحبوب و الثمار البرية، و هذا يعني أن الرجال يعتمدون على نساءهم في الحصول على قوتهم من النباتات و الحبوب و الثمار البرية المتوفرة في الطبيعة، و هو ما كان يجعل دائما جهودهن مثمرة، بينما تعتمد النساء على رجالهن في الحصول على اللحوم عندما يسعفهم الحظ في الصيد، و الذي لم تكن جهودهم دائما مثمرة.[2] و هكذا نشأت الأسرة على أسس اقتصادية و اجتماعية بالدرجة الأولى، و اتجهت إلى الاستقرار و بناء الحضارة، بعدما عرف الإنسان الزراعة و فلاحة النباتات و تربية الحيوانات العاشبة في بداية العصر الحجري الحديث،

[1]- سلامة موسى، **نظرية التطور و أصل الإنسان**، كلمات عربية للترجمة و النشر- القاهرة، ط1، 1957، ص 175
[2]- بيتر فارب، **بنو الإنسان**، ص 47.

فالعامل الاقتصادي هو المحرك لتاريخ الشعوب و هو أساس اندماجها كما هو معروف اليوم في عالم العولمة.

إن انتقال الإنسان من مرحلة الصيد و الجمع و الترحال الدائم، إلى مرحلة الاستقرار الاجتماعي، كان نتيجة انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الإنتاج و الاستهلاك المباشر، لكل ما كان يجمعه من الحبوب و الفواكه و الجذور الغذائية، و يصطاده من الحيوانات، بسبب جهل إنسان العصر الحجري القديم لتقنيات التخزين، إلى مرحلة إنتاج الغذاء بنفسه، عن طريق الزراعة و تربية الحيوانات العاشبة، و كان ذلك بداية عصر جديد و مرحلة جديدة في الحياة الاجتماعية البشرية، التي أصبحت بحاجة إلى تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد أكثر من السابق، بسبب كون الزراعة و تربية الحيوانات نشاط يحتاج إلى التعاون، و تكامل الجهود بين أفراد القبيلة الواحدة، مما جعل ثقافة الزراعة و تربية الحيوانات، و الاستقرار الاجتماعي، هي الثقافة المسيطرة على ذهنية الأفراد بينما أصبحت ثقافة الصيد و الجمع هامشية رغم قدمها في التاريخ البشري.

إن تبني الوجود المستقر المؤسس على الزراعة بشكل مباشر أدى إلى تغيرات أساسية في بنى المجتمعات الإنسانية، و الأشكال التقنية للأدوات التي استخدمتها، على الرغم من اختلاف هذه التغيرات و الاستجابة للوضع الجديد من منطقة إلى أخرى. فقدرة الإنسان على التفكير و البحث عن مصادر الغذاء أكثر استمرارا مكنته من أن يطور تقنيات جديدة في التخزين، و هذا جعله يبحث في الوقت نفسه عن كيفية التكيف مع الطبيعة و تمديد مدة الإقامة في أماكن محددة، لذلك يعتقد العالم الأنثروبولوجي " إيان تاتيرسول IAN Tattersall" [*] أن سكان منطقة " ميزهيريتش Mezhirich " الأكرانية كانوا قد بنوا أكواخا متقنة بعظام

---

[*]- إيان تاتيرسول Ian Tattersall عالم و باحث نشأ في شرق إفريقيا و هو أمين قسم الأنثروبولوجيا في المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي، و هو مسؤول عن العديد من المعارض الكبرى التي أقامها هذا المتحف، من بينها معرض الأسلاف: أربعة ملايين سنة من الإنسانية 1984، معرض كهوف الظلام، و رؤى مشرقة: الحياة في العصر الجليدي أوروبا 1986، مدغشقر: جزيرة الأحلام 1989، و قاعة بيولوجيا الإنسان و التطور 1993، يشغل منصب في جامعة كولومبيا و مركز الدراسات العليا في جامعة نيويورك، قام بأعمال ميدانية في العديد من الدول مثل مدغشقر و الفيتنام و اليمن== == و سورينام، وقد ركز في أبحاثه على مجالين أساسيين هما: تحليل واقع سجلات الإنسان الأحافيرية، و تصنيف اللبمور Lemurs في مدغشقر. له العديد من المؤلفات من بينها: القرد في المرآة، مقالات حول العلم الذي يجعلنا بشرا، البشر المنقرضون، أن تصبح إنسانا، التطور و تفرد الإنسان العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد و غيرها من المؤلفات. (إيان تاتيرسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ترجمة: د/ حازم نهار، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث كلمة – أبو ظبي، ط1 2011 ، (الصفحة الثانية من الغلاف الأول)

الماموث (نوع من الفيلة الضخمة) منذ حوالي خمسة عشر ألف سنة قبل الميلاد، و كانت مرتبة ترتيبا منهجيا تسمح للإقامة فيها لعدة أسابيع أو أشهر، و ذلك بفضل ابتكار الإنسان لتقنيات تخزين اللحوم، و هي تقنية تتضمن تشكيل حفر في طبقة تحت سطح الأرض المغطاة بالثلوج تعرف بطبقة " البيرمافروست" (Permafrost*) و هي دائمة التجمد، و في هذه المجمدات الطبيعية يمكن حفظ اللحوم لمدة أسابيع أو شهور، و من ثم أصبح القوت متوفرا حتى عندما تهاجر قطعان الحيوانات العاشبة التي كانوا يصطادونها، و من جهة أخرى فمن المحتمل أن يكون الصيادون الجامعون قد حافظوا على علاقة وثيقة ببعض قطعان الحيوانات المتجمعة، و لا ينتقلون إلا عندما تنتقل هذه القطعان إلى مناطق أخرى فينتقلون معها. لكن على الرغم من هذا الميل الموجود لدى مجتمعات الصيد و الجمع إلى الإقامة الطويلة في أماكن محددة، كان على هذا الوجود المستقر أن ينتظر مدة تقرب من عشرة ألاف سنة قبل الميلاد لظهور ثورة الزراعة و تربية الحيوانات العاشبة[1].

و من ثم فإن بداية استقرار المجتمعات البشرية كان مرتبط ببناء سكنات، و مخابئ لحفظ المنتجات من الحبوب البرية، التي كان الجامعون يحصلون عليها زيادة عن حاجاتهم الحاضرة، كون هذه الحبوب و البذور و الثمار البرية، لم تكن متوفرة على طول السنة، أو تتعرض للإتلاف بسبب الظروف المناخية القاسية، و من جهة أخرى فهي تشكل غذاءها الرئيسي طيلة إيام السنة كما في بعض قبائل أستراليا و أمريكا، و لهذا كان يطلق عليهم اسم " شعوب الجني " لأنها كانت تجني محصولها من الحبوب و الثمار و الجذور البرية دون أن تغرسها أو تزرعها، و لهذا فهي متحررة من خاصية الشعوب المتنقلة مثل مجتمعات الصيد و الجمع، و لكنها لم تتطور إلى مستوى الشعوب الزراعية و الرعاة المستقرة، مع أنها كانت شعوب شديدة الاهتمام بأمنها الاقتصادي في المستقبل، مما جعلها تبني مخابئها و مخازنها و سكناتها قرب الحقول التي تمدها بهذه المنتجات البرية، كما ساعدها ذلك على ابتكار نوع من الحياة الجماعية يتقارب فيها الناس بعضهم ببعض، فكان بناء بيوت يعقد الناس فيها

---

* - **البيرمافروست permafrost** هي الطبقة المتجلدة باستمرار أي هي الأرض الموجودة ضمن أو تحت درجة تجمد المياه (إيان تاتيرسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد** ، ص ص 177 – 178. (الهامش)

1- المرجع نفسه، ص177 – 178.

مجالسهم، و أماكن للتسلية، و سماع الموسيقى و رواية القصص[1]، و يذكر " إيان تاترسول I.Tattersall أن علماء الآثار قد اكتشفوا في منطقة الهلال الخصيب قرى كبيرة لاسيما في موقع " أبو هريرة "، و هي قرى تتضمن عدة منازل طينية متقاربة ذات غرف عديدة، و مجهزة بوسائل الراحة المتخصصة مثل الأفران و المواقد، كما كانت تلك القرى أحيانا محاطة بجدران مزينة و تماثيل مثل تلك التي اكتشفت في موقع " كاتال هويوك Catal Hüyük بتركيا، ربما هي جدران دفاعية بسبب وجود نوع من العنف بين المجتمعات،[2] و قد مهد ذلك الطريق إلى نشوء المجتمع المستقر على حياة الزراعة و الرعي و تربية الحيوانات العاشبة، كما فسحت هذه الابتكارات امكانية قيام التمدن و الحضارة.

لقد كان على الإنسان في تلك الفترة أن يواجه تقلبات مناخية قاسية لاسيما منطقة الهلال الخصيب، إذ يبدو أن الشعوب التي قدمت إلى هذه المنطقة الواسعة التي تعتمد في معيشتها على جمع الحبوب البرية، و جدت نفسها في مواجهة فصول صيفية أطول، و حرارة شديدة و جفاف متزايد، و هو ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الطبيعي لهذه الحبوب البرية، و للتعويض عن ذلك بدأت شعوب هذه المنطقة أي منطقة الهلال الخصيب في عملية الزراعة و انتاج الغذاء، فقد قام سكانها بزراعة بذور أنواع مختلفة من الحبوب البرية كالقمح الوحيد الحبة و الحنطة النشوية و غيرها من الحبوب، و قد حافظت تلك الشعوب على بذورها بشكل فعال، كذلك قام المزارعون الأوائل بتطبيق مستوى آخر من انتقاء الحبوب، و ذلك عن طريق زراعة أنواع الحبوب الأكثر قوة و إنتاجية من أنواعهم المفضلة، و ربما كان ذلك رغبة منهم في إضافة نوع جديد من أنواع الحبوب[3]، لكن ذلك كان سببا من أسباب تقارب الناس و استقرارهم اجتماعيا و اقتصاديا.

لقد تمكن الإنسان في تلك العصور الأولى من تأسيس الحضارة على أساس التكيف مع البيئة المحلية، و أدرك العوامل المساعدة على تطوير الزراعة، و تربية أنواعا من الحيوانات العاشبة، و بذلك فقد أضاف سكان الهلال الخصيب إلى محصولهم من الحبوب القمح

---

[1]- يوليوس ليبس، **أصل الأشياء (بدايات الثقافة الإنسانية)**، ترجمة: كامل اسماعيل، دار المدى للثقافة و النشر – دمشق، ط1 1988، ص ص 14 – 15

[2]- إيان تاترسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ص 190.

[3]- المرجع نفسه، ص 179.

و الشعير و مختلف البقول كالعدس و الحمص، و قد دلت بعض الأثار التي اكتشفت في الثمانينات من القرن العشرين في منطقة " أريحا " (Jericho) في وادي الأردن، أن سكان الهلال الخصيب تمكنوا من جمع تشكيلة واسعة من الموارد من البيئة المحلية، تتمثل في أكثر من خمسين نوعا من المكسرات و الفواكه و النباتات الأخرى. و في المناطق الأخرى من العالم نكتشف أن الأرز كان يزرع في الصين و الذرة البيضاء في إفريقيا، و في القارة الأمريكية فقد تم اكتشاف أن زراعة القرع و اليقطين كان في الإكوادور و الميكسيك، و زراعة الفاصولياء و الذرة في أمريكا الوسطى.[1]

إن تطور الزراعة في مناطق مختلفة من العالم ساعد على تربية الحيوانات و الرعي من جراء حدوث استقرار المجتمعات في مناطق محددة، و القدرة على التكيف مع مناخها و تضاريسها، و من المحتمل أن يكن الكلب أول حيوان قام الإنسان بترويضه عندما كان في مرحلة الصيد و الجمع، كما كان تدجين الماعز و الأغنام في منطقة الهلال الخصيب، و كذلك الخنازير، و في إفريقيا كانت هناك تربية البقر. و الاهتمام بتربية الحيوانات في الحقيقة كانت له فوائد كثيرة، فبالإضافة إلى كونها مصدرا للغذاء من اللحوم و الألبان، فهي أيضا تقدم المادة الأولية لصناعة الألبسة من الصوف أو الوبر و الجلود، و كذلك في تعويض الإنسان في أداء الأعمال الشاقة، و التنقل من منطقة إلى أخرى، و حمل أغراضه الثقيلة، و منذ حوالي خمسة ألاف سنة إلى سبعة ألاف سنة قبل الميلاد انتشرت مختلف أساليب الزراعة، لأنواع مختلفة من المحاصيل في جميع مناطق العالم المسكونة، و من ثم اضمحلال نمط حياة الصيد و الجمع.[2]

لقد جعلت الابتكارات البشرية في الزراعة و تربية الحيوانات، امكانية وضع قواعد اقتصادية قوية، كونهما يمثلان جوهر استقرار المجتمعات البشرية من جهة، و أساس عملية التبادل (المقايضة التي تطورت إلى العملية التجارية فيما بعد) من جهة أخرى، سواء أكان ذلك بين الأفراد في سوق محلية، أو بين المجتمعات في سوق إقليمية، في إطار عملية الانتاج و الاستهلاك. و عملية التبادل الاقتصادي هذه هي من الأسس الجوهرية التي تقوم عليها العولمة الحالية في مظهرها الاقتصادي و التجاري.

---

[1]- ايان تاترسول **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ص ص 180 – 181.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 182.

كذلك فإن تطور الزراعة و تربية الحيوانات قد أدى إلى انتقال المجتمع البشري من البساطة إلى التعقيد، مما سمح بظهور التمدن، و من ثم تأسيس الحضارة، و تعزيز قنوات الاتصال بين الشعوب و تبادل أنماط ثقافية مختلفة، و هو من بين العوامل الأساسية التي ساعدت على تقارب الشعوب كما هو الحال في عصر العولمة. لذلك يكشف لنا السجل الآثاري أن أشكال استقرار الحياة القائمة على الزراعة، قد بدأت تمتد من منطقة الهلال الخصيب إلى أوروبا قبل حوالي سبعة ألاف و ثمانمائة سنة قبل الميلاد عن طريق الاتصالات التجارية.[1]

و من ثم فإن تناول العولمة و فهم ديناميكيتها، مرتبط بتناول و فهم ديناميكية الحضارة البشرية و طبيعة الاجتماع البشري، في سياق مبدأ التطور و الارتقاء، الذي تحكم في هذه الديناميكية التاريخية، و كذا مدى تأثير مجموعة العوامل البيئية الجغرافية، و الثقافية، و الاقتصادية، و الاجتماعية في هذه الديناميكية.

كما أنه من المستحيل أن يفهم الإنسان تاريخه الطويل و حضارته العريقة في القدم، فيما يرى العالم الأنثروبولوجي الإفريقي" إيان تاتيرسول Ian Tattersall "، دون أن يفهم شيئا عن عملية التطور و التحول و الارتقاء، التي من خلالها أصبح الجنس البشري على ما هو عليه اليوم، مجتمعا في دول و مجتمعات. مع أن معظم الناس لا يملكون فكرة واضحة عن عملية التطور و الارتقاء، فهم لا يدركون منها سوى جانبها المحصور في التقدم الحضاري البشري، أو الجانب البيولوجي الجسماني، بينما قلة القليلة منهم يعرفون أن هناك العديد من العوامل، قد تشاركت على نحو نموذجي في بلورة التواريخ التطورية للجنس البشري، و هو ما أدى إلى تنوع المجتمعات في العالم،[2] و اختلاف الحضارات عبر التاريخ، و الذي أدى إلى ما نعيشه اليوم من التنوع الثقافي و الحضاري في العالم.

يتميز الجنس البشري بخصائص اجتماعية و اقتصادية و ثقافية معقدة، و مميزات بيولوجية جسمانية تمكنه من سرعة الانتشار و التنقل عبر كل جهات العالم، و كذا القدرة الاستثنائية على التكيف مع البيئة الجديدة، و مختلف التغيرات المناخية، بفضل التجارب السابقة التي عانها أسلاف البشر، و التي مكنته من أن يختبر الظروف المثالية للتكيف

---

[1]- إيان تاتيرسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ص 192.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

و الابداع، و من ثم طور إمكانات مذهلة للاستجابة لمتطلبات البيئة الجديدة من الناحية التكنولوجية (أي القدرة على ابتكار و صناعة أدوات تقنية تمكنه من تحقيق حاجاته البيولوجية)، و هو ما جعله سريع الانتشار، و يحتل اليوم كل مناطق العالم القابلة للسكن و الاستقرار، و بأعداد ضخمة، مع القدرة على التمايز و الاختلاف حسب المناطق الجغرافية، و بهذا الشكل يمكننا أن نميز بين الإفريقيين و الأوروبيين و الأسيويين و الأمريكيين و غيرها من المناطق الجغرافية[1].

غير أن التركيز بدقة على هذه الاختلافات نجدها ليست اختلافات جوهرية بل عرضية سرعان ما تختفي، عندما تجد المجموعات البشرية نفسها مضطرة إلى الاندماج مع بعضها البعض و هو اندماج ضروري بالنظر إلى طبيعة الإنسان الاجتماعية و ضعفه أمام قوى الطبيعة، و هذا يعني أن كلما كان الاندماج أوسع بين المجتمعات البشرية بعضها بعضا، كان اختفاء التمايزات و الاختلافات بين أفرادها أوضح، و لهذا يصبح لا معنى لتصنيف البشر على أسس عرقية، لأن الصفات المحلية التي طورها البشر بفعل التفاعل مع العوامل البيئية الجغرافية، تناقصت تدريجيا كلما كان التزاوج و الاندماج فيما بينها أقوى بفعل سرعة الحركة و التنقل من منطقة إلى أخرى.[2]

و إذا كان ذلك ينطبق على المجتمعات البشرية من الناحية العرقية فأحرى أن ينطبق عليها من الناحية الثقافية و الحضارية، لهذا السبب يمكننا التمييز بين المجموعات البشرية حسب المناطق الجغرافية التي تقطنها في العالم، لكن عند النظر بدقة واضحة فيما يجمعها و تشترك فيه من وحدة الطبيعة البشرية و وحدة المصير، فإن ما يبدو أنها اختلافات حضارية و ثقافية جوهرية، تختفي و تتلاشى عندما تبرز لديها القدرة على الاندماج و التجانس، وفق مبدأ الاعتماد المتبادل Le principe de l'interdépendance، الذي تفرضه الظروف السياسية و الاقتصادية و الأمنية ذات التداعيات العالمية، و هي ظروف لها انعكاسات على البنى الثقافية و الحضارية للمجتمعات، و ذلك عندما تخترق حدودها الإقليمية و الثقافية بفعل تطور تكنولوجية وسائل الاتصال و الإعلام و المعلومات، و كذلك سهولة التنقل و الحركة من منطقة إلى أخرى عبر مختلف وسائل النقل. و من ثم فلا جدوى

---

[1]- إيان تاتيرسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ص 147.

[2]- المرجع نفسه، ص 148.

من الحديث عن الخصوصيات الثقافية و الحضارية التي تتشبث بها المجتمعات، أو القيام بأية محاولة لتصنيف المجتمعات البشرية ضمن فئات ثقافية متميزة، لأن ذلك لا يعبر سوى عن تصنيف عرضي يخدم التزييف الإيديولوجي أكثر مما يخدم الواقع الموضوعي.

و ما نلاحظه اليوم في عالم العولمة أن هناك اندماج واسع النطاق بين المجتمعات، و التناقص التدريجي للخصائص الثقافية و الاجتماعية المحلية المميزة للمجتمع، و ذلك بارز بوضوح في الانتشار الواسع للنماذج الثقافية العالمية المعولمة، و هيمنة ثقافة الاستهلاك، لاسيما في المأكولات و الألبسة و مجالات الترفيه، فهناك الموسيقى العالمية و السينما العالمية و الأدب العالمي و الرقص العالمي، و الرياضة العالمية، إلى غير ذلك مما هو عالمي، و في الوقت نفسه نلاحظ ضعف الاهتمام بكل ما هو خصوصي خاصة في العالم المتقدم، و هي عملية تتسارع نتيجة لازدياد قدرة الناس على التنقل و الحركة عبر الحدود الإقليمية للدول، و كذا التواصل عن بعد بسبب تطور تكنولوجية وسائل الاتصال و الإعلام و اتساع شبكة المعلومات العالمية عبر الأنترنت.

و النتيجة من كل ذلك أن أية محاولة لتصنيف المجتمعات البشرية على أسس اجتماعية أو ثقافية أو عرقية، هي محاولة فاشلة و لا جدوى منها، لأن الاختلافات المحلية بين أفراد النوع البشري لا تستمر بحكم طبيعتها (أي طبيعتها الاجتماعية المشتركة)، و من ثم فمن غير الممكن تصنيفها فعليا.

أما ما يتميز به عصر العولمة من انتقال الطبقية الاجتماعية و الاقتصادية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، و التي تتجلى في وجود قوى اقتصادية عالمية مهيمنة على النظام العالمي، سواء أكانت في شكل شركات عالمية عملاقة متعددة الجنسيات أو كدول صناعية عظمى تتحكم في القرارات المصيرية الدولية، فهو أمر نبحث عنه في تاريخ الاجتماع البشري، لمعرفة كيفية ظهور الطبقية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات البشرية عبر الزمان و المكان، و هو أمر يثير اهتماما كبيرا للكشف عن جذور العولمة في تلك المراحل الغابرة في التاريخ البشري.

إن اتجاه المجتمعات الزراعية نحو التعقيد في التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي، يعني الاتجاه نحو تشكيل مجتمع طبقي، حيث لا يصل كل الأفراد إلى نفس المستوى من السلطة

و الثروة، مما يفتح مجالا لوراثة المراكز الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في المجتمع، و المنافسة من أجل الحصول عليها سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية.[1]

و من ثم فقد بينت السجلات الأثرية أن مجتمعات بلاد ما بين النهرين (Mésopotamie) بعد ما كان يعيش سكانها في مستوى واحد من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية، أصبح منذ حوالي خمسة آلاف سنة قبل الميلاد مجتمعا طبقيا، إذ نجد فيه طبقة من العائلة المالكة و طبقة من الحرفيين و طبقة من العبيد، و أن القرارات الأساسية المتعلقة بالحياة بين الأفراد كانت تنتقل هرميا من الأعلى إلى الأسفل، و أصبحت الأدوار الاقتصادية متخصصة، كل عضو في المجتمع يتخصص في أداء دور اقتصادي معين، و يكون بين الأفراد اعتمادا متبادلا (و هو أساس العولمة الحالية)، و توسعت رقع المجتمعات و توسعت معها المدنية، لتضم آلاف من السكان، و مثل ما يقال على سكان منطقة ما بين النهرين يقال على كل مناطق العالم المأهولة بالسكان، فقد تطورت المجتمعات و تطورت معها قواعدها الاقتصادية متجهة دائما نحو التعقيد الاجتماعي[2]، فنشأت هناك نزعة عالمية نحو الطبقية الاجتماعية و الاقتصادية.

ربما كانت المرحلة الزراعية في البداية بهدف الانتقال من مرحلة الجمع إلى مرحلة الانتاج، و التعويض عن النقص في الحصول على ما يكفي من الحبوب البرية لضمان المعيشة، لكن فيما بعد أصبح ذلك يشكل القاعدة الأساسية في استقرار المجتمع و الارتباط بالأرض، بل تقديسها إلى درجة اعتبارها إلهة للخصب و النماء، فتعبد لها الإنسان و صورها في تماثيل على هيئة آدمية و هي امرأة في غالب الأحيان أو في هيئة حمامة [3].

لكن من جهة أخرى كان ذلك بداية ظهور الملكية الفردية و هي نتيجة لجهد العمل، و من الضروري حماية هذه الملكية و الدفاع عنها كحق طبيعي، و هو الحق الذي ينادي به المذهب الاقتصادي الليبرالي المعاصر، و يطالب الدولة بضرورة حمايته، و على أساس ذلك قام النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي هو المحرك الرئيسي للعولمة.

---

[1]- إيان تاترسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ص 193.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 193 – 194.

[3]- محمد أبو المحاسن عصفور، **معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم (من أقدم العصور إلى مجيئ الإسكندر)**، المطبعة المصرية، دون ط، 1968، ص ص 21 – 22

لذلك يرى المفكر الأمريكي " وول ديورانت " أن الملكية الفردية ليست من فطرة الإنسان، بل نشأت مع استقرار المجتمع الزراعي و نشوء المدنية. ففي المراحل الأولى من نشوء المجتمع الزراعي و بداية التطور الاقتصادي لم تكن الملكية الفردية معروفة سوى ما كان يستخدمه الفرد لشخصه الخاص، و هي الأشياء التي كانت تدفن معه أثناء وفاته، و لم يكن هناك نظام للتوريث، أما غير ذلك فكان كل شيء مشاع بين الناس و خاصة الأرض، فهي ملك للمجتمع ككل، و لم تكن قابلة للبيع أو للتوريث، فهي كالماء و الهواء، و لهذا كان استغلالها استغلالا جماعيا.[1]

و قد لاحظ " بيتر فارب " أن في مجتمعات الصيد و الجمع كان من يملك طعاما يقسمه مع من لا يملكه و هو أسلوب في الحياة يعتمد على المشاركة، إذ يقضي هذا الأسلوب على من جمع ثمارا أو اصطاد صيدا أن يشرك بقية الجماعة صيده أو ثماره، و يكون بذلك قد كسب حقه في أن يشارك الآخرين صيدهم و تمارهم إذا لم يسعفه الحظ في الصيد و جمع الثمار[2]. كما رأى المفكر الأمريكي "وول دورانت " في أبحاثه أنه كان من المألوف في تلك المجتمعات أن تستعين الجماعات التي ينزل بها القحط بجيرانها من الجماعات التي تملك الطعام، و الجائع من الهنود ما عليه سوى أن يسأل حتى يستجاب له بالطعام و لو كان قليلا لدى المعطي، و كانت العادة عند قبائل " الهوتنتوت " في جنوب إفريقيا أن يقتسم من يملك أكثر من غيره من الطعام، هذه الزيادة على غيره، و كذلك سكان الأسكيمو فهم لا يرون للصائد حقا شخصيا في صيده، بل يلزم عليه توزيعه على الآخرين من سكان قريته.[3]

غير أن – كما يرى " وول دورانت " – هذه الحياة التي تعتمد على المشاركة في الطعام كثيرا ما تؤدي إلى الكسل و الاتكال على من لديهم قدرات أكثر من غيرهم، و تقضي على التنافس الناجح بين الأفراد أو بين المجتمعات، و لا تحفز الناس على الاختراع و الابتكار و هذه المساواة بين من ينتج و من لا ينتج تؤدى إلى تراجع الإنتاج و يبقى المجتمع فقيرا.[4]

---

[1]- وول ديورانت، **قصة الحضارة (المجلد1، ج1)**، تقديم محي الدين صابر، ترجمة: زكي نجيب محمود، دهر الجيل للنشر و التوزيع-بيروت، بالاتفاق مع المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم-تونس، الطبعة الأولى، 1988،ص 31

[2]- بيتر فارب، **بنو الإنسان**، ص 51

[3]- وول دورانت، **قصة الحضارة (المجلد1، ج1)**، ص 32.

[4]- المرجع نفسه، ص 33.

لذلك فمع استقرار المجتمع و اكتشف الزراعة و تربية الحيوانات و تطورت المدنية بدأت تبرز الملكية الفردية و أخذ الناس يتجهون إلى احتكار الأراضي الصالحة للزراعة على حسب قدرتهم على استغلالها، و بدأوا يفكرون بأنانيتهم، و هنا نشأت الملكية العقارية و انتقلت من الجماعة إلى الفرد، و لما انتقلت الأسرة من الطابع الأموسي (Matriarcale) إلى الطابع الأبوسي (Patriarcale) و امتلاك الأب لأرض بعد استصلاحها و الدفاع عنها، اعترفت الجماعة بحق الفرد لها دون غيره، ثم أخذت ملكية هذه الأرض تنتقل إلى أفراد الأسرة الواحدة عن طريق التوريث، و كان من هنا أن بدأ نظام الملكية الفردية، و ظهرت معه الطبقية بين من يملك القدرة على الإنتاج و من لا يملكها، و عزز ذلك التنافس بين المالكين أنفسهم و اتجاههم إلى استعباد غيرهم من الضعفاء، و كان ذلك طريق لظهور نظام الرق، و هو نظام يقوم على إعادة تنظيم العمل فيرغم الأقوياء اجتماعيا و اقتصاديا الضعفاء اقتصاديا و اجتماعيا ايضا على العمل لصالحهم، كما انتقل هذا النظام إلى ضم اسرى الحروب إلى اعتبارهم رقيقا، كما أضيف إلى ذلك أيضا المجرمون و المدينون الذين لم يوفوا دينهم، ثم دفع ذلك الملاك إلى شن حروب على مجتمعات ضعيفة عمدا لجلب الرقيق، و مع تقدم نظام الرق عبر العصور أكسب المجتمعات البشرية تقاليد و عادات جديد بالنسبة لنشاط العمل، إذ ينفر الناس من الأعمال الشاقة عندما يجدون من يرغمونه على القيام بها مكانهم، و هذا النظام أيضا ساعد على قيام المدنية و ازدهار الحضارة، كون الرقيق يعمل على زيادة الثروة لدى المالكين ويوفر لهم الوقت للقيام بأعمال إبداعية و فكرية، و استمر هذا النظام حتى عد من طرف كثير من الأثرياء نظاما فطريا لابد منه [1].

هكذا إذن نشأ نظام الملكية الفردية و تطور عبر التاريخ و ما المراحل التاريخية اللاحقة لمرحلة استقرار المجتمع الزراعي و ظهور المدنية و نشوء الحضارة سوى تغيير لصورة العلاقة بين الطبقة المالكة و طبقة الرقيق، بينما جوهر هذه العلاقة لم يتغير، سواء سمي الرقيق رقيقا في المجتمعات الزراعية، أو عبدا أو قنا في المجتمعات الإقطاعية أو عاملا في المجتمعات الصناعية الحديثة، فهو دائما يشكل الطبقة الكادحة المستغلة بأبشع صور الاستغلال، مع أن علاقة الاستغلال هذه ليست علاقة طبيعية فطرية كما يدعي أصحاب

[1]- وول ديوارنت، **قصة الحضارة (المجلد 1، ج 1)**، ص ص 35 – 37.

الفكر الليبرالي و يبررونه على أنه كذلك، ثم أن هذه العلاقة التي تقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان نراها تتكرر بين الدول، و قد أخذت أبعادا سياسية و ثقافية إيديولوجية و اجتماعية و اقتصادية و عسكرية. فتبرير سياسة الاستعمار الأوروبي لبلدان إفريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، كان من هذا المنظور الإيديولوجي، على أنه أمرا طبيعيا، ما دامت هناك شعوبا متخلفة بالفطرة و تحتاج لمن يحضرها.

هذا النظام الاقتصادي القائم على الملكية الفردية و حرية التصرف فيها هو الذي بلور العولمة الحالية في شكل نظام عالمي بعد أن كان نظاما محليا أو إقليميا، و من أجل تحقيق ذلك كان يجب أن يعمل على تحقيق تقارب الشعوب وفق مبدأ الاعتماد المتبادل و تبادل المنتجات، و نتج عن ذلك امتزاج الثقافات و الحضارات، و نشوء المجتمع الدولي (او العالمي)، و قد تطورت و سائل و عوامل هذا التقارب و الترابط بين الشعوب بتطور وسائل الحضارة التكنولوجية الحديثة بتطور العلوم التجريبية و التقنية، لاسيما وسائل الاتصال و النفل وازدهار التجارة، و كذلك تنظيم العلاقات الاقتصادية و السياسية بين الدول.

2- الهجرة و التنقلات السكانية و تشكل المجتمع العالمي

لقد عرفت المجتمعات البشرية منذ عصور ما قبل التاريخ تحركات سكانية عبر مناطق العالم، إما هروبا من الظروف المناخية القاسية، أو بحثا عن مناطق تتوفر فيها مصادر العيش من الصيد و جمع الحبوب البرية، و الفواكه و مختلف أنواع الجذور، و مازالت البشرية تعرف تدفقات سكانية عبر حدود الدول حتى يومنا هذا، إما في شكل هجرات سكانية من بلد إلى لآخر بحثا عن العمل و مصادر العيش، و الاستقرار بسبب أحوال الفقر و الحرمان و نقص الغذاء و البطالة، التي تعانيها في بلدانها الأصلية، أو في شكل حركات اللاجئين من المناطق التي تعرف توترات سياسية، أو حروب أهلية، أو حملات الإبادة الجماعية و التطهير العرقي، نحو بلدان أكثر أمنا و استقرارا طلبا للحماية و الأمن.

هذه الحركات السكانية عبر الحدود تعتبر إحدى قنوات الاتصال بين الشعوب و احتكاك الثقافات و الحضارات عبر مختلف مجتمعات العالم، مما نتج عنه تمازج ثقافي و حضاري بين الشعوب إلى مستوى عدم القدرة على تمييز ثقافة شعب عن الشعوب الأخرى، و أصبحت مسألة كيفية الحفاظ على الخصوصيات الثقافية في عالم مندمج ثقافيا مسألة

تافهة، إلا من باب التحكم في التميز الذي تحاول بعض المجتمعات التعبير عنه، عن طريق التشبث ببعض النماذج الثقافية البالية. و قد كان هذا الاحتكاك بين الشعوب من العوامل الجوهرية التي سارعت حصول العولمة الحالية.

و هذا يعني من جهة أن احتكاك الشعوب ببعضها البعض عن طريق الهجرة، و مختلف أشكال الحركات السكانية عبر كل مناطق العالم القابلة للسكن، منذ عصور ما قبل التاريخ كانت من البذور الأولى التي أدت إلى حصول العولمة الحالية، و كأن العولمة التي نعيشها اليوم ما دامت تقوم على إزاحة الحدود و التنقل الحر للسكان، و احتكاك الشعوب ببعضها البعض، تجد جيناتها الأولى قد نشأت في رحم المجتمعات المتنقلة في عصور ما قبل التاريخ البشري.

و في هذا السياق يتبنى العالم الأنثروبولوجي" إيان تاتيرسول I.Tatersoolle " المختص في دراسة أحافير الإنسان القديم، نظرية السلف الإفريقي للجنس البشري، و في رأيه أن الجنس البشري يكون قد نشأ نشأته الأولى في جنوب شرق إفريقيا، ثم تحرك نحو المناطق المجاورة بسبب التقلبات المناخية، أو بحثا عن المناطق التي تتوفر فيها الصيد و الحبوب البرية و الفواكه، و هو يستند في تحليلاته إلى دراسة حديثة قام بها مجموعة من الباحثين المتخصصين، و هي دراسة قامت على تحليل عينات من الحمض النووي الميتوكندريا (DNA mt)، مأخوذة من مجموعات سكانية مختلفة من العالم، و ذلك من أجل مقارنة الاختلافات الفيزيولوجية فيما بينها، و خلصت هذه الدراسة بعد عقدين من الزمن أي في عام 1987 إلى نتيجتين مدهشتين: فقد ذكرت النتيجة الأولى أن الاختلافات في الحمض النووي الميتوكوندريا (DNA mt)، بين المجموعات الإفريقية كانت الأعلى، و هذا يعني أن التنوع في الجماعات البشرية في القارة الإفريقية، كانت مستمرة لفترة أطول مقارنة بمجموعات المناطق الأخرى، و هذا يفسر حسبه أن العينات المأخوذة من مجموعات باقي مناطق العالم، كانت تعود في أصلها إلى فرع واحد من الكائنات الشبيهة بالبشر و هو من أصل إفريقي.

و النتيجة الثانية بينت أن الحمض النووي الميتوكوندريا (DNA mt)، عند كافة البشر في العصر الحديث يأتي من نمط أنثوي فردي واحد (لأن الحيوان المنوي الذكري لا يحتوي على الحمض النووي الميتوكوندريا (DNA mt))، و هذا النمط الفردي الأنثوي كان قد ظهر

في إفريقيا في زمن يتراوح بين 290000 سنة إلى 140000 سنة مضت[1]، و بهذه الطريقة أصبح التسليم بنظرية حواء الإفريقية ممكنا، و تأكد الباحثون على السلف الإفريقي للجنس البشري حسب إيان تاتيرسول.

و هكذا يظهر أن الجنس البشري المنتشر في العالم اليوم يكون قد توسع من مجموعة صغيرة سكنت إفريقيا، ثم هاجرت و توزعت على مناطق العالم. و من جهة أخرى يؤكد ذلك على وحدة البشرية على الرغم من الاختلاف في اللون و أشكال البنية الفيزيولوجية، لأن ذلك خاضع لتأثير البيئة الجغرافية و الظروف المناخية من البرودة و الحرارة، و عوامل الوراثة الجينية، و الهجرات السكانية من منطقة إلى أخرى.

بينما يرى "عبد العليم عبد الرحمن خضر" الباحث السعودي في أصل الأجناس البشرية أن الإنسان الأول لم ينشأ في أي مكان كائنا ما كان، بل يكون من المعقول أنه نشأ في بيئة تلائمه، و في هذا السياق كان من الضروري استبعاد بعض القارات التي لم تكن ملائمة لنشأته، بسبب ظروف مناخية قاسية لم يقدر الإنسان الأول التلاؤم معها، و ما يدل على ذلك عدم اكتشاف الباحثين على أي حفريات للإنسان فيها، مثل هذه القارات قارة أستراليا و القارتان الأمريكيتان، أما قارة أوروبا فيمكن استبعادها لأنها شبه جزيرة ملحقة بقارة آسيا، و كان يسودها مناخ قاري بارد، و سهولها الشمالية مقفرة لا تلائم الجنس البشري في نشأته و معيشته، لذلك لم يعثر الباحثون فيها على أي حفريات للإنسان.

و من جهة أخرى وضع العلماء المهتمين بأصل الأجناس البشرية احتمال أن تكون منطقتي جنوب غرب أسيا، و شمال إفريقيا مهد الإنسان الأول، لأن هاتين المنطقتين تشكلان إقليما معتدلا من حيث الظروف المناخية، حيث تكثر فيه الأمطار و الأعشاب و حرارة معتدلة، كما يضيف بعض العلماء إلى هذا الإقليم منطقة شمال شرق إفريقيا و الصحراء الكبرى، و ما يدل على ذلك اكتشاف العلماء لبقايا عظمية بشرية لجميع السلالات في قارة آسيا، كما أن هذه الأخيرة قارة تمس جميع القارات.

غير أن بعض العلماء يرجحون أن تكون إفريقيا هي أصل العائلة البشرية كلها، إذ يذكرون أن الإنسان الكيني يكون قد ظهر في إفريقيا منذ حوالي 12 مليون سنة، و هو أول

---

[1]- إيان تاتيرسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ص 149.

مخلوق بشري اكتشف في و سط و شرق إفريقيا، حيث ثبت أنه كان يسير على قدمين، و أن نموذج مخه يدل على نمو الفص الأمامي للمخ، و العظم الجداري للجمجمة، مما يدل على نمو ملكات عقلية راقية لديه.[1]

و هكذا تبين لنا أهمية إفريقيا من حيث احتوائها لرفات الأجناس البشرية القديمة، فالإنسان الإفريقي مهما كانت بنيته و شكله إلا أنه إنسان كامل الأدمية. لكن سواء صحت هذه النظريات أو لم تصح، فإن الإنسان قد انتشر في العالم بحثا عن أماكن ملائمة للعيش و الاستقرار و الأمن، و لا شك أن خلال هذا الانتشار في العالم طور السكان المحليون اختلافات محلية اجتماعية، ثقافية و لغوية، أدت إلى اختلاف المجتمعات في العالم المعاصر كما نعرفه.

إن معرفة كيف استطاع انسان ما قبل التاريخ التنقل عبر مناطق العالم و الانتشار فيه، مرتبط بمعرفة الحالة الجيولوجية للوسط الجغرافي و الظروف المناخية المصاحبة لها، على أساس أن العولمة الحالية التي وصل إليها العالم اليوم، كانت نتيجة لهذا الانتشار المتسارع للإنسان في العالم، و هو شكل من أشكال الاتصال اللامحدود الذي حرك صيرورة العولمة و عجل حدوثها.

و في هذا السياق يعتقد المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي في كتابه " تاريخ البشرية " أن تشكل الحضارة البشرية (الأويكومين)، لم يتغير كثيرا منذ أن انحصرت موجة الجليد الأخيرة قبل حوالي 12 ألف سنة إلى 10 آلاف سنة، و سطح الأرض اليابسة الصالحة للسكن كان على شكل قارة واحدة كبيرة، و هي قارة آسيا بما في ذلك الجزر و أشباه الجزر القابعة في البحر و المتصلة بها، و أهم أشباه الجزر الأسيوية هي: أوروبا و الجزيرة العربية، و الهند و الهند الصينية، و كانت من الممكن أن تكون أوسع لو أنها امتدت باستمرار من الملايو إلى أستراليا و نيوزيلاند، لكن الجزء المتوسط منها قد تفسخ و سقط جزئيا في البحر، مما جعل أستراليا اليوم مفصولة عن آسيا بالبحر الضيق هو أرخبيل إندونيسيا.

و أكبر جزر آسيا القابعة في البحر هما: إفريقيا و الأمريكيتان، و أبعد الجزر هي المنطقة القطبية الجنوبية، و يصل مضيق السويس إفريقيا بآسيا، كما يصل مضيق "بنما"

---

[1]- عبد العليم عبد الرحمن خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و القرآن الكريم**، مؤسسة تهامة للطبع و النشر و التوزيع- جدة، ط1، 1987، ص ص 90 – 93.

أمريكا الجنوبية بأمريكا الشمالية، و هذان المضيقان جعلا ممرين اصطناعيين لما خرقهما الإنسان بالقناتين التين حفرهما و هما: " قناة السويس " و " قناة بنما "، و من أهم الممرات المائية الطبيعية يوجد مضيق "ملقا " الذي يزود المحيط الأطلسي و المحيط الهادي بطريق بحري يصل بينهما.[1]

و من جهة أخرى فإن أفضل السبل لتنقل الناس من جزء من العالم إلى الجزء الآخر هما: الهواء و الماء، و هذان العنصران الطبيعيان يستطيع البشر أن يجتازهما دون إمكان العيش و الاستقرار فيهما، و قد كانت القوة العضلية البشرية و الحيوانية هي القوة المحركة الوحيدة التي كان الإنسان يستطيع استخدامها في السفر برا، أما في النقل المائي فإن القوة العضلية البشرية التي وظفها الإنسان في الجدف، قد أضيفت إليها قوة الرياح للشراع، و هذه الأخيرة كانت القوة الطبيعية الجامدة التي سخرها الإنسان لخدمته.

و في ذلك العصر من حياة البشرية، كان النقل المائي من أهم طرق المواصلات، و تحددها تشكيلات سطح الماء في المحيط الحيوي، و قد كانت الممرات المائية أفضل الطرق البحرية لاسيما مضيق " جبل طارق " و مضيق " دوفر"، و أيضا الممرات المائية الداخلية كالأنهار البطيئة الصالحة للملاحة.[2] هذه التسهيلات الفريدة من نوعها للمواصلات تكون قد ساعدت الجنس البشري على الانتشار في العالم بأسرع ما يمكن، و هو ما جعل مجتمعات العالم تسير تاريخيا نحو تحقيق هذا التجانس و الاندماج العالمي، كحتمية بشرية و طبيعة غريزية إنسانية، التي قررت أن يكون الإنسان اجتماعي بطبيعته.

و في رأي الدكتور "عبد المنعم عبد الرحمن خضر" فإن هناك مجموعتين من العوامل التي أدت إلى هجرة البشر و انتشارهم في العالم: فهناك مجموعة العوامل الطبيعية و مجموعة العوامل الاقتصادية المرتبطة بالعوامل الطبيعية. ففيما يخص العوامل الطبيعية نجد للتضاريس دورا هاما و كبيرا في انتشار البشر في العالم، فكانت السهول و الأودية من العوامل المساعدة على تنقل البشر، فقد كان وادي النيل مثلا طريقا لانتشار الهجرات القادمة من جنوب غرب آسيا إلى السودان و أواسط إفريقيا، كما كان حوض نهر الدانوب الطريق الطبيعي للهجرات التي وفدت من وسط آسيا إلى القارة الأوروبية. أما العوامل الاقتصادية

---

[1]- أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية**، ص53

[2]- المرجع نفسه، ص 54.

فكانت متمثلة في وجود مناطق صالحة للزراعة جذبت الناس إليها، و كذلك توفر وسائل النقل المائي[1] بعد أن عرف الإنسان صناعة السفن الشراعية و النقل البري، و كذلك بعد ما عرف أيضا ترويض الحيوانات الصالحة لنقل الأمتعة و أخرى للركوب عليها، كالخيول و الجمال و البغال و الفيلة الضخمة، و فيما بعد تواصلت هذه الهجرات السكانية من منطقة إلى أخرى، كلما كان اكتشاف المناطق الصالحة للسكن، و ما يمكن أن تتوفر عليه من مواد أولية للصناعة و الزراعة و الرعي و الصيد.

و في نظر الدكتور " عبد العليم عبد الرحمن خضر" فإن بداية انتشار الإنسان في العالم مرتبط بعوامل جغرافية و مناخية قاسية، حيث عرف النصف الشمالي من الكرة الأرضية انخفاضا كبيرا في درجة الحرارة خلال فترة العصور الجليدية، لاسيما النصف الشمالي من قارة آسيا و أوروبا و أمريكا، بينما كلما اتجهنا نحو النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ترتفع درجات الحرارة، لاسيما الجزء الجنوبي من قارة أسيا و إفريقيا و أمريكا الجنوبية، هذه المناطق ذات المناخ المعتدل عرفت سقوط الأمطار و قلة البرودة، مما سمح لنمو الأشجار و الحشائش و تكونت الوديان، مما جعل تلك المناطق الجنوبية مسرحا لانتشار الحيوانات العاشبة و اللاحمة، و أيضا مناطق ملائمة لاستقرار الإنسان.[2]

غير أن فترات الجليد التي كانت تمر بها المناطق الشمالية تتخللها فترات من الدفء من حين لآخر، و في المقابل كانت تمر المناطق الجنوبية بفترات من الجفاف، و لقد أثر كل ذلك على الإنسان في فترة ما قبل التاريخ، مما دفعه إلى الانتقال عبر مناطق العالم، و هكذا فقد انتشر الإنسان شرقا في فترات الدفء عبر الممرات الجبلية و هضبة التبت نحو الصين، و من شرق آسيا عبرت الجماعات البشرية عبر مضيق " بهرنج " إلى أمريكا الشمالية فكونت سكان الهنود الحمر، و إلى القطب الشمالي بعد عهد حديث، هاجرت جماعات من السكان من أسيا فكونت قبائل الأسكيمو، و نحو الجنوب الشرقي هاجرت جماعات من أسيا برا أو بحرا، فالطريق البحري يلازم الساحل حتى جنوب شرق أسيا، و منه إلى أمريكا عن طريق

---

[1] ـ عبد العليم عبد الرحمن خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و القرآن الكريم**، ص 115 – 116.
[2] ـ المرجع نفسه، ص 124

الجزر الواقعة في المحيط الهادي، أما الهجرة من الشرق إلى الغرب فلم تبدأ إلا حديثا، حيث ارتحلت جماعات بشرية من إندونيسيا نحو جزيرة مدغشقر.[1]

أما الهجرة نحو أستراليا و الجزر المحيطة بها فقد كانت سهلة، و ذلك كون عددا من المضايق التي تكونت فيما بعد كانت كلها أرض يابسة يسهل الإنسان التنقل عليها، لكن حدثت تغيرات جيولوجية فيما بعد، فهبط سطح الأرض أو ارتفع مستوى المياه و نتج عن ذلك ظهور مضايق بحرية، عزلت جزر إندونيسيا و أستراليا عن غينيا الجديدة و عن تسمانيا في الجنوب، و يتفق علماء الأجناس على أن سكان هذه الجزر كلهم ارتحلوا من جنوب شرق آسيا، و استدلوا على ذلك بوجود جماعات بشرية في جنوب أسيا يشبهون السكان القدماء لأستراليا، و هي تشكل بقايا جنس بشري كان يشكل الجنس الأصلي لسكان أسيا، ثم تضاءل بسبب عوامل متعددة.

كذلك هاجرت جماعات بشرية من إندونيسيا و سكنت جزر بولينيزيا في وسط المحيط الهادي، بين جزر هاواي و جزر نيوزيلندا. أما سكان ميكرونيزيا فقد هاجروا هم كذلك من إندونيسيا، كما كانت هناك عناصر زنجية سكنت جنوب شرق آسيا، و التي أصبحت منتشرة في جزر الملايو و بعض الجزر المحيطة بأستراليا، كما انشرت هذه العناصر الزنجية غربا نحو إفريقيا، على طول امتداد سواحل إيران و شبه الجزيرة العربية عن طريق باب المندب و دخلت إفريقيا، و قد وجدوا عناصر أقدم منهم قد سكنوا إفريقيا و هم البوشمن و الهوتنتون في جنوب غرب إفريقيا.[2]

و إذا تتبعنا تقسيم علماء الأجناس البشرية للمجموعات البشرية، فإننا نجد هناك ثلاث مجموعات رئيسية من الأجناس البشرية و هي:

أ- مجموعة الأجناس القوقازية و تتشكل من أربعة فروع و هي: الجنس النوردي، و الجنس الألبي، و جنس البحر الأبيض المتوسط، و الجنس الهندوسي، و يقال أن الفروع الثلاثة الأولى توزعت أفقيا في القارة الأوروبية من الغرب إلى الشرق، أما الفرع الرابع فقد توزع في جهة الشرق فقط، و قد دخل إلى الهند من جهة شمالها الغربي، و اختلط مع

---

[1]- عبد العليم عبد الرحمن خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و القرآن الكريم**، ص 125

[2]- المرجع نفسه، ص ص125 – 128.

سكانها الأصليين الذين كانوا خليطا من الأستراليين و الهنود.[1] و قد جاءت هذه السلالة القوقازية من جنوب غرب آسيا إلى إفريقيا، و يعتقد أنه من السلالة الحامية، كما دخلت إلى القارة الأوروبية عبر بحر قزوين، و عن طريق سهول أكرانيا و هضاب الأناضول إلى البلقان، بعد نهاية العصور الجليدية و أثناء الفترات الدفيئة، و أيضا دخلت من شمال إفريقيا عن طريق معابر تونس و صقيلية، و جزر " بحر إيجة " و مضيق " جبل طارق "، و هم فرع البحر الأبيض المتوسط من الجنس القوقازي، حيث سار هؤلاء السكان من شرق إفريقيا نحو الساحل الشرقي إلى المحيط الأطلسي، حتى إبريا ثم استقر في شمال فرنسا و أجزاء من الجزر البريطانية، و من ثم فهي تشكل أقدم السكان في شمال غرب أوربا.

ب- مجموعة الأجناس المغولية، و تعتبر آسيا في جزئها الشمالي الشرقي منشأها الأصلي، و تتوزع هذه المجموعة بين المغول الأصليين في شمال شرق آسيا، و مغول الملايو بجزر الهند الشرقية.

ج- مجموعة الأجناس الزنجية و هي تضم فرعين أساسيين و هما: الزنوج الإفريقية و الزنوج الأقزام.[2]

أما فيما يخص سكان القارة الأمريكية و الهجرات السكانية التي توافدت إلى تلك المنطقة، فهي قضية اختلف فيها الدارسون، لكن مع اكتشاف طريقة الكربون 14 تمكن المنقبون عن حفريات الإنسان القديم في تلك المنطقة، من معرفة بيقين نسبي الفترة الزمنية الأولى التي ظهر فيها الإنسان في القارة الأمريكية، تقول دراساتهم أن الإنسان سكن الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت مبكر يعود إلى حوالي 38000 سنة قبل الميلاد، في منطقة " لويس فيل " بولاية " تكساس "، كما وجدت بقايا لإنسان ما قبل التاريخ في منطقة " سانتا كروز " بولاية " كاليفورنيا "، يعود تاريخها إلى حوالي 2765 سنة قبل الميلاد، و في منطقة "لاجولا" بكاليفورنيا حولي 19500 سنة قبل الميلاد، و في منطقة "بجيبسيون كيف" بولاية نيفادا حولي 8505 سنة قبل الميلاد، و في منطقة "بلينفو" بولاية تكساس حوالي 7883 سنة قبل

---

[1]- عبد العليم عبد الرحمن خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و القرآن الكريم**، ص 144.

[2]- المرجع نفسه، ص 138.

الميلاد، إلى غير ذلك من المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية، و هؤلاء السكان كانوا كلهم يعيشون على الصيد و جمع الحبوب البرية.[1]

و لكن هذه الدراسات تبقى تخمينية أكثر منها يقينية، كون الحفريات التي عثر عليها المنقبون غامضة و ناقصة، بينما نكتشف أن الهجرات السكانية الكثيفة إلى القارة الأمريكية، كانت في الفترة التالية للاكتشافات الجغرافية الجديدة لكولومبوس للقارة الأمريكية، أو ما يعرف بالعالم الجديد، حيث بدأت الهجرات السكانية الأوروبية إلى هذا العالم الجديد منذ سنة 1492م، مصطحبين معهم زنوج إفريقيا إلى الأمريكيتين في موجات متتالية بهدف تعميرها، مع أن بعض الدراسات التاريخية أثبتت وجود هجرات قديمة إلى هذه المنطقة، خاصة من المصريين القدماء في حوالي الألف الثاني قبل الميلاد، حيث عثر هؤلاء الدارسين على بقايا حضارة قديمة في الميكسيك و البرازيل شبيهة بحضارة مصر القديمة.[2]

و منذ بداية القرن 16، أصبحت أمريكا قارة المهاجرين حيث عرفت هجرات سكانية كثيفة من كل بقاع العالم، لكن أغلبها من أوروبا، مما جعلها القارة التي انصهرت فيها جميع الأجناس البشرية و مختلف الثقافات، فأنتج ذلك مجتمعا جديدا يتمتع بخصائص مميزة. أما المهاجرون الأوروبيون الأوائل إلى أمريكا الشمالية فقد كانوا في شكل جماعات صغيرة الحجم، لا يتعدى عددها المائة شخص استقرت بالقرب من خليج "تشسابيك" في ولاية فيرجينيا منذ عام 1607م، ثم في منطقة "نيوانجلند" منذ عام 1620م، و يرجع الفضل لهؤلاء في رسم بعض مظاهر الحياة الأمريكية و تقاليدها، و مع زيادة تدفق الهجرات الأوروبية، تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 50 ضعفا في مدى قرنين من الزمن و كذلك كندا. من جهة أخرى حارب الأوروبيون الهجرات غير الأوروبية إلى القارة الأمريكية، كما جلبوا أيدي عاملة من الرقيق السود و سيطروا على السكان الأصليين من الهنود الحمر، و كانت نتيجة ذلك ان اختلطت الأجناس الأوروبية بأجناس أخرى غير أوروبية، لاسيما الرقيق الذين جلبوهم من إفريقيا و الهنود الحمر، و من ثم تكون هذه الأجناس الأوروبية و غير الأوروبية الحديثة، هي المسؤولة عن تكوين شعوب أمريكا الشمالية و الجنوبية على السواء.

---

[1]- عبد العليم عبد الرحمن خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و القرآن الكريم**، ص 144.

[2]- المرجع نفسه، ص 139.

كذلك بدأت الهجرات الإسبانية و البرتغالية نحو أمريكا الجنوبية منذ عام 1540م، و كان ذلك في شكل غزو عسكري أو تبشير ديني أو استعمار اقتصادي، و بهذه الطريقة وضع هؤلاء المهاجرين الأساس الاجتماعي لأمريكا الجنوبية يقوم على طبقتين: طبقة من كبار الملاك و هم الغزاة، و طبقة من العبيد وهم السكان الأصليين و الزنوج العبيد الذين جلبوا من إفريقيا، و هؤلاء السكان المهاجرين الإسبانيين و البرتغاليين، يرتكزون أكثر في الأرجنتين و البرازيل و البارغواي و الشيلي و الأوروغواي و غيرها من الجمهوريات الأمريكية الجنوبية.[1]

و لكن مهما كان يقين هذه الدراسة التاريخية و الأنثروبولجية كونها قائمة على التخمين، فإن ما لا يمكن الشك فيه أن الجنس البشري توزع في العالم، و شكل مجتمعات رسمت لنفسها حدودا إقليمية حسب قدرتها على التكيف مع الوسط الجغرافي التي اختارت الاستقرار فيه، و تبعا لذلك تكونت لديها خصوصيات ثقافية و معتقدات دينية و إيديولوجيات و نظم سياسية تدافع عنها، على أساس أن ذلك يشكل قوة وجودها ككيان اجتماعي و ثقافي و سياسي مميز و مستقل عن المجتمعات الأخرى في العالم.

و مع انتشار سياسة التوسع الاستعماري من الدول الأوروبية نحو إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، خاصة مع بداية القرن التاسع عشر الميلادي، و مع توفر وسائل النقل البري و البحري، أخذت التنقلات السكانية طابعا جديدا مرتبطا بمنطق الاحتلال و السيطرة العسكرية و السياسية و الاقتصادية لبعض الدول تجاه دول أضعف منها، و بذلك فقد تمكنت أعدادا كبيرة من السكان الأوروبيين من الهجرة نحو البلدان المستعمرة للاستبطان هناك، و استغلال مواردها الطبيعية و استعباد سكانها. و في الشرق الأوسط اتجهت الهجرة السورية و اللبنانية نحو إفريقيا و أمريكا للاتينية بحثا عن فرص العمل و الاستقرار، و في آسيا اتجهت الهجرة الصينية نحو جنوب شرق آسيا لاسيما ماليزيا و الفيتنام.

و قد تواصلت التدفقات السكانية عبر مناطق العالم بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة نحو الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أستراليا. و في النصف الثاني من القرن العشرين و مع استقلال الدول التي كانت تحت الاستعمار الأوروبي، تواصلت تدفقات الهجرة من تلك

[1]- عبد العليم عبد الرحمن خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و القرآن الكريم**، ص ص 140 – 142.

الدول المستقلة نحو الدول الأوروبية، بسبب الروابط العائلية التي كانت تربط السكان المستعمرين بالسكان المحليين[1]، و هذا يدل على مدى تقارب الشعوب مهما كان شكل هذا التقارب و أسباب حدوثه، و لكنه يؤدي بالضرورة إلى حدوث العولمة خصوصا في مظهرها الثقافي.

و اليوم في عصر العولمة عصر تقارب الشعوب و اختصار المسافات بين بلدان العالم بسبب تقدم وسائل النقل البري و البحري و الجوي، و بسبب تطور وسائل الاتصال و الإعلام أصبحت، التحركات السكانية عبر مناطق العالم أسهل عن سابقتها، لكنها مصدر قلق عالمي و تهديد الأمن الإنساني، و قد اتخذت أشكالا متعددة، فإما أن تكون في شكل هجرة قانونية أو هجرة غير شرعية أو حركات من اللاجئين، و هذا بسبب ما تعرفه دول العالم من توترات سياسية داخلية ناتجة عن التسلط و الاستبداد، أو حملات الإبادة الجماعية و التصفية العرقية، أو حالة الفقر و المجاعة التي تعاني منه بعض البلدان في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، كل ذلك جعل أعدادا هائلة من السكان ينتقلون من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى إما طلبا للحماية أو بحثا عن العمل و مصادر العيش الكريم.

هذه الزيادة المتنامية لحركات الهجرة السكانية عبر بلدان العالم هي في الحقيقة المنتحة للعولمة من جهة، و هي نتيجة العولمة من جهة أخرى. فهي التي أنتجت العولمة لأنها عملت على تقارب المجتمعات ثقافيا على وجه الخصوص، و بالتالي أحدثت احتكاكا سهل الطريق نحو تحقيق التجانس الاجتماعي و الاقتصادي بين الشعوب، و ذلك ببروز نماذج ثقافية اجتماعية مشتركة تتميز بالمرونة و سهولة الاستهلاك، و هذا يساعد في الوقت نفسه على تحقيق التجانس السياسي و الإيديولوجي بين مجتمعات العالم، و من ثم تأسيس النموذج الاقتصادي العالمي، فسقوط الاتحاد السوفيتي و تفكك كتلة الدول الاشتراكية لم يحدث سياسيا و إيديولوجيا إلا بعد ما حدث ثقافيا و اجتماعيا، عن طريق هجرة أعدادا من سكان أوروبا الشرقية نحو أوروبا الغربية، و إدراكهم مدى التباين بين مستوى التحضر بين الطرفان، مع المساواة في الإمكانيات البشرية، كذلك تقبل الشعوب للديمقراطية و المطالبة بها ليس كنظام سياسي بل كثقافة و نمط اجتماعي، لم يكن إلا بكون التنقلات السكانية التي تعرف

[1] - Pierre de Sénarclène , **La mondialisation**, pp 136 – 137.

معنى الديمقراطية، قد لقنت الشعوب الأخرى التي تعيش تحت الأنظمة الاستبدادية بعد الاحتكاك بها عن طريق الهجرة، قيم الديمقراطية، و أن للإنسان حقوقا مقدسة لا يمكن المساس بها، و يجب الدفاع عنها و تحقيقها، و هو ما يعمل على تعجيل العولمة السياسية التي هي عولمة الديمقراطية بكل أشكالها. و من ثم فلم يكن بالإمكان إقامة النظام العالمي الجديد تحت إيديولوجية الأحادية القطبية، لولا حصول هذا التقارب و التجانس بين الشعوب و الحضارات، و دون إدراك الإنسان المعاصر لوحدة الحضارة البشرية.

و من جهة أخرى تكون حركات الهجرة و كثافتها نتيجة عصر العولمة، لأن هذا العصر بما أنتجه من وسائل تكنولوجية في النقل و الاتصال و الإعلام، و ما وضعته الدول من القوانين الدولية عبر الاتفاقيات ثنائي أو متعددة الأطراف، تقضي بإزاحة الحدود السياسية و الجمركية بين الدول، و ضرورة تسهل عملية التنقل عبر الحدود، يكون قد وفر للناس على مستوى العالم فرص التنقل عبر كل دول العالم، دون أية عراقيل، إما لمواصلة الدراسة أو الاستثمار أو العمل أو السياحة و التسويق إلى غير ذلك من أسباب التنقل.

و اليوم عندما نتحدث عن الهجرة السكانية لابد أن نتناولها كإحدى قنوات الاتصال بين الشعوب، و إحدى الآليات التي تؤسس و تحقق حوار الحضارات بدل من الصراع فيما بينها، لأن الحضارات التي تعتقد بعض الأطراف المتعصبة أنها ملك لها و تتميز بها عن باقي الشعوب، هي في الحقيقة حضارة واحدة يشارك فيها الجميع و حق للجميع، هي حضارة إنسانية متجانسة الأطراف و تؤسس إنسانية الإنسان.

3- نشوء الحضارة البشرية و تطورها في اتجاه العولمة

قال "رونيه دوبو" أحد علماء البيولوجيا الغربيين: " وفهم الماضي أمر أساسي لفهم الحياة الحاضرة و المستقبلة، لا لأن التاريخ يعيد نفسه فإن ذلك لن يحصل تماما كما يقال، بل لأن الماضي جزء من كل معالم الحاضر، لذلك فهو يؤثر على المستقبل. و الحياة الإنسانية في كل مرحلة حاضرة هي تجسيد للماضي."[1]

و لما كانت العولمة ديناميكية تاريخية فهي مرتبطة بصيرورة الحضارة البشرية، و تحمل بالضرورة ماضي البشرية بأكمله، كونها نتاج الحضارة البشرية التي تراكمت

[1]- رونيه دوبو، **إنسانية الإنسان**، ص 95.

منتجاتها عبر التاريخ، و هي تعبر دائما عن وجود الإنسان و محاولاته العنيدة للتكيف مع بيئته، و من ثم ففهم ديناميكية العولمة مرتبط بفهم معالم الحضارة البشرية في جذورها الأول، و كيف تطورت حتى وصلت إلى ما عليها اليوم، لأنه مهما كانت الاختلافات الثقافية بين المجتمعات فإن ذلك الاختلاف عرضي، و إنما الجوهر واحد و مشترك بين البشر، لذلك لا تختلف الحضارة وما أنتجه الإنسان من منطقة إلى أخرى كما يعتقد، و إنما الحضارة البشرية متشابهة في أي بقعة من بقاع العالم، ربما تكون بعض المجتمعات سابقة عن غيرها إلى إنتاجها و التحكم فيها، و لكنها سرعان ما تنتشر في كل العالم و يستفيد منها الجميع، و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة في الزمان و المكان.

و نشوء الحضارة كما يرى ابن خلدون شيء طبيعي و ضروري، لأنها تنشأ من تجاوز ما هو ضروري من مستلزمات الحياة الاجتماعية كالمأكل و الملبس و المأوى و أدوات العمل، إلى الحاجات الكمالية و الرفه، و هو ما يدفع بالناس إلى البحث عن تشييد الحضارة و تجاوز حياة البداوة، لذلك قال في الجزء الأول من كتابه " المقدمة ": " ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش، و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرفه، دعاهم ذلك إلى السكون و الدعة، و تعاونوا في الزائد على الضروري و استكثروا من الأقوات و الملابس و التأنق فيها، و توسعة البيوت و اختطاط المدن و الأمصار للتحضر."[1]

و يعني ذلك أن انتقال الإنسان من عصر البداوة إلى عصر الحضارة حسب ابن خلدون، كان حتمية طبيعية كما كان نشوء البداوة الأولى حتمية طبيعية أيضا، و لكن نمط معيشة البداوة كان يقوم على ما هو ضروري للبقاء، بينما حياة الحضارة تقوم على الزائد من المعاش عن الضرورة، و هذا الزائد عندما يحصل في المجتمع يدفع الناس بالضرورة إلى البحث عن الترف و الرخاء في كل مظاهر الحياة، فيهيؤون أنفسهم لبناء الحضارة بتوظيف ذلك الزائد عن الضرورة في تشييد المنازل و تعبيد الطرقات، و بناء المرافق و المصانع، و إحداث المدن و توسيعها، فيتقارب السكان و يحتك بعضهم ببعض، و هو شكل من أشكال الاتصال و الاندماج، و اليوم في عصر العولمة تكون الحضارة قد تطورت في الصنائع و العلوم، ليس في دائرة المجتمع المغلقة و إنما في العالم المنفتح، و هو أمر ضروري

[1]- -عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة (الجزء الأول)**، تحقيق و تعليق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب للطباعة و النشر و التوزيع- دمشق، ط 1، 2004، ص 244..

و طبيعي ما دام ذلك نتاج الزائد عن الضروري من أمور المعاش في الدول المتقدمة المصنعة، و هي التي أنتجت كل الوسائل التكنولوجية التي قاربت الشعوب و اختصرت المسافات.

غير أن النظر إلى الحضارة من هذه الزاوية يجعلنا نتساءل عن جذورها التاريخية و كيفية نشوئها، و كيف تهيأت كل العناصر التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية لبلوغ العولمة الحالية، و كأن العولمة كانت قدرية تاريخية تراكمت مراحلها، و ارتبطت جدليا عبر مراحل التاريخ البشري، كي تؤدي بالبشرية إلى ما تعيشه اليوم من تقارب و تجانس، إلى حد عدم قدرة أي مجتمع أو دولة الخروج عن دائرتها، و كأن القول الذي كان متداولا كبديهية تشبه بداهة بعض الحقائق الرياضية و هي " أن الإنسان اجتماعي بطبيعته،" أصبح يقال أن الإنسان عولمي بطبيعته.

و قد رأى ابن خلدون أن الحضارة البشرية كانت قد نشأت في أحضان البداوة أو المجتمع الزراعي و الرعوي، لأن الإنسان لا يفكر في الصناعة و تشييد المنازل و وضع النظام ما لم يكن مستقرا في إقليم معين، و لم يحصل ذلك تاريخيا إلا بعد أن عرف الإنسان الزراعة و تدجين الحيوانات و النباتات، و حقق اكتفاءه الذاتي من إنتاج الطعام و كف عن حياة الترحل و جمع الحبوب و الصيد، فبنى المساكن و عرف كيف يشعل النار و يوظفها في حياته، و صنع الأدوات المنزلية من الفخار و الخشب، و الألبسة من صوف الماشية و وبرها، كما صنع أدوات العمل و الأسلحة، و اخترع اللغة للتفاهم و تسمية الأشياء ثم الكتابة.

لذلك قال في الجزء الأول من كتابه " المقدمة ": " اعلم: أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو اختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بما هو ضروري و بسيط قبل الحاجي و الكمالي. فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة و الزراعة، و منهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم و البقر و المعز و النحل و الدود لنتاجها، و استخراج فضلاتها. و هؤلاء القائمون على الفلح و الحيوان تدعوهم الضرورة – و لابد – إلى البدو لأنه متسع لما لا تتسع له الحواضر و المزارع و الفدن و المسارح للحيوان و غير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم، و كان

حينئذ اجتماعهم و تعاونهم في حاجاتهم و معاشهم و عمرانهم من القوت و الكن و الدفء، إنما بالمقدار الذي يحفظ الحياة و يحصل بلغة العيش من مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك."[1]

و هنا نكتشف أن ابن خلدون يؤكد على أن مجتمع البداوة مجتمع بسيط لا تكثر حاجاته عن ما هو ضروري للعيش و البقاء، ثم هو أصل الاجتماع الإنساني كونه مجتمعا مستقرا متعاونا متماسكا ينتحل الزراعة و الفلاحة أو الرعي لإنتاج الطعام و اللباس و بناء المنازل، قائما على تبادل المنتجات حسب الحاجة (المقايضة)، و اتجاه الإنسان إلى البداوة[2] في نظره أمرا ضروريا، كون نمط الحياة في تلك المرحلة من الاجتماع البشري يحتاج إلى إقليم واسع يكفي للرعي، و تربية الحيوانات الداجنة، و أن الفلاحة تحتاج أراضي شاسعة للقيام بغرس مختلف الأشجار المثمرة، و زرع مختلف الحبوب و الخضر و الفواكه.

فالحضارة في معناها اللغوي العربي تعني الإقامة في الحضر أي في المدن، لذلك فهي ترادف معنى المدنية، و حياة المدينة هي حياة الاستقرار و الطمأنينية، حياة تنظمها قوانين وضعية أو شرعية حسب طبيعة النظام السياسي السائد، فهي إذن بخلاف حياة البداوة التي تعني حياة التنقل بين البوادي. لكن حياة الاستقرار لم تكن ممكنة إلا بعد اكتشاف الزراعة و الرعي و تربية الحيوانات، و نظرا لما تحققه هذه الحياة المستقرة من اكتفاء الحاجات من الغذاء و في الوقت نفسه يدخر الناس ما يكفيهم من الغذاء للمستقبل، فقد وفرت الوقت للتفكير و ابداع الصنائع و الحرف، و تحصيل المعارف و تطوير النظام و الانتظام، و من ثم فالاستقرار هو الشرط الأول لقيام الحضارة. غير أن التقدم المادي للحضارة لا يشكل حضارة كاملة و هو لا يعبر سوى عن أحد مظاهرها المتغيرة، ثم إن هذه الحضارة المادية يمكن أن توجه توجيها سيئا فتشكل خطرا على الإنسانية عندما يخضعها الإنسان لأهوائه

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة (ج 1)**، تحقيق و تعليق: عبد الله محمد الدرويش، ص 243.

[2]- مجتمع البداوة يصنف فيه ابن خلدون ثلاثة فئات: فهناك البداوة الموغلة في بدواتها و هو مجتمع لا يستقر في منتجع محدد بل يعيش حياة الترحل الدائم كونه يعتمد على الإبل و هو الحيوان الذي لا يعيش إلا في الصحراء، و هناك البداوة نصف المنتجعون و هو مجتمع يستقر نسبيا في منتجع ما ثم سرعان ما ينتقل إلى منطقة أخرى أكثر أمنة للعيش، ثم هناك البداوة المزارعون الفلاحون الذين يستقرون في منطقة ما استقرارا كاملا ينتحلون الفلاحة و الرعي، و تربية الحيوانات و انتاج كل ما يحتاجونه من المعاش بأنفسهم كالطعام و اللباس و أدوات الفلاحة و بناء المنازل الملائمة للوسط الجغرافي الذي يستقرون فيه، فيحيطون مدينتهم بسور يحميهم، و إذا ما اتسع نطاق مجتمعهم ظهرت حرف أخرة كالصناعة و اتجهوا إلى العلوم و مختلف المعارف، فيحتاجون بالضرورة إلى من يتولى تطبيق النظام على الرعية، فيكون لهم حاكم يتأهل لهذه الوظيفة بقوة العصبية، و ينشئ حامية لمدينته، و إذا شعرت القبيلة بالقوة استولت على القبائل المجاورة، فيكون لها الولاء، فيتسع نطاق العصبية، و هذا النوع من البداوة هو الذي يؤسس الحضارة حسب ابن خلدون.

و ميوله و رغباته الشخصية، و في هذا السياق يعرف " ألبرت شفيتسر " الحضارة على أنها " التقدم الروحي و المادي للأفراد و الجماهير على السواء"،[1] و أن الغاية من الحضارة هي التقليل من الأعباء المفروضة على الأفراد و الجماهير الناشئة في كفاحهم في الوجود، أي إثبات الذات و المحافظة على استمرار الحياة و النسل البشري، و ذلك عن طريق إيجاد الظروف الملائمة للجميع قدر الإمكان، ثم البحث عن كمال الإنسان روحيا و أخلاقيا، ذلك هو جوهر الحضارة. و لتحقيق ذلك يجب تقوية سيادة العقل على الطبيعة الخارجية و الطبيعة الإنسانية، و هذا يعني أن الحضارة إذ تقدم للإنسان الأدوات المادية و القيم الروحية و الأخلاقية اللازمة من أجل تهذيب وجوده و توطيد دعائمه، فهي مزدوجة الطبيعة، فهي تحقق نفسها في سيادة العقل على الطبيعة المادية ثم سيادة العقل على النوازع الإنسانية، غير أن التقدم الحقيقي في نظر" أ. شفيتسر" ليس التقدم المادي، و إنما هو التقدم الأخلاقي و الروحي الذي يتجسد في قدرة الإنسان على السيطرة على أهوائه و رغباته لصالح الإنسانية، بينما التقدم المادي الناتج عن قدرة الإنسان على السيطرة على قوى الطبيعة، و التي تتجسد في مختلف الآلات و الابتكارات التكنولوجية، يمكن أن ترجعه إلى مرحلة البربرية و الهمجية، عندما تسيطر عليه ميوله و أنانية أثناء توظيفها.[2]

لذلك كان من شروط الحضارة أن يبلغ المجتمع مستوى من السيطرة على طبيعة بيئته الجغرافية و طبيعته الانسانية، لأن الحضارة هي فعل تهذيب الطبيعة بما ينتجه العقل البشري من وسائل و معارف، و تحقيق ذلك يتطلب الأمر تحقيق التعاون بين الأفراد في المجتمع الواحد (و بين الدول في العالم الواحد)، و في المجتمع الزراعي يرتقى هذا التعاون الاجتماعي عما هو عليه في المجتمعات التي دونه تطورا[3]، لأن إنتاج الغذاء بالكميات اللازمة لضمان الاكتفاء يتطلب جهودا لا يمكن للفرد وحده القيام بها، فالحرث و الزرع و الغرس، و حفر الآبار لاستخراج الماء من باطن الأرض للشرب و السقي، و جني المحصول في و قته و تخزينه، و صناعة أدوات الزراعة و بناء بيوت التخزين إلى غير ذلك

---

[1]- ألبرت شفيتسر، **فلسفة الحضارة**، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، مراجعة: زكي نجيب محمود، المؤسسة المصرية العامة الترجمة و التأليف و النشر، مطبعة مصر، د.ط، مارس 1963، ص 34.

[2]- المرجع نفسه، ص ص، 34 – 35

[3]- فسطنطين رزيق **في معركة الحضارة (د راسة في ماهية الحضارة و أحوالها و في الواقع الحضاري)**، دار العلم للملايين،ط1 1964، ص ص 41 – 42.

من الأعمال، كل ذلك يتطلب تعاونا كبيرا و متواصلا، و كلما ارتقى هذا التعاون ازدادت حظوظ المجتمع من الحضارة.

و في هذا العمل الجماعي المتماسك من أجل مواجهة المصير المشترك و بلوغ الأهداف المسطرة، يعيش الأفراد في المجتمع الواحد في علاقات يعرف كل واحد من خلالها واجبه تجاه الجماعة، و واجب الجماعة تجاهه، و بالطريقة هذه ينشأ الضمير الجمعي لدى الأفراد و هو إدراك الفرد لذاته و علاقته بالآخرين، و إذا ما أدرك الفرد ذلك و شعر به في ذاته يكون ذلك بداية انتقال الإنسان من مرحلة البربرية و حياة الفطرة إلى مرحلة الفهم و الإدراك، من مرحلة المجتمع الغريزي الفوضوي إلى مرحلة المجتمع المنظم الذي يقوده إلى تأسيس الحضارة، و يحجز مكانة في التاريخ بقدر ما يفكر و يبتكر و يبدع.[1]

و كذلك تتطلب الحضارة العالمية في إطار العولمة حصول تماسك و تضافر الجهود الدولية من أجل مواجهة المصير المشترك للشعوب، و تحدي المصادر الجديدة لتهديد الأمن الإنساني في العالم، و هو عمل يتطلب دخول الدول في علاقات تعرف من خلالها كل دولة واجبها تجاه المجتمع الدولي و واجبه تجاه كل دولة، هذا الإدراك الدولي لمغزى العلاقات الدولية و أهداف المجتمع الدولي، هو الذي يعلن عن قيام حضارة العولمة، و تدرك كل دولة في الوقت نفسه مكانتها في التاريخ و في المنظومة العالمية.

ثم إن هذا التعاون الدولي الذي يفرضه نظام العلاقات الدولية، كما في المجتمع الواحد يقتضي نظاما يسيره و ينظمه، و من هنا نشأ النظام العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس منظمة الأمم المتحدة، و أعيدت صياغة هذا النظام بعد زوال نظام الثنائية القطبية مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، كل ذلك كان بهدف تحقيق العدل و الاستقرار العالمي و رد المظالم عن الدول و المجتمعات.

إن تأسيس النظام العالمي كان أمرا ضروريا كما كان ذلك أيضا ضروريا في المجتمع، و كان "ابن خلدون" قد أشار إلى هذه الضرورة في الجزء الأول من كتابه "المقدمة" إذ قال: " ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه، و تم عمران العالم بهم، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طبائعهم الحيوانية من العدوان و الظلم."[2] و هذا يعني أن عدم

[1]- محمد فوزي النجار، **الإسلام و فلسفة الحضارة**، مؤسسة التعاون للطبع و النشر- القاهرة، ط1، 1993، ص 15.
[2]- عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة (ج1)**، ص 138.

وجود نظام و قوانين تحكم المجتمع الواحد كما في المجتمع الدولي، يعرض هذا المجتمع للهلاك و العالم أيضا، و تعم الفوضى و تعود البشرية إلى مرحلة الهمجية و البربرية، و هذا كون الإنسان غالبا ما تتحكم فيه أنانيته فيلجأ إلى أشكالا من القوة و الغلبة، لتحقيق مصالحه و توسيع نفوذه و سلطته، كذلك في المجتمع الدولي إذ تسمح الفوضى العالمية بانتهاج بعض الدول العظمى نهج السيطرة و الاستعمار تجاه دول أخرى.

و في إطار نشأة السلطة السياسية في المجتمع نشأت الكتابة بعد اختراع اللغة، و هي أداة فعالة في تعزيز الاتصال بين أفراد المجتمع و بينه و بين المجتمعات الأخرى، و هذا يسمح للمجتمع بتوسيع مكاسبه الحضارية عن طريق احتكاكه بالمجتمعات الأخرى (و هو ما يحدث في سياق العولمة مع انتشار التكنولوجيا على مستوى العالم بفعل احتكاك الشعوب و حضاراتها)، كما أن الكتابة أداة لحفظ العلوم و المعارف و مختلف المكاسب الحضارية و نقله للأجيال القادمة.[1]

و الحضارة البشرية التي تراكمت منتجاتها عبر التاريخ، بدأت عندما استقر الإنسان و توسعت دائرة الاقتصاد من الزراعة و الرعي إلى الصناعة أي التكنولوجيا، مع أن هذه الأخيرة قديمة قدم الوجود الإنساني، و تجلى ذلك فيما عثر عليه الباحثون من حفريات الإنسان القديم من فؤوس و مطارق و سكاكين حجرية. فالتكنولوجيا إذن تعبر عن مدى قدرة الإنسان على التكيف مع البيئة التي يستقر فيها، و مدى قدرته على توظيف قدراته العقلية و مستوى ذكائه، في إدراك العلاقة بين الحاجة إلى أداة ما و المادة الخامة التي تقدمها له الطبيعة، و كيفية تحويلها و إبداع أداة تلبي له حاجته، و هذا شكل من أشكال الصراع مع البيئة، و السيطرة على المحيط من أجل البقاء من جهة، و وسيلة من وسائل الاتصال و تقارب الشعوب من جهة أخرى، و مرحلة العولمة إذ تتميز بانتشار التكنولوجيا على نطاق عالمي، فقد حققت تقاربا و اندماجا واسعا لشعوب العالم و إن كانت هذه الحضارة التكنولوجية قد تلقتها الشعوب بدرجات متفاوتة من التقدم و الرقي.

و في هذا السياق نلاحظ أن الإنسان كان يسعى من خلال تأسيس الحضارة إلى حماية نفسه من عوامل الطبيعة القاسية، بالتغلب على قساوتها و موانعها و ذلك من أجل الحفاظ

---

[1]- قسطنطين رزيق، **في معركة الحضارة**، ص 43.

على بقائه و استمرار نسله، و بقدرة عقله استطاع أن يبتكر وسائل استغل من خلالها مواردها الباطنية و السطحية، سواء من أجل توفير ما يحتاجه من الغذاء و الماء أو لاستخراج ما يحتاجه من المعادن و الغازات للصناعة، كما تمكن من التكيف أو السيطرة عليها. و حسب " قسطنطين رزيق " فإن ذلك يتجلى في ثلاثة مظاهر أساسية هي:

1- الأدوات التي اخترعها لاصطياد الحيوانات و الحرث و حياكة الملابس، و التنقل من مكان إلى آخر، و الاتصال بالآخرين، و محاربة الأعداء، و هذا المظهر جعله يلقب بالإنسان الصانع (Homo-faber)

2 - المنتجات التي تحصل عليها من خلال توظيف هذه الأدوات، لاسيما المواد الزراعية و المواد الغذائية، و السلع التجارية و المصنوعات كالأواني الفخارية و الألبسة و الآلات و الأسلحة و الأثاث المنزلي و مختلف المنشآت، كلها منتجات مهيأة للاستهلاك الفردي و الجماعي.

3- القدرة التقنية التي تمكن الإنسان من خلالها السيطرة على الطبيعة و استغلال ثرواته الباطنية و السطحية، و هي تقنية ناشئة عن المعرفة و التجربة و الاختبار المستمر، و التي كانت تخطو بخطوات بطيئة و عسيرة في بادئ الأمر، ثم تسارعت كلما ازداد التجربة و اتسع حقلها، و حصل تزاوج بين النظري و التطبيق في مجال المعرفة العلمية، كل ذلك أنتج حضارة تكنولوجية لها من المرونة ما يجعلها أسرع العناصر الحضارية نقلا من مجتمع إلى أخر في العالم، و أشدها قابلية للتزايد و التكامل[1]، و هي التي سارعت عملية العولمة الراهنة عندما أصبحت نقطة تلاقي الشعوب و الحضارات، و ما تملكه من القدرة على تحقيق التجانس و الاندماج العالمي.

لذلك رأى المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي في كتابه " تاريخ البشرية " أنه قد مر وقت طويل جدا على البشرية حتى اهتدت إلى كيفية صناعة الأدوات، التي تمكنت من خلالها السيطرة على المحيط الحيوي، ففي حوالي 70 ألف إلى 40 ألف سنة قبل الميلاد قامت الثورة التكنولوجية الأولى، و كان ذلك حدثا حاسما في تاريخ البشرية، غير أن التقدم في تلك الفترة كان بطيئا و ضعيفا و هذا كون الأدوات التي كانت تبدع ينقلها الناس بأنفسهم من

[1]- قسطنطين رزيق، **في معركة الحضارة**، ص ص 83 – 85.

مجتمع إلى آخر، و كان ذلك يستغرق وقتا طويلا بسبب تباعد الشعوب في مساكنها، لأن حياة الصيد و جمع الغذاء كانت تتطلب أن يحدد كل مجتمع إقليما واسعا يتحرك فيه سعيا وراء قوته، زيادة إلى ذلك فإن الناس غالبا ما يكونوا محافظين ينفرون من قبول المخترعات الجديدة من الأدوات حتى و لو كانت في متناولها.[1]

لكن من جهة أخرى – كما لاحظ " أ. توينبي "– كان هناك اتساقا عالميا بين الشعوب في انتشار هذه الأدوات و مختلف المخترعات التكنولوجية، و ربما كان يعود ذلك إلى قلة الإبداعات، إذ كانت فترات زمنية طويلة بين إبداع و آخر، و كان ذلك يسمح بأن تنتشر تلك الأدوات على نطاق واسع في العالم قبل أن يحدث إبداع جديد. لكن المراحل التي جاءت بعد ذلك عرفت فيها التكنولوجيا تسارع التحسينات في الأدوات المخترعة و تنوع في أصنافها، و كذلك تسارع في انتشارها، إذ أدى ذلك إلى تكاثف المخترعات التكنولوجية بحيث كانت تظهر مخترعات جديدة قبل أن تتمكن سابقتها من الانتشار على مستوى العالم، فنتج عن ذلك تباين في مستوى الرقي التكنولوجي بين الشعوب.

و مع اختراع السفن الشراعية من طرف شعوب غرب أوروبا بداية من القرن 15 الميلادي عادت الحضارة التكنولوجية إلى احداث توازن بين سرعة الاختراع و سرعة الانتشار، و في بعض الأحيان تتغلب سرعة الانتشار على سرعة الاختراع بسبب سرعة التوصيل التي كانت تقوم بها تلك السفن، حيث يمكنها أن تمكث في البحر عدة شهور و تصل إلى ابعد المناطق في العالم، مما جعل هناك تشابه بين الحضارة القديمة و حضارة العصر الحديث، و يتمثل ذلك في تغلب سرعة الانتشار على سرعة الاختراع للمخترعات التكنولوجية، و كذلك قيام حالة من الاتساق العالمي في كلا العصرين في انتشار المخترعات التكنولوجية.[2]

لقد انحدر الناس جميعا من أصل مشترك و يشكلون نسلا واحدا ثم ساحوا في الأرض، و لا يمكن أن تستمر حياتهم جميعا إلا ضمن حدود مادية ضيقة جدا تحددها الضرورات الفيزيولوجية للنوع البشري، و مع ذلك فمهما اختلفوا في أعراقهم فهم لديهم القدرة على أن يتعلموا كيف يعيشون في أجواء طبيعية غاية التنوع و ذلك عن طريق تبنيهم لطرق حياة

---

[1]- أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية** ، ص ص 60 – 61.
[2]- المرجع نفسه، ص 61.

مناسبة. و مع أن قدرة الإنسان على التكيف مع الأوضاع الجديدة و نجاحه في ذلك محدودة المدى، فقد تعلم كيف يردف هذه القدرة بملائمات اجتماعية و ثقافية تطرد تأثيرا و تنوعا.

و مهما كان اختلاف العروق و الأصول الاجتماعية لأفراد البشر فقد أسسوا مساكنهم في أي محيط مادي ممكن قابل للحياة و الاستقرار، و نموا علاقات عاطفية مع كل مظاهر الطبيعة في هذه الأرض. و من المحتمل أن بداية ظهور الجنس البشري كان في مناخ معتدل، إلا أن كل الناس من جميع العروق و الأصول الاجتماعية يعيشون دون انزعاج تحت شمس الصحراء، و في ضباب الأرض الجديدة، و في القطب البارد، و في غابات إفريقيا، و على جبال الهملايا و غيرها من المناطق القابلة للسكن، و لقد بدأت حياة الإنسان الاجتماعية في مجموعات صغيرة منعزلة تعيش على الصيد و جمع الحبوب البرية، ثم على الزراعة و الرعي، و لكنها انتشرت الآن في مجموعات اجتماعية ضخمة في المدن و القرى الكبيرة، فدار الإنسان هي البيئة التي يتأقلم معها من خلال عمليات بيولوجية حيوية و اجتماعية ثقافية، و التي يصبح متعلقا بها عاطفيا من خلال تقاليد مجتمعه و تجاربه الشخصية.

على مر التاريخ أجبر بعض السكان في جميع أنحاء العالم على ترك ديارهم، و الاستيطان في مناطق أخرى بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو لأسباب اقتصادية أو عقائدية، إلا أن إمكانية التأقلم عند الإنسان هي من الضخامة ما تجعله ينجح في تأسيس مسكن جديد له، حتى و لو انتقل إلى بيئة تختلف عن بيئته الأصلية ماديا و بشريا و ثقافيا، فالحياة اليومية في كل المدن الكبرى، توفر لنا أمثلة لا حصر لها عن قدرة الإنسان على العيش و العمل، في أجواء و بيئات اجتماعية و ثقافية و مادية مختلفة تماما عن بيئته، ففي المدن الكبرى يمكننا أن نرى شقرا ذوي عيون زرق من الإسكندينافيين، و عربا و هنودا أصولهم من الصحاري الرملية، و إفريقيين سود البشرة، و أسيويين صفر الجلود عاش أهلهم في الغابات الاستوائية، يعملون جميعا في وظائف واحدة، و يرتعون في مرابع الألعاب واحدة، و يكتسبون نفس العادات، و يأكلون نفس الطعام، و يستمعون لنفس الموسيقى، و يشاهدون نفس المهرجانات، و يقدمون الولاء لعلم واحد، و هم يميلون لنسيان تراث

أجدادهم، و يتعذبون مجتمعين بنفس الطريقة بسبب فقدانهم للقيم التقليدية، و يبحثون جميعا بسذاجة و ارتباك عن معنى جديد لحياتهم.[1]

و مع تزايد التحضر و التصنيع أصبح التماس الدائم المباشر بين المجموعات البشرية الضخمة أمرا عاديا في الحياة اليومية، و لقد تلاءم الإنسان بحماس معها، و أنتج هذا التغير أنواعا من الملائمات السلوكية مع البيئات الاجتماعية التي تبدو لنا عادية، مع أنها لو حدثت في الماضي، لتسببت صدمة و ربما كارثة. و الازدحام السكاني تعبير نسبي، و التجارب الماضية للمجموعات السكانية أثرت على طريقة التفاعل المتبادل بين الأفراد، و بتعبير آخر تشكل الكثافة السكانية عاملا أقل أهمية على المدى الطويل من شدة الخلافات الاجتماعية الناتجة عنها، الخلافات التي تقل حدتها عادة بعد حصول التلاؤم الاجتماعي، و مع أن نتائج الازدحام السكاني ليست حتى الآن مفهومة تماما، فمما لاشك فيه تقريبا أنها تحصل بصورة غير ظاهرة، و ليست النتائج الأولية أسوئها، بل ردود الفعل المعقدة الثانوية التي تحصل للأفراد و المجتمع ككل.

و إبان تطور الجنس البشري كان الناس يعيشون في الغالب في مجموعات سكانية صغيرة، كل فرد يعرف الآخر معرفة شخصية، و قد يحتاج الإنسان لتجمعات أكبر من آن لآخر، و لكن من المؤكد أنه لا يحتاجها بصورة دائمة، و عندما يختلط الإنسان اجتماعيا أكثر من اللازم تكون ردود فعله على الأرجح خيبة للآمال، و الاستسلام الكامل للتكاثف السكاني الشديد في المجتمعات التكنولوجية المتقدمة يمكن أن يكون مدمرا للإنسانية، و لكنه في الوقت نفسه سيعني قيام عالم متزايد التنظيم، و ستنتقي البيئة أكثر الناس استعدادا للبقاء فيها للعيش في حياة مقننة و مقيدة.

في الواقع كما يرى " أ. توينبي " كل الإنجازات التكنولوجية التي تمت على يد البشرية كانت إنجازات اجتماعية، على اعتبار الإنسان اجتماعي بطبيعته، فالاجتماعية هي الشرط اللازم لصنع حتى أبسط أدوات الاستعمال.[2]

---

[1]- رونيه دوبو، **إنسانية الإنسان**، ص ص 178 – 179.

[2]- أ. توينبي، **تاريخ البشرية**، ص 76

4- تطور التجارة الدولية و نشوء العولمة

تعتبر التجارة إحدى القواعد الأساسية التي تقوم عليها عملية العولمة الحالية، و إحدى العجلات المحركة لصيرورتها، كونها تشكل الحد الأوسط بين عملية الانتاج و عملية الاستهلاك، و هذا الكل المتكامل بين الانتاج و الاستهلاك و التجارة يشكل جوهر العملية الاقتصادية، و العولمة كديناميكية تاريخية تكون في إحدى مظاهرها الجوهرية نتاج تطور هذه العملية الاقتصادية في شقها التجاري. لذلك فالعملية الاقتصادية التي هي من أسس العولمة الحالية، لم تكتمل و لم تزدهر إلا بازدهار التجارة، و هي مرتبطة بتطور وسائل النقل البحري و البري و الجوي، بحيث مكن ذلك الانتاج الزراعي و الصناعي و مختلف المنتجات الحضارية، من بلوغ مرحلة التوزيع و الاستهلاك، و كلما تطورت وسائل النقل في الكم و النوع، ازدهرت التجارة و تنوعت موادها، كما يوسع ذلك نطاقها الجغرافي، مما يؤدي إلى ازدهار و توسع عملية الانتاج و الاستهلاك كما نوعا.

و ازدهار التجارة و توسع نطاقها الجغرافي أيضا مرتبط بنشوء المدنية و ازدهارها اجتماعيا و ثقافيا و تكنولوجيا، و هذه العملية المتكاملة و المترابطة العناصر ارتباطا جدليا، هي التي مكنت المجتمعات من الاحتكاك ببعضها البعض ثقافيا و اجتماعيا، على اعتبار أن المواد التجارية كالألبسة و الأواني المنزلية المصنوعة من الفخار، أو من أنواع المعادن كالنحاس و الحديد و كذلك ألعاب الأطفال، أو المواد المستعملة في الطهي كالتوابل و غيرها، كلها عناصر تحمل معها نماذج ثقافية لمجتمعاتها الأصلية، فيساعد ذلك على حصول التمازج الثقافي و الحضاري بين المجتمعات، إلى مستوى عدم القدرة على اكتشاف الأصول الثقافية و الاجتماعية و الحضارية لبعض النماذج الثقافية، هي تلك النماذج التي اكتسبت الطابع العالمي من خلال توظيفها من طرف كل المجتمعات، و قد ساهم ذلك في تسارع عملية العولمة.

و التجارة في جذورها التاريخية قديمة قدم استقرار المجتمع البشري و نشوء الحضارة، و هو استقرار أساسه مبدأ الاعتماد المتبادل (Le principe de l'interdépendance) بين الأفراد في المجتمع الواحد و بين الدول في العالم الواحد كما هو معروف حاليا في إطار نظام العلاقات الدولية، و هذا المبدأ هو الذي فسح مجالا واسعا لإقامة مبدأ التبادل الحر

(Le principe du libre-échange)، و كلا المبدآن (أي مبدأ التبادل الحر و مبدأ الاعتماد المتبادل) هما اللذان تطورا عبر التاريخ تطورا جدليا، و تقوم عليهما العولمة الحالية، و التجارة إذ هي إحدى القواعد الصلبة و حجر الأساس في النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث ثم إعطاء السلطة المطلقة للسوق (و هو ما يسمى اقتصاد السوق) تكون قد تطورت وفق تطور و توسع نطاق هذان المبدآن. و لذلك نجدها تتضمن في تاريخها بذور العولمة الحالية، مما يدعونا إلى الاستنتاج أن العولمة الحالية لها جذور تاريخية قديمة قدم نشوء التجارة و استقرار المجتمعات البشرية و نشوء الحضارة.

و إذ تقوم التجارة على عملية التبادل الحر للمنتجات سواء الزراعية أو الصناعية، فإن هذه العملية كانت لمدة زمنية عريقة في تاريخ الإنسانية، و هي تقوم على عملية المقايضة التي كانت تقوم على أساس الحاجة إلى المنتجات التي لا يستطيع الانسان في إقليم معين انتاجها، و ينتجها غيره في إقليم أخر، و أن هذه المقايضة نشأت عندما أنتج الإنسان أكثر من حاجته، لذلك يقايض الآخرين هذا الفائض من الإنتاج مما يحتاجونه مقابل أشياء ينتجها هؤلاء و هو بحاجة إليها. و في هذا السياق قال المفكر الأمريكي " وويل ديورانت": " لما كانت الكفايات البشرية و المواد الطبيعية موزعة على الأرض في غير مساواة، فقد ترى شعبا من الشعوب قادرا بفضل ما تطور لديه من استعدادات خاص، أو بفضل قربه من المواد المطلوبة، تراه قادرا على إنتاج أشياء معينة لا يكلفه إنتاجها ما يكلف جيرانه، فيمضي في صنع هذه الأشياء حتى يصنع منها أكثر من حاجته، و عندئذ يقدم فائض إنتاجه لجيرانه في مقابل ما ينتجونه هم، و هذا التبادل هو أصل التجارة."[1]

و هذا يعني أن استقرار الإنسان بعد أن تعلم الزراعة و تربية الحيوانات الداجنة، و بدأ في صنع الأدوات التي يحتاجها، لم يكن بدراية مما كانت تجود به الطبيعة من خيرات إلا ما كان ظاهرا، و قد كان ذلك حسب قدراته على التكيف مع المحيط و أنتاج الغذاء في المنطقة التي كانت تبدو له أنها تحتوي على كل ما يحتاج إليه لقيام الزراعة، وغرس كل أنواع الأشجار المثمرة، و استخراج المواد المعدنية للصناعة، و مدى صلاحيتها للاستقرار، ثم ظهر فيما بعد أن منطقته هذه لم تتوفر على كل المواد التي يحتاجها للصناعة، و أرضها

1- وول ديورانت، **قصة الحضارة(المجلد1، ج1)**، ص 28.

ليست صالحة لزراعة كل أنواع الخضر و الفواكه و الحبوب و الأشجار، و ذلك حسب نوع المناخ الذي يحيط بها، مما دفعه إلى مقايضة ما ينتجه فائضا عن حاجته من الخضر و الفواكه و مختلف الثمار و مواد الصناعة، مقابل الخضر و الفواكه و الثمار و مواد الصناعة التي لا ينتجها، و وفقا لذلك يختص كل فرد أو عائلة (أو مجتمع كما في العصر الحديث) في إنتاج نوع معين من الأدوات أو مواد الصناعة، أو من المزروعات، و قد كان ذلك منطلقا لظهور التخصص في العمل، الذي أصبح من بين السمات الأساسية في اقتصاد عصر العولمة إذ تختص كل دولة في إنتاج و تصدير منتوج أو عدة منتجات صناعية و زراعية، تملك فيها قوة التحكم في السوق العالمية، و هذا ما سماه المفكر الاقتصادي الإنجليزي " آدام سميث " "بالميزة المطلقة في التبادل التجاري،"[1] ثم أن هذا التخصص في إنتاج صناعة أو زراعة ما، سرعان ما أصبح مرتبطا بالإنسان المتخصص فيها و عائلته و قبيلته، كأن نقول عائلة الحداد أو البناء أو الفخار أو الفلاح إلى غير ذلك.

كما يسرت عملية التبادل و المقايضة هذه، بروز عوامل أخرى ساعدت على انتقال المنتجات الصناعية و الزراعية من مجتمع إلى آخر، مثل الحروب و السرقات و الجزية و الغرامات، و مازالت بعض صور المقايضة تتم بين الدول في عالمنا المعاصر تظهر في تلك الصفقات التجارية المتكافئة.

إن اتساع رقعة المجتمع و اتساع دائرة الانتاج و تنوع المنتجات أدت إلى ظهور السوق و مراكز التجارة و المتاجر، و قد كانت في بداية أمرها فوضوية و متذبذبة ثم أصبحت منظمة في أوقات معلومة، ثم أصبحت دائمة في أماكن محددة تسمح لمن يملك منتوجا فائضا عن حاجته أن يعرضه للمقايضة.[2]

و قد ضلت المقايضة أساسا للتبادل التجاري أمدا طويلا، و كان معيار المقايضة الذي يحدد قيمة المنتوج هو الحاجة إلى منتوج دون غيره، و ليس يوم العمل اللازم لإنتاجه أو كلفته، و كان أي منتوج يمكن أن يستعمل كعملة متداولة بين الناس بشرط أن يقبلها البائع

1- الميزة المطلقة في التبادل التجاري حسب " آدام سميث " تعني أن الدولة يمكنها أن تنتج سلعة واحدة أو عددا من السلع بتكلفة أقل من الدول الأخرى، و ذلك إذا كنت تملك تخصصا في إنتاج تلك السلع على أساس ما تملكه من الكفاءات و المواد الأولية، و تستورد سلع تنتجها دول أخرى بتكلفة أقل من تكلفتها محليا.(عبد الواحد الغفوري، **العولمة و الغات**، ص ص 21- 22.)

2- ول دويرانت، **قصة الحضارة (المجلد 1، ج1)** ص ص 28 – 29.

كثمن لبضاعته، و يقبلها المشتري كمقابل لما يدفعه، كالملح و الجلود و الحلي، و الآلات و الأسلحة، و الفول و القواقع و اللؤلؤ، و جوز الهند، و أخيرا الأغنام و الأبقار و الخنازير و العبيد، و قد كانت الماشية معيارا مناسبا لقياس قيمة المنتوج و وسيلة للتبادل بين الصيادين و الرعاة، كونها تربح بالتربية، و سهلة التنقل، لأنها تنقل نفسها بنفسها، كذلك كان الناس و الأشياء إلى عهد قريب يقوَّمون برؤوس الماشية، كأن يساوي عبدا ماهرا أربعة رؤوس من الماشية، و حتى اللفظتان اللتان استعملهما الرومان قديما للمال و للماشية لفظتان متشابهتان و متقاربتان، فقد استعملوا للمال لفظة "Pecus "، و للماشية استعملوا لفظة "Pecunia "، و طبعوا رأس ثور على نقودهم القديمة، لذلك نجد الكلمة الإنجليزية المستعملة للدلالة على رأس المال هي" Capital" و هي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Caput" و تعني " رأس" و كان يقصد به رأس من الماشية، و لما استنجمت المعادن كالنحاس و الحديد، و أخيرا الذهب و الفضة، استخدمت كعملة متداولة محل كل الأشياء التي كانت تستخدم كعملة يحدد بها قيمة المنتوج، بداية من المرحلة التاريخية.[1]

إن اختراع الإنسان العملة المعدنية (النقود) كوسيلة للتعامل التجاري مكان المقايضة تعتبر ثورة اقتصادية أحدثت تحولا عظيما في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات، كونها تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير و وزن قليل، و من جهة أخرى مكنت المجتمعات من اعتماد وسيلة معدنية مشتركة و واحدة، كعملة للتعامل التجاري حتى و ان اختلفت في طريقة تشكيلها، كذلك كان الانتقال من السلع المعيارية إلى العملة المعدنية في التبادل التجاري قد تيسر للإنسان زيادة ثروته و رخاءه، و تسويق فائض انتاجه.[2]

يضاف إلى ذلك صعوبة تقييم المنتجات من الناحية السوقية، فأثناء المقايضة يجد المنتج و المستهلك على السواء صعوبة تحديد قيمة المنتوج، سواء بالنظر إلى حاجتها أو بالنظر إلى كلفتها من يوم العمل، بينما النقود وسيلة سهلة لتحديد قيمة المنتوج، سواء بالنسبة للمنتج أو بالنسبة للمستهلك. و هناك أيضا صعوبة تقسيم المنتوج، فإذا كان على سبيل المثال لدى المنتج سلعة يريد مقايضتها ليقتني عددا من البضائع يحتاجها، فإنه يجد صعوبة في تقسيم

1- ويل دويرانت، **قصة الحضارة (المجلد 1، الجزء1)**، ص 29.
2- المرجع نفسه، ص30.

منتوجه بين المقايضين له بالبضائع التي يحتاجها، خاصة إذا كان منتوجه مما لا يقبل التجزئة (كالماشية مثلا)، بينما النقود تسهل عليه عملية التجزئة عندما يبيع منتوجه لمن يحتاجه، فيقتني بتلك النقود كل ما يحتاجه من البضائع دون أي عائق. ثم إن النقود وسيلة أسهل للادخار و تشكيل الثروة.[1] و على هذا الأساس تطورت التجارة بين الشعوب و اتسع نطاقها و تنوعت المنتجات التجارية، و كان ذلك أيضا من العوامل التي أدت إلى احتكاك الشعوب بعضها بعضا من خلال عملية التبادل التجاري.

و بالنظر إلى تاريخ التجارة العالمية نكتشف أن أقدم منطقة ازدهرت فيها العملية التجارية هي منطقة الشرق، أي ما يعرف لدى الجغرافيين و المؤرخين بالعالم القديم، إذ يذكر " محمد عدنان مراد " * أن البلاد الواقعة ما بين بلاد الهند و شمال إفريقيا، كانت أقدم منطقة تأسست فيها الحضارة البشرية، فلكونها منطقة خصبة، فقد تشكلت فيها أولى المجتمعات الإنسانية التي تأسست على الزراعة، حيث شهدت ابتكار نظام الري، و أنظمة العلاقات الاجتماعية، كما شهدت أيضا أول تنمية للعلوم و المعارف و الفنون، و هي المنطقة التي عرفت خروج الأنبياء المرسلون الذين أتوا برسالة التوحيد، و كذا المصلحون و الحكماء. ثم إن الموقع المتوسط لمنطقة الشرق، كان له أثر حضاري على العالم، فهي تتصل بالبحار المفتوحة من كل جهة، و ساعد ذلك على التمازج الحضاري بين الشعوب خاصة شعوب تلك المنطقة.[2]

كما كانت منطقة الخليج العربي ملتقى الطرق التجارية القديمة، و هي همزة وصل بين الشرق و الغرب تجاريا و حضاريا، بسبب قربها من الصين و الهند و هما المنطقتان المنتجتان للتوابل و الحرير، و هي أهم السلع التي كان الغرب يطلبها بكثرة، ثم إن مياهه الهادئة كانت تسمح للبحرية التجارية رسو سفنها أمام السواحل بعيدة عن عواصف و تيارات المحيط الهندي، و هكذا أصبح الخليج العربي منطقة المحطات التجارية التي يتم عبرها تبادل المنتجات التجارية و تسهيل طرق التجارة[3].

---

[1]- حسين أمين، **المال و طبيعة البشر**، مؤسسة الفجر للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة، ط2 1997، ص 19. (الدكتور حسين أمين، أستاذ جراحة المسالك البولية بمستشفى القاهرة)

*- محمد عدنان مراد عميد ركن و سفير سابق بوزارة الخارجية بسوريا

[2]- محمد عدنان مراد، **صراع القوى في المحيط الهندي و الخليج العربي**، مراجعة شهيرة مراد، تقديم: شاكر الفحام، دار دمشق للطباعة و النشر- دمشق، (د.ط) 1984، ص35.

[3]- محمد عدنان مراد، **صراع القوى العظمى في المحيط الهندي و الخليج العربي**، ص 29.

ثم إن هذه المنطقة لم تكن منطقة مجهولة بل ركبت شعوب هذه المنطقة البحر منذ آلاف السنين بعد اختراعها للقوارب، و بعد ذلك بناء السفن و هي أقدم وسيلة للنقل البحري، مما ساهم بقوة في تعاظم النشاط التجاري في تلك المنطقة، و ما صاحبه من تداخل العناصر الدينية و الثقافية و الحضارية بين التجار و سكان المناطق التي يصلون إليها، زيادة عن الهجرات السكانية التي أقامت المتاجر هناك. ثم إن المنطقة كانت غنية بمختلف المنتجات النباتية و الغابية و الصناعية، و التوابل و المجوهرات و الأحجار الكريمة، و من ثم تشكلت عدة دوائر للتبادل التجاري، أهمها دائرة السواحل الشرقية لإفريقيا، و دائرة البحر المتوسط، و دائرة المحيط الهندي، و هذا بسبب طلب شعوب المحيط الهندي لمنتجات السواحل الشرقية لإفريقيا، و كذلك البحر الأبيض المتوسط التي تأتي بها من شعوب غرب أوروبا، و كذلك طلب شعوب هتان المنطقتان لمنتجات بلدان المحيط الهندي. يضاف إلى كل ذلك تطور صناعة وسائل النقل البحري، لاسيما تركيب السفن الضخمة القادرة على المكوث في البحر شهورا و بكل المئونة اللازمة، و كذلك تطور وسائل الملاحة البحرية مثل الشراع المثلث و الدفة المحورية و البوصلة، و معرفة هبوب الرياح الموسمية، و تنظيم الأدوار بين البحارة على ظهر السفينة بين ربان السفينة و البحارة، و كذلك عدم وجود تنافس أو عرقلة بين شعوب تلك المنطقة، بل كان كل شعب يسعى إلى التجارة في جو من التكامل و الاعتماد المتبادل، فكان هناك من العرب و الفرس و الهنود و الصينيين و الأفارقة و غيرهم، كل ذلك ساعد كثيرا ازدهار التجارة في منطقة الشرق.

و منطقة الغرب الأوروبي و أواسط و غرب إفريقيا كانت شبه معروفة لدى شعوب الشرق، و هذا بسبب ضعف الاتصال بها، و ضعف التعامل التجاري معها، إلا من خلال أثيوبيا على السواحل الشرقية لإفريقيا، ومصر عبر البحر الأحمر و منطقة البحر ألأبيض المتوسط، بينما منطقة المحيط الأطلسي و المحيط الهادي، و القارة الأمريكية كانت مناطق مجهولة تماما لدى مجتمعات الشرق، و لم يتم اكتشافها إلا مع الكشوفات الجغرافية في القرن 15 الميلادي، عن طريق محاولة الإسبان و البرتغاليين اكتشاف طريق الرجاء الصالح من أجل الوصول إلى الهند، و هذه المناطق الجديدة المتمثلة في بلدان القارة الأمريكية الجنوبية و الشمالية عرفت بالعالم الجديد. و لهذا لم تزدهر فيها التجارة الخارجية إلا بعد حصول هذه

الكشوفات الجغرافية، و سيطرت الإسبان و البرتغاليين على معظم مناطقها الواقعة على السواحل الشرقية المقابلة لغرب القارة الأوروبية، و بعد ذلك تواصلت الاستعمارات الأوروبية خاصة الإنجليزية و الفرنسية في الجهة الشمالية للقارة الأمريكية.

و في هذا السياق يرى " ف. هايد W. HEYD " أن اكتشاف الطريق البحري إلى الهند الشرقية عبر الدوران حول رأس الرجاء الصالح، و اكتشاف القارة الأمريكية مع نهاية العصور الوسطى حدثان مهمان بالنسبة لبداية العصر الحديث، لأنهما فتحا سبلا جديدة للتجارة العالمية و توسع نطاقها الجغرافي. غير أن الانتقال من العصور القديمة إلى العصور الوسطى لم يتم فجأة بل بقيت الطرق و الأماكن التجارية القديمة هي نفسها خلال فترة العصور الوسطى. فمنذ أن مكنت فتوحات الإسكندر الأكبر للشعوب الغربية الأوروبية من الاحتكاك بالشرق، اتجهت التجارة نحو هذه الوجهة، لأن الشرق كان مصدر انتاج السلع التي يتهافت عليها سادة الغرب، مثل التوابل و العاج و العطور التي كانوا يستوردونها من الهند، و من الصين كانوا يستوردون الحرير و مختلف المنسوجات الفخمة، و من جبال فارس و المحيط الهندي كانوا يستوردون الجواهر و اللآلئ و غيرها من الأحجار الكريمة.[1]

و لما كانت السفن التجارية الغربية الأوروبية لا تعرف طريق رأس الرجاء الصالح نحو الشرق، فإنها كانت تكتفي بعبور البحر الأبيض المتوسط حيث تجد على طول سواحله أسواقا معروفة منذ القديم، كأسواق الإسكندرية، و صور، و بيروت، و انطاكية و بيزنطة و غيرها، و كانت البضائع الشرقية تصل إلى هذه الأسواق عبر البحر الأحمر و البحر الأبيض المتوسط و الخليج الفارسي. و لكن ما نكتشفه في هذه التجارة و في هذه المرحلة التاريخية، هو وجود الوسطاء التجاريين بين الشرق و الغرب. فقبل ما يتولى الإيطاليون و الكطالونيون محل الإغريق و الرومان، و من قبلهم البيزنطيون، دور الوساطة التجارية بين الشرق و الغرب، كان الفرس يستحوذ على معظم تجارة الشرق و خاصة تجارة الحرير باعتبارها من أثمن المواد و أكثرها طلبا في الغرب، و كانت الصين من أكثر البلدان انتاجا للحرير و المنسوجات الحريرية، و كانت صناعتها سرا مكتوما بحرص شديد، و كان الصينيون يسوقون منتجاتهم بأنفسهم لكن سفنهم لم تكن تتجاوز حدود " سيلان "، و من هناك تتكفل

[1]- ف هايد W.HEYD ، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ج1)**، ترجمه من الفرنسية: أحمد محمد رضا، مراجعة و تقديم: عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط) 1985، ص 13.

شعوب أخرى بنقلها، و من بين هذه الشعوب سكان الصغد من سهوب بخارى الذين اشتهروا منذ العصور القديمة بمهارتهم التجارية، فينقلون تلك السلع إلى أسوق شمال إيران، و جنوب بحر قزوين. و هكذا يظهر لنا أن الفرس كانوا هم المحتكرين لتجارة الحرير الصيني خاصة، و يحرصون كل الحرص على أن لا يصل إلى غيرهم إلا عن طريقهم، و لهذا فقد اتفقت بيزنطة مع الفرس على تحديد الأماكن التي كان يتعين فيها بيع البضائع الآتية من الصين، و كانت من بين هذه الأماكن: " أتاجزات " في ناحية الشمال، و من بعدها في وسط أرض الرافدين تأتي " نصيبين NASIBE"، و أخيرا في الجنوب نجد منطقة " الرقة RAKKA "على نهر الفرات.[1]

و من هذا المنظور التاريخي يظهر لنا أن أهم القوى التجارية المسيطرة على تجارة المحيط الهندي حتى سنة 1498م، كانت قوة العرب و الفرس و الصينيين و الأفارقة و الهنود، و هي كلها دول لها سواحل على المحيط الهندي، و لم تشاركها أية دولة أخرى خارج هذه المنطقة سوى مصر كونها همزة وصل بين منطقة الشرق و منطقة الغرب عبر البحر الأحمر، و من ثم كان لها دور فعال في توسيع نطاق التجارة إلى دول غرب أوروبا و إلى العالم.[2]

لكن و إن لم يكن هناك سيطرة مستمرة لإحدى هذه القوى على عملية التبادل التجاري، إلا أننا نكتشف أن العرب كانوا لهم النصيب الأعظم في التعامل التجاري، و كذلك الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية، إذ نجد من جهة الجنوب يحدها بحر العرب و من جهة الغرب البحر الأحمر و من جهة الشرق يحدها الخليج العربي، و على الرغم من كون أراضيها صحراوية إلا أن العرب كانت لهم معرفة كبيرة بالملاحة البحرية و بناء السفن منذ العصور القديمة، كما تفوقوا في التجارة، نظرا لموقع بلادهم الاستراتيجي فهي تقع بين السواحل الشرقية لإفريقيا و المحيط الهندي و البحر الأحمر، لذلك كان للعرب صلات تجارية مع كل هذه المناطق، خاصة و هي مناطق غنية بالمنتجات الطبيعية و الصناعية، و مع انتشار الإسلام شرقا وغربا، تكونت الإمبراطورية الإسلامية و كانت لها هيبتها فزادت

---

[1]- ف. هايد W.HEYD، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (ج1)**، ص ص 14 – 18.

[2]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (41ه – 904ه / 661م – 1498م)**، سلسلة عالم المعرفة، تصدير المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، العدد 151، يوليو 1990، ص 35.

العرب من تدعيم مكانتهم التجارية، و ما أن حل القرن الأول للهجرة حتى أصبح للعرب التحكم شبه الكامل في التجارة و الملاحة في كل منطقة المحيط الهندي.[1]

لقد اتجهت التجارة العربية نحوى الساحل الشرقي لإفريقيا و ذلك بسبب قرب المسافة بين شبه الجزيرة العربية و الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، و خاصة في جزئه الجنوبي، كذلك وجود كثير من الإمارات الإسلامية التي نشأت على طول ذلك الساحل، و أيضا وجود أسر عربية مستقرة في تلك المناطق، يضاف إلى ذلك كثافة التزاوج الثقافي و الحضاري بين المنطقتين، فقد أدخل العرب إلى إفريقيا زراعة البرتقال و غيرها من فواكه الشرق، و كذلك زراعة النخيل و البقول و الذرة و الأرز، و أخذ العرب من إفريقيا العاج و الرقيق و الذهب و غيرها من السلع المطلوبة في الشرق، على أساس أن للعرب كانت لهم أيضا صلات تجارية مع بلاد شرق المحيط الهندي كالهند و سيلان و جزر المالديف، و إندونيسيا و الصين، و هذا ما عزز القوة التجارية للعرب في هذه المنطقة.[2]

نجد أحد المؤرخين الصينيين و هو" فواين جانغ " يقول في كتابه " مبادئ الشرق ": " إن العرب و المسلمين هم الذين كانوا يقبضون على ناصية التجارة الدولية في الشرق و الغرب، من أوائل القرن الثامن الميلادي حتى أوائل القرن السادس عشر، فيبحرون بسلعهم من الخليج العربي فالمحيط الهندي، و منه إلى الموانئ الصينية التجارية أمثال: كانتون، و سوجو، و يانغ، و هانغ جو، و منغ، و كلها موانئ الصين الجنوبية."[3]

و هذا اعتراف منه بقوة العرب و المسلمين في التعامل التجاري في منطقة المحيط الهندي حتى بلاد الصين، مرورا بكل المناطق الساحلية الشرقية للمحيط الهندي، بل نجد هناك مستوطنات عربية و إسلامية أقامها التجار العرب و المسلمون، إذ يذكر أحد المؤرخين الصينيين و هو" شو جو- كوا Chau Ju-Kua " (1170 – 1228م)،[4] أنه وجد في

---

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، ص 36.

[2]- المرجع نفسه، ص ص37 – 38.

[3]- نفلا عن المرجع نفسه، ص 40.

[4]- **شو جو-كوا Chou Ju-Kua** (1170 – 1228م) مؤرخ صيني، و عضو البلاط الملكي في عهد أسرة " سونغ Song" المنحدرة من الإمبراطور " تايزنغ Taizong (939 – 997م)، كما عمل مفتشا للجمارك بميناء "جوانزهو Guan Zhou " كتب حول وصف الأمم البربرية أو الأمم الأجنبية في كتاب بعنون "شو فان شي Chu Fan Chi " حوالي 1225م، و هو كتاب في جزأين، يتحدث الجزء الأول حول المدن أو الدول الأجنبية و سكانها و عاداتهم و تقاليدهم، و البضائع التي ينتجونها، و في الجزء الثاني تحدث عن قائمة السلع التجارية النفيسة مكونة من 43 نوع. كم كانت له أعمال

شرق مدينة "وان– أن " غرب جنوب جزيرة "هينان Hainan " شعب لا يتناول لحم الخنزير و هو ما يدل على وجود الديانة الإسلامية هناك، و كذلك لاحظ وجود أسماء لأشخاص و عائلات غير صينية فمثلا كلمة " Pu " يرجع أصلها إلى العربية و هي " أبو "، و تبين من خلال ذلك أن الاستقرار العربي و الإسلامي في الصين كان طويلا. و كان من أهم مدن و موانئ الصين للتجارة العربية هي: لوقين، الزيتون، حمدان، سوسة، صينية الصين، و سيلا. أما أهم البضائع التي كان العرب يجلبونها من الصين فكانت الحرير و الفرند الكيمخا، و المسك، و العود، و السروج، و السمور[1]، و الغضار، و مصنوعات الخزف، و النقود النحاسية و الذهبية و الفضية، و الأدوات الحديدية و غيرها، بينما البضائع التي حملها العرب إلى الصين، نجد العاج و الكندر، و غيرها من السلع المجلوبة من إفريقيا و بلدان البحر الأبيض المتوسط.[2]

و قد نتج عن هذا التحكم الكبير للعرب في النشاط التجاري في منطقة المحيط الهندي و الساحل الشرقي لإفريقيا أن انتشرت الثقافة العربية و الإسلامية، فقد كتبت اللغات الساحلية الإفريقية بالحروف العربية، و دخلها كثير من الكلمات العربية، أما من جهة المحيط الهندي فقد كان هناك عرب في سواحل الهند يتولون مناصب هامة مثل القضاء في بلدة " لاهاري " و " منجرور" و " قندرينا "، و غيرها، كما اعتنق كثيرا من سكان الهند الديانة الإسلامية، فوكلوا أمورهم الفقهية إلى المسلمين العرب، و أثرت العربية في لغاتهم فكتبوا بها. ثم أن السفن التجارية العربية لم تقف عند سواحل الهند بل غالبا ما تواصل طريقها نحو " سرنديب" و " سومطرة " و " جاوة " و " الصين "، و لهذا فإن السواحل الهندية لم تكن سوى محطات للمتاجرة أحيانا و التزويد بالمؤون أحيانا أخرى، لمواصلة الطريق بعد ذلك إلى بلاد الصين أو العودة إلى الوطن محملة بالسلع المطلوبة.[3]

حول علاقة الصين بالتجارة العربية ما بين القرن الثاني عشر و القرن الثالث عشر الميلادي. (**موسوعة ويكيبيديا**، ملف Zhao Rugua، الموقع الإليكتروني: **https//fr.wikipédia.org/wiki/Zhao-Rugua**)

[1]- صينية الصين معناه اسم غير صيني لمدينة صينية، و سيلا اسم لمدينة كورية، و الكيمخا معناه الحرير الصيتي المنسوج بخيوط من الذهب، و السمور معناه دابة يتخذ منها الفراء الثمين، و الفرند معناه الحرير الملون و تصنع منه الثياب. (شوقي عبد القوي، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، الهوامش: 31، 32، 33، 34، 35)، ص 243.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 41 – 42.

[3]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، ص 39.

ثم إذا كان العرب لهم التفوق في الملاحة البحرية التجارية في المحيط الهندي و شرق إفريقيا، و البحر الأبيض المتوسط، فهذا لا يعني أن الأمم الأخرى كانت مهمشة بل نجد للفرس أيضا نصيبهم من الملاحة البحرية التجارية في المحيط الهندي، و قد كان لهم التفوق في تلك المنطقة قبل ظهور الإسلام و التفوق التجاري العربي، و ما يدل على ذلك أننا نجد كثيرا ألفاظ الملاحة البحرية في المنطقة ألفاظا فارسية.[1]

كما أن الفرس كانوا يقومون برحلات بحرية في بحار العرب و البحار الجنوبية لجلب الأحجار الكريمة، بل يواصلون رحلاتهم حتى " سرنديب " لجلب الذهب، و إلى " كانتون " بالصبن لجلب المنسوجات الحريرية.[2]

أما الهند فقد كانت القبلة الأولى لجميع التجار الوافدين من الشرق و من الغرب، و حتى الكشوفات الجغرافية في 15 الميلادي كان الدافع إليها رغبة التجار البرتغاليين و الإسبان، اكتشاف الطريق إلى الهند عبر السواحل الغربية لإفريقيا، و الإبحار حول رأس الرجاء الصالح، و ذلك بسبب احتكار تجار البندقية الكامل لمسالك الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، و كذلك سيطرة المصريين على البحر الأحمر و مضيق السويس، و لم يكن يسمح للسفن التجارية البرتغالية و الإسبانية العبور إلى المحيط الهندي و من ثم إلى الهند،[3] مما جعل أسعار المنتجات الهندية باهظة الثمن و قليلة الكمية.

و الهند كانت تزخر بمنتجات طبيعية متنوعة إذ ينبت بها شجر العود، و الكافور و كل أنواع التوابل كالفلفل، و القرنفل و السنبل و جوز الهند و غيرها، كما يوجد بها حيوان المسك و الزباد و أنواع كثيرة من الأحجار الكريمة. و نظرا لهذا التنوع في ثرواتها و كمها الهائل فقد كان المحيط الهندي مسرحا للعمليات التجارية الهندية منذ العهود القديمة، و قد أقامت الهند مستعمرات تجارية مزدهرة " بالملايو" و " إندونيسيا " و " كمبوديا "، و غيرها من مناطق سواحل المحيط الهندي، بل كانت السفن الهندية تقوم برحلات منظمة على الساحل الجنوبي لبلاد الصين، و قد استمر هذا النشاط التجاري الهندي حتى القرون الأولى بعد الميلاد، حيث

---

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، ص 46.

[3]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية** (من القرن الخامس عش إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي)، المطبعة الجمالية – القاهرة، ط 1 ، 1913، ص 10.

انتشر نفوذ الحضارة الهندية في كل منطقة جنوب آسيا، و قد ساعد ذلك سفر كثير من الرهبان البوذيين إلى الصين، و عن طريقهم انتشرت البوذية في الصين، لكن لم يعثر المؤرخون و الجغرافيون في الروايات التاريخية و الجغرافية ليوميات الرحالة، أثار كثيرة عن تجارة الهند بغرب المحيط الهندي، و لا لأسماء البحارة الهندية، إلا بعض التجار الهنود الذين كانوا يرافقون التجار العرب نحو السواحل الشرقية لإفريقيا، لاقتناء المنتجات الإفريقية مثل سن الفيل و الذهب و خشب الصندل الأصفر، بينما كانت البضائع التي يصدرها الهنود إلى البحر الأحمر تحمله السفن العربية و المصرية، و هذا يعني أن التجارة الهندية، و إن كان لها مكانتها المتفوقة في المحيط الهندي كقوة اقتصادية، إلا أنها لم تكن تلعب دورا مهما في حركة التجارة الخارجية، ربما كان ذلك بسبب عدم امتلاك الهنود للمهارة في الملاحة البحرية التجارية، بل أنهم لم يغامروا بركوب البحار شرقا أو غربا، بل اكتفوا بركوب قوارب صغيرة ينتقلون عليها من مناء إلى آخر على سواحل المحيط الهندي أو نهر السند.[1]

أما الصين فلم يكن لها دور عظيم في التجارة في المحيط الهندي بالمقارنة مع التفوق التجاري العربي، إلا بعد ظهور الإسلام بقرون، حيث بدأ التجار الصينيون يتصلون بالسواحل الشرقية لإفريقيا، و السواحل العربية، مع أن هذا الاتصال لم يدم طويلا، فبينما كانت السفن التجارية العربية تجوب سواحل المحيط الهندي من شرقه إلى غربه، و من جنوبه إلى شماله، نجد البحرية التجارية الصينية لا تخرج عن سواحل الصين، أي كانت لها نفوذ في جزر " الملايو" و " سومطرة " و " جاوة " و باقي الجزر، ربما يرجع سبب هذا الضعف في التعامل التجاري الصيني في المحيط الهندي، إلى تدخل الدولة في توجيه التجارة، و التحكم في العملية الاقتصادية، و أيضا اللجوء في كل مرة إلى الانغلاق على الذات، و منع تجارها من التعامل مع التجارة الخارجية، لأسباب قد تتعلق بعلاقة الحاكم بالتجار، لكنها لفترات قصيرة ثم تعود إلى نشاطها، و يكون ذلك غالبا مرتبط بتغيير الأسر الحاكمة، فمثلا منع الحاكم الأول من أسرة " منغ" الحاكمة، التجارة الصينية من التعامل مع التجارة الخارجية، في حين فتح أبواب الصين للسفن الأجنبية، و في عهد الإمبراطور الثالث من نفس الأسرة، تم تشجيع التجارة البحرية في المحيط الهندي، و ذلك عبر سبعة رحلات

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، ص ص 47 – 49.

قام بها خصيا مسلما كقائد لهذه الرحلات، يدعى " شنغ- هو Cheng-Ho " بدأت هذه الرحلات من عام 1407م إلى 1432م.[1]

أما الوجود التجاري الإفريقي في المحيط الهندي يكاد ينعدم، إذ لم يعثر المؤرخون على آثار بارزة له، و أن المنتجات الإفريقية وصلت إلى الصين و الهند و جزر المحيط الهندي، عن طريق التجارة العربية، و أن الدور الذي لعبته المدن الساحلية الشرقية لإفريقيا، في حركة التجارة في منطقة المحيط الهندي، هو أنها كانت وسطا تجاريا بين جلبها للمنتجات و السلع التجارية من داخل إفريقيا، كالعاج و أصداف السلاحف و الذهب، واستقبالها للسلع التجارية القادمة من موانئ المحيط الهندي و مصر.[2]

إن ازدهار التجارة في المحيط الهندي في هذه الفترة من عصر السيادة الإسلامية حتى عام 1498م، يرجع بصفة أساسية إلى ثراء تلك المنطقة من العالم، بمختلف السلع النباتية و الغابية و الحيوانية، التي لا تتوفر في مناطق أخرى، أو أن كمياتها قليلة أو نوعيتها رديئة أو منعدمة تماما، بالمقارنة مع منطقة المحيط الهندي. فنجد مثلا الهند تتوفر على كثير من السلع التي لا نجدها في مناطق أخرى من العالم، و هي مطلوبة بكثرة في المجتمعات الغربية، كخشب الساج الذي يستخدم في بناء السفن و المنازل، و أيضا الحديد الخام و السيوف الهندية، و كذلك الذهب و الفضة و الأحجار الكريمة، و قرون وحيد القرن لصناعة الحلي و مواد الزينة، و أيضا الروائح و التوابل كالفلفل و القرفة و حب الهيل و الكافور و خشب الصندل، و من الفواكه نجد الليمون و جوز الهند، و من الطيور نجد الطاووس، و من الأقمشة نجد الموسلين الفاخر، و الأقمشة القطنية و النيلية و الأصباغ و غير ذلك من المنتجات. بينما إفريقيا تتوفر على انواع من البخور و اللبان، و أنياب الفيل و العاج و الخيول و التمور، و مختلف أنواع المنسوجات و الحديد من النوع الجيد.[3]

هذه السلع يكثر عليها الطلب في مجتمعات الغرب، و كان الطريق الرئيسي الذي تمر عبره إلى أوروبا، هو المحيط الهندي فالخليج العربي و البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، و هذا يدل على عظمة الحركية التجارية العالمية في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك،

---

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، ص ص 54 – 57.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 59 – 61.
[3]- المرجع نفسه، ص 52.

ضخامة النشاط التجاري الداخلي بين الدول و المدن الواقعة على السواحل الشرقية و الغربية للمحيط الهندي، و ذلك أيضا يبرز من خلال كثرة الموانئ و انتشارها على طول الشريط الساحلي للمحيط، و الجزر المنشرة فيه، و حيوية هذه الموانئ، فالسفن التجارية لا تتوقف عن الذهاب و الإياب عبر هذه الموانئ، إما للشحن أو التفريغ، و على طول السنة.[1]

إن هذا التوسع في حجم التجارة العالمية خاصة في منطقة الشرق كونها منطقة استوطنها الإنسان منذ العصور القديمة، يكون قد عزز أكثر التواصل بين المجتمعات و الثقافات و الحضارات بين الشرق و الغرب، و قد كان ذلك إحدى الجذور التاريخية التي قامت عليها العولمة الاقتصادية الحالية في شقها التجاري، على أساس أن العولمة في جوهرها ديناميكية تاريخية جدلية، و من ثم كانت هذه المرحلة من المراحل التاريخية لتطور التجارة العالمية مرحلة حاسمة بالنظر إلى حجم الفضاء التجاري الذي كانت تشغله، و مهما تكن الأصول الثقافية و العرقية و الأيديولوجية للعنصر البشري، الذي كانت له اليد الطولي في هذا النشاط التجاري، فإن ما يلفت النظر هو هذا التجانس و التكامل الاجتماعي، و الاعتماد المتبادل بين المجتمعات باختلاف لغاتها و أصولها الثقافية، و كذلك سهولة الاندماج و التفاهم بين السكان المحليين و الوافدين إليها من الأقطار المجاورة. ثم إن قوة التعامل التجاري في تلك المنطقة و في تلك المرحلة من التاريخ البشري، فرضت على المتعاملين التجاريين سواء من العرب أو من الأفارقة أو من الصينيين او من الهنود و غيرهم، ضرورة مد جسور التواصل بين أمم الشرق من الصين و الهند و العرب و الفرس و غيرها، بأمم الغرب سواء الأمم الأوروبية أو الإفريقية، و ذلك عبر مصر و البحر الأحمر، ثم البحر الأبيض المتوسط حتى أمم غرب أوروبا، و حتى السواحل الشرقية و الشمالية لإفريقيا إلى أممها الداخلية.

هذا التواصل التجاري بين الأمم الشرقية و الغربية كان من شأنه أن يجر معه التواصل الحضاري و الثقافي، و الاجتماعي، فالمنتجات الطبيعية و الصناعية الموجهة للتجارة تصاحبها قيم ثقافية و حضارية، و هي تحمل خصوصيات المجتمع الذي ينتجها في المأكل و الملبس و المسكن و العمل و الاستهلاك و غيرها من النشاطات الإنسانية، كما يحدث هذا التواصل التجاري أيضا علاقات الزواج للتجار و العناصر المصاحبين لهم، و غالبا ما

[1]- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، ص 116.

يخلف ذلك بناء أسر في مجتمعات غير مجتمعاتهم الأصلية، وقد يجد أي مجتمع تشابه بين نماذجه الثقافية و الحضارية، و ما يتوافد إليه من نماذج ثقافية للمجتمعات التي يستورد منها المنتجات التي يطلبها، و هكذا تتكون نماذج ثقافية عالمية معولمة، تعبر عن وحدة البشرية في فطرتها و تاريخها و مصيرها، و أن الحدود السياسية و الحضارية و الثقافية و الإقليمية بين مجتمعات العالم ما هي في الحقيقة سوى حدود مصطنعة، أقامتها الأنانية الفردية عبر التاريخ البشري، و هي التي تحاول العولمة الحالية إزاحتها و الرجوع إلى الأسس الفطرية للطبيعة البشرية و هي الاندماج الاجتماعي و الاعتماد المتبادل.

و لقد ازدهرت التجارة العالمية و توسع نطاقها الجغرافي لتشمل كل مناطق العالم تقريبا، خاصة بعد الاكتشافات الجغرافية الحديثة لما يسمى بالعالم الجديد في القرن 15م، (أي القارة الأمريكية لأنها لم تكن معروفة لدى أمم الشرق القديم)، و هذا بسبب تقدم علم الجغرافيا الذي تمكن العلماء من خلاله من رسم الخرائط للمناطق الجغرافية المعروفة، و ساعد ذلك الرحالة على اكتشاف المسالك البحرية المؤدية إلى الهند من أجل التجارة.

إن حركة الناس عبر مختلف المناطق لأسباب مختلفة يجعلهم يحتفظون بمخططات الطرق التي يسلكونها، و بأوصاف البلدان و المجتمعات التي يصلون إليها، لهذا نجد عند المصريين القدماء علم عظيم بهذا الاختصاص، إذ وجد علماء الآثار نقوشا تدل على أن المصريين القدماء كانوا لهم معرفة بعلم تقويم البلدان (علم الجغرافيا)، حيث وصفوا المناطق التي وصلت إليها فتوحاتهم، كالحبشة و بلاد العرب و بلاد الشام، ثم تبعهم في هذا العلم الفينيقيون و القرطاجيون و اليونان، و عملوا على تطويره، و توظيف معلوماتهم في رحلاتهم التجارية و فتوحاتهم.[1]

و من خلال الاهتمام بهذا العلم ظهر علماء مختصين به فقد اشتهر الخطيب اليوناني "هرمس " بوصف ما رآه في البلدان التي امتدت إليها الفتوحات اليونانية، لاسيما المناطق الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، و البحر الأحمر، ثم توسع هذا العلم مع المؤرخ اليوناني الشهير " هيرودوتس " حيث قام سنة 444 ق- م بتقسيم العالم إلى ثلاثة مناطق هي: آسيا، أوروبا، و إفريقيا (على أساس أن القارة الأمريكية لم تكن معروفة آنذاك

[1]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية** (من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر)، المطبعة الجمالي – القاهرة، ط1 1913، ص2.

)، ثم جاء الفلكي الاسكندري " بطليموس " سنة 150 ق- م فوضع خطوط الطول و دوائر العرض مستعملا مقاس الدرجات لقياس أبعاد الأرض، و ذكر أن إفريقيا تمتد جنوبا إلى مسافة كبيرة و تتصل بأرض مجهولة، و هو القول الذي مهد الطريق لسياحة الرحالة " كوك " كما شجع ذلك أيضا " كريستوف كولمب " على سياحته لاكتشاف الطريق إلى الهند.[1]

ثم اهتم العرب و المسلمون بعلم الجغرافيا فنبغوا فيه، خاصة مع استقرار البلاد الإسلامية في القرن الثاني للهجرة أي في عهد الخلافة العباسية، حيث ظهر " قطب الدين المسعودي " بكتابه بعنوان " مروج الذهب " في حوالي القرن التاسع الميلادي، و قد وصف في هذا الكتاب الهند و آسيا الوسطى و إفريقيا و غيره من البلدان التي كانت معروفة، ثم جاء بعده " محمد أبو القاسم بن حوقل " في القرن العاشر الميلادي بمؤلفه " المسالك "، وصف فيه الممالك التي تحت حكم العرب المسلمين، و في سنة 1154 م ظهر " الادريسي " بكتابه " نزهة المشتاق " و كان من أعظم علماء الجغرافيا في عصره، و في القرن 12 م جاء " الوردي " بكتابه " جريدة العجائب "، ثم جاء في القرن 13 م " أبو الفداء " بكتاب في الجغرافيا وصف فيه بلاد الشام و مختلف الأقطار الإسلامية[2]. هذا العرض التاريخي الموجز يبين مدى اهتمام العرب و المسلمين بعلم الجغرافيا، و أسبقيتهم في هذا العلم عن الأوروبيين، و أيضا نظرا لأهمية المعلومات الجغرافية في السياحة البحرية خاصة من أجل التجارة.

و مع بداية النهضة العلمية في أوروبا في القرن 15 م زاد الاهتمام بعلم الجغرافيا من طرف العلماء و الرحالة، و هذا بغرض البحث عن الطريق المؤدي إلى الهند غربا عن طريق البحر، لأن المنتجات التجارية التي تأتي إلى أوروبا لاسيما التوابل و مختلف الأشياء النفيسة، كانت باهظة الثمن، و قليلة الكمية، بسبب احتكار جمهورية البندقية و جنوه للتجارة، و منع غيرهم على ممارستها، يضاف إلى ذلك الفتح العثماني للقسطنطينية و مصر، الذي سد طريق التجارة الشرقية في وجه الأوروبيين، هذا كله حفز الرحالة و التجار الأوروبيين لاسيما البرتغاليين و الإسبان، على البحث عن طريق يوصلهم إلى الهند عبر البحر.[3]

---

[1]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية**، ص 4.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 1 – 2.
[3]- المرجع نفسه، ص ص 6 – 7.

كما كان لاختراع البوصلة و غيرها من أدوات السياحة أثر في ازدهار التجارة البحرية أيضا، و كذلك ازدهار فن الملاحة البحرية و رسم الخرائط، إذ أن الرحالة و التجار البحارة قبل هذا الاختراع كانوا مضطرين إلى ملازمة الشاطئ في إبحارهم، خوفا من الضياع في عرض البحر، لكن مع هذا الاختراع، تمكن التجار البحارة و المكتشفون و الرحالة من الابتعاد عن الشواطئ، و كان من بين المهتمين بهذا المجال ابن ملك البرتغال الأمير " هنري" (1419م – 1460م)، و كان أول من فكر في البحث عن الطريق الموصل إلى الهند بواسطة السياحة غربا حول جنوب إفريقيا، و لهذا كان يلقب بالملاح. ثم أن أمم الشرق لم تكن تعرف شيئا عن جنوب إفريقيا إلى رأس الرجاء الصالح، و قد اعتقد الأمير " هنري " أن الوصول إلى الهند عبر هذا الطريق يكون أقصر بكثير، و هكذا أخذ ينفذ مشروعه ببناء مدرسة للملاحة ببلدة " سرجرس " بالبرتغال، و دعا إليها أعظم صانعي الخرائط و كبار الفلكيين و الملاحين، و أنفق عليهم من ماله، و بنى المراكب الضخمة و جهزها بجميع أنواع آلات الملاحة، و من ثم أرسل كثير من الرحالة لاكتشاف إفريقيا في الفترة ما بين 1418م إلى 1460م، بهدف الوصول إلى الهند.[1]

و في 1497م أرسل الملاح البرتغالي " فاسكودا غاما " في رحلة بدأت من الرأس الأخضر و عبر المحيط الأطلسي من جهة الجنوب حتى وصل إلى خليج " سانت هيلانة " في الجهة الشمالية لرأس الرجاء الصالح، كان يقتدي في هذه الرحلة " بكريستوف كولمب "، ثم مر برأس الرجاء الصالح، و دخل مضيق مزنبيق، و صار ينتقل من مناء إلى آخر حتى وصل إلى مدينة " ملينداً "، و هناك صاحب أحد الهنود المرشدين للسفن نحو الهند فأرشده، و بعد 30 يوما من الإبحار وصلوا إلى منطقة " قاليقت Calicut " على شاطئ جزيرة " الملابار " بالهند سنة 1498م. و بعد أن مكث بالهند مدة ستة شهور تمكن خلالها من عقد معاهدة تجارية مع " رجار Rajar " ملك " الملابار " و قد أخذ منه مكتوبا لملك البرتغال جاء فيه: " إلى الملك المعظم ملك البرتغال قد وصل " فاسكودا غاما " أحد عظماء حاشيتكم إلينا و زار مملكتنا، و سررنا منه، و نخبركم أنه يوجد بكثرة في مملكتنا القرنفل و القرفة و الفلفل و الزنجبيل، و كثير من الأحجار الكريمة، و أن أعظم شيء نحتاجه هو

[1]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية**، ص ص 10 – 11.

الذهب و الفضة و المرجان و الألوان المختلفة."[1] و قد كان هذا المكتوب فاتحة التجارة بين البرتغال و الهند.

و في رحلته الثانية سنة 1502م تمكن " فاسكودا غاما " من تأسيس أول مستعمرة برتغالية بشرق إفريقيا، و قهر سكان منطقة " قالقيت Calicut"، و في عام 1500م كانت البرتغال قد أرسلت بعثة بقيادة " بدرو كابرال Pedro Cabral " نحو الغرب فأبحر حتى رأى أرضا وضمها إلى أملاك البرتغال و سماها " سانتا كروز Santa Cruz " ثم وصل إلى البرازيل، و بعد ذلك تركها فأبحر نحو رأس الرجاء الصالح في طريقه إلى الهند، و هو ما سمح للبرتغاليين فيما بعد بتأسيس مواقع تجارية على طول المحيط الهندي، و عينوا حكاما لإدارتها، و كان من أبرز الحكام البرتغاليين في الشرق " ألبوكرك Albuquerque "، و في عهده فتحت كل من جزيرة " جاوة " و " سيلان " و " ملقا " و أغلب جزر التوابل التي اكتشفت سنة 1511م، و سرعان ما أصبحت كل التجارة الشرقية من التوابل و مواد أخرى في يد البرتغاليين.[2] لكن سرعان ما ضاعت منها هذه السلطة التجارية عندما تعرضت للسيطرة الهولندية، فأصبحت كل المستعمرات البرتغالية مستعمرات هولندية منذ 1614م، و هو ما جعل هولندا تصبح مالكة أغلب جزر التوابل إلى يومنا هذا.[3]

و إذا كان الرحالة البرتغاليين قد نجحوا في إيجاد الطريق إلى الهند من الجهة الشرقية بتنفيذ فكرة الأمير " هنري " بالإبحار حول رأس الرجاء الصالح ، فقد كانت فكرة الوصول إلى الهند عبر الجهة الغربية عند الإسبان تتحول إلى إمكانية، إذا كان أحد الفلكيين اليونانيين يدعى " أراتوسينس Erathosthnis " قد طرح فكرة إمكانية الوصول إلى الهند غربا، و هي الفكرة التي اهتم الملاح الإيطالي المدعو" كريستوف كولمب " بتنفيذها، عندما نضجت في ذهنه و اقتنع بها، و في ذلك الوقت كان يشتغل بصناعة الخرائط في مدينة "ليشبونة Lisbonne " سنة 1473م، لذلك فقد بدأت رحلته في 13 اغسطس سنة 1492م برعاية ملك إسبانيا، و في أكتوبر من نفس السنة وصل إلى جزر " ويتلنج Witling " و هي إحدى جزر " بهاما " ثم إلى جزيرة " كيوبا " و جزيرة " هايتي "، و هي كلها جزر اكتشفها، ثم رجع

---

[1]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية**، ص ص 14 – 15.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 15 – 16.
[3]- المرجع نفسه، ص 18.

إلى إسبانيا. و بعد هذا النجاح أعاد " ك. كولمب " رحلة ثانية في 25 سبتمبر سنة 1493م، فاكتشف في طريقه جزيرة " دومينيكا Dominica " و جزيرة " القديس كريستوف Saint Christoph" و جزيرة " بورتوريكو Porto–Rico"، ثم طاف حول جزيرة " كيوبا " فاكتشف جزيرة " جمايكا Jamaïque". و في رحلة ثالثة سنة 1498م واصل " ك. كولمب " اكتشافاته، فاكتشف جزيرة " جرينادا Grenada" و جزيرة " تباغو Tobago" و جزيرة " ترينداد Trinidad"، و أثناء تلك السياحة شاهد لأول مرة شاطئ أمريكا الجنوبية، و اكتشف مصب نهر " أورينوكو ". و في رحلته الرابعة سنة 1502م اكتشف أمريكا الوسطى من " بنما Panama" إلى " هندوراس Honduras"، و لما توفي " ك. كولمب " كان قد أدرك أنه اكتشف طريقا إلى الهند غربا و لكنه لم يكن يدرك أنه اكتشف عالما جديدا هو أمريكا.[1]

كانت اكتشافات " ك. كولمب " حافزا للإسبان على المخاطر لاكتشاف مزيدا من المناطق المجهولة في القارة الأمريكية، لذلك فقد قام أحد الرحالة الإسبان يدعى " ألونزو " سنة 1499م، و هو أحد المرافقين " لكريستوف كولمب " في رحلته الثانية، و برفقة الرحالة الفلورانسي يدعى " أمريجو فسبوتشي Amrigo Vispucci "، فقصدا منطقة أمريكا و قد تمكنا من الوصول إلى الشاطئ الشمالي من أمريكا الجنوبية و قد سميت " فينزويلا Venezuela " (بمعنى فينيسيا الصغيرة)[2]، و بعد كل ذلك اهتمت الدول الأوروبية الأخرى لاسيما فرنسا و انجلترا و هولندا، بهذه الاكتشافات، و تسابقت إلى حجز المستعمرات في هذه المنطقة، و استغلال مواردها الطبيعية و البشرية أبشع الاستغلال.

إن هذه الاكتشافات الجغرافية الجديدة جعلت مجتمعات الشرق و خاصة التجار من توسيع آفاق تجارتهم، و أدركوا أن العالم أوسع مما كانوا يعتقدون، كما أن الطريق إلى الهند و جزر التوابل عبر البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر، الذي كان محتكرا من طرف تجار البندقية أمام التجار البرتغاليين و الإسبان، لم يعد كذلك، ما دام البرتغاليون و الإسبان قد اكتشفوا الطريق من جهة الشرق عبر إفريقيا و الغرب عبر المحيط الهادي، و قد سمح ذلك أيضا باكتشاف العالم الجديد أمريكا، و إقامة مستعمرات أوروبية سمحت للتجار

[1]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية** ، ص ص 18 – 22.
[2]- المرجع نفسه، ص 23.

الأوروبيين باقتناء المواد التجارية الصالحة للصناعة أو للاستهلاك المباشر، و كان ذلك أيضا حافزا على تطوير وسائل النقل البري عبر بناء السكك الحديدية، و النقل البحري عبر بناء السفن الضخمة و البخارية.

و هكذا فمع تطور وسائل النقل البري و البحري تطورت التجارة العالمية و اتسعت شبكتها، و هذه الوسائل هي في الوقت نفسه أدوات اتصال الشعوب ببعضها البعض، ففي أوروبا نجد خطوط السكك الحديدية تربط جميع مدنها الكبرى الواقعة على الجهة الشرقية، لاسيما الخط الذي يربط بين " كاليه " و " برندزي "، و خط يربط بين " كاليه " و " مارسيليا " و خط يربط بين " باريس " و " القسطنطينية "، و خط يربط بين " برست " و "موسكو "، و خط يربط بين " باريس " و " مدريد " و " لشبونة ". كما أن كل بلد أوروبي يربط عاصمته بمدنه الكبرى الداخلية، و كان من أهم العواصم الأوروبية التي تعتبر مراكز خطوط السكك الحديدية نجد " لندن " و هي مركز لجميع السكك الحديدية المتجهة نحول المدن الكبرى لاسيما " لفربول " و دوفر " و " أكسفورد " و " مانشستر " و غيرها، و نجد باريس هي مركز السكك الحديدية المتجهة نحو " مارسيليا " و " نيس " و " نانت " و " بوردو " و " روان " و غيرها، و نجد " برلين " هي أيضا مركز للسكك الحديدية المتجهة نحو " كهامبورج " و " فرانكفورت " و " كولونيا " و " درسدن " و غيرها، و في " روسيا " نجد " موسكو " مركز للسكك الحديدية المتجهة نحو " بيترسبرج " و " ريغا " و " سبستابول " و " باكو " و غيرها من المدن الكبرى، و في " إيطاليا " نجد بها خطان رئيسيان يتصلان بأهم المناطق هي " تورين " و " ميلان " و " جنوه " و " البندقية " و " روما " و " نابولي". أما في آسيا فأهم خطوط السكك الحديدة بها نجد " ترانس قوقازيانTrans Caucasien"، و " ترانس كاسبيان Trans– Caspien"، و " ترانس سيبريان Trans– Sibérien"، و في الهند نجد خط السكة الحديدية الذي يربط بين" كالكوتا Calcutta " و " بشور Bouchure " مارا بكل المناطق الواقعة على نهر " السكنج "، أما في الصين فإننا نجد خط السكة الحديدية الذي يربط بين " بكين " و" هانكو " و خط يربط بين " كيان شان " و " تسنان " و خط يربط بين " نانكن " و " شنغهاي "، و في أمريكا الشمالية نجد خط السكة الحديدية " كنديان باسيفيك Canadian Pacific " يربط بين " منتريال " و فانكوفر" على المحيط

الهادي، و خط السكة الحديدية الشمالية العظمى Great Northern Railway الذي يربط بين " دولوث " و"بورتلاند" و خط السكة الحديدية المتحدة Union Pacific يربط بين ولاية " شيكاغو " و ولاية " سان فرانسيسكو "، و خط السكة الحديدية الجنوبية Southern Pacific " يربط بين " أورليان الجديدة " و " لوس أنجلس ". أما في أمريكا الجنوبية فنجد خط السكة الحديدية الذي يربط بين " بيونزايرز " و فالباريزر " و أيضا خط السكة الحديدية الذي يربط بين " كوان " و " بنما "[1].

أما في مجال النقل البحري فإننا نجد أهم الشركات التي تسير بواخرها في البحر الأبيض المتوسط، شركة " المسيجري مارتيمر " الفرنسية، و شركة " اللويد النمساوية "، و الشركة " اللويد الألمانية " و شركة " روباتينو الإيطالية " و شركة " الحاج داود " ثم شركة البواخر الخديوية و الشركة العثمانية، ثم شركة خط الشرق " أورينت لاين " وغيرها من الشركات العظمى[2]

و من خلال هذا المنظور نكتشف تاريخيا أن العنصر الفعال في نشوء البورجوازية الحديثة في أوروبا هو بداية زوال الإقطاعية و ازدهار التجارة الدولية ما بين القرن الخامس عشر و القرن الثامن عشر الميلادي، كقاعدة الحياة الاقتصادية تحت تأثير التقدم الكبير في مجال وسائل النقل البحري، و اكتشاف مناطق جديدة في العالم عن طريق الكشوفات الجغرافية، و بروز أنماط جديدة في الإنتاج الاقتصادي لاسيما الإنتاج الصناعي الذي أحدث تغييرا كبيرا في نمط الحياة الاجتماعية للشعوب.

5 – العولمة بين مجتمع المدينة و المجتمع العالمي

ان اكتشاف الإنسان لطرق الزراعة و تربية الحيوانات و الرعي يكون قد أحدث ثورة عظيمة الأهمية في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للجنس البشري، كون ذلك يكون قد فرض على الإنسان ضرورة الاستقرار في منتجع ما و تنظيم حياته بداية من الأسرة إلى القبيلة و العشيرة إلى المدينة و الدولة و المجتمع الدولي، و هو تنظيم يقوم أساسا على تأسيس منظومة من القواعد أو القوانين تعمل على ضمان الاستقرار و الأمن، و حماية

[1]- محمد حمدي علي، **الاكتشافات الجغرافية**، ص ص 73 – 78.
[2]- المرجع نفسه، ص ص ص 83 – 84.

علاقات اقتصادية و اجتماعية جديدة تقوم على ملكية الأرض و مختلف وسائل الإنتاج الصناعي، و الخدمات العامة، و هذه الحماية هي مهمة جهاز الدولة أو السلطة السياسية.

لذلك فالحياة في المرحلة الزراعية كانت تتطلب من العاملين في الزراعة أن يتوزعوا على الأرض و ينتشروا فيها، و هي حياة تقوم على التعاون في العمل و الدفاع عن النفس مما اقتضى إحداث تجمعات بشرية يقيم فيها الفلاحون بأسرهم يفلحون الأراضي التي هي حول مكان إقامتهم، فكان ذلك أول صورة لظهور القرية[1]. لذلك نجد أن تأسيس القرى مرتبط بنمط اقتصادي جديد أحدثه الانقلاب الذي عرفه الإنسان القديم، من مرحلة الجمع و الصيد و الترحل، إلى مرحلة الاستقرار و إنتاج الغذاء و تخزينه، بل و ظهور الملكية أي ملكية الأرض التي استصلحت للزراعة، و هي حق طبيعي لأهل القرية يمكنهم الدفاع عنه، بعدما كان هذا النوع من الملكية مشاعة بين الناس في مرحلة الصيد و الجمع، كون الحياة في تلك المرحلة هي حياة التنقل و الترحال الدائم بحثا عن مناطق يتوفر فيها الصيد و الحبوب البرية، فلم تكن لهم الحاجة إلى ملكية يحتفظون بها. و لكن حياة الاستقرار في المرحلة الزراعية ألهمت الناس قوة العناية بالأرض و زيادة الإنتاج، و لقد كانت في البداية ملكية القرية ما دام كل الأفراد يكونوا قد شاركوا و تعاونوا على استصلاحها، و بحكم الاختلاف الطبيعي في القدرات العقلية و الجسدية بين الأفراد جعل لكل فرد ملكيته الخاصة التي كانت نتيجة لجهد عمله الشاق، و العناية المتواصلة بقطعة من الأرض استصلحها في الغابات و الأحراش، يدافع عنها و يحرص عليها حرصا شديدا، لا ينتزعها منه أحد، حتى اضطرت الجماعة إلى الاعتراف بهذا الحق، و قد يكون ذلك قد انتهى إلى الاعتراف بنظام الملكية الفردية، خاصة بعدما ظهر نظام التوريث و هو نظام يقوم على إعادة توزيع الأرض بين أفراد الأسرة، و هكذا بقيت الملكية تنتقل من الفرد إلى الأسرة و من الأسرة إلى الفرد، حتى استقرت في نظام الملكية الفردية الذي أصبح النظام الاقتصادي الأساسي الذي يتحرك وفقه التطور الاجتماعي، و السياسي و الثقافي و الحضاري عبر العصور التاريخية[2].

---

[1]- صالح أحمد العلي و نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية (ج 1 التقديم)**، دار الحرية للطباعة- بغداد، (د.ط)، 1988، ص 8.

[2]- ول وايريل ديوارنت، **قصة الحضارة (ج1 من المجلد1)**، ص ص 35 -36.

و مجتمع القرية مجتمعا يعيش على الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية و الحيوانية، لكن تطور الزراعة و زيادة الانتاج الفلاحي، كان يلزم الفلاحين من مختلف القرى المتجاورة، أن يؤسسوا أماكن لتبادل المنتجات الزراعية و الحيوانية، و هي تمثل مراكز سوقية مؤقتة أو دائمة، على أغلب الظن تقع في أماكن تتوفر فيها المياه أي قرب مجاري الأنهار، و هذا لتوفر المياه الصالحة لمختلف الاستعمالات و تيسر نقل المنتجات الزراعية و الحيوانية، كما كانت هذه المراكز تقام أيضا في أماكن تتوسط لعدة قرى متقاربة، أو في مفترق المسالك التجارية، و كلما ازداد توافد سكان القرى إلى هذه المراكز، و كثرت المنتجات الفلاحية و تنوعت، اتسعت السوق و تحولت تلك المراكز إلى أماكن إقامة دائمة لبعض الناس المشتغلين في شراء السلع الوافدة إلى تلك الأماكن و إعادة بيعها. و قد نشأ على أساس هذا النشاط السوقي أشكال من المضاربة و الاحتكار، و قد يستدعي الأمر تجاوز هذا النشاط التجاري إلى أنشطة أخرى و خاصة النشاط الصناعي، لاسيما صناعة أدوات الزراعة كالمحارث و أدوات البذر و الحصاد، و كل ما يحتاجه الفلاح من أدوات و وسائل الفلاحة، كذلك بعض الحاجات التي قد لا يوفرها العمل البيتي كالألبسة و الأواني المنزلية، هذه الأنشطة الجديدة يجد فيها صاحبها زيادة في الثروة، فيوسع نطاقها، و هذه الأماكن نظرا لما يتوفر فيها من تعدد الأنشطة، تتحول إلى أماكن إقامة للأغنياء من الفلاحين و الصناع و ذوي المهن الإدارية و غيرهم من الناس، و هكذا توسعت هذه المراكز لتصبح مدنا، " فالسوق في أصله – كما قال صالح أحمد العلي – قرية نمت فيها حياة اقتصادية و إدارية، و ازداد المقيمون عنده، و أنشأوا بينهم علاقات جديدة تميزهم على الأيام عن القرى الزراعية الصرف، و إن كانت تبقى صلتها وثيقة بها."[1]

و باستقرار مراكز الأسواق هذه نمت أنشطة صناعية و تجارية، حيث أن نمو الصناعات جعلت الإنتاج الصناعي يتوسع و يتجاوز حاجات الفلاحين كما و نوعا، و عمل ذلك على تزويد السكان بحاجات تتزايد و تتنوع بتقدم الحضارة و الازدهار الاقتصادي و الاجتماعي، و قد تفيض هذه المنتجات الصناعية عن حاجات السكان المحليين فتصدر إلى الأماكن

[1]- صالح أحمد العلى و نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية، (ج 1 التقديم)**، ص9.

البعيدة فيعمل ذلك على نمو التجارة الخارجية، كما أن مراكز الأسواق التي تقع على المسالك العامة تستفيد من التجارات العابرة عليها في إطار التبادل التجاري[1].

إن هذا الانتقال من اقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتي إلى اقتصادي يفيض انتاجه هو انتقال من اقتصاد القرية إلى اقتصاد المدينة، و هكذا تشكل مجتمع المدينة و هو مجتمع يختلف في أفاقه الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية عن مجتمع القرية، فمجتمع القرية مجتمعا منغلقا على نفسه محدود الآفاق لا ينتج سوى ما يكفيه من الحاجات الضرورية للعيش، فهو يريد أن يتعصب لذاته و يصنع عالمه الخاص و ينظر إليه على أنه يمثل مستوى المثالية، فيرفض كل مالا يتماشى مع هذ التصور العقائدي المتزمت، و لا يتطلع إلى تصور المستقبل و ما قد يحمله من المفاجآت، لا سيما الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية، و كيفية التعامل معها، إذن فهو مجتمع يعيش الماضي و الحاضر أكثر مما يعيش المستقبل. كما أن العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية بين أفراد القرية علاقات ضيقة و محدودة، تتلخص في تلك العلاقات العائلية التي تحددها ملكية الأسرة، و وفقا لذلك تكون قنوات الاتصال محدودة و مباشرة ما دام هناك تقارب بين افراد القرية. هذا النوع من المجتمع غالبا ما يرفض الغرباء عن القرية، و أذا ما حدث هناك تواصل و اتصال مع قرى أخرى مجاورة في المكان، فهذا بسبب المصير المشترك الذي تهدده عوامل جغرافية و مناخية كالجفاف أو الفيضانات أو الزلازل، و غيرها من الكوارث الطبيعية، أو عوامل بشرية لاسيما الاعتداءات و الغزوات، مما يستدعي تدخل قرى أخرى مجاورة لتقديم يد المساعدة، و أيضا اشتراك في المصالح الاقتصادية عن طريق تبادل المنتجات الزراعية و أدوات الفلاحة، التي تفتقدها قرية من القرى المتجاورة، أو عدم القدرة على اكتفاء ذاتها بذاتها.

بينما نجد مجتمع المدينة مجتمعا متفتحا على مجتمعات المدن الأخرى، واسع الآفاق و متحرر من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي و الخدماتي و التجاري، بحيث يوسع دائرة انتاجه و ينوع في منتجاته الصناعية و الخدماتية، فيؤدي ذلك إلى حصول فائض في الإنتاج، و هو بذلك يتطلع إلى توسيع دائرة التجارة من المجال المحلي إلى

[1]- صالح أحمد العلى و نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية، (ج 1 التقديم)**، ص ص 9 – 10.

المجال الإقليمي و العالمي. فالتجارة زيادة على كونها إحدى طرق زيادة الثروة بزيادة الإنتاج، فهي إحدى قنوات الاتصال بين المجتمعات، و تبادل النماذج الثقافية من خلال مختلف السلع التي يأتي بها التجار من مختلف المدن و الأقطار البعيدة، باعتبارها مراكز تجارية بالدرجة الأولى، فقد وجد المنقبون من علماء الآثار كثيرا من المواد و المنتجات في مدن غير المدن الأصلية التي أنتجتها، ففي عدة مدن عراقية وجدت أختام و خرز و أواني لم تكن سومرية الأصل بل هي مستوردة من السند، و عند توحيد مصر وجدت مواد ذات أصول عراقية مثل الأختام الأسطوانية و نوع جديد من الزوارق، إذن فمدن العراق و مصر و الهند لم تكن منعزلة عن بعضها البعض، بل كان هناك فيما بينها تبادل للبضائع و الأفكار، فلم تكن التجارة إذن مجرد نقل للبضائع من مكان إلى آخر، بل كان هناك تبادل للأفكار و قيم السلوك و المعتقدات و التصورات، كما رافقتها إقامة المحطات على الطرق و الأقطار التي كانت تصل إليها البضائع، حيث كان تجار القوافل و المسافرون في الزوارق الشراعية يطيلون التوقف، و أيضا كان هناك ممثلون للمراكز التجارية في الأقطار المصدرة لتلك البضائع في الأقطار التي تصل إليها هذه البضائع، و هم الذين يقومون بتسلمها و إرسال بضائع بديلة عنها، إضافة إلى الاهتمام براحة المسافرين،[1] كل ذلك فرض ضرورة إقامة وكالات ممثلة لمختلف المدن.

هذا الاختلاط السكاني يؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات في بنى القيم و التقاليد، و العادات و الفنون و الطقوس التي يعيش عليها مجتمع المدينة، و هو ما لاحظه علماء الآثار في الأواني الفخارية، و مواد البناء و طرز العمارة، و طقوس الدفن، و الأثاث، التي وجدوها في أماكن الآثار، و ذلك يدل على أن هناك تسرب للسكان إلى المدن و اختلاطهم ببعضهم البعض، إما بسبب الهجرة أو الغزو، والجفاف و المجاعة و مختلف الكوارث الطبيعية، تدفع بأعداد كبيرة من السكان إلى الهجرة إلى المستوطنات المجاورة من المدن و القرى، ليقيموا مع أهلها في تعايش سلمي مقابل الحصول على الطعام و مختلف الحاجات الضرورية، و قد يكون هذا الاختلاط أيضا ناجما عن الغزو، إذ يقوم سكان بعض المدن بغزو مدن أخرى بهدف استلاب أراضيها، و الاستلاء على مصادرها من الماء و الغذاء أو

[1]- تقي الدباغ و نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية (ج 1)**، ص 44.

المنافسة التجارية. و في كل الحالات يحدث الاختلاط بين الوافدين الجدد مع السكان الأصليين، فيؤدي ذلك إلى ظهور قيم و أفكار و تصورات و معتقدات و طقوس جديدة في مجتمع المدينة التي يستقرون فيها[1]، و من خلال هذا النشاط و الحركية و الانفتاح يدخل مجتمع المدينة في علاقات مركبة و معقدة، اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا، و هو يشكل مجتمع الحضارة.

إذن فظهور مجتمع المدينة كان نتيجة طبيعية و حتمية، فرضتها جدلية الحياة الاجتماعية و الاقتصادية المستقرة في المرحلة الزراعية، و هي تتمثل في انتقال الإنسان من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي و التجاري، بدافع ظروف اقتصادية و اجتماعية لا سبيل إلى تجنبها، لاسيما زيادة حاجات الانسان الاجتماعية و الاقتصادية، فما كان من الكماليات من الحاجات أصبح من الضروريات، سواء تلك المتعلقة بأدوات الانتاج و طرق تخزينه، أو تلك المتعلقة براحة الإنسان كالمأوى و الملبس و المأكل و وسائل التنقل و غيرها، و قد نتج عن ذلك توسيع نطاق ذلك الاستقرار الاجتماعي، مما أدى إلى تشكل مستوطنات بشرية في أقاليم جغرافية واسعة الحجم و الكثافة السكانية، و تضم مختلف الأعراق و الثقافات، و تباين المستويات الاجتماعية و الاقتصادية، و هي تعبر عن رغبة الناس في التعايش كمجموعات اجتماعية مستقرة، فمن القرى الريفية و البوادي و الغابات، انتقل الإنسان تدريجيا ليصل إلى تأسيس مجتمعا جديدا، و مفهوما جديدا للتعايش، يضمن له حياة أكثر استقرارا و حماية من المؤثرات الخارجية. و الاستقرار يفسح المجال لإقامة علاقات اجتماعية جديدة واسعة الآفاق، مما يستدعي ضرورة تأسيس نسق من القيم من طرف الجماعة بهدف تهذيب و تنظيم سلوك أفرادها، و هي قيم تصبح فيما بعد واجبات أو إلزامات اجتماعية و أخلاقية، يجب على كل فرد باعتباره عضوا في الجماعة أن يحترمها بالرضا أو بالإكراه.

فمجتمع المدينة ما عدا نشاط الزراعة فهو خليط من أصحاب النشاطات المختلفة فنجد فيه الحرفيين و الصناع، و التجار و الإداريين و المفكرين و المبدعين و العلماء و المدرسين و غيرهم من ذو المهن الحرة، و هو ما كان منطلقا أوليا لتأسيس الحضارة

[1]- تقي الدباغ و نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية (ج 1)**، ص ص 44 – 45.

التكنولوجية و تنظيم الحياة الاجتماعية، و قيام ثقافة جديدة هي ثقافة المدينة، و التي كانت خلاصة هذا التمازج الاجتماعي و الثقافي لمختلف الفئات البشرية الوافدة من مختلف القرى، و ثقافة المدينة تلغي كل محاولة للحفاظ على الخصوصيات الثقافية المنغلقة على ذاتها، بل و تجبر أفراد المجتمع بشكل غير مباشر على الامتثال لقيم ثقافية استهلاكية جديدة، و اعتبارها قيم الحضارة و التقدم، فالمدينة هي فضاء اقتصادي، اجتماعي و ثقافي، و سياسي، يجد فيه الإنسان حريته في التنقل إما بحثا عن منصب عمل لائق، أو استثمار اقتصادي أو تجاري أكثر ربحا، أو لتعلم حرفة، أو أي نشاط اقتصادي، دون اعتبار لخصوصياته الثقافية و العرقية.

و ما نلاحظه اليوم في عصر العولمة هو انتقال الإنسان من المجال المحلي الوطني و القومي إلى المجال العالمي، و من الخصوصية الثقافية إلى الكونية الثقافية و هو أشبه بهذا الانتقال من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة، فالمجتمع المحلي محدود بعوامل جغرافية، ثقافية، اجتماعية و سياسية، و كثيرا ما يكون أسير تقاليد مغلقة على نفسها، لا تربطه علاقات مع المجتمعات الأخرى إلا في إطار مصالح مادية اقتصادية محدودة، كونه يخشى الهيمنة الأجنبية، بينما العولمة جعلت المجتمعات تخرج من حدودها المحلية إلى آفاق عالمية، تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، و بثقافاتها و تصوراتها لحركية الحياة، فتدخل في علاقات معقدة و مركبة، تجعل كل مجتمع يعرف موقعه من صيرورة الحياة الاجتماعية، و السياسية، و الاقتصادية، و الثقافية، والحضارية العالمية بصفة عامة، و ذلك في إطار اعتماد متبادل واسع النطاق، خاصة مع تطور وسائل الاعلام و الاتصال الحديثة، و تطور شبكة الأنترنت كشبكة معلوماتية عالمية، و هي في الوقت نفسه تربط بين الناس عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي العالمية.

و من جهة أخرى برزت في الساحة العالمية مصادر تهديد جديدة للأمن الإنساني العالمي، و هي مصادر لا تعترف بالحدود بين المجتمعات، و لا بخصوصياتها الثقافية أو أصولها الاجتماعية، و لا بمعتقداتها الدينية، و لا بمكانتها السياسية و الاقتصادية في المنظومة العالمية، فهي عابرة للحدود و القوميات، تضرب كل الشعوب بدون استثناء، فتهدد أمنها و استقرارها، و عندما تنفذ هذه المصادر ضرباتها تجاه بلد ما فذلك سيوكون له

تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على مختلف بلدان العالم، مما يؤدي إلى اختلال الأمن الإنساني العالمي، و كذا اختلال التوازن الاقتصادي العالمي الذي يخلف أزمات اقتصادية تضر بالمجتمعات الضعيفة بالدرجة الأولى، هذه المصادر الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في العالم تتمثل خاصة في الإرهاب الدولي و مختلف منظمات الجريمة المنظمة، و أيضا الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل و الأعاصير و التدهور البيئي و غيرها، و مواجهة هذه المصادر تتطلب تعاون دولي و اعتماد متبادل واسع النطاق.

ثم إذا كان ظهور أول صورة لتقسيم العمل في مجتمع المدينة، حيث تخصص كل فرد أو كل جماعة في القيام بنشاط اقتصادي معين، في الصناعة أو التجارة او الخدمات العامة دون نشاط الزراعة، ثم تحدث عملية التبادل في سوق محلية محدودة إقليميا، فإن نفس العملية تتكرر في عالم العولمة، و لكن في فضاء عالمي لاحدودي و في سوق إقليمية و عالمية، و هو الفضاء الذي برز فيه تقسيم دولي للعمل، إذ تختص كل دولة أو شركة عالمية عملاقة متعددة الجنسيات و عابرة للقوميات، بالتحكم في نشاط اقتصادي و تجاري محدد، تملك فيه الميزة المطلقة أو الميزة النسبية، كأن نقول منظمة الدول المصدرة للبترول (Organisation des pays exportateurs du pétrole (OPEP)، و هي مجموعة الدول التي تمتلك الهيمنة التجارية لمنتوج البترول في السوق العالمية. و من ثم فلم يعد في إمكان أية دولة أن تعيش منعزلة لا تربطها علاقات مع الدول الأخرى، و بالخصوص في المجال الاقتصادي و التجاري، و ذلك عبر اتفاقيات و معاهدات إقليمية أو دولية، ثنائي أو متعددة الأطراف، و هو ما عزز عملية التبادل الاقتصادي و التجاري على مستوى عالمي.

هذه العلاقات ذات الجوهر الاقتصادي، ستعزز بالضرورة العلاقات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية و غيرها من العلاقات، في إطار اتساع شبكة العلاقات الدولية و مرونتها في إطار النظام العالمي الجديد، و إنشاء منظمات مدنية و اقتصادية و مالية و تجارية دولية، لاسيما توسيع نشاط منظمة الأمم المتحدة عن طريق تأسيس منظمات مدنية حكومية تعمل تحت رعايتها، و كذلك تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى النشاط العالمي الحر للمنظمات المالية و النقدية الدولية ،لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و كذلك توسيع دائرة نشاط منظمة حلف شمال الأطلسي، باعتباره

المنظمة الأمنية الوحيدة التي باتت تسهر على الأمن الإنساني في العالم، بعد سقوط حلف وارسو و زوال التهديد الشيوعي، مع نهاية الصراع الإيديولوجي المعاصر.

إن هذا الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي الجديد لمجتمع المدينة بما يتضمنه من تباين في طبقاته و تضارب مصالحها، يفرض بالضرورة وضع منظومة من القوانين تسهر على تحقيق النظام العام بين الأفراد كون الانسان مهما كان اجتماعي بطبيعته فهو أناني بطبيعته، و كلما تعقدت العلاقات بين أفراد المجتمع و اتسعت رقعة المجتمع، تولدت عن ذلك حدوث اضطرابات اجتماعية ناجمة عن سيطرت البعض على البعض الآخر، مما يستوجب قيام سلطة عليا تفرض نفسها على الجميع من أجل الخير العام بقوة القانون، سواء كان هذا القانون فرضه شخص قوي كما بين ذلك أصحاب نظرية القوة أمثال نكولا مكيافيلي و توماس هوبس أو تأسس بالاتفاق بين أفراد المجتمع كما بين ذلك أصحاب نظرية السلطة الديمقراطية أمثال جون جاك روسو و جون لوك.

لقد كانت المجتمعات القديمة في القرى أو القبائل أو العشائر تحكمها قيم و عادات و أعراف و تقاليد، و كان كل فرد يعرف حقوقه و واجباته، يضاف إليها معتقدات دينية بقوى سماوية آمنة تزيد لها قوة التأثير في السلوك الاجتماعي، هذا النظام الطبيعي الذي نظم مجتمع القرية و القبيلة و العشيرة هو الذي تحول إلى مجموعة من القواعد المشتركة المدونة في ألواح من الطين أو أوراق البردى قديما، و نشرت للناس للعمل بها عندما انتقل الإنسان إلى مجتمع المدينة، كما كان ذلك في شريعة " حمورابي " في بلاد وادي الرافدين أو شريعة " صولون Solon " في بلاد اليونان.[1]

لكن مع تطور المجتمع و اتساع رقعته فلم تعد تلك التقاليد و الأعراف و المعتقدات الدينية القديمة، قادرة على تنظيم المجتمع بسبب فقدانها لقوة التأثير، فتحولت تلك التقاليد و الأعراف و تطورت، إلى القانون الوضعي الحديث المجسد في مختلف الدساتير، يلتزم بها الجميع في تحديد و معرفة الحقوق و الواجبات و المعاملات و العقوبات، من أجل تنظيم السلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمع.

[1]- تقي الدباغ و نخبة من أساتذة التاريخ، **المينة و الحياة المدنية (ج 1)**، ص ص 45 – 46,

و من ثم فوجود الحاكم أو السلطان أو الرئيس ضروري لتأسيس الحق و محاربة الباطل و قمع أنانية الفرد، و قد قال ابن خلدون في هذا الصدد: " ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه و تم عمران العالم بهم، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم، و ليست السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلابد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن يعض، و لا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم و إلهاماتهم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم له عليهم الغلبة و السلطان و اليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان و هذا هو معنى الملك."[1] **و** يعني بذلك أن هذا الحاكم الذي تفرضه ضرورة الاجتماع و تنظيمه، لما في طبيعة البشر من العدوان و حب التسلط على الغير، و الأنانية و تفاوت قدرات الدفاع عن النفس بينهم، لا يكون من غير البشر بل هو واحد منهم له القوة التي تكفي لتحقيق النظام و العدل و المساواة، و هي قوة يستمدها الحاكم إما من الاعتقاد بوجود حق إلهي يفوضه لتسيير أملاكه في الأرض، من حقول زراعية و حيوانات داجنة و وسائل الانتاج، و هي مهمة يقوم بها الملك أو سيد الدولة بمساعدة رجال الدين فيقدسونه مثلما يقدس الإله، و مع ذلك يقوم هذا الحاكم بتحقيق النظام و انجاز كل ما يساهم في تطور مجتمع المدينة، فهو الزعيم المدني و القائد العسكري الذي يدافع عن المدينة و يهتم بالبنى التحتية للمدينة و عمليات التصدير و الاستيراد[2]، أم أن هذه القوة يستمدها من الشعب وفق إرادة حرة كما يكون ذلك في أنظمة الحكم الديمقراطي و الجمهوري، أو تكون قوة مادية جسدية أو قوة عقلية كما بين ذلك " ماكس فيبر "، أم قوة العصبية القبيلة كما قال في ذلك " ابن خلدون ".

إن ظهور النظام السياسي في المدينة هو انتقال الإنسان من حالة النظام الطبيعي إلى حالة النظام الوضعي أي من سيادة العادات و التقاليد و الأعراف و المعتقدات الدينية و السحرية إلى سيادة القانون العقلاني، و أن الحضارة لا تعرف تقدما إلا في إطار النظام كون الحياة الاجتماعية في جوهرها هي هذا النظام، فما معنى الأسرة أو المدينة أو الدولة إن

---

[1]- ابن خلدون، **الجزء الأول من كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر.....**، ضبط المتن: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – بيروت، (د.ط)، 2001، ص ص 55 – 56.

[2]- نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية (ج 1)**، ص ص 48 – 49.

لم تكن ذلك النظام و الانتظام الذي يسوي بين الأفراد؟، و الحضارة في حقيقتها لا تعبر سوى عن بلوغ الحياة الاجتماعية مستوى أرقى من النظام و الانتظام مجسدة ذلك في مختلف الأنشطة و وجوه الإبداع، " فالحضارة – كما قال " قسطنطين رزيق " – إنما تناقض البدائية و الهمجية بما تحققه من نظام و انتظام."[1] و على أساس ذلك ظهر نظام دولة المدينة الذي عرفت به المدن اليونانية القديمة، لاسيما مدينة " إسبرطة " التي كان فيها النظام السياسي أرستوقراطيا، و مدينة " أثينا " التي كان فيها النظام السياسي ديمقراطيا.

و الإنسان يتدرج في سلم التطور الحضاري بما ينتجه من التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، مع توسيع و تنويع قنوات الاتصال سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو بين مجتمعات العالم كله، حتى أصبح العالم اليوم أشبه بالقرية أو ما أصطلح عليه " مارشال ماكلوهان " بالقرية الكونية، إذ كل ما يحدث في جهة من جهات القرية سرعان ما ينتشر في جميع أرجاء القرية، و أن الحضارة أصبح لها طابع عالمي و هي تقتضي بدورها ضرورة وجود نظام. لذلك كان إعادة صياغة النظام العالمي بعد زوال نظام ثنائي القطبية ضرورة إنسانية و حضارية و هو ما نعرفه بالعولمة.

لكن رغم أن النظام في المجتمع المحلي أو في المجتمع الدولي ضرورة اجتماعية و إنسانية طبيعية، إلا أن ذلك لا يعطي ثماره إلا إذا تحول هذا النظام إلى انتظام أي إلى التكوين الداخلي لقواعد هذا النظام كشعور أو كسلطة داخلية تلزم الفرد على الاستجابة له متى لزم الأمر، و في هذا السياق تبرز فاعلية الأخلاق كقوة إنسانية و اجتماعية تجعل الفرد في المجتمع مسؤولا على نفسه و على الأخرين، و على المستوى الدولي تحت نظام العولمة تكون الدولة مسؤولة أخلاقيا على نفسها و على الدول الأخرى، و من هذا المنظور نرى أنه لا نظام إلا بوجود الأخلاق، و لهذا عكف الفلاسفة من أقدم العصور على تصور النظام الأخلاقي الذي يجب على الفرد الالتزام به، لمعرفة ما هو خير و يكون مدار الاستحسان و ما هو شر و يكون مدار الاستهجان.

و إذا كان مجتمع المدينة يعبر عن نهاية التعصب الثقافي للأفراد و سلطة التقاليد و الأعراف إلى نظام وضعي متغير، و بداية انفتاح الناس على بعضهم البعض في جو من

[1]- قسطنطين رزيق، **في معركة الحضارة**، دار العلم للملايين-بيروت، ط 1 1964، ص 116.

الحوار الثقافي و الاجتماعي، و الاعتراف بالآخر و تقدير قيمته، و التخصص في العمل و المشاركة في انتاج ما يحتاجه غيره من الناس، فهذا يعني أن طبيعة الإنسان الاجتماعية هي التي تتجه حتميا إلى تشكيل عالم إنساني متجانس تزول فيه كل تلك الاعتبارات الثقافية و العرقية التي تميز الشعوب، بل عالم قائم على اعتبارات إنسانية خالصة بغض النظر عن تلك الاختلافات العرضية، كاللون و القدرات العقلية و الجسدية، و اللغة و الدين، و المستوى الاجتماعي و الاقتصادي. فالتاريخ في نهاية الأمر ليس تاريخ المجتمعات البشرية و ما تحمله من اختلافات عرقية و ثقافية و حضارية، و أصناف التغلبات لبعضها على البعض الآخر، و إنما هو تاريخ الإنسان في تحولاته و تطوراته من مرحلة التوحش إلى مرحلة التأنس، و من مرحلة الفوضى إلى مرحلة النظام و الانتظام، و من المجال المحلي الضيق المحدود إلى المجال العالمي الواسع و اللالحدودي.

و مع أن حياة المدينة قائمة على النظام و الانتظام إلا أن الأنانية تكون قد لازمت الطبيعة الاجتماعية للإنسان منذ مرحلة الاستقرار في الطور الزراعي، و هي التي صنعت محنته التاريخية عندما انتقل من الملكية المشاعة في مرحلة الصيد و الجمع إلى المرحلة الزراعية و ظهور الملكية الفردية و قال الإنسان هذا لي، و في هذا السياق قال " جان جاك روسو " في كتابه " خطاب في أصل التفاوت و في أسسه بين البشر": " إن أول من سوَّر أرضا و عنَّ له أن " يقول هذا لي "، فوجد أناس لهم من السذاجة ما يكفي لكي يصدقوه، كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني."[1] و من هنا بدأت الشرور التي هيمنت على الاجتماع البشري و كل أنواع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، و أصبح الإنسان ذئب لأخيه الإنسان كما قال الفيلسوف السياسي الإنجليزي " توماس هوبس"، و من ثم تحول تاريخ الإنسان من الطابع الإنساني إلى تاريخ الصراع من أجل الملكية، و أصبحت القوة الاقتصادية هي القوة المتحكمة في الجدلية التاريخية، و كل أنواع التحولات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و القانونية و الحضارية، سواء على المستوى المحلي أي على مستوى الأسرة أو العشيرة أو الدولة، و هي اليوم على المستوى العالمي أو ما يعرف بالعولمة. و من

[1]- جان جاك روسو J.J .Rousseau ، **خطاب في أصل التفاوت و أسسه بين البشر**، ترجمة: بولس غانم، تدقيق و تعليق و تقديم: عبد العزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بالتعاون مع اللجنة الوطنية اللبنانية لليونيسكو، إصدار المنظمة العربية للترجمة – بيروت، ط1 2009، ص 117.

ثم قال "ج.ج روسو ": " و جملة القول هناك المنافسة و المزاحمة من جهة أولى، و هناك تضارب المصالح و الرغبة الخفية المستديمة في الاستئثار بالمنفعة على حساب الغير من جهة ثانية، و الحال أن جميع هذه الشرور هي النتيجة الأولى للملكية و الحاشية الملازمة للتفاوت الناشئ."[1]

و على أساس ذلك نشأت كل أشكال الصراع من أجل كسب القوة و الهيمنة بكل أشكالها عبر تاريخ البشرية، و جعل ذلك حقا طبيعيا. و إذا كان ذلك قد بدأ في نطاق إقليمي ضيق بين الأفراد البشرية في المجتمع الواحد، فقد اتسع مع مر التاريخ لينتقل إلى نطاق أكثر اتساعا بين الدول في العالم الواحد، و قد أخذ أشكالا مختلفة عبر العصور، لاسيما الاستعمارات العسكرية و الاقتصادية و السياسية، و وظفت خلالها كل الوسائل المادية و الإيديولوجية، التي تبرز اليوم في أشكالا أكثر عقلانية و خطورة، دون أن تستثني أي مجتمع و هو الاستعمار الجديد تحت غطاء العولمة أو النظام العالمي الجديد.

[1]- جان جاك روسو J.J .Rousseau ، **خطاب في أصل التفاوت و أسسه بين البشر**، ص 132.

الفصل الثالث

حركية الفكر و تغيرات الواقع العالمي

تمهيد

إن الطابع الاجتماعي لمبد الاعتماد المتبادل و مبدأ الاندماج جعل من الجماعة البشرية تتجه نحو الاستقرار، خاصة بعدما اكتشف الإنسان طرق انتاج غذائه بنفسه، سواء عن طريق الزراعة أو تربية الحيوانات و الرعي، لكن في الوقت نفسه نمت فيه عاطفة الأنانية و جب الذات و هو ما فتح مجالا واسعا لظهور الطبقية الاجتماعية، و الصراع من أجل الملكية، لأن الاستقرار الاجتماعي هو في الحقيقة نتيجة لتحدي الإنسان للطبيعة التي كانت في زمن ما تمه بكل أنواع الغذاء من الخضر و الفواكه و من اللحوم، و لكن عندما بدأت الطبيعة تتراجع عن ذلك و أخذت تشح عليه، إما بسبب التغيرات المناخية و هروب قطعان الحيوانات التي كان يصطادها إلى مناطق بعيدة عنه، و أو بسبب زيادة أعداد الناس بفعل التكاثر، فلزم الأمر على الإنسان أن يكتشف طرق انتاج الغذاء، و هو سبب الاستقرار في مناطق جغرافية محدد، و من جهة أخرى كانت هناك ضرورة العودة إلى القوة البشرية للعمل من أجعل انتاج الغذاء، فاتجه الإنسان نفسه إلى الطبيعة الجغرافية يرغمها عن طريق قوة جهده العضلي و ذكائه ينتج منها أسباب العيش، فكانت الزراعة و غرس الأشجار المثمرة و تربية الحيوانات، و حفر الآبار و صناعة أدوات الحرث و الصيد و بناء الأكواخ، فكان كل ما يستطيع انتاجه بهذا الجهد هو ملك خاص له يحق له أن يدافع عنه أمام غيره، و كلما بذل جهدا أكبر اتسعت دائرة أملاكه

و مع اختلاف الناس في قدراتهم الجسدية و العقلية، فقد أدى هذا الاختلاف إلى التمييز بين من يملك القدرة على التملك و من يملك القدرة على العمل، و من هنا بدأت تظهر أول صورة للمكية الفردية، و ظهرت معها الطبقية الاجتماعية بين من يملك وسائل الإنتاج و من يملك فقد جهد عمله، كما ظهر معها الصراع من أجل الملكية و من بعدها الحروب بسبب نمو الأنانية و حب التملك بقدر طاقة الإنسان، لأن هذا الأخير أصبح يتوقع حدوث أسباب الإفلاس مما يجعله يجمع من الملكية بقدر طاقته و لو بطرق غير شرعية، و هكذا ظهر نظام الاستعباد و السيطرة، و كان يجب أن يبرر ذلك على أنه أمرا طبيعيا و قدرية، تبريرا إيديولوجيا، يوظف فيها كل أشكال التأثير الفكري كالعادات و التقاليد و الدين و القومية

و القانون و الأخلاق، و العلم و غيرها، أي كل ما يشكل النسق الإيديولوجي لمرحلة ما من مراحل نمو الوعي الاجتماعي البشري.

و مثل ما يقال على الجماعة البشرية القديمة يقال على مجتمع العولمة، فنمط الهيمنة الذي تبرره القوى الاقتصادية و السياسية العالمية سواء باسم النظام العالمي الجديد، أو باسم حقوق الإنسان و الديمقراطية و العدالة، ما هو سوى إعادة إنتاج الخطاب الإيديولوجي القديم الذي كان يبرر العبودية على أن أمرا طبيعيا، و جعل هذا الخطاب يخرج من الطابع المحلي إلى الطابع العالمي المعولم، و هو دائما يعبر عن تلك الأنانية البشرية التي تولدت و نمت في الإسان منذ ظهور الصورة الأولى للملكية الفردية.

1 – إيديولوجية الرق و نظام العولمة

قال " جان جاك روسو J.J. Rousseau " في كتابه " خطاب في أصل التفاوت و أسسه بين البشر ": " لما زادت المواريث عددا و امتدادا إلى حد غطت معه جميع الأراضي فتماست كله، حينئذ عدا بعضهم لا يستطيع التوسع إلا على حساب بعضهم الآخر، و أما الزائدون على العدد ممن منعهم الضعف و الغفلة من حيازة الأرض بدورهم، فقد أصبحوا فقراء دون أن يخسروا شيئا، لأنهم ظلوا على حالهم لم يتغيروا حتى حين تغير كل شيء، و لذلك اضطروا إلى قبول أقواتهم أو إلى اغتصابها من أيدي الأغنياء، و من هنا بدأت العبودية في النشوء، و كذلك العنف و النهب تبعا لطبائع البشر."[1]

يتضح لنا من هذا القول أن المنافسة على كسب الأرض التي كانت وقتئذ منبع الخيرات و الحاجات البيولوجية و القول بأن هذا لي، و ظهر نظام التوريث بعد ذلك، احتاج إلى توسيعها على حساب غيره بالقوة بسبب كثرة الحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية من الرفه، و على أساس التفاوت في القدرات بين البشر سمح للأقوياء بأن يستولوا على الضعفاء و يرغمونهم على التخلي عن أراضيهم، ليصبحوا فقراء لم يكسبوا شيئا من الملكية سوى قوة عملهم، و هو ما جعلهم عبيدا لا يعيشون إلا على ما يقدمه الأغنياء من القوت مقابل العمل الشاق في مزارعهم، و من هنا نشأت العبودية.

[1]- ج.ج. روسو J.J. Rousseau ، **خطاب في أصل التفاوت و أسسه بين البشر**، ص ص 132 – 133.

و لما ظهرت النقود مكان المقايضة تنافس الناس على جمع الثروة بين أهل المدن، و استلاء الأقوياء على الضعفاء من أجل توسيع أملاكهم بدافع تلك الأنانية، و كان ذلك سببا من أسباب ظهور نظام الرق الذي أصبح يبرر الطبقية الاجتماعية على أنها أمرا طبيعيا، و حتمية اجتماعية و اقتصادية فرضتها الحياة الاجتماعية نفسها، و هذا يعني أن استعباد البشر لبعضهم البعض أيضا من انتاج المدينة و المدنية و الملكية الفردية، كما أن استعباد المجتمعات البشرية لبعضها البعض في عصر العولمة من انتاج الحضارة المعاصرة، و سيطرة النمط الليبرالي في عملية التنظيم الاقتصادي للإنتاج و الاستهلاك، الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

فنشوء المجتمع الزراعي و من بعده مجتمع المدينة أدى حتميا إلى زيادة الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية، و هو الأمر الذي فرض على المنتجين سواء في الزراعة أو في الصناعة أو في التجارة، ضرورة تكثيف الانتاج لتلبية الطلب المتزايد، فتطلب الأمر البحث عن اليد العاملة المساعدة في تلك العملية الاقتصادية، و إذ لم يكن بالإرادة فيكون بالقوة و الإرغام، فاستخدم الأقوياء اقتصاديا و اجتماعيا أي أصحاب الملكية و النفوذ الاجتماعي، الضعفاء اقتصاديا و اجتماعيا الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، و هكذا تبلور نظام الرق في المجتمع و أصبح ضرورة لا غنى عنها، فقلت المجازر في الأسرى الذين يؤسرون في الحروب و النزاعات بين المدن، لأن الأسير أصبح عنصرا اقتصاديا نافعا و ضروريا و لابد أن يكون حيا قادرا على العمل، و كان ذلك تقدما أخلاقيا عظيما للإنسانية، بالنظر إلى ما كان يعامل به الأسير في مرحلة الصيد و الجمع حيث كان يقتل أو يؤكل.

و عندما استقر نظام الرق و أثبت نفعه و توسع نطاقه أضيف إلى الأرقاء أصناف أخرى من البشر، مثل المدينون الذين لم يسددوا ديونهم، و المجرمون، يضاف إلى ذلك أسرى الحرب فأصبحت الحرب في البداية من الأسباب المنتجة للرقيق، و بعدها أصبح الرق عاملا منتجا للحرب من أجل جلب المزيد من الرقيق، و حين امتدت الأزمان بنظام الرق إلى توطيد تقاليده و ثقافته في العمل و زيادة الانتاج و الصناعة، حتى أصبحنا لا نجد شخصا يقدم على عمل شاق إذا وجد من يقوم به بغير تكلفة اقتصادية، جعل الناس ينظرون إليه

على أنه أمرا طبيعيا و فطريا لا غنى عنه،[1] و بررته بعض الأديان (كاليهودية و المسيحية) و بعض المذاهب الفلسفية اليونانية لاسيما فلسفة أفلاطون و أرسطو، فمكن ذلك الإنسان الحر من أن يوفر لنفسه أوقاتا للراحة و التأمل و البحث في المعارف، و تعلم الفنون، فنشأت الفلسفة و العلوم و الفنون بكل أصنافها، فعمل ذلك على تقدم الحضارة، و أضحى الرق في المدينة نظاما قانونيا و أداة لتنمية رأس المال، و أصبحت الطبقية الاجتماعية و الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع الواحد، و بين الدول في العالم الواحد، ينظر إليها على أنها أمرا طبيعيا و منطقيا، فاضطر الذين استحكم فيهم الفقر و باتوا جياعا إلى بيع أنفسهم أو إلى بيع أولادهم فاسترقهم المشترون، ومثلهم المدينون الذين افتقروا و ليس لديهم ما يدفعون به ديونهم، فقد قضى قانون المدينة أن يسترقهم الدائنون. و حين زادت الحاجة إلى الرقيق، أضيف للرق مصدر آخر، هو الرقيق المجلوب بالخطف أو الشراء.[2]

و يحدث هذا أيضا في عالمنا المعاصر تحت رعاية نظام العولمة، سواء باسم التقسيم الدولي للعمل حيث جعلت الدول المصنعة دول العالم الثالث الضعيفة مصدرا للمواد الأولية، بينما الدول القوية تتولى رسم استراتيجيات الحضارة الاقتصادية التي يجب على الدول الضعيفة انتهاجها، إذا ما أرادت أن تلحق بركب الحضارة العالمية، و لكن عليها بالطاعة و الامتثال لكل قرارات الدول القوية، أو بين الدول المستدانة و الدول الدائنة، و المنظمات النقدية و المالية الدولية عبر اتفاقيات و معاهدات تقضي باسترقاق الدول الدائنة للدول المستدانة، في حالة لم تسدد هذه الأخيرة ديونها في الوقت المحدد و المتفق عليه، و صور الاسترقاق العالمي المعاصرة متنوعة تبرز من خلال تدخل الدول الدائنة أو المنظمات المالية الدولية الدائنة، لاسيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدول المستدانة، و تفرض عليها شروط الاستثمار في مواردها الطبيعية و البشرية، التي تضمن مصالحها بالدرجة الأولى، و تجعل منها مصدرا للمواد الأولية و اليد العاملة الرخيصة، كما تختار لها المشاريع الاقتصادية التي يجب عليها

---

[1]- ول وايريل ديوارنت، **قصة الحضارة (ج1 مج1)**، ص ص 36 – 37.

[2]-عبد السلام الترمانيني، **الرق (حاضره و ماضيه)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 23 ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب الكويت، نوفمبر 1979 (د ط)، ص 16.

تحقيقها، إلى غير ذلك من وسائل التحكم في مصير الدول المستدانة و مستقبلها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و ذلك في إطار النظام العالمي و القانون الدولي.

و وفقا لذلك قامت الأيديولوجية الليبرالية بتبرير مشروعية استغلال الطبقات المالكة لوسائل الانتاج للطبقات العاملة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، بأنه أمر قررته الطبيعة و الفطرة، و من يخالف ذلك فقد انحرف عن المسار الحقيقي للتاريخ و للإنسانية و الحضارة، كما أصبح ذلك أيضا مبررا للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها الدول الغربية تجاه الدول الضعيفة في إفريقيا و آسيا و أمريكا الجنوبية، سواء في صورتها القديمة إبان مرحلة الثورة الصناعية، أو في صورتها المتحضرة التي تبررها اليوم باسم العولمة.

لقد أثبت نظام الرق في المدينة نجاعته الاقتصادية منذ القديم، لذلك فقد عرفت حضارات الشرق القديم و مدنه نظام الرق و بررته وفق إيديولوجيات دينية و عرفية، تختلف من منطقة إلى أخرى، فقد عرفت مصر القديمة نظام الاسترقاق و اعتبرت الرقيق آلة للعمل، فكان الأسرى أرقاء للدولة تستخدمهم في جميع الأعمال الشاقة و الصعبة، التي تستلزمها حاجات الفطرة، كما يستخدم الأرقاء أيضا لمشاهدة الزينة و مظاهر الترف، لذلك نراهم في قصور الملوك و بيوت الأغنياء و الكهان، أما في غالب الحالات فقد كانت معاملة الرقيق فيها من الشفقة و الرحمة بالدفاع عن بعض حقوقه الإنسانية، كما كانت تقرره الأخلاق و العادات الشرائع.[1]

أما الرق في بلاد الهند القديمة فقد بررته شريعة " مانو" بطريقة دينية، حيث ميزت بين الرجل من الطبقة الدنيا المستخدمة (أي السودرا) و طبقة البراهمة، فقد ورد في هذه الشريعة أنه اذا اشترى البراهمة رجلا من الطبقة الدنيا أو حتى إذا لم يشتره، فإنه يجوز له أن يجبره على خدمته بصفته رقيقا، لأن مثل هذا الإنسان ما خلقه الله إلا ليكون عبيدا و يخدم البراهمة، و حتى إذا أطلق سيده سراحه فإن صفة العبودية لا تفارقه لأنها طبيعية فيه، كما تقرر في هذه الشريعة أيضا تقسيم الناس الملزمين بالخدمة إلى صنفين: صنف الخادمين

[1]- أحمد شفيق، **الرق في الإسلام**، ترجمة من الفرنسية: أحمد زكي، مكتبية الفائدة للنشر- مصر، ط1، 2010، ص 11.

و يوكل إليهم القيام بالأعمال الطاهرة، و صنف الأرقاء و يوكل إليهم القيام بجميع الأعمال الناجسة.[1]

و في بلاد الفرس و مملكة " آشور" كان الاسترقاق عريقا، إذ كانت القصور مكتظة بالنساء و الأرقاء المخصصين للزينة و الجمال، بينما كانت مملكة فارس قد استجمعت كل أنواع الأرقاء المستخدمين في المناطق الأخرى، فكان منهم الرعاة و الخاصون بحاجات الزينة و الثروة، فكان في معبد " أنايتس " في أرمينيا أرقاء أعدوا لعمل الخبائث المستقبحة المنكرة التي قضت بها خرافات القوم.[2] و في بلاد الصين فقد كان الاسترقاق يستخدم في المنفعة العامة يقوم به المحكوم عليهم و الأسرى، و عندما استحكمت هذه العادة في أخلاق القوم، أصبح الرقيق يجلب من الخارج عن طريق الحروب، فقد كانوا يوزعون الغنائم من الناس و الأشياء على الضباط أو يأتون بأثمانهم لخزينة الدولة، و أما الرقيق المجلوب من داخل البلاد فقد كان بسبب الفقر، حيث يضطر الفقير إلى بيع نفسه أو أولاده، لكن في الغالب كان الرقيق قليلا في بلاد الصين، و كانت معاملته معاملة لطيفة و رحيمة، بسبب سهولة طرق عتقه، و كذلك ما امتاز به الصينيون من رقة الأخلاق و الفطنة، و سداد الرأي و سلامة الفكر.[3]

و على الصعيد الإيديولوجي نجد نظام الرق قد بررته الفلسفات القديمة على أنه أمرا طبيعيا، و ما على الرقيق سوى أن يتقبل وضعه الاجتماعي و الاقتصادي، و أنه من صنع الطبيعة و هو خير له، و أن الطبقية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي يعرفها مجتمع المدينة عدل من الطبيعة و هو قانونها المقدس، لذلك نجد أفلاطون من خلال كتابه الجمهورية يؤكد على ان نظام الرق نظام طبيعي و يربطه بنظرية الدولة و مفهوم العدالة، و يجعل العقل المعيار الوحيد الذي يفصل الأحرار عن الرقيق.

لذلك يرى أن المجتمع البشري مقسم إلى أفراد عاقلين يتصرفون وفقا لحكمة العقل، و أفراد متوحشين و برابرة يتصرفون وفقا لقوة الغريزة و الأنانية، و هو أمر من الطبيعة لا دخل ليد الإنسان فيها، حيث وهبت الطبيعة بعض البشر قوة العقل أكثر من القدرات

---

[1]- أحمد شفيق، **الرق في الإسلام**، ص 13.
[2]- المرجع نفسه، ص 14.
[3]- المرجع نفسه، ص 17.

الجسدية و يشكلون طبقة الأسياد، و وهبت للبعض الآخر القوة الجسدية أكثر من القدرات العقلية و يشكلون الرقيق او العبيد[1]، و أن أفراد المجتمع اليوناني هم فقط الأفراد الذين ميزتهم الطبيعة بقوة العقل و الحكمة دون سواهم، و أما بقية أفراد المجتمعات الأخرى أي الأعاجم هم برابرة و متوحشين، ميزتهم الطبيعة بقوة العمل العضلي و اليدوي، و من ثم يكون اليوناني هو المواطن، يتمتع بكامل الحرية و هو وحده الجدير بالطاعة و الاحترام، و لا يمكن أن يعامل كعبيد حتى و إن وقع أسيرا، بينما غير اليوناني هو العبيد الذي أوجبت عليه الطبيعة طاعة اليوناني.

و على هذا الأساس قسم أفلاطون الدولة العادلة إلى ثلاثة طبقات و تقابلها ثلاثة فضائل و ثلاثة نفوس هي: طبقة العمال و تضم الفلاحين و الصناع و الحرفيين و يشكلون طبقة العبيد، و مهمتهم إنتاج كل ما يحتاجه سكان المدينة من أمور العيش من المأكل و الملبس و المأوى و أدوات العمل و أواني البيت إلى غير ذلك من حاجات المجتمع، و فضيلتها الاعتدال، و تتحكم فيها النفس الشهوانية، ثم طبقة الجند و مهمتها الدفاع عن المدينة ضد أي اعتداء خارجي، و تحقيق الأمن في الداخل، و فضيلتها الشجاعة و تتحكم فيها النفس الغضبية، ثم طبقة الحكام و هم العقلاء أو الفلاسفة مهمتهم إدارة شؤون المدينة و ممارسة الحكم و تشريع القوانين، و أن فضيلتها الحكمة و تتحكم فيها النفس العاقلة، و أن الدولة العادلة هي تلك الدولة التي تعمل طبقات الشعب فيها بانسجام، و أن كل طبقة عليها أن تقبل وضعها الاجتماعي والاقتصادي حسب ما وهبت لها الطبيعة من قدرات و ما يقابلها من الفضائل، و إذا اجتمعت الفضائل الثلاثة و انسجمت أي الاعتدال و الشجاعة و الحكمة في كيان الدولة أنتجت الفضيلة الرابعة و هي العدالة، مع أن في نظر أفلاطون على لسان سقراط، يصعب تحديد أي من هذه الفضائل الأربعة يسهم بأكبر نصيب في كمال الدولة.[2]

---

[1]- يرى الدكتور فؤاد زكريا أن التقدير المتوسط لعدد الأرقاء في أثينا في العصر الذي عاش فيه أفلاطون أي في القرن الرابع قبل الميلاد هو حوالي 400 ألف رقيق، مقابل حوالي 100 ألف يوناني أي موطن حر، بمعنى كل مواطن حر يحق له امتلاك أربعة أرقاء في المتوسط، ثم أن هؤلاء الأرقاء لم يكن يستخدمون في الأعمال المنزلية وحدها بل كان منهم الزراع و الرعاة و الأكثر شيوعا كانوا يستخدمون في الحرف و الصناعات، و قد تحدث سقراط عن ذلك، و ربط بينهم و بين الأرض و الملكية العقارية، و هذا يعني أن قدرا كبيرا من الدخل و الانتاج في أثينا كان على يد الرقيق (فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون (دراسة و ترجمة)**، راجع الترجمة عن الأصل اليوناني، محمد سليم سالم، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، (د.ط) ، 2004،ص ص 91 – 92.)

[2]- فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون** (ترجمة و دراسة)، الكتاب الرابع ، ص 305. (فقرة 434)

كما أن العدالة في نظره تعني أن كل شخص عليه أن يلتزم حدود طبقته، و لا يحاول أن يعتدى على قدراته ليقوم بمهام غير المهام التي يملك فيها القدرات بالطبيعة، و من يعمل بخلاف ذلك فهو مجرم كمن يعتدي على أملاك غيره، و يكون سببا في إثارة الفتنة و اختلال توازن المجتمع و الدولة، فالعدالة لا تكمن في المساواة بين البشر بل في اللامساواة، و الحفاظ على التفاوت الذي وضعته الطبيعة، لذلك نجده يقول في محاورة الجمهورية على لسان سقراط ردا على جلوكون: " حسن فلنرى إن كنت على حق، إننا حين كنا نضع أسس دولتنا، قد أكدنا واجبا عاما، و هذا الواجب أو شكل معين من أشكاله هو، إن لم أكن مخطئا، العدالة بعينها. فنحن قد قررنا و أكدنا مرار أن على كل فرد أن يؤدي وظيفة واحدة في المجتمع، و هي تلك التي وهبته الطبيعة خير قدرة على أدائها."[1] و كل من يحاول أن يتجاوز حدود طبقته و مهامه ليقوم بمهام طبقة أعلى أو أدنى من طبقته فإنه سيشكل خطرا على استقرار الدولة لذلك قال على لسان سقراط ردا على جلوكون: " و لكنني أعتقد أن الصانع، أو أي شخص آخر ممن أهلته الطبيعة لحياة الصناعة، إذا خضع لإغراء المال أو الأعوان أو القوة أو أي نفع آخر فقرر أن ينضم إلى صفوف المحاربين، أو أن المحارب لو قرر أن ينضم إلى صفوف الهيئة المفكرة التي ترعى شؤون الدولة، على الرغم من عجزه عن ذلك، و إذا تبادل كل هؤلاء مع أولئك أدواتهم و مراكزهم، أو إذا ما أخذ شخص واحد على عاتقه أن يتولى هذه المهام كلها معا، فأظن أنك تتفق معي على أن هذا التبادل و الخلط وبال على الدولة."[2]

لذلك وجب على الرقيق أن يقوم بوظيفته و طاعة سيده، و يجد أفلاطون تفسيرا لذلك في تحديده لمراتب المعرفة إذ يعتقد أن أعلاها هي المعرفة القائمة على العقل و أدناها هي المعرفة القائمة على الرأي أو الظن، و أن معرفة الرقيق تقوم على الظن أو الرأي و هي تحتاج دائما إلى توجيه من العقل، لأنه يعجز على تعقل الأمور و فهم مبرراتها و أسبابها، و لهذا فكما أن الجسم يطيع أوامر العقل و لا يتصرف إلى بموجبه إذا كان الإنسان سويا، فكذلك الرقيق لابد أن يطيع أوامر سيده و لا يتصرف إلا بإرشاداته، و إذا كان صاحب الحكمة أو الفيلسوف هو الذي يجب أن يحكم المدينة كونه يسترشد بالعقل، فغير الحكيم

[1]- فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون**، ص 304 (فقرة 433).
[2]- المرجع نفسه، ص 306.(فقرة 434)

يجب أن يكون محكوما يطيع أوامر الحاكم كونه ضعيف العقل و هو عدل من الطبيعة،[1] و أن استقرار نظام الطبقات بأن تنصرف كل طبقة إلى مهامها الطبيعية، يستتبع بالضرورة استقرار النظام السياسي اي استقرار الدولة، فيترك ذلك فراغا من الوقت للأحرار و أصحاب العقول للانصراف إلى التأمل و التفكير في كيفية تدبير أمور المدينة و سياستها.

و قد ذهب أرسطو مذهب أستاذه أفلاطون بأن اعتبر نظام الرق نظاما طبيعيا، بل ضروريا لاستمرار الحياة الاجتماعية، و استقرار الدولة و المنفعة العامة، لذلك قال في كابه " السياسة " : " إنما الطبيعة و هي ترمي إلى البقاء هي التي خلقت بعض الكائنات للأمرة و يعضها للطاعة، إنما هي أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل و التبصر يأمر بوصفه سيدا، كما أن الطبيعة هي أيضا التي أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبدا، و بهذا تمتزج منفعة السيد و منفعة العبيد."[2] و هذا يعني أن الطبيعة تكون قد رتيت العالم ترتيبا دقيقا فوضعت كل كائن في مكانته الخاصة و وهبت له قدرات كافية لأداء مهمة واحدة في الحياة، و على كل كائن مهما كان أن يرضى بهذا الترتيب الطبيعي، و هو خير و منفعة له، و هكذا لا يجد السيد منفعته إلا بوجود العبيد و لا يجد العبيد منفعته إلا بطاعة سيده.

و يجد أرسطو حجة لتبرير هذا الموقف، و هي أن الحياة الطبيعية تتضمن في ذاتها عنصران هما: الطاعة و الأمرة، و هما ليسا ضروريان فحسب بل نافعان كل النفع، هذا يعني أن المخلوقات إما خلقت للأمرة أو للطاعة، فالكائنات التي خلقت للأمرة هي كذلك بالولادة أي بالفطرة، و الكائنات التي خلقت للطاعة هي كذلك بالولادة أي بالفطرة أيضا، و لا سبيل إلى تغيير ذلك، و كلما كان الانسجام أقوى بينهما كانت الحياة أكثر استقرارا و طبيعية. فالموجود الحي كما يرى أرسطو مكون من الروح و الجسد، و بالطبيعة تكون للروح سلطة على الجسد سلطة السيد على العبد، و في الإنسان تكون سلطة العقل على الغريزة كسلطة الحاكم على المحكوم، و انقلاب السلطة أو المساواة بين هذان العنصران شر على المجتمع و على الدولة و الطبيعة، و نفس السلطة تكون من الإنسان على سائر

---

[1]- فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون**، ص 93.

[2]- أرسطو، **السياسة**، ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية أستاذ: بارتلمي سانت هلير- ترجمه من الفرنسية إلى العربية: أحمد لطفي السيد، الدار القومية للطباعة و النشر- القاهرة، (د.ط)، ص 94.

الحيوانات، و الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة، و أن طاعة الحيوانات لسيادة الإنسان أنفع لها و لأمنها، و هذا يصلح أيضا بين الناس فمن كان أدنى من أمثاله حيث تتحكم فيه القوة الجسدية، و هي أحسن ما يمكن أن ينتفع به غيره، يكون بالضرورة رقيقا، و أحسن له و أنفع أن يطيع سيده، و هذا بسبب عدم قدرته على تعقل الأمور، و إدراك الحق إلا ما أظهره سيده على أنه كذلك. ثم أن الطبيعة قررت أن تكون منفعة الحيوانات المستأنسة و منفعة العبيد واحدة كونها قد أعطت لها أجساما قوية يمكنها أن تتحمل الأعمال الشاقة، و تساعد على قضاء حاجات المعيشة، بينما أقصت الأحرار من تلك القدرات العضلية و عوضت لها عن ذلك بقدرات عقلية تمكنهم من أداء وظائف السيادة و إدارة البلاد.[1]

لكن إذا كان أفلاطون قد ربط نظام الرق بنظرية الدولة و مفهوم العدالة الاجتماعية، فإننا نجد أرسطو قد نظر إلى نظام الرق من الزاوية الاقتصادية، فاعتبر وجود الرقيق في المجتمع أو الدولة هو الذي يضمن التنمية الاقتصادية، كونه يقوم بكل الأعمال الشاقة في الفلاحة و الرعي الزراعة و الصناعة، (على أساس ان المجتمع اليوناني كان مجتمعا زراعيا أكثر من كونه مجتمعا صناعيا أو تجاريا)، فهو الذي يتكفل بتوفير كل ما يحتاجه المجتمع، بغض النظر عن العبيد الذين تستخدمهم الدولة في الوظائف المدنية و العسكرية، لذلك كان العمل في اليونان القديمة يرادف معنى العبودية، و أن المجتمع لا يمكن أن يستغني عنه، فهو إذن جزء من ملكية العائلة، و عنصرا من عناصر الاقتصاد المنزلي، الذي يشمل الرقيق و الأحرار، و هي نفسها عناصر العائلة في أبسط صورتها، التي تتكون من السيد و العبيد و الزوجة و الأولاد.[2]

و لما كانت الملكية تشكل اقتصاد العائلة فإن الرقيق جزء من ملكية العائلة، و هو ليس أداة انتاج و إنما هو أداة عمل لحصول الإنتاج، و لا يمكن أن تستغني عنه كونه يقوم مقام الآلة في العمل، لذلك نجد أرسطو يقول في كتابه " السياسة ": " و الواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها بأمر أمرت به أو أشعرته، أن تشتغل من تلقاء ذاتها... و لو كانت الأموام

---

[1]- أرسطو، **السياسة**، ص ص 101 - 103.
[2]- المرجع نفسه، ص 98.

(المكوكات) تنسج وحدها بذواتها، و لو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة، لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال و السادة عن العبيد..."[1]

و هكذا يتبين لنا أن علاقة السيد و العبيد في التصور الأرسطي علاقة طبيعية و ضرورية و نافعة، إذ حكمت الطبيعة على كل منهما أنه لا يمكن لأحدهما أن يوجد دون الثاني فعلاقتهما كعلاقة الجزء بالكل، فلا يوجد الجزء إلا ضمن الكل، و أن الكل هو كل لمجموع أجزائه، كذلك العبيد ليس ملك لسيده فقط بل هو جزء حي منه و إن كان منفصل عنه، كذلك السيد فهو ليس سيدا إلا بالنسبة إلى عبيده، و لما كان كذلك فلا ينبغي على السيد أن يسوء إلى عبيده، بل يجب أن يكون لطيف معه، و أن يعامله معاملة إنسانية، و أن العكس شؤم على كليهما،[2] و هنا نلمس النزعة الإنسانية لأرسطو نحو العبيد بخلاف أفلاطون الذي دعا إلى الصرامة و القسوة في معاملة العبيد.

كما نجد بعض الديانات كاليهودية و المسيحية تلتقي مع الفلسفة الأفلاطونية و الأرسطية في تأييد نظام الرق، و جعله نظاما طبيعيا لا غنى عنه، فقد اتفقت اليهودية مع التصور الأفلاطوني و الأرسطي في التمييز بين اليوناني باعتباره الإنسان الحر الذي لا يستعبد أينما كان، في الحرب أو في السلم، و غير اليوناني الذي يستعبد في أي مكان، كذلك نجد في التصور اليهودي أن هنا فرق بين اليهودي و غير اليهودي، فاليهودي لا يمكن أن يستعبد مهما كان الوضع في السلم أم في الحرب، لأن اليهود هم عبيد الله و شعبه المختار، بينما يجوز لليهودي أن يستعبد ما يشاء من غير اليهود، لأن في اعتقاد الديانة اليهودية أن الله هو إله اليهود وحدهم، و هم عبيده و لا يجوز أن يكونوا عبيدا لغيرهم، وقد اختارهم ليكونوا سادة على غيرهم و يكون غيرهم عبيدا لهم.[3]

و في نفس التصور الإلهي لمشروعية نظام الرق نجد المسيحية أيضا تبرر الرق تبريرا دينيا وفق مبدأ الخضوع الجسدي لسلطة السيد. فالسيد المسيح عليه السلام كان قد أقر مبدأ المساواة بين الناس بحسب الرسالة السماوية التي أتى بها، فلا فرق بين البشر، فلا مالك و لا مملوك، و لا سيد و لا عبد، فالناس سواسية أمام الله، لكن فلسفة التمييز العنصري

---

[1]- أرسطو، **السياسة**، ص 100.
[2]- المرجع نفسه، ص 106.
[3]- عبد السلام الترمانيني، **الرق (ماضيه و حاضره)**، ص ص 29 – 30.

اليهودية نقمت عليه و أغرت به الحاكم الروماني، فاشتدت حملته على المؤمنين بالمسيحية فاستشهد كثير منهم، فاضطر السيد المسيح عليه السلام إلى التخلي عن الدعوة لهذه المثالية، و أن يستسلم لواقع الحال، كأنه لا يقوى على مقاومة الوثنية الرومانية، فعدل رسالته إلى تقرير المساواة في الروح، لأن الأرواح هي التي تتعلق بالله و تؤمن به و تتساوى في مملكته السماوية، بينما الجسد خلق لحياة الدنيا، و هي حياة الشوائب و الأخطاء، و عليه أن يخضع لكل ذي سلطان عليه، أن يتحمل الألم و الشقاء و العذاب كما تحمله جسد المسيح عليه السلام، و هكذا استطاعت المسيحية أن تجمع بين المساواة بالروح و الخضوع بالجسد، أمرت بالصبر و التسامح ليخف الخضوع على المؤمنين. و من جهة أخرى جعلت سلطة الحاكم ترتيبا إلهيا يجب الخضوع لها خضوعا مطلقا و كل من يقاومها فقد قاوم ترتيب الله و سلطته، لذا لابد من إدانته و عقابه. و على أساس مبدأ الخضوع دعا رجال الدين المسيحيين أمثال القديس " بولس " و القديس " بطرس " العبيد إلى ضرورة طاعة أسيادهم و تسخير أجسادهم لخدمتهم و الإخلاص لهم. و هكذا أقامت المسيحية شرعية نظام الرق و اتبع أباء الكنيسة المسيحية ذلك، فأباحوا الاسترقاق بل نصحوا الأرقاء ألا يطمعوا في العتق و لو أراد أسيادهم ذلك، لأن بقاءهم على الرق يخفف عليهم العقوبة يوم القيامة، لأنه يكون قد خدم مولاه في الأرض و الله في السماء بإخلاص، لذلك قال القديس " إيزودوروس " مخاطبا الرقيق: " إني لأنصحك بالبقاء في الرق حتى و لو عرض عليك مولاك تحريرك، فإنك بذلك تحاسب حسابا يسرا، لأنك تكون خدمت مولاك الذي في السماء و مولاك الذي في الأرض."[1]

أما القديس " أوغسطين " و من قبله القديس توما " الاكويني " فقد ذهب كل منهما إلى القول ان الله قد خص بعض الناس بالرق ليكونوا محكومين، و بعض الناس بالحرية ليكونوا حاكمين، و أن الإنسانية في نظرهما أشبه بجسم كبير و كل فرد هو عضو منه، له وظيفة محددة سلفا، و قد خص الله الأرقاء منهم بالأعمال الحقيرة في المجتمع، و عوضهم عن ذلك بثواب الآخرة، و هكذا بررت المسيحية نظام الرق على انه نظاما إلهيا، و التقت مع الفلسفة

[1]- أحمد شفيق، **الرق في الإسلام**، ترجمة من الفرنسية: أحمد زكي، مكتبة النافذة للنشر- مصر، ط1 2010، ص 48.

الأفلاطونية و الأرسطية اللتان اعتبرتا نظام الرق نظاما طبيعيا، و كليهما جعلته نظاما مطلقا لا سبيل إلى التخلص منه.[1]

بينما حارب الإسلام نظام الرق و لم يجعله نظاما طبيعيا كما في فلسفة أفلاطون و أرسطو، و لا نظاما أبديا كما في الديانة اليهودية، و لا نظاما إلهيا كما في الديانة المسيحية، و إنما شرعه في حالة واحدة فقط هي حالة أسرى الحرب الذين لم يقبلوا بالإسلام دينا و حاربوه بسيوفهم، لكن بالمقابل حث على العتق و يسر منافذه، كما أمر بأن يعامل الرقيق معاملة إنسانية في فترة استرقاقه، أما المسلم فلا يجوز استرقاقه. و كان السيد من المسلمين حق الحياة و الموت على رقيقه، لكنه كان في العادة يحسن معاملته، و كان الأرقاء يقومون بمعظم الأعمال الدنيا في المزارع و مختلف الأعمال اليدوية التي لا تحتاج إلى مهارة، و في المدن كانوا يعملون خدما في البيوت، و أن ابن الجارية من سيدها أو أبن المرأة الحرة من عبيدها، كان انسانا حرا منذ مولده، كما كان يسمح للعبيد بالزواج و أن يتعلم أبناؤه إذا أظهروا قدرا من الذكاء و الفطنة، و أنه من الغريب أن كان هناك كثيرا من أبناء الجواري من كان له شأن عظيم في الحياة العقلية و السياسية في العالم الإسلامي.[2]

و في عصرنا هذا الذي هو عصر العولمة نجد الفلسفة الليبرالية الحديثة تعمل على نشر و تبرير الطبقية الاجتماعية و الاقتصادية، سواء بين الأفراد في المجتمع الواحد أو بين الدول في العالم الواحد على أنها عدل من الطبيعة، و أن الطبيعة هي التي خصت بعض البشر بقدرات التملك، و خصت البعض الآخر بقدرات العمل، و من ثمة فمن الضروري أن يلتزم البشر بما قررته الطبيعة من قوانين، كونها قوانين أبدية و مقدسة، و ما ينطبق على أفراد البشر في المجتمع الواحد ينطبق على الدول في العلم الواحد، بمعنى أن الطبيعة خصت بعض الدول بقدرات التحضر و التحكم في زمام النظام العالمي، و هي التي تشكل دول المركز في نظام العولمة، وهي تحمل على عاتقها مهمة تحضر الدول الضعيفة و مساعدتها على تجاوز أزماتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و دول خصتها الطبيعة بقدرات العمل و الرضوخ لقرارات الدول القوية، و على أساس هذه الإيديولوجيا أقيم التقسيم الدولي للعمل، و هي إيديولوجية تعود في جذورها التاريخية إلى فلسفة أفلاطون

[1]- عبد السلام الترمانيني، **الرق (ماضيه و حاضره)**، ص ص 30 – 32.
[2]- وول وايريل ديوارنت، **قصة الحضارة (الجزء الثاني، المجلد الرابع: عصر الإيمان)**، ص ص 112 – 113.

و أرسطو، و تبلورت بعد ذلك في نظرية الحقوق الطبيعية التي أتى بها جون لوك، و التي تقوم على احترام حقوق الإنسان الطبيعية من بينها حق الحياة و الحرية و الملكية بحسب القدرات التي وهبتها الطبيعة للإنسان، و لا يمكن لأية قوة خارجية أن تتدخل فيها و تتحكم في حركيتها حتى و لو كانت قوة الدولة، بل إن الدولة مهمتها حماية هذه الحقوق و توسيع نطاقها، هذه الفكرة هي التي تبلورت من منظور اقتصادي مع الفلسفة الفيزيوقراطية و المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي، خاصة مع آدم سميث و دافيد ريكاردو، و هي تبرر اليوم الهيمنة الليبرالية على النظام الاقتصادي العالمي و الطبقية العالمية بين الدول باسم العولمة.

و من خلال ذلك يصبح نظام العولمة أشبه بنظام الرق العالمي حيث تسيطر طبقة الدول المالكة للنفوذ الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في النظام العالمي، على الدول الضعيفة التي لا تملك سوى إرادة الخضوع و تقبل الهيمنة غير المباشرة لتلك الدول القوية، و تستخدمها لقضاء حاجاتها من الموارد الاقتصادية و منابع الثروة، و هي تبرر ذلك على أنه أمرا طبيعيا يجب الخضوع له و تقبله دون أية محاولة لتغييره أو تعديله.

لقد كان نظام العولمة نتيجة طبيعية و منطقية لاتجاه الإنسان نحوى الاندماج وفق مبدأ الاعتماد المتبادل، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو العالمي، و إذا كان ذلك يظهر بمظهر الهيمنة العالمية، فإنه لا يعبر في الحقيقة سوى عن انحراف الإنسان عن مسعاه الحقيقي و الطبيعي، ليقع تحت سيطرة أنانيته التي نمت فيه بفعل قوة الثروة المادية، و هي التي جعلت منه إنسانا شريرا، فانتقل من منطق المساواة الاجتماعية الطبيعية و الاعتماد المتبادل، إلى منطق اللامساواة و منطق الهيمنة الاجتماعية و الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي بين الأفراد أو بين الدول على المستوى العالمي. و هنا يبرز دور الإيديولوجيا في تزييف الوعي بالحقيقة، و هي تعبر دائما عن أفكار و حقائق الطبقة المسيطرة اقتصاديا، على الساحة الدولية كما على الساحة الاجتماعية المحلية، و يظهر هذا الزيف عندما نعود إلى مبررات أفلاطون لنظام الرق على أنه نظاما طبيعيا، و هي الأفكار التي روجت لها و بررتها الإيديولوجيا الليبرالية الحديثة على أن النظام الاقتصادي الليبرالي نظام طبيعي، و ان الطبقية المحلية أو الإقليمية أو العالمية بين الشعوب أو بين الدول في

العالم أمرا طبيعيا أيضا، إذ نجد أن أفلاطون نفسه يعترف بأن القول بوجود أرقاء بالطبيعة و أحرار بالطبيعة قول يستند إلى مجرد أسطورة كان يريد أن يقنع بها الحكام من جهة و الراي العام من جهة أخرى.

لذلك نجد أفلاطون يقول في الكتاب الثالث من محاورة الجمهورية و هو الجزء الخاص بالتربية، أن تربية الشباب و توجيههم إلى الأدوار الاجتماعية التي يصلحون لها في المدينة، و تعيين طبقاتهم إما أن يكونوا عمالا و صناعا أي عبيدا أو جنودا أو حكاما، يحتم على المربي أن يستعمل كل وسائل الإقناع، و في هذا السياق يصرح بان القول بأن الطبيعة ميزت بين البشر فجعلت بعض الناس حكاما و البعض الآخر جنودا و البعض الآخر عمالا أي عبيدا،، هو قول في الحقيقة يستند إلى أسطورة فنيقيه قديمة، و هو يعترف على لسان سقراط أنها أكذوبة مفيدة يجب أن يقتنع بها الحكام أولا ثم بقية المواطنين، على أن التعليم و التربية التي تلقوها ليست إلا حلما، و أنهم في الواقع لم يربوا و لم يعلموا إلا في باطن الأرض، و أن الأرض أمهم و مربيتهم بعد أن صاغتهم و كونتهم، بعثت بهم إلى النور، و الآن عليهم أن ينظروا إلى هذه الأرض على أنها أمهم و يجب حمايتها و الدفاع عنها إلى آخر قطرة من دمائهم، و أن جميع المواطنين إخوة، خرجوا من باطن الأرض نفسها. و لكن كيف سيبرر أفلاطون الفوارق الاجتماعية بين البشر على أنها من صنع الطبيعة.؟

يواصل أفلاطون على لسان سقراط ذكر الأسطورة و يقول بأنه صحيح أن جميع أهل البلد إخوة، غير أن الله الذي فطرهم يكون قد مزج أولئك الذين خصهم للحكم بالذهب، ثم مزج تركيب الحراس بالفضة ، و تركيب الفلاحين و الصناع بالحديد و النحاس، و أن هناك نبوءة تقول أن الدولة تفنى لو حرسها الحديد و النحاس أي الفلاحين و الصناع بمعنى العبيد. و لكن إذ يتساءل سقراط على الوسيلة التي يجعل بها الناس يؤمنون بهذه الأسطورة، يجيب جلوكون على أنه على المرء أن يجعل أبناءه يصدقون بها و من بعد ذلك الأجيال اللاحقة حتى تصبح حقيقة لا نقاش فيها.[1]

و إذا ما تتبعنا أفلاطون في هذا التحليل و هو يعترف على أنها أكذوبة، فهذا يعني أن كل الأسس الفكرية التي بنيت عليها الإيديولوجيا الليبرالية الحديثة و مبرراتها على أن النظام

[1]- فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون (دراسة و ترجمة)، الكتاب الثالث**، ص ص 283 – 284. (فقرة 414، 415)

الاقتصادي الليبرالي نظام طبيعي لا يمكن استبداله، و أن الطبقية الاجتماعية و الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، و ما تمارسه من الهيمنة و التحكم في القوة الاقتصادية و السياسية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي او العالمي، على أنه أمرا طبيعيا، و هي أسس أخذت من الفلسفة الأفلاطونية و الأرسطية القائلة بأن التفاوت الطبيعي في القدرات بين البشر لا بد ان يبرر التفاوت الاجتماعي و الطبقية الاجتماعية و الاقتصادية، كل ذلك يصبح مجرد تزييف للوعي بالحقيقة، و تبرير لمنطق الهيمنة و التسلط و الأنانية، و أن العولمة التي هي عالمية التنظيم الليبرالي في الاقتصاد و السياسة و الحضارة، و التي كان ينبغي أن تتحقق بأبعادها الإنسانية، و أن تعبر بالفعل عن الاتجاه الطبيعي للإنسانية نحو الاندماج و التكامل و التجانس الاجتماعي و الثقافي، قد انحرفت عن مسارها التاريخي الحقيقي، و أصبحت ترهب الإنسان نفسه رغم أنها من طبيعته.

ثم إن السفسطائيين كانوا قد قاوموا هذه الإيديولوجيا الأفلاطونية، بالرجوع إلى الطبيعة الحقيقة للأشياء، و أن قوانين الطبيعة أكثر نظاما و ثباتا من قوانين المجتمع، و هي تتصف بالكلية و المطلقية أي تنطبق على كل الموجودات، و لا تتأثر بتغيرات الزمان و المكان، بينما قوانين المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر وضعت على أساس الاتفاق، و متغيرة تتأثر بمعطيات الزمان و المكان، و لقد اندهش " هيبياس " أحد الفلاسفة السفسطائيين حين زار اسبرطه و رأى ما في القوانين الإسبرطية و تقاليدها المتوارثة من قسوة و صرامة، و قد سخر منها و انتقدها نقدا لاذعا، و رأى أنها تخالف الطبيعة، و حسبه أن القانون الوضعي الذي وضع بالاتفاق، يجب أن يخضع لقانون أعم و أشمل منه و هو قانون الطبيعة الذي يحكم الإنسانية كافة، و لا يقتصر على أمة دون أخرى. و في هذا السياق يقول: " إنني أعتقد أنكم أقرباء و جيران و مواطنون وفقا لقانون الطبيعة لا بالاتفاق، ذلك لأن الشبيه يقترب بشبيهه بالطبيعة، أما القانون فإنه يستبد بالبشر و كثيرا ما يرغمنا على فعل أمور كثيرة تضاد الطبيعة."[1] و من ثم فلا يوجد هناك عبيد بالطبيعة و سيد بالطبيعة و إنما نظام الرق كان نظاما اجتماعيا، و لهذا قال الشاعر المسرحي اليوناني " يوريبيدس ": " أن العبد

[1]- نقلا عن أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية (تاريخها و مشكلاتها)**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة، طبعة جديدة 1998، ص 129.

عبد بالاسم و ليس بالطبيعة" و اتفق معه في هذا الرأي الفيلسوف السفسطائي" الكيداماس Alcidamas " إذ قال: " أن الآلهة قد خلقت الناس أحرارا و لم تخلقهم عبيدا."[1]

و إذا كان أفلاطون و كذلك أرسطو قد جعلا اليونانيين هم المواطنون الأحرار و غيرهم برابرة متوحشون لا بد من استعبادهم، فإن " أنطفون " أحد الفلاسفة السفسطائيين يرى عكس ذلك إذ يقول: " إننا نحترم اولئك الذين ولدوا من بيت عريق و نمجدهم، أما الذين لم ينشؤوا من أصل نبيل فلا نحترمهم و لا نمجدهم، و في هذه الحالة لا يتصرف أحدنا بالنسبة لأحدنا الآخر تصرف المتحضرين بل تصرف المتبربرين، ما دامت الطبيعة قد حبت الناس جميعا بنفس المواهب، من جميع الوجوه سواء أكانوا يونانيين أم برابرة."[2]

و يعني ذلك أن التمييز بين اليوناني و اعتباره إنسانا حرا، و غير اليوناني و اعتباره إنسانا بربريا، و هي الأفكار التي وظفتها الدول الاستعمارية الأوروبية لتبرير حملتها الاستعمارية على الدول الضعيفة في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و التي تمثلت في رسالة التحضر، أي أن الطبيعة جعلت بعض الشعوب متحضرة و بعضها الآخر متخلفة، و على الشعوب المتحضرة أن تأخذ على عاتقها تحضر الشعوب المتخلفة بالطبيعة، هو تمييز يفتقد إلى الأساس المنطقي و الواقعي، و العلمي ما دامت الطبيعة نفسها لم تميز بينهما، بقدر ما حاول أفلاطون و أرسطو و عباقرة الدول الاستعمارية تبرير هذا التمييز.

و لهذا يرى السفسطائيون أن الفضيلة ليست معطى طبيعي أو فطري كما كان يقول أفلاطون و حتى أرسطو، و إنما شيء مكتسب عن طريق التعلم مثل المعرفة، و ذلك مرتبط بقدرة الإنسان على التعلم، و من ثم تكون الفضيلة و المعرفة في متناول كل الناس و ليست حكرا على الصفوة الممتازة، و في هذا السياق قال بروتاجوراس و هو أحد كبار فلاسفة السفسطائيين " أن الإنسان هو مقياس كل شيء، مقياس وجود الأشياء الموجودة و ما لا يوجد "[3] و من ثم فالفضيلة في نظره ليست علما و لكن تعلم، و أن الإنسان لا يملك

---

[1]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية (تاريخها و مشكلاتها)**، ص ص 23 – 24.
[2]- - المرجع نفسه، ص 128
[3] - المرجع نفسه، ص 121.

بالطبيعة شيئا من الفضائل و إنما يحتاج دائما لمن يعلمه، و هكذا تكون " العدالة ليست ثمرة للطبيعة و لا للمصادفة و لكنها تعلم و الناس يحوزونها بالممارسة."[1]

لعل أفلاطون كان قد تأثر بالنظام الذي كان سائدا في اسبرطه بما تميز به من الصرامة و القسوة، فقد كان نظاما أرستقراطيا إذ غزا الإسبرطيون إقليم " مسينا " الزراعي و أخضعوا سكانه لسيطرتهم، و كانوا يسمونهم " بالهيلوت Helots " و أنزلوهم منزلة العبيد، يخدمون الأرض الزراعية التي كانت كلها ملكا للإسبرطيين، و كان القانون يقضي بتحريم الإسبرطيين من زراعة أرضهم، أو القيام بأية مهنة من المهن اليدوية أو التجارة، و إنما كان ذلك من عمل العبيد. و من جهة أخرى كان لابد للإسبرطيين التفرغ للخدمة العسكرية و تعلم فنون الحرب و ممارسة الحكم.[2] و هو الأمر الذي جعله في الوقت نفسه ينبذ الديمقراطية كونها تسوي بين طبقات الشعب، و التي كانت السبب وراء إعدام سقراط معلمه و مرشده في الحياة. ومن ثم تظهر هشاشة الأسس الفكرية للمرجعية الأيديولوجية للفلسفة الليبرالية التي تبرر الطبقية العالمية على أنها أمرا طبيعيا، و تنصرف عن منطق التجانس و التكامل الاجتماعي العالمي، على الرغم من كونه يعبر عن وحدة الطبيعة البشرية.

2- التحولات الفكرية و ثورة العلم التجريبي الحديث

لقد لازمة المعرفة و حب الاستطلاع حياة الإنسان منذ وجوده في هذا العالم، كونه حيوان مفكر ينتابه الشك و الفضول ازاء كل ما كان مجهولا لديه، و هذا أمر طبيعي عنده، كون روحه تمقت الشك و لا تطيق الارتياب، و أن الجهل بحقائق الأمور و بكل ما يحيط به من ألغاز الحياة و الموت، و الوسط الجغرافي الذي يستقر فيه و يتعامل معه، سواء تعلق الأمر بذاته أو بعلاقته مع غيره من البشر أو الحيوان، أو بعلاقته مع المحيط الحيوي بصفة عامة، كل ذلك يسبب له الألم و الخوف و الانزعاج و الإرهاق، لذلك فالفضول و الرغبة في المعرفة من أجل فك أسرار هذه الألغاز، و السعي وراء الحقيقة مهما كان مستواها و درجة اقتناعه بها، و مهما كانت الطريقة التي توصله إليها، هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تحرره من حالة الجهل و الخوف و الألم و الانزعاج التي يعيشها إزاء هذه الألغاز، لذلك

---

[1]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية (تاريخها و مشكلاتها)**، ص 122.

[2]- أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)**،دار المعرف – القاهرة، ط 5، 1995، ص ص 15 – 16.

نجده لا يتوقف عن طلب المعرفة و الحقيقة، و بطرق شتى طالما هناك ألغازا لم يتمكن بعد من الإجابة عنها، أو أن إجابته ناقصة و ضعيفة.

لذلك فالبحث عن حقائق الأمور و اكتساب المعرفة قديم قدم التاريخ البشري، و هي رغبة تعبر عن قدرة الإنسان العقلية و شجاعته الأدبية، على اقتحام المجاهيل و اقتناء مزيدا من الأدوات المادية و المعنوية لإرضاء حاجاته اليومية، لاسيما ما تعلق بصناعة أدوات الصيد و الحرث و بناء المساكن، و طرق تخزين الطعام و صناعة الملابس و الحذاء و غيرها، أي كل ما يشكل الحضارة التقنية، و أيضا ما تعلق بحياته الروحية و العقلية التي غالبا ما تتجلى في تساؤلاته عن الخلق و المصير و الوجود، مع أنه لا يجد من الأجوبة لهذه التساؤلات سوى ما يقنع به نفسه بالحقيقة، و أن المعرفة في نهاية الأمر غير منفصلة عن موضوعات البيئة التي يستقر عليها من أجل تسخيرها لخدمته.

لقد اتسعت دائرة المعرفة لدى الإنسان خاصة عندما استقر في مجتمع، و اكتشافه لطرق تربية الحيوانات الأليفة و زراعة الحبوب و مختلف الثمار، و كيفية تخزين الطعام و صناعة الملابس و بناء المساكن، فقد كانت لهذه المرحلة الزراعية و انتقاله من حياة التنقل و الترحال الدائم في مرحلة الصيد و الجمع بحثا عن مصادر العيش، تحولا حضاريا عظيما و مصيريا في حياته، و كلما كان المجتمع أكثر استقرارا بسبب اطمئنانه و ضمانه لما يحتاجه من الغذاء، كلما كان أكثر اهتماما بالمسائل المتعلقة بالحياة الروحية و العقلية، و قد أتاح له هذا الاستقرار و الفراغ الذي يعقب المواسم الزراعية، فسحة من الوقت للتفكير و التأمل و إدراك مختلف القضايا المتعلقة بالوجود، فكما قال المفكر العربي " حسين فوزي النجار"،" الإدراك وحي المعرفة و المعرفة أساس الابداع ".[1]

لكن أكثر المعارف كانت عملية و تطبيقية، بل تكاد المعرفة النظرية منعدمة، و هذا بسبب حاجة الإنسان إلى التعامل مع المواقف الحاضرة التي تتطلب حلولا عاجلة و عملية، لذلك كانت المعرفة التقنية في الصناعة أولى المعارف التي اهتم بها الإنسان، و هنا كان يعتمد أكثر على الملاحظة المباشرة للموضوعات التي تستدعي المعرفة، فيؤدي به ذلك إلى وضع تعميمات أي قوانين عامة انطلاقا من تجاربه الفردية، و من ثم يصبح فن الكشف كما

[1]- حسين فوزي النجار، **الإسلام و فلسفة الحضارة**، مؤسسة دار النعاون للطباعة و النشر- القاهرة، ط 1 1993، ص 12.

يعتقد " هانز ريشنباخ " هو فن التعميم الصحيح، أي تعميم نتائج تجاربه العملية المباشرة على موضوعات مشابهة، و من هنا كان التعميم هو أصل الاستقراء العلمي كما تعرفه العلوم التجريبية الحديثة.

هذا التعميم هو ما طبعت عليه الحضارات القديمة في مختلف أصناف المعرفة العملية، كبناء المساكن و نسج المنسوجات، و صنع الأسلحة و قيادة السفن الشراعية، و زراعة الأرض، كما يتجلى ذلك أيضا بصورة واضحة في معارفهم الفيزيائية و الفلكية و الرياضية، و لهذا يمكن القول أن المفكرين في الحضارات القديمة قد نجحوا في وضع كثير من التعميمات، أي القوانين العامة التي تنطبق على جميع جزئياتها، فقوانين الهندسة تنطبق على كل أنواع المكان دون استثناء، و قوانين الفلك تنطبق على كل أجزاء الزمان دون استثناء، و القوانين التي تربط الحرارة بالتمدد تنطبق على كل المواد القابلة للتمدد كالمعادن، كل هذه القوانين تعميمات،[1] و كأن انسان الحضارات القديمة كان يمارس الاستقراء دون دراية منه كمنهج علمي له خطوته المنهجية و مبادئه المنطقية، بل ربط ذلك بتفسير سحري كما يعتقد " جيمس فرايزر"، فالساحر يعتمد على الفرضية القائلة بأن هناك أحداثا في الطبيعة تستلزم حدوث أحداث أخرى، دون تعديل أو تدخل قوى أخرى شخصية أو روحية، فهو يؤمن بأن هناك قانون ثابت يحكم الطبيعة و سير الأحداث، ما يجعل الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها، و أن أداء الطقوس بشكلها المناسب المصحوبة بالرقية المناسبة، سيؤدي ذلك حتما إلى النتائج المطلوبة، إلا إذا تدخلت و تعارضت مع سحر أقوى و تعاويذ أكثر فعالية من قبل ساحر آخر، فالساحر يمكن أن يستفيد من سحره أكثر، كلما كان التزامه بقواعد سحره التزاما صارما و دقيقا، أي التزامه بما يمكن أن نسميه بقوانين الطبيعة كما يدركها هو، دون إهمال او تحريف. و يلاحظ " جيمس فرايزر" في هذا التحليل تشابه بين المفاهيم السحرية و المفاهيم العلمية الحديثة، إذ كلاهما يؤمن بانتظام الطبيعة وفق قوانين ثابتة تجعل الأحداث تتابع في حدوثها تتابعا ضروريا، و من ثم يمكن وضع حسابات و تنبؤات بدقة، و يختفي

[1]- هانز ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر- الإسكندرية، (د.ط)، 2004، ص 23.

عنصر التقلب و الصدفة في سير الأحداث الطبيعية.[1] و هذا كله ناتج عن الطابع العملي للمعرفة و الممارسة اليومية للتجربة، بسبب صراع الإنسان الدائم مع متطلبات الحياة.

ثم إن التعميم كما يعتقد " هانز ريشنباخ " هو أساس تفسير حدوث الظواهر،[2] و ما يعنيه بذلك أن إدراج ظاهرة ما في القانون العام، يقتضي الوقوف عند كيفية حدوثها بالملاحظة المباشرة و التجربة المباشرة، و ضمن شروط محددة في الزمان و المكان، و على أساس ذلك يمكن إدراج جميع الظواهر من نفس النوع ضمن ذلك التفسير كقانون عام، كأن نلاحظ ظاهرة التمدد في أي نوع من المعادن و كيفية حدوثها أي الوقوف عند كيفية حدوث ظاهرة التمدد، و من تلك الملاحظة و التجربة و التفسير يمكن وضع القانون العام و إدراج جميع أنواع المعادن في ذلك التفسير.

كما أن التعميم يساعد الإنسان على تفسير حدوث بعض الوقائع عن طريق افتراض واقعة لم تلاحظ أو لا يمكن ملاحظتها، كتفسير نباح الكلب بافتراض أن شخصا غريبا يقترب من البيت، غير أن هذه الواقعة المفترضة لا تكون تفسيرية إلا لأنها تدخل ضمن القانون العام، الذي يسلم بأن الكلاب تنبح كلما اقترب شخصا غريبا من البيت، و هنا تصبح القوانين العامة قابلة للاستخدام في الاستدلالات التي تكشف عن وقائع جديدة، ليصبح التفسير أداة لتكملة التجربة المباشرة.[3]

لذلك فكلما كان التفسير ناجحا طلب الإنسان مزيدا من التعميم، كون الوقائع على كثرتها يتعذر عليه ملاحظتها كلها، و في المقابل فإن الرغبة في المعرفة و التحرر من الجهل تتجاوز نطاق الملاحظة المباشرة مما يستدعي مزيدا من التعميم، و قد يخفق التعميم نظرا لقصور المعرفة المتوفرة بالموضوع، فيتجه الإنسان إلى الخيال ليحل محل التعميم فيقدم نوعا من التفسير يشبع تلك الرغبة القوية في المعرفة و يوسع دائرة التعميم، مع أن ذلك الخيال لم يقدم سوى تفسيرات وهمية.[4]

---

[1]- جيمس جورج **فرايزر، الغصن الذهبي (دراسة في السحر و الدين)**، ترجمة: نايف الخوص، دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع-دمشق، ط1 2014، ص ص 77 – 78.

[2]- هانز ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**، ص 24.

[3]- المرجع نفسه، ص 25.

[4]- المرجع نفسه، ص 25.

و هذا التفسير الوهمي لظواهر الطبيعة هو الذي يعتمد عليه الساحر في محاولته التأثير على الأحداث الطبيعية، ففي رأي " جيمس فرايزر" أن الإنسان القديم عندما كان لا ينجح في السيطرة على بعض الأحداث الطبيعية في الحصول على مصالحه، يلجأ إلى السحر محاولا تطويع الطبيعة لصالحه، و في كل مرة كان ينجح في عمله السحري يقوى اعتقاده بقوة سحره، و زادت ثقته بنفسه و بقدرته على السيطرة على الطبيعة و سير الأحداث الطبيعية، كإنزال الأمطار و تغيير اتجاه الرياح، أو إشراق الشمس و غيرها، و مهما كان اعتقاده بتسلسل حوادث الطبيعة و ثبات القوانين التي تتحكم في سير هذه الأحداث، إلا أنه يعتقد في الوقت نفسه أنه لديه القوة السحرية في التأثير على ذلك التسلسل، و ذلك عن طريق القيام ببعض الطقوس و التعويذات و الصلوات، لأن الإنسان البدائي بخلاف الإنسان المعاصر كان يؤمن بأن الكون مسير بقوى خارقة للطبيعة، تحركها دوافع مثل دوفع الإنسان أي معرضة للإثارة و الشفقة على المستغيث، و في عالم مدرك بهذه الطريقة لا يجد الإنسان حدودا لقدرته على التأثير على مسار الطبيعة و تسخيرها لمصلحته، خاصة إذا ما تجسدت هذه القوى الخارقة للطبيعة في شخصه، فلا يعود بحاجة إلى الاستغاثة بكائن أعلى منه، ما دام يملك كل القوى الضرورية التي تعزز وجوده و قدرته،[1] هذا الساحر أو الكاهن، بحنكته و قوة ذكاءه يكون قد وظف هذا الاعتقاد ليحصل على منصب السلطة، عن طريق السيطرة و التأثير الإيديولوجي على عقول الناس في كل العصور و في كل أنحاء العالم.

يقوم السحر في نظر " جيمس فرايزر" على مبدأين أساسيين يؤمن بهما الساحر أو الإنسان البدائي، و هو يعتقد ضمنيا أنه بممارسة السحر وفق هذين المبدأين ينظم عمليات الطبيعة كلها، و ليس مقتصرا على النشاطات البشرية، و يتمثل هذين المبدأين: في قانون التشابه، و هو ينص على ان الأثر يشبه المؤثر بمعنى أن الشيء يأتي بمثله، فالساحر يمكنه وفقا لهذا المبدأ أن يعطي الأثر الذي يرغبه بتقليده على صورة شبيهة بالشيء يصطنعها هو، و يسمى هذا النوع من السحر بالسحر التعاطفي التجانسي أو سحر المحاكاة. أما المبدأ الثاني فينص على أن الأشياء التي كانت متصلة ببعضها البعض، تبقى على صلة حتى بعد انفصالهما الفيزيائي، و يسمى هذا المبدأ بقانون الاتصال، و السحر القائم عليه

[1]- ج.ج.فرايزر، **الغصن الذهبي**، ص 16.

يسمى بسحر العدوى، و يعنى أن الساحر يمكن أن ينزل بالشخص كل ما يمكن أن ينزله بشيء مادي كان يوما على صلة به، كأن يكون جزءا منه مثل الأسنان او الشعر أو الأظافر و غيرها[1].

غير أن هذا كله مجرد اعتقاد من الساحر و هو يوظف هذا الاعتقاد إما عن وعي أو بغير وعي، من أجل تحقيق مصالحه الخاصة بالدرجة الأولى، و هنا يكمن الزيف الإيديولوجي الذي غالبا ما يؤثر على العقل البشري فيجعل من الحقيقة تزييفا و من الزيف حقيقة، و في هذا السياق يعرف " جيمس فرايزر" السحر بقوله: " السحر هو نظام زائف لقوانين الطبيعة بالإضافة إلى أنه مرشد خداع للسلوك. " أو " أنه علم زائف بالإضافة إلى أنه فن جهيض."[2]

و يعني ذلك أن الساحر إما بوعي أو بغير وعي هو مخطئ في اعتقاده بمبدأ التشابه، و أن الأشياء التي تتشابه متطابقة من حيث الأثر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالظواهر الإنسانية و الحيوانية، لأن هذه الظواهر تتميز بالفردانية، و كذلك هو مخطئ في اعتقاده بمبدأ الاستمرار، و أن الأشياء تترابط باستمرار حتى و إن حدث انفصالها الفيزيائي، لأنه لا يوجد أي مبرر منطقي أو تجريبي يضمن استمرار هذا الاتصال، فما يحدث للشيء ليس بالضرورة يحدث للشيء الذي كان يوما متصلا به، و هو مخطئ أيضا في اعتقاده بأن انتقال الأثر من الشيء إلى شبيهه، أو إلى الجزء الذي كان متصلا به، يتم على افتراض وجود مجال من الخلاء أشبه بالأثير في التصور الفيزيائي، يسمى التعاطف الخفي، مع أن فكرة الأثير لم يتم اثباتها تجريبيا، و بقيت مجرد فكرة نظرية أو مسلمة تحتمل الصواب و تحتمل الخطأ[3].

لكن رغم هذه المعتقدات الخاطئة و الخرافية، يجد الساحر طرقا كثيرة لتبرير زيفه الإيديولوجي، كونه يمثل قوة الذكاء و العقل الفعال و قدرة التأثير السحري في حدوث الظواهر، بينما يمثل عامة الناس العقل المنفعل الذي لا يعرف سوى الإيمان و الاعتقاد ببداهة العمل السحري، على أنه يمثل الحقيقة التي يجب التسليم بها دون برهان. ثم ما كان

---

[1]- جيمس.فرايزر، **الغصن الذهبي**، ص 29.
[2] - المرجع نفسه، ص 29.
[3]- المرجع نفسه، ص 30.

يعتقد الساحر بأنه المؤثر في حدوثه، كان يحدث فعلا في غالب الأحيان، و ذلك ليس وفق إرادة الساحر بل وفق قوانين الطبيعة، و إذا ما أخفق في تنبؤاته كان يرجع ذلك إلى خطأ في تأدية الطقوس السحرية، أو إلى تدخل قوى سحرية مضادة، و هكذا يجد الزيف الإيديولوجي مكانه في معتقدات الإنسان البدائي، و يمتثل طواعية لسلطة الساحر، دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن الحقيقة و كشف ذلك الزيف.

لقد تطرقنا إلى المعرفة السحرية من حيث نشأتها و تأثيرها الإيديولوجي في هذا التحليل، كون هذه المعرفة هي التي كانت أساسا لقيام العلوم التجريبية الحديثة، و ذلك عن طريق اعتقاد الساحر أن نظام الطبيعة سلسلة من الحوادث المترابطة، و المتسلسلة تسلسلا سببيا ضروريا وفق قانون الاطراد و الحتمية، و أن عمله يتمثل في اعتقاده أنه يملك القدرة على التأثير في هذا التسلسل السببي لحدوث الظواهر الطبيعية، بينما العلوم التجريبية الحديثة عملت على الارتقاء بهذا التصور الساذج و تنقيته من هذه الشعوذة و الخرافة، لتجعل منه منهجا علميا تجريبيا قائما على الملاحظة العلمية التجريبية، و هو ما كان أساسا لقيام الاستقراء كمنهج علمي تجريبي، و الذي ينص على أن الطبيعة تتحكم فيها قوانين تجعل نفس الأسباب تؤدي دائما إلى نفس النتائج، خصوصا بعد أن تبين فشل القياس الأرسطي في الوصول إلى النتائج القابلة للتحقق تجريبيا، و هو ما أدى إلى تطور العلم التجريبي الحديث و الذي رافق الثورة التكنولوجية الحديثة، و هذا يعني أن المعرفة السحرية متى تخلت عن ممارسة الطقوس و الشعوذة لفهم نظام الطبيعة، و انتقلت إلى الفهم الموضوعي لهذا النظام، أصبحت معرفة علمية.

و مهما يكن رفضنا لتلك المعرفة السحرية و منهجها، و الزيف الإيديولوجي الذي أسسه السحرة، و احتقارنا لشعوذتهم التي مارسوها على البشرية، إلا أن محاولاتهم لتفسير كثير من الظواهر الطبيعية، و التعامل معها كان له الأثر الكبير في تحقيق خير الإنسانية، فكما يرى " جيمس فرايزر" فقد كان هؤلاء السحرة و الأعمال المعرفية التي قدموها، " الأسلاف المباشرين ليس فقط للفيزيائيين و الجراحين، بل للباحثين و المكتشفين في كل فروع العلوم الطبيعية أيضا "[1]

[1]- جيمس فرايزر، **الغضن الذهبي**، ص 93. .

و من ثم يكون هؤلاء السحرة هم الذين بدأوا ذللك المشروع المعرفي العلمي الذي تابعه الإنسان، و عمل على إنجازه و تحقيقه عبر مختلف المراحل التاريخية من التاريخ البشري، و عبر مختلف الأجيال، بغض النظر عن انتماءات الإنسان، بل عمل ذلك باعتباره إنسان أي كائن عاقل، و هو المشروع الذي بدأت تظهر ثماره الأولى مع الثورات العلمية الحديثة في مختلف فروع المعرفة العلمية، و الإنجازات التكنولوجية التي نتجت عنها، و هي كلها أعمال تخدم صالح البشرية إذا ما أحسن استخدامها، و نحن اليوم في عصر العولمة ننتفع من هذه الإنجازات التكنولوجية، و المعارف العلمية في تحسين ظروف معيشتنا بغير حدود، و بغض النظر عن الخلفيات الايديولوجية المصاحبة لها.

و إذا كانت المعرفة السحرية كبداية للمشروع المعرفي العلمي ساذجة و ضعيفة، إنما يرجع ذلك في اعتقاد " جيمس فرايزر" إلى الصعوبات التي كانت تعترض طريق التحليل المعرفي، و المنهجية السليمة للبحث عن حقائق الأمور و أصحها، و ليس إلى القدرة الطبيعية أو الخداع المقصود من طرف هؤلاء السحرة[1]، و كذلك ضعف مستوى الإدراك العقلي المنطقي لمعطيات الطبيعة و القوانين المتحكمة في حدوث الظواهر. فالسحر كما يرى " جيمس فرايزر" لم يكن سوى تطبيقا خاطئا لأبسط العمليات الذهنية، و هي ربط الأفكار بقانون التشابه و قانون الاستمرار، على أساس اعتقاد الساحر أن الطبيعية تخضع لقوى سحرية تجعل الأحداث الطبيعية تتسلسل في حدوثها تسلسلا سببيا ضروريا، و هي عمليات استقرائية أولية ساذجة وقع عليها الذهن البشري صدفة[2]، دون أن يتمكن من تفسير ذلك تفسيرا منهجيا موضوعيا، و التعامل معها كقوى موضوعية حسية يمكن اخضاعها للتجربة العلمية.

و في هذا السياق كانت الأخطاء التي يقع فيها الساحر أثناء محاولته السيطرة على الطبيعة لمصلحته، قد أيقظت و فطنت العقول الذكية إلى الخداع و الزيف الإيديولوجي الذي كان يستخدمه الساحر، فبدأت تبحث عن نظرية للطبيعة أكثر صحة و يقينا، و منهجا أكثر اتفاقا مع العقل و الملاحظة الحسية، و في الوقت نفسه كان الأذكياء من أفراد المجتمع قد بدأوا يدركون عجز الطقوس السحرية على تحقيق الأغراض التي كانوا يسعون إلى تحقيقها،

---

[1]- جيمس فرايزر، **الغضن الذهبي**، ص 93.

[2]- المرجع نفسه، ص 84.

و في المقابل بقي أغلبية الناس البسطاء يؤمنون بفاعليتها. لقد شكل اكتشاف عجز السحر و الأخطاء التي يرتكبها السحرة في محاولاتهم لتطويع الطبيعة حسب رغبتهم، تطورا بطيئا و جوهريا في عقول الأذكياء الذين انتبهوا إلى هذا العجز، و أدركوا أن القوى التي كان السحرة يعتقدون انها تحت سيطرتهم التامة، لم تعد تلبي طلباتهم، فاعترفوا بان الأسباب التي كانوا يأخذون بها، و الجهود التي كانوا يبذلونها مع هذه الأسباب، عبث و لامعقول ما دامت الأحداث الطبيعية مازالت مستمرة في حدوثها خارجا عن إرادة الساحر.[1]

و هكذا تحرر الإنسان من السحر و أخذ يتقاذفه الشك، و استمر ذلك امدا طويلا تراجع خلال ذلك عن إيمانه بالسحر خطوة بعد خطوة، و بما لديه من القدرة العقلية الطبيعية تمكنه من الفهم و قوة التأمل و الإدراك، كان يتجه إلى محاولة فهم الوقائع التي لا يستطيع ملاحظة أسباب حدوثها، مع فشل المعرفة السحرية في تفسيرها، فيرجعها إلى قوى روحية واعية خارجة عن الإطار المادي لتلك الوقائع لكنها متصلة بها اتصالا روحيا، مما يجعله يتجاوز نطاق السحر إلى الإيمان بوجود هذه القوى الروحية الواعية، و ينسب إليها كل أسباب القوة و السيطرة على العالم، هكذا ظهر الدين القائم على الإيمان بتلك القوى الواعية و اعتماده كلية عليها سماها آلهة.[2]

ثم إن اخفاق السحر لم يكن واضحا، ففي أغلب الحالات كانت الأحداث التي يسعى الساحر إلى إحداثها بالطقوس و الشعوذة تحدث فعلا على فترات عاجلة أو آجلة، لذلك لم يكن من السهل على العقول الذكية اكتشاف زيف السحر، و أن تدرك أن الأحداث الطبيعية التي كانت تحدث، لم تكن نتيجة ممارسة الطقوس و الشعوذة، و إنما كانت تحدث حدوثا طبيعيا وفق قوانين طبيعية موضوعية قابلة للتحقق التجريبي.

و هكذا استقر الدين في المجتمع البشري و أصبح اساس الحياة الاجتماعية لما يدعو إليه من الأخلاق الفاضلة، كالأخوة و الإحسان إلى الغير، و الرحمة و التعاون و غيرها، إرضاء للآلهة، و تجنب سخطها، كما يدعو إلى تجنب الرذائل كارتكاب الشرور و المعاصي و إلحاق الأذى بالغير، لأن ذلك يجلب غضب الآلهة و سخطها، لذلك أقيمت المعابد في كل منطقة آهلة بالسكان يشرف عليها الكاهن، و قد قال الحكيم الرماني " شيشرون ": " ليس من

---

[1]- جيمس فرايزر، **الغصن الذهبي** ، ص 87.
[2]- المرجع نفسه، ص 88.

أمة مهما توغلت في التوحش إلا و لها إله تعبده، حتى و لو جهلت من تعبده "، و قال " فريديك هيغل": إن الإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون له دين، و أن الحيوانات تفتقر إلى الدين مقدار ما تفتقر إلى القانون و الأخلاق "[1]

و يرى " حسين فوزي النجار" أن الدين هو الذي يلبي حاجة الإنسان إلى السكينة و الاطمئنان و راحة النفس، فإذا كان العقل أساس المعرفة و الغريزة أساس الرغبات البيولوجية فإن الروح هي القوة التي توازن بين العقل و الغريزة و تخضعهما لقانون الأخلاق، و أساس ذلك هو الدين، و هو الذي يغذي الحضارة بالنماء و الارتقاء[2]، و يوجه سلوك الإنسان نحو كل ما هو خير للجماعة البشرية و صلاحها. ففي المجتمعات البدائية كان الدين ممتزجا بحياة الجماعة و متصلا بغرائز الفرد و تفكيره، و مجسدا في القوى التي كان يعتقد أنها أصلا لوجوده، فالطوطم مثلا في المجتمعات الطوطمية كان يربط أفراد المجتمع أقوى من علاقات الأسرة و القرابة، و في المجتمعات المنظمة نجد هذه القوى مجسدة في رؤساء القبائل و الملوك، فكانوا مؤلهين باعتبارهم امتدادا طبيعيا للطواطم، لذلك لم يحدث التطور الاجتماعي إلا من خلال البنية الأخلاقية التي أساسها الدين، فقد نشأت الدولة نشأة دينية حيث كان الملك مؤلها في حياته ثم إلها بعد مماته، إذ نجد مجتمعات الهلال الخصيب و أرض بلاد وادي الرافدين مجتمعات دينية، تمتزج فيها الطقوس الدينية بالحياة الاجتماعية، كما تمتزج في السلطة السياسية سلطة الملك و سلطة الكاهن الأكبر.[3]

و تباين الأديان بين المجتمعات لم يكن سوى نتيجة لعدم قدرة الإنسان القديم على إدراك وحدانية الله، و من ثم عدم قدرته على توحيد إيمانه بالإله الواحد، و لكن كلما ارتبط يقين الإنسان بعقله و تفكيره زادت قوة إيمانه بالخالق، و على أساس ذلك ضبط سلوكه و أخلاقه، و كان ذلك اللبنة الأولى لتأسيس الحضارة و بناءها و تطويرها و استمرارها، و مع تقدم الحضارة بدأ الإنسان يدرك وحدة الخالق، و وحدة الوجود، فقد آمن " اخناتون " أحد حكماء مصر القديمة بقوة سماوية واحدة، تتجسد في كل شيء في الإنسان و الحيوان و النبات

---

[1]- نقلا عن الأب صبري المقدسي، **الموجز في المذاهب و الأديان، (ج1)**، مكتب الأستاذ " سركيس أغاجان " ط1 2007، ص 12.

[2]- حسين فوزي النجار، **الإسلام و فلسفة الحضارة**، ص 15.

[3]- المرجع نفسه، ص 16.

و الجماد، و قد صورها في الشمس فتوجه إليها بالدعاء، و كان " بتاح حوتب " يقول لأبنائه و رفاقه هو الأب في الأرض و عليه ان يقلد الأب في السماء، و في الزرادشتية نجد الحكيم زرادشت قد جعل من " أهيرامازدا " رب الخليقة كلها، و فيه تتجسم العدالة و الأخوة الإنسانية، فالحياة في نظره ما هي سوى رحلة يقوم فيها الناس بخدمة بعضهم البعض وفق مبدأ الاعتماد المتبادل، و " أهيرامازدا " هو إله البشرية دون استثناء، و كانت الكونفوسية في الصين نظاما دينيا يبشر بحكومة سامية و حكم عادل، يجمع البشر جميعا على التآزر و الحب العالمي،[1] و هو نفس الاعتقاد الذي دعت إليه الديانات التوحيدية التي هي اليهودية و المسيحية و الاسلام، و لو كان هذا الاعتقاد بمبدأ التوحيد يختلف بين هذه الديانات الثلاثة في طرق التعبير عنه و ممارسة شعائره.

و قد يتفق الإيمان بالمعتقدات الدينية مع الحقائق العلمية و الفلسفية، إذا كانت هذه الأخيرة لا تشكل خطرا على بقائه و استمراره، أو قد يتعارض معها إذا كانت تخالفه، أو قد يوظف توظيفا إيديولوجيا يحاول القائمين عليه من خلاله، ترسيخ سلطتهم و استمرارها. فمع انهيار الحضارة اليونانية – الرمانية في القرن الخامس الميلادي و نجاح المسيحية في السيطرة على الخطاب الاجتماعي و السياسي، و التحكم في العصب الاقتصادي للمجتمع الرماني، مكن ذلك المسيحية الكاثوليكية من أن تجعل النص المقدس هو المصدر الوحيد للحقيقة و خلاص الإنسانية، وضرورة التوبة و طلب المغفرة من الله، عن طريق الخضوع الكامل لما جاء في النص المقدس دون مناقشة مضمونه أو الشك فيه، و العمل بما يفسره أباء الكنيسة المؤلهين.

لذلك حاربت الكنيسة الكاثوليكية كل محاولة للخروج عن النص الديني المقدس للعهد الجديد و تفاسير الفقهاء، و اتهمت بالهرطقة و الكفر كل العلماء و الفلاسفة العقلانيين الذين أرادوا البحث عن الحقيقة، و تحصيل المعرفة خارج هذا النص الديني المسيحي، فأنزلت بهم أقصى العقوبات، فكبلت العقل بأغلال الدين المسيحي و حقائق النص المقدس للعهد الجديد، فلا يملك حرية التفكير إلا في سياق الإيمان، و أن الفلسفة لابد أن تكون خادمة للاهوت المسيحي، فغاية العلم و المعرفة في نظر المسيحية ليست اكتشاف أسرار الطبيعة و إنما

[1]- حسين فوزي النجار، **الإسلام و فلسفة الحضارة**، ص ص 16 – 17.

البحث عن سبل نجاة الروح، و التوبة من الخطيئة و خلاص الإنسانية، و لهذا رفض رجال الدين المسيحي أي تأويل أو تعقل في أمور الإيمان.[1] بينما التعقل عن طريق العلم و الفلسفة، غايته كشف أسرار الكون و الاطلاع عن الحقيقة، و تقديم حلول لمشاكل الحياة الاجتماعية.

كذلك نجد العصور الأولى لظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، فقد كان أساس العقيدة الإسلامية الإيمان المطلق بمبدأ التوحيد، و من ثم تكون المعرفة وإدراك الحقيقة مرتبطتان مباشرة بالإيمان الديني الإسلامي، و هذا يعني أن مصدر المعرقة و الحقيقة مصدر إلهي مقدس، و لا مجال لقدرة العقل أو أي إدراك آخر على تحصيل المعرفة و الحقيقة، خارج هذا النص الديني الذي أوحي إلى الرسول محمد ﷺ، و هذا يعني أن كل ما يتعلق بمعرفة أصل العالم و الإنسان، و قضايا الوجود، و قوانين الطبيعة الحية و الجامدة، و المجتمع، و الإنسان، و الفكر، إلى غير ذلك مرجعه النص الديني و ليس قدرة الإنسان على الإدراك و الفهم و التحليل و التفسير، إذن فلا معرفة و لا إدراك للحقيقة خارج ما جاء به القرآن الكريم، و تؤكده السنة النبوية الشريفة و الحديث الشريف.[2] و هذا مؤكد في غير من أية، فقد قال الله ﷻ في القرآن الكريم: ﴿ و إن جدلوك فقل الله أعلم بما تعملون ﴾ (سورة الحج آ. 68)، ﴿ الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه مختلفون ﴾ (سورة الحج آ. 69)، و كذلك قال الله ﷻ: ﴿ و يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ (سورة الإسراء، الآية 85.)، و غيرها من الآيات التي يصرح فيها الله ﷻ رفضه لأي جدل حول الحقائق التي جاء بها القرآن الكريم، بينما العقل و الإدراك يثيران الشك و الجدل و الإيمان يرفضهما. لذلك نجد الإمام " أبو حامد الغزالي " قد أثار الشك في العقل و الحواس كمصدرين للمعرفة، و وصف الفلاسفة العقلانيين القائلين بالمصدر العقلي للمعرفة و الحقيقة، بالمبتدعة الذين ألقى الشيطان فيهم وساوس، بل و جعل المتكلمين لنصرة الحق المنزل على النبي محمد ﷺ، و لهذا نجده يقول في رسالة المنقذ من الضلال: " ... و إنما

---

[1]- عبد الرحمان بدوي، **فلسفة العصور الوسطى**، وكالة المطبوعات - الكويت، و دار القلم – بيروت، ط 3 1979،ص ز (تصدير عام).

[2]- حسين مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، المجلد الأول**، دار الفارابي للطباعة و النشر – بيروت، الطبعة الثانية 2008، ص 405.

مقصوده (أي علم الكلام) حفظ عقيدة السنة و حراستها عن تشويش أهل البدعة. فقد أنهى الله تعالى إلى عباده، على لسان رسوله عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم و دنياهم، كما نطق بمقدماته القرآن و الأخبار، ثم ألقى الشيطان في وساوس المبتدعة أمورا مخالفة للسنة، فلهجوا بها و كادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها، فأنشأ الله طائفة المتكلمين و حرك دواعيهم لنصرة السنة بكلام مرتب يكشف عن تلبيسات أهل البدع المحدثة على خلاف السنة المأثورة، فمنه نشأ علم الكلام و أهله ..."[1]

و هذا يعني لدى الغزالي أن الله تعالى أنشأ طائفة المتكلمين لكي تدافع عن عقيدة التوحيد، و نصرة الحق المنزل في القرآن الكريم، و تؤكده السنة النبوية الشريفة في زمن حاول فيه الفلاسفة العقلانيون، الذين وسوس فيهم الشيطان لكي يقولوا خرافات و بدع مخالفة لعقيدة الحق، و مهمة المتكلمين إذن هي رد هذه البدع و الخرافات التي ألقاها الشيطان في عقول الفلاسفة، و نصرة الحق المنزل في القرآن و تؤكده السنة النبوية. و لكن مهما يكن هذا الوصف و الموقف الذي اتخذه الغزالي إزاء الفلاسفة العقلانيين، فإنه دائما يؤكد على أن مصدر المعرفة من خارج العقل، سواء أكان من الوحي الإلهي أو من وساوس الشيطان.

و قد سار أهل الحديث في هذا الدرب و قد عدوا أنفسهم حراس الشريعة الإسلامية و عقيدة التوحيد من أهل البدع، فحرسوا على سنة رسول الله حفظا و نقلا، و هم يرون أن لولاهم لكان الكفر منتشرا و قويت شوكته، و لا كنا قد عرفنا عقيدة الإسلام حق المعرفة، لأن في رأيهم كم كان من الملحدين و أصحاب الديانات الأخرى مثل اليهودية و المجوسية و الديانات الفارسية، أرادوا خلط السنة و الحديث بما ليس منه، فيؤدي ذلك إلى إلحاق الإسلام بحقائق ليست من العقيدة الإسلامية و لا من شريعتها. و في ذلك قال " محمد عبد الرحمن مرحبا ": "... قبلوا – أي أهل الحديث – ما شرع الرسول قولا و فعلا، و حرسوا سنته حفظا و نقلا، حتى ثبتوا بذلك أصلها و كانوا أحق بها و أهلها، فالكتاب عدتهم و السنة حجتهم، و الرسول منيتهم و إليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء و لا يلتفتون إلى الآراء، فهم حفظة الدين و خزنته و أوعية العلم و حملته، بذبهم عن السنن و أمرهم بالمعروف

[1]- أبو حامد الغزالي، **المنقذ من الضلال**، تحقيق و تصحيح: سعد كريم الفقى، دار ابن خلدون للنشر و التوزيع- الإسكندرية، ص 13.

و النهي عن المنكر... "[1] و من ثم ادعى فقهاء المذهب السني رفضهم لكل محاولة لتأويل نص القرآن، بل ضرورة فهم ظاهر الآيات كما جاءت في القرآن الكريم و في صياغتها اللغوية، فتوظيف العقل في تفسير الآيات بدعة و كل بدعة ضلالة و كل ضلالة في النار. و هكذا رفضوا البرهان العقلي و الفلسفة و اعتبارهما كفرا و ضلالة، و ادعوا لأنفسهم ورثة الرسالة الدينية الإسلامية التي تتضمن الحقيقة كما أرادها الله و نبيه محمد ﷺ، و أن الخلاص و عتق الروح من نار جهنم و التوبة إلى الله، يكون بالعمل وفق ما جاء به القرآن الكريم و تؤكده السنة النبوية الشريفة و الحديث الشريف دون تأويل و قياس.

غير أن الإسلام لم يمنع العقل كلية من أن يتدخل في أمور الدين بل اقتصر هذا المنع على أمور الإيمان و العقيدة، بينما أقر بضرورة الاجتهاد في أمور الشريعة، و في هذا السياق قال " ابن عبد البري ": "... و نهى السلف – رحمهم الله – عن الجدل في الله... و في صفاته.

و أما الفقه (علم الشريعة) فقد أجمعوا على الجدال فيه و التناظر: لأنه يحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأصول للحاجة إلى ذلك. و ليس الاعتقادات كذلك، لأن الله... لا يوصف عند الجماعة(أهل السنة) إلا بما وصف به نفسه و وصف به رسوله... و أجمعت عليه الأمة."[2]

و المقصود بهذا القول أن الأمور الإيمانية واضحة بالوحي و قد استكملت أصولها دون حاجة إلى النظر العقلي، و إنما هذا الأخير مطلوب في تطبيق المبادئ العامة على جزئياتها المستجدة، أو رد هذه الجزئيات إلى أصولها العامة و هذه مهمة الفقه، و هنا يظهر الفرق بين أمور العقيدة و أمور التشريع، و أن النظر العقلي و القياس مطلوبان في أمور التشريع و محظوران في أمور العقيدة، و هذا أمر طبيعي بالنظر إلى الأساس الذي قام عليه الإسلام و هو الإيمان بعقيدة التوحيد، و أن النظر العقلي يقوم على الجدل و إثارة للشك و هو مرفوض في أمور الإيمان.

---

[1]- عبد الرحمن مرحبا، **الكندي: فلسفته و منتجاته**، منشورات عويدات – بيروت، الطبعة الأولى 1985، ص 54.
[2]- نقلا عن حسين مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، ص ص 413 – 414.

إذن فالعقائد فيما يرى " برتراند رسل " هي المصدر الفكري الأول للصراع المحتدم بين الدين و العلم[1]، و يتعلق الأمر بمدى قدرة الإنسان على توظيف العقل في البحث عن الحقيقة، و هذا يعنى أن الصراع القائم بين الدين و العقل و العلم إلى يومنا هذا، يرجع في أصله إلى صراع حول المرجعية التي يجب أن نعود إليها للبحث عن الحقيقة، فإذا كان النص الديني و العقيدة الدينية التي يؤمن بها الإنسان يجعلان من نفسهما مصدران للحقيقة و سبيل الخلاص، فإن البرهان العقلي و التحقق التجريبي العلمي ينظران إلى الحقيقة و سبيل الخلاص من زاوية عقلية و تجريبية. و هذا الصراع في الحقيقة له أبعاد أخلاقية، فالمبادئ الأخلاقية متضمنة في النص الديني، و العقيدة الدينية هي التي تنظم المجتمع بفرض قواعد الالتزام و القدسية، و إذا أثيرت الشكوك فيما يقدمه النص الديني و العقيدة من الحقائق، فذلك يعني إثارة الشكوك في النظام الأخلاقي القائم على الالتزام و القدسية، و من ثم إثارة الشكوك في قدسية النص الديني و العقيدة التي يتضمنها، و كذلك الشك في قدسية رجال الدين و فلاسفة اللاهوت، و هو ما يزعزع مكانتهم الاجتماعية و مصالحهم الاقتصادية و السياسية.

لذلك قامت مؤسسات عقابية أو ما كان يعرف بمحاكم التفتيش تتصدى لكل من يخالف حقائق النص الديني أو يشك في مصداقيتها، و يتهم العلماء و الفلاسفة العقلانيين بالهرطقة و الكفر، فتحرق أعمالهم العلمية و يهمشون في المجتمع بإبعادهم عن كل اتصال بالناس أو قتلهم و حرقهم. و هكذا رفضت نظرية كوبيرنيك في النظام الشمسي و أرغم غاليلي على التراجع عن الحقائق الفلكية التي أثبتها تجريبيا ثم عزله عن المجتمع، و أحرق تيكو براهي حيا، و كذلك اتهام المعتزلة بالضلالة و البدعة، و هذا خوفا من انتشار الحقائق العلمية و الفلسفية التي تستند إلى مرجعية عقليه و تجريبية و هي كثيرا ما لا تتفق مع المرجعية الدينية.

غير أن اتساع الدعوة الإسلامية شرقا و غربا سمح ذلك للمسلمين أن يحتكوا بثقافات و حضارات و ديانات، تخالف العقيدة الإسلامية عقيدة و شريعة و منهجا، لاسيما الفلسفة اليونانية و المنطق اليوناني، و الديانات الفارسية و الهندية كالزرادشتية و المزدكية و البوذية،

[1]- برتراند رسل، **الدين و العلم**، ترجمة: رمسيس عوض، دار الهلال للطباعة و النشر و التوزيع، (د.ط ، و د. س. ن)، ص 5.

و قد أثار ذلك جدلا قويا بين المسلمين و أصحاب هذه الديانات و الثقافات حول حقيقة عقيدة التوحيد، خاصة و أن هؤلاء الأجانب كثير ما يعتمدون على المنطق الأرسطي لصياغة استدلالاتهم، مما جعل المسلمين يرون ضرورة الاطلاع على ما أنتجته تلك الثقافات و الحضارات، خاصة الحضارة اليونانية، و من هنا بدأت حركة الترجمة للفلسفة اليونانية و المنطق الأرسطي إلى اللغة العربية، و التي بدأت منذ بداية الخلافة العباسية، ثم اتسعت خلال خلافة " أبو جعفر المنصور" حيث صارت الدولة هي التي تتكفل بها، و سار الخليفة " هارون الرشيد " على منوال سابقه ثم أسس الخليفة " المأمون " بيت الحكمة[1]، و كان من أشهر المترجمين للمنطق الأرسطي إلى اللغة العربية: " حنين ابن إسحاق "، " متي ابن يونس " و" عبد المسيح ابن ناعمة الحمصي "، و " يحي ابن عدي " و غيرهم و هم كلهم من السوريان[2]، و هكذا انتقلت الفلسفة اليونانية و المنطق الأرسطي إلى اللغة العربية، و اطلع عليها المسلمون و تأثر بعضهم بها و بفلاسفتها، و من ثم تكونت لدى المفكرين المسلمين منهجية عقلية منطقية و فلسفية للدفاع عن العقيدة الإسلامية، و مناقشة كثير من المسائل الفلسفية لاسيما مسألة القضاء و القدر، و مسألة الصفات الإلهية، و مسألة خلق القرآن و غيرها من المسائل الفلسفية، كما توزع المفكرون المسلمون إلى فرق و مذاهب و من هنا نشأ علم الكلام و نشأت معه الفرق الكلامية..

كما أن اتساع رقعة المجتمع الإسلامي أدى إلى بروز قضايا اجتماعية و سياسية و اقتصادية جديدة، لم يكن هناك نص ديني صريح بفصل فيها، فلزم الأمر على المفكرين المسلمين اللجوء إلى الاجتهاد للفصل في تلك القضايا، دون الخروج عن الإطار العام للشريعة الإسلامية، و من هنا ظهر الفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة (المالكية، الحنفية، الحنبلية و الشافعية). كذلك عمل الفلاسفة على محاولة التوفيق بين المرجعية الدينية و المرجعية العلمية و الفلسفية، و إثبات أن العقل لا يخالف ما جاء في الدين الإسلامي و من ثم يمكن التوفيق بين الفلسفة و الدين أو بين الحكمة و الشريعة، و في هذا السياق قام الفيلسوف العربي " أبو إسحاق الكندي " بمحاولة إثبات أن العقل و الشرع متكاملان، بل هما وجهين لعملة واحدة ما دامت غاية كل منهما البحث عن الحقيقة و إظهار الحق، و لهذا

[1]- محمود الخالدي، **العقيدة و علم الكلام**، شركة الشهاب للنشر و التوزيع – الجزائر، 1989، ص 38.
[2]- المرجع نفسه، ص 41.

نجده يعرف الفلسفة بأنها علم الأشياء بحقائقها و هي أشرف المعارف الإنسانية فقال: " إن أعلى الصناعات الإنسانية منزلة و أشرفها مرتبة صناعة الفلسفة، التي حدها علم الأشياء بحقائقها بقدر طاقة الإنسان، لأن غرض الفيلسوف في علمه، إصابة الحق و العمل بالحق."[1]

كما أن أعلى مراتب الفلسفة في رأيه الفلسفة الأولى و هو يحددها بأنها علم الحق الأول الذي هو علم كل حق، و أن الفيلسوف الحق هو ذلك المرء الذي يحيط بعلم الحق الأول الذ ي ليس قبله حق لذلك قال: " أشرف الفلسفة و أعلاها مرتبة، الفلسفة الأولى أعني علم الحق الأول الذي هو علة كل حق، لذلك يجب أن يكون الفيلسوف التام الأشرف هو المرء المحيط بهذا العلم الأشرف، لأن علم العلة أشرف من علم المعلول."[2]

ثم دافع " الكندي " عن الفلسفة أمام المتعصبين للحقيقة الدينية و المتزمتين بآرائهم و هاجموا المشتغلين بالفلسفة، لاسيما أهل الحديث و المتصوفة، و اعتبارهم الفلسفة كفرا و هرطقة، كون التفكير الفلسفي حسب رأيهم دخيل على أهل الإسلام، و جاءهم من بلاد اليونان و هم لا يدينون بالدين الإسلامي و لا يؤمنون بعقيدة التوحيد، و في رأي " الكندي " أن هؤلاء المتزمتين يجهلون قيمة الفلسفة و الفلاسفة، و لا يدركون قيمة المنفعة التي أتوا بالنسبة إلى الحقيقة، و لهدا قال: " و من أوجب الحق ألا نذم من كان أحد أسباب منافعنا الصغار الهزلية، فكيف بالذين هم أسباب منافعنا العظام الحقيقية الجدية، فإنهم و إن قصروا عن بعض الحق، فقد كانوا لنا أنسابا و شركاء فيما أفادونا من ثمار فكرهم، التي صارت لنا سبلا و آلات مؤدية إلى علم كثير مما قصروا عن نيل حقيقته."[3] يعني ذلك أننا إذا كنا لا نحتقر الذين أفادونا بقليل من الحق فكيف نحتقر الذين أفادونا بكثيره.؟ و من ثم فإنه لا ينبغي أن نستصغر من الفلاسفة و نحتقر تفكيرهم لأنهم يقدمون لنا أكبر المنافع، و يرشدوننا نحو الحق لهذا قال: " ينبغي لنا أن لا نستحي من استحسان الحق و اقتناء الحق من أين أتى، و إن أتى من الأجناس القاصية عنا، و الأمم المباينة [لنا] ، فإنه لا شيء أولى

---

[1]- أبو إسحاق الكندي، **رسائل الكندي الفلسفية**، تحقيق و تقديم و تعليق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي – القاهرة، ط 2 1978 ، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 30.

[3]- المرجع نفسه، ص 32.

بطالب الحق من الحق، و ليس [ينبغي] بخس الحق، و لا التصغير بقائله و لا بالآتي به، و لا أحد بخس الحق بالحق، بل كل يشرفه الحق"[1]

و لما كانت الفلسفة كما عرفها الكندي بأنها علم الأشياء بحقائقها فإنها لا تخالف الدين بل تكمله، و هي تتفق مع ما جاءت به الرسل الصادقة صلوات الله عليهم، فهي تتضمن علم الربوبية، و علم الوحدانية، و علم الفضيلة ، و جملة كل علم نافع و السبيل إليه، و البعد عن كل ضار و الاحتراس منه، فقد أتت الرسل الصادقة صلوات الله عليهم بإقرار الربوبية لله وحده، و بلزوم الفضائل المرتضاة عنده، و ترك الرذائل المضادة للفضائل في ذواتها و إيثارها، إذن فواجب علينا التمسك بالفلسفة ما دامت تساعدنا على الهداية إلى الحق، و أن نسعى إلى طلبها بعناية جهدنا[2]، و هنا تلتقي الفلسفة مع الدين في إقرار كل منهما بالحق، فالدين الإسلامي دين الحق و أن الفلسفة علم الحق، و الحق لا يضاد الحق، و هكذا بدأت الفلسفة تأخذ مكانها في الفكر الإسلامي و هي التي فتحت الطريق لقيام الحضارة العلمية في المجتمع الإسلامي، و هي الحضارة التي أصبحت ذات أبعاد عالمية، حيث أثارت في الغرب المسيحي إشكالية الثورة على المرجعية الدينية المسيحية للحقيقة و سبل الخلاص، و إمكان قيام فكر فلسفي عقلاني، و مراجعة الحقائق السائدة بالمنهجية العلمية التجريبية و نقد الفلسفة المدرسية التي كانت تبرر الحقيقية الدينية المسيحية، بالرجوع إلى منطق أرسطو القائم على الاستنباط.

و العقيدة المسيحية الكاثوليكية المسيطرة على الفكر في فترة العصور الوسطى الأوروبية الأولى، أي منذ القرن5 الميلادي إلى حوالي القرن 10 أو 11 الميلادي، كانت تلك التي أسسها " القديس أوغسطينوس " (345م – 430 م)، و هي عقيدة اهتمت بالتجربة الروحية و التأمل العميق في الشؤون الإلهية، و إن لم ينكر أهمية العقل في فهم النصوص الدينية، لكنه جعل العلم البشري أدنى مرتبة من العلم الإلهي، لأن هذا الأخير يجعل من طلب الغفران من الله عن الخطيئة و خلاص الروح، و الفوز بالجنة أولوية الحياة الدنيوية، بينما العلم الدنيوي البشري يهتم بما هو عرضي و زائل، و كثير ما يجعل الإنسان يهتم بنفسه

---

[1]- أبو إسحاق الكندي، **رسائل الكندي الفلسفية**، ص 33.
[2]- المرجع نفسه، ص 35.

و يدفعه إلى اللهو و الزهو، فينمي فيه الأنانية و هي مصدر كل الرذائل و الأخطاء. هذه العقيدة كانت أقرب إلى فلسفة أفلاطون المثالية من واقعية أرسطو.[1]

لذلك انتشر الخوف في أوساط المجتمع و عدم الطمأنينية، و من ثم كان خطاب المسيحية يتضمن الدعوة إلى الزهد و الإكثار من عمل الخير و تقديس رجال الدين، خاصة و أن تلك الفترة هي الفترة التي عرفت فيها أوروبا انتشار الأوبئة و الأمراض، لاسيما الطاعون و هو مرض فتاك، يضاف إلى ذلك الكوارث الطبيعية، فكان كل ذلك علامة على العقاب الإلهي عن الخطيئة، لذلك يجب العمل من أجل التوبة و الفوز برضا الله، و من ثم فلا يوجد مخرج و لا حقيقة إلا بالعودة إلى النص الديني المسيحي و تقديس القديسيين و زيارة أضرحتهم، لذلك استغل رجال الدين و النبلاء هذا الوضع الاجتماعي و المادي و الحياة الروحية القائمة على الجهل، لكي يغتنوا و يجمعوا الأموال على حساب الشعب الفقير الجاهل، بابتكار فكرة صكوك الغفران، و من جهة أخرى كان النظام الاقطاعي يمتص دماء الشعب إلى أخر قطرة.[2]

و على المستوى الفكري فقد سيطر على عقول الناس الطابع الرمزي الأسطوري المرتبط بمرجعية الماضي و هو سند الحقيقة، إذ أن التصريح بالحقيقة لابد أن يتضمن ذكر أحد أباء الكنيسة و تدعمها بأقواله و شواهده، و هكذا كانت مرجعية الماضي أقوى من الحقيقة الواقعية المحسوسة، لأن الفكر كان مكبلا بالمسلمات اللاهوتية المسيحية التي ترفض كل محاولة لتأسيس الحقيقة على العمل التجريبي الواقعي، لذلك كان العقل مهمشا لا يصلح كأداة للبحث عن الحقيقة، و لا قيمة له أمام النص الديني أو أقوال القديسين.[3]

غير أن الثورة الفلسفية العقلية التي انتصرت في البلاد الإسلامية مع ظهور فرقة المعتزلة، التي جعلت من العقل أداة للنظر في النصوص الدينية الإسلامية، و مناقشة كثير من القضايا المتعلقة بالتعاليم الإسلامية، لاسيما قضية القضاء و القدر، و المحكم و المتشابه من نصوص القرآن، و مشكلة الذات و الصفات، و غيرها من القضايا الكلامية، و كذلك قيام " أبو إسحاق الكندي " بأول محاولة للجمع بين الفلسفة و الشريعة، أو بين العقل

---

[1]- هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت، ط 1، 2005، ص ص 34 – 35.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 62 -27.
[3]- المرجع نفسه، ص 27.

و النقل، و هو عمل نتج عنه تطور الفكر الفلسفي الإسلامي خاصة أيام حكم الخليفة "المأمون "، و من بعده " أبو جعفر المنصور " أي بداية من القرن الثامن الميلادي، كل ذلك أثر على عقلية القرون الوسطى الأوروبية الأولى و أنتج ما يعرف " بأزمة الوعي المسيحي"، فقد أثار ذلك صراع بين أولئك المتشبثين باليقينيات المسيحية و المرجعية الدينية المسيحية للحقيقة، و أولئك الذين أصبحت لهم الجرأة على استخدام العقل و التجربة للكشف عن حقيقة الظواهر الطبيعية و أسبابها[1]، و المتأثرين بالعقلية الفلسفية الإسلامية، و على أساس ذلك تبلور علم اللاهوت المسيحي[2] على يد بيير أبيلار (1079 م – 1142 م) يحاول من خلاله تأويل النصوص الدينية تأويلا عقليا، يتطابق مع العلم بالرجوع إلى منطق أرسطو القائم على الاستنباط، خاصة عندما ازدهرت حركة الترجمة التي أسسها المسلمون الذين ترجموا كتب أرسطو خاصة ما تعلق بالمنطق الصوري، بل و ترجموا كل العلوم اليونانية إلى اللغة العربية ، و مع الاحتكاك الثقافي بين الفلاسفة اللاتينيين مع علماء العرب و المسلمين، تمكن هؤلاء من الاطلاع على منطق أرسطو ترجمته من العربية إلى اللاتينية، ثو مع منتصف القرن 12 الميلادي توالت الترجمات للكتب الأخرى لأرسطو من العربية إلى اللاتينية، لاسيما كتاب الطبيعة و ما بعد الطبيعة متبوعا بشروحات ابن سينا و ابن رشد، ثم كتاب المجسطي لبطليموس، و كتب الطب لأبقراط و جالينوس، و غيرها من الكتب التي تناولت العلوم اليونانية.[3] و هكذا تمكنت الثورة العلمية العربية و الفلسفة الإسلامية، و علوم أرسطو و منطقه، من إحداث تحول كبير في العقلية المسيحية، و قد قام القديس " توما الإكويني "(1225 م – 1274 م) من خلال هذه الثورة بمحاولة التوفيق بين الفلسفة و الخطاب الديني المسيحي، فقال بأن لكل مجاله الخاص و لا ينبغي الخلط بينهما، فهناك قضايا خاصة بمجال الفلسفة و قضايا خاصة بمجال علم اللاهوت، و أن هناك حقائق فلسفية تدرك بالعقل و الجدل، و هناك حقائق تدرك بالإيمان و لا ينبغي الخلط بينهما.[4]

---

[1]- هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، ص ص 31 – 32.

[2]- نعني بعلم اللاهوت و بالفرنسية Théologie هو علم الأمور الإلهية و هو علم ديني يشبه علم الكلام في الفكر الإسلامي بكونه قائم على الاستنباط المنطقي الأرسطي

[3]- هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، ص ص 32 – 33.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 36 – 37.

كان هذا العمل الفكري الذي قدمه القديس " توما الإكويني " تمهيدا لقيام الاتجاه التعليمي في الفلسفة المسيحية أو ما يعرف بالفلسفة المدرسية La philosophie scolastique مع مطلع القرن 13 الميلادي، و قد حاول هذا الاتجاه أن يبين امكانية إيجاد مصالحة بين الفلسفة اليونانية و بشكل خاص فلسفة أفلاطون و أرسطو، مع مبادئ العقيدة المسيحية الكاثوليكية، إذا ما عرف الإنسان كيف يؤولها و يفهمها، و فيما بعد لم تأخذ بمنهج التأمل عند أفلاطون كونه لا يقدم لنا الحقيقة كما هي و إنما كما ينبغي أن تكون، بينما الحقائق التي كان يصل إليها أرسطو عن طريق الاستنباط توافق كثيرا حقائق النص الديني المسيحي للعهد الجديد، و الذي تبنته العقيدة الكاثوليكية، و هي حقائق لا تقبل الشك و لا يمكن تجاوزها، و من هذا المنطلق لم يكن التصديق بالحقائق التي كان يصل إليها العلماء بالملاحظة التجريبية، خاصة إذا كانت تناقض المرجعية الدينية المسيحية و مسلمات أرسطو[1]، فتحولت فلسفة أرسطو إلى عقيدة لا يجوز انتقادها أو رفض حقائقها بعد أن اتسمت بالطابع المسيحي، و هو الشيء الذي جعل السلطة السياسية و رجال الدين يحاكمون بالهرطقة و الكفر، كل من يخالف أطروحة أرسطو القائلة بمركزة الأرض و ثباتها و دوران الشمس، و على أساس ذلك تم محاكمة " غاليلي " القائل بمركزية الشمس و دوران الأرض.[2]

و إذا كان أرسطو قد تنبه إلى أن الاستنباط و الاستقراء هما المصدران الأوليان للمعرفة، إلا أنه لم يمارس الاستقراء إلا على نطاق محدود، بينما انصرف إلا ممارسة الاستنباط على نطاق واسع، ربما يعود ذلك إلى كون العقلية اليونانية تحتقر الممارسة العملية التطبيقية لكونها تنظر إلى العمل اليدوي من مهام العبيد، و تمجد العمل العقلي و التأمل و تجعله من مهام الأسياد. لذلك قالت " منى الخولي ": " بصفة عامة فقد انحصرت المباحث التجريبية و تمركزت انجازات الإغريق العظمى في العقل النظري و العلوم الاستنباطية، أي في المنطق و الرياضيات، لأنهم دأبوا على تمجيد النظر و تحقير العمل

---

[1]- برتراند رسل **الدين و العلم**، ص ص 11 -12.

[2]- هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، ص ص 39 – 40.

حتى جاهر أرسطو، بأن العبيد مجرد آلات حية لخدمة السادة الأحرار المتفرغين لممارسة فضيلتي التأمل و الصداقة."[1]

لكن مع الثورة الكوبرنيكية في علم الفلك و إثبات " غاليلي " دوران الأرض و مركزية الشمس إثباتا تجريبيا، و رغم محاكمته و مطالبته بالتخلي عن هذه الفكرة، إلا أن العلماء و الفلاسفة واصلوا الاجتهاد في البحث عن الحقيقة بالطريقة التجريبية الاستقرائية، خاصة بعد أن أصبحت الفلسفة المدرسية اجترار لتعاليم اللاهوت المسيحي و الحقائق الأرسطية، و أن المنهج الاستنباطي القياسي عقيم و تحصيل حاصل لا يقدم لنا معرفة جديدة و تكراري، و أن نتائجه صورية بعيدة عن الواقع التجريبي الحسي، فأصبح مفهوم الفكر المدرسي مرتبط بكل ما هو فكر جاف و عقيم، و من هنا بدأ عصر العلم التجريبي، و هو ما تفطن إليه العلماء المسلمون قبل ذلك بقرون، حيث تبين لهم أن المنهج الاستنباطي البرهاني الذي ركز عليه أرسطو و أتباعه، يحمل في طياته كثير من المغالطات المنهجية، بل غالبا ما كانت نتائجه صورية لا تطابق الواقع التجريبي، و لا يصلح لدراسة الظواهر الطبيعية الحسية، فمالوا إلى الاستقراء العلمي كمنهج يعتمد على الملاحظة و التجربة من أجل التحقق من صحة الفرضيات و إنتاج المعرفة، و في هذا السياق قال " ابن الهيثم " في كتابه " المناظر ": " نبتدئ في البحث باستقراء الموجودات و تصفح أحوال المبصرات، و تمييز خواص الجزئيات، و نلتقط لاستقراء ما يخص البصر في حال الأبصار، و ما هو مطرد لا يتغير، و ظاهر لا يشتبه من كيفية الإحساس، ثم نرتقي في البحث و المقاييس على التدرج و الترتيب مع انتقاد المقدمات و التحفظ في النتائج، و نجعل غرضنا في جميع ما نستقريه و نتصفحه، استعمال العدل لا اتباع الهوي، و نتحرى في سائر ما نميزه و ننتقده، طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر."[2]

و في هذا النص نكتشف أن ابن الهيثم و ان لم يتخلص من منهج القياس إلا أنه جعل الاستقراء في العلوم أولى من القياس، و جعل الشرط الأساس فيه أن يكون الباحث العلمي موضوعيا في طلب الحقيقة، و أن الحقيقة العلمية حقيقة نسبية ما دامت قائمة على تحليل

---

[1]- يمنى طريف الخولي، **بحوث في تاريخ العلوم عند العرب**، مؤسسة هنداوي، (د. ط)، 2018، ص 12

[2]- نفلا عن علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر – بيروت، (د.ط) 1984، ص 347.

المعطيات الحسية المتوفرة لدى الباحث العلمي، لذلك قال بانه بهذا الطريق المنهجي العلمي قد يصل إلى الحقيقة التي يطلبها، و كان " ابن الهيثم " عالم رياضي و فيزيائي بارع و هو مؤسس علم البصريات و الضوء.

و في هذا السياق نفسه قال " جابر ابن حيان " رائد علم الكيمياء الحديث في كتابه " الخواص الكبير": " إننا نذكر في هذه الكتب خواص ما رأيناه فقط دون ما سمعناه أو قيل لنا أو قرأناه، بعد أن امتحناه و جربناه فما صح أوردناه و ما بطل رفضناه."[1] و المقصود بهذا القول أن " جابر ابن حيان " لا يأخذ بالحقائق سوى ما جربه و اختبره و تأكد و تحقق منه، و لا يسلم بما قرأه أو سمعه، لأن في رأيه أن التجربة و الاختبار هي الطريقة الأصح في اكتشاف حقائق الطبيعة المحسوسة، لذلك قال أيضا: " فمن كان دربا كان عالما و من لم يكن دربا لم يكن عالما، و حسبك بالدربة في جميع الصنائع أن الصانع الدرب يحذق و غير الدرب يبطل." و الدربة حسب تحليلات زكي نجيب محمود في دراساته عن " جابر ابن حيان" يقصد به التجربة[2]

هذه بعض الأمثلة التي تبين أن العلماء المسلمين هم الذين وضعوا الأسس الأولى للمنهج التجريبي العلمي، فكانوا الأوائل في تأسيس حضارة علمية في مختلف أصناف العلوم، و التي انتقلت إلى الغرب اللاتيني عن طريق الترجمة مع أواخر فترة القرون الوسطى الأولى، أي مع بداية القرن الثالث عشر الميلادي.

و لما تفطن " روجر بيكون " إلى فوائد التجربة بالنسبة لمعرفة أسباب الظواهر الطبيعية، كان قد اطلع على الكتب العلمية الإسلامية، لاسيما كتب " ابن سينا " و " ابن الهيثم "، و هي الكتب التي ألهمته ضرورة التجربة في المعرفة العلمية، و أنه أعاب على أهل عصره عدم عنايتهم بالمنهج التجريبي بسبب هيمنة العقلية المدرسية و المنهج الاستنباطي القياسي، مما جعل المثقفين يجهلون أسرار العلوم، و هو في هذا السياق يرى أن الفلسفة التطبيقية و الرياضيات على الرغم من أهميتهما بالنسبة للعلوم، إلا أنهما لا تكفيان لتصحيح الأخطاء، بل يجب أن يضاف إليهما التجربة. لذلك فإن " روجر بيكون" يحصر وسائل المعرفة في

---

[1]- نفلا عن يمنى طريف الخولي، **بحوث في تاريخ العلوم عند العرب**، مؤسسة هنداوي سي. أي . سي – المملكة المتحدة، (د.ط) 2017، ص 52.

[2]- نقلا عن علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، ص 336.

ثلاثة أصناف هي: النقل و الاستدلال و التجربة. فأما النقل فلا يولد العلم لأنه قائم على الإيمان، و الاستدلال نتائجه صورية و لا يمكن التمييز فيه بين القياس البرهاني و القياس المغالط إلا عن طريق التجربة، و من ثم تكون التجربة هي أداة للتحقق من صحة النتائج و انتاج معارف جديدة، و هي المعارف العلمية التي تجعل الإنسان سيدا على الطبيعة.[1]

و على أساس هذه الثورة العلمية و الأبستمولوجية التي أثارت الشكوك و الانتقادات في مدى مصداقية منهج الاستنباط، بالنسبة للبحث في أسباب حدوث الظواهر الطبيعية، قامت الأبحاث العلمية الحديثة في مختلف فروع المعرفة العلمية، على مراجعة مناهج البحث القائمة على الاستنباط و اكتشاف قصورها، مما سمح للعلماء بانتهاج المنهج التجريبي، و كان من نتائج هذا الطرح الأبستمولوجي أن قامت الثورة الكوبيرنيكية التي تؤكد على دوران الكواكب قي محورين: دوران حول نفسها و دوران حول الشمس، و أن الشمس هي مركز العالم، و أن الأرض ليست ثابتة بل تدور حول الشمس كبقية الكواكب، و هي النظرية التي حرمتها الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا و اتهمت كل من يدافع عنها بالهرطقة و الكفر أمثال " غاليلي".

لقد اهتم " كوبرنيك (1473 – 1543) بمراجعة نظرية " بطليموس " في النظام الفلكي، و هي النظرية التي جعلت من الأرض مركز الكون و ثابتة، بينما الشمس تدور حول الأرض كبقية الكواكب الأخرى و قد سادت هذه الفكر علم الفلك كفكرة أساسية أكثر من 14 قرنا، شكلت الإطار العام الذي تحركت فيه كل من العلم و الفلسفة و اللاهوت ، ثم جاء " كوبرنيك " ليقلب هذه النظرية رأسا على عقب بالبرهنة على خطأ مزاعمها، بأن أثبت رياضيا الحركة المزدوجة للكواكب حو الشمس و حول نفسها، من ثم أحدث ثورة معرفية على الحقائق اللاهوتية المسيحية الكاثوليكية، و التي أصدرت عقوبات صارمة على كل من يأخذ بهذه النظرية الجديدة.

لكن عظمة " كوبرنيك " لم تكن في كونه انتقد نظرية بطليموس و إنما في كونه قد مكن العقل البشري من أن يتصور بمزيد من المعقولية، أن الكون كل متكاملا يسيره نظام في غاية

[1]- يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة - القاهرة، (د.ط) 2013، ص ص 130 – 131.

الدقة و الانسجام، بحيث أي خلل يحدث في إحدى جوانبه يؤدي إلى خلل في النظام العام للكون، كما فتح بابا واسعة أما البحث العلمي و الرؤية الفلسفية الصحيحة، لذلك قال في كتابه " حركة الأجرام السماوية ": " لقد بذلت جهدي لأقرأ من جديد كتب الفلاسفة التي تمكنت من الحصول عليها، حتى أتأكد مما إذا كان أحدهم قال بوجود حركات أخرى للأجرام الرياضية في المدارس، فوجدت أن " شيشرون " يذكر بأن " هيكتاس " من سيراكوس كان يعتقد أن الأرض تدور، و وجدت ثانيا أن " بلوتارخ " يشير إلى أن آخرين أخذوا بهذا الرأي... فانطلقت من هذه الفكرة، و أخذت أتأمل في حركة الأرض... و على الرغم من أن هذه الفكرة بدت لي افتراض وجود بعض الدوائر لتفسير حركات النجوم، إلا أنه يحق لي أن أجرب ما إذا كان افتراض حركة ما للأرض سيعطي تفسيرا أفضل لحركة الأفلاك السماوية.

و هكذا بعد أن افترضت وجود حركات نسبتها في هذا الكتاب إلى الأرض، وجدت أخيرا و بعد بحث دقيق، أنه عندما ترتبط حركات الكواكب الأخرى بدوران الأرض، و عندما تحسب على هذا الأساس حركة كل نجم من النجوم، فإن الظواهر الفلكية الأخرى تنتج من ذلك. و أكثر من هذا، فنظام النجوم و أحجامها و كراتها و السماء وذاتها، كل ذلك يشكل كلا مرتبط الأجزاء بحيث لا يمكن لأي شيء أن يزحزح من مكانه دون حدوث فوضى في الكون بأجمعه."[1] و بهذا القول نكتشف أن " كوبرنيك " يكون قد مهد الطريق لظهور النزعة الآلية في الفيزياء الكلاسيكية التي تصور الكون كآلة ميكانيكية، يتحكم فيه نظام محكم و دقيق.

و في نفس الفترة تقريبا نجد الفنان الفلورنسي المشهور " ليوناردو دافنشي (1452 – 1519) مهتما بالعوم و بالمنهج التجريبي، و بالرياضيات فإضافة إلى كونه فنانا و رساما عظيما، فقد كان بارعا في العلوم بمختلف مجالاتها و مخترعا لكثير من الآلات، و قام بكثير من الدراسات نجدها في مذكراته، من بينها دراسات عن مركز الثقل و الروافع، و عن القوة و المقاومة، و قانون القصور الذاتي في السكون، كما ترك دراسات حول قوانين الجاذبية و الاحتكاك و الصلابة ، و أيضا دراسات عن تخطيط المدن، و أعمال أخرى في صناعة

---

[1]- نقلا عن د/ محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم (العقلانية المعاصرة و تطور الفكر العلمي)**، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ط5 ، 2005، ص ص 230 – 231.

المعدات الحربية و البصريات، و علم التشريح و غيرها.[1] و قد أشاد كثيرا على ضرورة استعمال التجربة للكشف عن الحقائق الطبيعية و عللها، لذلك نجده يقول: " سأقوم بالتجربة قبل أن أتقدم في البحث لأن غايتي هي أن أقدم الحقائق أولا ثم أقيم البرهان ثانيا بواسطة العقل. و التجربة مرغمة على اتباع هذه الطريقة نفسها، الطريقة الصحيحة التي يجب على الباحثين في ظواهر الطبيعة اتباعها. و إذا كانت الطبيعة تبتدئ من الأسباب و تنتهي إلى التجريب فمن الواجب علينا أن نسلك طريقا معاكسا، فنبتدئ من التجريب لننتهي بواسطتها إلى الأسباب."[2] و هذا يعني أن التجربة التي هي أساس المنهج الاستقرائي ضرورية للكشف عن حقائق الطبيعة، لكنها ينبغي أن تصاحبها الرياضيات من أجل البرهنة العقلية على ذلك، لذلك نجده يقول: " إذ لا يمكن أن تسمي أي بحث علما صحيحا ما لم يكن يتبع طرق البراهين الرياضية، إن الرياضيات و حدها هي التي تفصل بين الآراء المتعارضة، و من يحتقر الرياضيات لن يستطيع إفحام خصمه، و اسكات الآراء التي تجر إلى حرب كلامية."[3]

و مع النصف الثاني من القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر قامت أعمال "فرانسيس بيكون"(1560 – 1626) العلمية، و هو يرى ضرورة العودة إلى الطبيعة و محاولة فهم ظواهرها بالأسلوب التجريبي، لأن مهمة الفلسفة الحقيقية تتمثل في تمكين الإنسان من أن يسترجع سيادته على الطبيعة كما كان قبل الخطيئة، و أن يخضعها لمصالحه و منافعه، لذلك لا ينبغي أن تتجه إلى ما فوق الطبيعة و تتخذ من الجدل و النقاش العقيم أداة للفهم و اكتشاف الحقيقة، و إنما ينبغي أن تتجه نحو الطبيعة و تكتشف أسرارها، و هو الميدان الذي لا يصلح فيه الجدل بل يتخذ من الأساليب التجريبية أداة له، لذلك قال في الأورغانون الجديد:" الإنسان هو الموكل بالطبيعة و المفسر لها. و هو بهذه الصفة لا يملك أن يفعل أو يفهم إلا بالقدر الذي تتيحه له ملاحظته التي قام لنظام الطبيعة، سواء كان ذلك في الواقع أو في الفكر و ليس في وسعه أن يعرف أو أن يعمل أكثر من

---

[1]- د/ لويس عوض، **ثورة الفكر (في عصر النهضة الأوروبية)**، مركز الأهرام للترجمة و النشر – القاهرة، ط1 1987، ص ص 198 – 199.

[2]- نقلا عن محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، ص 231.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 131 – 132.

ذلك."[1] و هو يقصد بهذا القول أن مهمة الإنسان هي معرفة الطبيعة و اكتشاف أسرارها و لا يمكن أن يقوم بهذه المهمة بالنظر العقلي المجرد، أو إنما بالقدر الذي تقدمه له ملاحظته المباشرة لظواهر الطبيعة، و لا يمكنه أن يتجاوز ذلك، و هذا يعني أنه لا سبيل إلى معرفة الطبيعة و الكشف عن قوانين نظامها إلى بالتجربة، و من هنا كان رفض بيكون للفلسفة المغرقة في التجريد. لذلك كان رفضه لمنطق و ميتافيزيقا أرسطو على أساس أنها فلسفة عقيمة، لا تصلح لفهم حقيقة الطبيعة المحسوسة، و أن القياس فارغ من حيث المحتوى و لا يصلح كمنهج لبحث حقائق الطبيعة، إذا قال في الأورغانون الجديد: " يتكون القياس من قضايا، و القضايا من كلمات، و الكلمات هي مقابلات رمزية لأفكار. و عليه فإذا كانت الأفكار نفسها (و هي جذر المسألة) مختلطة و منتزعة برعونة من الوقائع، فلن يكون هناك ثبات فيما يبنى فوقها. لذا فلا أمل لنا إلا في الاستقراء Induction الصحيح."[2] و الاستقراء الصحيح يعني به الاستقراء العلمي القائم على الملاحظة و التجربة، لأن الاستقراء الأرسطي في نظره فاسد كون أرسطو لم يقدم لنا سوى الأمثلة الإيجابية، و لم يقدم لنا مثالا سلبيا واحدا.

و هكذا كان مشروع " فرانسيس بيكون " العلمي هو إصلاح العلوم رغم انشغاله أكثر بالأمور الدنيوية و الارتقاء في المناصب العليا في الدولة، خاصة بعدما امتهن القضاء، و قد كان هذا المشروع العلمي يراوده منذ أن كان في الخامسة و العشرين من عمره، هذا المشروع نجده ملخص فيما سماه " بالإحياء العظيم " و هو مشروع علمي يتكون من ستة أجزاء هي: 1)- تصنيف العلوم، 2)- الأورغانون الجديد، 3)- ظواهر الكون (أو التاريخ الطبيعي و التجريبي لتأسيس الفلسفة)، 4)- السلم العقلي، 5)- مقدمات للفلسفة الجديدة، 6)- الفلسفة الجديدة أو العلم الإيجابي. و يرى " بيكون " أن هذه الخطة العلمية تقتضي سلسلة من الأبحاث العلمية تبدأ أولا من الحالة الفعلية الواقعية للعلم، ثم دراسة الأورغانون الجديد ليحل محل أرغانون أرسطو[3]، ثم تحقيق الوقائع، ثم البحث عن القوانين التي تسمح للإنسان

---

[1]- فرانسيس بيكون، **الأورغانون الجديد** (إرشادات صادقة في تفسير الطبيعة)، ترجمة: عادل مصطفى، رؤية للنشر و التوزيع – القاهرة ، ط1 2013، ص 16.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

[3]- الأرغانون الجديد أو إرشادات جديدة تتعلق بتفسير الطبيعة وضعه عام 1620 و هو أحد أجزاء الإحياء العظيم، و هو يرى أن أرغانون أرسطو فاسد لكونه أهمل منهج الاستقراء الصحيح، و أن أرسطو و إن وضع الاستقراء كمنهج علمي إلا

بان يمارس معارفه على الطبيعة، و تحقيق هذه الخطة في رأيه يجب أن يكون ضمن عمل جماعي يوزع على الباحثين.[1]

و بهذا النشاط العلمي و الفلسفي و الأدبي الغزير الذي امتاز به " فرانسيس بيكون " في عصره يقول عنه الدكتور " حبيب الشاروني " بانه كان المبشر بقيام عصر جديد بالنسبة للإنسانية و المعرفة العلمية، عصر تتغير فيه الحياة البشرية حيث يتمكن الإنسان من أن يسترجع سيادته على الطبيعة كما كان قبل الخطيئة، لذلك كان " فرانسيس بيكون " يقول عن نفسه بأنه " هيرالد " Herald " أي نافخ البوق الذي يدعو الناس إلى الاستماع إلى رسالته التي تحمل أخبارا عظيمة عن المستقبل.[2] ثم أنه من الغرابة أن تنبؤاته العلمية بالمستقبل العلمي للبشرية قد تحققت في الثورات العلمية المتلاحقة في مختلف أصناف العلوم، و امتدت إلى العلوم الإنسانية بظهور المذهب الوضعي مع " أوغست كونت "، و تطورت التقنية التي تجسدت في الثورة الصناعية، و بعدها في الثورة التكنولوجية المعاصرة التي كانت أحدى الركائز الأساسية لنشوء مجتمع العولمة.

و على أساس هذه الثورة في منهج البحث العلمي التي كانت نتيجة لمحاولة " بيكون " لنقل مهمة الفلسفة من الطابع اللاهوتي المسيحي، إلى البحث عن كيفية جعل الإنسان يسترجع سيادته على الطبيعة كما كان قبل الخطيئة، يكون قد وضع الحجر الأساس لقيام مشروع النهضة العلمية الحديثة، و قد برزت أوضح ملامحها في ثورة "غاليليو غاليلي" الذي تبني الحقيقة الفلكية التي قال بها " كوبرنيك " في النظام الفلكي و هي مركزية الشمس

أنه لم يوظفه بل اعتمد كثير على منهج الاستنباط القياسي الذي لا يقدم للإنسان سوى معرفة نظرية و عقيم لا ينتج معارف جديدة و أنه تكراري، ثم أن أرسطو و ان استعمل الاستقراء فقد وظف فقط الأمثلة الإيجابية و لو وظف مثالا سلبيا واحدا لتبين له فساد الاستقراء. كما هاجم الفلسفة اليونانية بكاملها على أساس أنها فلسفة نظرية أخفقت في تمكين الإنسان من استرجاع سيادته على الطبيعة كما كان قبل الخطيئة، بل أكدت على عجز الإنسان عن الاتصال بالطبيعة، ثم جاءت الفلسفة المدرسية التي قامت على اعتناق فلسفة أرسطو فأكدت مرة أخرى عجز الإنسان و خوفه من الاتصال بالطبيعة، و بقيت حبيسة التفكير المجرد اي يتجه نحو البحث فيما وراء الطبيعة و سبل الخلاص. و الحقيقة أن بيكون كان متأثرا بمنهج الدراسة في كلية ترينتي بجامعة كامبردج، و كان ينبذ ذلك المنهج لكونه ينصب على دراسة ميتافيزيقا و منطق أرسطو و لاهوت القديس توما الإكويني، و هي الفلسفة التي ترى أن الحقيقة تطلب لذاتها و ليس لاعتبارات عملية، و أن هدف المعرفة هو البحث عن سبل النجاة من العقاب الإلهي و الفوز برضا الله يوم القيامة، لذلك وضع الأورغانون الجديد ليحل محل أرغانون أرسطو و يبين أن المنهج الاستقرائي للصحيح هم المنهج الذي يجعل من التجربة أساس البحث في الطبيعة. (حبيب الشاروني، **فلسفة فرانسيس بيكون**، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 1981، ص ص 24 – 28).

[1]- حبيب الشاروني، **فلسفة فرانسيس بيكون**، ص 13.

[2]- المرجع نفسه، ص 17.

و دوران الأرض، و هي فكرة تناقض النظرية البطليمية في النظام الفلكي القائلة بمركزية الأرض و ثباتها، و هي فكرة كانت تتبانها الكنيسة الكاثوليكية.

و هكذا وضع " غاليلي " قطيعة كاملة مع الفكر القديم و بأسسه و مفاهيمه و أساليب بحثه، معلنا عن قيام طريقة جديدة في البحث تقوم على النظرة العلمية التجريبية الاستقرائية. و هي تلك التي ناد بها " بيكون "، و من خلال ذلك أسس " غاليلي " علم الفيزياء و الفيزياء الفلكية حيث وضع أسس المنهج التجريبي في علم الفيزياء، و اهتم بأهم فروعه و هو علم الحركة أو علم الديناميكا. إذ كان يرى أن العالم مادة و حركة، و أن الحركة خاضعة لقانون العطالة(قانون القصور الذاتي)، فأوضح بالتجربة أن الحركة تسير بنفس السرعة و في نفس الاتجاه ما لم يكن هناك ما يزيد فيها أو ينقص منها أو يغير من اتجاهها، و على أساس ذلك ضبط قوانين السقوط. كما أكد أن حركة الأجرام السماوية لا تختلف عن حركة الأجسام في الأرض، و بذلك قضى على التصور القديم (تصور أرسطو الذي كان يقسم الكون إلى عالم ما فوق القمر و عالم ما تحت القمر) الذي كان يقسم الكون إلى عالم علوي و هو عالم الخلود و الأبدية، و عالم سفلي و هو عالم الكون و الفساد. كما دافع " غاليلي " عن نظرية " كوبرنيك " في النظام الفلكي رغم ما تلقاه من معاناة و محاكمات من طرف محاكم التفتيش، بل أثبت تلك النظرية تجريبيا و خرج بها من حيز الاستنتاجات الرياضية إلى الحقيقة التجريبية، بفضل التلسكوب العملاق الذي صنعه بنفسه عام 1605م، إذ لاحظ به كثيرا من الظواهر الفلكية، لاسيما الشمس و استنتج أنها تدور حول نفسها، لكن الأهم من كل هذا هو تركيزه على الطريقة التجريبية في البحث في الطبيعة و الظواهر الفلكية، و كذلك تركيزه على أهمية الرياضيات في البحث العلمي، و اعتبرها المفتاح الذي يحل ألغاز الطبيعة.[1]

و من جهة أخرى فند نظرية السقوط التي قال بها القدماء و هي أن الأجسام الساقطة تختلف سرعتها باختلاف وزنها، و لكن بعد التجربة و الملاحظة استنتج " غاليلي " أن هناك عنصر ثالث لم يتفطن إليه في البداية و هو الوسط (أي الهواء) الذي تسقط فيه الأجسام، و هذا يعني أن الوسط (الهواء) يلعب دورا في اختلاف سرعة السقوط للأجسام زيادة على

[1]- د/ محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، ص 245.

الوزن، بينما لو تحدث ظاهرة السقوط في وسط خال من المؤثرات الطبيعية، فإن الوزن يصبح لا معنى له، لأن الأجسام الساقطة مهما كان وزنها فهي تسقط بنفس السرعة. و قد قام بتجربة السطح المائل لإثبات ذلك تجريبيا و صياغة نتائجها رياضيا.[1]

إن هذه الثورة العلمية التي كان لها مسارا تاريخيا محفوفا بالمخاطر، هي التي عبدت الطريق لنشوء المجتمع العلمي الحديث، و نورت العقل و حررته من قيود الخرافة و التفكير النظري الجاف، و هي التي جعلت من الإنسان إنسانا يدرك ذاته و علاقته بالطبيعة و المجتمع و الله، و أن الحقيقة العلمية تفرض نفسها و لا يمكن أن تختفي و تحجب نفسها عنه ما دام قد وجد الطريقة الموضوعية للبحث عنها و معرفتها، كما أن البحث العلمي يتميز بالتراكم و النمو و التطور للحقائق التي يصل إليها، و لهذا قال " فرانسيس فوكوياما ": "... فقد ظلت المعارف العلمية تتراكم منذ زمن بعيد جدا، و كان لها تأثير دائم (و إن كان خفيا أحيانا) في تشكيل الطبيعة الأساسية للمجتمعات البشرية..."[2] و قد كان هذا التأثير يختلف من مجتمع إلى آخر لكنه مع ذلك فقد أحدث تغييرا كيفيا في المسار التاريخي للمجتمعات، فالازدهار المتواصل لمناهج التفكير العلمي و نتائج العلوم الطبيعية، جعل التفكير العلمي شائعا بين الناس مما يسمح لنا بإمكانية تفسير الكثير مظاهر التحول التاريخي للمجتمعات البشرية.

لذلك فالفهم الجدلي للعوامل الموضوعية المتحكمة في مسار التاريخ العالمي الذي يتجه صوب العولمة، يجد تفسيره في الثورة العلمية و التكنولوجية الحديثة، إذ نجد في تطور العلوم التجريبية الحديثة و التقنية و مناهج البحث العلمي آلية جديدة و منطقية لتفسير جانب من الصيرورة التاريخية على أنها تتجه بالضرورة نحو تحقيق العولمة، إذ يظهر لنا أن الأحداث التاريخية تترابط ترابطا منطقيا جدليا مع تطور العلوم التجريبية الحديثة و تطور التقنية، باعتبار ذلك يعبر عن مستوى بلوغ الدقة و الموضوعية في فهم نظام الطبيعة، و العلاقات السببية الضرورية المتحكمة في حدوث الظواهر، و ذلك وفق قوانين محددة ليست من صنع البشر و إنما من صنع الطبيعة ذاتها، و هي نفسها طبيعة القوانين و العوامل المتحكمة في صيرورة الأحداث التاريخية و التي يحددها مبدأ التناقض، و من ثم

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 247 – 249.

[2]- ف. فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ص 78.

فمن الضروري استبعاد فكرة العفوية و الحركة الدورية للتاريخ، و إلا كان التاريخ يعيد نفسه أي يمكن للمجتمع أن يعيد أية ممارسة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ماضية، و هذا مستحيل على الأقل من الناحية الزمنية.

إن توفير التكنولوجيا في جميع المجالات الصناعية و الاتصالية و ازدهارها، مكنت كل المجتمعات من الاستفادت منها مباشرة أو بشكل غير مباشر و لو بدرجات متفاوتة، و هذا الطابع العالمي للعلم و التكنولوجيا ساهم بشكل حاسم في وضع الأسس الحقيقية لتوحيد المجتمعات البشرية، و هو ما نلاحظ بداياته الأولى في عصر العولمة.

و في هذا السياق يرى " توبي.أ. هف " ان العلم الحديث الذي يبدو أنه مزدهرا في الغرب بالمقارنة مع الشرق، هو في الحقيقة له طابع عالمي بشكل أكثر وضوحا من حيث أنه صار متاحا لكل شعوب العالم[1]، بل أصبح من العوامل الأساسية لحصول التجانس و توحيد المجتمعات البشرية عبر العالم، و هو يترجم في هذه الحالة جوهر الاجتماع البشري الذي يبرز من خلال مبدأي الاعتماد المتبادل و الاندماج الاجتماعي العالمي في صيغة العولمة.

لقد كان تطور العلم التجريبي و التكنولوجيا السببين الرئيسيين في حصول التنمية الاقتصادية، و ترقية النظم الاجتماعية و السياسية في كافة المجتمعات البشرية، و ذلك عن طريق الرجوع إلى منطق العقلانية لحل أزمات التنظيم الاجتماعي، و وضع تقسيم منطقي للعمل. فالتصنيع – كما قال " فرانسيس. فوكوياما " ليس مجرد تطبيق مكثف للتكنولوجيا في عملية الصناعة و ابتداع آلات جديدة، و إنما هو أيضا استخدام العقل البشري في حل مشكلة التنظيم الاجتماعي و ابتداع تقسيم منطقي للعمل،[2] و قد نتج عن ذلك تشابه التحولات الاجتماعية في كل المجتمعات من جراء تأثير النمو الاقتصادي المتزايد، فتراكم الثروة و إشباع قدر متزايد من الحاجات الإنسانية، يؤدي بالضرورة إلى خلق تجانس واسع بين كافة المجتمعات البشرية، بغض النظر عن اختلاف أصولها التاريخية، و تراثها الثقافي و الحضاري، و انتماءاتها القومية و الدينية و الإيديولوجية بصفة عامة.

---

[1]- توبي.أ. هف، **فجر العلم الحديث**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة- يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، أغسطس 2000، ص ص 30 – 31.

[2]- فرانسيس فوكوياما. **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ص 81

إن التحديث الاقتصادي يفرض على الدول ضرورة إعادة النظر في البناء الاجتماعي و تقسيم العمل، و ذلك عن طريق التنظيم العقلاني لليد العاملة، أي الاهتمام بالكفاءات العمالية و تعليمها، و إفساح لها مجالا واسعا لحرية التنقل عبر حدود الدول، إذ أنه من غير الممكن ربط العمال إلى الأبد بوظيفة معينة، أو بموقع اجتماعي و اقتصادي معين، أو بمجموعة من العلاقات الاجتماعية المعينة، و إنما يتحتم أن يكون هؤلاء العمال أحرارا في التنقل من مكان إلى مكان، و أداء أعمال جديدة و تعلم تكنولوجيات جديدة، و في بيع جهد عملهم لمن هم على استعداد لدفع أعلى الأجور[1]، كذلك ضرورة تطوير الأدوات الإنتاجية بإدخال التكنولوجيا في جميع المجالات، ومن ثم ضرورة تحديث عملية التنظيم الاقتصادي و التجاري، بشكل يتلاءم مع ما يفرضه منطق الاقتصاد و السوق العالمية، و ضرورة التخلي عن الأشكال التقليدية للتنظيم الاقتصادي و الاجتماعي، و هذا سيؤدي بالضرورة إلى توسيع السوق الداخلية سواء في مجال العمل أو مجال الإنتاج، إلى خارج حدودها الإقليمية بل إلى السوق العالمية.

إن هذا التنظيم الرشيد لليد العاملة و البناء الاجتماعي، و العملية الاقتصادية يأخذ طابع التنظيم المؤسساتي، حيث يتم قبول العمال على أساس الكفاءة و المهارة، و ليس على أساس العلاقات الأسرية أو المكانة العائلية. و هذا الرشد في التنظيم وثيق الصلة بالابتكارات العلمية و التكنولوجية، بل يشكلان وحدة متكاملة. لذلك ينبغي أن ينتشر ليعم جميع مظاهر الحياة الاجتماعية. هذه العقلانية في التنظيم إذ تقوم على مبادئ الكفاءة الاقتصادية فهي تفرض نمطا واحدا على التطور الاجتماعي للمجتمعات، مما يخلق تجانسا كبيرا فيما بينها، و يبدو ذلك واضحا في الاتجاه صوب الاندماج العالمي الراهن عبر الأسواق الإقليمية المشتركة و السوق العالمية، و التكتلات الاقتصادية العالمية، و انتشار قيم الثقافة الاستهلاكية في العالم كله[2].

لقد تجاوزت الدول الصناعية الكبرى مجال الصناعة الثقيلة في عصرنا الراهن بفضل تطور العلوم و التكنولوجيا في كل المجالات خاصة المجالات الاقتصادية إلى خلق ما يسمى " بالمجتمع ما بعد الصناعة" أو " مجتمع المعلومات "، و في مجال التجارة ظهر ما يسمى

---

[1]- ف. فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر** المرجع نفسه، ص 82.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

" بالتجارة الإليكترونية " و غيرها من المصطلحات التي يصف بها الباحثون عصر العولمة، و ما هو ملاحظ في هذا العصر، هو الزيادة الضخمة لدور المعلومات و المعرفة العلمية و التقنية، و الخدمات العامة على حساب الصناعة الثقيلة.

إن الابتكارات التكنولوجية التي أدت إليها تطور العلوم التجريبية الحديثة في مجال الاتصالات و الإعلام، و المعلومات و المواصلات و التجارة، و كذلك التنظيم العقلاني لليد العاملة و التقسيم الدولي للعمل، كل ذلك أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على المعارف التكنولوجية على كافة المستويات، خاصة في المجال الاقتصادي و الصناعي، و بالتالي تكثيف البحث عن العلماء و المهندسين و الباحثين الجامعيين، و كافة المؤسسات التي تخرجهم كالمدارس الخاصة، و المعاهد و الجامعات، و ينعكس المضمون الإعلامي الأرقى للإنتاج الاقتصادي الحديث، في نمو قطاع الخدمات على حساب الأعمال التقليدية في المجال الصناعي[1].

و لما كان البحث العلمي و الابتكار التكنولوجي لا يحصلان و لا يتطوران إلا في مجال من الحرية و اسع النطاق، يسمح للباحثين و العلماء و المهندسين بإبراز قدراتهم و استخدامها بكل حرية، و هو شرط أساسي لأية دولة تريد دخول عصر ما بعد الصناعة أو عصر المعلومات، فإن الدول التي تقوم سياستها على التخطيط المركزي كما كان الحال في الدول الاشتراكية، لا يمكنها دخول عصر ما بعد الصناعة أو عصر المعلومات، إلا إذا غيرت من استراتيجيتها السياسية و الاقتصادية. لذلك فالتطور في اتجاه لامركزية اتخاذ القرارات السياسية، و تحرير الأسواق، يغدو ضرورة حتمية لكافة الاقتصادات الصناعية التي تطمح إلى دخول عصر ما بعد الصناعة، و الدول الاشتراكية كانت تحتكر القرارات و تقيد حرية الفرد بسبب إيمانها بإيديولوجية التخطيط المركزي في كل أشكال التنظيم، و تجلى ذلك في محاولتها التحكم في نظام الأسعار و مراجعته باستمرار، غير أن تعقيد عملية إنتاج السلع و تنوعها كما و كيفا و تسويقها، و المنافسة التي تتحكم في حركة السوق العالمية، كل ذلك حال دون قدرة اشتراك هذه الدول في فعالية التقسيم الدول للعمل، و أن ذلك يؤدي أكثر إلى هدم مظهر أساسي من مظاهر رأس المال البشري، و هو أخلاقيات العمل، و ذلك بانتهاج

---

[1]- فرانسيس فوكوياما. **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ص 94.

سياسات اجتماعية و اقتصادية تحرم الناس من الحوافز الشخصية على العمل و الإبداع الفردي، و نشر الروح الاتكالية، فيصعب بعد ذلك إعادة خلقها من جديد[1].

هذا الوضع الذي عاشته مجتمعات الدول الاشتراكية هو الذي جعل هذه الدول لم تدخل عصر ما بعد الصناعة، أو عصر المعلومات في وقت مبكر، إلا بعد ما حصل تفكك كتلتها في أواخر الثمانينات من القرن العشرين و سقوط الإيديولوجيا الشيوعية، و من ثم – حسب " فوكوياما "– كان هناك توقع سائد أن تؤدي المقتضيات التكنولوجية للنضج الصناعي في نهاية الأمر، إلى التخفيف من قبضة التحكم المركزي في الأقطار الشيوعية، فتحل محلها ممارسات أكثر ليبرالية و أكثر مراعاة لدواعي السوق الحرة[2].

إذن فمع أواخر سنوات الثمانينات و بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، وجدت الدول الاشتراكية نفسها تستسلم لمنطق السوق الحرة، و الاقتصاد القائم على التصنيع المتقدم و المعلوماتية، و كذلك تستسلم للحاجة إلى اللامركزية في التخطيط، و المشاركة الواسعة و الفعالة في التقسيم الدولي للعمل الذي يحكمه منطق الليبرالية، و قد نتج عن ذلك إعادة تقييم طبقة المثقفين و العلماء و الباحثين و التكنوقراطيين، و رد لها الاعتبار و الكرامة، إذ أصبحت تتمتع بمجال و اسع من الحرية في التفكير و البحث و الابتكار، و قد سمح لهم ذلك بأن يطلعوا على كثير من الآراء الليبرالية و اقتنعوا بمنطقها، و أصبحوا من المتبنين لها و حملة مبادئها و المدافعين عنها، و قد أسهم ذلك في الإصلاح الاقتصادي و السياسي في هذه الدول. كما أن ازدهار التحديث الاقتصادي القائم على أساس التقدم العلمي و التكنولوجي يخلق حوافز قوية لدى الدول المتقدمة على قبول الشروط الأساسية للحضارة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، إذ يسمح بدرجة كبيرة من التنافس الاقتصادي و بإطلاق العنان لآليات السوق الحرة لكي تقوم بمهمة توحيد الأسعار و نمط الإنتاج و الاستهلاك[3].

أما التخلف في دول العالم الثالث فيرجع – حسب " فوكوياما " إلى إيمانها الراسخ بأن التخطيط المركزي الاشتراكي لاقتصادها الذي انتهجته بعد استقلالها، هو الذي سيمكنها من تحقيق تراكم رأس المال و إعادة التوجيه العقلاني للموارد الوطنية، و تحقيق التنمية الصناعية

---

[1]- ف. فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر** المرجع نفسه، ص 96.
[2]- المرجع نفسه، ص 96.
[3]- المرجع نفسه، ص 98.

و الزراعية المتوازنة بشكل سريع، و هذا بالنظر إلى ما حققه الاتحاد السوفيتي من قوة صناعية في ظرف زمني قصير جدا، باعتباره هو الذي يتزعم روح الإيديولوجية الشيوعية و الفلسفة الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي في سياستها الاقتصادية. و من جهة أخرى يجد دعاة الاشتراكية و الذين وضعوا نظرية التخطيط المركزي، حجة لأسباب تخلف دول العالم الثالث و فقرها، بإرجاع ذلك إلى الاستعمار التقليدي و الآثار التي خلفها، و كذلك الاستعمار الجديد في سلوك الشركات العالمية متعددة الجنسيات[1].

غير أن التجربة التي مرت بها الدول الأسيوية بينت خطأ هذا الاعتقاد الاشتراكي و فساد حجتهم، إذ أن هذه الدول تخلت بشكل قصدي عن سياسة الاكتفاء الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية، و انتهجت سياسة التنمية من أجل التصدير و غزو الأسواق الخارجية بمنتجاتها (و هو ما كان ينادي به أصحاب المذهب التجاري في القرن 16 و 17)، و فسحت المجال الواسع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق عقود و علاقات مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، و لم تكن لهذه الدول موارد طبيعية و مالية تتميز بها عن باقي دول العالم الثالث، و لكن ما كانت تملكه فعلا هو قدرات بشرية خلاقة.[2]

و ما يبدو اليوم أن ازدهار اقتصادات الدول الأسيوية أثبت أن الليبرالية الاقتصادية تمكن الدول المقبلة مؤخرا على انتهاج النمط الليبرالي في السياسة الاقتصادية القائم على الحضارة العلمية و التكنولوجية، من اللحاق بالدول الصناعية الكبرى و حتى إمكانية تجاوزها في أقل وقت ممكن، و توحي التجارب الحديثة للاتحاد السوفيتي و الصين، و دول أوروبا الشرقية في مجال تحويل اقتصاداتها الموجهة مركزيا إلى نظم السوق الحرة، بأن ثمة مجموعة من الاعتبارات الجديدة و الآليات الاقتصادية لابد أن تردع الدول النامية من اختيار الطريق الاشتراكي للتنمية[3].

و ما يتضح لنا من خلال هذه التحولات الدولية الراهنة في إطار العولمة على مستوى العلاقات الدولية السياسية، و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و هي الأكثر اكتمالا، خاصة بعد تفكك الكتلة الاشتراكية و انتصار الإيديولوجية الليبرالية، أن تجارب دول أسيا

---

[1]- فرانسيس فوكوياما. **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ص 99.
[2]- المرجع نفسه، ص 101.
[3]- المرجع نفسه، ص 106.

و دول أوروبا الشرقية في تخليها عن سياسة التخطيط المركزي الاشتراكي، و اعتناقها ألإيديولوجية الليبرالية خاصة في التنظيم الاقتصادي، و دخول عالم التكنولوجيا من بابه الواسع، هي أمثلة واقعية تجريبية هامة يمكن الحكم من خلالها على خطا كل مزاعم النظم الاقتصادية المعادية، و المنافسة للإيديولوجيا الليبرالية، بل تؤكد أكثر على أن ازدهار العلوم التجريبية و التكنولوجيا، يتجه بالمجتمعات التي تقيمها أحسن تقييما، و تستغلها أحسن استغلالا ستؤدي حتما صوب الليبرالية.

و بناء على هذا التحليل لدور آلية العلوم التجريبية الحديثة و الحضارة التكنولوجية في تحديد مسار التاريخ و حتمية الأحداث، يتبين لنا كيف أن العالم اليوم في إطار العولمة توصل إلى أن يعيش حضارة استهلاكية عالمية الطابع تقوم على أساس تطبيق المبادئ الاقتصادية الليبرالية، بحيث أن ديناميكية الإنتاج الاقتصادي العالمي التي تتحكم فيها التطورات التكنولوجية المذهلة، و التنظيم العقلاني للعمل و اليد العاملة، تتمتع بقدرة عظيمة على تحقيق التجانس و التكامل و الانسجام بين المجتمعات البشرية، بغض النظر عن تعدد الثقافات و خصوصياتها، و كذلك الربط بين الدول عن طريق إقامة الأسواق العالمية و الإقليمية، و خلق مطامح و آفاق اقتصادية متوازية في كثير من الدول المتباينة، و هذا سيؤدي بالضرورة إلى نمو استعداد قوي لدى الدول و المجتمعات، للمساهمة و المشاركة فيها، و يتطلب نجاح هذه المساهمة تبني المبادئ الاقتصادية الليبرالية.

و على ضوء تحليل الطابع الجدلي الحتمي الذي يتميز به التاريخ العالمي، تكون موجة العولمة باعتبارها الإطار الذي يتشكل فيه الاندماج العالمي الراهن و سياسة التكتل، ما هي سوى نتيجة حتمية لتطور العلم و التكنولوجيا في مختلف الميادين الصناعية و الاتصالية، و هي إحدى القواعد الأساسية التي يقوم عليها التقسيم الدولي للعمل، الذي يقوم على تحديد الكفاءات الإنتاجية، ومدى قدرة الدولة على التكيف مع حركة السوق العالمية الحرة، و الدخول إلى حلبة المنافسة العالمية.

3 – فلسفة النهضة و التنوير و تطور الفكر الاقتصادي

لقد كان المجتمع الأوروبي طيلة فترة العصور الوسطى تحت سلطة الدولة الأرستقراطية، التي سيطر عليها النبلاء و رجال الدين بفكرة الحق الإلهي، و سيطرة الخطاب الديني

المسيحي الكاثوليكي على العقل، و الذي يرى الحقيقة في الإيمان، فاستبعد كل محاولة للبحث عنها بمنطق العقل و المنهج العلمي، بل كان يلحق كل من يخالفه بالهرطقة و الكفر و محاكمة تعسفية من طرف محاكم التفتيش، و أن الهدف من الحياة هو البحث عن سبل الخلاص و النجاة من نار جهنم و الفوز برضا الله، و أن الفكر الذي ساد في تلك المرحلة لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بهدف الانتقال من حالة الجمود و التحجر الفكري و الخوف من الآخرة، إلى حالة الوعي بالذات و قدرتها على التحرر و إدراك الحقيقة في الطبيعة، ذلك الذي نجده في مضامين الفلسفة المدرسية التي اقتصرت على الجدل و التأمل و تفسير المسائل اللاهوتية المسيحية، على ضوء فلسفة أرسطو و منهج الاستنباط القياسي و النظرية البطليمية في النظام الفلكي، و هي بذلك تزيد من تأكيد عجز الإنسان عن الاتصال بالطبيعة، و الخوف من العقاب الإلهي، فلم تنتج تلك المرحلة أية حقائق إيجابية سواء في الفلسفة أو في العلم ، سوى البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين. لذلك كان فشل الفكر في تلك المرحلة في تحرير الإنسان من الوصاية التي وضعها بنفسه و على نفسه، فشلا حتميا بالنظر إلى الظروف التي بدأ فيها العلم التجريبي و الفلسفة العقلانية، يخطوان خطواتهما الأولى نحو تحرير العقل من قيود اللاهوت المسيحي، و هي الظروف التي عرفت فيها أوروبا بداية تشكل النمط البورجوازي في الإنتاج الاقتصادي القائم على الملكية التجارية و الصناعية، و الذي نشأ في رحم المجتمع الإقطاعي القائم على النمط الزراعي في تأطير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

و من ثم فلم يكن الانتقال إلى الدولة الدستورية الديمقراطية و العلمانية، و تحرير العقل من قيود الخطاب الديني إلى حرية التفكير وتطوير المنهج العلمي، و إلى النمط الصناعي و التجاري البورجوازي المفتوح، إلا عبر صراعات و تناقضات متعددة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و السياسية، بدأت ملامحها الأولى في الظهور مع أواخر فترة العصور الوسطى أي أواخر القرن 14 الميلادي، و تواصلت طيلة القرنين 15 و 16 و هي بداية عصر النهضة.

في هذا السياق تولدت المفاهيم و الأفكار السياسية و المدارس الفلسفية و العلمية الجديدة، معلنة بداية عصر جديد للبشرية، عصر النهضة و التنوير، عصر الثورة على عقلية العصور الوسطى و نظمها. لكن ميلاد هذا العصر الثوري الجديد لم يكن عملية سهلة و لم تظهر معالمها دفعة واحدة، و لم تتخذ من القطيعة مع النمط الفكري و السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي القديم، شكل القطع النهائي الذي يمنع النظر إلى الوراء، بل أن هذه القطيعة لم تأخذ أبعادها في الحركية التاريخية الثورية، إلاَ بعد قرون من المعاناة عرف خلالها الوعي الثوري لجماهير الفلاسفة و العلماء، تراكماً فكرياً علميا و فلسفيا كبيرا، وتحولات ثورية في النمط الاقتصادي والتجاري والزراعي، تجسدت في حركة النهضة و الإصلاح الديني و التنوير، و الثورات السياسية و الاجتماعية البرجوازية التي وضعت أسس الديمقراطية الأوروبية.

لقد كان نجاح هذا الوعي الثوري بمثابة الإعلان عن ميلاد عصر يسترجع فيه الإنسان سيادته على الطبيعة كما كان يرى في ذلك " فرانسيس بيكون" و على نفسه، و يمثل ذلك المرحلة التاريخية الأولى لعصر النهضة أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية، و هي مرحلة تؤكد على أن الإنسان هو العنصر الأساسي الذي يجب أن يحظ بالأولوية في عملية التحول التاريخي، و يجب التركيز على اهتماماته الشخصية و حقوقه و مصالحه و حريته التي يعبر بها عن نفسه و وجوده كحق طبيعي، و هو موقف ثوري معادي لفلسفة الكنيسة التي ألغت هذا الحق و احتجزته طوال فترة العصور الوسطى، و في الوقت نفسه كانت التجارة منذ الكشوفات الجغرافية تشكل الأساس الاقتصادي للطبقة البرجوازية، و هي الفضاء المعنوي الذي يجد فيه التاجر كل مقومات الحرية و النظام، فهو يمتلك البضاعة و يتنقل بها بكل حرية من مكان إلى آخر بحثا عن الأسواق لبيعها، و لا يهمه في هذه العملية سوى ربحه الخاص و لا يكترث للنظم السياسية و الدينية و الاجتماعية، إنه سيد نفسه، مما جعل الفلسفة تتجه نحو الاهتمام بالنزعة الفردانية L'individualisme و تبريرها.

و هكذا انتقلت أوروبا من مجتمع تحكمه نظرية الحق الإلهي و هيمنة الخطاب الديني على الوعي، إلى المجتمع المدني الديمقراطي الذي يجعل الإنسان يعبر عن نفسه، و الثورة العلمية و الفلسفية الكبرى التي كانت من نتائجها الرئيسية، انتقال مهمة الفلسفة من خدمة

اللاهوت المسيحي الكاثوليكي، إلى الكشف عن المناهج التي تمكن الإنسان من استرجاع علاقته بالطبيعة، و كيفية استنطاقها لتكشف له عن أسرارها التي تمكنه من أن يكون سيدا عليها و على نفسه.

إنَ ما هو بارز في هذه المرحلة من النهضة إضافة إلى الثورة العلمية و الفلسفية الصاعدة، نشوء الطبقة البرجوازية الصاعد[1] التي امتلكت كل مقومات الوجود الاجتماعي والسياسي، لنشر كل ما تؤمن به من قيم ومعتقدات وآراء وأفكار في كافة مجالات العلوم والمعارف الجديدة، و هي طبقة نشأت كثورة على النمط الإقطاعي السائد الذي و جد سنده السياسي و الديني و الفكري في سلطة النبلاء و الكنيسة، و هيمنة الخطاب الديني. و هي سلطة قائمة على تبرير التمايز الاجتماعي بين طبقات الشعب (أي طبقة النبلاء الأرستقراطيين، طبقة رجال الدين، و طبقة الفلاحين الأقنان و العبيد).

لقد أدى اضطراب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في الدولة الدينية المسيحية و النظام الإقطاعي، إلى تغيير كبير في منظومة القيم و أنماط التفكير، إذ لم يعد الكتاب المقدس محتكرا من طرف رجال الدين، بل أصبح في متناول كل الناس لمن يريد أن يكتشف حقائقه بنفسه، فلم يعد مكتوبا باللغة اللاتينية التي كانت محتكرة من طرف رجال الدين و النبلاء كونها الطبقة المتعلمة، بل أصبح مكتوبا بكل اللغات الأوروبية[2]. و على

---

[1]- نشأت الطبقة البورجوازية الصاعدة الجديدة في رحم المجتمع الإقطاعي، حيث أدت الظروف السياسية و الاقتصادية و الفكرية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي خلال الفترة الممتدة بين القرن الخامس عشر و القرن الثامن عشر، و هي مرحلة انتقالية تعرف عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية. و خلال هذه المرحلة نمت روابط جديدة في الانتاج الزراعي و الصناعي عن طريق عملية تغيير جذري سيطر خلالها الرأس المال على الانتاج، و هي عملية أدت إلى نمو التميز الاجتماعي داخل طبقة الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف)، و داخل طبقة الصناع الحرفيين (المنتجين المباشرين في الصناعة الحرفية في المدينة)، هذا التميز الاجتماعي نتج عنه ظهور طبقة من أغنياء الفلاحين و أغنياء الحرفيين يرتبطون مباشرة بالسوق، يشترون ما يلزمهم و يبيعون منتجاتهم، فهم يلعبون دور التجار، كما أنهم يستخدمون الفقراء من الفلاحين و الحرفيين كعمال أجراء على نحو يمكنهم الحصول على فائض في الانتاج يوجه للسوق، و هو ما أدى إلى تركيز ملكية وسائل الانتاج في الزراعة و الصناعة الحرفية في يد أقلية تشكل كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين و صغار الحرفين، و قد نتج عن ذلك نشوء نمط جديد في الانتاج الرأسمالي في أوروبا الغربية و خاصة في إنجلترا ما يسمى بالرأس المال التجاري. (د/ محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي ج1**، الإسكندرية 1993، ص ص 105 – 106.)

[2]- كانت اللغة اللاتينية خلال فترة العصور الوسطى هي اللغة التي تكتب بها العلوم و الفلسفة و اللاهوت المسيحي، و بالخصوص النص الديني أو الكتاب المقدس، و لما كانت طبقة النبلاء الأرستقراطيين و طبقة رجال الدين هي الطبقات المتعلمة في المجتمع المسيحي فلم يكن في مستطاع طبقات الشعب الأخرى فهم النص الديني إلا من خلال تفاسير رجال الدين، شروحاتهم، لكن مع ثورة الإصلاح الديني التب بدأت في ألمانيا على يد " مارتن لوثر " بدأن النص الديني يترجم إلى اللغات الشعبية الأوربية بدءا باللغة الألماني، ثم باللغة الإنجليزية ثم بقية اللغات الشعبية الأوروبية، و هو ما سمح لكل طبقات الشعب الاطلاع على المحتوى الأصلي للكتاب المقدس و دراسته بعناية و شفافية تامة، و من ثم الاحتجاج على كل تفاسير رجال الدين المسيحيين الكاثوليكيين المحرفين لنصوص الكتاب المقدس. (موسوعة (CD) Encarta 2007 ، الموضوع: **Mouvement de la reforme religieuse en Allemagne**)

الرغم من بقاء الدين يحتل مكانة هامة في عقلية الناس و عواطفهم، إلا أننا نلاحظ تراجع كبير لهيمنة الثقافة الفكرية اللاهوتية المسيحية، و هو ما سمح بتهيئة الفضاء اللازم لقيام الثورات البرجوازية الأولى. و كان " كارل ماركس " يقول بأن كل مرحلة تاريخية تحمل بذور فنائها في ذاتها، و هذا يعني أن الطبقة البورجوازية الناشئة في رحم المجتمع الإقطاعي، وجدت قوتها في انتشار تلك العلاقات البورجوازية التي نشأت في المدن الكبرى، و التي تحالفت مع مجموعات أرستقراطية تقاطعت مصالحها مع مصالح البورجوازية الصاعدة، و تحولت ملكيتها العقارية إلى خدمة التوجيهات البورجوازية للعملية الانتاجية، أي توجيه الإنتاج الزراعي و الصناعي نحوي التجارة.

و قد اتخذت هذه العملية في سياق التحول التاريخي مساراً تدريجياً، إذ وجدت سندا لها في فلسفة حركة الإصلاح الديني التي كان يتزعمها مارتن لوثر (1483 م.- 1546 م.)، الذي طالب بالإصلاح المعتدل و أنكر دور الكنيسة ورجال الدين كوسطاء بين الإنسان والله، وأكد أن "خلاص" الإنسان لا يتوقف على أداء الأفعال الخيرة وفق ما تنص عليه طقوس و شعائر الكنيسة، و إنما يتوقف على الإيمان المخلص لله و هي مسألة شخصية[1]، و قد أثارت هذه الحركة الشك في مصداقية كنائس المسيحية الكاثوليكية، و نشأت جماعة المحتجين Les protestants في ألمانيا، الذين أسسوا كنيستهم فيما بعد، و من ثم أدى الشك في مهمة رجال الدين و سلطتهم، إلى حروب طائفية لمدة ثلاثين سنة عرفت بحرب الثلاثين سنة (1618 – 1648)، انتهت بمعاهدة " واستفاليا Westphalie التي تم توقيعها بين الأطراف الدينية المتنازعة يوم 24 أكتوبر 1648[2] التي أقرت التسامح الديني، و قد قضى ذلك على المبررات الإيديولوجية و السياسية لمصالح الاقطاعية، و من جهة أخرى فتحت مجالا لإعادة النظر في العلاقة بين الدولة و الدين، و التمهيد لظهور مفاهيم الديمقراطية و المجتمع المدني، لذلك نجد " جون لوك John Locke " يقول في كتابه " رسالة في التسامح ": " لأن خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر، ذلك أن الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، و أن الله لم يكلف أي إنسان بذلك، لأنه لا يبدو أن الله قد منح مثل هذه السلطة بحيث يفرض دينه على الآخرين بالقوة. ثم إن من

[1]- موسوعة Encarta 2007 (CD)، الموضوع: **Luthéranisme**
[2]- الموسوعة نفسها، الموضوع: **Traités de Westphalie**

غير المعقول أن يمنح الشعب مثل هذه السلطة للحاكم، لأنه لا يقبل أي إنسان سواء كان أميرا أو من أفراد الرعية أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر، لكي يحدد له إيمانه أو عبادة ما..."[1]

كما وضع " جون لوك John Locke " نظرية الحقوق الطبيعية، حيث أكد فيها على أن الإنسان في الحالة الطبيعية كان يتمتع ببعض الحقوق الطبيعية سابقة لوجود الدولة، أو أي مجتمع مدني، لا سيما حق الحياة و حق الحرية و حق الملكية، و الانتقال من هذه الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية كان بموجب عقد اجتماعي ضروري، و هو عقد لا يتضمن إلغاء هذه الحقوق الطبيعية و إنما يقننها و يصونها، بل و يوسع نطاقها، لذلك يكون هدف الدولة هو الحفاظ عليها و ضمانها. و يعني ذلك أن القانون الطبيعي يعبر عن جوهر الإنسان و يتماهى مع العقل. فالعقل إذن باعتباره يمثل هذا القانون الطبيعي يعلم الإنسانية كلها أنه لا يحق لأي فرد أن يؤذي أي فرد آخر في حياته وصحته وممتلكاته، لأن جميع الناس متساوون أمام هذا القانون و مستقلون عن أية سلطة مدنية وضعية تحد من سلطته.[2]

و على هذا الأساس ينبغي على كل فرد أن يسلك بوحي من هذا القانون الطبيعي الأخلاقي، الملزم للجميع و يلتزم به الجميع و بشكل مستقل عن كل سلطة وضعية و قراراتها القانونية سوى سلطة هذا القانون[3]، لذلك نجده يقول في المقالة الثانية: " فالطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع. و العقل – و هو تلك السنة – يعلم البشر جميعا لو استشاروه أنهم جميعا متساوون و أحرار، فينبغي أن لا يوقع أحدهم ضررا بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته."[4] و على أساس فكرة الحقوق الطبيعية هذه جعل " جون لوك John Locke " الملكية الفردية حقا طبيعيا إذا ثمرة جهد عمله الخاص، و لا يحق له أن يحتكر شيئا من هذه الملكية و يدخرها إذا كانت تفسد دون أن ينتفع بها هو أو غيره من البشر، و من ثم جعل العمل أساس الكسب، لذلك قال: " فكل ما استطاع المرء أن يفلحه

---

[1]- جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبو سنه، تقديم و مراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1 1997. ص 24.

[2] - عبد الله لحود ؛ جوزيف ميغزل، **حقوق الإنسان**، ص 140.

[3]- نديم البيطار. **التاريخ كدورات إيديولوجية**، ص 157.

[4]- جون لوك، **في الحكم المدني**، ترجمه عن الأصل الإنجليزي إلى اللغة العربية و علق عليه: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع – بيروت، (د.ط) 1959، ص 140.

و يزرعه و يصلحه و يحصده، و ينتفع بثماره من الأرض فهو ملك له: فأنه بعمله يسور من الأرض المشاع ما يستثمره. " و قال أيضا: " إن الله قد وهب الأرض للبشر لتكون شركة بينهم، و لكنه و هبهم إياها لكي ينتفعوا بها و يستفيدوا منها في توفير أسباب المعاش ما وسعهم ذلك... فهو قد وهبها للعاقل الكادح لكي يستثمرها، و جعل العمل أساس حقه بامتلاكها."[1]

و قد جاء " جون لوك John Locke " بهذه الفكرة في سياق الثورة على الإيديولوجية الدنية المسيحية، فانتقد نظرية الحق الإلهي في الحكم الملكي التي تبناها " السير روبيرت فيلمر Robert Filmer" من خلال كتابه " الحكم الأبوي "، الذي ظهر عام 1680، ذهب فيه إلى أن الحكم الملكي حق إلهي بالوراثة من آدم الذي جعله الله وريث السيادة على أولاده في الأرض، و ردا على هذا الادعاء كتب " جون لوك John Locke " المقال الأولى من كتابه " الحكم المدني " بعنوان " في بعض المبادئ الفاسدة في الحكم"، يقول فيها بأنه إذا كانت السلطة الملكية حق الوريث الشرعي لآدم في الحكم، فمن ذا الذي يكون الوريث الشرعي ما دمنا كلنا أبناء آدم.؟ لذلك يقول: " فإذا لم يكن لآدم سوى وريث واحد فليس في العالم إلا ملك شرعي واحد، فلا تجب الطاعة على أحد باطمئنان إلا بعد التحقق من هويته... أما إذا كان لآدم عدد من الورثاء، و كان الجميع ورثاء فلكل منهم السلطة الملكية..."[2] و على أساس ذلك أقر مبادئ الديمقراطية كأرقى أشكال السلطة السياسية، باعتبارها تقوم على الحرية و المساواة كحقوق طبيعية يجد فيها الإنسان مجالا للتعبير عن إرادته و حريته بشكل صريح و مباشر[3]

و من جهة أخرى كان بروز نمط اقتصادي جديد هو اقتصاد الورشات أي الاقتصاد الناتج من ورشات الصناعة اليدوية التي يقوم بها ذوي الحرف أو ما يعرف " بالمانيفاكتوراه Manufacture "، و هو اقتصاد ظهر بسبب نمو المدن الكبرى و اتساعها فتعددت الأنشطة

---

[1]- جون لوك، **في الحكم المدني**، ص 156.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 85 – 86.

[3]- كان " جون لوك " قد استبق أطروحات عصر التنوير و وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية. و قال في هذا الصدد: " لما كان الإنسان قد ولد كما- أثبتنا من قبل- له حق كامل في الحرية و في التمتع بلا قيود بجميع حقوق و مزايا الطبيعة، على قدم المساواة مع أي شخص آخر، أو أي عدد من الأشخاص في العالم، فإن له بالطبيعة الحق لا في المحافظة على ما يخصه ، أي حياته و حريته و ممتلكاته ضد اعتداء الآخرين، أو محاولاتهم العدوانية فحسب، بل في أن يحاكم الآخرين على خرقهم هذا القانون..." (ملحم قربان. **قضايا الفكر السياسي**، دار الكتاب- بيروت، ط1، 1982، ص 95.

الاقتصادية من تجارة و صناعة، و البنوك التجارية و الخدمات العامة، و تطور في الأدوات الصناعية كمغازل النسيج و الأفران العملاقة، و دورها في صناعة المعادن و غير ذلك، و هو ما عزز أسلوب الإنتاج البورجوازي.

و على مستوى الفكر الاقتصادي ظهر المذهب التجاري (المدرسة المركنتيلية)،[1] و قد ذهب أصحاب هذا المذهب إلى القول بأن أساس قيام الثروة لأي شعب من الشعوب أو أمة من الأمم و توسيع دائرتها، إنما يتمثل فيما يملكه من المعادن النفيسة و خاصة الذهب، و لكي تزيد هذه الثروة و تتراكم، فإن الميزان التجاري للدولة يجب أن يحقق فائضا، و أن هذا الفائض يتضخم كلما شجعت الدولة الأنشطة المشتغلة بالتصدير في إطار اتساع نشاط التجارة الدولية،[2] و على أساس ذلك جعلوا للتبادل التجاري أهمية كبيرة كونه العنصر الفعال في تحقيق رخاء الأمم و قوة الدول، و من ثم يجب أن يكون هدف كل سياسة اقتصادية، هو جلب أكبر قدر من المعادن النفيسة عن طريق توسيع دائرة الإنتاج الوطني كما و نوعا، و تحسينه و جودته من أجل غزو الأسواق الخارجية، و أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ضروري من أجل تنظيم عملية التبادل التجاري، عن طريق تشجيع الأنشطة الاقتصادية الموجهة للتصدير و التقليل من الواردات. و بالتالي قامت الدول الأوروبية بتدعيم الصادرات و فرض قيود جمركية صارمة على الواردات، فازدهر الاقتصاد في جانبه التجاري خلال تلك الفترة، بحيث تمكنت من جمع المزيد من الثروة أي المعادن النفيسة.

غير أن فلسفة الذهب التجاري و إن تم العمل بها في كثير من الدول الأوروبية، إلا أنها بدأت في التراجع مع مطلع القرن الثامن عشر، بسبب بروز شروط جديدة تحكم النشاط الاقتصادي، لاسيما اتساع دائرة التجارة الدولية، و التنمية الصناعية، و تقدم التكنولوجيا و ظهور مؤسسات رأسمالية خاصة. كل ذلك فتح الطريق نحو نظام اقتصادي سيطرت فيه سياسية التبادل التجاري الحر، خاصة و أن خلال هذه الفترة ظهرت أفكار المذهب

---

[1]- لم يكن المذهب التجاري مذهبا اقتصاديا متكاملا و إنما كان عبارة عن مجموعة من التيارات ظهرت متزامنة في مختلف البلدان الأوروبية و التي تأسست على تجارب وطنية، لكن أكثر ما يمثل هذا المذهب هما تياران كبيران: أحدهما ظهر في فرنسا مع « جون بودان Jean Bodin » و الثاني ظهر في إنجلترا مع « جوزيا شيلد Josiah child » و « وليام بيتي William Petty» و « قريغوري كينج Gregory King » (Encyclopédie Encarta 2008, Mercantilisme)

[2]- عبد الواحد العفوي. **العولمة و الجات**، ص 19.

الفيزيوقراطي التي تنادي بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية، و أن يترك الفرد المالك حرا في التصرف في ملكيته وفق ما تمليه عليه طبيعة السوق، أي القوانين الطبيعية التي تتحكم في نشاط السوق الحرة، كون حق الحرية و حق الملكية من الحقوق الطبيعية التي لا يجب على الدولة انتهاكها بل تعمل على ضمانها و توسيع نطاقها، و على أساس ذلك عارض الفيزيوقراطيون أفكار المذهب التجاري و رفضوا تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية على أساس أن ذلك يعتبر سلبا لحق الفرد في ممارسة حريته في التصرف في ملكيته كحق طبيعي، و في هذا السياق رأى " فرانسوا كيسنيه François Quesnay " 1694 – 1774)[1] في فرنسا أنه يجب ترك الأفراد أحرارا في البحث عن مصالحهم الخاصة ما دامت هناك قوانين طبيعية تجعل البحث عن المصلحة الخاصة يتضمن تحقيق الرخاء العام، أي أن نشاط التبادل الحر في إطار السوق الحرة التي تحكمها قوانين المنافسة الحرة و قانون العرض و الطلب باعتبارها قوانين طبيعية تنظم نشاط السوق، تجعل المالك الفرد إذ يبحث عن تحقيق مصالحه الخاصة عليه أن ينتج و يحسن إنتاجه كما و نوعا و يدخل في منافسة حرة نقية و نزيهة مع غيره من المنتجين في إطار نشاط التبادل الحر، و هو ما يؤدي إلى تحقيق الرخاء العام.

يعتبر " فرانسوا كيسنيه F. Quesnay " مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية في التحليل الاقتصادي و قد تأثر في ذلك بنظرية الحقوق الطبيعية التي وضعها " جون لوك John Locke"، و قد ذهب " ف. كسنيه " في تحليله إلى أن القوانين الطبيعية التي وضعها الله تتصف بالوضوح و البداهة إلى درجة لا يمكن الإغفال عنها أو رفضها، فالعقل يسلم بها تلقائيا، كيقين مطلق فتأخذ طابعا إلزاميا بعيدا عن كل إكراه، و من ثم يجب أن تكون مهمة العلم هو القضاء على الجهل و تنوير العقل.

---

[1]- فرانسوا كيسنيه François Quesnay (1694 – 1774) طبيب و مفكر اقتصادي فرنسي و مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية (نسبة إلى الفيزياء أو الطبيعة) في الاقتصاد السياسي، بنحدر من أسرة فرنسية بورجوازية صغيرة، كانت لا تزال تحمل سمات العلم الفلاحي، كان طبيا مشهورا، و قد ألف كثير من الكتب في الطب، و عين سنة 1752م طبيب البلاط الملكي، لكنه اتجه إلى الاهتمام بالاقتصاد، و سرعان ما تكونت حوله جماعة من الطلبة الاقتصاديين المناصرين لأفكاره و بذلك تشكلت المدرسة الفيزيوقراطية في الاقتصاد السياسي. و قد كان تلاميذه الذين أطلقوا على أنفسهم اسم " الاقتصاديين " لا يطمحون إلى صياغة نظرية اقتصادية جديدة فحسب، بل يطمحون أيضا إلى التأثير على سياسة الحكم بهدف تغييرها بحيث تتفق مع نظريتهم. لذلك قاموا بالدعاية لآرائهم في صحيفتهم "رزنامة المواطن Ephémérides du citoyen" و قد لاقت هذه الدعاية صدى كبير. (ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ترجمة: هنريت عبودي، مراجعة جورج طرابشي، دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت ط1 2006، ص ص 75 – 76.)

غير أن "ف. كيسنيه F. Quesnay " و تلاميذه لم يأخذ بنظرية الحقوق الطبيعية كما صاغها "ج. لوك John Locke " على أن الحالة الطبيعية هي حالة سابقة لوجود المجتمع المدني، بل هي نفسه حالة المجتمع على أساس أن الإنسان لا يكون إنسانا إلا بطبيعته الاجتماعية، فهي إذن " ضرورة فيزيائية و لا تحتاج إلى عقد اجتماعي."[1]

إن فكرة الحق الطبيعي في نظره كانت قائمة بشكل يمكنها أن تبرر كثيرا من القضايا الاجتماعية المتباينة، و لهذا كان أساسا إيديولوجيا لتقدم الطبقة البورجوازية الصاعدة، و كان الفرد عند الفيزيوقراطيين هو العنصر المركز في النظرة الاجتماعية، إذ يرجعون كل مبادئ الوجود الاجتماعي إلى مصالحه و حقه المطلق في تلبيتها، و من هذا المنطلق استنبطوا حق الحياة و حق الملكية الشخصية، و حق اشباع حاجاته الفردية و اقتنائها، و حق امتلاك الثروات التي هي نتيجة لعمله، كحقه في الأرض التي استصلحها. لكن حق الحرية و حق الملكية هما أساس كل التنظيمات العقلانية الاجتماعية، لأن كل ما ينتج عن القوانين الطبيعية يتسم بالعدل و يتفق مع المصالح الاجتماعية للفرد، و من ثم يجب على القوانين الوضعية أن تكون تعبيرا عن هذه القوانين الطبيعية، و لكن تختلف عنها في كونها متغيرة و نسبية، لأنها من صنع الإنسان لضمان الحقوق الطبيعية للفرد، خاصة حق الحرية و حق الملكية، و هدف المجتمع المدني. "فسلامة الملكية كما يقول "ف. كيسنيهF. Quesnay " هي أساس النظام الاقتصادي للمجتمع." و إذ يكون " ف. كيسنيه F. Quesnay" بهذا التحليل قد برر اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية بين الأفراد، لكنه يذهب إلى القول بأن اللامساواة ليست شرا ما دامت ناجمة عن قوانين الطبيعة و عن التفاوت الطبيعي في القدرات بين البشر، غير أنه لا يجب المغالاة فيها لأنها ستنعكس سلبا على الدخل القومي، بحيث تزيد من الفقر فيقل الاستهلاك.[2]

إذن فحسب " ف. كيسنيه F. Quesnay " يكون الازدهار الاقتصادي مرهون بالحرية التامة للنشاطات الاقتصادية سواء في التجارة أو في الصناعة أو في الزراعة، و لا غنى عن المنافسة الحرة بين المنتجين، لأنها تعني أن الفرد يتمتع بجميع حقوقه الطبيعية.

---

[1]- ف. فولغين، **فلسفة الأنوار** ص 76.
[2]- المرجع نفسه، ص 77.

أما تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية شأنه شأن المساس بالحقوق الطبيعية، فهو مضر و سلبي، فكل قيد يفرض على النشاط الاقتصادي و كل احتكار لأي حقل من الحقول الاقتصادية، يمكن أن يلحق ضررا كبير بالدخل القومي، و بالتالي بالشعب، لذلك فعندما تسن السلطة السياسية القوانين فعليها أن تحذر من المساس بالحقوق الطبيعية للمواطن.[1]

لقد عاشت فرنسا خلال فترة القرن الثامن عشر تدهورا و انحطاطا كبيرا في نشاط الزراعة فاتجهت إلى سياسة خفض أسعار القمح[2]، لكن " ف. كيسنيه F. Quesnay " هاجم هذه السياسة بكونها عائق أمام التوزيع الطبيعي للرساميل بين الزراعة و الصناعة، إذن فلا يجوز للدولة أن تسعى بأية شكل من الأشكال إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، لأن انخفاضها لا يخدم مصلحة الطبقات الدنيا، إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض أجور العمال و لا يوفر لهم الأعمال التي تعود عليهم بالكسب، فالوفرة لا تولد الغنى. بينما عندما تكون أسعار القمح مرتفعة فهذا لا يعود بالفائدة على الفلاحين في الريف فقط بل على المعامل اليدوية أيضا، فيزداد الطلب على المنتجات بارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى مضاعفة الأرباح.[3]

بالموازاة مع ظهور المدرسة الفيزيوقراطية أي في نفس الفترة تقريبا ظهر تيار آخر من المفكرين الاقتصاديين ارتبط اسمه " بفنسان دو ڤورناي Vincent de Gournay "[4] و قد انتقد كثيرا تحليل الفيزيوقراطيين لارتكازهم على الزراعة دون الصناعة، و خاصة نظرية

---

[1]- ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ص 78.

[2]- كان الفيزيوقراطيون يركزون على الزراعة كون " ف. كنيه " ينحدر من أسرة فلاحية و أيضا في تلك الفترة عاشت فرنسا تدهور في الزراعة ما كان يشكل عائقا أمام التطور الاقتصادي، و قد استدعى ذلك البحث عن سبل معالجة الوضع لكن رغم كل الجهود بقيت الزراعة في حالة من تقهقر بسبب هيمنة العلاقات الاجتماعية القديمة في الريف. لذلك اهتم الفيزيوقراطيون بالبحث عن حل لهذه الحالة نظريا. كان " ف. كنيه " يحاول حل المشكلة بإبرام اتفاق بين الطبقة النبيلة ملاك الأراض و طبقة صغار المزارعين، و ذلك بأن تجمع جميع الأراض المستخدمة لزراعة الحبوب التي يتقاسمها صغار الفلاحين، في مزارع كبرى يستثمرها فلاحون أغنياء، و الفلاحون الضغار يتحولون إلى عمال أجراء في تلك الأراضي، و هذا كون الفلاحين الصغار لا يملكون الأموال اللازمة لاستغلال تلك الأراضي، بينما الأغنياء قادرين على توظيف أموال و معدات ضخمة لذلك و زيادة الانتاج، فقيمة الأرض الخصبة تكمن في القدرة على استثمارها كاملة و هذا يحتاج إلى رأسمال ضخم و هو ما يخلق ثروة. (ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ص ص 79 – 81.)

[3]- ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ص 80.

[4]- فنسان دو غورناي Vincent de Gournay (1712 – 1759) رجل اقتصادي فرنسي عين مديرا للتجارة عام 1751 طبق سلسلة من الإجراءات الموجهة ضد القوانين التي فرضتها الدولة على المعامل اليدوية، و القيود التي كبلت حرية التجارة، و في 1754 طالب بفتح مرفأين لتصدير الحبوب، و في عام 1758 حصل على قرار يقضي بتحرير تجارة الصدف من الرسوم الجمركية الداخلية، كما اهتم بتنظيم الزراعة فكان وراء تأسيس العديد من الجمعيات الزراعية التقنية و المدارس البيطرية، و طالب بترجمة مؤلفات الاقتصاديين الإنجليزيين، لكنه لم يترك أي مؤلفات نظرية. (ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ص 85 – 86.)

الناتج الصافي[1]، حيث دعا إلى ضرورة إقامة توازن بين الصناعة و الزراعة، و حرية ممارستهما، على الرغم من اتفاقه معهم في ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية، و انتقد ايضا السياسة الاقتصادية المركنتيلية، و الامتيازات الإقطاعية التي كانت تقف كحاجز أمام التقدم الاقتصادي[2]. و يقال عنه أن وضع شعار " دعه يعمل، دعه يمر."

غير أن فلسفة المذهب النفعي التي كانت من نتائج فلسفة التنوير، و خاصة أراء "جريمي بنتام Jerimy Bentham " (1748 – 1832) فقد انتقد هذا الأخير مبدأ الحقوق الطبيعية الذي قال به " جون لوك John Locke" و المدرسة الفيزيوقراطية، حيث رأى " جيريمي بنتام " أنه مبدأ ميتافيزيقي لا يمكن التدليل عليه أو تحقيقه مهما كانت الأوضاع ، فعوضه بالمبدأ القائل "بأكبر درجة من السعادة لأكبر عدد من الناس"، هذا المبدأ الذي أصبح مقياس القيم جميعا و مبررا لكل الحقوق و شرعيتها، فهو يحدد في الوقت نفسه قيم الخير في المنفعة التي تلازمه و قيم الشر في الضرر الذي تحدثه، على أساس أن الإنسان طبيعيا تتحكم فيه قوتان فطريتان هما: اللذة و الألم. و لهذا قال في كتابه "مقدمة لمبادئ الأخلاق و التشريع":" الطبيعة و ضعت الإنسانية تحت سيطرة سيدين حاكمين، الألم و اللذة و أنهما الوحيدان اللذان يحددان ما يجب أن نصنع، و كذلك أيضا ما سوف نصنع، من ناحية كمقياس للخير و للشر، ومن ناحية أخرى كسلسلة من الأسباب و النتائج المرتبطة بعرشهما، إنهما يسيطران علينا في كل ما نصنع، في كل ما نقول، في كل ما نفكر، كل جهد نقوم به في إلغاء خضوعنا يقود فقط إلى التدليل على وجودهما و توكيد هذا الوجود، الإنسان قد يزعم في كلماته أنه تنكر لسيادتهما، و لكنه يبقى في الواقع خاضعا لهما كل الوقت."[3]

---

[1]- أطروحة الناتج الصافي هي أطروحة صاغها " ف كنيه " و هي تعني هامش الربح الذي يحصل عليه مالك الأرض بعد أن يدفع كل تكاليف الإنتاج ، و هو ربح مالك الأرض وحده بدون منازع، و يشكل ثروته الجديدة يضاف إلى ثرواته الشاملة في شكل مال صافي لا غنى عنه في تطوير الإنتاج، و لهذا السبب يعتبر " ف. كنيه " الزراعة هي الشكل الأساسي للنشاط الاقتصادي و مصدر الثروة، و أن الفلاحين هم الطبقة المنتجة الحقيقية و ليست الصناعة و التجارة اللتان تقومان فقط بتحويل المادة من حالة إلى حالة أخرى. (ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ص 82.)

[2]- ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ص 85 – 86. و أيضا موسوعة (CD) Encarta 2007، الموضوع: **Libéralisme (politique, économie)**

[3]- نقلا عن نديم البيطار. **التاريخ كدورات إيديولوجية**، ص ص 165، 166.

لقد اعتقد " جريمي بنتام " أن وجود السلطة ضروري لتأمين سعادة الأفراد، و أن مصلحة المجتمع تعني مجموعة مصالح الأفراد، و أن الفرد الذي يعمل وفق طبيعته أي لمصلحته الخاصة، يساهم في الوقت نفسه في صنع الخير العام و مصلحة الكل. فالمجتمع مكون بشكل يكون فيه العمل من أجل المصلحة الخاصة يؤدي في الوقت نفسه إلى مصلحة الكل، فهناك شعور طبيعي عفوي بين الناس بأنهم يمثلون وحدة متناسقة.[1] وهذا ما تعتقده الليبرالية العالمية باسم إيديولوجية العولمة. فمثل ما يقال على الأفراد في المجتمع الواحد يقال على الأمم في العالم الواحد، بحيث أن كل أمة تعمل لمصلحتها الخاصة فهي تعمل في الوقت نفسه لمصلحة جميع الأمم في العالم الواحد، و تحقق الخير العام و هو ما يؤدي بشكل عفوي تلقائي إلى حصول انسجام وتناسق بين الأمم في العالم، يظهر ذلك من خلال سياسة التكتل و الاعتماد المتبادل تحت النظام الاقتصادي العالمي الذي فرض التقسيم الدول للعمل، و السوق العالمية التي تنظمها المنظمة العالمية للتجارة، و هو تنظيم لا يعترف بالحدود بين الدول إلا شكليا.

إن الفلسفة النفعية عند "جريمي بنتام " تقوم على مبدأ أساسي و هو " أن الرغبة في تأمين اللذة و تجنب الألم تحرك جميع أعمال الناس " و" أن هذه الرغبة مفيدة لجميع الناس، و أنه يجب بالتالي الحكم على جميع أعمال الناس و مشاريعهم بالقدر الذي تخدم به سعادة جميع أفرد المجتمع". و بناء على ذلك يؤكد على أن الحوافز التي تحرك السلوك الإنساني و تهيمن عليه هي حوافز الأنانية، و هي حوافز طبيعية لا تتناقض مع الطبيعة الإنسانية بل رافقتها منذ البداية و في كل مراحل تقدمها دون أن تقضي عليها، و لهذا بجب الاعتراف " بأن الأشكال المختلفة لهذه الأنانية تتناسق من ذاتها و بذاتها، و تقرر آليا الخير الذي يخدم هذه الإنسانية "، و بالتالي يجب على هذه الحوافز الأنانية أن تسيطر على كل سلوكيات الإنسان لأنه يستحيل على الإنسانية الاستمرار، لو كانت هذه الأنانية مضرة لها. و هذا ما يشير إليه بمبدأ " تماهي المصالح الطبيعي ".[2]

---

[1]- نديم البيطار. **التاريخ كدورات إيديولوجية** ، ص ص163، 164. و أيضا **الموسوعة الفلسفية المختصرة**، نقلها عن الإنجليزية: فؤاد كامل؛ جلال العشري؛ عبد الرشيد الصادق، مراجعة و إشراف و تعليق: د/ زكي نجيب محمود، دار القلم – بيروت، ص ص 131 – 132.

[2]- نديم البيطار. **التاريخ كدورات إيديولوجية**، ص 164.

و في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ظهرت أفكار أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي مع " أدام سميث Adam Smith " و " دافيد ريكاردو David Ricardo " و " جون ستيوارت مل John Stuart Mill " في إنجلترا، و " جون باتيست ساي Jean Baptiste Say" في فرنسا، حيث أخذ " ادام سميث Adam Smith بمبدأ " تماهي المصالح الطبيعي" أو " انسجام الأنانيات الفردية التلقائي"، لتفسير الظواهر الاجتماعية، و في نظره (كما في نظر جميع الليبراليين الإنجليزيين أن الإشارة إلى فكرة "عفوية الاقتصاد " كانت ترمي إلى الانتقال من نظرية الحقوق الطبيعية إلى نظرية العامل الاقتصادي) أن العامل الحاسم الذي يخلق الانسجام و التكامل بين الأفراد في المجتمع (أو بين الأمم في العالم) هو العامل الاقتصادي، و قد عبر عن هذا المبدأ في كتابه " ثروة الأمم " بقوله: " إننا لا ندين بعشاءنا لعطف القصاب، تاجر السلع، أو الخباز... بل لانشغال هؤلاء بمصالحهم. إننا لا نتجه إلى إنسانيتهم بل إلى أنانيتهم، و لا نتكلم لهم أبدا عن حاجاتنا، بل دائما عن فائدتهم "[1]. فالأفراد (أو الأمم) لا يحتاجون إلى البحث عن المؤسسات المختصة لفرض هذا النظام، أو العمل على إقامته أو التخطيط له بشكل مسبق، و إنما يتحقق عفويا مادام ضرورة موضوعية، لذلك نادت الليبرالية بضرورة تحرير النشاط الاقتصادي من المذاهب الأخلاقية و الاعتبارات السياسية، لأن كل أفراد المجتمع (و كل الأمم) تشارك بشكل تلقائي في الحياة الاقتصادية.

و بناء على هذا المبدأ رأى " آدام سميث Adam Smith " أن أية محاولة للتدخل في عمل هذا الانسجام الطبيعي للمصالح و الأنانيات الفردية من قبل أية سلطة وضعية، يعرقل مساره الطبيعي فيضطرب هذا الانسجام فيؤدي إلى عرقلة تطور المجتمع. و من ثم فكل تنظيم وضعي يحد من حرية التجارة بين إقليمين أو بلد– أم و مستعمراتها أو بين مستعمرتين لنفس بلد– الأم، يكون شرا عندما لا يؤدي إلى فائدة، لأنه يتناقض مع مبدأ انسجام المصالح الطبيعي، فالتجارة في رأيه (كما في رأى جميع الليبراليين الإنجليزيين في القرن الثامن عشر) ليست أداة تصحيح و تعديل الغرائز العدوانية بين الشعوب فقط ، بل تخلق الانسجام و التكامل فيما بينها أيضا،" فكل أمة أصبحت في الواقع إقليما في مملكة الطبيعة الكبرى."[2]

---

[1]- نقلا عن نديم البيطار، **التاريخ كدورات إيديولوجية**، ص 159.

[2]- المرجع نفسه، ص 159.

و هكذا تصبح الحرب شيئا لا يمكن التفكير فيه، لأن التجارة الحرة سلطة حيادية من حيث طبيعتها و ليست سلطة شخصية أو مشخصة، تنظمها قوانين طبيعية موضوعية تدفعها إلى خلق مجتمع عالمي منسجم متناسق طبيعيا.

و هكذا أثار " أدام سميث " فكرة اليد الخفية للسوق، إذ رأى أنه عن طريق التبادل التجاري الحر تتناسق المصالح الفردية و يؤدي ذلك إلى نتائج في الصالح العام، لاسيما تحقيق الرخاء العام و تسوية النزاعات. و في هذا السياق يكون دور الدولة هو السهر على مدى احترام الأفراد لشروط المنافسة الحرة النقية و النزيهة و ممارسة حريتهم الفردية.[1]

و قد كان من خلال ذلك أن وضع الأسس الأولية للاقتصاد الرأسمالي، و التي كان من بين هذه الأسس حرية النشاط الاقتصادي بما في ذلك حرية التجارة الدولية و التبادل و فق نظرية الميزة المطلقة، و عدم تدخل الدولة في تنظيم الشؤون الاقتصادية و ذلك وفق شعار " دعه يعمل دعه يمر". و بعد ذلك كان ظهور أطروحة " دافيد ريكاردو " التي وضع من خلالها نظرية الميزة النسبية في التبادل التجاري الدولي، من خلال كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب". و على أساس أفكار هؤلاء المفكرين الاقتصاديين تطور الفكر الاقتصادي و التجاري الكلاسيكي، الذي أسس حرية التبادل التجاري الدولي على أساس اختلاف القدرات التنافسية بين الدول، باختلاف إنتاجها للسلع و الخدمات و فق اختلاف نفقاتها الإنتاجية.

إن تطور التقنية و العلوم مع منتصف القرن الثامن عشر أحدث بدوره تطورا في الصناعة، و كان ميلاد الثورة الصناعية التي ظهرت بوادرها الأولى في إنجلترا، و قد كان ذلك نقطة تحول هامة في التطور الاقتصادي للمجتمعات البشرية و التجارة الدولية، و من بعدها تحول على مستوى الخطاب الإيديولوجي و التنظيم الاجتماعي و السياسي على مستوى الدولة، كما على مستوى شبكة العلاقات الدولية و تقسيم العمل، حيث أدي كل ذلك إلى اتساع شبكة قنوات الاتصال بين الدول الأوروبية خصوصا و العالم عموما، لاسيما ازدهار الملاحة و السكك الحديدية و كل وسائل النقل باعتبارها قنوات ربط المجتمعات ببعضها البعض، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية الصناعية إلى البحث عن أسواق خارجية

[1] - Encyclopédie Encarta 2008 ,- **Libéralisme** (politique et économique.)

جديدة لتصريف فوائضها من الإنتاج الصناعي، و هو ما زاد من نشاط حركة التجارة الدولية و تعاظم حجم الأسواق العالمية. و هذا الواقع الاقتصادي في أوروبا كان من الضروري أن ينتج خطابا إيديولوجيا يبرر حتمية اتجاه الدول الصناعية إلى فتح أسواق خارجية للاستهلاك في الدول الضعيفة، في أسيا و إفريقيا و أمريكا الجنوبية من جهة و جعلها مصدرا للمواد الأولية الضرورية لصناعتها من جهة أخرى.

هذا الخطاب الإيديولوجي كان يبرر الحملة الاستعمارية الإمبريالية للدول الصناعية الأوروبية، على دول أسيا وإفريقيا و أمريكا الجنوبية باسم رسالة التحضر، على أساس أن الثورة الصناعية تمثل الحضارة و من الضروري و العدل أن تنشر هذه الحضارة خارج أوروبا، و تستفيد منها كل الشعوب و المجتمعات البشرية دون تمييز. و قد شهدت هذه المرحلة التاريخية أولى الحركات الكبرى لرؤوس الأموال الأوروبية تجاه الدول المستعمرة، للاستثمار في قطاعات المواد الأولية و تصديرها إلى الدول الأم. و هنا تكون القوى الاقتصادية الأوروبية قد أضافت عنصرا جديدا إلى التجارة الدولية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، و هما يشكلان العنصرين الأساسيين لقيام العولمة الحالية.

و قد رأى " فلاديمير لينين Vladimir Lénine" أن تطور الصناعة أدي إلى تركيز الإنتاج في مؤسسات كبيرة أي في شركات عملاقة، و مع صعوبة المنافسة الحرة فيما بينها بسبب ارتفاع مستوى تركيز الإنتاج في هذه المؤسسات العملاقة، يؤدي ذلك بالضرورة إلى تعويض المنافسة الحرة بالاحتكار و هذا يشكل مظهرا أساسيا في الاقتصاد الرأسمالي،[1]

و على أساس سياسة الاحتكار تبدأ هذه المؤسسات العملاقة أولا في احتكار السوق المحلية، و تقسيمه إلى مجالات النفوذ مع الامتلاك المطلق لجميع فروع الإنتاج لبلد معين، لكن في النظام الرأسمالي للإنتاج و التصدير تكون السوق المحلية مرتبطة حتميا بالسوق الخارجية، و مع أن الرأسمالية هي التي خلقت السوق العالمية الحرة منذ زمن بعيد، فإنه في الوقت الذي تتوسع فيه حركة تصدير رؤوس الأموال و اتساع شبكة العلاقات بين الدول و المستعمرات و التكتلات الاحتكارية العملاقة، فإن الأمور تتجه طبيعيا إلى تفاهم عالمي

[1]- Vladimir Lénine**. Impérialisme stade suprême du capitalisme**,(Paris : Édition sociale 1952), pp 17- 18.

لهذه التكتلات الاحتكارية لتكوين تكتلات عالمية احتكارية، و هي تلك التي نسميها اليوم بالشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و هذا الطابع الاحتكاري لهذه الشركات هو الذي يضفي عليها صفة الإمبريالية.

غير أن هذه التكتلات الاحتكارية سرعان ما سقطت ضحية اضطراب و صراع محتدم بين الدول الصناعية الكبرى، حول السيطرة على مصادر المواد الأولية والأسواق الخارجية خاصة في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى و بداية الحرب العالمية الثانية، و هو ما عرف " بأحداث الكساد الكبير "[1]، حيث شهدت هذه الدول خلال هذه الأزمة انهيار النظام النقدي الدولي الذي كان يقوم على أساس قاعدة الذهب. و قد سجلت هذه الفترة أكبر انخفاض في معدل التجارة الدولية.

و من جهة أخرى حدث تغيير كبير في السياسة الدولية حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية سجلت حضورها في أوروبا الغربية، كقوة اقتصادية تتربع على عرش الرأسمالية، فكان من الضروري أن تتسارع إلى الأخذ بزمام المبادرة إلى صياغة النظام الاقتصادي العالمي، لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و تحدد توجهاته، و هو ما تجسد من خلال لقاء " بريتون وودز Bretton Woods " الذي كان من نتائجه تأسيس صندوق النقد الدولي و كذلك البنك الدولي للإنشاء و التعمير المعروف بالبنك العالمي، و الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، و كذلك احتضانها لمؤتمر " سان فرانسيسكو " الذي انبثق عنه تأسيس منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة مدنية دولية تسهر على منع وقوع الحرب العالمية مرة أخرى.

---

[1]- تعود أسباب الأزمة الاقتصادية التي عرفت بالكساد الكبير إلى الوثبة الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الحرب العالمية الأولى، حيث انفتحت أسواق العالم أمامه و بالخصوص أسواق أوروبا. لكن بعد نهاية الحرب عادت المصانع الأوروبية إلى الإنتاج و قد أنتجت المصانع الأوروبية من السلع ما يكفي حاجات الأسواق المحلية الأوروبية و الأسواق العالمية بشكل عام و أسواق المستعمرات بشكل خاص، و هذا ما أدى إلى إغلاق الكثير من الأسواق في وجه المنتجات الأمريكية و بالتالي انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية بسبب عدم تمكن الحكومة الأمريكية من تأمين الأسواق الخارجية لبضائعها من جهة، و استمرار الاقتصاد الأمريكي بنفس الوتيرة من جهة أخرى، فانخفضت أسعار هذه السلع بشكل ملحوظ. و لقد حاولت المصارف الأمريكية إنقاذ هذا الوضع الاقتصادي المتدهور بتقديم قروض لأصحاب المصانع و المشاريع الزراعية الكبرى من الصمود أمام الأزمة لكن المستهلكين الأمريكيين امتنعوا عن شراء حاجاتهم و لوازمهم إلا الضرورية منها، و من جهة أخرى توقف المدينون عن تسديد ديونهم. و أدي كل ذلك إلى أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية ما لبثت أن امتدت إلى كل العالم. (رياض الصمد. **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1 1999، ص ص230، 231.)

و من جهة أخرى أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية بروز قوتين عالميتين هما: الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، تتزعمان إيديولوجيتان متضادتان، إذ يتزعم الاتحاد السوفيتي الإيديولوجية الشيوعية، و تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية الإيديولوجية الليبرالية، و في هذا السياق تغير منطق السياسة الدولية بظهور هاتين القوتين العالميتين إلى منطق توازن القوى الدولية، و مع امتلاك كل من القوتين القنبلة الذرية، تحول الخوف من الدمار الشامل إلى حرب إيديولوجية، و كان ذلك بداية الحرب الباردة بينهما و بدأت معها حركة الاستقطاب العالمية تجاه الدول التي استقلت من الاستعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

و قد وظفت هاتان القوتان في ذلك كل وسائل التأثير الأيديولوجي خاصة مع تطور وسائل الأعلام و الاتصال، وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية عبر نشاطاتها العابرة للدول، و قد اتخذ هذا التأثير الأيديولوجي عدة مظاهر، مثل نشر الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، و تقديم المساعدات المالية و الاقتصادية و السياسية للدول التي هي في طور البناء الاقتصادي و السياسي الذاتي. كما كان لنمو الاحتكارات العالمية الكبرى في شكل الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، أن أصبحت لديها إمكانيات كبيرة للاستثمار في كل المجالات. و مع تطور تكنولوجية الإعلام و الاتصال دخلت هذه الشركات مجال الإعلام و المعلومات كمجال للاستثمار و زيادة رأسمالها، و هو ما جعلها تدخل مجال الاقتصاد غير الصناعي أو ما يسمى باقتصاد المعلومات.

إن نمو هذه الشركات العالمية العملاقة و اتساع مجالات استثمارها، جعلها تتربع على عرش النظام الاقتصادي العالمي الراهن، و الذي يتحكم اليوم في نظام ما يسمى بالعولمة، خاصة بعد انهيار الإيديولوجية الشيوعية، و تفكك كتلة الدول الاشتراكية، و بروز الأحادية القطبية بعد سنوات التسعينات من القرن العشرين. و لكي تحافظ هذه الشركات على مكانتها على رأس النظام العالمي الراهن، و تملك سلطة القرار في كل المجالات، لجأت إلى ما يسمى بالتحالفات الاستراتيجية، و هي شكل جديد من أشكال التكتل على مستوى عالمي، و من خلال ذلك تتحكم في كل مصادر الثروة في العالم، و كذلك نشاط التجارة العالمية، من خلال منظمة التجارة العالمية (OMC)، و أن دخول أية دولة إلى السوق

العالمية الحرة بمنتجاتها يشترط عليها الانخراط في هذه المنظمة، بحجة أن ذلك يضمن لها حرية التبادل التجاري العالمي كما أنها تشترط الديمقراطية الليبرالية كأفضل تنظيم سياسي، و كذلك تعمل هذه الشركات العالمية العملاقة على تدعيم سياسة الدول القوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لتجعل منها قوى عالمية تهيمن على سلطة القرارات الدولية لصالح هذه الشركات، خاصة بعدما تحصل على الشرعية الدولية للتدخل في السياسات الداخلية للدول.

4- التحولات العالمية و إيديولوجية الاستعمار الجديد

لقد اعتقد بعض الدارسين أن ما أنتجه عصر العولمة من منتجات حضارية في مجالات التكنولوجيا، و التنظيم الاقتصادي و السياسي، هي في صالح كل الدول مهما كان التفاوت في قدراتها الاقتصادية و النظم السياسية، كون المجتمعات البشرية قد شاركت بنسب متفاوتة عبر التاريخ البشري في تشكيل هذا الانتاج الحضاري، فليست العولمة من صنع الحاضر البشري بل هي نتاج تراكمات لها جذور عميقة في التاريخ، لذلك فحضارة العولمة كما يرى المفكر المصري " محمود أمين العالم " و إن تشكلت في أوروبا في القرن السادس عشر كتعبير عن انتقال التاريخ من النظم الإقطاعية إلى المرحلة البورجوازية الرأسمالية، لعلاقات الإنتاج بعد الثورة الصناعية و العلمية، إلا أن توسع هذا النمط الرأسمالي في الإنتاج و الاستهلاك القائم على التطور العلمي و التكنولوجي، و امتداده على مستوى عالمي جعلها تصبح ليست حضارة أوروبية غربية كما هو سائد في اعتقاد بعض الباحثين المناهضين لها، و إنما هي حضارة عصرنا الراهن و إن اختلف مستواها من مجتمع إلى آخر، وهي تعد امتدادا تاريخيا موضوعيا متطورا تجاوزت فيه كل أشكال الثقافات الإنسانية السابقة.[1]

و من المنظور الاقتصادي قال " ألان جرينسبان G. Alain " (رئيس سابق لهيئة الاحتياطي الفدرالي الأمريكية منذ عام 1987) في محاضرة ألقاها عام 2001 أن العولمة هي "تزايد التبادل ما بين الناس في العالم من خلال الأنظمة الاقتصادية الوطنية و العالمية."[2] و من ثم تكون العولمة حسبه أفضل الوسائل لمواجهة الفقر في الدول النامية

---

[1]- باتر محمد علي وردم. **العالم ليس للبيع** (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، دار الأهلية للنشر و التوزيع – عمان، ط 1، 2003، ص 24.

[2]- المرجع نفسه، ص29.

باعتبار أن حرية الإنتاج و التبادل تعني فتح الحدود التجارية للاستيراد و التصدير. و في السياق نفسه قال " هورست كهلر H . Kohler " (مدير سابق لصندوق النقد الدولي) في خطاب ألقاه عام 2002، أن العولمة ليست سياسة مفروضة على الناس و على دول العالم من الخارج، بل تمثل جوهر آمالهم و طموحاتهم و تطلعاتهم إلى حياة أفضل، و معرفة أحسن و اندماج أكثر مع المحيط الخارجي، و الحصول على فرص أفضل للتطور و التقدم. و بذلك فالعولمة يمكنها أن تحقق ذلك إذا ما تم توجيهها بطريقة سليمة و عادلة، بحيث تدرك احتياجات الفقراء و هو الهدف الأخلاقي الذي تطمح إليه كل السياسات التنموية الاقتصادية في العالم.

أما " جوان سبيرو Joan E.Spero " (نائبة وزير الاقتصاد و التجارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي " بيل كلينتن ") فقد قالت بأن العولمة قد أصبحت أمرا واقعيا بفضل تدفق رؤوس الأموال و اتساع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة مبدأ التنافسية، و دور الحكومات يتمثل في فتح الطريق للتجارة العالمية الحرة بإزالة القيود الجمركية على المستوى الوطني و الإقليمي، و الدعوة إلى الالتزام بمبادئها و قوانينها، و هو نفسه ما ذهب إليه المعلق السياسي الأمريكي " توماس فريدمان Thomas Friedman " حيث قال بأن العولمة هي عالمية سياسة اقتصاد السوق و انتشارها في كل دول العالم، و هي تعطي فرصا للفرد بأن تكون له قدرة التأثير تتجاوز قدرة الحكومات و المؤسسات، فالفرد إذا كان مؤهلا معرفيا و تقنيا و باستخدام وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة، يمكنه أن يقوم بأدوار كثيرة لتغيير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. و هذا هو ما تريد العولمة تحقيقه أي إعلاء حرية الفرد.[1]

و يرى " جون مايكلنايت " في كتابه " تحدي العولمة و وعدها الخفي " أن اتهام العولمة بأنها هي التي جلبت الشرور للدول و الشعوب في العالم اتهام باطل و خطير، في حين أنها لم تفعل سوى أن كشفت عن هذه الشرور الكامنة في هشاشة الواقع الدولي، و تعفن الفساد فيه بسبب هشاشة السياسيات الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة من طرف الدول منذ عقود من الزمن، لذلك فاللوم الحقيقي لابد أن يوجه إلى الحكومات والدول وكل الأطراف المسؤولة

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص30.

عن نشوء هذه الشرور و هذا التعفن، و التي تراكمت عبر عقود من الإدارة السياسية و الاقتصادية الفاشلة كما هو الحال في دول العالم الثالث. و من ثم فالعولمة ظاهرة تجارية و اقتصادية في الجوهر يحركها المستثمرون و المغامرون و أرباب التجارة و العمل، و أصحاب الشركات الكبرى، و ليس السياسيون البيروقراطيون، لذلك فهي تساعد على انتشار الديمقراطية في العالم. و هناك تلازما كبيرا بينهما (أي بين العولمة و الديمقراطية) خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين و بعد نهاية الحرب الباردة، حيث عملا على إتاحة المجال للناس لمزيد من التنقل الحر و التواصل و تجاوز الحدود التي حشرتهم لعشرات السنين في مجال مغلق من العلاقات، و أجبرتهم على انتهاج نمط واحد في المعيشة و طريقة واحدة للاستثمار، و في مكان واحد فوحدت قراءاتهم و رؤيتهم للعالم. و لهذا فقد وفرت للناس إمكانية إعادة تشكيل وجودهم و هوياتهم بشكل مستقل عن الأطر الاجتماعية و السياسية التقليدية التي توارثوها عن أجدادهم. إذن فالعولمة كما قالت الباحثة الأمريكية " إليزابيث ساتوريس Elisabeth Satouris " عملية تطورية حتمية لنمو الإنسان من الناحية الفكرية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تحوله من مجتمع متنافس إلى مجتمع متعاون في إطار سياسة دولية تأخذ بعين الاعتبار مستويات الدول و هذه العملية غير قابلة للانعكاس.[1]

لكن النظر إلى موجة العولمة من هذه الزاوية الإيجابية يجعلنا نغفل عن تناقضاتها مع معطيات الواقع الدولي الراهن، مما يدفعنا إلى مراجعة قراءتنا للجدلية التاريخية و العوامل الموضوعية الواقعية المحركة لها، و التغيرات التي طرأت على بنية النظام العالمي الراهن، و كذلك التحولات الاجتماعية و الاقتصادية، و السياسية، و الثقافية، و العلمية، و التكنولوجية، و الأمنية، ذات البعد العالمي، و التي تعيشها المجتمعات في كل بقاع العالم، وهذا بهدف الكشف عن أهم المقولات و الأفكار التي أثرت على وعي الجماهير و سياسات الدول، حتى وجدت نفسها تستسلم لمنطق العولمة.

إن ما لا يمكن الإغفال عنه هو أن العولمة واقع دولي لا يمكن تجاهله، و هو واقع آلت إليه التحولات العالمية عبر مختلف الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية، و عبر

---

[1]- باتر محمد وردم. **العالم ليس للبيع**، ص 31.

الصراعات و التناقضات بين الوقع الاجتماعي المادي و مختلف الأشكال الإيديولوجية التي شكلت الوعي في كل مرحلة تاريخية. و ما لا يمكن تجاهله أيضا أن هذه العولمة يحكمها التنظيم الليبرالي في السياسة و الاقتصاد و كل أشكال التنظيم الاجتماعي، كل ذلك في إطار ثورة تكنولوجية تقوم أساسا على قوة المعلومة، فمن يملك المعلومة يملك العالم، و هنا تبرز دور الإيديولوجيا لها من قوة التأثير لا تعادلها قوة الأسلحة الفتاكة، و هي القوة التي يوظفها الخطاب الليبرالي المعاصر، الذي يحاول إخفاء سلبيات العولمة، و ما تنتجه من أنواع الاستلاب الاقتصادي، و السياسي، و الثقافي، و العلمي و التكنولوجي.

لكن لا يعني ذلك أيضا أنه يجب استبعاد الايديولوجيا من كل المواقف التي نتخذها إزاء الظواهر الاجتماعية و الإنسانية التي ندرسها و نبحث عن حقيقتها، لأن ذلك أمر يصعب تحقيقه، لأننا عندما نحاول أن نفهم طبيعة أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية لعصر ما باعتبارها ظواهر إنسانية، من أجل دراسة تأثيراتها، فمهما كانت دراستنا موضوعية، إلا أنها تعبر دائما عن جانب من وجهة نظرنا الخاصة و فهمنا الخاص للظاهرة، انطلاقا من قناعاتنا و تصوراتنا، و مبادئنا و قراءتنا الخاصة للمعطيات، و كذلك انتماءاتنا السياسية و الفلسفية الخاصة، أي هي هذا البناء الذاتي للحقيقة حول الظاهرة أو العصر الذي ندرسه كما يبدو للوعي، و ما ينطوي عليه هذا الوعي من تصور صحيح و صادق لهذه الظاهرة أو العصر، كما هو و كما ينبغي أن يكون، و من ثم اتخاذ موقف إزاء الموضوع الذي ندرسه، و كذلك يكون لكل عصر أو مرحلة تاريخية خطاب إيديولوجي سائد و مهيمن، لا يمكن تجاهله و هو الذي يحرك الأحداث التاريخية نحو هدف ما.

و العولمة مهما تعددت مظاهرها و تداعياتها فهي تعبر عن وجود الإنسان في علاقته مع الجدلية التاريخية، و تفاعلات المحيط الاجتماعي و الثقافي، و الاقتصادي، و السياسي، و الحضارة العلمية و التكنولوجية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. هذه التفاعلات هي انعكاس للواقع الاجتماعي المادي، و مختلف أشكال الوعي التي ينتجها الخطاب الإيديولوجي السائد. و هذا يعني أن الجدلية التاريخية و مختلف التحولات التي ينتجها التناقض المحرك للتاريخ، لا يمكنها أن تستبعد تأثير الخطاب الإيديولوجي باعتباره أحد أطراف التناقض، و بالتالي يساهم هذا الخطاب الإيديولوجي في إحداث الثورة

على ثوابت المرحلة التاريخية السائدة، من أجل تجاوز تناقضاتها إلى مرحلة تاريخية جديدة مستقرة نسبيا، و من ثم تكون العولمة هي تلك المرحلة التاريخية الجديدة التي أنتجها احتكاك الخطاب الإيديولوجي السائد، مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، و السياسي، و العلمي، و التكنولوجي الدولي السائد. و الخطاب الإيديولوجي كما حدده كل من " كارل ماركس Karl Marx" و " فريد يرك أنجلس Friedrich Engels "، لا يكون سوى انعكاسا لمستوى الوعي الاجتماعي السائد، و في الوقت نفسه انعكاس لشروط الوجود الاجتماعي و الاقتصادي التي أنتجت هذا الوعي.

و في هذا السياق تكون التصورات و المفاهيم و القناعات التي تتضمنها أية إيديولوجية، في أية مرحلة تاريخية، هي تصورات و مفاهيم و قناعات الطبقة المسيطرة اقتصاديا، و اجتماعيا، و سياسيا، و هي تعبر بذلك عن وضعها الاجتماعي الاقتصادي و التاريخي، كطبقة مسيطرة وعن مصالحها المادية. إن "أفكار الطبقة المسيطرة هي – في كل فترة الأفكار السائدة, أي أن الطبقة ذات القوة المادية السائدة في المجتمع هي في نفس الوقت الطبقة ذات القوة الروحية السائدة في المجتمع"[(1)]، و من ثم و إن تظهر الإيديولوجية و كأنها تخدم المصلحة العامة، إلا أنها لا تخدم في الحقيقة سوى مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا. و من ثم فكل طبقة جديدة تحل محل الطبقة التي كانت تسيطر قبلها, تضطر ولو لكي تصل إلى أهدافها فقط، أن تصور مصلحتها كأنها المصلحة المشتركة لكل أعضاء المجتمع، و هذا يعني أن الإيديولوجية بهذا المفهوم تصبح وعيا زائفا بحقيقة الواقع الاجتماعي، و الأبعاد الحقيقية للأفكار البورجوازية، كون الناس يجهلون القوى الحقيقية التي تحرك هذا الوعي و توجهه.

و الحقيقة من خلال هذا المفهوم الماركسي للإيديولوجية، أن إنتاج الأفكار و مختلف أشكال الوعي مرتبط أشد الارتباط بالنشاط المادي للأفراد، و الذي يظهر من خلال نمط علاقات الإنتاج. فالبشر هم الذين ينتجون تصوراتهم و أفكارهم ونظمهم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و قيمهم الأخلاقية و الثقافية، وفق نمط علاقات الإنتاج السائد، الذي يحدد في الوقت نفسه شروط الوجود الاجتماعي و الاقتصادي للأفراد، و إذ يغيرون هذا

---

[1]- ميشيل فاديه. **الإيديولوجية** (وثائق من الأصول الفلسفية)، ترجمة: أمينة رشيد سيد البحراوي، دار التنوير للطباعة والنشر – بيروت، ط 1،1982، ص 27 .

النمط فهم يغيرون في الوقت نفسه واقعهم الاجتماعي المادي، فيحدثون تغييرا في تصوراتهم و أفكارهم، و مختلف أشكال الوعي أي في أيديولوجيتهم.[1]

و من هذا المنظور الماركسي للإيديولوجيا تظهر لنا العولمة باعتبارها تجسيد للفلسفة الليبرالية في كل أشكال التنظيم التي يفرضها النظام العالمي الجديد، و كأنها تزييف للوعي بحقيقة الواقع الدولي و تحولاته، فالمتحكمون في آليات هذا النظام العالمي، و آليات السياسة الدولية، لاسيما زعماء القوى العالمية كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و إنجلترا، و اليابان، و غيرها من الدول الصناعية الكبرى، يعلنون دائما أمام المجتمع الدولي و الرأي العام العالمي, أن هذا النظام العالمي الجديد نظام عادل و منصف، و يخدم المصلحة العامة لكل الدول مهما كان مستواها الاقتصادي و الاجتماعي، و مهما كان نظامها السياسي، فهو يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي و الرخاء الاقتصادي لكل دول العالم.

لكن حقيقة هذا النظام العالمي الجديد أي العولمة، لا يخدم سوى مصلحة الدول القوية والقوى الليبرالية العالمية، و التي تظهر من خلال نشاطات الشركات العالمية العملاقة، العابرة لحدود الدول. لذلك نجد المجتمع الدولي ينقسم إلى دول تحتل مركز القيادة في النظام العالمي، و تحتكر كل القرارات الدولية، و تتحكم في كل أشكال الوعي، و هي تشكل ما يسمى بدول المركز، و هناك دول تلتزم بتنفيذ تلك القرارات، و لو لم تخدم مصالحها إلا جزئيا، و مشاركتها في اتخاذ تلك القرارات ما هي سوى مشاركة شكلية، و هي تشكل ما يسمى بدول الأطراف.

و في هذا السياق اعتبر" حسين حنفي " العولمة شكل جديد من أشكال الهيمنة الغربية والوعي الأوروبي، على الدول والمجتمعات الضعيفة و المتخلفة، للاستلاء على ثرواتها الطبيعية، بل هي عودة الإمبريالية الأوروبية بشكل غير مباشر، لمواصلة سيطرتها و استحواذها على ثروات بلدان العالم الثالث. حيث أن الدول التي تخلصت من الاستعمار الأوروبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و بدأت في تشكيل سيادتها الوطنية في السياسة و الاقتصاد و الثقافة، سرعان ما وجدت نفسها تحت استعمار من نوع جديد باسم العولمة، مغلف بخطاب إيديولوجي تسعى القوى الليبرالية الأوروبية الغربية و العالمية من خلاله، إلى

[1]- ميشل فاديه، **الإيديولوجيا**، ص 28.

تمرير و تبرير سياسة اقتصاد السوق وتحرير التجارة، و إعطاء السلطة للمؤسسات الاقتصادية، و النقدية، والتجارية الدولية، على حساب المؤسسات السياسية الدولية، و ذلك بهدف ضمان مصالحها الخاصة، وتبرر ذلك على أنه أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، و الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و أن ذلك يضمن مصالح كل دول العالم بدون استثناء، و يحرر الشعوب من الفقر و الاضطهاد السياسي. في حين أن حقيقة العولمة "هي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم، موارده الأولية و أسواقه على حساب الشعوب الفقيرة، و احتواء المركز للأطراف التي حاولت الفكاك منه في الخمسينات و الستينات إبان حركة التحرر الوطني، ثم تعثرت في بناء الدول الوطنية، فأراد المركز وراثتها من جديد تحت أحد أشكال الهيمنة و هي العولمة."[1] فالعولمة الاقتصادية في نهاية الأمر، تؤدي إلى تمركز الاقتصاد العالمي في يد الدول الصناعية الكبرى، و التبعية و الفقر و التهميش لدول الأطراف الضعيفة و المتخلفة.

و بالقياس إلى ذلك تكون العولمة في بعدها السياسي أحد أشكال الهيمنة السياسية التي فرضها منطق الأحادية القطبية، بزعامة المعسكر الليبرالي الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تفكك كتلة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، و نهاية الصراع الإيديولوجي المعاصر، فباسم العولمة السياسية تمحى الإرادة الوطنية للدول و الحكومات، لأنها تفرض على الدول الوطنية فتح الحدود السياسية و الجغرافية، و نزع الحواجز الجمركية أمام حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، و حركة السلع و الخدمات، ورؤوس الأموال، كما أن زمن العولمة السياسية يفرض الديمقراطية الليبرالية كأفضل أشكال التنظيم السياسي، لأنه يضمن قدرا كبيرا من الحرية و التعددية الحزبية والحرية الاقتصادية، في حين نرى في الواقع الحقيقي للسياسة الدولية أن الدول الكبرى في المركز تمارس أبشع صور التسلط السياسي و الاقتصادي على دول الأطراف.

و فيما يخص ثورة المعلومات و تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصالات، فقد رأى "حسين حنفي " بأنها محتكرة من طرف دول المركز و الشركات الكبرى و لا يمكن أن تنتقل إلى دول الأطراف إلا بتسريح منها، مقابل استغلال مواهبها البشرية ومواردها الأولية، كما

[1]- حسين حنفي؛ صادق جلال العظم. **ما العولمة ؟**، دار الفكر- دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط 2،2000، ص23.

تنشر من خلالها و عبر حملات الترويج أنماط ثقافية سوقية، لتجعل من دول الأطراف أسواقا تجارية لبيع منتجاتها الاستهلاكية، و تصور الحياة متعة و رفاهية. " فالعولمة – كما يقول – لها ثقافتها و هي ثقافة غير مكتوبة، قيمها مبثوثة عبر الأقمار الصناعية و القنوات الفضائية، بل و عبر أساليب الحياة اليومية في الطعام و الشراب و الكساء و المواصلات و الهاتف و التلفاز، و نظم التعليم و فرض العلم بالمعرفة باللغات الأجنبية ... فالإنتاج الثقافي و توزيعه أصبح بيد الشركات الكبرى..."[1]

و من خلال هذا التحليل يؤكد " حسين حنفي" أن العولمة ليست قدرا ولا حتمية و لا قانونا تاريخيا تخضع له كل الشعوب والدول، و من ثم يجب على كل الدول والحكومات أن تصنع إيديولوجيا مضادة، تقوم على التمسك بالهوية الوطنية والسيادة الوطنية، وتقوية الخصوصية الثقافية. فإذا كانت العولمة– حسبه– تدعو إلى التنازل عن كل ما هو خصوصي لما هو عالمي معولم، فإن الإيديولوجية المضادة يجب أن تقوم على التمسك بكل ما هو خصوصي، و كذا التحرر من الأحادية القطبية التي تنمط الفكر والسلوك، و كل أشكال الوعي، و ضرورة تشجيع التعددية القطبية أي ضرورة تشكيل أقطاب متعددة مثل: القطب العربي الإسلامي، و القطب الأسيوي إلى غير ذلك، و أن ذلك في نظره ممكن و ليس مجرد وهم أو خيال، و لكن ذلك يتطلب تضافر جميع الجهود و الاعتماد على الذات دون " التغريب"، و الإحساس بالدور التاريخي و تحمل المسئولية.[2]

أما " صادق جلال العظم" فقد نظر إلى عصر العولمة على أنه عصر عالمية التنظيم الرأسمالي للإنتاج والتوزيع. و من أجل أن يبلغ هذا النمط من التنظيم المستوى العالمي، و التوسع خارج مجاله الإقليمي، كان يجب عليه أن يروج لإيديولوجية تبين لكل شعوب ودول العالم، أن التنظيم الرأسمالي للاقتصاد هو التنظيم الوحيد الذي يتفق مع الطبيعة البشرية، و يحقق سيادة الإنسان على نفسه ما دام نظاما يقوم على الحرية باعتبارها حقا طبيعيا، و قد ازداد الإيمان بهذه الايديولوجيا خصوصا بعد سقوط المعسكر الشيوعي و تفككه، وقد بدا واضحا لكل شعوب العالم والرأي العام العالمي، أن التنظيم الرأسمالي هو أفضل أشكال التنظيم الاقتصادي، و أنه قدرا و حتمية، و قانونا تاريخيا تخضع له كل

---

[1]- حسين حنفي ؛ صادق جلال العظم. **ما العولمة ؟**، ص29.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 31- 32.

الشعوب في العالم[1]. و الحقيقة أن هذا التزييف الإيديولوجي يحاول الإيقاع بكل دول و شعوب العالم، تحت الهيمنة الرأسمالية و الأحادية القطبية، للاستلاء على ثرواتها واستغلالها.

و في نفس السياق قدم " أحمد مجدي حجازي " رؤية نقدية للعولمة في طبيعتها و آلياتها و أهدافها، على الرغم من كونها مرحلة تاريخية جديدة في مظاهرها و تداعياتها، و مجال نشاطها " إلا أنها – كما يقول – لا تختلف كثيرا من حيث سياستها و أهدافها، وإيديولوجيات الداعين إليها، عن السياسات التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (1750– 1850)، ذلك النظام الذي تحول في كل مرحلة منها إلى آلية جديدة تبعا لطبيعة أزمات النظم الداخلية، و تبعا لمتغيرات التطور في العالم. فالنظام واحد و الهدف واحد، لا فرق بينهما إلا في القالب الجديد المعولم، الذي يبرز مبادئ الإنسانية و المساواة، و هي شعارات شاهدناها في الكلمات أكثر منها في الأفعال."[2] و هذا يعني أن العولمة هي الصورة العالمية للهيمنة الرأسمالية، بعد أن كانت هيمنة إقليمية محصورة في القارة الأوروبية في عصر الثورة الصناعية، و هي هيمنة تبررها شعارات رسالة التحضر، و نشر الصناعة خارج أوروبا، و الآن هيمنة تبررها شعارات حقوق الإنسان و المساواة، و الديمقراطية، و كلا الحالتين لا تخلوان من زيف إيديولوجي واضح، و الحقيقة أن العالم يزداد تشتتا و تفككا بازدياد محاولات توحيده و دمجه، أي أن محاولات تحقيق الاندماج العالمي على المستوى الاقتصادي و السياسي، والاجتماعي، والثقافي، أنتجت نزاعات قومية داخلية، كرد فعل لتلك العملية، و كثيرا ما اتخذت تلك النزاعات أشكال التطرف الديني، أو القومي، أو الوطني، دفاعا عن هوية شعوبها و خصوصياتها الثقافية، و تتمسك بها أمام هيمنة قيم ثقافية استهلاكية عالمية، و التي تبثها القوي الليبرالية العالمية عبر وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيرية. و بالتالي تكون العولمة عبارة عن إيديولوجية مفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، على دول الشمال كما على دول الجنوب، بهدف تعميم نظام الحياة الأمريكية و قيمها الثقافية، و لهذا فهي ليست عولمة طبيعية بل هي مصطنعة

---

[1]- حسين حنفي ؛ صادق جلال العظم. **ما العولمة ؟**، ص 101.

[2]- أحمد مجدي حجازي. **العولمة وتهميش الثقافة الوطنية**، مجلة عالم الفكر، ص 127.

و مزيفة، خالية من أي اعتماد متبادل (Interdépendance). و العولمة بهذه الأبعاد هي عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم، تنتجها دول عظمى في النظام العالمي، من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، و التي تسعى بكل الوسائل إلى تسيير نموذجها في الاقتصاد، حيث آلية السوق و حرية التجارة، هي المبادئ الأساسية، و في السياسة تبرز شعارات الديمقراطية و حقوق الإنسان، و في الثقافة حيث يتم التركيز على الفردية و حرية الإنسان.

و لو نظرنا إلى العولمة في أبعادها الأكثر عمقا، تظهر لنا أنها على الرغم من سيطرة الثقافة الأمريكية في مختلف جوانب الحياة والتنظيم الرأسمالي في تسيير الاقتصاد العالمي، إلا أن وراء كل ذلك هناك قوى خفية تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه العملية، و تحتكر كل القرارات الدولية دون أن تخضع لأية سياسة مفروضة عليها، بل هي التي تقرر النظام الذي يجب على الدول تطبيقه في السياسة أو في الاقتصاد، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو على المستوى الدولي، و تتمثل هذه القوة الخفية في الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و عابرة للقوميات. و على الرغم من أن العولمة هي نتاج تحولات و متغيرات دولية متسارعة، و متلاحقة تكرست بانتهاء الحرب الباردة، " إلا أن الجميع يتفق على كونها الوليد الشرعي للشركات متعددة الجنسيات، تلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصاديا، و اجتماعيا، و سياسيا، و ثقافيا، دون أن تنتمي إلى وطن محدد ولا دولة معينة.[1] إنها قوى عالمية متكتلة تتحكم في العالم كما تشاء. فالعولمة من هذا المنظور ما هي سوى صياغة فكرية إيديولوجية مستحدثة، تروجها تلك القوى الاقتصادية العالمية، عبر وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيرية، تحت غطاء مبادئ الإنسانية كالديمقراطية و المساواة و الحرية، و لكن حقيقتها تتمثل في تلك الصياغة الجديدة التي مكنت تلك القوى من أن تسترجع للرأسمالية مركزها العالمي، بعد تفكك الكتلة الاشتراكية، لذلك تقوم هذه القوى العالمية المتكتلة بنشر ثقافة السوق المعولمة، و تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق و تخضع لقوانينه.

---

[1]- أحمد مجدي حجازي. **العولمة و تهميش الثقافة الوطنية** ، مجلة عالم الفكر ، ص 128.

و بالنظر إلى مراحل تطور النظام الرأسمالي نجد هناك هدفين أساسين لهذا التطور. فالهدف الأول يتمثل في تقوية آليات التجديد و الإبداع و التطهير داخل النظام ذاته، بهدف تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية و العسكرية، والسياسية و الحضارية، التي يتميز بها عن أي نظام آخر منافس له، و أما الهدف الثاني فيتمثل في دعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق الهدف الأول.[1]

و على أساس هذا التخطيط تبلورت هيمنة ثقافية عالمية عن طريق احتكار التقنية والإنتاج الإعلامي على المستوى العالمي، و هذا من شأنه أن يؤدي إلى النجاح في تشكيل نمط محدد من الوعي الثقافي، و فرض نماذج ثقافية غربية من خلال إنتاج وتوزيع و استهلاك المواد الإعلانية، و هذا الوعي الثقافي الجديد لا يعبر في جوهره سوى عن هيمنة الثقافة الأوروبية الغربية. إن هذا الوعي الثقافي الأوروبي الغربي المهيمن، أصبح يهدد بشكل مباشر الثقافات الأصلية للشعوب، و هوياتها الوطنية و تراثها الثقافي. و لعل هذا ما دفع بعض الأطراف في الدول المتخلفة إلى التمسك بخصوصياتها الثقافية، و إحياء قيمها التقليدية، عن طريق إحياء السلفية و القومية والتطرف الديني.

و هكذا فما أتت به العولمة هو تشكيل قيادة عالمية رأسمالية تستحوذ على كل مصادر الثروة في العالم، و تملك النفوذ و القوة، و تتحكم في أهم أدوات التغيير المطلوبة لترسيخ قيم عالمية رأسمالية، و تكون قادرة على توجيه عمليات التحول الاجتماعي، و التطور في المجالات الاقتصادية ضمن محيطها، و في إطار تحقيق مصالحها. و هذه النخبة بطبيعة الحال تتكون من الصفوة الاقتصادية في العالم، القادرة على نسج شبكة اقتصادية –مالية– استثمارية – تجارية واحدة، ذات أهداف مشتركة، تقوم على تبادل الخدمات و المصالح، و لا شك أن هذه النخبة الآخذة في التبلور هي خليط من كل الجنسيات و لكن بنسب متفاوتة كثيرا، تتجاوز في ثقافتها و مصالحها و تطلعاتها كل العقائد و الدول و الحواجز الاجتماعية.[2]

إن العولمة أو الهيمنة الرأسمالية العالمية لا بد لها أن تحافظ على استمراريتها بمزيد من النفوذ و القوة، و لأجل ذلك عليها أن تجدد نفسها باستمرار، بتجاوز أزماتها الداخلية

---

[1]- أحمد مجدي حجازي. **العولمة و تهميش الثقافة الوطنية** ، مجلة عالم الفكر المرجع نفسه، ص130.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 132- 133.

و نقائصها، و لابد أن يكون ذلك بمثابة دوافع أساسية للبحث عن آليات جديدة لتنمية قدراتها لاستمرار هذه الهيمنة و عالميتها.

و يرى "أحمد مجدي حجازي" في تحليله هذا أنه لا يمكن إنكار العولمة أو تجاهلها، فما هي سوى واقع موضوعي تاريخي لا بد من الاعتراف بوجوده، لكن هذا الواقع الموضوعي التاريخي في حقيقته، يعبر عن تبرير و تمرير إيديولوجية الهيمنة الرأسمالية العالمية في شكلها الجديد و الأكثر تطورا و توسعا، مستخدما في ذلك كل أنواع الاحتكار(احتكار السوق الحرة، و العلم و التكنولوجيا، و وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيرية، و شبكات المعلومات العالمية، إلى غير ذلك من أدوات الهيمنة)، و نشر فكرة التبادل الثقافي التي هي في جوهرها هيمنة مباشرة للثقافة الأوروبية الغربية الرأسمالية العالمية.

و في السياق نفسه رفض "مصطفى النشار" إيديولوجية العولمة رفضا قاطعا ففي كتابه " ضد العولمة " قال: " أن ما يدعوه البعض بالعولمة ليس دعوة نحو عالمية المصالح و الأهداف، و لا نحو مراعاة خير الكل، بل هو واقع الأمر دعوة إلى تكريس الوضع القائم الذي تسوده ازدواجية المعايير و عدم مراعاة مصالح الآخر، و لا مشاعره أو خصوصياته الثقافية، و لذلك فهي عولمة ذات البعد الواحد الذي نرفضه، إنها الوجه الآخر للهيمنة و تكريس تبعية الآخرين لثقافة الغرب، وتحقيق مصالح الغرب على حساب ثقافة و مصالح شعوب العالم الأخرى."[1] و هذا يعني حسبه أن استمرار الهيمنة الغربية و انتشارها العالمي في شكلها الجديد يفرض على الغرب أن يقوم بصياغة جديدة، و بأسلوب جديد لقيم السوق الحرة و الترويج لها على أنها الشرط الأساسي لتحقيق التقدم و التنمية. و بذلك فهو لا يترك أي مجال للاختيار، فالقيم الأوروبية الغربية لابد أن تكون حاضرة في ذهنيات الناس و سلوكياتهم، و نظمهم الاجتماعية و السياسية، و الاقتصادية و الثقافية باسم العولمة.

و من هذه الزاوية فأن الغرب بهذا المشروع الإيديولوجي يريد تنميط تفكير الشعوب الأخرى بهدف التحكم في سلوك أفرادها، و تهميش ثقافاتهم لذلك قال: " أن الذي يريده الغربيون من أدوات العولمة خاصة الأمريكيون، التقريب بين الثقافات و ليس الحوار مع الآخر على الصعيد الفكري، وليس تبادل المنتجات على الصعيد الاقتصادي و التجاري،

---

[1]- مصطفى النشار. **ضد العولمة**، دار قباء للطباعة و النشر – القاهرة، ط1، 1999، ص ص 9، 10.

و ليس تبادل المصالح و تحقيق العدالة بين الشعوب على الصعيد السياسي، و إنما المراد حقا على الصعيد الفكري هو فرض الثقافة الغربية، وتحويل الثقافات الأخرى إلى ثقافات هامشية موسومة بالتخلف و الجمود، أما على الصعيد الاقتصادي فالمراد هو تحويل اقتصادات الدول الأخرى إلى اقتصادات تابعة، لا تستطيع تحقيق نموها الذاتي إلا اعتمادا على اقتصادات الدول الغربية، و بالذات الاقتصاد الأمريكي، و تحويل شعوب العالم الأخرى إلى شعوب مستهلكة للمنتوج الغربي بمختلف أشكاله و نوعياته"[1]. فالغرب في هذه الحالة لا يرضى إلا بالنخب السياسية الحاكمة التي تنفذ مخططاته التنموية، و تساعده على بلوغ سيطرته الكاملة على كل منابع الثروة، و الدليل على ذلك يتمثل في الاحتكار الذي تمارسه القوى العظمى للقرارات السياسية و الاقتصادية التي تتخذ على مستوى منظمة الأمم المتحدة و مؤسساتها المختصة، و الشروط التي تفرضها المؤسسات النقدية و المالية و التجارية الدولية التي تضع لنفسها برامج التنمية الاقتصادية. لذلك يرى " مصطفى النشار" أنه ينبغي على أمم الشرق أن تتحاور فيما بينها، و تتنازل عن كبريائها لتكتشف الأرضية التي يجب أن تقف عليها لتتمكن من مواجهة هذه الموجة الاستعمارية الغربية الجديدة التي هي العولمة.[2]

أما " عبد المطلب عبد الحميد" فقد رأى في كتابه "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، أن هذا الذي يطلق عليه اسم العولمة و يروج له على أنه نظام يحكم بالعدل و المساواة بين كل شعوب العالم، ما هو في الحقيقة سوى نظام تسيره تكتلات القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، عن طريق التحالفات الاستراتيجية بين الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حيث تبين أن 92 بالمائة من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين شركات عالمية النشاط،، تمت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين بين القوى الثلاثة الكبرى التي تحتل قمة الهرم القطبي، و المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، و الولايات المتحدة الأمريكية، و اليابان.[3]

و في السياق نفسه أكد التقرير الذي نشرته مجلة " فورشن Fortune " في يوليو 1995، أن أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم يصل إجمالي إيراداتها إلى حوالي 44

---

[1]- مصطفى النشار. **ضد العولمة**، ص 11.

[2]-المرجع نفسه، ص 14.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد. **النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية – القاهرة، ط1، 2003، ص 51 .

بالمائة من الناتج المحلى العالمي، و تستحوذ في مجموعها على حوالي 40 بالمائة من التجارة الدولية[1]. كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات، حوالي ضعف الاحتياط العالمي، و هذا مؤشر يدل على قدرة هذه الشركات على التحكم في السياسة النقدية، و الاستقرار النقدي الدولي. لذلك وظفت هذه الشركات العالمية هذه السلطة في توسيع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من طرف حكومة أية دولة عضو، شرطا أساسيا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة، كما أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضا شرطا أساسيا للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية. أما من جهة البنك العالمي للإنشاء و التعمير المعروف بالبنك العالمي، فقد استحدث نوعا جديدا من القروض، حيث يفرض على الدول التي تتقدم بطلبات القروض، ضرورة إجراء تصحيحات هيكلية لاقتصاداتها، مثل تطبيق سياسة الخوصصة، و تحرير التجارة الخارجية، و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، و هذه هي حقيقة العولمة و ليست عالما مثاليا قائما على المساواة و الديمقراطية و حقوق الإنسان، كما هو مروج في أيديولوجيتها.

كما انتقد " سمير أمين " العولمة على أنها مجرد وهم إيديولوجي يبرر الهيمنة الرأسمالية و توسعها العالمي الدائم. و مواجهة هذه الهيمنة الرأسمالية الجديدة ينبغي قبل كل شيء " الاعتراف بأن العالم الذي نعيشه قد أصبح تدريجيا (ابتداء من القرن 16) رأسمالي الطابع في جوهره شئنا أم أبينا"[3]. و يترتب على ذلك أن الرأسمالية قد صنعت لنفسها إيديولوجية تبرر توسعها العالمي، و في رأي " سمير أمين " فإن هذه الإيديولوجية الرأسمالية العالمية وجهان: يخص الوجه الأول مستوى التحليل العلمي للمجتمع الذي يتطلب الكشف عن القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمعات البشرية. ويخص الوجه الثاني مستوى المشروع الاجتماعي المطلوب الذي ينبغي أن تخاطب به جميع شعوب العالم، وهو مشروع يتطلب

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد. **النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، ص ص 52-53.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 56 -57.

[3]- سمير أمين. **نحو نظرية للثقافة** (نقد التمركز الأوروبي و التمركز الأوروبي المعكوس)، منشورات Anep - الجزائر ، : دار الفارابي – بيروت، ط1 1989، ص ص 11، 12.

تجاوز الحدود التاريخية للرأسمالية، لأن الاعتراف بهذه الحدود التاريخية للرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى الوعي بالطبيعة الحقيقية للنظام الرأسمالي و تناقضاته الداخلية، و هو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تدمير النظام الرأسمالي نفسه من داخله، لذلك كان لزاما عليه أن يروج لأيديولوجية تبرره على أنه نظام " يقوم على أساس حقائق أبدية متينة تتجاوز حدود التطور التاريخي."[1]

إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليها الإيديولوجية الرأسمالية العالمية، تتمثل في الاعتقاد الجازم بأن هناك علاقة وظيفية تلقائية بين تحرير السوق و ممارسة المتعامل الاقتصادي لحريته التجارية، و الميل الطبيعي للإنسان إلى ممارسة الحرية السياسية أي " الديمقراطية"، وهو المبدأ الذي كانت تروجه فلسفة التنوير من خلال إثارة مبدأ العقلانية في كل ما يمارسه الإنسان في الحياة الاجتماعية. هذا المبدأ الذي أقر على أن الإنسان يجب أن يكون حرا في كل نشاطاته الاقتصادية و السياسية، باعتبار الحرية حق من الحقوق الطبيعية المقدسة، أي أن الإنسان حر حرية كاملة في تسيير شؤونه الاقتصادية، دون تدخل أية سلطة خارجية سوى سلطة الطبيعة ذاتها، و هو ما يتجلى في قانون المنافسة الحرة و قانون العرض والطلب باعتبارهما قانونين طبيعيين ينظمان حركة السوق و عملية التبادل، و علاقات العمل، كما أنهما يفرضان إعادة النظر في نمط علاقات الإنتاج حين تستلزم الظروف ذلك، و كذلك أن يمارس حريته السياسية من خلال إرساء أسس الديمقراطية الليبرالية.[2]

و على أساس هذا الاعتقاد نشأت الفلسفة الرأسمالية و اتجه خطابها الإيديولوجي إلى نشر فكرة، أن تأثير آليات السوق الحرة لابد أن ينتج عالما متجانسا و مندمجا، غير أن التوسع الرأسمالي في رأي " سمير أمين " أنتج عكس ذلك بل مزيدا من الهيمنة و الاستعمار و الإمبريالية، لذلك فليس الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية كما كان يعتقد " فلاديمير لينين V. Lénine " و إنما هو " صفة من الصفات الدائمة من التوسع الرأسمالي منذ خمسة قرون[3].

---

[1]- سمير أمين. **نحو نظرية للثقافة** (نقد التمركز الأوروبي و التمركز الأوروبي المعكوس)، ص 90.
[2]- برهان غليون؛ سمير أمين. **ثقافة العولمة أو عولمة الثقافة**، ص 64 .
[3]- المرجع نفسه، ص ص 65 – 66.

أما المفكر المغربي " يحي اليحياوي " فقد نظر إلى مشروع العولمة من منظور السياسة الاقتصادية الدولية المنتهجة من طرف القوى الاقتصادية العالمية، هذا المشروع في حقيقته هو تكريس لسلطة الشركات العالمية العملاقة، و تقليص سلطة الدولة الوطنية و سيادتها، و الذي يظهر فيما يسمى "بالليبرالية الجديدة". فالعولمة استعمار من نوع جديد يتخذ من الزيف الإيديولوجي سلاحا قويا و أداة فعالة للسيطرة على ثروات العالم و الانفراد بها. لذلك قال: "فالعولمة الناشئة و خطاب الليبرالية المصاحب لها، لم يكن ليخلوان من زيف إيديولوجي صارخ و تغطية إعلامية واضحة، هدفها الأساسي التمرير و التبرير لمرحلة جديدة / متجددة من تاريخ تطور الرأسمالية، و تكييف هذا التطور و منطق العصر، و لنقل تكييفه (تكييف العصر) حسب منطقها (منطق الرأسمالية) و تطورها."[1] و قال أيضا: " و أبرزنا أن هناك من المتحمسين للظاهرة من المتبنين لخطابها من اعتبرها طبيعية في صيرورتها، بريئة في توجهاتها و خلاصية في أهدافها، إلا أننا لا نرى في سماتها – كما يرى ذلك غيرنا – إلا تكريسا لحيوية الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، و تقليصا لقدرة الدول و الأمم على مجابهتها، و تهميشا لتطلعات أمم و شعوب في التنمية في ظلها."[2] و يعني ذلك أن خطاب العولمة المروج له، لا يبرر في حقيقته سوى خطاب الليبرالية العالمية الجديدة، الذي تسعى الشركات العالمية العملاقة من ورائه إلى تقسيم العالم الثالث إلى مناطق للنفوذ، و استغلال ثرواته من جهة، و جعله أسواقا استهلاكية من جهة أخرى. لذلك يفرض منطق العولمة على دول العالم الثالث خاصة، ضرورة تكييف سياستها الاقتصادية و نظمها الاجتماعية و الثقافية، و ممارسة سلطتها مع متطلبات النظام العالمي الجديد، الذي يطالب الدول بضرورة الاندماج في السوق العالمية، و تحرير التجارة، و فتح الحدود أمام حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، و حركة رؤوس الأموال. كما يطالبها أيضا بضرورة انتهاج الديمقراطية كما يتصورها الغرب كأرقى أشكال التنظيم السياسي، ما دام يقوم على الحرية كحق طبيعي و يتفق مع الطبيعة البشرية، في حين كل ذلك ما هو سوى تأسيس لإيديولوجية أن حضارة العولمة إنما هي حضارة الديمقراطية و اقتصاد السوق.

---

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة . أية عولمة ؟**، إفريقيا الشرق 1999، ص 39.
[2]- المرجع نفسه، ص 39.

و من جهة أخرى، يظهر أن وراء كل التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين الأمم في العالم، نجد التحكم الواسع للشركات العالمية العملاقة في كل آليات النظام العالمي الجديد. و من هذا المنظور فالعولمة تمثل استراتيجية هذه الشركات لامتلاك العالم. قال "ريكاردو بتريلا Ricardo Patrella ": "... إن القرارات الكبرى (التي تحول الحاضر و تخلق المستقبل) في تخصيص الموارد التكنولوجية و الاقتصادية التي تهم عدة دول، و مناطق من العالم أصبحت من صلاحية الشركات العالمية الكبرى ... و أن الدول لم تعد تلعب – حسب ما يتراء– إلا دورا ثانويا منعزلا مهمشا بالنسبة للشركات، فالدول لم تعد تعمل بتبصر بل بتراجع، أصبحت التابعة لا المسيرة."[1]

و يعني هذا القول أن الدول في عصر العولمة لم تعد العنصر الأساسي في صياغة القرارات الكبرى، بل هناك تدخل شريك جديد فعال و قوي، و له كل السلطة، و يتمثل هذا الشريك في الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، فالقرارات التي تتخذ على المستوى الإقليمي أو الدولي إزاء التحولات العالمية المتسارعة، لابد أن تخدم بشكل مباشر أو غير مباشر مصالح هذه الشركات بالدرجة الأولى.

و هكذا يتضح لنا أن سلطة القرار في عصر العولمة قد انتقلت من الدولة الوطنية إلى الشركات العالمية العملاقة، ما دامت تمثل مركز الثقل في النظام العالمي الجديد، و تحدد حاكمية الاقتصاد العالمي. و من جهة أخرى فبقدر ما يزداد نفوذ هذه الشركات بقدر ما تصبح الدول أدوات ضرورية بالنسبة لها، ليس من أجل تهيئة البنى التحتية لاستثماراتها، و تسهيل حركتها، ولا من أجل توفير مجالات و إمكانيات للبحث و التطوير التكنولوجي، و لا من أجل وضع تشريعات مرنة تشجع جلب استثماراتها فحسب، بل من أجل أن تضمن لها مساعدات قانونية، تجارية، دبلوماسية و سياسية لخوض معركة البقاء في السوق العالمية، و هكذا تصبح الدول تتصرف كشركات تتصارع في حلبة المنافسة في السوق العالمية أمام الشركات العالمية العملاقة، فتنتقل من كونها كضامنة و مدافعة و مسؤولة عن المصلحة العامة، و معترفة بسيادة و استقلالية بعضها البعض، إلى فاعل اقتصادي يخدم المصالح الخاصة لهذه الشركات.

---

[1]- نقلا عن يحي اليحياوي. **العولمة . أية عولمة ؟**، ص ص 48 – 49.

و لأجل هذا يرفض فلاسفة الليبرالية العالمية الجديدة أي خطاب يبين نقائص وسلبيات العولمة، و يعتبرون كل حركة معادية لها هي حركة لاأخلاقية و متخلفة، لأنهم يرون أن العولمة إطار مرجعي ضروري لجعل النظام الاقتصادي العالمي الجديد نظاما شرعيا. قال " بيتر مريتان Peter Maritain: " إن المواقف المعادية للعولمة موافق لاأخلاقية محضة لأنها تتصدى لتطلعات دول العالم الثالث في التمتع بامتيازات نمط محدد للعمل بالغرب. قد يقول قائل أن العولمة تخلق من الخاسرين أكثر ما تخلق من الرابحين، هذا القول خاطئ لا بالمعطيات المطلقة فحسب لكن بالرجوع إلى النسبية منها أيضا، وهو ما أثبتته معظم الدراسات الإحصائية و الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب...إن تطلعات فقراء العالم الثالث وتعطشهم للثروة و الرفاه و الحرية تملؤني سعادة. ماذا عسى مناهضي العولمة أن يقولوا لهم؟ هل يقولوا لهم أن لا حق لهم في اختيار مستقبلهم لأننا – نحن الأوروبيون – لم نستطع التكيف بما فيه الكفاية لمنحكم الحق؟ أين الأخلاق في هذه العملية ؟."[1] وهنا يظهر بوضوح تام الزيف الإيديولوجي الذي يروج له المدافعون عن العولمة، على أن الاندماج في تيار العولمة حق كل الشعوب و الدول للاستفادة و الاستمتاع بنتائجها، و أنها إيجابية لتحقيق التنمية. لكن ذلك ما هو سوى وهم إيديولوجي، لأن الحقيقة التي لا يمكن الإغفال عنها هي أن الذي يندمج في تيار العولمة في كل أبعادها، لا يخضع سوى لقوانين الدول الغربية العظمى، و الدول التي لا تعترف بذلك فإنها محكوم عليها بأن تبقى على هامش التاريخ و إلى الأبد، و يستحيل عليها أن تحقق التنمية الفعلية، و أن المنظمات النقدية و المالية و التجارية الدولية، جزء من مخطط الهيمنة الذي وضعته القوى الليبرالية العالمية.

و يرى " يحي اليحياوي " أن هناك خمسة حقائق تبين طبيعة الوساطة التي تقوم بها هذه المنظمات بين الشركات العالمية العملاقة و دولها المحلية، و الأسواق الفعلية و المحتملة. و تتمثل هذه الحقائق فيما يلي:

1- الحقيقة الأولى تبين أن المتأمل و الدارس لبنود المؤسسات النقدية و المالية و التجارية الدولية، و بعد الاطلاع على طبيعة ممارساتها، يكتشف أن هذه المؤسسات لا تعمل على توفير الشروط اللازمة و الضرورية لضمان اقتصاد عالمي منظم و متناسق، بقدر ما تكرس

[1]- نقلا عن يحي اليحياوي. **العولمة . أية عولمة ؟**، ص 37.

إيديولوجية ضمنية صارخة تبرر ضرورة تعميم التبادل الحر و عولمته، و تحرير الفضاءات الموجودة جمركيا، ماليا، إداريا، و قانونيا، و هذا حتى تجعل من نظام التجارة الحرة عقيدة عليا و مقدسة، تهيمن على كل الاعتبارات الاجتماعية و الثقافية و السياسية الأخرى.

2- الحقيقة الثانية تبين أن القوانين التي وضعتها هذه المؤسسات و خاصة منظمة التجارة العالمية، لا تأخذ بعين الاعتبار الحالات الاقتصادية للدول الضعيفة، و التي تعاني من هشاشة قواعدها الاقتصادية، بقدر ما تفرض عليها عولمة قسرية، من نتائجها تنمية التخلف و الاغتراب فيها.

3- الحقيقة الثالثة تؤكد أن الشركات العالمية متعددة الجنسيات و دولها المحلية، و بحكم مكانتها في النظام العالمي، لا تبالي بالتشريعات و القوانين التي لا تخدم مصالحها الخاصة، و استراتيجيتها الاستعمارية، أو تتعارض مع منطق توسعها. و لذلك تقوم دولها المحلية باستخدام خطاب العولمة سواء كخطاب إيديولوجي أو كممارسة ليس كهدف استراتيجي، و إنما كوسيلة لتحقيق عولمة قائمة على الاستغلال و الهيمنة و التفاوت.

4- الحقيقة الرابعة تبين أن المؤسسات النقدية و المالية و التجارية الدولية بقدر ما تشجع نظام التجارة الحرة و تعمل على عولمته، بقدر ما تجد نفسها داخل نظام شبكي تترابط فيه مختلف المؤسسات و تتداخل فيما بينها، دون أن تملك القدرة على التحرر منه، و هو نظام يسيره خبراء و عباقرة الاقتصاد الدولي، و هم يمثلون السلطة العليا و الرؤوس المدبرة لكل الاستراتيجيات و الخطط التي يسير عليها النظام العالمي الجديد.

5- الحقيقة الخامسة توضح أن هذه المؤسسات الدولية شأنها شأن الدول الوطنية، لا تخدم في نهاية المطاف سوى أهداف الشركات العالمية متعددة الجنسيات، و المصالح المشتركة للقوى العظمى، ما دام هؤلاء هم الذين يحددون و يقررون أهداف و مهام هذه المؤسسات و تطلعاتها و رهاناتها و يضعون قوانينها. و لا يتسنى لهم ذلك إلا بتعميم التوجهات السياسية للدول الكبرى.، و هو ما يؤدي في الوقت نفسه إلى القضاء على الخصوصيات الثقافية و السياسات الوطنية، و النظم الاقتصادية و الاجتماعية المحلية.[1]

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص ص 57- 60.

إن هذه الحقائق تبين بشكل واضح و مقصود أن العولمة لا تعبر في نهاية المطاف سوى عن مبررات، القصد منها إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد، يخدم بشكل مباشر أو غير مباشر المصالح المشتركة للدول المتقدمة و شركاتها العالمية.

و من جهة أخرى نجد هناك خلط بين الهدف من العولمة و العولمة كوسيلة لدى القوى العالمية العظمى، التي تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في النظام العالمي. هذا الخلط هو الذي جعل بعض الباحثين لا يعتبرون العولمة ظاهرة ظرفية هامشية ساهمت في نشوئها عوامل محددة و متباينة، و ستؤدي إلى زوالها، بل يعتبرونها قطيعة حقيقية مع النظام العالمي السابق حتى و إن تظهر بمظهر التوسع الإيديولوجي. و يقول التقرير الذي قدمه المركز الدولي لحقوق الإنسان و التنمية و الديمقراطية ما يلي:" إن العولمة في طريقها إلى تحويل دور الدولة (الأمة) تحويلا جذريا، فالامتيازات الاقتصادية التي وضعتها الحكومات اعتبارا لدرجة تدخلها الاقتصادي، و لسياساتها المالية و الجبائية، محدودة بعوامل دولية لا رقيب عليها. و ما لا مفر لأحد منها أن هناك العديد من دول العالم الثالث التي تشتكي من هذا الواقع منذ سنين، و أساسا بسبب الشروط الكارثية التي فرضتها عليها برامج و سياسات التقويم الهيكلي، إلا أننا نلاحظ أنه اليوم حتى حكومات الدول الكبرى مضطرة للتنازل عن حصة جد هامة من سيادتها، نتيجة ضرورات السوق العالمية، و تعترضها صعوبات جمة للحفاظ على البرامج الاجتماعية التي آنستها لشعوبها و ارتكنت إليها ". و يخلص التقرير إلى القول بأن " القرارات الاقتصادية التي تطال الاستثمار و الملكية الفكرية، و المعايير التقنية و البرامج الاجتماعية الجديدة، تنصرف تدريجيا عن الحكومات الوطنية، و تتبع تدريجيا البيروقراطيات العبروطنية و الشركات الخاصة الكبرى.[1]

فالعولمة بحسب هذا التقرير تؤسس لمشروع إيديولوجي ليبرالي محض و متطرف، تقوم الشركات العالمية متعددة الجنسيات بتنفيذه باعتبارها تهيمن على أكبر حصة من الإنتاج العالمي، و قد أصبحت بحكم هذه القوة، الفاعل الرئيسي في التحكيم بين فضاءات وطنية مختلقة، مضطرة إلى التكيف و متطلبات هذه الشركات.

---

[1]- نقلا عن يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص ص 84، 85.

كما أن العولمة مرتبطة جدليا بالثورة التكنولوجية في مجال الإعلام و الاتصال و المعلومات، أي أن تزامن ظاهرة العولمة مع القفزة النوعية في مجال تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، لم يكن صدفة بل كان نتيجة تفاعل جدلي عميق، بين مشروع الليبرالية الذي فرض الاتجاه نحو الاندماج العالمي في المجالات الاقتصادية و السياسية، و المالية و الثقافية و الاجتماعية، و بين ضرورة تدعيم هذا الاندماج العالمي بوسائل متطورة لاسيما وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، و ذلك حتى يضمن سهولة و مرونة تحقيق هذا الاندماج العالمي و بشكل واسع. و لهذا نكتشف أن هذا الارتباط الجدلي بين العولمة و الثورة في مجال تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، كان موضوع دراسة و تخطيط محكم قام به الفاعلون الاقتصاديون الليبراليون الدوليون. و يقدم "يحي اليحياوي" خمس معطيات أساسية تؤكد صحة ذلك هي:

1- أن العولمة لم يكن لها أن تتعمق و يتسع نطاقها لو لا توفر وسائل متطورة للإعلام و الاتصال، و شبكة معلوماتية عالمية بحيث تسمح بانتشار واسع و سريع للأفكار الليبرالية و خططها الاقتصادية، لأن هذه الوسائل تخترق الحدود الجغرافية و السياسية للدول، دون أن تقدر هذه الأخيرة على التحكم فيها، و من ثم يتسع نطاق عملية إنتاج و توزيع ونقل السلع و الخدمات ليأخذ بعدا عالميا. ومن جهة أخرى، يقلص تكاليف المتعاملين مع حركة السوق العالمية، بحيث يمكن لأي متعامل اقتصادي و تجاري أن يطلع على نشاط السوق و البورصة العالمية، دون أن يكلفه ذلك عناء الانتقال الجسدي إلى عين المكان، كما يمكنه أيضا أن يحصل على معلومات دقيقة و كافية فيما يخص مختلف الأنشطة الاقتصادية و التجارية على مستوى العالم، دون إنفاق تكاليف باهظة لذلك. و هنا نكتشف أن العولمة قد وجدت أداة مثلى و فعالة لنشر الخطاب الإيديولوجي لليبرالية العالمية، و ممارسة الشركات العالمية لمختلف أنشطتها الاقتصادية و التجارية دون وجود أية عراقيل.

2- إن هذه الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات لم يكن لتحصل و يتسع نطاقها و تنتشر، لولا اتساع و مرونة شبكة العلاقات الاقتصادية و التجارية و المالية الدولية.

3- أن بقدر ما تنتشر و تتعمق قيم العولمة بقدر ما تتعولم وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، مما جعل ذلك من السمات الرئيسية للعولمة الحالية.

4- أن العولمة لم تتحقق و تنتشر خطابا و ممارسة لولا النشاط المكثف لوسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، و يظهر ذلك من خلال شبكات البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية و شبكة المعلومات العالمية " الانترنت " و غيرها.

5- أن تمرير خطاب وممارسة العولمة تزامن مع بروز خطاب آخر يقوم على التنافسية، و المرونة و اللاتقنين، و تكريس قيم السوق الليبرالية الحرة.[1]

و بناء على ذلك، تحولت عبارة " القرية الكونية " المروج لها، من مجرد مشروع مستقبلي إلى حقيقة واقعية تتبناها الدراسات في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية. و في اعتقاد " يحي اليحياوي " أن هناك أربعة أسباب لذلك هي:

1- أن الطابع الشمولي الذي تحمله عبارة " القرية الكونية " موازاة مع مصطلح العولمة تعني أن كل شعوب و دول العالم ستتداخل إعلاميا، إتصالاتيا، معلوماتيا، اقتصاديا، سياسيا اجتماعيا، ثقافيا وأمنيا، فيصبح العالم أشبه بقرية بحيث ما يحدث في إحدى جهات القرية سرعان ما ينتشر في كل أنحاء القرية وفي أسرع وقت ممكن.

2- ما دام العالم في طريقه إلى أن يصبح قرية كونية، فهذا يعني أن هناك احتكاكا و تفاعلا واسعا بين القوى الاقتصادية العالمية عبر سياسة التكتل.

3- إن النموذج الفكري الاستراتيجي العالمي الجديد، الذي يمأسس و يمهد له الخبراء في التكنولوجيا و الاقتصاد و المال و الأعمال، و كذا المختصون في نظريات التنظيم و التسيير و سياسات التسويق، لا يرون في تنظيم الوحدات الاقتصادية إلا انصهارا كاملا لعمليات التصميم و التصنيع و التوزيع و الاستهلاك، وفق قاعدة إعلامية تسمح لأي فرد أن يبلغ شبكاتها و يستفيد منها كمستهلك. كما أنهم لا يرون الحقوق و الواجبات إلا من جانبها الاقتصادي و التجاري، و يتجاهلون الجوانب الأخرى، فما ينبغي عولمته هو السوق و ثقافته.

---

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة . أية عولمة ؟**، ص ص 118- 121.

4- إن الخطاب المتبني لمصطلح " القرية الكونية " على المستوى المجتمعي، يحدد أبعادها من الجانب الثقافي خصوصا. فمجتمع هذه القرية هو مجتمع الثقافة الحميمية يحكمه العدل و المساواة في الاستفادة من وسائل الإعلام و الاتصال، و شبكات المعلومات العالمية في الثقافة و نظم التربية و التعليم و الاتصال و التواصل. فلم تكتفي هذه الوسائل بعولمة الاقتصاد و المال و نظم التسيير و التسويق.[1]

و في هذا الإطار تكون المشاريع الصناعية الضخمة التي تعتزم الدول الصناعية الكبرى إنجازها خاصة في مجال طرق الإعلام و الاتصال و شبكات المعلومات، لا تكون سوى الركيزة الأولى لبناء مجتمع الإعلام و الاتصال، و تعميمه في كل أنحاء العالم. و هذا يعني أن الدول الصناعية الكبرى تكون قد دخلت فعلا عصر الموجة الثالثة، و وظفت لذلك كل الإمكانات و الكفاءات، و حددت البرامج و المحتويات و مراحل التنفيذ و التطبيق. و هذا ما هو سوى تكريس للإيديولوجية الليبرالية التي تقوم أساسا بنشر سياسة اقتصاد السوق و التنافسية، و بناء و تشييد مجتمع الإعلام والاتصال.

و نكتشف من خلال هذا التحليل أن السلطة كل السلطة للشركات العالمية متعددة الجنسيات و هي الفاعل و المحرك الرئيس لديناميكية العولمة و في كل آلياتها، و ذلك ضمن خطاب إيديولوجي مهيمن يهدف إلى توسيع فضاء استغلالها و استثمارها، و إقامة سوق عالمية واحدة موحدة التي أصبحت تفرض نفسها كعقيد دينية. و في هذا السياق قال " محمد سبيلا ": " أصبحت العولمة اليوم بأبعادها المختلفة بمثابة ديانة اقتصادية كونية جديدة لها طقوسها و أحبارها و وصاياها، شعارها وحدانية السوق قوامها السوق الواحد الفكر الواحد، في إطار ما يطلق عليه اليوم اسم " الليبرالية الجديدة " بمضمونها التوحيدي الواسع.[2]

هذه العقيدة أو الديانة الاقتصادية الجديدة لابد أن تتجسد و تنتشر، وفق مرتكزات أرادها الخطاب الإيديولوجي السائد أن تكون بديهيات لا جدال فيها بل هي مقدسات. و تتمثل فيما يلي:

---

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص ص123 – 125.
[2]- نقلا عن المرجع نفسه، ص 6.

1- ضرورة تحرير La libéralisation الأسواق الوطنية المحلية و فتح الحدود لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، و التنقل الحر لرؤوس الأموال و السلع و الخدمات و الأفراد عبر كل مناطق العالم.

2- إزاحة التقنين عن الاقتصاد و المال و الأعمال، مادام دور الدولة أصبح دورا ثانويا في ظل اقتصاد معولم مبني على حرية التبادل في كل المجالات.

3- خوصصة كل المرافق الاقتصادية ما دامت الملكية و سلطة التسيير و المراقبة، قد أصبحت في يد الشركات العالمية متعددة الجنسيات، باعتبارها لا تخضع لأية سلطة عليا سوى سلطتها و سيادتها المطلقة.

إن هذه المرتكزات يقدمها الخطاب الإيديولوجي الليبرالي المهيمن على أنها سر التفاعل مع الواقع الجديد، و سبيل الفعل في الشأن العالمي المشترك، و مكمن الواقعية البراغماتية في التفكير و التصور. و من جهة أخرى حذر هذا الخطاب من إمكانية إحداث كارثة إذا ما اتجهت الدول إلى اختيارات أخرى، و أكد على حتمية اعتماد النظم التي اتضحت أنها ناجحة و مستمرة و صامدة أمام الأزمات و التوترات العالمية.

و في هذا السياق قال " ريكاردو بتريلا "Ricardo Patrella: " إن جداول القانون الجديد لا تنحصر في تكريس تحالف السوق و التكنولوجيا مع مجموع البشرية فحسب، بل أيضا إشاعة رسالة أن السوق هو" الملهم " الوحيد للإنسان و المجتمع، و مكمن الخلاص للأفراد و الجماعات ما دامت هذه الجداول مبنية على الوصايا الستة المحققة لخلاص الإنسانية الممهدة لانعتاقها."[1] و تتمثل هذه الوصايا الستة حسب "يحي اليحياوي" فيما يلي :

1- الوصية الأولى تؤكد بأن لا أحد يمكنه أن يوقف تيار العولمة باعتبارها تطورا إيجابيا و طبيعيا لحركة رأس المال و السوق، و استراتيجية الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وهو نتيجة حتمية لهذه الحركية و ضرورة تكييفها مع متطلبات المرحلة الجديدة.

2- الوصية الثانية تبين أنه ينبغي التكيف و الانضباط مع الثورة التكنولوجية الراهنة التي تمس مجالات الطاقة و النقل و وسائل الإعلام و الاتصال، بحكم التحول السريع للواقع

[1]- نقلا عن يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص 132.

الإنساني الذي يشير إلى بداية نشوء مجتمع جديد، و هو مجتمع الإعلام، كفيل بأن يحقق التنمية المستدامة، و فرص الشغل و الاندماج في اقتصاد القرن الواحد و العشرين.

3- الوصية الثالثة تؤكد على أن كل فرد و كل مجتمع بشري و كل مجموعة ترابية يجب أن تكون الممتازة و الأكثر قوة.

4- الوصية الرابعة تؤكد على أنه يجب تحرير الأسواق الوطنية المحلية لتشكيل فضاء تجاري عالمي واحد، و يجب إبعاد كل ما هو قومي لهذه الأسواق و الطابع السيادي للحدود و التشريعات، على اعتبار أن مصلحة الدول تكمن في السوق العالمية الموحدة لا في السوق الوطنية المشتتة.

5- الوصية الخامسة تؤكد على أنه يجب على الدولة أن توفر المناخ العام و الأمثل لعمل الشركات العالمية متعددة الجنسيات، و هي التي من شأنها أن تحدد شروط المنافسة و بالتالي، فمن الضروري عدم تقنين آليات السوق و التدخل في توجيه الاقتصاد، بل يجب أن يترك ذلك لحرية المنتجين و الماليين و المستهلكين.

6- الوصية السادسة تؤكد على ضرورة انتهاج سياسة الخوصصة في كل قطاعات الاقتصاد و المال و التجارة، ما دامت سياسة الملكية العمومية لا تعبر عن ظاهرة طبيعية، بقدر ما تكرس ممارسات البيروقراطية و الرشوة. هذه الوصية هي التي يرى فيها الفكر الليبرالي طريق الخلاص و الانعتاق، كونها تمأسس للفعل و التفاعل في القرية الكونية.[1]

و يذهب " رامونيه إيغناسيو R. Ignacio " إلى الاعتقاد بأن العولمة هي تأسيس لإيديولوجية " الفكر الواحد". و القصد من هذه العبارة " الترجمة الإيديولوجية – ذات التطلع الشمولي – لمصالح مجموعة من القوى الاقتصادية، مصالح الرأسمال الدولي بالخصوص."[2] و يجد " الفكر الواحد " أسسه و مصادره الإيديولوجية في السياسات و الاستراتيجيات التي تنتهجها المؤسسات النقدية و المالية و التجارية الدولية، لاسيما البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE و غيرها. هذه المؤسسات الدولية أدمجت بتمويلاتها العديد من مراكز البحوث و الجامعات، و المعاهد و المؤسسات التعليمية لخدمة أفكارها، و نشرها عبر كامل الكرة الأرضية على أنها أفكار

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص ص 133- 135.
[2]- المرجع نفسه، ص 188.

صحيحة و واقعية، و من الضروري الأخذ بها لتحقيق التنمية و الاستفادة من منتجات العولمة.

و المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه إيديولوجية " الفكر الواحد " هو جعل الاقتصاد يتفوق على السياسة و تبرير ذلك على أنه تفوق طبيعي، بحيث أن حسن التسيير الاقتصادي يحدد بالضرورة حسن التسيير السياسي، فالدولة التي تمتلك القوة الاقتصادية و تسيطر على نشاط السوق الإقليمية و الدولية، يكون لها تأثير قوي على القرارات السياسية و تتحكم فيها و توجهها إلى ما يخدم مصالحها، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.[1]

و في هذا السياق يحدد رامونيه إيغناسيو ثلاثة ركائز أساسية تقوم عليها إيديولوجية " الفكر الواحد ". و تتمثل فيما يلي :

1- الركيزة الأول تتمثل في قيام إيديولوجية " الفكر الواحد " بنشر فكرة أن العولمة قدرا محتوما لا مجال لمناقشتها أو رفضها، و من ثم فما يحدث في عصر العولمة من تغيرات و تحولات في بنية المجتمع الدولي و النظام الدولي لا يخضع للتأويل و اختلاف الرأي، لأن ذلك كان محكوم عليه أن يحدث وفق محددات قدرية حتمية، و أنه قدر على العالم أن يتعولم في كل جوانبه، و أنه من القدر المحتوم أن يقوم النظام العالمي الجديد على القوة الاقتصادية على حساب القوة السياسية، لذلك ينبغي على الدول الموجودة على هامش التاريخ أن تتسارع إلى البحث عن أدوات التكيف مع هذا الواقع الدولي الجديد و الاندماج فيه.

2- الركيزة الثانية: إن ما يفكر فيه الرأي العام و يتفق عليه، يمثل الحقيقة التي لا يمكن الإغفال عنها، و يتمثل ذلك في " الفكر الواحد " على أنه حقيقة متفق عليها كواقع موضوعي يجب التعامل معه كما هو معطى. هذا " الفكر الواحد " يعبر عن دقة الترتيب و الهيكلة و في أشكال محددة، و في قوانين و نماذج و قواعد مضبوطة بدقة، وهو ما بجعل الكل يخضع و يرتكز على الامتثالية و النمطية، هذا التنميط و الهيكلة في السلوك و التفكير و التصور، هو الذي تروج له وسائل الإعلام و الاتصال، و تدافع عنه على أنه النموذج الصائب و المصيب في التفكير، و أنه الرأي المتقاسم بين جميع المجتمعات. و من ثم فمن التخلف و الانحطاط، التفكير خارج هذه النمطية و الترتيب المحدد و المضبوط ضبطا دقيقا.

---

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص 189.

3- الركيزة الثالثة: إن الأهم في التفكير هو تصور المصلحة الخاصة و الوعي بها، و تحقيق التطلعات الخاصة من وراء كل فعل مؤثر في الاقتصاد أو في المجتمع أو في الثقافة أو في السياسة أو في الفكر، لذلك فليس مهما أن تتصور الأشياء و تفكر فيها كما يتقبلها المجتمع و يتفق مع سلم القيم المشتركة، بل وفق ما يتفق مع المصالح الخاصة.[1]

و يعتقد "يحي اليحياوي" أن هناك خمسة حقائق مركزية تبين أن إيديولوجية " الفكر الواحد" هي الإيديولوجية المتشكلة في نهاية القرن الواحد و العشرين. و تتمثل هذه الحقائق فيما يلي:

1- إنّ بداية القرن الواحد و العشرين هيّ تجسيد لإيديولوجيّة " الفكر الواحد"، و من الضروري أن يحصل هذا التّجسيد دون غيره من أنماط التّفكير و الإيديولوجيات، و هذا نظرا لقوة تأثيرها و دقّة ترتيباتها و نمطيتها. و في الحقيقة لا تمثل هذه الإيديولوجية سوى سلطة الفكر الليبرالي المهيمن في جميع النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على أنه نهاية التاريخ، و أكمل أشكال التفكير المنظم و المنسجم مع الطبيعة البشرية و المحقق لها.

2- إن الذي جعل إيديولوجية " الفكر الواحد " تهيمن في بداية القرن الواحد و العشرين بكل هذه القوة و السلطة، هو تعاظم منطق السوق الحرة و قوة قوانينه في التحكم في آليات الديناميكية الاقتصادية العالمية، حتى أصبحت السياسة في حد ذاتها أداة لخدمة الاقتصاد و إدارة الأعمال. فهيمنة القوة الاقتصادية تتحكم في كل أشكال التنظيم السياسي، و أن أسياد العالم الجدد ليسوا المتحكمين في النظم والقرارات السياسية الدولية، و إنما هم المتحكمون في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآليات السوق. فالعولمة هي توحيد العالم اقتصاديا و تجاريا والدول شركات عالمية عملاقة، و حكوماتها بمثابة مسيرين لهذه الشركات.

3- إن تكريس " الفكر الواحد " و ترسيخه لابد أن يعتمد كل الاعتماد على كل أشكال الدعم الحكومي و غير الحكومي، و حسب الليبراليين الجدد، فإن ذلك يبدأ أولا بتحويل الفضاء الثقافي عن طريق نشر أفكار ليبرالية و قيم استهلاكية جديدة، عبر مختلف وسائل الإعلام و الاتصال، و من ثم وجب التكفل بالذين ينتجون هذه القيم و الأفكار و توفير لهم الظروف المناسبة لدراستها و توزيعها و نشرها. لذلك تقوم المؤسسات الكبرى باستقطاب المفكرين

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة . أية عولمة ؟**، ص ص 191، 192.

و الباحثين و العلماء من مختلف المعاهد الجامعات و من مختلف البلدان، و تمويل مراكز البحث المهتمة بدراسة وإنتاج و نشر و توزيع الفكر الليبرالي الجديد، و مبادئ البراغماتية و غيرها.

4- بناء على ضرورة تحويل الفضاء الثقافي، تعمل إيديولوجية " الفكر الواحد " على توظيف كل ما تنتجه التكنولوجيا خاصة في مجال الإعلام و الاتصال، و ذلك من أجل نشر و تبرير تصوراتها و أفكارها و حقائقها.

5- لم يكن من الممكن أن تصبح المؤسسات المالية و النقدية و التجارية المنبثقة عن لقاء بريتون وودز مؤسسات دولية، لو لم تخدم المصالح الكاملة و المشتركة للقوى الليبرالية العالمية المهيمنة.[1]

يستنتج " يحي اليحياوي " من تحليله لموجة العولمة أنه لا يمكن رفض العولمة لأنها واقع موضوعي جديد آلت إليه التحولات الدولية المتسارعة، بل يجب البحث عن أدوات التكيف معها، و ما تآخذ العولمة عليه هو طريقة توظيف آلياتها، فما هي في نهاية الأمر سوى تبرير لخطاب إيديولوجي و ممارسات الليبرالية الجديدة التي تقدس حرية رأس المال و آليات السوق، و من ثم تبرر تفوق الأقوياء و تفرض التكيف مع منطقهم. و لهذا فليست هناك أية أنسنة في إيديولوجية العولمة لأن الخطاب الليبرالي المهيمن لا يرى في الأنسنة سوى وجها من وجوه قوة الأقوى.

و البديل لمواجهة موجة العولمة في نظر " يحي اليحياوي " يتمثل في تنظيم الانتفاضة ضدها و ذلك عن طريق نزع سلاح السوق و الاقتصاد و المال، و نشر قيم ترفض تقديس كل ذلك و نشر فكرة محدودية التنافسية، و أن ذلك ليس قدرا و حتمية، و في المقابل يجب تأسيس نظام عالمي جديد يأخذ بعين الاعتبار حق كل الدول في التنمية وممارسة سيادتها و صلاحيتها، وفق ديمقراطية متحررة من هيمنة قيم السوق، و إعطاء التنمية بعدها الاجتماعي و الإنساني، ليس كما يريده المهيمنون و إنما كما يجب أن يكون في حقيقته.[2]

و نجد في الغرب كثيرا من الزعماء السياسيين و المفكرين ممن انتقد العولمة على أنها مجرد إيديولوجيا و ليست حتمية أو قدرا كما يدعي أباء الليبرالية العالمية الجديدة، على الرغم

---

[1]- يحي اليحياوي. **العولمة. أية عولمة؟**، ص ص 195- 199.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 211 – 212.

من اعترافهم في الوقت نفسه بأنها واقعا موضوعيا يعكس موجة من التغيرات و التحولات الاقتصادية و السياسية، و الاجتماعية و الثقافية والأمنية العالمية. يقول " شارل باسكوا P.Charle"(الوزير الفرنسي السابق و رئيس التجمع من أجل فرنسا):" إن العولمة ليست ظاهرة نزلت من السماء، و أنها لا هي غير ممكن تفاديها، و لا هي غير ممكن تراجعها. فقد ثبت أنها ليست إلا شكلا من أشكال الإيديولوجيا الليبرالية المتطرفة التي تقوم على فرضية عجز الدول، و التي يراد فرضها على الشعوب باعتبارها أمرا واقعيا."[1]

و يعني ذلك أن العولمة ليست قدرا إلهيا ولا حتمية فرضتها قوانين موضوعية كما يدعي ذلك المفكرون الليبراليون و تروج له وسائل الإعلام و الاتصال، و ليست ظاهرة لا يمكن تفاديها بل هي شكل من أشكال تزييف الوعي الجماهيري لدي الدول الضعيفة بحقيقة الهيمنة الليبرالية العالمية الجديدة، و تبرير مصالح الشركات العالمية متعددة الجنسيات على أنها المصالح المشتركة لكل دول العالم. و من ثم يمكن لكل الدول الواقعة تحت الهيمنة الليبرالية أن تثور ضد العولمة بأن تكشف عن أبعادها و توجهاتها الحقيقية ثم العمل على تفادي آليات هيمنتها.

أما " وليام بيتبول B.William" (أحد النواب في الاتحاد الأوروبي) يؤكد على أن العولمة في ظل نهاية سيادة الدولة الوطنية تعتبر مرحلة بربرية العالم الجديدة، و يرى أن الدولة الوطنية هي الإطار الوحيد الممكن لتحقيق ديمقراطية حقيقية و تجسيد الإرادة العامة، و إذا ما تفكك هذا الإطار بفعل العولمة فإن ذلك يعتبر نهاية الديمقراطية[2]. و يقصد بذلك أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية مرهون ببقاء سلطة الدولة الوطنية و ممارسة سيادتها. و من ثم فمن التناقض أن نتصور تحقيق الديموقراطية في ظل العولمة، و في الوقت نفسه ندرك أن نظام العولمة يفرض على الدول فتح الحدود أمام حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، و التنقل الحر لرؤوس الأموال و السلع و الخدمات، و الامتثال لآليات السوق و قرارات المؤسسات النقدية و المالية و التجارية الدولية، و كل ذلك وسائل في أيدي الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و عابرة للقوميات، للهيمنة على ثروات العالم، و أن العولمة تعبر عن نهاية سيادة الدولة الوطنية و فتح المجال للاستبداد الاقتصادي و السياسي

[1]- نقلا عن باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص31.
[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و الاجتماعي و الثقافي، الذي تمارسه القوى الليبرالية العالمية على الدول الضعيفة بالخصوص، حتى لم يعد لمصطلح السيادة الوطنية أي معنى واقعي، و إنما مجرد إطار شكلي يعبر عن وجود الأفراد تحت سلطة الدولة.

و يعتقد الاقتصادي الفرنسي "روبير بوير B.Robert" أن العولمة مصطلح غامض و هو غموض مقصود بهدف تبرير و إعطاء الشرعية لعمل النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد، و هيمنة الشركات العالمية متعددة الجنسيات، و من ثم نشأ الخلط بين مفهوم العولمة و مفهوم الليبرالية المتطرفة. أما في نظر " فيفيان فوريستير Vivian FORESTER" أن العولمة ليست هي ليبرالية متطرفة، بل هي نتاج حتمي لتطور التقنية و العلوم، و هي بذلك لا يمكن تراجعها و لا تفاديها كظاهرة تاريخية. أما الليبرالية المتطرفة التي تطرح شعارات اقتصاد السوق الحر و المنافسة هي مرحلة تاريخية و ليست حتمية، و أن الخلط بين العولمة و الليبرالية يكون في صالح الليبرالية لأنه يجعلها تختفي وراء ستار، سماته ترجع إلى عولمة التقنية و العلوم و ليست إلى عولمة السوق. و ربما لهذا السبب تشيع الليبرالية مصطلح العولمة، لأن غموضه و جاذبيته اللغوية و القيمية يخدم أيديولوجيتها، و يحل متطلبات الليبرالية محل مقتضيات العولمة التقنية و العلمية[1]. و في رأي " أمارتيا سن Amartya Sen " أن المشكلة الكبرى في العولمة ليست فيما إذا كانت إيجابية أم سلبية، و فيما إذا كنا ضدها أم متبنين لها، و إنما في عدم العدالة في توزيع المكاسب التي حققتها بين الدول أو بين طبقات الشعب في الدولة الواحدة – على أساس أن العولمة قد حققت الكثير من المكاسب خاصة على الصعيد المعرفي و العلمي و التقني و من ثم فالأمر يتعلق بكيفية إدارة هذه المكاسب و مخاطرها من طرف الدول و الحكومات و القطاع الخاص.

و في السياق نفسه يقول " نتين ديساي Nitin Desai " (الوزير السابق للبيئة في جنوب إفريقيا، و الأمين العام لمؤتمر قمة الأرض في جوهانسبورغ 2002) أن المشكلة التي تعاني منها الدول ليست في انتشار العولمة و دمج العالم في منظومة قانونية و اقتصادية و تجارية واحدة، و إنما المشكلة في قلة و ضيق هذا الانتشار بسبب العراقيل و العوائق التي تخلقها الدول الصناعية الكبرى لعرقلة مسار التنمية في العالم النامي، و لو

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص 32.

كانت هذه العولمة بكل ما تحمله من دمج التجارة و الانتقال الحر للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأفكار، و بدون أية عراقيل و ذات انتشار واسع، فسوف يستفيد منها كل العالم النامي و بشكل واضح. لكن العولمة كما هي منتشرة الآن هي عولمة انتقائية ناقصة و لا تفيد إلا الدول الغنية، ومن ثم يصبح خطاب العولمة خطاب إيديولوجي لا يبرر سوى إرادة الهيمنة الليبرالية العالمية الجديدة. و يضيف المفكر الفرنسي " رامونيه إيغناسيو RAMONI Ignacio" بأن العولمة وحش ذات رأسين: مالي، و تكنولوجي. فهناك من جهة سيطرة المؤسسات المالية الدولية و هي تخدم مصالح القوى العظمى، و من جهة أخرى هناك احتكار التكنولوجيا من طرف الدول الغنية و المتقدمة، و لهذا فهي تمثل نظاما جديدا للشمولية و الهيمنة تسببت في إحداث الفوضى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في الكثير من دول العالم و خاصة الدول النامية[1].

و نظرا للسلطة التي تملكها الشركات العالمية متعددة الجنسيات في كل المجالات و قدرتها على التأثير في النظام العالمي، فقد رأى "جريمي بريشر Jerimy BREACHER" أن العولمة كما هي مسيرة حاليا لا تخدم سوى المصالح المشتركة للشركات العالمية متعددة الجنسيات و الدول الصناعية الكبرى، لذلك فهي عولمة مفروضة على بقية العالم على أنها قدر و حتمية، لكن ما تطالب به الشعوب و المجتمعات المحلية و الدول النامية، القائمون على نشر منطق العولمة و تفسيره، هو كيفية تطبيقه بحيث يحقق مصالحها و تنميتها. و بناء على ذلك ينبغي على الدول النامية من أجل أن تحقق مطلبها أن تستخدم آليات العولمة نفسها، للتعاون ومساندة بعضهم بعضا للوقوف في وجه الشركات العالمية متعددة الجنسيات و الدول الصناعية الكبرى. و قد بدأت نواة هذه التحركات في التشكل و الظهور في لقاء "سياتل " عام 1999، ثم بدأت في التوسع نحو كل القارات خاصة تلك التي جعلتها العولمة أكثر فقرا، و تسببت في دمارها و استنزاف ثرواتها الطبيعية و مكاسبها الاجتماعية و السياسية.[2]

أما العالم الاجتماعي الإنجليزي " أنطوني جيدنز Anthony GIDDENS " فقد قال بأن العولمة ليست ظاهرة جديدة في معطياتها و إنما بدأت بالتكوين قبل حوالي مئة عام، لكنها

---

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص 32.
[2]- المرجع نفسه، ص ص32- 33.

وصلت إلى مرحلة تاريخية جديدة بات فيها العالم محكوما من طرف الشركات العالمية متعدد الجنسيات، و التقنية الحديثة في مجالات الصناعة، بينما ضعف تأثير السياسة و بات معظم الناس لا يثقون في السياسات الوطنية.

و لكن من جهة أخرى يرى أنه من الخطأ النظر إلى العولمة كظاهرة اقتصادية فقط رغم أن المظهر الاقتصادي هو أبرز مظاهرها، و العالم يبدو أكثر عولمة اقتصاديا، بل ينبغي الإحاطة بجميع جوانبها، لأن الاندماج الاقتصادي لدول العالم لابد أن يكون له تأثير سياسي و اجتماعي و ثقافي إيديولوجي، كما لا يمكن الإغفال عن دور تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات في توسيع دائرة هذا الاندماج الاقتصادي، و ترسيخه و تمتين تأثيراته، نظرا لقدرتها على خرق الحدود دون أن تملك الدول القدرة على إيقافها أو مراقبة تسربها و التحكم فيها " فيبدو العالم أمامنا – كما يقول – جامحا ومنطلقا بسرعة هائلة فيما نحن نلهث خلفه " و يضيف قوله " أن العولمة التي توصف فعلا أنها حولت العالم إلى قرية معولمة صغيرة، قد حولته أيضا خاصة في البلدان الفقيرة إلى عملية نهب معولمة صغيرة."[1]

و يعني قوله هذا أن العالم في عصر العولمة قد أصبح ملك خاص لبعض الدول التي تشكل القوى الاقتصادية و السياسية العالمية، أما الدول الأخرى فهي مصادر للثروة و أسواق استهلاكية و حقول للاستثمار و زيادة الأرباح، مما يجعل الحركة في هذا العالم حركة غير منتظمة بل عشوائية و فوضوية تموج في كل الاتجاهات، حتى لم يعد للبشر القدرة على التحكم فيها، إنه " عالم منفلت " كما يقول (و هو العنوان الذي اختاره لكتابه في هذا الموضوع).

غير أنه لا يمكن تجاهل بعض إيجابيات العولمة و لو ضئيلة، فقد ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و الاجتماعي في الدول الفقيرة، و تحسن طفيف في المستوى الاجتماعي للفئات خاصة في مجال التعليم و الصحة العمومية مع بقاء التباين واضحا بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة[2].

---

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص 33.
[2]- المرجع نفسه، ص 33 – 34.

في حين يعتبر رئيس الوزراء ماليزيا السابق "مهاتير محمد" من بين المناهضين لسياسة العولمة في كل أبعادها، إذ لا يرى فيها سوى ترويجا لمنطق الأقوياء اقتصاديا و سياسيا، و نشرا لأيديولوجيتهم و قيمهم، و شعاراتهم التي لا نجد لها أي معنى واقعي. و الحقيقة أن سياسة العولمة هي سبب الأزمات الاقتصادية و المالية التي عاشتها بعض الدول خاصة الفقيرة، و هذا بسبب الاحتكار و المضاربة التي تمارسهما الشركات العالمية متعددة الجنسيات سواء في مجال تجارة المنتجات الاستهلاكية أو تجارة العملات. و في كلمة افتتاحية ألقاها في المؤتمر الإسلامي في ماليزيا عام 1999 تحدث عن تجربة ماليزيا في إطار موجة العولمة قال فيها:" اسمحوا لي أن أتحدث قليلا عن العولمة في كلمات و هي المفهوم و الظاهرة التي أصبحنا نعيش معها، و التي كانت ماليزيا لسوء الحظ قد جربتها في الفترة الماضية و وجدت أنها لم تتشكل لإغناء دول العالم أجمع و منهم الدول النامية مثلنا. لقد كنا على وشك أن نعلن إفلاسنا الكامل بسبب نظام العالم المعولم، و كدنا نتحول إلى متسولين و عالة على غيرنا، و أن نقع تحت وطأة أوامر القوى الكبرى الذين تختلف أجندتهم و أهدافهم عنا، و بالطبع هي أهداف ليست إسلامية". و هذا الاحتكار و المضاربة التي تمارسهما هذه الشركات وهيمنتها الكاملة على استراتيجيات النظام العالمي الجديد، و عرقلة مسار التنمية في الدول النامية، و نشر قيم التخلف فيها، كل ذلك كان عن طريق توظيف شبكة المعلومات العالمية أي " الانترنت". و في هذا السياق قال :" إن أكثر التغيرات الهامة التي جاء بها عصر المعلومات و تقنياته هي الانترنت، فقد أصبح فجأة فعل أشياء بطرق مختلفة و جديدة أمرا ممكنا، و أصبح من غير الممكن إيقاف انتشار المعلومات، لكن المعلومات ليست دائما لهدف المعرفة و لكنها أيضا لنشر الفحش و القذارة و الكذب التام التي ينشرها أناس يريدون تدمير تنمية و نهوض المجتمعات الإنسانية بما في ذلك الأمة الإسلامية".[1]

و من ثم فالأزمة المالية التي تعرضت لها ماليزيا كانت بسبب العولمة حيث حررت هذه الأخيرة السوق بشكل مطلق وفي جميع نشاطاته، و هذا هو السبب المباشر للأزمة المالية التي تعرضت لها ماليزيا حتى كادت أن تعلن خلالها إفلاسها الكامل، و أن تقدم نفسها

[1]- باتر محمد علي وردم. **العالم ليس للبيع(مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص - 35.

ضحية للقوى الاقتصادية العالمية و المؤسسات النقدية و المالية الدولية. و ما تعرضت له ماليزيا يمكن أن تتعرض له أية دولة في العالم خاصة دول العالم الثالث. فمنطق العولمة لا رحمة فيه و لا شفقة، لأن المتحكمين في هذا المنطق لا يفكرون سوى في كيفية زيادة أرباحهم و توسيع نفوذهم و استمراره، و هم لا يخضعون لأية سياسة خارج منطقهم بل هم الذين يصنعون السياسة الدولية، و يتحكمون في الديناميكية الاقتصادية و يخلقون الأزمات، و لا يدفع ثمنها سوى الدول الضعيفة مثل ماليزيا.

كما انتقدت " لويز فريكيت F.Louise" الأنماط الاستهلاكية التي تروج لها العولمة، حيث ألقت كلمة في الأمم المتحدة بينت فيها أن ذلك سيؤثر مباشرة على نشاط سوق العمل، إذ يجد الكثير من العمال أنفسهم في مختلف الدول محرومين من فرص العمل، بسبب المنافسة الخارجية للمنتجات المحلية التي تؤدي إلى إفلاس بعض المؤسسات المحلية، و تطور التقنية الحديثة في الصناعة التي جعلت الآلة تحل محل الإنسان في الكثير من الأنشطة الإنتاجية، و هذا يؤدي بالضرورة إلى انتشار واسع للبطالة. كما أن النمط الاستهلاكي للعولمة قد جعل المجتمعات البشرية و خاصة شرائح الشباب المراهقين، تتماثل في الحاجات الاستهلاكية دون أن تكون لها قدرة متساوية على تحقيق ذلك، فيزداد الشعور بالإحباط و الاغتراب عن الواقع خاصة في مجتمعات العالم الثالث[1]. و هو نفس ما ذهب إليه " كارلوس شواب C.Carlos"(مؤسس المنتدى الاقتصاد العالمي) حيث يرى أن ذلك سيؤدي إلى إحداث الكثير من الاضطرابات الاجتماعية، و أن التقنية الحديثة في الصناعة تؤدي إلى إزالة فرص العمل التقليدية دون أن تنتج فرص عمل جديدة بسبب قدرة الآلة على تعويض العامل البشري. و أن نمط التنافسية الذي يسود النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يجعل الخاسرين يفقدون كل القدرة على التكيف مع الوضع العالمي الراهن، كما أن زيادة الأرباح لدى الشركات العالمية أو الوطنية، و النمو الاقتصادي الذي تعرفه بعض الدول، لم يتماش دائما مع تحقيق الأمن الوظيفي. و من ثم فإذا لم يتم تعديل هذا النظام فإن تيارات مناهضة للعولمة، و زيادة السخط العالمي على سياسات العولمة الاقتصادية، قد تؤدي إلى الكثير من الخطر على الديمقراطيات الغربية.

---

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص ص 35 - 36

و يرى " إيدوارد هيرمان Edward HERMAN" أن مصطلح العولمة له من الجاذبية الإيديولوجية و الذهنية أكثر مما له من تأثير في الممارسة و التطبيق، فهو يدعو إلى التكامل و الاندماج العالمي بينما في الواقع العملي لا يعبر سوى عن الاستراتيجية المبرمجة للمؤسسات الاقتصادية و الشركات العالمية، و هي معادية تماما لأهداف الغالبية العظمى من البشر.[1] و يضيف " نعوم شومسكي Naom Chomsky " بأن ذلك يعمق الانقسامات الاجتماعية و التباين في الثروة بين البلدان في العالم، و بين الطبقات الاجتماعية في البلد الواحد، وهذا حتى في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث التباين في الثروة و زيادة التهميش الاجتماعي بدأ يظهر بوضوح.[2]

و ما هو ملاحظ أن عولمة الثورة الليبرالية في السياسة و الاقتصاد هي عولمة بالتصور الأمريكي لمنطق الليبرالية، و هي التي ترفع راية انتصار هذه الثورة الليبرالية، و تحاول أن تجعلها الأساس الشرعي و الحتمي لقيام النظام العالمي الراهن في كل أبعاده، خاصة بعد ما تبين للعالم فشل الأنظمة الشمولية و سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية، و من خلال ذلك يمكنها أن تجد الأساس المنطقي الذي يبرر مشروعية تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، باسم نشر هذه الثورة الليبرالية، و مساعدتها على تحقيقها في السياسة بتحقيق الديمقراطية الليبرالية، و في الاقتصاد بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و تبني سياسة اقتصاد السوق.

لذلك يعتقد الكثير من الباحثين و المحللين السياسيين و الاجتماعيين و الاقتصاديين، أن العولمة في كل أبعادها مرادفة لمصطلح الأمركة، كون النمط الأمريكي في السياسة و الاقتصاد و الثقافة هو النمط السائد في العالم في الوقت الراهن. و لعل هذا ما جعل "فرانسيس فوكوياما" يرى عدم جدوى البحث عن أشكال أخرى من التنظيم السياسي و الاقتصادي، على أساس أن الثورة الليبرالية كما هي منتصرة في الولايات المتحدة الأمريكية بانتصار الديمقراطية و الاقتصاد الليبرالي، هي آخر أشكال التنظيم السياسي و الاقتصادي الذي يجسد السيادة و الكرامة الإنسانية، بتحقيق مبدأ الحرية و المساواة، و يحقق التجانس

---

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، ص 36.
[2]- المرجع نفسه، ص 37.

بين الأمم وفق وحدة الطبيعة البشرية، كما يبرر في الوقت نفسه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية.

لكن بالنظر إلى الجدلية التاريخية و صيرورة الأحداث التاريخية نتساءل: كيف أن الثورة الليبرالية التي كانت نتاج موجة التنوير في أوروبا، عملت على نشرها و أعلن انتصارها في العالم و عولمتها دولة غير أوروبية؟ و كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية و هي دولة حديثة التكوين بالنظر إلى تاريخ أوروبا، ترفع راية انتصار الديمقراطية الليبرالية في العالم و تعمل على عولمتها، مع أن واضعي أسس الديمقراطية الحديثة ليسوا أمريكيين؟

إن الجدلية التاريخية في الحقيقة لا تقرر من سيكون العنصر الفعال في حركة التاريخ و يتجاوز التناقض، بقدر ما تهيء العوامل الموضوعية لحصول التناقض، و لا يهم من يحسم هذا التناقض و يتجاوزه، لذلك فلما كانت عولمة الثورة الليبرالية في السياسة و الاقتصاد هي تجاوز لتناقضات المرحلة الإمبريالية الرأسمالية فلا يهم من سيعلن هذه العولمة و ينشرها، بقدر ما يهم كيفية التعامل معها و البحث عن أدوات التكيف مع منطقها. و إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعبقريتها السياسية و استراتيجيتها الاقتصادية، قد عرفت كيف تستغل الفرص التي أتاحها لها التاريخ، فإن ذلك قد جعل منها القوة العظمى في العالم، و تملك زمام التحكم في النظام العالمي الجديد، بل هي التي رسمت معالمه الكبرى بانتهاج النهج الليبرالي في السياسة و الاقتصاد، مما جعلها عنصرا فعالا في القوة المحركة للجدلية التاريخية، و هي بذلك تخدم المصالح المشتركة للقوى الليبرالية العالمية المتكتلة، و المتمثلة في الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات و العابرة للقوميات، و هي القوى التي تقف وراء السياسة الاقتصادية و الاجتماعية العالمية، فتملى على الدول العظمى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، استراتيجية التحكم في النظام العالمي الجديد أو العولمة، و تبرير مشروعيته و مشروعية هيمنة المعايير الليبرالية كمعايير النظام الاقتصادي العالمي.

و لعل انتصار الثورة الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نجاح الثورة الأمريكية و الثورة الفرنسية، و قوة التأثير الإيديولوجي الذي تملكه، و تسارع ديناميكية التحولات العالمية، هو الذي جعلها تتحول من دولة معزولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، إلى قوة عالمية تهيمن على الجانب الغربي من أوروبا و الجانب الشرقي من آسيا، في غضون

قرن واحد فقط،، بعد أن تمكنت من الهيمنة بشكل كامل على كل دول القارة الأمريكية، و هي خلال ذلك تروج لفكرة أن توسعها في القارة الأمريكية و في العالم كله، توسعا محتوما بل هو تجسيد للإرادة الإلهية التي فوضتها كي تكون الحارس الأمين على القارة الأمريكية و العالم كله[1].

و من ثم فمن أكبر انشغالات أمريكا في عصر العولمة هو كيفية تحقيق السلام في الشرق الأوسط، و ضرورة نشر الديمقراطية الليبرالية و العمل على إرساء قواعدها، في العراق و باكستان و أفغانستان و دول أوروبا الشرقية، و في كل الدول التي تعاني شعوبها من الأنظمة الشمولية و الديكتاتورية، لاسيما الدول العربية، خاصة وأن هناك فرضية تقول بأن من يسيطر على منطقة شرق أوروبا و غرب آسيا أو ما اصطلح عليه " ز. بريجنسكي " (بالقارة الأوراسية)، يكون قد سيطر على العالم كله، نظرا لما تزخر به المنطقة من موارد طبيعية و معدنية كالحديد و النحاس و الذهب و غيرها، و أيضا موارد طاقوية، مثل النفط، و كذلك موارد بشرية[2]، مما جعل أمريكا تصبح أعظم قوة في العالم تحقق السلطة العالمية في التاريخ و بشكل حقيقي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. و باختصار تقف الولايات المتحدة الأمريكية في الموقع الأول في الميادين الحاسمة الأربعة للقوة العالمية و هي: القوة العسكرية، و القوة الاقتصادية، و القوة التكنولوجية، و القوة الثقافية[3]. لذلك فلا غرابة أن نجد الدوائر المعرفية ومعاهد البحوث الاستراتيجية الأمريكية تعمل على نشر مثل هذه الحقائق، و التي تحاول من خلالها أن تقنع شعوب العالم بأن قيم الليبرالية في السياسة، هي قيم الإنسانية تعبر بشكل صريح و واضح عن وحدة الطبيعة البشرية، و أن النمط الليبرالي في الاقتصاد هو النمط الذي يحقق التنمية على كل المستويات. لذلك نجد الرئيس الأمريكي " جورج بوش " (الأب) يقول في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر 1991: "... و من جهة أخرى تعلم العالم أن السوق الحرة توفر مستويات من

---

[1]- زبيغنيف بريجنسكي. **رقعة الشطرنج العظمى** (التفوق الأمريكي و ضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، ترجمة: سليم أبراهام، تدقيق: جورج عيسى، دار علاء الدين للنشر والتوزيع – دمشق، ط 1، 2001، ص9.

[2]- إتفق بشكل صريح كل من " هتلر" و "ستالين"(و هما من أبرز الطامحين إلى القوة العالمية)عام 1944م و في مفاوضات سرية على ضرورة استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من القارة الأوروبية و القارة الأسيوية ، و أن بقاءها سيفسد طموحات كل منهما إلى الهيمنة على العالم.(زبيجنيف بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى**، ص 8.)

[3]- المرجع نفسه، ص ص31، 32.

الازدهار و النمو تعجز الاقتصادات المخططة مركزيا توفيرها، و أكثر التقويمات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية، تشير إلى أن اقتصادات دول العالم الحر نمت بمعدل بلغ ضعفي نمو اقتصادات الدول الشيوعية سابقا..."، و أضاف "... نسمع هنا في هذه القاعة أحاديث عن مشاكل الشمال و الجنوب، غير أن التجارة الحرة المفتوحة، بما في ذلك حرية الوصول التي لا يعوقها أي عائق، إلى الأسواق و القروض، توفر للدول النامية الوسائل و الاكتفاء الذاتي و الكرامة الاقتصادية..." و يواصل خطابه يهاجم فيه الشيوعية قائلا:"... لن أركز اليوم على تنافس الدول العظمى ذلك التنافس الذي ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى، بدلا من ذلك سأتحدث عن تحديات السلام و الازدهار في عالم يمر بنهاية الحرب الباردة و استئناف التاريخ. لقد احتجزت الشيوعية التاريخ لسنوات طويلة و علقت نزاعات قديمة و أخمدت تنافسات إيثنية، و قمعت طموحات قومية و تحيزات قديمة، و بعد أن بدأت الشيوعية تتحلل، تبرعمت من جديد تلك الأحقاد القديمة و بدأ الناس الذين حرموا من ماضيهم لسنوات في البحث عن هوية لهم، و كان ذلك يحدث في الغالب عبر وسائل سلمية بناءة رغم أن ذلك يحدث في أحيان أخرى عبر سبل تسيل فيها الدماء..."[1]

نلمس في هذا الخطاب محاولة الرئيس " بوش " (الأب) تسييد قيم الليبرالية في السياسة كما في الاقتصاد بالتصور الأمريكي و فشل سياسة التخطيط المركزي الاشتراكي في تحقيق التنمية، فإنه لم يفعل ذلك إلا لأن الجدلية التاريخية كانت قد قررت سقوط النظام الاشتراكي و انهيار الإيديولوجية الشيوعية، بسبب عدم نضج الوعي الاشتراكي لدى شعوب الدول التي انتهجت هذا النمط في مخططاتها التنموية و سياستها الداخلية، و هو ما سمح بشكل ضروري ببروز النمط الليبرالي في السياسة و الاقتصاد، كأرقى أنماط التنظيم السياسي و الاقتصادي الذي يتجه جدليا نحو العولمة و يتفق مع الطبيعة البشرية. كما أن الصراعات التي عرفها العالم في معظم البلدان التي كانت تحت القطب الشيوعي – في نظره – ما هي سوى نتيجة لسياسة القمع و الديكتاتورية التي مارسها الاتحاد السوفيتي، تجاه الدول و الشعوب التي وقعت تحت قطبه و ذلك سبب تخلفها و فقرها. و بالتالي ما إن تفككت كتلة

[1]- نقلا عن السيد ياسين. **الوعي التاريخي و الثورة الكونية** (حوار الحضارات في عالم متغير)، مطبوعات مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية الأهرام – القاهرة، ط 2، 1996، ص 147.

الدول الاشتراكية و انهيار الإيديولوجية الشيوعية، وجدت شعوب تلك الدول مجالا واسعا من الحرية للتعبير عن نفسها، و تحديد موقعها في حركة التاريخ و النظام العالمي، مما أدى إلى ظهور صراعات داخلية محاولة إعادة ترتيب نفسها في المنظومة العالمية، و إعادة بناء نفسها وفق عالمية القيم الليبرالية.

كما أن المثل العليا للديمقراطية مستمدة من التقليد الأمريكي للسلطة السياسية و هو النموذج الذي أصبح معيارا للمحاكاة في الدول الأوروبية، هذا النموذج الذي صاحبته جاذبية متنامية لنموذج الممارسة الاقتصادية الأمريكية، الذي يركز على التجارة العالمية الحرة و التنافس اللامحدود بشكل أساسي. و يعني ذلك أن محاكاة أمريكا في كل ما تقوم به و تقليدها في كل نظمها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، على أنها نظم الحضارة و الإنسانية، يسهل أكثر على أمريكا ممارسة هيمنتها المباشرة و غير المباشرة دون أن تستطيع الدول المقلدة الاطلاع على الأسس الحقيقية لبنية النظام الوطني الأمريكي. كما أنه يمكن اعتبار الشبكة العالمية من المنظمات المدنية و الأمنية و المالية و النقدية المختصة، جزء من نظام الهيمنة الأمريكية، فهي تمثل المصالح الأمريكية بل تهيمن عليها السياسة الأمريكية بشكل كبير، و أن جذورها التاريخية تعود إلى المبادرة الأمريكية لتنظيم الشؤون المالية و النقدية و المدنية و الأمنية للعالم بعد الحرب العالمية الثانية 1944.[1]

و في هذا السياق برزت الولايات المتحدة الأمريكية – باعتبارها القوة العظمى في العالم و تعتمد عليها القوى الرأسمالية العالمية المتكتلة – كفاعل رئيس لحماية النظام العالمي الجديد، و قد وضعت لذلك استراتيجية شاملة ومتماسكة تضمن هيمنتها وهيمنة الرأسمالية العالمية الدائمة، على منابع الثروة في العالم من خلال نشر ثقافتها الرأسمالية وتعزيز قوتها العسكرية، خصوصا بعد تفكك كتلة الدول الاشتراكية و سقوط حلف وارسو، و توسيع نطاق مهام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO)، بعد أ ن أعتق نفسه من التزامات الأمم المتحدة، و أعطى لنفسه حق التدخل في آسيا وإفريقيا، وتسوية الشؤون الداخلية للدول الأوروبية. و هكذا أصبحت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) (الذي هو تكتل

[1]- زبيغنيف بريجنسكي. **رقعة الشطرنج العظمى** ، ص 36.

عسكري لدول شمال الأطلسي، لمواجهة تهديدات أمنية جديدة)، يخدم المشروع الأمريكي و مصالح القوى الرأسمالية العالمية الجديدة للهيمنة على العالم[1].

و يظهر أن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO)، تتحدث اليوم باسم المجتمع الدولي و عن مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، مع أن كل ذلك وهم إيديولوجي، لأن ما نلاحظه حقيقة أثناء المناقشات الدائرة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الدولية، نادرا ما يتحدث عباقرة السياسة الدولية عن حقوق الإنسان و الديمقراطية، إلا إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية و مصالح القوى الرأسمالية العالمية مباشرة أو بشكل غير مباشر.

و هكذا يتضح لنا من خلال هذه النظرة الجدلية إلى مسار التاريخ، أن العولمة ليست وليدة الصدفة أو طفرة عارضة أو إرادة الشعوب، و إنما هي نتاج صيرورة جدلية حتمية للأحداث التاريخية التي أفرزتها التحولات الاقتصادية، و التغيرات الاجتماعية و السياسية، و الثقافية و العلمية التي عاشتها المجتمعات البشرية في كل مرحلة تاريخية و أخذت أبعاد عالمية. و بناء على ذلك فإذا كان النظام العالمي الجديد أو العولمة يبرر هيمنة سياسة اقتصاد السوق كسياسة اقتصادية دولية، و يفرض سياسة التكتل و الاندماج في كل المجالات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، و ضرورة انتهاج الديمقراطية في التنظيم السياسي، فلأن ذلك كان نتيجة صيرورة تاريخية جدلية و ظروف دولية موضوعية آلت إليها ديناميكية العلاقات الدولية، و أيضا الثورة الحاصلة في مجال التصنيع و وسائل الاتصال و الإعلام، و نقل المعلومات، و تنظيم التجارة الدولية و اتساع مجالاتها.

و من جهة أخرى نجد أن زيادة الحاجات الاقتصادية التي تقتضيها الحياة الاجتماعية المحترمة كما و نوعا، هو ما دفع الدول إلى انتهاج سياسة الاعتماد المتبادل La politique de l'interdépendance في كل المجالات خاصة في المجالات الاقتصادية و التجارية، وهذا ما أدي إلى تعزيز القوة الاقتصادية و إعطاء لها أولوية السلطة على حساب القوة السياسية و هيمنتها على كل أشكال العلاقات الدولية. و هكذا نكتشف أن نمط علاقات

[1]- برهان غليون؛ سمير أمين. **ثقافة العولمة أو عولمة الثقافة**، ص ص 69، 70.

الإنتاج المادي الاقتصادي و طريقة ممارسة التجارة الدولية، هما اللذان يحددان طبيعة النظام الذي يحكم العلاقات بين الدول في النظام العالمي الجديد أو العولمة.

و لهذا فالبحث عن أدوات التكيف و التعامل مع العولمة أي مع النظام العالمي الراهن، يقتضي أولا الفهم السليم لديناميكية هذه التحولات و التغيرات الاقتصادية على ضوء الصيرورة التاريخية الجدلية، و ما أنتجته و تنتجه هذه التحولات و التغيرات من أشكال الخطاب الإيديولوجي في كل مرحلة تاريخية.

فالعولمة إذن لا تفهم في نهاية الأمر إلا كمرحلة تاريخية جديدة من مراحل هذه الصيرورة التاريخية، و منطق الهيمنة الذي يسود النظام العالمي الراهن في كل أبعاده هو نتاج نجاح بعض الدول أو الأمم في إيجاد أدوات التكيف مع حركة التاريخ العالمي، و عرفت كيف تستغل خصوبة هذه الحركة في ما أفرزته من نتائج اقتصادية و علمية و تقنية لصالحها، و هي دول أو أمم فاعلة في التاريخ العالمي. و من جهة أخرى نجد تخلف بعض الدول أو الأمم عن مواكبة حركة التاريخ، و بقائها على الهامش، فلم تضمن وجودها إلا كأمم أو دول تابعة و منفعلة في التاريخ العالمي. هذه الدول أو الأمم الفاعلة في التاريخ هي تلك التي تشكل القطب الليبرالي كقوى عالمية تتحكم في النظام الاقتصادي العالمي و تسيره، و من خلال ذلك تتحكم أيضا في السياسة الدولية من خلال احتكارها للقرارات المصيرية الدولية، و الدول أو الأمم المنفعلة في التاريخ هي تلك الدول أو الأمم التي تشكل أطراف المنظومة العالمية، و هي حقول للاستغلال و الهيمنة اقتصاديا، و سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا إيديولوجيا، علميا، و تكنولوجيا، و عسكريا.

و في هذا السياق فنجاح القوى الليبرالية في سيعيها إلى العولمة و توسيع مجال هيمنتها، كان نتيجة حتمية بالنظر إلى ديناميكية التحولات التاريخية العالمية، التي طرأت على بنية المجتمعات و التي أخذت أبعادا مختلفة، و أن هذه التحولات التاريخية هي أيضا نتيجة حتمية بالنظر إلى الصراع و التناقض التاريخي الجدلي الذي عاشته المجتمعات البشرية، و هو صراع قائم على التناقض بين الواقع المادي الاقتصادي للمجتمعات البشرية و أشكال الوعي الاجتماعي أي أشكال الخطاب الإيديولوجي، على أساس أن نمط التنظيم الاقتصادي سواء أكان على مستوى الدولة أو على المستوى الدولي هو الذي يحدد نمط التنظيم

الاجتماعي و السياسي و الثقافي، سواء أكان على مستوى الدولة أو على المستوى الدولي أيضا. فالإنسان لا يفكر تفكيرا ليبراليا أنانيا حتى يصبح ليبراليا و أنانيا فعلا في ممارساته الاقتصادية و الاجتماعية، و إنما على العكس من ذلك فإن وضعه الاقتصادي و الاجتماعي هو الذي يحدد طريقة تفكيره تفكيرا ليبراليا و أنانيا أي كونه يملك ثروة أو وسائل إنتاج ثروة هو الذي يجعله يفكر في كيفية توسيع دائرتها و استثمارها و لو بطرق غير شرعية. كذلك الدول أو الأمم التي تشكل القوى الليبرالية العالمية فكونها تتحكم في جزء كبير جدا من الاقتصاد العالمي و منابع الثروة العالمية، و التجارة العالمية، هو الذي يؤهلها لأن تحتل مركز القيادة في النظام العالمي، و تقرر النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي ينبغي أن يحكم العالم، و تستخدم من أجل تحقيق ذلك كل أدوات التأثير الإيديولوجي.

الفصل الرابع

تحديات العولمة الراهنة

تمهيد

إن الحديث عن العولمة يعني الحديث عن النظام العالمي الجديد في كل مستوياته باعتباره النظام الذي يتحكم في ديناميكية العلاقات الدولية، سواء أكان ذلك من جهة الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الدولي، أو من جهة الخطاب الإيديولوجي الثقافي و السياسي الليبرالي الجديد، و الذي فرضته الجدلية التاريخية كنتيجة حتمية لتفاعل المتغيرات الاقتصادية لأنماط الإنتاج و الاستهلاك، التي أدت إليها الثورة الصناعية و العلمية، بالاتجاهات الفكرية الفلسفية و السياسية، و نسق القيم و المعايير السلوكية التي أنتجتها فلسفة التنوير، و التي أخذت أبعادا عالمية خاصة بعد نجاح الثورة الليبرالية الحديثة.

إن ديناميكية الواقع الاقتصادي و الاجتماعي، و السياسي، و العلمي و التكنولوجي، و الثقافي، و الأمني العالمي، و ما أفرزته من تناقض بين الاتجاه نحو الاندماج العالمي وفق مبدأ المساواة و الديمقراطية بين الدول كخطاب إيديولوجي مهيمن من جهة، و التباين الواضح فيما بينها في الترتيب الدولي من حيث سلطة القرار، و التحكم في آليات السوق العالمية من جهة أخرى، كل ذلك أدي إلى بروز واقع دولي جديد مشحون بتهديدات أمنية مختلفة من مصادر جديدة، و ذات أبعاد عالمية معولمة، أصبحت تشكل خطرا على الأمن الإنساني و الاستقرار الدولي. هذه التهديدات الجديدة أصبحت رهانات و تحديات العولمة الراهنة، كونها تثير إحساسا لدى الدول و شعوبها بعالمية الخطر الذي تشكله، و بالتالي ضرورة مراجعة القانون الدولي و تعزيزه بآليات و إجراءات أكثر صرامة و قوة، و كذا ضرورة تكثيف الجهود و تكاملها، عبر اتفاقيات و مؤتمرات دولية و إقليمية ثنائية أو متعددة الأطراف، و كذلك القيام ببحوث و مناقشات و ذلك من أجل إيجاد حلول أو آليات التكيف مع هذا الواقع الدولي الجديد، و من ثمة نكتشف مدى اهتمام النظام العالمي الجديد بالاستقرار العالمي و الرخاء المادي و المعنوي للشعوب و حكوماتها.

لقد أصبح الرأي العام العالمي واعيا بأن الخطر الذي تشعر به أية دولة مباشرة، إزاء هذه التهديدات الأمنية الجديدة، تشعر به كل الدول في الوقت نفسه مهما كان مستواها الاقتصادي و السياسي و الأمني، و المكانة التي تحتلها في الترتيب الدولي، و لو كانت متصلة به بشكل غير مباشر، لأن هذه التهديدات الأمنية الجديدة أيا كان مصدرها و موطن انطلاقها،

فهي عابرة للحدود و متعددة القوميات، و لا تكترث للسياسات و الإيديولوجيات، إنها تنتشر بسرعة فائقة تصيب تأثيراتها أقوى الدول في العالم و أكثرها تنظيما و إحكاما، إنها عدوى عالمية جديدة.

و لما كان كذلك فإن العالم في عصر العولمة كلما اتجه نحو الاندماج كلما ازدادت و تكاثرت فيه عوامل عدم الاستقرار، و اتسعت دائرة التوتر، و تفاقمت الأزمات على جميع الأصعدة، و هذا بسبب عدم التوازن بين الدول في النظام العالمي. فهناك دول تحتل قمة الهرم في هذا النظام، و هناك دول تشكل قاعدة هذا الهرم، و هناك دول تتأرجح بين القمة و القاعدة، فتارة تهبط إلى قاعدة الهرم بسبب الأزمات التي تتعرض لها، و تارة أخرى تعلو عن القاعدة و تحاول بلوغ القمة بسبب الإنعاش الذي تتحصل عليه، هذه الديناميكية الداخلية لآليات النظام العالمي و ردود الأفعال الانفعالية للدول، هي التي سمحت بشكل مباشر أو غير مباشر ببروز هذه التهديدات الأمنية الجديدة، و التي تشكل تحديات العولمة الراهنة. و نجد من أكبر هذه التحديات العالمية، الأزمات السكانية الناتجة عن النمو الديموغرافي العالمي المتزايد و المتسارع، و ما ارتبط بها من أزمة الأمن الغذائي العالمية و الفقر و المجاعة، و أزمة الديون الخارجية التي تعاني منها الدول الفقيرة، و أزمة الهجرة و حركات اللجوء، و كذلك الأزمات السياسية الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي لبعض الدول التي مازالت تعاني شعوبها من الاضطهاد السياسي، بسبب بقاء الأنظمة الشمولية الاستبدادية، و أيضا الأزمات الاقتصادية و التجارية و المالية العالمية الناتجة عن اختلال نظام السوق، بسبب نمو الاحتكارات الكبرى، و كذا اختلال النظام المصرفي العالمي، ثم هناك مشكلة التدهور البيئي و التلوث، و أزمة المياه الصالحة للشرب الناتجة عن التصنيع المفرط، و عدم وجود نظام صارم لتسيير النفايات الكيماوية و النووية، و أيضا التصحر و استنزاف الموارد الطبيعية بسبب الإفراط في استغلال الأرض، و كذلك مشكلة الإرهاب و الجريمة المنظمة التي أصبحت ذات أبعاد دولية.

إن كل هذه الأزمات تمثل رهانات و تحديات العولمة الراهنة و هي تستدعي جميع القوى الدولية، و منظمات المجتمع المدني الدولي إلى تضافر جميع جهودها، و توحيد

استراتيجيتها، من أجل تحدي هذه الأزمات و مواجهتها بشكل يخدم الصالح العام. و أولى هذه التحديات نجد:

1- أزمة النمو الديموغرافي العالمية

إن أكبر التحديات التي يواجهها النظام العالمي الجديد مشكلة النمو الديموغرافي العالمي المتزايد و المتسارع، و ما يرتبط به من الأزمات ذات الأبعاد العالمية، مثل أزمة الأمن الغذائي العالمية، و الفقر و الهجرة و ما تسببه من انتشار الجرائم و مختلف الآفات الاجتماعية، و كذا نمو الإرهاب و التطرف الديني و المذهبي، إلى غير ذلك من الأزمات.

لقد عرف سكان العالم تزايدا ملحوظا خلال القرن العشرين، بسبب ما أحدثته الثورتان الصناعية و الزراعية من تحسن في شروط الصحة و النظافة و زيادة الإنتاج الغذائي، و تخفيف شقاء العمل عن الإنسان العامل، حيث حلت الآلة محل الإنسان في انجاز الأعمال الشاقة و الصعبة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المواليد و انخفاض نسبة الوفيات خاصة في أوساط الطفولة، و كذلك ارتفاع معدل العمر، و رغم الكوارث الإنسانية التي عرفها العالم في أعقاب الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و مازال يعرفها من خلال الأزمات السياسية الداخلية للدول، و التي تؤدي إلى مختلف أشكال الإبادة الجماعية، و الإرهاب الدولي، و كذلك ما خلفته مختلف الكوارث الطبيعية من زلازل و فيضانات من ضحايا بشرية، إلا أن الزيادة السكانية العالمية عرفت ارتفاعا محسوسا، خاصة بعد سنوات الخمسين من القرن العشرين، و أن هذه الزيادة تركزت كثافتها في دول العالم الثالث.

و الحقيقة أن مشكلة التزايد السكاني المتسارع هي مشكلة عدم وجود توازن بين نسبة الوفيات و نسبة المواليد، و كأن البحث العلمي الحديث اتجه إلى الاهتمام أكثر بالبحث عن طرق تحسين شروط الصحة و النظافة و زيادة الإنتاج الزراعي، قبل أن يهتم بالبحث عن طرق تحديد النسل و كيفية تنظيم الأسرة، و ضبط الخصوبة السكانية. لذلك حدد " فيليب هوسار Philip Hossard " في كتابه " المعضلة السكانية The population dilemme " مجموعة من العوامل التي كانت وراء انخفاض نسبة الوفيات في العالم، و يلخصها في ارتفاع مستوى المعيشة للسكان بسبب ما أدت إليه الثورة الزراعية من زيادة في الإنتاج

الغذائي، و الاهتمام بشروط الصحة و النظافة و تطور الطب الحديث، و كذلك الاهتمام بالبيئة و القضاء على مصادر الأوبئة و التلوث.[1]

و تشير بعض الأبحاث في تاريخ النمو الديموغرافي إلى أن عدد السكان في العالم خلال العصر المسيحي كان يتراوح ما بين 200 إلى 300 مليون شخص، و في عام 1650م ارتفع هذا العدد إلى حوالي 500 مليون شخص، و في الفترة ما بين عام 1650م و عام 1850م أي خلال قرنين من الزمن ارتفع هذا العدد إلى حوالي واحد مليار شخص (1000 مليون شخص)، و في الفترة ما بين عام 1850م و عام 1930م أي خلال 80 سنة تضاعف هذا العدد إلى حوالي 2 مليار شخص، و في الفترة ما بين عام 1930م و عام 1975م أي خلال 45 سنة تضاعف هذا العدد إلى حوالي 4 مليار شخص، و في أواخر عام 1999م و بداية عام 2000م أي خلال 25 سنة تضاعف هذا العدد إلى حوالي 6 مليار شخص، و هذا يعني أن فترة القرن العشرين قد عرفت زيادة متسارعة في نسبة النمو الديموغرافي العالمي، حيث تقدر نسبة الزيادة السكانية بمعدل 84 مليون شخص سنويا، و هذا رغم برامج تحديد النسل التي بدأت الدول الأوروبية في تطبيقها في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، أي مع بداية المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي. و تتوقع بعض الأبحاث الإحصائية أن يصل عدد سكان العالم إلى حوالي 9 مليار شخص عام 2050م.[2]

أما الخبراء الديموغرافيون التابعون للأمم المتحدة فقد رأوا أن التزايد السكاني في العالم اليوم، يزيد على ما كانوا قد توقعوه في وقت سابق. ففي عام 1982م كانوا يعتقدون أن عدد سكان العالم سيبلغ ذروته عند 10،2 مليار شخص في نهاية القرن الواحد و العشرين، و لكن الآن يرون أن ذلك الاعتقاد كان غير مبني على أسس سليمة، و توقعوا أن هذه الزيادة ستستمر في التصاعد ليصل عدد سكان العالم إلى حوالي 11،6 مليار شخص في نهاية القرن الواحد و العشرين.[3] و يضيف تقرير الأمم المتحدة حول نمو السكان في العالم أن الكثافة السكانية تتركز في الصين و الهند، حيث يبلغ عدد سكان الصين ما يزيد عن 1,4

---

[1]- فرانكلين برل. **الجوع ، أقصر طريق إلى يوم القيامة**، ترجمة: حسني عايش، دار القلم-بيروت، ط1 1982، ص ص 12-13.

[2]- حسين أحمد شحاتة. **البيئة و المشكلة السكانية**، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1 2001، ص 155.

[3]- لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي. **جيران في عالم واحد**، ص 49.

مليار نسمة أي ما يعادل 19٪ من عدد السكان في العالم، و يبلغ عدد سكان الهند ما يزيد عن 1,3 مليار نسمة أي ما يعادل 18٪ ممن عدد سكان العالم ، و هي أعداد مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة. و هذا يعني أن ما يقرب من 60٪ من سكان العالم يعيش في قارة آسيا ب4,4 مليار نسمة، ثم تليها قارة إفريقيا ب16٪ من عدد سكان العالم ب1,1 مليار نسمة، ثم تأتي قارة أوروبا ب10٪ من عدد سكان العالم ب 738 مليون نسمة، و بعدها تأتي أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكراييبي ب9٪ من عدد سكان العالم ب 634 مليون نسمة، و 5٪ بين أمريكا الشمالية ب358 مليون نسمة و أوقيانوسيا ب39 مليون نسمة. و يضيف هذا التقرير بعض التوقعات التي تخص المناطق التي ستعرف أكبر زيادة سكانية في العقود المقبلة، و هو يحدد إفريقيا كأكبر منطقة التي ستعرف نموا سكانيا متزايدا، بحوالي نصف النمو السكاني العالمي إلى غاية 2050م، حيث تحافظ على زيادة سكانية بنسبة 2,55٪ في الفترة الممتدة بين 2010م و 2015م، كما ستعرف قارة أسيا هي الأخرى زيادة سكانية سريعة بنسبة 0,9 مليون نسمة في الفترة الممتدة بين 2015م و 2050م. كما يضيف التقرير أن قارة أوروبا ستعرف انخفاضا محسوسا في وتيرة النمو السكاني. و الأسباب المباشرة الي تؤدي إلى هذه الزيادة السريعة لحجم السكان في إفريقيا و آسيا، متمثل في ارتفاع معدل الخصوبة و معدل العمر،[1] و هذا بسبب التحسن الكبير الذي عرفه العالم في مجال الصحة العمومية و التغذية، و شروط النظافة و الاهتمام بالبيئة الجغرافية و غيرها من الأسباب.

غير أنه مهما يكن مستوى دقة و موضوعية هذه التوقعات و الإحصائيات بحيث يظهر أن بعضها مبالغ فيها، إلا أن ما هو حقيقي و لا ريب فيه، أن عدد سكان العالم في تزايد مستمر خاصة في دول العالم الثالث، رغم فقرها و تخلفها، و هذا له انعكاسات سلبية مباشرة و غير مباشرة على التنمية الاقتصادية و البشرية، و نظم الحماية الاجتماعية و البيئة الجغرافية، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، و يتمثل ذلك في تفاقم أزمة الجوع و الفقر و المديونية ، و كذلك اتساع دائرة الجهل و الأمية، و انتشار الجرائم و مختلف الآفات الاجتماعية و الأخلاقية، خاصة في دول العالم الثالث التي تعرف أكبر نسبة في الزيادة السنوية للسكان.

---

[1]- **الأمم المتحدة، تقرير حول نمو السكان في العالم في الموقع الإليكتروني** :
https://www.un.org/or/sectins/issues-depth/population

إن الدول التي تعرف هذه الزيادة السكانية المتسارعة، تعاني شعوبها من الفقر و المجاعة و الأمية، و تعرف عدم التوازن بين الإنتاج الوطني الخام (PNB) Produit Nationale Brute و نسبة الزيادة السنوية للسكان، أي أن نسبة الزيادة السكانية تفوق بكثير نسبة الإنتاج الوطني الخام، و هذا ينعكس سلبا على نسبة الدخل الفردي. و كان العالم الاقتصادي الإنجليزي " توماس روبرت مالتوس T.R.Maltus " قد أشار إلى العلاقة الجدلية بين التزايد السكاني و الفقر، حيث أوضح في كتابه " بحث في مبدأ السكان Essai sur le principe de population " الذي نشره في عام 1798م، أن الأرض لا تستطيع أن تتحمل سوى عدد محدود من الناس، و أن الاتجاه الطبيعي للحياة البشرية فوق الأرض لابد أن يفرض التوازن بين نسبة تزايد السكان، و نسبة النمو في الإنتاج الغذائي، غير أن الواقع الموضوعي لا يعكس ذلك، حيث أن عدد السكان في العالم، و خاصة في دول العالم الثالث، يتزايد دون أن توازيه زيادة كافية في الإنتاج الغذائي. و النتيجة الحتمية و على المدى البعيد بالنسبة للجنس البشري، ستكون الفقر و البؤس و الاكتظاظ السكاني، و مادام الإنسان– في نظره– ليست له القدرة على التحكم في المصادر الطبيعية للإنتاج الغذائي، فإن الحل لهذه المعضلة السكانية يتمثل في ضرورة تأخير سن الزواج، و التحكم في الإنجاب عن طريق الوسائل المختلفة لمنع الحمل.[1]

إن عدم التوازن بين نسبة الزيادة السكانية و التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو العالمي، يشكل خطرا كبيرا على الوضعية العالمية للأمن الغذائي، و بالتالي يطرح أزمة الفقر و المجاعة، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، كأزمة دولية تفرض نفسها على مسرح السياسة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي، و ما تؤدي إليه هذه الأزمة من حركات الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية، بحثا عن مصادر العيش و مناصب العمل و الأمن و الاستقرار، و بالتالي تحدث اختلالا في النظام الاجتماعي و البنية الثقافية للدول التي تتدفق إليها هذه الحركات الهجرية، كما تفتح بابا واسعا لنمو كل أشكال العنف و الإرهاب و الجريمة المنظمة، حيث أن المنظمات الإرهابية الدولية المتطرفة و المتمردة على النظم السياسية و الاجتماعية السائدة، و كذا عصابات المافيا الدولية،

---

[1] - Encyclopédie Encarta 2007, **Démographie.**

تستغل ضعف هؤلاء المهاجرين و فقرهم، لتصنع منهم إرهابيين متطرفين، أو توظفهم في مختلف العمليات الإجرامية، مثل السرقة و تجارة المخدرات و الدعارة إلى غير ذلك.

و من جهة أخرى نكتشف أن الدول التي تعرف زيادة سكانية سريعة و هي دول من العالم الثالث بالخصوص، تعاني من ثقل الديون الخارجية، و تجد صعوبة كبيرة في قدرتها على تسديد أقساط ديونها، بسبب ما تعانيه من اختلال التوازن الاقتصادي و المالي، الناتج من عدم التوازن بين هذه الزيادة السكانية و نمط الإنتاج و الاستهلاك، مما يؤدي إلى افتقارها لقاعدة اقتصادية و اجتماعية تمكنها على التحرر من دائرة الفقر و التخلف. و حسب الأمم المتحدة و من بعدها البنك العالمي فإن النمو الديموغرافي المتسارع عامل حاسم في زيادة التخلف، خاصة ما يرتبط بالبطالة و البؤس و نقص مناصب العمل. ففي الدول الأكثر فقرا نجد الدخل الفردي ضعيفا جدا بسبب هذا التزايد الديموغرافي، الذي يحدث عدم التوازن بين مصادر الانتاج و نسبة السكان القادر على العمل، و من ثم عدم التوازن بين نسبة الزيادة السكانية و الدخل الوطني الخام (PIB).[1]

و بالتالي فإن الدول التي تعرف تحولا ديموغرافيا بطيئا، تجد صعوبة كبيرة للاندماج في السوق العالمية، و الانخراط في المنظمة العالمي للتجارة، لأنها إذ تعرف نموا ديموغرافيا متزايدا، فهي تصطدم بعوامل الفقر و التخلف و الأمية، و ببنى اقتصادية و اجتماعية لا تسمح لها بهذا الاندماج، و هذا بسبب استنزاف مواردها الطبيعية اللازمة جراء الاستغلال المفرط للأرض بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، و هذا يحول دون قدرة هذه الدول ذات الاقتصاد المحصور و المؤسسات الضعيفة، على الصمود أمام المنافسة الخارجية لمنتجاتها الاستهلاكية.

كما أن الكثافة السكانية التي يعتبرها بعض الباحثين عنصرا فعالا و ضروريا لتشكيل القوة الاقتصادية للدولة فهي في الحقيقة ليست كذلك بالضرورة، لأن غزو الأسواق و التحكم في نشاطاتها يتم دائما من خلال مؤسسات قادرة على زيادة الإنتاج و جودته و نوعيته، و ذلك عن طريق توظيف أيدي عاملة قليلة و مكونة، لكن الدول الفقيرة و التي تعاني من الكثافة الديموغرافية ما تزال بطيئة في استغلال منتجات الثورة التكنولوجية لأنماط الإنتاج،

[1] - Pierre de Senarclens **. La mondialisation**, pp 134 – 135.

مما يجعلها تفتقر إلى أيدي عاملة مكونة و مؤهلة، و أن المعايير التي وضعتها الشركات العالمية متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر، تتطلب أن يكون العمال الشباب لهم مستوى مقبول من التكوين و التعليم و التأهيل، و هذه الدول الفقيرة إذ تخصص جزء من ميزانيتها لاستثماره في التنمية البشرية، تجد نفسها تعاني من ثغرات اقتصادية، وبالتالي تعجز عن تحقيق مشاريعها التنموية المسطرة.[1]

و يخشى الإيكولوجيون من الأضرار التي قد تسببها هذه الزيادة السكانية المتسارعة، بالنسبة للبيئة الجغرافية، جراء الاستغلال المفرط و غير المنظم للموارد الطبيعية، و استعمال المبيدات الحشرية و مختلف المواد الكيمائية في المحاصيل الزراعية، بهدف تحقيق الاكتفاء في الإنتاج الغذائي، كما يؤدي الرعي الجائر إلى التصحر و تقليص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة. كما تساءل الخبراء في المؤتمر الدولي للسكان الذي انعقد عام 1994م، حول مدي قدرة الكرة الأرضية على تحمل ثقل هذه الكتلة البشرية، إذا استمر النمو الديموغرافي العالمي على هذه الوتيرة، و قد حددوا قارة إفريقيا بأنها القارة التي تبقى تشهد زيادة سكانية سريعة، و هي تعتبر من أفقر القارات و أكثرها هشاشة من الناحية الإيكولوجية.[2]

ففي قارة آسيا مثلا فإن نسبة الزيادة السكانية هي 2 ٪ منذ عام 1950م، لتصل إلى حوالي 3,7 مليار نسمة، و حالة الهند توضح أكثر هذه الظاهرة، ففي عام 1951م كان عدد سكانها 361 مليون نسمة، و في عام 1981م ارتفع إلى 681 مليون نسمة، و في عام 1991م بلغت 844 مليون نسمة، و في عام 2000م ارتفع هذا العدد إلى واحد مليار نسمة، و حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة فإن هذا العدد سيرتفع في عام 2025 إلى ما بين 1,294 و 1,567 مليار نسمة. كذلك نجد الصين قد عرفت نموا متزايدا في عدد السكان فقد كان هذا العدد يبلغ 555مليون نسمة في 1950م، ليرتفع إلى 1,3 مليار نسمة في حدود عام 2000م و يتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي 1,4 مليار نسمة في حدود 2025م. كما نجد إفريقيا تعرف هي الأخرى تزايدا قويا للسكان بمعدل 2,4٪، فقد انتقل عدد سكان هذه القارة من 224 مليون نسمة في عام 1950م إلى 800 مليون نسمة في عام 2000م، و يمكن أن

---

[1] - Pierre de Senarclens **. La mondialisation**, p 135.

[2]- لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي. **جيران في عالم واحد**، ص49.

يصل إلى 1,8 مليار نسمة في حدود 2050م، و في أمريكا اللاتينية فإن الزيادة السكانية انتقلت من 166 مليون نسمة في عام 1950م إلى 518 مليون نسمة في عام 2000م، بنسبة سنوية تعادل 1,8٪.[1]

لعل هذا الارتفاع المتزايد في عدد السكان في هذه المناطق من العالم، سببه عدم استجابة شعوبها لمختلف برامج تحديد النسل استجابة كاملة و واعية، على الرغم من تطور مختلف وسائل الإعلام و الاتصال و الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت)، و مرونة شبكة التبادل الثقافي بين الشعوب التي تمكن أي شخص من الاطلاع على مختلف النظم الاجتماعية و الثقافية و التخطيط الأسري، و التي تعيش عليها الدول المتقدمة التي تمكنت من إنهاء المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، أي تمكنت من ضبط الخصوبة بما يتماشى مع مخططات التنمية الاقتصادية، و ذلك باللجوء إلى تطبيق مختلف برامج تحديد النسل تطبيقا صارما و واعيا، في حين تجد دول العالم الثالث صعوبة كبيرة في تطبيق هذه البرامج، كون شعوبها ما تزال أسيرة النظم الثقافية و الاجتماعية التقليدية، و المفاهيم و التصورات الساذجة لمكانة المرأة في التنظيم الاجتماعي للأسرة، و كذلك التمسك بالتصورات التقليدية للحياة الجنسية الناتج من الانتشار الواسع للأمية و الجهل، و أيضا التمسك الساذج ببعض القيم الروحية المأخوذة من الدين و مجموعة العادات و التقاليد التي تتعارض مع مختلف برامج تحديد النسل،[2] مثل تناول الحبوب المانعة للحمل أو التعقيم أو الإجهاض، و هذا كله يقف كعائق أمام تنظيم النسل و مراقبة الخصوبة.

و رأت بعض الأبحاث الديموغرافية أن في عام 2004م كان حوالي 1،20 مليار نسمة يعيشون في الدول الصناعية، و حوالي 3،89 مليار نسمة يعيشون في الدول الأقل نموا، و تضم قارة آسيا وحدها أكثر من 60 ٪ من مجموع سكان العالم (أي أكثر من 37٪ بالنسبة للهند و الصين)، و تضم قارة إفريقيا حوالي 13،84٪ من مجموع سكان العالم، و تضم قارة أمريكا حوالي 13،68٪ من مجموع سكان العالم، و تضم قارة أوروبا حوالي 11،38٪ من مجموع سكان العالم.

---

[1] - Pierre de Senarclens **. La mondialisation,** p 130.
[2] - Pierre de Senarclens **. La mondialisation,** p 131.

و توقعت هذه الأبحاث الديموغرافية أن في آفاق عام 2025م وآفاق عام 2050م لا تبقى سوى قارة إفريقيا تشهد نموا ديموغرافيا متزايدا، إذ سترتفع نسبة النمو فيها من 13،84٪ في عام 2004م إلى حوالي 16،68 ٪ في عام 2025م، و حوالي 20،92 ٪ في عام 2050م، بينما تتوقع انخفاض بنسبة ثابتة في النمو الديموغرافي في قارة أوروبا أي حوالي 728 مليون نسمة في عام 2004م، و حوالي 722 مليون نسمة في عام 2025م، و حوالي 668 مليون نسمة في 2050[1]. و هذا راجع إلى قدرة الدول الأوروبية من إنهاء مراحل التحول الديموغرافي التي بدأت في أعقاب الثورة الصناعية، أي أن المرحلة الأولى بدأت مع أواخر القرن 18 و بدأت المرحلة الثانية مع النصف الثاني من القرن العشرين[2]، حيث تمكنت هذه الدول من ضبط معدل الخصوبة وذلك عن طريق استعمال أدوية منع الحمل و تأخير سن الزواج بالنسبة للفتيات، و تعميم تعليمهن و كذا إدماج المرأة في عالم الشغل. و من جهة أخرى هناك انخفاض نسبة الوفيات خاصة في أوساط الشيوخ بسبب امتداد معدل العمر الناتج من اهتمام حكومات هذه الدول بالصحة و النظافة و ارتفاع في مستوى المعيشة، بينما نجد دول العالم الثالث لم تبدأ فيها حركة التحول الديموغرافي إلا بعد عام 1950م، أي مع النصف الثاني من القرن العشرين، كون معظم هذه الدول استقلت حديثا و تفتقر إلى الوسائل اللازمة لضبط الخصوبة، زيادة إلى تخلفها عن الحضارة التكنولوجية الحديثة، لذلك نجد معظم هذه الدول لم تنه بعد المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي، و لهذا ما تزال تعرف نموا ديموغرافيا متزايدا.

غير أن الدول الأوروبية إذ تمكنت من ضبط معدل الخصوبة تجد نفسها أمام مشكلة ارتفاع نسبة الشيخوخة و انخفاض نسبة الشباب، مما يؤدي إلى اختلال نظم الحماية الاجتماعية مثل دفع منح التقاعد للعمال المتقاعدين و افتقارها إلى أيدي عاملة من الشباب، حيث أن الصندوق الوطني للتقاعد يدفع منح التقاعد للعمال المتقاعدين من الاشتراكات التي يدفعها العمال الشباب عبر صندوق الضمان الاجتماعي، و إذ يتقلص عدد العمال الشباب مع ارتفاع نسبة العمال المتقاعدين بسبب انخفاض معدل الخصوبة، يجد الصندوق الوطني

---

[1] -Encyclopédie Encarta 2007, **démographie : distribution par région**.
[2] - Encyclopédie Encarta 2008, **Transition démographique**.

للتقاعد نفسه أمام مشكلة عدم قدرته على ضمان منح التقاعد للعمال المتقاعدين، و حالة فرنسا يمكنها أن توضح ذلك.

ففرنسا مثلا عرفت زيادة معتبرة في عدد السكان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة و هو ما عرفته معظم الدول الصناعية خاصة في أوروبا، و هذا بسبب التحسن المعروف في شروط الصحة و النظافة و المستوى المعيشي للسكان، مما أدى إلى ارتفاع معدل العمر، لكن مع سنوات الستينات من القرن العشرين بدأت تعرف تراجعا في نسبة الخصوبة حيث وصلت إلى حوالي 1،97٪، و هذا يعني انخفاض نسبة المواليد و ارتفاع في نسبة الشيخوخة، ففي عام 1990م كانت نسبة السكان أكثر من 60 سنة حوالي 18 ٪، و هي نسبة مرشحة للارتفاع و قد تصل إلى حوالي 26٪، بينما نسبة السكان ما بين 0 إلى 19 سنة بلغت حوالي 27٪ و هي نسبة مرشحة للانخفاض.[1]

و نظرا لما تثيره هذه الأزمة الديموغرافية من قلق على مستوى المجتمع الدولي و السياسة الدولية فقد قال "غاستون بوتول ": " إن أكبر خطر يهدد الإنسانية اليوم هو الخصوبة. و ثمة صدفة واضحة و ملفتة للنظر: ففي 1945 عندما بدأ انتشار المضادات الحيوية في العالم ظهرت " طفحة ديموغرافية " و في الوقت نفسه ولدت القنبلة الذرية، و منذ ذلك التاريخ انصب أكبر جزء من نشاط الاختراع على الأسلحة و وسائل منع الحمل، و بطريقة تلقائية اتجهت الإنسانية رأسا، للتوصل إلى حل للمشكلتين اللتين نبعتا من هذا الوضع الجديد، لأن أكبر تحد يواجه الإنسانية هو الرد على هذا الاختيار: إما التنظيم أو الفناء. إن الثورة الديموغرافية بمثل كل الثورات البناءة، تشمل نسقا للمؤسسات و العقليات، و بالتالي يمكن منح الإنسان حقوقا جديدة، و حريات جديدة، و لكن باستثناء حق الإنجاب دون تخطيط، على نحو ما كان يفعل الإنسان البدائي، كذلك لا يمكن لكل دولة أن تضاعف حجم سكانها دون أن يقترن ذلك بالرخاء. أنتجوا أولا و تكاثروا بعد ذلك (...) أو بمعنى آخر علينا أن نختار بين وسيلتين لا أكثر: تحديد النسل أو مواجهة الفناء."[2]

---

[1]- Pierre de Sénarclène, **LA mondialisation**, p 133.

[2]- نقلا عن روبرت لافون. **الانفجار السكاني**، ترجمة: نبيه الأصفهاني، مراجعة: جورج عزيز، شركة ترادكسيم- جنيف 1977، ص46.

هذا القول هو دعوة حقيقية و مباشرة إلى ضرورة الاهتمام بالمشكلة السكانية كمشكلة عالمية تحتاج إلى تضافر جميع الجهود، و تعاون واسع النطاق بين مختلف القوى الدولية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، مدنية أو سياسية أو اقتصادية، و ذلك لما لها من تداعيات ذات أبعاد عالمية تخص مشكلة الأمن الغذائي و الفقر و المديونية، و هو تحد يجب على المجتمع الدولي مواجهته، و يستدعي تكثيف اللقاءات و المؤتمرات الإقليمية و الدولية من أجل البحث عن حلول لهذه الأزمة الخانقة، و كذلك ضرورة تدخل الهيئات و الوكالات الحكومية و غير الحكومية التي تعمل في مجال تنظيم الأسرة.

لذلك فقد أنشئ في الولايات المتحدة الأمريكية مجلس السكان من طرف " روكفلر الثالث " و هو مجلس يعمل في مجال السكان في أمريكا و العالم كله. و في عام 1969م أنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، و شعبة الأمم المتحدة للسكان.[1] و في عام 1979م و خلال المؤتمر الدولي للبرلمانيين عن السكان و التنمية الذي انعقد في " كولومبو " بسيري لانكا "، انبثقت اللجنة الدولية للبرلمانيين و هي لجنة تهتم بعلاقة السكان بالتنمية. و في عام 1974م انعقد مؤتمر " بوخارست " و هو المؤتمر الدولي الثالث تحت رعاية الأمم المتحدة، و قد اهتم هذا المؤتمر بالسياسات السكانية فيما يتعلق بالنمو السكاني و الخصوبة، و الوفاة و التكاثر و تكوين الأسرة، و مكانة المرأة في المجتمع و توزيع السكان، و الهجرة الداخلية و الدولية و تركيب السكان، و كذلك اهتم بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية،

---

[1]- اهتمت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة بمعالجة القضايا المتعلق بالتزايد السكاني خاصة في البلدان الفقيرة، و ذلك من خلال عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان و شعبة الأمم المتحدة للسكان، حيث تقوم هذه الأخيرة بجمع المعلومات و البيانات المتعلقة مثلا بالهجرة الدولية و التنمية، و التوسع الحضري، و الآفاق و السياسات السكانية العامة، و إحصاءات الزواج و الخصوبة، ثم تقدم هذه الخدمات لهيئات الأمم المتحدة لاسيما لجنة الأمم المتحدة للسكان و التنمية، كما أنها تجد دعما من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان و التنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994م، إذ تقوم شعبة السكان بإعداد التقديرات و الإسقاطات الديمغرافية الرسمية للأمم المتحدة لجميع بلدان العالم و مناطقه، و تساعد الدول على بناء قدراتها على صياغة سياسات سكانية، كما تحسن أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالسكان. أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فقد أنشئ عام 1969م ليضطلع بدور قياسي ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتعزيز البرامج السكانية، و قد حدد ولاية الصندوق في المؤتمر الدولي للسكان و التنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994م، تحديدا كليا للتأكيد فيما يخص اعتبارات الجنسانية و حقوق الإنسان في قضايا السكان، كما أوكل إلى الصندوق دورا قياديا في مساعدة البلدان على تنفيذ = == برامج العمل الذي خرج به مؤتمر القاهرة، و تتمثل ولاية الصندوق في الاهتمام بالمجالات الرئيسية لاسيما الثقافة و الصحة الانجابية و المساواة بين الجنسين، و السكان و التنمية.(- الأمم المتحدة، تقرير حول نمو السكان في العالم في الموقع الإليكتروني :
https://www.un.org/or/sectins/issues-depth/population

و قد تم اتخاذ 21 قرارا خلال هذا المؤتمر فيما يخص التنمية الريفية و إعادة توزيع سكان الريف، و ما يتعلق بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية في عملية التغير الديموغرافي و إنتاج الغذاء، و كذلك الدعوة إلى التوزيع العادل لموارد العالم، كما تتعلق تلك القرارات بالعلاقة الوثيقة بين السكان و الموارد الطبيعية و البيئة، و أيضا اهتمت تلك القرارات بتصفية الاستعمار و التمييز العنصري خاصة في جنوب إفريقيا، كما أصدر هذا المؤتمر أيضا خمسة توصيات تتعلق بدراسة الشيخوخة.

أما في عام 1984 انعقد مؤتمر" المكسيك " و كان الموضوع الرئيس الذي طرح للنقاش، هو ضرورة تحديد خطة العمل العالمية للسكان، و التي كان قد أقرها مؤتمر " بوخارست "، و قد صدر عن هذا المؤتمر 88 توصية تتشكل منها الاستراتيجية العالمية المتعلقة بتنظيم السكان و علاقة ذلك بالتنمية الشاملة، و دور الحكومات و منظمات الأمم المتحدة و الوكالات العاملة تحت رعايتها في تنفيذ هذه السياسات و البرامج. و في شهر سبتمبر من عام 1994م انعقد مؤتمر" القاهرة " و انصبت اهتماماته على نمو السكان في العالم، حيث بين أن نمو السكان في العالم بلغ مستوى أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى، إذ تتجاوز الزيادات السنوية أكثر من 90 مليون نسمة، و حسب توقعات الأمم المتحدة فإن هذه الزيادات ستبقى على هذه الوتيرة حتى عام 2015م.

يتضح لنا من خلال هذه الجهود الدولية و الإقليمية، مدى اهتمام رؤساء الدول و الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و كذلك الباحثين و الخبراء في السياسة الدولية، و علماء الاجتماع و الاقتصاد، و المهتمين بحماية البيئة و بمشكلة النمو الديمغرافي المتزايد، و وعيهم بضرورة تنظيم السكان، كون ذلك أصبح يشكل خطرا على رخاء الشعوب و يهدد استقرارها بكل أنواع الآفات الاجتماعية و اضطراب الأمن العالمي.

بيد أن هذه الجهود تبقى ناقصة من حيث فعاليتها من الجانب الإجرائي حتى و إن لاحظنا انخفاضا محسوسا في بعض الدول في نسبة نمو السكان، و هذا يرجع إلى التمسك الساذج لبعض الشعوب بالأطر الثقافية و التصورات الدينية التقليدية خاصة في العالم الثالث، و عدم قدرة القوانين الوضعية التحكم في عملية ضبط نمو السكان من خلال مختلف آليات التحكم في الإنجاب، كون ذلك يتعلق بالحياة الحميمية للناس، و لهذا تبقى الجهود

الدولية متواصلة عبر حملات التوعية عبر مختلف وسائل الإعلام و الاتصال، سعيا وراء نجاح برامج التخطيط الأسري، و تنظيم النسل التي سطرتها مختلف المنظمات الدولية المختصة.

2- الفقر و المديونية و أزمة الأمن الغذائي العالمية

لما كان التزايد السكاني العالمي المتسارع من أكبر تحديات العولمة، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى تحدي آخر يتمثل في تفاقم أزمة الفقر و المجاعة في العالم، و هي أزمة متصلة جدليا بارتفاع معدلات النمو الديموغرافي خاصة في دول العالم الثالث، و كانت له تأثيرات سلبية ليس على مستوى السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول فقط، بل على العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول و الدول الصناعية الكبرى، و كذا التنظيم الاقتصادي العالمي و الأبعاد الاجتماعية لهذا التنظيم، و هذا بدوره يطرح أزمة الأمن الغذائي العالمية و أزمة الديون الخارجية بالنسبة لدول العالم الثالث. و لقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلة التزايد السكاني العالمي باتت تهدد الناس بالفقر و الجوع و التشرد، فهناك أكثر من نصف سكان العالم يعانون من الأمراض الناتجة من نقص أو سوء التغذية، كما أن هناك حوالي من 10 إلى 20 مليون شخص يموتون جوعا كل سنة و معظمهم من الأطفال، و هذا يبين مدى تفاقم أزمة الفقر و الجوع في العالم رغم التقدم الكبير في الصناعة الغذائية و تطور أساليب حفظ الغذاء و تخزينه، و كذا مرونة نقله عبر جهات الدولة و مختلف مناطق العالم، و كذلك رغم التقدم الكبير في ابتكار تقنيات علمية جديدة لرفع مستوى الإنتاج الزراعي. كما نجد أن أكثر من 50 بالمائة من سكان العالم يعيشون في الصين و الهند و اليابان فوق مساحة تبلغ حوالي 16 ٪ من مجموع مساحة العالم، و عندما تتعرض تلك المناطق المكتظة بالسكان إلى اضطرابات مناخية و كوارث طبيعية، يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الإنتاج الغذائي و بالتالي حدوث المجاعة.[1]

و لقد شهد التاريخ عددا من المجاعات اجتاحت بعض الدول في العالم، فقد عرفت ايرلندا مثلا فترة من المجاعة ما بين 1846م و 1851م، و عرفت الصين فترتين من المجاعة: الأولى ما بين 1876م و 1889م بسبب الجفاف، إذ توفي خلالها عدد من الضحايا

[1]- حسين أحمد شحاتة. **البيئة و المشكلة السكانية**، ص 145.

يتراوح ما بين 9 إلى 13 مليون شخص، و الثانية ما بين 1920م و 1930م حيث راح ضحيتها حوالي 4 ملايين شخص، و كذلك عاشت الهند حوالي 31 مجاعة ما بين 1796م و 1971م.[1] و بناء على ذلك فقد أكد خبراء منظمة التغذية و الزراعة (Food and alimentation organization(FAO على أن إنتاج الغذاء يجب أن يتضاعف ثلاثة مرات في عام 2000م، حتى يمكن توفير تغذية معقولة في حالة ما استمر نمو السكان في العالم على هذه الوتيرة، أما توقعات الأمم المتحدة لعام 2000م فقد أكدت على ضرورة مضاعفة الإنتاج الغذائي أربعة مرات و الإنتاج الحيواني ستة مرات.[2] و في كتابه " الانفجار الصامت " قال " فيليب أبلمان Philip Appliman " السكان كلمة يجب أن تذكرنا باستمرار و بقوة بأن السكان ناس و بشر، يجوعون إذا لم يأكلوا و يبردون إذا لم يلبسوا و يشقون إذا لم يسكنوا في بيوت لهم، و لا يعون إذا لم يتعلموا، و مع ذلك فإن معظم ملايين الأطفال الذين يولدون في هذا العالم، يقدم لهم إحباطا أكثر مما يوفر لهم إشباعا و تحقيقا لذواتهم، وألما أكثر من السعادة. إن هذا ليس نبوءة بل حقيقة واضحة. " و قد شارك الجائعين المحرومين في الشرق الأقصى جوعهم و حرمانهم فكتب يصف تجربته فقال: " في العشرة أيام التي عشتها على ذلك الطعام تعلمت شيئا عن الجوع لم أكن قد تعلمته من قبل... لقد كان ألما كبيرا كبر يدي، حادا وبليدا و لكنه ليس ساكنا أبدا، و أكثر من ذلك كله و تحت وطأة الجوع، و جدت نفسي أصبح شخصا آخر، و لعل مثل هذا الشعور المؤلم هو الذي جعل أمير المؤمنين " عمر بن الخطاب " يقول: " لو كان الجوع رجلا لقتلته ".[3]

و على الرغم من النمو الذي عرفه الاقتصاد العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تضاعف خمسة مرات، إلا أن السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة من طرف الدول لم تتمكن من استئصال الفقر، بقدر ما نلاحظ استمرارا مفرطا في زيادة عدد الفقراء. و وفقا لتصنيف البنك العالمي لعام 1993م فقد ارتفع عدد الفقراء فقرا مدقعا إلى حوالي 1،3 مليار شخص، و تحتل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المرتبة الأولى إذ نجد حوالي ثلث سكانها يعانون من الفقر الشديد و الجوع، كما نجد أيضا دول جنوب آسيا،

---

[1]- حسين أحمد شحاتة. **البيئة و المشكلة السكانية**، ص 150.
[2]- فرانكلين برل. **الجوع**، ص 16.
[3]- نقلا عن المرجع نفسه، ص 26.

و تعتبر هاتين المنطقتين من أفقر الأقاليم في العالم و بزيادة سكانية سريعة، حيث نجد هناك حوالي800 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء و يفتقرون إلى الإمدادات الغذائية المنتظمة.[1]

و إذا أخذنا معيار الإنتاج الداخلي الخام (Produit Intérieure Brute (PIB)) لتحديد مستوى الفقر سواء كان على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي، فإننا نجد التقرير الذي قدمه البنك العالمي لعام 1990م، يبين أن واحدا من كل ثلاثة أشخاص أي حوالي مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المطلق، بدخل فردي لا يتجاوز 370 دولار سنويا، و واحد من كل خمسة أشخاص يعيش على دخل فردي لا يتجاوز 200 دولار سنويا، و على هذا الأساس فإن الفقراء في تصور البنك العالمي يمثلون 10٪ من سكان آسيا الشرقية، و 52 ٪ من سكان آسيا الغربية، و 25٪ من سكان أمريكا اللاتينية، و 48 ٪ من سكان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و في الوقت نفسه تعرف هذه المناطق ارتفاعا في نسبة الوفيات خاصة في أوساط الطفولة و انخفاضا في معدل العمر، بسبب تدهور أنظمة الرعاية الصحية و سوء التغذية خاصة في أوساط الطفولة و النساء.[2]

و إذا كان النمو الديموغرافي المتزايد عامل حاسم في انتشار الفقر و الجوع على نطاق واسع خاصة في العالم الثالث، فإنه ليس العامل الوحيد و إنما يجتمع مع عوامل أخرى مثل التدهور البيئي و التلوث و المديونية. فالتدهور البيئي يعتبر سبب من أسباب انتشار الفقر في العالم، و في الوقت نفسه نتيجة له. فهو سبب لأن القضاء على الفقر و الجوع في العالم يتطلب تنمية القطاع الصناعي و الاقتصادي، و تكثيف المبادلات التجارية عبر دول العالم، و تحقيق هذه الأهداف الإنمائية كان يدفع الدول الصناعية بالضرورة إلى تكثيف الصناعة و الاستغلال المفرط و الوحشي للموارد الطبيعية، و الأرض و تخريب الغابات، و هو ما أدى إلى تلوث البيئة بكل ما تحمله من العناصر الأساسية لاستمرار الحياة فوق الأرض، مثل الهواء و الماء و التربة، و الانتشار الواسع لظاهرة التصحر، و قد أثر كل ذلك على التقليص من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، و بالتالي، تراجع الإنتاج الزراعي و انخفاض إنتاج الغذاء وارتفاع أسعاره في السوق العالمية، و قد نتج عن ذلك مباشرة توسع

[1]- لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي. **جيران في عالم واحد**، ص 42.

[2]-Encyclopédie Encarta 2007**, pauvreté.**

دائرة الفقر و الجوع. و في الوقت نفسه نجد أن هذا التدهور البيئي هو نتيجة للفقر، بحيث أن سكان الدول الفقيرة و بسبب فقرها تضغط على الأرض بالإفراط في استغلالها، و استعمال المواد الكيماوية مثل المبيدات الحشرية و الأدوية المختلفة من أجل الزيادة في الإنتاج الغذائي المطلوب لسد رمقها، و هذا يؤثر سلبا على قدرة الأرض على الإنتاج و استنزاف مواردها الطبيعية، و هو ما يؤدي بدوره إلى التصحر و تدهور النظام البيئي. [1] و يضاف إلى مشكلة التدهور البيئي و النمو الديموغرافي، هاجس المديونية الذي تتخبط فيه دول العالم الثالث كأحد العوامل الحاسمة في تعميق أزمة الفقر العالمي.

إن أزمة الديون الخارجية التي تتخبط فيها الدول النامية، تعتبر عائقا جوهريا من العوائق التي تحول دون قدرة هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية، للخروج من دائرة الفقر و الجوع. و الحقيقة أن الديون الخارجية سلاح سياسي و اقتصادي استعملته و تستعمله الدول الغنية، من أجل الضغط على الدول الفقيرة بهدف جعلها تقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عبر الشركات العالمية متعددة الجنسيات، و ذلك بالشروط التي تفرضها هذه الأخيرة، و بالتالي يفسح لها المجال الواسع لاستغلال مواردها الأولية، و ثرواتها الطبيعية و أيديها العاملة، فمنذ القرن التاسع عشر استخدمت الدول الاستعمارية الديون بفعالية كبيرة، و ذلك عبر سياسة أطلق عليها اسم سياسة " التغلغل السلمي "[2] و هي عبارة عن سياسة استعمارية غير مباشرة مهدت الطريق للاستعمار العسكري المباشر.

و في بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين اتخذت هذه الديون الخارجية شكل المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى و الغنية، و هي مساعدات تختفي وراءها سلطة التحكم في روابط التبعية الاقتصادية و السياسية، و حتى الثقافية و الإيديولوجية، لدول الشمال المتقدمة، تجاه دول الجنوب الفقيرة، و التي بدأت خلال فترة الاستقطاب العالمي الذي أفرزه الصراع الإيديولوجي المعاصر، بين المعسكر الشيوعي الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي و المعسكر الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

و منذ ذلك الوقت أصبحت بلدان الجنوب الفقيرة مكبلة بأغلال الديون الخارجية و صعبت عليها شروط تسديدها، و هي في ارتفاع مستمر. ففي 1967م كان حجم الديون

---

[1] - Pierre de sénarclène. **La mondialisation,** pp144 – 145**.**

[2]- إدوارد غولد سميث. **انتعاش الشركات الكولونيالية**، مجلة **معالم** ، دار النشر مارينور، العدد 4، ص ص 138، 139.

الخارجية في هذه الدول قد بلغ حوالي 45 مليار دولار، ثم ارتفع هذا الحجم إلى حوالي 60 مليار دولار في عام 1970م، ليصل إلى حوالي 253 مليار دولار عام 1977م، و 1000 مليار دولار 1983م. و إذا كانت أقساط الفائدة التي تدفعها الدول الدائنة سنويا حوالي عشر(1/10) من المبلغ المستدان، فإن ما يقرب من 120 مليار دولار تدفعها الدول الدائنة للدول أو المنظمات المالية الدولية المستدينة، و قد أثر ذلك سلبا على مداخل الدول الدائنة من العملة الصعبة، و يشكل ذلك خطرا حقيقيا على وضعيتها الاقتصادية و المالية، و الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و هو ما زاد من اتساع دائرة فقرها و تخلفها، بحيث أن هذه الدول الدائنة تجد نفسها مضطرة إلى وقف كل مشاريعها التنموية، و محاولة توجيه كل مداخلها لتسديد أقساط الفائدة لديونها.[1]

و إذا نظرنا إلى الدول الأكثر استدانة و مدى ارتفاع حجم ديونها منذ سنوات الثمانينات من القرن العشرين، فإننا نجد في المقدمة دول أمريكا اللاتينية حيث نلاحظ أن " المكسيك " مثلا ارتفع حجم ديونها خلال ثلاثة سنوات أي خلال فترة 1985م – 1987م ليصل إلى 47 ٪، و ارتفع حجم ديون " البرازيل " خلال نفس الفترة ليصل إلى 35 ٪، و ارتفع حجم ديون " فينيزويلا " خلال نفس الفترة أيضا ليصل إلى 29 ٪، و ارتفع حجم ديون الأرجنتين خلال نفس الفترة ليصل إلى 55٪.[2]

و في نهاية عام 1995م حددت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE " حجم الديون الخارجية للدول السائرة في طريق النمو، بـ 1940 مليار دولار و هي موزعة على الدول بشكل غير عادل حيث تتحمل دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي ثلث (1/3) هذه الديون، ثم تأتي دول آسيا المطلة على المحيط الهادي لتتحمل 22،9 ٪ منها. و حسب هذه المنظمة، فإن الديون الخارجية تشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول و استمرارها، فبالإضافة إلى الميزانية المخصصة لتسديد أقساط الفائدة لديونها، فإن هذه الدول تجد نفسها مضطرة إلى التركيز على القطاع الصناعي و التجاري، الذي يركز على التصدير بدلا من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الداخلية للشعب، لاسيما الإنتاج الزراعي. و منذ عام 1983م بلغت التدفقات المالية ما بين دول الشمال و دول الجنوب

[1]- إدوارد غولد سميث. **انتعاش الشركات الكولونيالية**، مجلة **معالم**، ص 139.

[2]- Encyclopédie Encarta 2007, **Pauvreté et endettement : pays en voie de développement.**

حوالي 40 مليار دولار سنويا في إطار تسديد الديون، و في 1996م خصصت الدول الدائنة حوالي خمس (1/5) دخلها من الصادرات في خدمة الديون.[1]

أما تقديرات البنك العالمي لفترة 2000م–2001م فقد حددت حجم الديون الخارجية لثمانية دول إفريقية بـ 237،6 مليار دولار، و حسبه فإن القروض المقدمة لهذه الدول الإفريقية ارتفعت من 2،2٪ عام 2000م إلى 3،4 ٪ عام 2001م، و قد كانت نسبة هذه القروض في الفترة الممتدة ما بين 1992م – 1997م، 2،72٪ و في الفترة الممتدة ما بين 1998م – 1999م، 2،46 ٪. و في هذا الإطار أكد البنك العالمي في كثير من مؤتمراته على أن النظام الاقتصادي العالي الجديد، لا ينجح في التغلب على الفقر و المجاعة في العالم، إلا إذا كان هناك حلا فعليا لمشكلة الديون، و أن العولمة لن تنجح ما لم يتم التوصل إلى تحقيق توازن اقتصادي و تجاري بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة، و حسب دراسة قام بها حول مستوى الفقر في العالم لعام 2000م توصل هذا البنك إلى الاستنتاج أن الاتجاه الحالي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد يكون نحو تعميق الهوة بين البلدان الفقيرة و البلدان الغنية، و لهذا فإن القضاء على الفقر و المجاعة يقتضي بالضرورة إعادة النظر في توزيع الثروات و المنتجات الاستهلاكية خاصة المنتجات الغذائية، كما يجب تأسيس استراتيجيات اقتصادية تتكفل بوضع مخططات تنموية للدول الفقيرة، و مساعدتها على تنفيذ هذه المخططات و تحقيق الأهداف المطلوبة.[2]

لكن على الرغم من كل الجهود الدولية للإحاطة بظاهرة الفقر في العالم و البحث عن حلول لها، إلا أن العالم منذ سنوات التسعينات من القرن العشرين عرف تفاقم أزمة الغذاء العالمية، خاصة و أن هذه الجهود اصطدمت بالأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي مع بداية عام 2008 و هي الأزمة التي أدت في الوقت نفسه إلى إحداث أزمة الأمن الغذائي العالمية، و التي باتت تهدد الأمن الإنساني في العالم عامة و العالم الثالث خاصة بالفقر و الجوع. و تتمثل هذه الأزمة في ارتفاع محسوس لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. و قد وصفت المديرة السابقة لبرنامج الغذاء العالمي " جوزيف شيران " هذه الأزمة بأنها " تسونامي صامت " لقتل البشر، أي شبهتها بكارثة " تسونامي " التي ضربت الدول

[1] - Encyclopédie Encarta 2007**, Mondialisation**

[2] -- Encyclopédie Encarta 2007**, Mondialisation.**

الأسيوية المطلة على المحيط الهادي عام 2004م، و التي تسببت في مقتل ما يقرب من ربع مليون شخص، و شردت ما يقرب من 10 ملايين شخص، كذلك أزمة الأمن الغذائي العالمية هي مثل كارثة تسونامي فقد أدت بعشرات الملايين من البشر إلى حافة الفقر و الجوع خلال ستة أشهر فقط.[1]

أما خبراء منظمة التغذية و الزراعة (FAO) و خبراء برنامج الغذاء العالمي، فقد رأوا أن عام 2008م سيعرف خلاله العالم وجها جديدا للجوع و الفقر، حيث توقعوا ارتفاعا محسوسا لأسعار السلع الغذائية في السوق العالمية إلى مستوى عدم قدرة العديد من الدول الفقيرة الحصول على الغذاء الكافي لشعوبها. و حسب بعض الباحثين فإن أسباب هذه الأزمة العالمية راجعة إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية للنفط، و التي بلغت 147 دولار للبرميل، أما آخرون فقد أرجعوا ذلك إلى ارتفاع أسعار النقل البحري و الجوي و البري للسلع الغذائية، و فريق ثالث فقد أرجع ذلك إلى عوامل بيئية و تغيرات مناخية، و حدوث نوبات من الجفاف التي تسببت في انخفاض المخزون العالمي من الحبوب و مختلف المنتجات الغذائية، و كذلك تغير نمط الاستهلاك في بعض الدول النامية الكثيفة بالسكان، و التي بدأت تعرف نموا اقتصاديا محسوسا مثل الهند البرازيل و الصين.[2]

و في هذا السياق قال مبعوث الأمم المتحدة لشؤون الغذاء " جان زيجلر": " أن ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية سيؤدي إلى مذبحة جماعية صامتة، و أن الجوع أصبح خارج إطار السيطرة "، و أرجع أسباب الأزمة إلى سياسة الاحتكار التي تمارسها القوي الاقتصادية العالمية الكبرى في السوق العالمية للغذاء، و بالتالي حذر العالم من إمكانية قيام ما أسماه " بانتفاضة الجياع " و التي وصفها بأنها ستكون في مثل عنف الثورة الفرنسية، وأن حرق الغذاء من أجل إنتاج الوقود الحيوي جريمة ضد الإنسانية. أما " دومينيك ستراوس Strauss–Kahn Dominique " مدير صندوق النقد الدولي (FMI) سابقا، فقد قال بأن ملايين من البشر سيعانون من الجوع إذا استمرت أزمة الغذاء العالمية، و سيؤدي ذلك إلى اضطرابات اجتماعية في العالم، و التي ستنتج عنها صراعات داخلية و خارجية محلية

[1]- نادر نور الدين محمد. **أزمة الغذاء العالمية و انعكاساتها على السياسة الزراعية المصرية**، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة 9، العدد 200، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، جريدة الأهرام، يونيو 2009، ص5

[2]- المرجع نفسه، ص5.

و دولية، و بالتالي فالعالم يحتاج الآن إلى تدخل كل القوى الاقتصادية الدولية و منظمات المجتمع المدني للنظر في كيفية تنظيم أسعار الغذاء.[1]

و أمام هذه الأزمة العالمية التي يشهد فها العالم تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية، و اتساع دائرة الفقر و المجاعة لتشمل أكثر من نصف سكان العالم، فقد تظافرت جهود دولية مكثفة من أجل احتواء هذه الأزمة. و قد اقترحت بعض الأطراف ضرورة التركيز على التنمية الزراعية و الاستغلال الكامل و الرشيد للأراضي الزراعية خاصة في الدول الفقيرة، و ضرورة تقديم لها مساعدات مالية و فنية من أجل توجيه كل استثماراتها في هذا المجال، و لهذا طالب مسؤولون من منظمة الزراعة و التغذية (FAO) و منظمة اليونسكو (UNISCO) بثورة زراعية خاصة في الدول النامية التي تستورد المنتجات الغذائية، و تتمثل هذه الثورة في ضرورة قيام هذه الدول بتعديل سياستها الزراعية، بحيث يجب التركيز على إنتاج أكبر قدر من المنتجات الغذائية الموجهة للاكتفاء الذاتي و ليس للتصدير، ذلك من شأنه أن يقلل الطلب على العرض في السوق العالمية للسلع الغذائية، الذي سيؤثر على انخفاض أسعاره.[2]

غير أن هذه الدول تصطدم بصعوبات و عوائق كبيرة عند محاولتها تحقيق هذه السياسة التنموية الزراعية بالنظر إلى وضعها الاقتصادي و المالي، خاصة ما تعانيه من ثقل الديون الخارجية، و تتمثل هذه الصعوبات و العوائق في ضعف الموارد المالية الضخمة التي بتطلبها تنفيذ برامج التنمية الزراعية المقترحة، كما أنها تعاني من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي (الفلاح)، و كذا ضعف مستوى التقنية الزراعية بسبب بعدها عن استغلال التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة.

و لهذا اقترحت أطراف أخرى ضرورة تركيز الدول النامية على التنمية الصناعية الاقتصادية، بحيث تتمكن من خلالها من الحصول على موارد مالية من العملة الأجنبية، و التي تمكنها في الوقت نفسه من شراء ما تحتاج شعوبها من الغذاء من السوق العالمية.

---

[1]- نادر نور الدين محمد، **أزمة الغذاء العالمية و انعكاساتها على السياسة الزراعية المصرية**، ص 7.

[2]- المرجع نفسه، ص 6.

كذلك تجد الدول النامية صعوبات و سلبيات في تطبيق هذا الاقتراح، و بالفعل فإن نجاح هذه السياسة التنموية الصناعية الاقتصادية يدفع بهذه الدول إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي الموجه للتصدير، و بالتالي الحصول على الموارد المالية من العملة الأجنبية اللازمة لاستراد الغذاء، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الدول النامية ستحصل على كل ما يلزم شعوبها من الغذاء، و هذا بسبب النزعة الاحتكارية التي تسود السوق العالمية للغذاء، التي تجعل الدول الغنية تتحكم في أسعار السلع الغذائية من أجل الحفاظ على ارتفاعها، و بالتالي ستستعمل ذلك كسلاح اقتصادي و سياسي و حتى إيديولوجي، لتفرض بعد ذلك قوتها و إرادتها على الدول النامية باعتبارها دول محتاجة للغذاء، و هكذا يمكنها التحكم في شروط استثمار مواردها الطبيعية، و أسعار المواد الأولية.

و من جهة أخرى فإن محاولة الدول النامية لتنفيذ هذه السياسة التنموية الصناعية الاقتصادية، فإنها تصطدم بصعوبة المنافسة الخارجية في السوق العالمية من طرف الدول الصناعية الكبرى، التي استثمرت في الفروع نفسها من الصناعة، و هي منافسة قائمة على معايير الجودة العالمية التي تفرضها منظمة " إيزو ISO " العالمية لاسيما النوعية و الكمية و الجودة، و هي معايير لا تتوفر في صناعات الدول النامية كونها تتطلب موارد مالية ضخمة و هو ما يصعب عليها تحقيقه، و هذا كله ينعكس سلبا على حجم الموارد المالية التي تخصصها هذه الدول لاستراد الغذاء.

و أيضا قامت بعض الجهود الدولية متعددة الأطراف من أجل تخفيف حدة أزمة الأمن الغذائي العالمية خاصة في الدول النامية الفقيرة، و ذلك بعرض مجموعة من التوجهات، تتمثل في ضرورة تشكيل مخزون عالمي استراتيجي للغذاء، و ذلك من أجل تحقيق استقرار عالمي لأسعار الغذاء من خلال وضع حد لتقلبات أسعاره في السوق العالمية، و ذلك عن طريق تأسيس تعاون استراتيجي بين الدول المتقدمة المنتجة للغذاء، و منظمة الزراعة و التغذية " FAO " التابعة للأمم المتحدة.[1] و هناك توجه آخر يتمثل في تأمين حساب (Facture) واردات الغذاء، و يقوم هذا التوجه على برنامج يتعهد فيه صندوق النقد الدولي " FMI " كضامن أجنبي لحصول الدول النامية على احتياجاتها من الواردات الغذائية، بأن

[1]- السيد محمد السريتي. **الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، 2000، ص283.

يدفع لها نسبة من مقدار الصرف الأجنبي الذي يزيد عن قيمة حساب الواردات الغذائية، و يكون ذلك في شكل تمويل تعويضي على هذا الحساب.[1] و هناك توجه آخر يتمثل في المعونات الغذائية التي تقدمها الدول المتقدمة التي لها فوائض في الغذاء، للدول النامية خاصة تلك التي تعاني أكثر من غيرها من نقص كبير في الغذاء، و تتمثل هذه المعونات خاصة في الحبوب، ثم ضرورة إقامة تكامل زراعي غذائي بين الدول النامية، سواء كان تكامل في مجال الموارد الطبيعية أو المالية أو البشرية المساهمة بشكل فعال في إنتاج الغذاء، بحيث تتمكن هذه الدول من خلال هذا التكامل من تأمين احتياجاتها الغذائية، و تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يوجه للتصدير، لذلك يجب أن يقوم هذا التكامل على توفير كل متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، و ذلك عن طريق تطوير التقنيات الحديثة في مجال الزراعة و إدخالها حيز التطبيق. كما يتجاوز هذا التكامل إلى مجال التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركة تفتح أبوابها للمنتجات التي تنتجها الدول النامية،[2] كما قامت بعض المنظمات الدولية بتقديم بعض التوصيات للتعامل مع أزمة الأمن الغذائي العالمية، و نجد من بين هذه التوصيات ما يلي:

– 1)– توصيات البنك العالمي: تدعو هذه التوصيات إلى ضرورة قيام الدول النامية و المتقدمة بإلغاء التعريفات الجمركية على جميع السلع الغذائية، و كذلك ضرورة المساهمة الفعالة في زيادة المخزون العالمي من الحبوب بمختلف أنواعها، و أيضا يجب منع الدول النامية خاصة، من تصدير السلع الغذائية و خاصة الحبوب، كما يجب على هذه الدول تدعيم أسعار السلع الغذائية و حماية المستهلك للسيطرة على ارتفاع أسعارها.

2)– توصيات منظمة الأغذية و الزراعة (FAO): و تتمثل هذه التوصيات في ضرورة قيام الدول النامية بتقديم إعانات عاجلة لصغار المزارعين، من أجل الحصول على مستلزمات الإنتاج، مثل الأسمدة و المبيدات الحشرية، لتمكينهم من زيادة الإنتاج الغذائي. كما يجب إقامة سياسة تشجيعية و تحفيزية للمزارعين، لزراعة الحاصلات الغذائية الاستراتيجية التي تحتاجها شعوب هذه الدول. و من جهة أخرى يجب تحسين طرق التسويق و التوزيع و التعبئة للحاصلات الغذائية المنتجة، و تقليل نسبة الفائدة في الإنتاج و التوزيع، و ضرورة

[1]- السيد محمد السريتي. **الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية**، ص 286.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 288 ، 289.

تطوير تقنيات الحفظ و التجميد و التعليب للمواد الغذائية، و كذا ضرورة حماية المستهلكين الأكثر فقرا من خلال تحسين مستوى الدخل الفردي، و أيضا ضرورة الحد من الحواجز الجمركية على السلع الغذائية الأساسية و تخفيف القيود على الصادرات، كما يجب تكثيف الدعم الحكومي للسلع الغذائية المخصصة للفقراء.

3)- توصيات برنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء: و تتمثل هذه التوصيات في ضرورة قيام الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات للدول النامية فيما يخص أسعار المواد الغذائية، و إزالة كل العوائق الجمركية أمام حركة السلع الغذائية و منع الدول النامية من تصدير الغذاء، كما يجب تشجيع الدول النامية على الاستثمار في القطاع الزراعي و البحوث الزراعية، و كذلك ضرورة حماية الفقراء اجتماعيا عن طريق إزالة الصعوبات التي تعيق حصولهم على الغذاء اللازم لحياتهم، و الحفاظ على صحتهم خاصة الأطفال و النساء، كما يجب تقديم دعم طويل المدى من أجل تطوير القطاع الزراعي الغذائي، بهدف زيادة الإنتاج الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية.[1]

4)- توصيات مؤتمر الغذاء العالمي رفيع المستوى لمنظمة الأغذية و الزراعة: انعقد هذا المؤتمر في " روما " من 3 إلى 5 يونيو 2008م شاركت فيه 182 دولة، و قد تقدم المشاركون بمجموعة من التوصيات تتمثل في: ضرورة الاستجابة العاجلة لطلبات المساعدة، لمعالجة طوارئ الجوع و سوء التغذية و المساعدات الغذائية، و ذلك من خلال توسيع مجالات الإغاثة و شبكات الأمان، و أيضا ضرورة تقديم دعم لميزان المدفوعات، و تخفيف خدمة الديون، و تبسيط إجراءات الأهلية في الآليات المالية الحالية لدعم الزراعة و البيئة. كما يجب تحسين البيئة الأساسية للأسواق، من خلال تكوين سياسات الأغذية و التجارة الزراعية و التجارة العامة، ملائمة لدعم الأمن الغذائي للجميع، عن طريق العمل على إنجاح جولة " الدوحة " للمفاوضات التجارية، و الحد من استخدام التدابير المقيدة التي يمكن أن تزيد من تقلبات أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك ضرورة المحافظة على التنوع البيولوجي، من خلال العمل على مرونة نظم الإنتاج الغذائي، إزاء التعقيدات التي قد يشكلها تغير المناخ. كذلك دعا المشاركون في المؤتمر إلى ضرورة تكثيف

[1]- نادر نور الدين محمد. **أزمة الغذاء العالمية و انعكاساتها على السياسة الزراعية المصرية** ، ص ص 17- 19.

و تشجيع الاستثمار و التعاون في مجال العلوم و البحوث الزراعية، من أجل تطوير التقنيات المحسنة للإنتاج الزراعي، و كذلك مواصلة الجهود لتحرير التجارة الدولية في مجال المواد الزراعة، بتخفيف الحواجز الجمركية أمام تنقل السلع، و القضاء على السياسات المسببة لاختلال توازن الأسواق.[1]

لكن رغم كل الجهود الدولية المكثفة التي قامت بها و ما تزال تقوم بها مختلف المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، بهدف التقليص من دائرة الفقر و المجاعة في العالم، إلا أن هذه الجهود مازالت ناقصة و لم تبلغ الهدف المنشود، و أن هذه التوصيات التي قدمتها مختلف الأطراف عبر لقاءاتها لم تكن سوى توصيات نظرية تحمل أبعادا إيديولوجية أكثر مما هي قابلة للتطبيق، بل و من الناحية الإجرائية تكون أغلب هذه الجهود فاشلة ما دامت الشعوب الفقيرة ما تزال تزداد فقرا و الشعوب الغنية ما تزال تزداد غنى، و أن الهوة بين دول الجنوب الفقيرة و دول الشمال الغنية تزداد اتساعا عاما بعد عام، و لهذا يبقى ذلك تحديا كبيرا و طويل المدى أمام المجتمع الدولي، و القوى الفعالة في النظام الدولي، يتطلب جهود دولية تطبيقية مكثفة و ليس الوهم الإيديولوجي و السياسي العقيم.

3- مشكلة البيئة و التدهور البيئي و أزمة المياه الصالحة للشرب

مهما تكن الحدود الجغرافية الطبيعية أو الاصطناعية التي تحدد لكل دولة إقليمها، فإن ما هو مشترك بين المجتمعات البشرية هو استقرارها فوق كوكب متجانس الجوانب، و متكامل الجهات، و هو كوكب الأرض، و يحميه غلاف جوي واحد، و هذا يعني أن كل ما يمس هذا الوسط الجغرافي المتجانس من تدهور و اختلال في النظام البيئي، و كل ما يتسبب في زيادة حرارة الغلاف الجوي فهو يمس كل المجتمعات البشرية أينما وجدت، و له انعكاسات سلبية خطيرة على الحياة فوق الأرض، و لعل هذا ما جعل مشكلة التدهور البيئي مشكلة ذات أبعاد عالمية مهما اختلفت أسباب هذا التدهور، و مهما كان الفاعلون المسؤولون عنه. و مع عصر العولمة أصبحت مشكلة التدهور البيئي من أكبر المشكلات العالمية، و تحدي كبير أمام المجتمع الدولي و السياسة الدولية، و هو تحد مرتبط ارتباطا حتميا

[1]- نادر نور الدين محمد. **أزمة الغذاء العالمية و انعكاساتها على السياسة الزراعية المصرية**، ص 21.

بتحديات عالمية أخرى، مثل النمو الديموغرافي العالمي المتزايد، و الفقر و المجاعة و أزمة الأمن الغذائي العالمية، التصنيع المفرط دون مراعاة قوانين البيئة، و ما يرتبط به من استنزاف الموارد الطبيعية، و سوء تسيير النفايات الكيماوية و التلوث، و غيرها من العوامل الحاسمة في هذا التدهور البيئي الجغرافي، و ما يؤدي إليه ذلك من اختلال التوازن في التنوع البيولوجي و المحيط الحيوي.

و لما كان عصر العولمة هو عصر الاندماج العالمي على جميع الأصعدة– و إن لم يكتمل ذلك بعد – و التنقل الحر للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و البشر، عبر حدود الدول، فإن المشكلات الإقليمية أو المحلية أصبحت مشكلات عالمية و دولية، لما لها من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على استقرار الدول و الاطمئنان على حياة شعوبها، لذلك أصبحت مشكلة التدهور البيئي مشكلة عالمية تهدد الأمن الإنساني في العالم بالمرض و الفقر و المجاعة، و نقص المياه الصالحة للشرب و التلوث، و التي قد تتسبب في مختلف الصراعات بين الدول.

لذلك كان من الضروري تعبئة كل القوى الدولية الفاعلة و مؤسسات المجتمع المدني الدولي، لتحسيس الرأي العام العالمي بخطورة هذه المشكلة البيئية، و انعكاساتها السلبية على الحياة البشرية و التنوع البيولوجي. و حسب التقرير الذي خلص إليه وزراء البيئة المشاركون في اجتماع " نيروبي " لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة Programme des nations unies pour l’environnement (PNUE) حول حالة العالم، أن محور الشر الحقيقي في العالم هو الفقر و المرض و التدهور البيئي، و أن الحرب على الإرهاب قد حول انتباه العالم إلى أن الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار العالمي ليس الإرهاب في حد ذاته، و إنما هو ذلك التفاعل الخطير بين الفقر و المرض و التدهور البيئي، و تزايد التنافس على النفط، و أن هذا التفاعل لا تحده حدود و لا توقفه سياسة، بل لا يملك وطنا و لا سياسة، و ما الإرهاب و مختلف الصراعات المسلحة، و التطرف الديني و الأيديولوجي، و مختلف الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعيشها دول العالم، و تدهور البيئية الجغرافية، سوى إحدى الأعراض الظاهرة لهذا التفاعل الذي نتج عنه حالة عدم الاستقرار العالمي، و غياب الأمن الإنساني، و تزايد كبير في معدلات الفقر و البطالة و الجرائم المنظمة،

و الحركات السكانية المتمثلة في الهجرة الجماعية، و حركات اللجوء، و انتشار الأمراض المعدية، و نقص المياه الصالحة للشرب، و نقص الغذاء. قال " كريستوفر فلافين " رئيس سابق لمعهد " وورلد واتش World Watch Institut ": " إذا لم يتم إدراك هذه التهديدات و مواجهتها، فإن العالم يجازف في أن يصبح غافلا عن مشاكل يدير لها عين عمياء، بفعل قوى عدم الاستقرار الجديدة، تماما كما فوجئت الولايات المتحدة بالهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001م ".[1]

لقد بدأ الاهتمام بمشكلة التدهور البيئي كمشكلة عالمية معولمة مع أواسط القرن العشرين، لكن ذلك كان الشغل الشاغل للدول الصناعية الكبرى، كونها مهددة مباشرة بهذا التدهور البيئي الذي كان يمس أقاليمها المحددة جغرافيا، بسبب الانعكاسات السلبية المباشرة لهذه الصناعة المرتكزة في هذه الأقاليم، و بالتالي كان ينظر إلى مشكلة التدهور البيئي على أنها مشكلة إقليمية تخص الدول الصناعية، و لا دخل لدول العالم الثالث فيها، و من جهة أخرى كانت هذه الأخيرة تهتم كل الاهتمام بالصناعة و بناء قواعدها الاقتصادية و الاستقرار السياسي، كونها دول حديثة الاستقلال، لكن مع أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرين، و هي الفترة التي شهد فيها العالم انهيار الإيديولوجيا الشيوعية، تفطنت دول العالم الثالث إلى أن المشكلات التي كان ينظر إليها على أنها مشكلات محلية أو إقليمية أصبحت مشكلات عالمية معولمة، و من ثم يجب الاهتمام بمشكلة التدهور البيئي كمشكلة عالمية عابرة للحدود، و أن شعوب العالم تواجه مصيرا واحدا أمام هذا التدهور البيئي، ذلك ما يتطلب تكامل الجهود للبحث عن طرق مقاومة أو التكيف معه. و من مظاهر هذا التدهور البيئي: التلوث البيئي.

إن كثافة المصانع التي بتطلبها الاقتصاد الصناعي الحديث و انعدام سياسة واضحة لإدارة الفضلات الكيماوية، و المنافسة التي تفرضها سلطة السوق العالمية الحرة، و كذلك الاستعمال المكثف للمواد الكيماوية، و المبيدات الحشرية من أجل الزيادة في الإنتاج الزراعي، و كثافة وسائل النقل الجوي و البري و البحري، كلها عوامل أساسية لانتشار التلوث

---

[1]- باتر محمد علي وردم ؛ عماد فرحات و بالتعاون مع معهد وورلد واتش (World Watch institut) ، « **محور الشر الحقيقي: الفقر المرض و التدهور البيئي** »، مجلة البيئة و التنمية، ، ص 53.

في الجو و البر و البحر. ففي البر هناك التلوث الذي تسببه مختلف الفضلات الكيماوية التي تطرحها المصانع، و التي تصيب التربة و المجاري المائية و المستنقعات، و كذلك التأثيرات السلبية للأمطار الحمضية Les pluies acides) [1] على التربة و الغابات، و هذا ما يجعل تلوث التربة يوسع دائرة التصحر و الأراضي غير الصالحة للزراعة، و يلحق أضرارا جسيمة بالمحاصيل الزراعية، فيتسبب ذلك في تراجع نسبة الإنتاج الغذائي و الزراعي، و هو ما يزيد بالضرورة من تفاقم أزمة الفقر و الجوع في العالم.

و من جهة أخرى يحدث هذا التلوث اضطرابا في التنوع البيولوجي، إذ نشاهد انقراض أنواع من النباتات و الحيوانات بسبب تلوث الوسط البيئي الملائم لحياتها، كما يؤدي أيضا إلى تلوث المنابع المائية المختلفة، و هو ما يزيد من تفاقم أزمة المياه الصالحة للشرب في العالم. و يذكر " سبورن فيرفيلد Sborn Faifield " في كتابه " كوكبنا المزدحم Our planet crowded " و بناء على حلقة عقدت لدراسة أثر الضغط السكاني على المصادر الطبيعية، أن الإنسان لا يحتاج فقط إلى الغذاء بل هناك طلب متزايد على الماء الذي صار يتعرض في كل سنة للنقص و التلوث، مما جعل الخبراء يعتقدون أن الحاجة إلى الماء الصالح للشرب لا الغذاء فقط، قد يكون العامل الأكثر حسما في التنمية الاقتصادية. كما خلص المؤتمر الذي جمع عدد من الخبراء في باريس عام 1980م لدراسة قضايا الماء، إلى أن أكثر من 2 مليار شخص لا يجدون ما يكفيهم من الماء الصالح للشرب، و قد توقعوا أن مئات الملايين من البشر سيموتون عطشا بحلول عام 2000م، إذا لم تقم الدول باتخاذ التدابير اللازمة و الوسائل الكفيلة من أجل تأمين المصادر المائية الصالحة للشرب.

أما إحصائيات الأمم المتحدة فإنها تشير إلى أن 38٪ فقط من سكان الدول النامية يجدون ماء للشرب، و أن 28 ٪ فقط من مجموع المزارعين في العالم يستطيعون الحصول على ماء للشرب، و تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن 4/5 من الأمراض الشائعة في

---

[1]- الأمطار الحمضية Les pluies acides لها تأثير على التربة و المنابع المائية المختلفة لأنها ناتجة من الاستعمال المكثف للمحروقات الأحفورية مثلها مثل الغازات الدفيئة Les gaz à effet de serre. فأثناء احتراق المحروقات الأحفورية المستعملة في معامل الطاقة الحرارية Les centrales thermiques و المولدات البخارية للتدفئة المركزية Les chaudières de chauffage centrale و وقود السيارات تتصاعد فضلات الديوكسيد الكبريت Dioxyde de soufre و ديوكسيد الأزوت Dioxyde d'azote.هذه المواد تتفاعل مع بخار الماء و الأوزون الموجود في الغلاف الجوي و مع وجود الأشعة ما فوق البنفسجية، فيتحول كل ذلك إلى حمض الكبريت Acide sulfurique و حمض النتريك Acide nitrique. (**Environnement** ,Encyclopédie Encarta 2008).

العالم تنتقل بواسطة المياه الملوثة، و قالت بأن إنفاق المال في مشاريع إنتاج الماء الصالح للشرب أفضل بكثير من إنفاقه في بناء المستشفيات، ففي العالم الثالث يوجد أكثر من 400 مليون شخص مصاب بأمراض المعدة و الأمعاء، و أكثر من 160 مليون شخص مصاب بالملاريا، و أكثر من 30 مليون شخص مصاب بالعمى بسبب المياه الملوثة. هذه الحالة الكارثية التي يعيشها العالم جعلت الأمم المتحدة تعلن في اجتماعها الذي عقدته في " نيويورك " عام 1980م أن عقد التسعينات من القرن العشرين هو عقد الماء، و قالت بأنه لو قامت المؤسسات النقدية الدولية و الإقليمية بتخصيص حوالي 10٪ من ميزانيتها العسكرية، لاستثمارها في مشاريع لإنتاج الماء الصالح للشرب، سيتم القضاء على أزمة المياه الصالحة للشرب، و سيتوفر لدى شعوب العالم ما يكفيها من حاجات الماء.[1]

و أما تلوث الجو فإنه ناتج من انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن التصاعد المكثف لدخان المصانع و السيارات، و مختلف وسائل النقل البري و الجوي و البحري، و كذلك من الاستعمال المكثف للمحروقات الأحفورية (مثل الفحم و البترول و الغاز الطبيعي)، التي تطلق في الغلاف الجوي جزء من غاز الكربون[2] الذي كان متحجرا في باطن الأرض على شكل فحم أحفوري، هذه الغازات الدفيئة هي التي تزيد من ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجو لكوكب الأرض، مثل ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، و الميثان (CH4)، و غازات الكلوروفلوروكربون (C F C » Chlorofluorocarbone)، و من ثم تحدث ظاهرة الاحتباس الحراري التي تلحق أضرارا بطبقة الأوزون[3]، و هي الطبقة التي تحمي الحياة

---

[1]- فرانكلين برل، **الجوع**، ص ص 17- 19.

[2]- لقد كانت حالة الغلاف الجوي من غاز الكربون مستقرة خلال عدة قرون و كانت في حدود 290 جزء بالمليون، لكن منذ عام 1850 و بسبب الثورة الصناعية بدأت هذه النسبة بالارتفاع، و هي الآن في حدود 350 جزء بالمليون، و قد تسبب ذلك في ارتفاع معدل درجة حرارة الغلاف الجوي بدرجة واحدة، لكن الخبراء و المختصين في التغيرات المناخية توقعوا استمرار ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي ما بين درجتين و ستة درجات خلال قرن واحد فقط، إذا استمرت حالة الغلاف الجوي من غاز الكربون على هذه الوتيرة، و هذا سيتسبب في مضاعفات خطيرة بالنسبة للمحيط الحيوي و التوازن البيئي، إذا لم يتم القيام بأي إجراء فيما يتعلق بتأثير هذه الغازات الدفيئة.

[3]- توجد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي في طبقة الستراتوسفير على ارتفاع حوالي 40 كيلومتر من سطح الأرض و هي تتشكل من نشاط كيميائي- ضوئي (Photochimique) متوازن لأشعة الشمس، و الأوزون (O3) هو خليط من الأكسجين الجزئي(O2) و الأكسجين الذري (O) و تعمل طبقة الأوزون على إيقاف جزء كبير من الأشعة ما فوق البنفسجية من التسرب إلى سطح الأرض. و استنزاف الأوزون تسببه عدة غازات مثل أكسيد النيتروجين المنبعث من التفجيرات النووية، و غازات الكلوروفلوروكربون (CFC) Chlorofluorocarbone التي تؤثر عليه فتجزئه و تحوله مرة أخرى إلى أكسجين جزئي (O2)، بحيث أن جزيئات الكلور و الفلور تتميز بطول مدة بقائها في طبقات الغلاف الجوي (ما بين 60 إلى 120 سنة)، و أيضا سرعة نشاطها. فكل جزيء من الكلور يمكن أن يخرب حتى 100 ألف من جزيئات الأوزون دون أن يتلاشى نهائيا. إن تسرب الأشعة ما فوق البنفسجية إلى سطح الأرض أكثر من اللازم بسبب استنزاف

فوق كوكب الأرض من تسرب الأشعة ما فوق البنفسجية، كما يحدث ذلك أيضا تغيرات مناخية و كوارث إيكولوجية مفاجئة كالفيضانات و الزلازل، و البراكين، و الأعاصير، و نوبات من الجفاف. ففي 1988م قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) و بالتعاون مع المنظمة العالمية للأحوال الجوية بدراسات تتعلق بالتغيرات المناخية، و قد توصل خبراء المنظمتين إلى الاستنتاج بأن القرن العشرين قد عرف زيادة محسوسة في سخونة الغلاف الجوي، لم يعرفها كوكب الأرض منذ ألف عام، و أن العشرية الأخيرة من هذا القرن كانت الأكثر سخونة، و بسبب ذلك فإن الغطاء الثلجي الذي يكسو بعض مناطق العالم مثل جبل " كليمنجارو " و جبال " ألاسكا " في تناقص مستمر، و بالمقابل هناك ارتفاع في منسوب المياه في البحار و المحيطات والأنهار. و في لقاء عقد في" لندن" جمع وزراء الطاقة و البيئة لعشرين دولة لبحث أثر التغيرات المناخية على الحياة فوق كوكب الأرض، قال " توني بلير" بأنه سيجعل من التغيرات المناخية و إفريقيا هدفين رئيسيين لرئاسة بريطانيا لمجموعة الثمانية و الاتحاد الأوروبي. و تزامنا مع هذا اللقاء أقيم معرض للصور تبين أثر ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي، و قد أظهرت بعض الصور سواحل جزر "مارشال" مهددة بارتفاع منسوب المياه، و قد قالت " جينيفر مورغان " المديرة السابقة للبرنامج العالمي للتغيرات المناخية التابع للصندوق العالمي للطبيعة، أن الذوبان السريع للكتل الجليدية سيزيد في البداية من حجم المياه في الأنهار مما سيؤدي إلى فيضانات، لكن بعد عقود قليلة سيتغير الوضع و يتراجع منسوب المياه في الأنهار، مما سيؤدي إلى الجفاف و سيتسبب ذلك في مشاكل اقتصادية و بيئية خطيرة، خاصة في غرب الصين و نيبال و شمال الهند.[1]

و نظرا للخطر الذي أصبح يشكله هذا التدهور البيئي على مستقبل الحياة البشرية على سطح الكوكب، فقد تحرك المجتمع الدولي عبر مجموعة من اللقاءات و الندوات الدولية

الأوزون، له تأثير خطير على النباتات و الحيوانات و الإنسان. أما بالنسبة للنباتات فإن هذه الأشعة ما فوق البنفسجية تبطئ نشاط التركيب الضوئي Photosynthèse الذي يؤدي إلى تباطؤ نموها و بالنسبة للحيوانات فإن ذلك يؤدي إلى الزوال التدريجي بعض أنواعها مثل البرمائيات، أما بالنسبة للإنسان فإن ذلك يسبب ارتفاع في نسبة المصابين بسرطان الجلد و انخفاض في نشاط نظام المناعة الذي يتدخل في مكافحة الأمراض المعدية و كذلك زيادة نسبة المصابين بحساسية الأغشية المخاطية للعيون Cataracte .

(Encyclopédie Encarta 2008, **Environnement** .).

[1]- مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE في اجتماع نيروبي،« **أهداف الألفية الإنمائية** » مجلة **البيئة و التنمية**، ص 19.

و الإقليمية و المحلية، و كذلك عبر نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، محاولا البحث عن حلول ناجعة لهذه المشكلة، و وضع استراتيجيات مشتركة لإيجاد آليات التكيف مع هذا الواقع البيئي العالمي الجديد، و مقاومة هذا التدهور البيئي، مع ضرورة المحافظة على الصفة الطبيعية للبيئة و حمايتها (حماية التنوع البيولوجي و المحيط الحيوي، و مواجهة خطر التلوث البيئي... إلى غير ذلك)، و هذا سواء على مستوى التشريع الدولي و السياسة الدولية، أو على مستوى الوعي المدني للرأي العام العالمي، و يعتبر ذلك من التحديات العالمية الجديدة.

لقد كان الاهتمام بحماية البيئة منذ 1948م و ذلك بتأسيس الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة UICN [1] Union international pour la conservation de la nature في مدينة " فونتان بلو " Fontainebleau ، بمبادرة من فرنسا و سويسرا و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة UNESCO، و يهتم هذا الاتحاد بالعمل على حماية التنوع الطبيعي و وحدة الطبيعة مع المحافظة على التنمية المستدامة. ففي 1980م قام هذا الاتحاد الدولي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، و بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة UNESCO، و منظمة الأغذية و الزراعة FAO، و بحضور أكثر من 100 دولة، بوضع استراتيجية عالمية للمحافظة على الطبيعة على مدى ثلاثة سنوات، و هي تهدف إلى استغلال التنوع البيولوجي و المحيط الحيوي في إطار التنمية الاقتصادية العالمية المستدامة و حمايتهما. كما يتم متابعة مدى تطبيق هذه الاستراتيجية عن طريق ندوات دولية. و لهذا فقد اهتم هذا الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتأثير على مجتمعات العالم كلها، و ذلك بتشجيعها و مساعدتها على المحافظة على وحدة و تنوع الطبيعة، و يجب عليها أن تسهر على جعل كل استغلال للموارد الطبيعية يجب أن يكون مستداما بشكل عادل. و هكذا يقوم هذا الاتحاد بدراسات يهدف من خلالها إلى توقع التنوع البيولوجي و حالة الأوساط الطبيعية، و على أساس نتائج هذه الدراسات يضع استراتيجيات حمائية

[1]- الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة UICN تأسس في 1948 و في 1966 أخذ اسم الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة UMCN لكن بقي يحتفظ بنفس الرمز UICN . يضم هذا الاتحاد الدولي أكثر من 900 عضو من بينهم ممثلين ل70 حكومة و 112 منظمة للتشريع العام و 775 منظمة دولية غير حكومية ممثلين عن 181 بلد، و شعاره الأساسي « عالم عادل يقيم و يحافظ على الطبيعة

(Encyclopédie Encarta 2008, **l'union mondiale pour la conservation de la nature.**

خاصة و ملائمة، لاسيما فتح حدائق وطنية أو فضاءات محمية، و كذلك الإلحاح على ضرورة وضع تشريعات وطنية و دولية لحماية البيئة.

لكن تأسيس هذا الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و إن كان عملا جبارا فإنه يبقى ناقصا بالنظر إلى حجم الانتهاكات المستمرة للطبيعة، و لهذا فحماية البيئة عن طريق التشريع بقي مهملا لمدة طويلة سواء أكان على المستوى الدولي أو الوطني، و لم يشعر الرأي العام العالمي بالخطر الذي يهدد البشرية على سطح الكوكب من جراء التدهور البيئي و التلوث أو تجاهله، لكونه لم يأخذ أبعادا عالمية، أو ربما كان ذلك بسبب توفر المواد الطبيعية الضرورية للحياة مثل الماء و الهواء و الأرض، و بشكل مجاني أو بأثمان رمزية دون توقع تضاؤلها و نقصها و تلوثها، و كذلك توفر الموارد الطبيعية الضرورية للصناعة و الزراعة.

لكن مع بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين بدأت تتعالى أصوات المنظمات الدولية غير الحكومية، تندد بالتعسف المفرط في استغلال الموارد الطبيعية و التلوث الناتج عنه، مشيرة إلى الخطر الذي ينعكس على البيئة و مستقبل الحياة البشرية، و قد لفت ذلك اهتمام المجتمع الدولي فبدأ يضع تشريعات دولية عبر اللقاءات و الندوات الدولية و الإقليمية. فعلى المستوى الدولي فقد انعقدت الندوة الدولية الأولى تحت رعاية الأمم المتحدة في " ستوكهولم " بالسويد عام 1972م، و ذلك في إطار قمة الأمم المتحدة حول الإنسان و البيئة، و قد تم خلال هذه الندوة الاتفاق على وضع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، و توكيل متابعة تطبيق هذه المبادئ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE الذي تم تأسيسه خلال هذه الندوة[1].

و في 1983م قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأسيس لجنة عالمية للبيئة و التنمية، كلفت بالبحث عن حلول ناجعة لمشكلة كيفية تلبية الحاجات الأساسية لسكان العالم الذين في تزايد مستمر. و في 1987م قامت هذه اللجنة بتقديم تقرير بعنوان " مستقبلنا للكل Notre avenir a tous "، و هذا التقرير يعرف باسم « تقرير برانت لاند Rapport Brundtland "، نسبة إلى رئيسة هذه اللجنة السيدة " غرو هارلم برانت لاند Gro Harlem Brundtland "، و في هذا التقرير تم الإعلان عن برنامج التنمية المستدامة مع تحديد تعريف

1 - Encyclopédie Encarta 2008, **Environnement : Lois sur la protection de l'environnement**.

لها، بحيث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون تعرض قدرات الأجيال اللاحقة للخطر لتحقيق حاجاتها. و لهذا يحمل مفهوم التنمية المستدامة مفهوم الاستعمال و التسيير العقلاني للموارد الطبيعية و الإنسانية و الاقتصادية، و الذي يهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للإنسانية بشكل ملائم. و الشروط الأساسية للتنمية المستدامة تتمثل في المحافظة على التوازن العام و قيمة التراث الطبيعي، و استعمال و توزيع الموارد بين كل بلدان و مناطق العالم بشكل عادل، و وقاية الموارد الطبيعية من الاستنزاف، و خفض إنتاج الفضلات الكيماوية، و أخيرا عقلانية إنتاج و استهلاك الطاقة.

و في شهر جوان عام 1992م انعقدت الندوة الدولية الثانية تحت رعاية الأمم المتحدة في "ريو دو جانييرو Rio de Janeiro " بالبرازيل حول البيئة و التنمية، و قد جمعت مسئولين لـ 172 بلد، و مختلف المنظمات الحكومية، و حوالي 2400 من المسؤولين من مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية، و كان الهدف من ذلك هو تحديد الاستراتيجيات الناجعة من أجل التوفيق بين مطالب البلدان النامية و مطالب البلدان الصناعية، و وضع ميثاق للأرض الذي تحدد فيه التوجيهات اللازمة لوضع سياسة اقتصادية أكثر توازنا. و هذا الميثاق مصاحب ببرنامج عمل معروف بمذكرة الواحد والعشرين (Agenda 21)، و هو برنامج يستعمل كمرجع أساسي من أجل فهم و تحديد المبادرات اللازمة للتنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين.

هذه الندوة الدولية هي فرصة لتحسيس المجتمع المدني و السلطات السياسية فيما يخص القضايا البيئية. و في نفس العام تم تأسيس لجنة التنمية المستدامة حسب مقررات ندوة " ريو دو جانييرو "، و هي مكلفة في إطار اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة، بمتابعة مدى التقدم في تطبيق التوجيهات المقررة في مذكرة الواحد والعشرين، و كذلك تقييم مدى ملائمة التمويلات المالية للأهداف المحددة، و أيضا تحليل مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة، لكن على الرغم من بعض التقدم الملاحظ خلال هذه الندوة حيث تم الاتفاق على 5 نصوص تشريعية، إلا أن بلوغ أهدافها يبقى بعيد جدا.

و في ديسمبر عام 1997م و بمناسبة الندوة الدولية الثالثة تحت رعاية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التي انعقدت في مدينة " كيوطو Kyoto " باليابان، اجتمع المجتمع

الدولي من أجل وضع بروتوكول ذي أهداف محددة بدقة و ملزمة، و التي تشهد على وعي حقيقي بضرورة وضع نموذج عمل حقيقي للتنمية المستدامة. هذا البروتوكول يلزم البلدان المصنعة و البلدان التي هي في المرحلة الانتقالية من التصنيع مثل: بلدان أوروبا الشرقية، على ضرورة تقليص انبعاث الغازات الدفيئة إلى 5،2٪ إلى آفاق عام 2008م–2012م. لكن الأهداف التي سطرها هذا البروتوكول أثارت عدة مشكلات، و التي لم يتوصل المشاركون في الندوة الدولية حول ارتفاع حرارة الكوكب، التي انعقدت في " بوينوس أيرس Buenos Airs " بالأرجنتين عام 1998م إلى حلها. أما في ندوة " نيويورك New York " بالولايات المتحدة الأمريكية التي انعقدت في شهر جوان عام 1997م فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقييم حوصلة برنامج عمل مذكرة الواحد والعشرين، و اكتشفت خلال ذلك عدم نجاح هذا البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المذكرة، و هذا بسبب عدم اتفاق رؤساء الدول حول التصريحات السياسية المشتركة.

و من جهة أخرى فإن التطورات التي تعرفها التكنولوجيات الجديدة، جعلت أنماط الاستهلاك الحالية تبقى في صراع مع قدرة المحيط الحيوي على تحمل الأعمال التخريبية الملحقة بالبيئة، و تبذير الموارد الموجودة. في حين أنه كان ينبغي أن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة مصحوب بتدابير صارمة و ملزمة على المستوى الاقتصادي، بإضافة ضرائب بيئية، كما على المستوى الاجتماعي بإدخال التربية البيئة في المدارس. كما حاولت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في " جوهانسبورغ Johannesburg " بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر عام 2002م، أن تضع ديناميكية جديدة للالتزام العالمي من أجل التنمية المستدامة.[1]

أما على الصعيد الإقليمي فقد قام الاتحاد الأوروبي في شهر مايو عام 1993م بإقرار الكتاب الأخضر حول المسؤولية فيما يخص البيئة، و في العام نفسه قام المجلس الأوروبي Le Conseil de l'Europe بإقرار اتفاقية حول المسؤولية المدنية فيما يخص الأضرار الناجمة عن النشاطات التي تشكل خطرا على البيئة، و بذلك يكون المبدأ المشترك بين هاتين لاتفاقيتين هو التركيز على ضرورة تحمل الفاعل المتسبب في التلوث أو تخريب البيئة

[1] -Encyclopédie Encarta 2008- **Développement durable : Bilan et perspectives.**

المسؤولية عن فعله، و بالتالي يتحمل كل أعباء فعله ماديا و معنويا من أجل إصلاح الفساد.[1]

و على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية فإننا نجد حركة السلام الأخضر Mouvement de Greenpeace كمنظمة دولية تعمل على حماية البيئة، و تعزز التنمية المستدامة و تطمح إلى خلق مجتمع واع بقيمة البيئة و يعمل باستمرار على حمايتها، و ذلك بلفت انتباه الرأي العام العالمي إلى المشكلات التي تتعلق بالبيئة.[2]

و بذلك فقد حقق التعاون الدولي من أجل حماية البيئة و تحقيق الأهداف الإنمائية للاستدامة البيئية نجاحا و لو نسبيا، و قد أكد " كلاوس تويفر " المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجتماع مجلس الإدارة لهذا البرنامج في " نيروبي "، على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للاستدامة البيئية إلى آفاق 2015م قد عرف نجاحا ملحوظا، خاصة بعد إقرار خطة " بالي " الاستراتيجية للدعم التكنولوجي في الدول النامية، و التي ركزت بشكل كبير على كيفية إدارة النفايات و تعزيز القانون البيئي، كما تحصل هذا البرنامج في إطار التعاون الدولي، على دعم فيما يخص الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية الذي يختص به معهد البيئة و هو الأداة الجديدة في يده، و يضم هذا معهد ورشات تدريب المندوبين و أفراد المجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك فقد تحصلت إدارة هذا البرنامج على تمويل من مختلف الهيئات و حكومات الدول قدره 300 مليون دولار خلال فترة 2006م–2007م. كما أن هناك مؤشر نجاح آخر فيما يخص الاستهلاك العالمي لمركبات الكلوروفلوروكاربون (CFC)، حيث وصل هذا الاستهلاك قرابة الصفر في البلدان المتقدمة،

---

[1]-Encyclopédie Encarta 2008,**Environnement : Lois sur la protection de l'environnement.**

[2]- حركة السلام الأخضر منظمة دولية غير حكومية و مستقلة تأسست في مدينة « فانكوفر Vancouver» بكندا عام 1971 شعارها هو « خلق عالم أخضر و مسالم Créer un monde vert et pacifique » و اليوم تضم هذه المنظمة حوالي 5 ملايين عضو ممثلين عن 158 بلد. و تتمثل نشاطات حركة السلام الأخضر في لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى انتهاكات البيئة، و العمل على توقيفها و التنديد بها. لذلك نجد أعضائها يتدخلون لإفساد المشاريع التي تضر البيئة و توقيفها خاصة تلك المشاريع التي تتعلق بالتجارب النووية (فقد توصلت هذه الحركة إلى غلق مجمع للتجارب النووية في الولايات المتحدة الأمريكية، و من شهر سبتمبر من عام 1995 إلى شهر فيفري من عام 1996 قامت هذه الحركة بسلسلة من التدخلات من أجل التنديد و رفض استئناف فرنسا تجاربها النووية). و تتمثل الأهداف التي تناضل هذه الحركة من أجلها في حماية التنوع البيولوجي في الغابات و المحيطات و محاربة كل أنواع التلوث البيئي.

(Encyclopédie Encarta 2008, **Greenpeace** **)**

أما في البلدان النامية فقد انخفض من 150 طن سنويا في أواسط التسعينات من القرن العشرين، إلى أقل من 90 طن.[1]

إن الاهتمام بالبيئة أصبح اليوم من رهانات العولمة كونها تشكل فضاء اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا و سياسيا، يساهم بقدر كبير في تقريب الشعوب و توحيد الثقافات. فالاهتمام بالبيئة يعني الاهتمام بالمصادر الطبيعية للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة و الاعتناء بها، و ذلك عن طريق الاستغلال العقلاني لها دون استنزافها و الضغط عليها، و كذلك الحفاظ على البيئة الطبيعية للوسط الجغرافي الصالح للإنتاج الزراعي مثل المحافظة على التربة و الغابات، و المجاري المائية و المستنقعات، من التلوث و التخريب، و ذلك بالتقليل من استعمال المبيدات الحشرية و المواد الكيماوية التي غالبا ما تستعمل من أجل زيادة الإنتاج في المحاصيل الزراعية، و مختلف المواد الغذائية، و ضرورة وضع برنامج وقائي لإدارة النفايات الكيماوية التي تطرحها المصانع، و التي غالبا ما تسبب تلوث التربة و تؤدي إلى التصحر، و كذلك ضرورة محاربة التعسف في قطع الأشجار و تخريب الغابات التي تتسبب في نقص الأمطار و حدوث الجفاف.

و من جهة أخرى فإن الاهتمام بسلامة البيئة و المساهمة في حمايتها، يجعل الشعوب تشعر بمدى تجانسها و تقارب ثقافاتها و حضاراتها فيما يتعلق بحياة الإنسان و علاقته بالوسط البيئي، فأي خلل يصيب النظام البيئي من جراء التلوث فهو يصيب الإنسان أينما كان بغض النظر عن انتماءاته الثقافية و الحضارية، فحدوث ظاهرة الاحتباس الحراري مثلا و التي تؤدي إلى زيادة في حرارة الغلاف الجوي، لا تختار شعوبا أو ثقافات معينة و في رقع جغرافية محددة، و إنما تشمل كل الشعوب باعتبارها تعيش تحت غلاف جوي واحد و كوكب واحد. وعلى هذا الأساس تتبلور ثقافة بيئية عالمية واحدة، و وعي مشترك بالخطر الكبير الذي يشكله التدهور البيئي على الحياة فوق الأرض.

[1]- مقررات مجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. « **أهداف الألفية الإنمائية** »، **البيئة و التنمية**، ص 31

4- العنف و الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان

إن الفقر و الجوع و التخلف الناتج عن سوء تسيير النظام الاقتصادي، و الاستبداد السياسي، و النمو الديموغرافي المتزايد الناتج عن سوء التنظيم الأسري، و ضعف برامج تنظيم النسل، و كذا ضعف أجهزة الحماية الاجتماعية، و عوامل أخرى كثيرة، هي مصادر أساسية لنمو العنف و الإرهاب و الصراعات الطائفية و كل أشكال الجريمة المنظمة، سواء أكانت داخل إقليم الدولة المحدود جغرافيا، أو على المستوى الدولي عابرا لحدود الدول. لذلك فلا غرابة أن نجد هذا العنف و الإرهاب في كل أشكاله ينبع بقوة من بلدان العالم الثالث، سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، و هي الأقاليم الأفقر في العالم و الأكثر كثافة سكانية، و بذلك فهي البيئة الملائمة لنشوء و نمو مختلف مؤسسات العنف و الحركات الإرهابية، و منظمات الجريمة العالمية، و عصابات المخدرات و تهريب الأسلحة، و تجارة الأشخاص (أي تهريب الأشخاص في حركات هجرية غير شرعية)، كون هذه الأقاليم الفقيرة و المتخلفة تتوفر فيها كل الإمكانيات البشرية و المصادر الإيديولوجية، و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لنشوء ذلك، لاسيما ارتفاع نسبة الفقر و البطالة و الأمية و الجهل، و التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي بين طبقات الشعب، و الاستبداد السياسي الذي يمارسه الحكام، و هي ظروف تدفع بنسبة كبيرة من السكان الشباب المتحمسين، إلى الهجرة خارج بلدانهم و الإقامة في بلدان أخرى، و لو بطريقة غير شرعية بحثا عن فرص العمل و الأمن و الرخاء، فيجدون أنفسهم بين أيدي عصابات المخدرات و تجارة الأسلحة و الدعارة، ليكونوا بعد ذلك عناصر أساسية لتنفيذ مخططات إرهابية و أعمال إجرامية، للانتقام من النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي السائد، وفق إيديولوجية دينية أو قومية متطرفة. كما أن هذه الأقاليم أيضا تملك أراضي خصبة لإنتاج المخدرات بكل أنواعها بتواطؤ الحكام السياسيين و القادة العسكريين مع رؤساء العصابات، و تصديرها إلى البلدان المتقدمة، ثم تبييض أموالها عبر شبكات من البنوك الخاصة.

لذلك، ففي الوقت الذي يتجه فيه انشغال الزعماء السياسيين و الخبراء الاقتصاديين، و المفكرين الاجتماعيين، و مختلف القوى الفاعلة في السياسة الدولية، إلى ترسيخ دعائم النظام العالمي الجديد الذي يهدف إلى تحقيق التجانس و التكامل بين الشعوب، و حوار

الثقافات و احتكاك الحضارات، و رفع كل الحواجز أمام تنقل السلع و الخدمات و العمال، و رؤوس الأموال و التبادل التجاري الحر، فقد بدأت تتبلور في الوقت نفسه منظمات إجرامية متكتلة متعددة الجنسيات عابرة لحدود الدول، ذات نشاطات دولية تزرع الرعب في كل بقعة من بقاع الكرة الأرضية دون رحمة ولا شفقة،[1] إنها تشكل خطرا حقيقيا و تهديدا مباشرا للأمن الإنساني في كل مكان. فالعنف و الإرهاب و مختلف المنظمات الإجرامية تشكل اليوم تحديا كبيرا و معقدا من تحديات العولمة الراهنة، و هو ما يتطلب جهودا دولية واسعة النطاق، و وسائل أمنية و أجهزة و مؤسسات مختصة، و خططا استراتيجية محكمة، و أدوات سياسية و اقتصادية و مالية، و نصوصا قانونية جنائية دولية، من أجل التصدي لهذا التهديد الأمني الجديد.

لقد تطورت العلاقات الدولية منذ اتفاقيات " واستفليا " عام 1648 و اتسعت شبكة هذه العلاقات و زادت مرونتها خاصة في عصر العولمة، و في كل مرحلة من مراحل تطور هذه العلاقات الدولية يطرح رجال السياسة و الفلاسفة و المفكرون، مشكلة كيفية تحقيق السلم العالمي، و من ثم كان مشروع السلام العالمي الدائم من أهم المشاريع التي ركز عليها المفكرون و الفلاسفة في عصر التنوير، من أجل ضمان استمرار هذه العلاقات الدولية، و في الوقت نفسه كان العنف بكل أشكاله و الحرب و الخداع، هي الوسائل المتخذة للسيطرة على الأوضاع و تسوية النزاعات، سواء بين أفراد أو بين جماعات أو للدفاع عن النفس، ربما يكون ذلك تعبيرا عن الغريزة العدوانية التي تتميز بها الكائنات الحيوانية بما فيها الإنسان، رغم انفراده عن الأنواع الأخرى من الحيوانات بالعقل و الحكمة و الأخلاق. لكن رغم تطور الفكر البشري و مدى ما توصل إليه من الحضارة العلمية، و وضعه لمختلف النظم و القوانين، إلا أن ذلك لم يستأصل العنف و الصراع بين الأفراد أو الجماعات، بقدر

---

[1]- في خطاب ألقاه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق « بيل كلينتن» للشعب الأمريكي في 27 نوفمبر 1995 حول فرض الهيمنة الأمريكية في العالم أي ستة أيام بعد اتفاقية " دايتون " لتسوية النزاعات المسلحة في يوغوسلافيا، قال فيه بأن نهاية الحرب الباردة تركت المجال لتحقيق القرية الكونية و هو ما يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض نفسها و ممارسة هيمنتها على الساحة العالمية، لأن المشاكل التي تظهر خارج حدودها الإقليمية سرعان ما تتحول إلى مشاكل داخلية. فكل دولة تشعر بضعفها أمام القوى المنظمة للاتسامح و التدمير، و الإرهاب و الصراعات الطائفية و الدينية و الجريمة المنظمة و أسلحة ذات الدمار الشامل و تجارة المخدرات، بنفس ما كانت عليه الفاشية و الشيوعية، هذه القوى تهدد الحرية و الديمقراطية و السلم و الرخاء، و هذا يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية بالضرورة بأن تمارس قيادتها و هيمنتها على العالم.

(Encyclopédie Encarta 2008, **Bill Clinton, sur le Leadership américain.**)

ما جعله ينتقل من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى، أي من السلوكيات العشوائية المفاجئة إلى السلوكيات المدروسة، وفق خطط استراتيجية دقيقة و محكمة و هادفة، تحركها إيديولوجيات و قناعات دينية و قومية عنصرية و سياسية، و أيضا ينتقل من النطاق الإقليمي إلى النطاق العالمي أو الدولي، ليجعل العالم يعيش في دوامة من الصراع و العنف و الموت و الخوف الدائم.

لقد عاش العالم حربين عالميتين عرفت الإنسانية خلالهما أبشع الجرائم التي ارتكبت في حقها، بلغت من الفظاعة ما لا يستطيع العقل تصوره، و راح ضحيتها عدد لا يحصى من البشر، و جربت خلالها أقوى الأسلحة تدميرا للكون و للإنسانية، و بعد ذلك لم تستطع السياسة الدولية و ضع حد للعنف و القتل الجماعي، و بات الخوف صاحب السلطة على البشر، فدخل العالم مرحلة جديدة من الصراع يواجه فيها عدوا جديدا يتغير لونه و شكله بتغير الزمان و المكان، و هو الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة.

و إذا كان العالم قد عرف الإرهاب خلال حكم الأنظمة الشمولية و الديكتاتورية و الفاشية، إلا أن طابعه الدولي لم يظهر إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين خاصة مع نهاية الحرب الباردة و بداية مرحلة الأحادية القطبية، و من جهة أخرى يظهر أن هذا الطابع الدولي للإرهاب جعل من الصعوبة تعريفه و تحديد هويته، و جذوره، و الإيديولوجيات التي تحركه، و إمكانية توقع عملياته، لذلك وجد المجتمع الدولي نفسه و بكل أجهزته الأمنية و مؤسساته المختصة، يواجه خطرا أمنيا حقيقيا يهدد الإنسانية في كل زمان و في كل مكان، مما جعل منه تحديا كبيرا أمام عصر العولمة، و يستدعي القوى الدولية في كل مستوياتها إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيتها الدفاعية، و مراجعة نظرتها إلى الإرهاب و مختلف أشكال الجريمة الدولية، و من ثم ضرورة إعادة هيكلة مختلف الأجهزة الأمنية الدولية، و الوسائل المادية و البشرية المخصصة لمواجهة هذا التهديد الجديد.

و في هذا السياق يصبح مشروع السلام العالمي من أكثر المشاريع العالمية إثارة للإحساس بالتضامن العالمي، و يجعل كل شعوب العالم و حكوماتها تدرك بأنها اليوم تواجه حربا عالمية من نوع جديد، هي ليست حربا بين الأمم أو بين دول قوية و أخرى ضعيفة بغرض الاستلاء على ثرواتها، و ليست حربا بين أحلاف عسكرية، و إنما هي حرب ضد

عدو خفي لا جنسية له و لا وطن، و ليس له نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي محدد، و لا يتكلم لغة محددة، و لا ينتمي إلى إيديولوجية محددة، و لا يستعمل سلاحا محددا، بل إنه عدو يثير الرعب في كل مكان يقوم بعملياته كيفما شاء و متى شاء، يحصد الآلاف من الأرواح البشرية من نساء وأطفال و شيوخ، عسكريين و مدنيين، لا يكترث للسياسة و لا للقوانين و لا للأبعاد الإنسانية و الأخلاقية، يستهدف الدول الضعيفة كما يستهدف الدول القوية، الفقيرة منها و الغنية، إنه الموت يتحرك في كل الاتجاهات.

غير أن هذا الطابع الدولي المعولم للإرهاب و كل أشكال العنف و الجريمة المنظمة، ما هو سوى خلاصة تاريخ طويل عرفت المجتمعات البشرية في كل مرحلة من مراحله، أشكالا من العنف و الإرهاب استخدمتها بعض الأطراف في مناطق محددة لأغراض مختلفة. فمنذ العصور القديمة استعملت بعض الأطراف كل أنواع الإرهاب ضد النظام السائد بغرض تحقيق أهدافها السياسية أو الإيديولوجية، أو فرض توجهاتها الدينية، ففي مصر القديمة واجهت السلطة الفرعونية الإرهاب الذي مارسته قبائل الهكسوس، و المتمثل في الاغتيالات الوحشية و العنف الدموي، أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد استخدم الحكام الإرهاب ضد المتمردين عن النظام السائد، و استخدمه المتمردون أيضا لمقاومة استبداد الحكام، فقد أستخدم " الإسكندر المقدوني " الإرهاب ضد شعوب الشرق الأدنى، و يتمثل ذلك في التعذيب العلني و مصارعة الضحايا للوحوش المفترسة، و لما ظهرت الديانة المسيحية أعطي للإرهاب صبغة دينية، ففي القرن الأول للميلاد ظهرت بعض المجموعات الإرهابية استهدفت بلاط الإمبراطورية الرومانية، و هي حركات ثورية دينية كان يطلق على أعضائها اسم " الزيلوت Les Zélotes "، و قد لجأت هذه الحركة إلى استخدام العنف ضد البنى التحتية للإمبراطورية الرومانية، كتدمير قصورها و منشآتها القاعدية و مؤسساتها المختلفة. و في العصر الإسلامي ظهر الإرهاب على يد جماعة من الشيعيين ما بين القرن الحادي عشر و القرن الثالث عشر الميلادي، يقال عنها بأنها تنحدر من الطائفة الإسماعيلية عرفت باسم جماعة الحشاشين، و قد استخدمت العنف و الترهيب ضد المسلمين السنيين من أجل فرض تعاليمها و معتقداتها التي كانت تخالف تعاليمهم و معتقداتهم.[1]

[1]- أحمد جلال عز الدين. **الإرهاب و العنف السياسي**، دار الحرية للنشر، 1986، ص ص 87، 88.

أما الإرهاب في العصر الحديث فقد أرجع بعض الباحثين المؤرخين بدايته إلى الثورة الفرنسية و سقوط حكم " لويس السادس عشر " و القضاء على النظام الإقطاعي، و قد استخدم مصطلح الإرهاب على كل أشكال العنف التي مارسها الثوار ضد أعداء الثورة، و هو ما كان يعرف بالإرهاب الثوري، لكن فيما بعد ظهرت أشكال أخرى من الإرهاب كالإرهاب الانفصالي الذي تحاول من خلاله جماعة معينة الانفصال عن الدولة بإقليم معين، و الإرهاب العقائدي الذي تحاول من خلاله جماعة ما فرض عقائدها الدينية أو الإيديولوجية، و قد عرفت بعض الدول الأوروبية و الشرق الأدنى حركات إرهابية زرعت الرعب و مارست كل أنواع العنف، سواء ضد الحكام أو ضد أفراد الشعب خاصة خلال القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين. فمع بداية القرن العشرين قامت بعض الجماعات الإرهابية مثل المنظمة الثورية المقدونية (L'organisation révolutionnaire macédonienne)، و أعضاء الحركة القومية الكرواتية (Les Oustachis Croates)، و الجيش الجمهوري الايرلندي (« Irish Républicain Army «IRA)، بتوسيع نطاق نشاطاتها الإرهابية خارج حدودها القومية، كما استخدمت كل من الشيوعية على يد " ليون تروتسكي " و الفاشية على يد " جورج سورال" الإرهاب كأداة أساسية في سياستها.[1]

و في النصف الثاني من القرن العشرين تطورت النشاطات الإرهابية و تكاثفت في أوروبا، و بالتالي فقد عرفت إسبانيا الإرهاب الانفصالي الذي مارسته منظمة " إيتا ETA Euzkudi Ta Azkatasuna " (Organisation séparatiste basque)، التي تأسست في أواسط عام 1950 م، و قد نسبت إليها العديد من الأعمال الإرهابية عام 1979م، و من خلال ذلك كانت تحاول تحقيق انفصال إقليم " الباسك " عن إسبانيا و إقامة " دولة الباسك "، و قد تمثلت أعمالها الإرهابية في قتل رجال الشرطة و القوات المسلحة، و قد تسببت في مقتل حوالي 800 شخص ما بين عامي 1976م و 1993م، كما نسب إليها تفجيرات قطار مدريد في 11 مارس 2004م التي راح ضحيتها حوالي 500 قتيل و أكثر من 200 جريح. أما في إنجلترا فقد ظهرت الحركة الإيرلاندية الإرهابية التي حاولت تحقيق استقلال

[1]- Encyclopédie Encarta 2008, **Terrorisme** :**Terrorisme sous sa forme moderne jusqu'à la 2° guerre Mondiale.**

ايرلندا عن بريطانيا، و كانت قد بدأت نشاطها عام 1891م، و استمرت في القيام بأعمالها الإرهابية حتى نجحت في الحصول على تنازلات مهمة من الحكومة الإنجليزية عام 1920م، لكن ذلك لم يوقف نشاطاتها الإرهابية حتى اليوم، و من أهم المنظمات العاملة في ظلها منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي، و منظمة جيش التحرير الوطني الايرلندي، و تستهدف أعمالها الإرهابية المراكز الاقتصادية الهامة، و عمليات الاختطاف، و عمليات عسكرية ضد أعضاء الجيش و المدنيين. و في روسيا قامت المنظمات الثورية الروسية مثل منظمة الإرادة الشعبية التي كان يتزعمها " كوفالسكي "، و منظمة الأرض و الحرية، بأعمال إرهابية كالاغتيالات، محاولة لتغيير الأوضاع الاجتماعية و السياسة في روسيا.[1]

و من جهة أخرى قام عضو من حركة الاستقلال الشيشانية في أكتوبر عام 2002م بحجز أكثر من 700 متفرج في إحدى قاعات المسرح بموسكو، مطالبا خروج القوات الروسية من الشيشان، و في شهر سبتمبر 2004م قام زعيم الحزب الإسلامي " شاميل بساييف Chamil Bassaiev " بتبني عملية حجز الرهائن في مدرسة " بسلان Beslan "، و هي العملية التي انتهت بمقتل أكثر من 300 شخص أكثرهم من الأطفال.[2]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعرضت لكثير من الأعمال الإرهابية خاصة في أواخر القرن العشرين، ففي عام 1992م قامت بعض الجماعات الإرهابية بهجمات بالقنابل استهدفت القوات الأمريكية في ميناء " عدن " باليمن، و في عام 1993م تم إسقاط طائرة مروحية أمريكية في الصومال، و في نفس العام حاولت بعض المنظمات الإرهابية تفجير مركز التجارة العالمية، و في عام 1995م تمكنت منظمة إرهابية تنتمي إلى اليمين الأمريكي المتطرف من تفجير المبنى الحكومي " بأوكلاهوما سيتي "، و راح ضحيتها حوالي 168 قتيل، أما في عام 1998م فقد قامت جماعة إرهابية بنسف سفارتي أمريكا في كينيا و تنزانيا، حيث راح ضحيتها حوالي 300 قتيل و أكثر من 5000 جريح، و في 11 سبتمبر 2001م قامت جماعة إرهابية يعتقد أنها تنتمي إلى منظمة القاعدة التي يتزعمها " أسامة بن

[1]- عصام عبد الفتاح؛ عبد السميع مطر.**الجريمة الإرهابية**، دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية، 2005، ص ص 6، 7.
[2]- Encyclopédie Encarta 2008,**Terrorisme :Terrorisme ou sa forme moderne : après**, **la 2° guerre Mondiale**.

لادن" بتدمير البرجين التوأمين اللذين يمثلان مركز التجارة العالمية، و مبنى الدفاع الأمريكي (مبنى البنتاغون)، و محاولة الاعتداء على البيت الأبيض الأمريكي.

أما في ألمانيا و إيطاليا فقد انتشر شكلا من أشكال الإرهاب و هو الإرهاب العقائدي الذي تسعى الجماعات الإرهابية من خلاله إلى فرض عقائدها الإيديولوجية على الدولة، و ذلك باللجوء إلى كل أشكال العنف و الاغتيال و الخطف و التدمير، و هي جماعات تنتمي إما إلى إيديولوجية اليسار المتطرف و إما إلى إيديولوجية اليمين المتطرف، فاليمين المتطرف يحاول تغيير النظام السياسي السائد من حكومة شعبية إلى حكومة شمولية استبدادية، و لهذا تتزامن عملياته الإرهابية مع الأزمات السياسية و الاجتماعية، أما اليسار المتطرف فهو يحاول تغيير النظام الرأسمالي و إقامة نظام اشتراكي، و لهذا تستهدف عملياته الإرهابية رموز النظام الرأسمالي. ففي ألمانيا الغربية نجد من أخطر الجماعات الإرهابية، فصيلة الجيش الأحمر الألماني " Rote Armee Fraktion RAF " و المعروفة باسم " عصابة بادر Bande Baader " نسبة إلى زعيمها " أندريا بادر Andria Baader "، و قد تمثلت أعمالها الإرهابية في سرقة البنوك و المؤسسات المالية الأخرى، و هجمات متكررة ضد القواعد العسكرية الأمريكية، و حجز الرهائن و تحويل الطائرات. أما في إيطاليا فإننا نجد من أخطر الجماعات الإرهابية، المفرزة الحمراء الإيطالية (Brigade rouge)، و قد قامت هذه الجماعة الإرهابية بعدة اعتداءات بالقنابل.[1]

لكن مهما يكن المسار التاريخي للمنظمات الإرهابية و التطورات التي حصلت في أعمالها التخريبية، و الوسائل المستعملة في ذلك، و توسع نطاق نشاطاتها لينتقل من النطاق الإقليمي إلى النطاق العالمي، فهي مرتبطة أشد الارتباط بمؤسسات إجرامية عالمية يصعب على المجتمع الدولي الإحاطة بجذورها و تحديد منطلقاتها، كونها مؤسسات لها علاقات متشعبة مع رجال السياسة و قوات الأمن القومي، و القوى الاقتصادية العالمية العملاقة، و هي تمثل القواعد الخلفية لهذه المنظمات الإرهابية، و الممول الرئيسي لأعمالها كونها تخدم أهدافها الاستراتيجية مباشرة، و التي تتحقق في حالة عدم الاستقرار العالمي. و مثل هذه

---

[1]- عصام عبد الفتاح؛ عبد السميع مطر. **الجريمة الإرهابية**، ص ص 8 ، 10. و أيضا
Encyclopédie Encarta 2008,**Terrorisme : Terrorisme sous sa forme moderne : après, la 2° guerre mondiale.**

المؤسسات الإجرامية تلك التي تهتم بتجارة المخدرات و تهريب الأسلحة و الأشخاص، و شبكات الدعارة، و تجارة الأعضاء البشرية، و غيرها من الأعمال الإجرامية، و هي تجني أموالا طائلة من هذه الأعمال الإجرامية، و التي يتم تبييضها عبر شبكات من البنوك الخاصة، التي تقوم باستثمار تلك الأموال حتى تعطي لها صفة الشرعية، ثم تمول بها مختلف العمليات الإرهابية. و لهذا كان من الضروري مكافحة جرائم تبييض الأموال بكل أشكالها حتى يتم تجفيف المنابع المالية للمنظمات الإرهابية.

و كون الإرهاب بكل أشكاله من أخطر التهديدات الأمنية بالنسبة لحياة البشر و استقرارهم، سواء أكان على المستوى الإقليمي أو الدولي، فهو أخطر بكثير بالنسبة لاستمرار العلاقات الدولية و التعاون الدولي بين الدول في عالم متجانس، تتجه فيه الشعوب نحو الاندماج و إرساء أسس الحوار بين ثقافاتها و احتكاك حضاراتها. و لهذا يظهر أن استمرار هذه العلاقات و اتساع نطاقها يفرض بالضرورة البحث عن طرق استراتيجية لمكافحة الإرهاب و العنف و كل أشكال الجريمة المنظمة، باعتبارها تحديات بالنسبة لمستقبل البشرية أينما كانت. و لهذا ففي 1902م عقدت في مدينة " مكسيكو" الاتفاقية الدولية بشأن تسليم المجرمين بين الدول، و خلالها تم التمييز بين المجرمين الإرهابيين و المجرمين السياسيين، و كان الاتفاق على تسليم المجرمين السياسيين بين الدول وليس المجرمين الإرهابيين، كون جرائمهم لا تحمل الصفة السياسية. و في عام 1927م انعقد في " وارسو" المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات، و قد ناقش المؤتمر النشاطات الإرهابية و ما تخلفه من الأخطار العامة، و قد حذر المؤتمر من الأعمال الإرهابية التي قد تستهدف خطوط السكك الحديدية في أوروبا، و التي قد تمثل خطرا يهدد البشرية كلها، نظرا لأهميتها الاقتصادية. و في عام 1930م انعقد في " بروكسل " المؤتمر الثالث لتوحيد القانون الجنائي الدولي، حيث ناقش الجريمة الإرهابية و حدد نطاقها، بحيث تشمل الاعتداءات على الأشخاص و الأموال إذا كان الهدف من هذه الاعتداءات هو نشر أراء سياسية أو إيديولوجية و فرض معايير اجتماعية. و في عام 1931م انعقد في " باريس " المؤتمر الرابع لتوحيد القانون الجنائي الدولي حيث ناقش المعايير التي تحدد الجريمة الإرهابية، و المتمثلة في التخويف و إثارة الرعب و ممارسة العنف الشديد، و كل الوسائل التي تؤدي إلى إحداث حالة

من الخطر العام. أما في المؤتمر الخامس لتوحيد القانون الجنائي الدولي الذي انعقد في " مدريد " عام 1933م[1] فقد تم تحديد الجرائم و الاعتداءات التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم الجرائم الإرهابية، مثل جرائم النهب و التخريب و استخدام العنف و التخطيط لقلب نظام الحكم. و في المؤتمر السادس لتوحيد القانون الجنائي الدولي الذي انعقد في " كوبنهاجن" عام 1935م كانت أول محاولة لوضع تعريف للإرهاب حيث تم تحديده بأنه الاستعمال المقصود لكل الوسائل القادرة على إحداث حالة من الخطر العام يصيب الحياة، و السلامة الجسدية و الصحية للأشخاص و الأموال العامة، و ذلك بغرض إحداث اضطراب في وظيفة السلطات العمومية و العلاقات الدولية، و من هذا القبيل اعتبرت جرائم الاعتداء على رؤساء الدول و الممثلين الدبلوماسيين و أسرهم جرائم إرهابية، أما معاهدة " جنيف " عام 1937م فقد كانت الخطوة الأولى لوضع نموذج للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب و نجاحها في إقرار العقاب الدول على الجريمة الإرهابية، و من ثم ضرورة تأسيس محكمة جنائية دولية لمحاكمة المجرمين الإرهابيين.

و في 1949م كان انعقاد اتفاقية " جنيف " و قد ركزت هذه الاتفاقية بشكل أساسي على الأعمال الإرهابية المتمثلة في حجز الرهائن و التعذيب و المعاملة الوحشية، و النفي و إجبار شخص على التمرد. و في عام 1963م كانت اتفاقية " طوكيو" الخاصة بتأمين سلامة وسائل النقل الجوي، حيث ناقشت كيفية قمع و منع الإرهاب الذي يستهدف الطائرات أثناء تحليقها في الجو. أما في اتفاقية " جنيف " عام 1968م فقد تم تحديد القرصنة كعمل إرهابي على أنه الاستيلاء غير المشروع و عن طريق العنف على سفينة لأغراض خاصة. و في عام 1970م أبرمت الاتفاقية الدولية في " لاهاي " حول مكافحة الاستيلاء على الطائرات و خطفها و تحويل مسارها، و هي الاتفاقية التي نجحت فيها منظمة الطيران المدني، كما تعد اتفاقية " مونتريال " بكندا التي أبرمت عام 1971م الاتفاقية الأخيرة التي أبرمتها هذه المنظمة حول منع و قمع الإرهاب الواقع على الطائرات المدنية أثناء تحليقها.

[1]- عبد الرحيم صدقي. **الإرهاب السياسي و القانون الجنائي**، دار النهضة العربية 1985، ص ص 89- 90.

و نظرا لتعرض كثير من الممثلين الدبلوماسيين للخطف و الاغتيال فقد أبرمت الأمم المتحدة عام 1973م في " نيويورك " الاتفاقية الدولية لمنع و قمع الجرائم المرتكبة في حق الشخصيات ذات الحماية الدولية و عقاب مرتكبيها[1]، و وفقا لذلك يتم تسليم المتهمين في هذه الجرائم بين دول الأطراف في هذه الاتفاقية. و قد نجحت بذلك في ردع الإرهابيين و قمعهم.

و من جهة أخرى أدركت الأمم المتحدة خطورة خطف الرهائن فأبرمت عام 1979م " بنيويورك " الاتفاقية الدولية لمناهضة خطف الرهائن بقرار من الجمعية العامة. و في عام 1982م أثير نقاش في اتفاقية خاصة لقانون أعالي البحار في إطار الأمم المتحدة، حول الطبيعة السياسية لجريمة خطف الرهائن و الجرائم التي تصاحب أعمال القرصنة البحرية و الجوية، و قد خلص النقاش إلى ضرورة تسليم المتهمين للمحاكمة و العقاب. أما في مؤتمر" باريس " الذي انعقد عام 1991م فقد تم التأكيد على ضرورة تعبئة كل الجهود الدولية من أجل تفكيك حلقات الإرهاب في مراكزه الأساسية و الاستراتيجية أينما وجدت في العالم، و ضرورة الاتفاق على وضع خطط لمقاومته و معاقبة كل دولة تقف وراء احتجاز الرهائن، و تدبير الاغتيالات السياسية و تدعيم العنف العقائدي. و في عام 1997م صدر إعلان " القاهرة " خلال الندوة الدولية حول الإرهاب حيث شاركت فيها 28 دولة، و في هذا الإعلان تم إدانة الإرهاب بكل أشكاله و مهما كانت أسبابه و دوافعه، و أنه عمل إجرامي غير مشروع ضد الإنسانية و الاستقرار العالمي، و يهدد التنمية و تقدم المجتمعات و النظام العالمي الجديد الذي يعتبر آمال المجتمعات و عصرا جديدا من الرفاهية و الرخاء، كما ناشد هذا الإعلان الأمم المتحدة إلى اعتبار الإرهاب جريمة من جرائم النظام الدولي العام، لذلك ففي العام نفسه أبرمت الجمعية العالمة للأمم المتحدة اتفاقية دولية حول مكافحة العمليات الإرهابية المتمثلة في التفجيرات الانتحارية، إذ تلزم الاتفاقية الدول الموقعة عليها بضرورة تسهيل عملية تسليم المتهمين و المشتبه فيهم، و قد حددت الاتفاقية مرتكب العملية التفجيرية الإرهابية بأنه كل شخص يقوم عمدا و بطريقة غير مشروعة صناعة أو وضع أو إلقاء أو إطلاق أو تفجير قنبلة أو عبوة ناسفة، في مكان عام أو منشأة للبنية الأساسية أو

[1]- عصام عبد الفتاح؛ عبد السميع مطر. **الجريمة الإرهابية**، ص ص 16- 17.

وسيلة للنقل العام، بهدف القتل أو الإصابة و التدمير، مما يؤدي إلى وقوع خسائر بشرية و مادية و اقتصادية[1]، و في مؤتمر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) الذي انعقد عام 1998م "بالقاهرة " تمت الإدانة الشديدة لجميع الأفعال و الممارسات الإرهابية أينما وقع و مهما كان مرتكبوها، كما تلزم جميع دول الأعضاء بضرورة احترام مبدأ التضامن الدولي لمكافحة الإرهاب، مع أخذ بعين الاعتبار خصوصية المبادئ الدستورية لكل دولة من دول الأعضاء، و عدم استخدام أراضيها لإعداد أو توجيه أو تمويل العمليات الإرهابية، التي تعرض أمن و سلامة البلاد الأخرى للخطر أو حتى التهديد بالخطر[2]. أما المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي جرت فعالياته في مدينة " نانت " بفرنسا عام 2004م فقد بحث سبل مكافحة الإرهاب دون المساس بحقوق الإنسان، كما بحث في العلاقة بين الإرهاب و الفقر و التمييز العنصري و الإعلام.[3]

أما على المستوى الإقليمي فهناك تحرك القوى السياسية و الأمنية الإقليمية تجاه ظاهرة الإرهاب، و ذلك في إطار الجهود الدولية لمكافحة المنظمات الإرهابية و التصدي لأعمالها، و أيضا كون الأعمال الإرهابية تستهدف مباشرة مناطق محددة قبل أن ينعكس ذلك على المناطق الأخرى من العالم. و من ثم فمقاومة الإرهاب تبدأ في نطاق إقليمي ثم تتسع لتأخذ

---

[1]- عصام عبد الفتاح، عبد السميع مطر، **الجريمة الإرهابية**، ص ص18- 19

[2]- في إطار مبدأ التضامن الدولي لمكافحة الإرهاب تحركت معظم دول العالم تضامنا مع الولايات المتحدة الأمريكية إثر الهجمات الإرهابية التي استهدفت مركز التجارة العالمية و مبنى البنتاغون، بحيث أن 136 دولة قدمت لها مساعدتها و 80 دولة سمحت للطائرات الأمريكية باستعمال إقليمها الجوي و 76 دولة قبلت بهبوط الطائرات الأمريكية في مطاراتها و 23 دولة قبلت بوجود القوات العسكرية الأمريكية في أراضيها، و خلال ذلك تم البدء باعتقال 1300 شخص مشتبه فيهم بانتمائهم إلى منظمة القاعدة. أما على المستوى المالي فإن 190 دولة عبرت عن مساندتها لمختلف الطرق لمكافحة جرائم تبييض الأموال الموجهة إلى تمويل الجماعات الإرهابية، و 140 دولة أصدرت مراسيم تخص تجميد الودائع المالية التابعة لجماعات و جمعيات يحتمل أن تكون منتمية لشبكة القاعدة، و تم حجز ما يقرب من 70 مليون دولار من الودائع المالية تعود إلى حركات قريبة من الجماعات الإرهابية. و في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تم خلق ثلاثة أجهزة جديدة تتكلف بمتابعة التحولات البنكية غير الشرعية، و في الوقت نفسه رجعت إلى المادة الواحد و الخمسين من ميثاق منظمة الأمم المتحدة من أجل التأكيد على حقها في الدفاع عن النفس. كما أن الحلفاء الأوروبيين عبروا عن تضامنهم التام مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التمسك بالمادة الخامسة من ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) . أما مجلس الأمن الدولي على مستوى منظمة الأمم المتحدة فقد اعتبر في قراره رقم 1368 الصادر في 12 سبتمبر 2001 أن الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001 تعتبر تهديدا مباشرا للسلم و الأمن العالمي. و من جهة أخرى صرح « عمر بانغو » رئيس دولة " الغابون " منذ 1967 أن إفريقيا بكاملها راحت ضحية اعتداءات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، لأن التدهور الاقتصادي الذي سيزداد عقب هذه الأحداث سيمس قلب الدول الإفريقية.

(Conseil de la nation, commission de la défense nationale**, Mondialisation et sécurité**, pp 185-187.)

[3]- عصام عبد الفتاح؛ عبد السميع مطر. **الجريمة الإرهابية**، ص20.

أبعادا دولية خاصة عندما تتسع شبكة الأعمال الإرهابية لتشمل مناطق عديدة من العالم. و لهذا ففي عام 1971م تم إبرام اتفاقية " واشنطن " في ظل منظمة الدول الأمريكية من أجل التصدي للأعمال الإرهابية التي تكاثرت بشكل رهيب خاصة في دول أمريكا اللاتينية، و خلصت هذه الاتفاقية إلى إدانة الإرهاب في كل أشكاله و أعماله الإجرامية، لاسيما جرائم الخطف الموجهة بالخصوص ضد الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية، و تم التأكيد خلالها على ضرورة وضع إجراءات صارمة من أجل منع وقوعها و معاقبة مرتكبيها. و في عام 1974م كان انعقاد المؤتمر التمهيدي لمجموعة الدول العربية " بالقاهرة " في ظل المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي[1]، و أكدت المناقشة خلال هذا المؤتمر على ضرورة التمييز بين الإرهاب السياسي و الإرهاب الجنائي، و ضرورة محاكمة الإرهابيين وفق إجراءات خاصة و صارمة و في محاكم خاصة.

و في عام 1977م تم إبرام الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب[2]، و قد ركزت بشكل أساسي على الإرهاب السياسي ذات الطابع الدولي، لاسيما الاعتداءات على الحقوق و الحريات الأساسية للأشخاص، ثم لجوء الإرهابيين إلى بلد آخر غير البلد الذي ارتكبت فيه هذه الاعتداءات تفاديا للمحاكمة و العقاب. أما في عام 1978م فقد صدر إعلان "بون" من طرف رؤساء الدول السبعة الصناعية الكبرى، و قد ركز هذا الإعلان على ضرورة حماية حرية الملاحة المدنية و الاتفاق على تنظيم عقوبات دولية. و في عام 1981م صدر إعلان "مونتبلو" خلال اجتماع القمة الاقتصادية للدول السبعة الصناعية الكبرى بمدينة "أوتوا" بكندا، و دعا الإعلان إلى نبذ جرائم الإرهاب في كل أشكالها باعتبارها جرائم دولية. و في عام 1986م صدر إعلان " طوكيو" الذي قررت فيه هذه الدول استعدادها لمحاربة الإرهاب أينما كان و بشتى الوسائل، و فرض عقوبات صارمة على كل دولة تتورط في الأعمال الإرهابية. و في العام نفسه أدانت دول حركة عدم الانحياز في اجتماعها بمدينة "هراري" بزيمبابوي، جميع أشكال الإرهاب، و رفضت بشكل قاطع استخدام أية دولة أراضيها كقواعد خلفية للأعمال الإرهابية ضد دولة أخرى، كما أشارت إلى ضرورة التمييز بين الأعمال الإرهابية

---

[1]- عبد الرحيم صدقي. **الإرهاب**، دار شمس المعرفة 1994، ص 9.

[2]- شاركت في هذه الاتفاقية وصادقت عليها 15 دولة أوروبية و هي: أستراليا، بلجيكا، قبرص، فرنسا الدانمارك، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيطاليا، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، و إنجلترا. و بدأ العمل بها في 4 أوت 1978.

و أعمال المقاومة الشعبية، و الكفاح المسلح للشعوب المستعمرة ضد مستعمريها، باعتبار هذا الأخير حق شرعي أقرته المواثيق الدولية. و في عام 1987م أصدرت الدول السبعة الصناعية الكبرى إعلان " فينيسيا "، دعت من خلاله إلى مواصلة الجهود لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي و الإقليمي، و ثمنت الجهود المبذولة من طرف المنظمات المتخصصة مثل منظمة الطيران المدني، و منظمة البحرية الدولية من أجل ضمان سلامة المسافرين من أي اعتداء إرهابي. أما في عام 1998م فقد تم انعقاد المؤتمر البرلماني العربي، و قد ركزت المناقشات خلاله حول خطر الإرهاب على الديمقراطية، نتيجة الفهم الخاطئ للمنظمات الإرهابية لمفاهيم الديمقراطية مثل حرية التعبير، و حرية الفكر، و حرية الاعتقاد، و قد صدر في البيان الختامي لهذا المؤتمر، ضرورة التصدي لكل المخططات الإرهابية من خلال استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الداخلية و الخارجية للإرهاب، كما أكد المؤتمر على ضرورة العمل على وضع قانون دولي قادر على حماية العالم من الجرائم الإرهابية، و ذلك من خلال إصدار عقوبات صارمة ضد أية دولة يثبت تورطها في الأعمال الإرهابية. و في العام نفسه أبرمت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب و حدد سبل التعاون بين الدول في هذا المجال، لاسيما تبادل المعلومات و تسليم المتهمين. أما مشروع اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب و محاربته عام 1999م فقد ركز على مدى خطورة الإرهاب في تهديد أمن و استقرار الدول الإفريقية، و من ثم ضرورة التزام كل الدول الموقعة على الاتفاقية، اتخاذ التدابير الشرعية اللازمة لمكافحة الإرهاب عن طريق التعاون فيما يتعلق بالقبض على المتهمين و تسليمهم، و تبادل الخبرات في هذا المجال.[1]

إن الإرهاب كمنظمة إجرامية لا يمكن له أن يحافظ على وجوده و استمرار عملياته إلا إذا كانت له علاقات مع منظمات إجرامية أخرى، لاسيما عصابات المخدرات و تهريب الأسلحة التي تجني أموالا طائلة من عملياتها التجارية غير الشرعية، و التي تقوم بتبييضها عبر بنوك خاصة في شكل استثمارات شرعية. هذه الأموال هي التي تستعمل في تمويل العمليات الإرهابية و التكفل بالإرهابيين، بل الأكثر من ذلك فإنه مهما تكن الإيديولوجيا التي تتبناها المنظمات الإرهابية، و مهما يكن الهدف من عملياتها، فإن هناك تواطؤ واسع النطاق

[1]- عصام عبد الفتاح؛ عبد السميع مطر. **الجريمة الإرهابية**، ص ص 21- 24.

بين هذه المنظمات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة، و زعماء الأنظمة الشمولية. فالتكثيف من العمليات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم يعني استهلاك ذخيرة من الأسلحة، و هو ما ينشط سوق السلاح سواء بالنسبة لعصابات تهريب الأسلحة أو بالنسبة للزعماء الديكتاتوريين، كما يسمح ذلك لصناع السلاح بإجراء تجاربهم لإدراك مدى فعالية سلاحهم و من ثم إمكانية تسويقه.

و من جهة أخرى تحدث هذه العمليات الإرهابية حالة من الاضطراب و عدم استقرار النظام الأمني العالمي، و هو ما يؤدي إلى عدم القدرة على ضبط آليات المراقبة، و اضطراب استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة، سواء أكان على المستوى المحلي أو الدولي، و كل ذلك يخدم مصالح هذه العصابات العالمية، و الزعماء السياسيين الديكتاتوريين المناهضين للديمقراطية و حقوق الإنسان. كذلك تكون عصابات الجريمة المنظمة اليد اليمنى و الممول الرئيسي للمنظمات الإرهابية، لما يلزمها من الأسلحة و العناصر البشرية المنفذة لعملياتها.

و نظرا للخطر الذي يشكله تكتل المنظمات الإرهابية مع عصابات الجريمة المنظمة على الأمن الإنساني العالمي، فقد تحرك القانون الدولي لإعادة النظر في آلياته و استراتيجيته لمكافحة هذا النوع من الجرائم، و تصنيفها ضمن القضايا الجنائية العالمية الخطيرة. لذلك بدأت الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب و كل أشكال الجريمة المنظمة خاصة في أواخر القرن العشرين، بالتركيز على مكافحة الجريمة المنظمة لاسيما مكافحة تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة، و تبييض الأموال، عن طريق تتبع الودائع المالية التي تتلقاها البنوك و المصارف العالمية، من أجل إيجاد مصدرها و مصادرتها، و ذلك للقضاء على المصادر المالية غير الشرعية، و كذلك تجفيف المنابع المالية للمنظمات الإرهابية. و كان من بين الاتفاقيات الدولية لمكافحة جرائم تبييض الأموال هناك اتفاقيتان دوليتان متعددة الأطراف و هما: اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988م و هي اتفاقية تتعلق برصد و مصادرة الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات و تجريمها، و اتفاقية المجلس الأوروبي لمكافحة تبييض الأموال لعام 1990م و تتعلق بكل أشكال الجريمة المنظمة، كما أنها مفتوحة لانضمام كل الدول خارج المجلس الأوروبي. و هاتان الاتفاقيتان تستخدمان نفس الأسلوب

في مكافحة جرائم تبييض الأموال لاسيما التجميد، التحفظ على الودائع غير الشرعية، مكافحة و قمع عصابات تجارة المخدرات و الأسلحة، و هما تدعوان إلى تعاون دولي واسع النطاق لوضع حد لهذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك خمس مبادرات دولية لمحاربة جرائم تبييض الأموال و هي:

1-مبادرة المجموعة الأوروبية 1991م (La communauté Européenne) التي قامت بإصدار توجيهات حول دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة جرائم تبييض الأموال.

2-مبادرة مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبرى التي شكلت لجنة العمل المالية، و قد عملت هذه المبادرة على تنفيذ العديد من التوصيات التي أقرتها اللجنة في كثير من النظم القانونية.

3-مبادرة منظمة الدول الأمريكية التي وضعت نموذج لطرق مكافحة جرائم تبييض الأموال و تجارة المخدرات.

4-مبادرة لجنة بازل لعام 1988م حول ودائع البنوك، حيث قامت هذه اللجنة بتطوير مجموعة من المبادئ تحث البنوك على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة جرائم تبييض الأموال.

5- مبادرة مجلس الأمن على مستوى منظمة الأمم المتحدة بموجب قرار 1373 لمكافحة و تجميد موارده المالية.[1]

---

[1]- محمد شريف بسيوني. **غسل الأموال، الاستجابة الدولية و جهود المكافحة الإقليمية و الوطنية**، دار الشروق – القاهرة، ط1، 2004، ص ص 21- 24.

- قام وزراء الاقتصاد و المالية للمجموعة الأوروبية عام 1991 بإصدار توجيهات فيما يخص منع استخدام النظام المالي في تبييض الأموال، فاتخذت دول الأعضاء موقفا موحدا لمكافحة جرائم تبييض الأموال، كما كان إنشاء قوات شرطة عابر لدول الأعضاء (Europole) لمواجهة تحرك العملات خاصة بعد الاندماج الأوروبي 1992. أما مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبرى فقد كانت من أوسع التنظيمات نطاقا فيما يتعلق بمكافحة جرائم تبييض الأموال على المستوى الدولي، و هي تضم 31 دولة و هي : أستراليا، النمسا، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك النرويج، اليونان، ايرلندا، البرتغال، تركيا، فنلندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، هونغ-كونغ، الصين، الهند، سنغافورة، إيطاليا، ألمانيا، كندا، اليابان، فرنسا، جنوب إفريقيا، إنجلترا، اسبانيا، هولندا السويد، بلجيكا، لوكسمبورغ. أما لجنة بازل 1988 فهي تضم مجموعة الدول الصناعية العشرة و هي: بلجيكا، كندا فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية. (المرجع نفسه، ص ص 87- 90. و ص 113.)

غير أن هذه الجهود الدولية و الإقليمية لمكافحة جرائم تبييض الأموال تبقى جهود محدودة و نسبية، كون جميع الأموال الشرعية منها و غير الشرعية تستخدم نفس القنوات المالية، مما يصعب على المؤسسات المكلفة برصد هذه الأموال غير الشرعية تتبعها و اكتشافها، حيث أن وسائل المراقبة لا تملك القدرة الكافية لرصد دخول و خروج هذه الأموال غير الشرعية و السيطرة عليها. زيادة إلى ذلك فإننا نجد بعض الحكومات تجد مصلحة في الحفاظ على تلك الأموال، لذلك تجد المنظمات الإجرامية منافذ عديدة للانفلات من هذه المراقبة، و توظيف تلك الأموال في تمويل الكثير من عملياتها الإجرامية و الإرهابية.

إن الطابع الدولي للجريمة المنظمة و الإرهاب و كل أشكال العنف المسلح، و مع الانتشار الواسع للأسلحة ذات الدمار الشامل و تنامي طموحات بعض الدول ذات الأنظمة الشمولية و الديكتاتورية في آسيا و أمريكا اللاتينية لامتلاك هذا النوع من الأسلحة، و أيضا إمكان وقوعها في أيدي عصابات المافيا الدولية و المنظمات الإرهابية، و كذلك حالات ضعف القدرة على التحكم في الأمن العسكري في بعض الدول، و التي تسببت في اضطرابات اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و هي اضطرابات أصبحت لها انعكاسات دولية بسبب ما تثيره من حركات الهجرة غير الشرعية، و حركات اللجوء عابرة لحدود الدول، كل ذلك جعل منظمة حلف شمال الأطلسي " الناتو NATO " و منظمات إقليمية و دولية أخرى، تنتقلت من كونها منظمة حلف عسكري و أمني لدول شمال الأطلسي (أي دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية)، في مواجهة تهديدات الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية، إلى مؤسسة أمنية عسكرية و مدنية دولية تهدف إلى شغل الفراغ الأمني في العالم بعد الحرب الباردة، و العمل على إرساء دعائم السلم و الأمن العالمي، و كذا التدخل العاجل إلى جانب منظمة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا سياسية و اجتماعية في بعض دول العالم الثالث، كنشر الديمقراطية و مراقبة الانتخابات و تسوية النزاعات المسلحة بين الدول، و التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، و المساهمة إلى جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للبحث عن حل لمشكلة اللاجئين التي أصبحت مشكلة عالمية، و كذلك البحث عن حل لمشكلة الهجرة الدولية خاصة الهجرة غير الشرعية، كما تساهم أيضا إلى جانب منظمات

الإغاثة الدولية لمساعدة الدول المنكوبة من جراء الكوارث الطبيعية و التدهور البيئي بإيصالها للمساعدات الإنسانية. لذلك توسع فضاء هذا الحلف ليشمل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (دول شمال إفريقيا بالخصوص)، عبر حوار واسع النطاق بين هذه الدول و ممثلي الحلف و أعضاء الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب من هذه الدول إلى ضرورة لفت النظر إلى مناطق تهديد جديدة قائمة بالفعل تمس أمنها المباشر. و من ثم كان لقاء في " شتوتغارت " بألمانيا جمع بين مسؤولين ساميين في الدفاع في بعض بلدان إفريقيا منها الجزائر و مسؤولين عسكريين يمثلون القيادة الأوروبية للقوات الأمريكية، لدراسة الاتفاق حول سبل التعاون بين الطرفين من أجل وضع استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، مركزين في ذلك على استراتيجية الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب خاصة الجزائر، و هذا عن طريق تكثيف التعاون العسكري بين الطرفين[1]. و مع أحداث 11 سبتمبر 2001م الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أعطت للإرهاب الطابع الدولي أضافت منظمة حلف شمال الأطلسي" الناتو NATO " إلى مهامها الجديدة، ضرورة التصدي لعصابات الجريمة الدولية المنظمة، و منظمات الإرهاب الدولي، و في هذا الصدد قال الأمين العالم لمنظمة الأمم المتحدة " بان كيمون " عام 2007م :" أنشأنا قوة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة لحفظ السلام، و أرسينا الوساطة السياسية في دارفور، و تشاورنا بشأن الحالة في الصومال، و تعاونا مع الاتحاد الأوروبي في حماية السكان المدنيين في التشاد و جمهورية إفريقيا الوسطى، و عملنا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ميانمار، و تشاركنا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إجراء الانتخابات، و المساهمة في إدارة أوضاع سياسية برزت في غرب إفريقيا، و عملنا مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان و كوسوفو، و تعاونا مع الدول الأمريكية لدعم عملية إجراء الانتخابات في هايتي، و عقدنا مشاورات منتظمة مع منظمة المؤتمر الإسلامي و جامعة الدول العربية بشأن تسوية الصراع في الشرق الأوسط و إفريقيا وآسيا، كما عملنا مع منظمة الأمن

[1]- جريدة الخبر. « **أمريكا تبحث عن شركاء لمكافحة الإرهاب في إفريقيا** » نقلا عن صحيفة« **بوسطن غلوب**» الأمريكية، (15 أفريل 2004)، ص 2.

و التعاون في أوروبا لمعالجة مسائل تتعلق بالسلم و الأمن في أوروبا و مناطق أخرى."[1] و هذ يعني أن التصدي للمصادر الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في العالم، و ضرورة حفظ السلم، كان على عاتق منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية و الدولية، لاسيما حلف دول شمال الأطلسي " الناتو NATO ".

كما جاء في تقرير اللجنة الدولية لإدارة شؤون المجتمع الدولي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيده على ضرورة التزامه بإزالة الأسلحة النووية، و كل الأسلحة ذات الدمار الشامل بشكل تدريجي، و في الوقت نفسه ضرورة تعزيز التقدم في عمليات الملاحظة و المراقبة، و الحد من الأسلحة بصفة عامة، لذلك كان من الأهمية وضع نظام عالمي لحضر الانتشار النووي منصف و عادل، و من أجل تحقيق هذا الهدف عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أربعة نقاط هي:

1- العمل في أسرع وقت ممكن على المصادقة و تنفيذ الاتفاقية القائمة و المتعلقة بأسلحة ذات الدمار الشامل.

2- تمديد معاهدة لحضر انتشار الأسلحة النووية إلى ما لانهاية.[2]

3- استئناف محادثات بين الدول النووية المعلنة للشروع في عملية تخفيض الترسانات النووية ثم إزالتها نهائيا.

4- إبرام معاهدة لإنهاء جميع التجارب النووية.

كما نجد في هذا التقرير أيضا أن اللجنة وضعت استراتيجية مستقبلية حددت فيها مبادئ الأمن للألفية الثالثة، حيث ترى أن العالم يحتاج الآن إلى أن يترجم مفاهيم الأمن إلى مبادئ يمكن تضمينها في اتفاقيات دولية. و قد اقترحت هذه اللجنة بعض القواعد الأساسية لذلك كما يلي:

1- إن لجميع الناس حق الأمن و على جميع الدول أن تلتزم بحمايته.

---

[1]- علي بوشربة. **حفظ السلم: منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية**، مجلة **الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 546، جانفي 2009، ص 24.

[2]- في شهر أفريل 1995 عقد مؤتمر لبحث طول المدة التي يتم تمديدها لمعاهدة حضر الانتشار النووي، و تنص المادة رقم 6 من ميثاق هذه المعاهدة على أن الأطراف المشاركة تتعهد بأن تواصل و بإخلاص إجراء مفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر، و بنزع السلاح النووي، و بشأن نزع السلاح العام و الكامل في ظل وقاية دولية دقيقة و فعالة. (لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي. **جيران في عالم واحد**، ص ص 133- 134.)

2- ينبغي أن تكون الأهداف الأساسية للأمن العالمي منع الصراع و الحرب و ضرورة المحافظة على سلامة النظم التي تهتم بصيانة حياة البشر في كل بقاع الأرض، عن طريق إزالة كل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العسكرية و البيئية، التي يمكن ان تولد مصادر جديدة لتهديد الأمن الإنساني في كل بقاع الأرض، و ذلك من خلال استباق الأزمات و إدارتها قبل أن تتصاعد إلى صراعات مسلحة.

3- إن القوة العسكرية ليست أداة أساسية مشروعة إلا للدفاع عن النفس أو تحت رعاية الأمم المتحدة.

4- إن تنمية القدرات العسكرية بأكثر مما هو مطلوب للدفاع الوطني، و عدم الاستجابة لإجراءات الأمم المتحدة، يعد تهديدا محتملا للأمن الإنساني.

5- إن أسلحة الدمار الشامل ليست أدوات مشروعة للدفاع الوطني.

6- ينبغي أن يخضع إنتاج الأسلحة و الاتجار فيها إلى إشراف المجتمع الدولي.[1]

كما عملت الاتفاقية الدولية لحضر و معاقبة جريمة الإبادة الجماعية على تحقيق السلم و الأمن العالمي، عن طريق إعطاء الحق لمجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة لمعاقبة كل دولة مسؤولة على حملات الإبادة الجماعية كجرائم ضد الإنسانية، وفق ما نصت عليه المادة الثامنة من هذه الاتفاقية. غير أننا نجد من جهة أخرى أن الإرهاب الدولي و مختلف أشكال الجريمة الدولية يتطور و يتكاثر في كل مرحلة رغم كثافة الجهود الدولية لمكافحته، و لعل ذلك يعود إلى التطورات التكنولوجية التي يعرفها كل عصر و خاصة عصر العولمة، و من أهم هذه التطورات التكنولوجية هناك تطور تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات ،و هي الوسائل التي تمكن المنظمات الإرهابية أينما كانت من الاتصال ببعضها البعض، للاتفاق على خططها و استراتيجيات تنفيذ عملياتها، كما تمكنها هذه الوسائل من نشر أيديولوجياتها و توزيع بيانات تحريضية. لذلك قال " والتر لاكير ": " إن الإعلامي أفضل صديق للإرهابي."[2]

---

[1]- لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي. **جيران في عالم واحد**، ص 204.

[2]-نقلا عن محمد السماك. **الإرهاب و العنف السياسي**، الشركة العالمية و دار الكتاب اللبناني، 1986، ص 28.

و هذا يعني أن أهمية العمل الإرهابي تحدد بمدى ما يحصل عليه من تغطية إعلامية، كون استراتيجية الإرهاب لها أولا تأثيرات نفسية من خلال إثارة الرعب و الخوف، ثم تأثيرات إيديولوجية من خلال نشر قضيتها من الجانب السياسي و الاجتماعي، و هذا كون وسائل الإعلام تتصل بالجماهير الشعبية مباشرة، و لها القدرة على نشر الحدث و إذاعته و الاهتمام به.

و بناء على هذا التحليل نكتشف أن عصر العولمة بقدر ما هو عصر الاندماج العالمي و رفع الحواجز الجمركية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و فتح الحدود الجغرافية بين الدول أمام حرية تنقل الأشخاص و السلع و الخدمات و الاستثمار، و رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا، بسبب ما أحدثته الثورة التكنولوجية في مجال وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات، بقدر ما هو عصر التحديات العالمية الكبرى أمام المجتمع الدولي، و القوى الدولية العظمى المتحكمة في النظام العالمي. و مع أن الدول سواء كانت قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، متقدمة أو متخلفة، تجد النظام العالمي سندا تستند إليه في كل ما يحصل لها من مشاكل، و تحصل على مختلف المساعدات لتتجاوز أزماتها، إلا أنها تعيش توترا و قلقا داخليا، و خوفا دائما و شعورا مستمرا بعدم الاستقرار العالمي، و كأن العالم لم يحصل بعد على الإدماج الكامل لشعوبه و دوله ليعود إلى مرحلة التفكك و الصراع من أجل البقاء. و لعل الأصوات التي تتعالى هنا و هناك رافضة هذه العولمة عبر لقاءات و مؤتمرات، بداية من لقاء "دافوس"، لم تر في العولمة سوى اندماج من أحل السيطرة و التحكم في مصير النظام العالمي، من طرف بعض القوى العالمية العظمى، لكن حتى تلك القوى نفسها لا تشعر بالاطمئنان إلى النظام نفسه و كأنها تصنع عوامل زوالها بنفسها.

5- مشكلة الهجرة الدولية و حركات اللاجئين الدوليين

منذ أمد بعيد و الناس ينتقلون إما أفرادا أو جماعات من منطقة إلى أخرى بحثا عن أماكن آمنة تتوفر فيها مصادر العيش و أسباب الاستقرار و الراحة، تلك كانت حياة سكان البدو الرحل. لكن في بعض لأحيان يهاجر الناس مناطق استقرارهم و مساكنهم إلى مناطق أخرى على الرغم من توفرها على أسباب الاستقرار و الراحة، و هذا إما بسبب الكوارث الطبيعية التي تحل بالمنطقة مثل الزلازل و البراكين و الفيضانات، أو التغيرات المناخية مثل

الجفاف و التصحر، أو هروبا من الاضطهاد و حملات الإبادة الجماعية و التصفية العرقية، التي تقوم بها بعض النظم السياسية المتسلطة ضد بعض الجماعات إما بسبب لونها، أو عرقها، أو عقائدها الدينية، أو توجهاتها السياسية. و لهذا نحد الهجرة و مختلف أشكال التحركات السكانية سواء أكانت داخل البلاد أو خارجها إحدى الثوابت التاريخية، و يكون ذلك من العوامل المؤدية إلى اختلاط الأجناس البشرية حتى أصبح من الصعوبة إيجاد جنس نقي.

و بالنظر إلى المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية نكتشف أن البشر كانوا دائما ينتقلون خارج مناطقهم الأصلية، و قد أشار الأنتتربولوجيون المختصون في دراسة حفريات الإنسان القديم أن أولى التحركات السكانية تعود إلى حوالي 10 آلاف سنة قبل الميلاد، نتيجة انقسام هضبة الريف في إفريقيا الشرقية و التي أجبرت الناس على مغادرة المنطقة نحو الشرق. كما كان حوض البحر الأبيض المتوسط يشكل مركزا مهما للتدفقات السكانية لمدة طويلة، ففي حوالي 2000 إلى 1500 سنة قبل الميلاد هاجرت الشعوب الهندية الأوروبية لتستقر في اليونان و الجزر المجاورة. و في الفترة الممتدة بين القرن الثالث و السادس الميلادي، هاجرت الشعوب الجرمانية و هي البدو الرحل الذين غادروا آسيا الوسطى ليستقروا في منطقة الغرب و شمال إفريقيا، و هي التي عجلت سقوط الإمبراطورية الرومانية. كذلك أمر الله سبحانه و تعالى الرسول محمد صلى الله عليه و سلم أن يهاجر بالمسلمين من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة هروبا من الاضطهاد الذي كانت قريش تمارسه ضد المسلمين، كما انتقلت أعداد كبيرة من المسلمين من مختلف الأجناس و الثقافات للاستقرار في مناطق أخرى إثر الفتوحات الإسلامية التي امتدت إلى أواسط آسيا شرقا و حتى بلاد الأندلس غربا. و في حوالي القرن 11 الميلادي واصل الأتراك السلاجقة التوسعات الإسلامية، و هم قبائل دخلت الإسلام و طردت من طرف الصينين من آسيا الوسطى، لتستقر في آسيا الصغرى و في أرمينيا و سوريا.[1] و في القرن 13 الميلادي غادرت القبائل المغولية تحت قيادة "جانجيس خان Gengis Khan" صحراء آسيا للاستلاء

[1] - Encyclopédie Encarta 2000, **les migrations internationales**.

على المناطق المجاورة، و تأسيس إمبراطوريتها التي امتدت من الصين إلى آسيا الصغرى و أجزاء من أوروبا الشرقية.

غير أن الهجرة و مختلف التحركات السكانية خلال هذه الحقبة التاريخية كانت عمودية أي من الشرق إلى الغرب أو العكس، و كانت الحواجز الطبيعية مثل الصحاري و السلاسل الجبلية و الأنهار و الوديان و الغابات الكثيفة الوعرة، تشكل أهم الصعوبات أمام حركة هذه التدفقات السكانية المتنقلة. أما الهجرة السكانية من الجنوب إلى الشمال أو العكس فقد كانت شبه نادرة أو معدومة بسبب انعدام وسائل النقل الملائمة.

لكن منذ القرن 15 الميلادي مع حركة التوسع الاستعماري الأوروبية، ظهرت أشكالا جديدة من الهجرة و مختلف أنواع التحركات السكانية، فردية أو جماعات بحثا عن مناطق تضمن لهم الاستقرار الأمن و الرخاء، و إلى بداية القرن 20 الميلادي كانت هذه الهجرة عابرة للمحيطات و البحار من أوروبا الغربية و الشرقية خاصة، نحو أمريكا الشمالية و الجنوبية و أستراليا،[1] و بعد ذلك نحو إفريقيا و آسيا، و هذا بسبب توفر وسائل النقل البحري، و قد ساعد ذلك أعدادا كبيرة من السكان الأوروبيين على الهجرة من بلدانهم إلى هذه المناطق، للاستبطان فيها و استغلال مواردها الطبيعية، و استعباد سكانها، باعتبارها مستعمرات أوروبية، لذلك فقد اتجهت الهجرة الأوروبية نحو المكسيك و الأرجنتين و البرازيل و الأوروغواي و الشيلي، و قد ساهمت هذه الهجرة في تشكيل الدول الحديثة و تنمية العلاقات الدولية، و بالتالي فقد استقبلت شمال أمريكا عشرات من الملايين من المهاجرين الأوروبيين فساعد ذلك على نشوء الجمهورية الأمريكية أو ما عرف فيما بعد بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما خلال فترة القرن 19 الميلادي اتجهت الهجرة الأوروبية نحو الداخل فكانت هجرة البولونيين إلى ألمانيا للعمل هناك، و الايرلنديين إلى إنجلترا و الإيطاليين إلى فرنسا. و في الشرق الأوسط اتجهت الهجرة السورية و اللبنانية نحو إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و في آسيا اتجهت الهجرة الصينية نحو بلدان جنوب شرق آسيا لاسيما ماليزيا و الفيتنام. و قد تواصلت هذه الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] - Encyclopédie Encarta 2000, **les migrations internationales**.

و كندا و أستراليا، حيث بلغت تدفقات السكان المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في تلك الفترة حوالي 30 مليون مهاجر، كما كانت للانقسامات الإقليمية الجديدة لبعض الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تأثير على تدفقات الهجرة من منطقة إلى أخرى.

و في النصف الثاني من القرن العشرين، و مع استقلال الدول التي كانت تحت الاستعمار الأوروبي سواء في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، تكاثفت تدفقات الهجرة إلى هذه البلدان بسبب تباين شروط الحياة بين الدول الأوروبية و الدول المستعمرة، و كذلك بسبب الروابط العائلية و التقاليد الثقافية، حيث استقبلت دول أوروبا الغربية ما بين 1960م و 1973م حوالي 10 ملايين مهاجر من مختلف الدول المجاورة، لاسيما من تركيا و يوغوسلافيا و المغرب و تونس.[1]

و في المرحلة الأخيرة من القرن العشرين أصبحت الهجرة ذات طابع دولي، ففي عام 1970م كان عدد المهاجرين الدوليين قد بلغ حوالي 82 مليون مهاجر، و ارتفع هذا العدد في عام 2000م ليبلغ حوالي 175 مليون مهاجر، و ما يقرب من 200 مليون مهاجر عام 2005م. لكن ما هو ملاحظ خلال هذه السنوات هو الزيادة المتنامية في تدفقات الهجرة من الدول الفقيرة و المتخلفة نحو البلدان الغنية و المصنعة، خاصة تدفقات الهجرة غير الشرعية، فحوالي من 10 إلى 15٪ من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا، و الذين يبلغ عددهم حوالي 56 مليون مهاجر، هم مهاجرون غير شرعيون (أي دخلوا أوروبا و استقروا في بلدانها بطريقة غير قانونية)، و حوالي 500 ألف مهاجر غير شرعي يدخلون الولايات المتحدة الأمريكية سنويا، و هذه الأعداد في ارتفاع مستمر. إن هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين و خاصة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، يغادرون بلدانهم الأصلية بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية القاسية، و ما يعيشونه من أشكال الاضطهاد و البؤس، و هي ظروف ناتجة من سوء التنظيم الاقتصادي و السياسي و ضعف أجهزة الحماية الاجتماعية و انتهاكات حقوق الإنسان.[2]

و من جهة أخرى نجد الدول المستقبلة لهذه التدفقات السكانية المهاجرة تعيد النظر في أجهزة المراقبة و تعمل على تكثيفها و تجهيزها بأحدث الوسائل، سواء في المطارات أو

---

[1] - Pierre de Senarclens**. La mondialisation**, pp 136-137.

[2] **-** Encyclopédie Encarta 2000, **les migrations internationales**.

الموانئ أو الحدود الجغرافية، و كذا تكثيف دوريات التفتيش في أوساط السكان قصد العثور على هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين و إعادتهم إلى بلدانهم، و هذا بهدف التقليص بقدر الإمكان من عدد المهاجرين إليها، و كذا شد الخناق على المهاجرين غير الشرعيين. لكن الخبراء من جهتهم طالبوا حكومات هذه البلدان بضرورة تسهيل الهجرة الشرعية باعتبار هؤلاء المهاجرين يمثلون قوى العمل التي ينبغي للدول المصنعة استغلالها أحسن الاستغلال، خاصة اليد العاملة المكونة، و أيضا ضرورة المساهمة في تقديم المساعدات الفنية اللازمة للبلدان الفقيرة من أجل الحصول على التنمية الاقتصادية، و الاستغلال الراشد لمواردها الطبيعية و البشرية، و هذا يخص بشكل أساسي بلدان إفريقيا الصحراوية.

و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر استقبالا لتدفقات الهجرة حيث يعيش فيه حوالي 35 مليون مهاجر شرعي، و أكثر من 10 ملايين من المهاجرين غير الشرعيين، ثم تأتي كندا و أستراليا و بلدان الخليج و ليبيا، و أن معظم المهاجرين الذين يقصدون هذه البلدان هم من الصين و الهند و الفيليبين، كما أن عدد السكان المهاجرين في بعض دول أوروبا الغربية يكاد يعادل أو يفوق عدد السكان المحليين، و هذا بسبب الأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين إليها، و الذين جلبتهم مرحلة التنمية الصناعية خاصة مع مطلع السبعينات من القرن العشرين. و قد كانت هذه الهجرة في البداية تحركها رغبة هؤلاء المهاجرين في الحصول على فرص العمل، و بعد ذلك تحولت إلى هجرة مستقرة شرعيا وفقا لقوانين تلك البلدان، و أغلب هؤلاء العمال المهاجرين هاجروا من جنوب أوروبا و البلدان الإفريقية و أوروبا الشرقية بعد سقوط النظام الاشتراكي.[1]

أما الدول العربية فقد عرفت هي الأخرى تدفقات الهجرة الخارجية بأعداد ضخمة خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، و قد أشار تقرر التنمية الإنسانية العربية لعام 2016م، الصادر عن المكتب الإقليمي للدو العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن ما يقرب من 27 مليون مهاجر دخل بلدان مجلس التعاون الخليجي الأغنى في المنطقة، حيث استأثرت بنحو 86٪ من مجموع المهاجرين الوافدين إليها من العرب و غير العرب خلال الفترة الممتدة بين 2010م و 2014م، كما تأتي كل من الأردن و لبنان في مقدمة البلدان

---

[1]- Encyclopédie Encarta 2008, **Migration.**

العربية التي ترسل تدفقات الهجرة إلى الخارج و في الوقت نفسه مستقبلة وافدين أجانب، لذلك فقد سجل التقرير أن ما يقرب من 9٪ سكان الأردن و 14٪ سكان لبنان يعيشون ي الخارج، وفي المقابل ما يقرب من 9٪ من سكان الأردن و 22٪ من سكان لبنان هم أجانب. و من جهة أخرى فقد خلفت النزاعات الداخلية الحديثة للبلدان العربية هجرة الكثير من التدفقات السكانية نحو البلدان المجاورة كتدفقات لاجئة، فقد أورد التقرير نفسه أن في سنة 2010م بلغ عدد المهاجرين السوريين إلى خارج سوريا ما يشكل 1,9٪ من سكان سوريا، و ارتفع هذا العدد إلى ما يقرب من 14٪ أوساط عام 2014م. كما عرفت كل من ليبيا و العراق باعتبارهم بلدين منتجين للنفط، الهجرة الخارجية قبل غزو العراق في 2003م و الإطاحة بالنظام الليبي في 2011م، و حسب المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من 2,5 مليون مهاجر أجنبي كانوا يعيشون في ليبيا قبل الثورة، و هم وافدون من إفريقيا جنوب الصحراء و و آسيا إما كعمال أو يستغلون الساحل الليبي للعبور إلى أوروبا، و أواسط عام 2014م أكثر من مليون مهاجر مصري عادوا إلى العمل في ليبيا بسبب ما عرفته مصر من ارتفاع معدل البطالة.

كما أشار التقرير نفسه إلى أن الهجرة من البلدان العربية التي تقع غرب آسيا تتجه غالبا إلى بلدان عربية أخرى، بينما تتجه الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي و بلدان عربية أخرى في شمال إفريقيا نحو بلدان غير عربية، فالمهاجرون في شمال إفريقيا يتجهون أكثرهم إلى بلدان أوروبا لاسيما إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ألمانيا، بينما المهاجرون الخليجيون يتجهون أغلبهم إلى أستراليا و أمريكا الشمالية و أوروبا، فيما يتجه اللبنانيين إلى أمريكا الجنوبية و غرب إفريقيا. و أيضا يشير التقرير إلى أن أغلب المهاجرين الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي هم من قارة أسيا، إذ يشكل الهنود الأغلبية بنسبة 2,8 مليون في المملكة العربية السعودية و 544 ألف في قطر و 700 ألف في الكويت، و تعمل ما يقرب من 100 ألف عاملة من إندونيسيا و الفيليبين و سيريلانكا في الأردن كخادمات بيوت، و أكثر من 482 مصري هاجر إلى الكويت و أكثر من مليون مهاجر إلى السعودية.[1]

[1]- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 (أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الموقع الإليكتروني: www.arab.hdr.org أو www.undp.org/rbas ، ص 128.

أما تقرير الهجرة لعام 2018م الذي نشرته المنظمة الدولية للهجرة الناشطة تحت رعاية الأمم المتحدة، فقد قدر عدد المهاجرين الدوليين في العالم لعام 2015م بحوالي 244 مليون مهاجر أي ما يعادل 3,3٪، و هي نسبة ضئيلة بالنظر إلى حجم سكان العالم، لكن مهما كانت هذه التوقعات فإن زيادة نسبة المهاجرين الدوليين في العالم مرشحة للارتفاع مع السنوات المقبلة بسبب زيادة انفتاح الدول على بعضها البعض، يضاف إلى ذلك ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من زيادة النزوح الداخلي و الخارجي بسبب النزاعات الداخلية الأهلية و عبر وطنية، بما في ذلك أعمال التطرف العنيف، إذ تشير البيانات حسب هذا التقرير إلى أن في عام 2016م كان هناك حوالي 40,3 مليون نازح داخلي في جميع أنحاء العالم، و 22,5 مليون لاجئ، و هي الأعداد الأكبر التي سجلت إلى حين كتابة هذا التقرير. كما سجل هذا التقرير أيضا حوالي نصف مليون لاجئ فر من أعما العنف من " ميانمار" إلى بنغلادش منذ أواخر أوت 2017م.[1] كذلك استضافت أوروبا حوال 75 مليون مهاجر في عام 2015م و كذلك آسيا أي معا استقبلتا ما يعادل 62٪ من مجموع المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي، ثم تأتي أمريكا الشمالية ب 54 مليون مهاجر ما يعادل 22٪، و بعدها إفريقيا ب9٪، ثم أمريكا اللاتينية و منطقة الكراييبي ب4٪، و أخيرا أوقيانوسيا ب3٪.[2]

لكن مهما كان طابع تلك التدفقات السكانية المهاجرة شرعية كانت أم غير شرعية، و مهما كانت صحة أو خطأ هذه الإحصائيات، و مهما اختلفت الأسباب بين الضرورية و الجائزة، فهي تشكل مظهرا أساسيا من مظاهر التغيرات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية و المرتبطة بديناميكية العولمة، فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في فتح الحدود التقليدية بين الدول، و إعادة النظر في السياسات الداخلية و الخارجية التي فرضها منطق العلاقات الدولية، و تكييفها مع ما تقتضيها استمرارية هذه العلاقات و مرونتها و اتساع شبكتها، كما أن هذه الهجرة تعجل حوار الحضارات و احتكاك الثقافات بين شعوب

---

[1]- وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM)، **تقرير الهجرة في العالم لعام 201**8، المنظمة الدولية للهجرة. ص 2 – 3. (الموقع الإليكتروني: www.iom.int)

[2]- المرجع نفسه، ص18.

العالم، رغم صراع الأيديولوجيات الدينية و الثقافية التي مازالت تطبع الوضع العالمي الراهن، و هذه إحدى مظاهر الاندماج العالمي الذي هو في طور التشكل.

فنمو حرية حركة المبادلات التجارية في السلع و الخدمات، و حرية حركة رؤوس الأموال و العمالة، و اتساع دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر التي هي المظهر الأساسي لديناميكية العولمة، يشجع بشكل أو بآخر هذه التحركات السكانية المهاجرة من بلد إلى آخر، خاصة مع تطور وسائل النقل الجوي و البحري و البري و معقولية أسعار السفر، و أيضا فإن تقدم تكنولوجية وسائل الإعلام و الاتصال و المعلومات التي تظهر تباين أنماط الحياة و ظروف المعيشة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، حافز آخر من الحوافز التي زادت كثافة تدفقات الهجرة ولو بطريقة غير شرعية، إما من أجل العمل و الاستقرار أو لمواصلة الدراسة، أو لتحقيق مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية و الخدماتية، أو بغرض اكتشاف مختلف المناظر السياحية، أو هروبا من البؤس و الشقاء و الفقر و الاضطهاد الذي يعيشه هؤلاء المهاجرين في بلدانهم الأصلية، و كذلك هروبا من التدهور البيئي و التصحر و التغيرات المناخية المفاجئة التي تتسبب في مختلف الكوارث الطبيعية، لاسيما الفيضانات و الجفاف و نقص المياه الصالحة للشرب التي أصبحت اليوم رهانا من رهانات العولمة.[1]

كما أن عدم التوازن في النمو الديموغرافي العالمي بين بلدان الجنوب الفقيرة و بلدان الشمال الغنية، حيث تعرف بلدان الجنوب أكبر كثافة سكانية، هو عامل آخر من عوامل الهجرة. إذ أن النمو الديموغرافي المتزايد مع انعدام قاعدة اقتصادية صلبة يؤدي بالضرورة إلى عدم التوازن بين الاستهلاك و الإنتاج، أي أن الطلب على الاستهلاك يفوق بكثير القدرة على الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في مجال الإنتاج الغذائي، مما يؤدي بالضرورة إلى الفقر و المجاعة، و إفقار الأرض من مواردها الطبيعية من جراء الضغط عليها من أجل الزيادة في الإنتاج الغذائي، و هذا يسبب في الوقت نفسه مختلف الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، و هو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة خارج البلاد طلبا للمعيشة المحترمة، و هروبا من الفقر و المجاعة و البطالة و الصراعات الداخلية، و هو

---

[1] - Pierre de Senarclens**. La mondialisation,** p 137**.**

ما تعرفه بلدان الجنوب في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و أسيا، خاصة و أن هذه البلدان هي في بداية المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي التي تتميز بكثافة الخصوبة و انخفاض معدل الوفيات، و ارتفاع في نسبة السكان الشباب. لذلك نجد أكبر كثافة لتدفقات الهجرة من هذه البلدان، متجهة نحو بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، باعتبارها بلدانا تعرف تقدما كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية و الصناعية و الإنتاج الغذائي، مع تراجع كبير في نسبة الزيادة السكانية، فهي تمثل فضاء واسعا لامتصاص هذه التدفقات السكانية المهاجرة بما توفره من فرص العمل و الاستقرار و الأمن.[1]

كما أن ديناميكية السوق الحرة باعتبارها مظهرا أساسيا من مظاهر العولمة هي عامل آخر من عوامل الهجرة، و قد أكد البنك العالمي في تقريره حول التنمية في العالم لعام 1995م أن حركات الهجرة العمالية بالخصوص، مثلها مثل أي تدفقات أخرى كالسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و نقل الاستثمار، تقدم امتيازات كبيرة للبلد الذي يستقبلها كما للبلد الأصلي. فبالنسبة للبلدان التي تستقبل هذه التدفقات السكانية المهاجرة خاصة فئة الشباب، تجد فيها اليد العاملة الرخيصة و المكونة، و أن هؤلاء العمال المهاجرون يقومون بأي عمل محترم يوكل إليهم حتى ذلك العمل الذي يرفضه السكان الأصليون، و يكونوا أكثر إنتاجا و إخلاصا لعملهم، ولهذا نجد البلدان المتقدمة و الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بعض بلدان أوروبا الغربية، توفر ظروف ملائمة و تقدم امتيازات مغرية من أجل جلب المفكرين و العلماء و المهندسين، و المخترعين و الأطباء من كل البلدان و من مختلف الجنسيات. أما بالنسبة للبلدان الأصلية فإن العمال المهاجرون يرسلون كميات معتبرة من الأموال في شكل عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى العملة المحلية، فيساهمون بذلك في تحسين مستوى المعيشة لعائلاتهم، و دخول كميات معتبرة من العملة الأجنبية تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات إلى بنوك بلدانهم الأصلية.

غير أن هذه التدفقات السكانية المهاجرة من جهة أخرى أصبحت تثير قلق البلدان المتقدمة المستقبلة لها نظرا لارتفاع أعدادها، و ما تشكله من خطر على النظام السياسي الداخلي و البنية الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للشعوب الأصلية، لذلك تجد هذه البلدان

[1] - Pierre de Senarclens**. La mondialisation,** p 138**.**

نفسها أمام مفارقة يصعب عليها التكيف معها. فمن جهة تعاني هذه البلدان من تراجع كبير في نسبة سكان الشباب القادر على العمل، و الذي تسبب في تراجع نسبة المساهمة في دفع اشتراكات الصندوق الوطني للتقاعد، التي تساهم بجزء كبير في دفع منح التقاعد للعمال المتقاعدين، خاصة مع ارتفاع معدل العمر في أوساط سكانها. و من جهة أخرى فهي بحاجة كبيرة إلى اليد العاملة من الشباب، و هي بذلك لابد أن تشجع الهجرة إليها و تسهل كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك، و عليها أن تتقبل بهؤلاء المهاجرين بكل ما يحملونه من خصوصيات ثقافية و حضارية و المعتقدات الدينية، خاصة و أن عصر العولمة هو عصر نشر الديمقراطية في كل المجالات.

و لهذا، نجد مشكلة الهجرة الدولية خاصة الهجرة غير الشرعية قد تصدرت مختلف المناقشات الحكومية، على المستويين الدولي و الإقليمي بمزيد من الوضوح و الدقة و الصرامة. ففي ديسمبر عام 1992 أشار اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي إلى أن الضغوط التي تعيشها بلدان الأعضاء، و التي كان منشأها التدفقات السكانية المهاجرة، قد أثارت قلقا كبيرا لدى حكوماتها، و في السنة نفسها أكدت وثيقة مناقشات حكومية دولية أن مشكلة الهجرة الدولية أصبح ينظر إليها كمشكلة دولية، و تحد كبير أمام المجتمع الدولي مثلها مثل التحديات العالمية الأخرى[1]، لاسيما مشكلة النمو الديموغرافي المتزايد و مشكلة التدهور البيئي و التصحر، و ما يرتبط بها من مشكلة الفقر و المجاعة و الأمن الغذائي و المديونية، و اختلال التوازن الاقتصادي بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب، و قضايا الإرهاب و الجريمة المنظمة، و غيرها من التحديات ذات البعد العالمي. و لهذا فقد أجمع الباحثون و الخبراء على أن تنظيم الهجرة الدولية لا يكون إلى عبر العمل المنظم و التنسيق بين مختلف المنظمات المدنية الدولية، و القوى الاقتصادية و السياسية الفاعلة في النظام الدولي، في إطار احترام القانون الدولي و الخصوصيات الثقافية و الحضارية، و الهوية الوطنية لهذه التدفقات السكانية المهاجرة. و هذا يعني ضرورة قيام البلدان المستقبلة لهذه التدفقات السكانية المهاجرة، بتكييف سياستها الداخلية و نظمها الاجتماعية مع النمط الدولي للهجرة، و هذا قصد تجنب الاصطدام الذي قد يحصل بين السكان الأصليين لهذه الدول،

[1] -.Pierre de Senarclens. **La mondialisation**, p 138.

و التدفقات السكانية المهاجرة، خاصة و أن عصابات الجريمة المنظمة ذات الطابع الدولي، مثل تكتلات تجار الأسلحة و المخدرات و تهريب الأشخاص، و المنظمات الإرهابية الدولية، يستغلون هؤلاء المهاجرين، خاصة المهاجرين غير الشرعيين للقيام بأعمالهم الإرهابية التخريبية، و قلب الأنظمة السياسية التي تتعارض مع مصالحهم.

و مثل ما يقال على حركة تدفقات الهجرة يقال على حركة تدفقات اللاجئين الدوليين، حتى أضحى من الصعوبة التمييز بين حركة الهجرة و حركة اللجوء، نظرا لتداخل الأسباب التي تدفع بهذه التحركات السكانية إلى الانتقال من بلدانها الأصلية أو المناطق التي تقطن فيها، إلى بلدان أخرى أو مناطق أخرى بحثا عن الأمن و الاستقرار. ففي هذا العصر الذي هو عصر العولمة، و الذي يتميز بانتقال العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، و ما يدعو إليه النظام الدولي من ضرورة تحقيق الاندماج العالمي لدول العالم و شعوبها على جميع الأصعدة، فإن هذه الدول بقدر ما تتجه إلى الاندماج فهي تتجه إلى التفكك، و كأنه حان الوقت لتتموقع كل دولة بشعبها و ثقافتها و حضارتها لتأخذ مكانها في المنظومة العالمية و النظام الدولي، حتى تستعد للاندماج، و هذا التفكك من أجل تحديد الموقع هو الذي أنتج الصراعات و الحروب الداخلية بين طوائف الشعب في البلد الواحد، أو بين بلدين متجاورين، و قد برز ذلك بقوة مع بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين، وهي حروب انتهت بانقسامات داخلية و إعادة وضع حدود جديدة بين الدول، و هو ما عرفته بعض بلدان إفريقيا مثل: رواندا و الكونغو و الصومال و السودان و ليبيريا و المزنبيق، و في أوروبا الشرقية ما عرفته يوغوسلافيا من انقسام داخلي، و في آسيا ما عرفته كمبودجيا و أفغانستان، و هذه كلها بلدان فقيرة و متخلفة. و قد أدت هذه الصراعات و الحروب إلى ارتفاع محسوس في عدد اللاجئين. ففي عام 1975م كان عدد اللاجئين الدوليين حوالي 2،4 مليون لاجئ و ارتفع هذا العدد عام 1980م إلى حوالي 5،7 مليون لاجئ، و في عام 1985م حوالي 10،5 مليون لاجئ، و في عام 1990م حوالي 15 مليون لاجئ، و في عام 1993م حوالي 18,2مليون و يضاف إلى هذا العدد حوالي 23 مليون لاجئ لجوء داخليا (أي الذين غادروا مساكنهم و المناطق التي يعيشون فيها إلى مناطق أخرى آمنة لكن داخل البلد نفسه). أما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على مستوى منظمة الأمم المتحدة فقد أحصت عام 1997م

حوالي 13 مليون لاجئ بالمعنى التقليدي (أي الذين غادروا بلدانهم إلى بلدان أخرى آمنة هروبا من الاضطهاد و الصراع المسلح و العنف) كما توقعت أن يكون ما بين 25 و 30 مليون لاجئ من الذين انتقلوا من منطقة إلى أخرى سواء داخل البلد نفسه أو خارجه طلبا للحماية، من بينهم حوالي 16 مليون لاجئ في إفريقيا (بسبب الصراعات الداخلية لبعض البلدان و الانقسامات الإقليمية الجديدة لبعض الدول) و ما بين 6 و 7 ملايين آسيا و حوالي 5 ملايين أوروبا و يوغوسلافيا سابقا و القوقاز و ما يقرب من 3 ملايين في أمريكا الجنوبية. إن هذه التدفقات السكانية اللاجئة لم تحظ بالحماية الكافية من طرف المجتمع الدولي حتى أنه لم يؤسس أي منظومة قانونية من أجل ذلك، و مع ذلك فإن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قامت بإنقاذ حوالي 22 مليون شخص من ضحايا الجرائم الإنسانية و الصراعات المسلحة و الإرهاب.[1]

و حسب بعض التقديرات فإن العالم عرف خلال الفترة الممتدة ما بين 1945 و 1989 من القرن العشرين حوالي 138 حربا مسلحة في مختلف بلدان العالم الثالث أدت إلى مقتل ما يتجاوز 23 مليون شخصن، كما تم تسجيل حوالي 30 نزاعا مسلحا رئيسيا كل سنة من السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أي النزاع الذي يؤدي إلى قتل ما يفوق مائة ألف شخص،[2] و كان كل ذلك من الأسباب الرئيسية لكثافة حركة اللاجئين الدوليين هروبا من الموت و مختلف أشكال الاضطهاد و العنف المسلح و التصفية الجسدية، التي يمارسها بعض الحكام الاستبداديين المتسلطين، و كذا حملات الإبادة الجماعية التي تقوم بها بعض الجماعات ضد جماعات أخرى بسبب لونها أو عرقها أو خصوصياتها الثقافية أو توجهاتها السياسية أو معتقداتها الدينية أو أيديولوجياتها. فاللاجئ هو الشخص الذي يرغم على مغادرة مسكنه أو المنطقة التي يقطن فيها أو بلده الأصلي، و الذي يكون مضطهدا من طرف السلطة الحاكمة أو بعض الجماعات القومية التي لها مكانة في السلطة الحاكمة، بسبب لونه أو عرقه أو أفكاره الثورية و توجهاته السياسية المعارضة للنظام السياسي السائد، أو عقائده الدينية و خصوصياته الثقافية و الأثنية فيلجأ إلى بلد آخر طلبا للحماية. و في النصف

---

[1]- Pierre de Senarclene. **La mondialisation**, p 139.

[2]- لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي. **جيران في عالم واحد**، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، العدد 201، سبتمبر 1995، ص 26.

الثاني من القرن العشرين أضيف إلى هذه الأسباب التدهور البيئي و التصحر و الكوارث الطبيعية و الفقر و المجاعة، و هي نفس الأسباب التي تدفع ببعض السكان إلى الهجرة من بلدها الأصلي إلى بلدان أخرى بحثا عن فرص العمل و الأمن و الاستقرار.[1]

لكن مهما يكن التفاوت بين التقديرات لعدد اللاجئين الدوليين بين مختلف المنظمات المختصة، فإن مشكلة اللاجئين الدوليين أصبحت في عصر العولمة مشكلة دولية و تحد كبير أمام المجتمع الدولي مثلها مثل التحديات العالمية الأخرى، و قد فرضت نفسها في مختلف اللقاءات و المناقشات الدولية و الإقليمية، بالنظر إلى الخطورة التي تشكلها بالنسبة إلى البلدان المستقبلة لهذه التدفقات السكانية اللاجئة، لاسيما الصراعات الثقافية و العقائدية التي يمكن أن تحصل بين الشعوب الأصلية و السكان اللاجئين، و التي ستؤثر بشكل أو بآخر على الاستقرار الاجتماعي و السياسي الداخلي لهذه البلدان، مثل ظهور الاتجاهات القومية العنصرية التي تفسح المجال للممارسات الإرهابية بين الشعوب الأصلية و السكان اللاجئين، و كذا استغلال عصابات الجريمة المنظمة ضعف هؤلاء اللاجئين لتوريطهم في مختلف الأعمال القذرة.

و يظهر لنا تاريخيا أن البشرية في كل المراحل التاريخية التي مرت بها، عرفت خلالها بعض التجمعات البشرية ظروفا قاسية أدت بها إلى الانتقال من منطقة إلى أخرى، انتقالا مرغما، فالكوارث الطبيعية و التغيرات المناخية، كالجفاف و الفيضانات و الزلازل، و الصراعات الداخلية بين القوميات، و الحروب بين الشعوب القوية و الشعوب الضعيفة، و أنظمة الحكم الاستبدادية، هي عوامل مباشرة دفعت بأعداد كبيرة من الناس إلى الهروب من مناطقهم و أوطانهم الأصلية إلى مناطق و أوطان أخرى، بحثا عن الحماية و مصادر العيش و الاستقرار. و لقد كان اللاجئون خلال ذلك سواء أكانوا أفرادا أو جماعات يستقبلون من طرف البلدان التي يلجأون إليها بدون أية عراقيل، و هذا بسبب التقاليد القديمة للحق في اللجوء للأشخاص الذين يرغمون على مغادرة مناطقهم و أوطانهم الأصلية، و هي تقاليد تستند إلى معايير ثقافية و عرفية و ليست معايير قانونية. لكن مع ظهور نمط دولة – الأمة منذ بداية القرن العشرين، فقد أحدث ذلك تغييرا كبيرا

---

[1] - Pierre de Senarclene. **La mondialisation**, p 140.

في حركة اللاجئين بسبب التحولات الكبيرة في الروابط بين الدول التي أصبحت تستند إلى تشريعات قانونية، و قد فرض ذلك صرامة و تحكما كبيرا في قبول أو رفض اللاجئين، و بات من الصعوبة للأشخاص الذين يرغمون على مغادرة مناطقهم و أوطانهم الأصلية إيجاد مناطق آمنة يلجؤون أليها، و مع ذلك فإننا نلاحظ أن أعداد السكان المرغمين على الهروب من مناطقهم و أوطانهم الأصلية قد تضاعفت خاصة في نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ نجد حوالي واحد مليون شخص من الروس أرغموا على مغادرة بلادهم بسبب معارضتهم للثورة البلشفية، و أعدادا كبيرة من الصينيين هربوا من بلادهم أمام الغزو الياباني للصين في سنوات الثلاثين من القرن العشرين، و كذلك أعدادا كبيرة من الإسبانيين هربوا من بلادهم بعد انتصار الفاشية. أما خلال الحرب العالمية الثانية فإن حوالي 7 ملايين يهودي و أعدادا كبيرة من السكان المضطهدين من طرف الحزب النازي في ألمانيا لجأوا إلى البلدان المجاورة طلبا للحماية.

و نظرا للأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين يغادرون بلدانهم رغما عنهم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قامت دول أوروبا الغربية بوضع برامج خاصة لتسهيل انتقال اللاجئين الذين نزحوا من أوروبا الشرقية بسبب القمع الذي يمارسه الحزب الشيوعي ضدهم، و في الوقت نفسه أعداد كبيرة من الصينيين تركوا بلادهم بسبب نجاح الثورة الشيوعية هناك. و مع إنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين و الحرب العربية – الإسرائيلية فإن أعدادا كبيرة من الفلسطينيين تركوا بلادهم ليلجأوا إلى البلدان العربية المجاورة، مثل لبنان و سوريا و الأردن و حتى إلى ليبيا و تونس و الجزائر. و في كوبا فإن أعدادا كبيرة من الكوبيين غادروا بلادهم بسبب نجاح الثورة الكوبية عام 1959م، و بعد نهاية الحرب الفيتنامية – الأمريكية عام 1975م آلاف من الفيتناميين غادروا بلادهم على متن قوارب معرضين لكل أنواع المخاطر و المجاعة قبل أن يتم إنقاذهم من طرف البلدان التي اتجهوا إليها، فاستقرت أعداد كبيرة منهم في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و أستراليا و كندا، كما بقيت أعداد أخرى بشكل مؤقت في البلدان التي استقبلتهم و هم مرغمون في أية لحظة على العودة إلى بلادهم. و في آسيا فإن الحرب دفعت بأعداد كبيرة من الشيعيين العراقيين و الإيرانيين و الأكراد إلى الهروب من بلادهم بعد نجاح الثورة الإسلامية، و خلال الغزو السوفيتي

لأفغانستان ما بين 1979م و 1989م فإن أكثر من 5 ملايين أفغاني غادروا بلادهم للاستقرار في البلدان المجاورة، لاسيما في باكستان و إيران، و في عام 1991م كان الأفغانيون يشكلون أكبر حركة لجوء في العالم، و الحرب الداخلية التي اندلعت في أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفيتية منها منعتهم من العودة إلى بلادهم. و إفريقيا الصحراوية بسبب ما تعيشه بلدانها من انقسامات داخلية و صراعات عرقية، و الفقر و المجاعة، و انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها تحتل ثلث اللاجئين في العالم، أما في يوغوسلافيا فقد تم إحصاء حوالي 4 ملايين لاجئ عام 1994م كانوا قد أرغموا على مغادرة بلادهم، إلى البلدان المجاورة خلال الحرب الداخلية و التي انتهت بانقسامها ما بين عام 1991م و عام 1992[1].

و نظرا لتوسع حجم هذه الحركات السكانية اللاجئة، فقد أصبحت اليوم مشكلة عالمية معولمة يتضاعف حجمها و تتنوع أشكالها و حركاتها بالتوازي مع تضاعف الحروب و الصراعات في العالم، و كذا و انتهاكات حقوق الإنسان و مختلف أشكال الاضطهاد السياسي، و الفقر و مختلف الكوارث الطبيعية.

إن كثافة هذه التحركات السكانية خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين سواء أكانت في صورة الهجرة بكل أشكالها أو حركات اللاجئين، لا يعني بأي حال من الأحوال غياب الجهود الدولية لمحاولة السيطرة عليها، و إنما بالنظر إلى التطورات التي تعرفها شبكة العلاقات الدولية و اتساع نطاقها، فقد أصبح من السهل على هذه التحركات السكانية الانتقال من منطقة إلى أخرى طلبا للحماية و الاستقرار،. و ربما يكون عصر العولمة أكثر العصور التاريخية انفتاحا للشعوب على بعضها البعض بما يحمله من معايير الاندماج العالمي و مقولات الحضارة العالمية، و هو ما يساهم بشكل أو بآخر في تسارع حركة هذا الاندماج عبر هذه التحركات السكانية المهاجرة أو اللاجئة، و التي تمثل إحدى مظاهره البارزة.

لذلك فمنذ بداية القرن العشرين، لم تتوقف الجهود الدولية عن العمل من أجل التحكم في هذه التحركات السكانية المهاجرة أو اللاجئة، و النظر في حقوقها، و كيفية تنظيمها و تسوية

---

[1]- Encyclopédie Encarta 2008, **Réfugies** : **aperçu historique et les problèmes des réfugies actuels.**

أوضاعها الاجتماعية، في إطار التشريعات القانونية الدولية و الإقليمية كتحدي عالمي. فإلى غاية بداية القرن العشرين، كان اللاجئون يتلقون المساعدات من جمعيات خاصة محدودة الإمكانيات و القدرات، و مجال نشاطها ضيق، و لم تكن لهم لا حقوق مدنية و لا حماية قانونية، لكن منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، و مع تأسيس عصبة الأمم كمنظمة دولية تسهر على ضمان الاستقرار و السلم في العالم، ظهرت منظمات عديدة ذات الطابع الدولي و الإقليمي تتكفل بمهمة حماية و مساعدة و إنقاذ اللاجئين، و تحت رعاية عصبة الأمم تم إنشاء المفوضية العليا للاجئين(Haut–commissariat des réfugies) عام 1921م التي قامت بوضع شهادة الهوية (Certificat d'identité) خاصة باللاجئ لأول مرة في تاريخ اللاجئين، و التي أعطت للاجئ كيانه القانوني و الاعتراف به و بحقوقه المدنية. لكن معظم الجمعيات و المنظمات الناشطة في هذا المجال كانت تقدم خدماتها و مساعداتها لحركات اللاجئين الموجودة في مناطق جغرافية معينة، و لمدة زمنية محددة. لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و تأسيس منظمة الأمم المتحدة، تأسست معها المنظمة الدولية للاجئين التي استبدلت فيما بعد بالمفوضية العليا للاجئين تحت رعاية الأمم المتحدة عام 1951م، و هي تعمل كعضو مكمل في الجمعية العامة و ليست كمؤسسة مختصة، و تتلخص مهمتها في ضمان الحماية القانونية للاجئين، و أن تقدم لهم مساعدات مادية و معنوية، و تقوم بالبحث عن حلول نهائية لمشكلتهم، و لكن مواردها المالية تبقى محدودة.[1]

و في العام نفسه تأسست لجنة متعددة الحكومات(Intergouvernementale) تتكفل بحالات الهجرة و تتدخل لتسوية مشكلة الهجرة بطلب من 33 دولة التي تشكل أعضائها، و تتمثل مهمتها الأساسية في توقع حجم حركة اللاجئين في البلدان المستقبلة لها و تحاول المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان التي نزحت منها هذه التحركات السكانية اللاجئة. كما ظهر ديوان الإنقاذ و الأعمال للأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (Office de secoure et de travaux des nations unies pour les réfugies de la Palestine dans le proche– orient) و هو يهتم باللاجئين الفلسطينيين الذين هربوا

[1] - Encyclopédie Encarta 2007, **Réfugies : aide et statut international.**

من الاضطهاد الإسرائيلي عام 1948 إلى البلدان العربية و الإسلامية المجاورة، و الذين لم تستطع المفوضية العليا للاجئين تسوية أوضاعهم. و على مستوى القانون الدولي فإن حالة اللاجئين كانت موضوع نقاش في اتفاقية جنيف في 28 جويلية 1951 و التي تم التوقيع عليها في 11 سبتمبر عام 1952 و كذا في البروتوكول المتعلق بالاعتراف باللاجئ الذي تم التوقيع عليه عام 1967. و منذ ذلك الحين فإن حوالي 102 دولة قد انخرطت في إحدى الاتفاقيتين. و في إطار تطبيق اتفاقية جنيف فقد تأسست على المستوى الوطني منظمات تتكفل بالنظر في حقوق اللاجئين الذين يلجئون إلى بلدان هذه المنظمات. و من بين هذه المنظمات نجد الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين و عديمي الجنسية Office français de la) (« OFPRA » protection des réfugiés et apatride الذي تأسس في 25 جويلية عام 1952 و الذي يتكفل بحالة اللاجئين الذين يلجئون إلى فرنسا طلبا للحماية، و على المستوى الإقليمي ظهرت منظمة الاتحاد الإفريقي للاجئين(Organisation de l'union africain pour les réfugies) التي تتكفل بحالة اللاجئين الأفارقة. و في عام 1981 عقدت الندوة الدولية الأولى تحت رعاية الأمم المتحدة حول مساعدة اللاجئين في إفريقيا، بحث خلالها المشاركون كيفية إيجاد الموارد الأساسية لمواجهة هذا المشكل. و في عام 1984 عقدت الندوة الدولية الثانية لتقييم مدى التقدم في هذا المجال و كذلك مدى انعكاس اللاجئين على الاقتصادات الوطنية.[1]

وفي تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالهجرة " بيتر ساذرلاند " أكد فيه أن العالم قد أحرز في العقدين الأخيرين تقدما كبيرا فيما يتعلق بمسألة الهجرة، إذ أصبحت الدول لها فهما واضحا لديناميكيات الهجرة، و لها استعداد لمناقشة مسألة الهجرة في المنتديات الحكومية الدولية، و ذلك بفضل ما أرسي من ثقة و اطمئنان عن طريق الحوارات رفيعة المستوى، المتعاقبة على مستوى منظمة الأمم المتحدة، و الحوارات غير الرسمية في المنتدى العالمي المعني بالهجرة و التنمية. و قد طرأت تطورات في وضع المعايير من قبيل اعتماد منظمة العمل الدولية في عام 2011م لاتفاقية العمال المنزلين، و وضع التوجيهات

[1] - Encyclopédie Encarta 2008, **Réfugies : aide et statut international et l'application de la convention de Genève en France.**
(الاعتماد على موسوعة Encarta كان بسبب قلة المراجع في هذا الموضوع خاصة ما يتعلق بتحديات العولمة.)

على يد الدول لفائدتها في مختلف مجالات إدارة الهجرة، إضافة إلى ذلك ففي عام 2016 م انضمت المنظمة الدولية للهجرة إلى منظمة الأمم المتحدة، و هي الخطوة التي طال انتظارها، و التي تعود بالفائدة على المهاجرين.

و حسب التقرير نفسه فإنه في عام 2015م اعتمد قادة جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة 1/70، المعنون " تحويل عالمنا إلى خطة التمية المستدامة لعام 2030م "، و هو قرار تضمن مجموعة من الالتزامات القابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، التي تهدف إلى تحسين أحوال الناس و الكوكب على حد سواء و المتوخي تحقيقها بحلول عام 2030م. و في إطار هدف محدد من تلك الأهداف، فقد التزمت الدول بالتعاون من أجل تيسير الهجرة و تنقل الأشخاص، على نحو منظم و آمن و منتظم متسم بالمسؤولية، من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها، و التي تتسم بحسن الإدارة.[1]

و في سبتمبر 2016م اجتمع قادة العالم في مقر الأمم المتحدة و هو اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين و المهاجرين، و في إعلان " نيويورك " من أجل اللاجئين و المهاجرين، الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية للاجتماع، أقرت الدول المشاركة بضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة، و شرعت في عملية مدتها عامين لوضع اتفاقيتين عالميتين هما: اتفاق عالمي بشأن اللاجئين، و اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة و المنظمة و النظامية. و كان من المقرر أن يعرض هذا الأخير لاعتماده في مؤتمر حكومي دولي عقد في 2018م، و هذا يكون قد أعطي للدول مهلة سنتين لتوقيع المسؤوليات إزاء بعضها البعض و إزاء المهاجرين، في خضم سعيها إلى تنفيذ خطة 2030م، و في حال كان الطموح سيد الموقف، فإن الدول ستستخدم الاتفاق العالمي لوضع المعايير في المجالات الرئيسية لإدارة الهجرة، و هي المعايير التي ستتعهد باحترامها، و بتجاوزها، حيثما أمكن، في السياسات الوطنية و الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية.[2]

و في هذا السياق عرض ممثل الأمين العام للأمم المتحدة " بيتر ساذرلاند " في التقرير نفسه خطة طريق من أجل التكفل الأحسن بالمهاجرين، و هي خطة تتضمن ثلاثة علاقات

---

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية و السبعون، متابعة مؤتمر قمة الألفية، مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، **تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالهجرة**، ص 7- 8.

[2]- المرجع نفسه، ص 8 - 9.

أساسية ستحتاج الدول إلى توضيحا و تعزيزها، من أجل التحكم في الهجرة على نحو أفضل، و يقترح في الوقت نفسه برنامج عمل يقوم عل الالتزامات بين الدول و المهاجرين، و بشكل متبادل بين الدول و الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، و يجب ترسيخ هذه الالتزامات في العقد الاجتماعي الأوسع نطاقا، الذي يجمع بين الدول و مواطنيها، و الذي وردت مبادئه الرئيسية في خطة 2030م، و هي الحق فب هوية قانونية، الصحة، الإسكان و التعليم مدى الحياة، العمل اللائق و المساواة بين الجنسين، و البيئة النظيفة و المؤسسات الخاضعة للمساءلة، و مجتمع ينعم بالسلم.[1]

كما يرى أن هناك خمس أولويات في مجال السياسات التي تحتاج الدول و أصحاب المصلحة إلى معالجتها، من أجل تنفيذ الوعود الرئيسية المتصلة الهجرة المنصوص عليها في خطة 2030م و هي: أ)- إدارة حركات النزوح المتصلة بالأزمات، و حماية المهاجرين المعرضين للخطر. ب)- تهيئة الفرص لتنقل اليد العاملة و المهارات. ج)- كفالة الهجرة المنظمة بما في ذلك العودة. د)- تعزيز ادماج المهاجرين و النهوض بهم. هـ)- تعزيز القدرات في مجال إدارة الهجرة.

و في رأيه أن اجتماع هذه السياسات الثلاثة و هذه الأولويات الخمس، يشكل أساس البناء الذي اقترحه لقيام التعاون الدولي و الاتفاق العالمي حول الاهتمام بالهجرة بحلول عام 2018م، كذلك تقع على عاتق الدول التزامات إزاء المهاجرين و اللاجئين يجب عليها تنفيذها بموجب القانون الدولي القائم، بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت جميعها هذه الالتزامات الملزمة سياسيا الواردة في الوثائق الختامية، لحوار الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية و التنمية في 2013م، و خطة 2030م للتنمية المستدامة، و كذلك " إعلان نيويورك"، و بعض الالتزامات لاسيما الوعد بتيسير هجرة منظمة و آمنة و نظامية و مسؤولة، بحاجة إلى تعريف أكثر وضوحا قبل أن يتسنى تنفيذها بشكل جدي، و لهذا فإن الدول بحاجة إلى سياسات سليمة لتحقيق ما يلي: 1- حماية المهاجرين، 2- منحهم الفرصة

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية و السبعون، متابعة مؤتمر قمة الألفية، مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، **تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالهجرة**، ص 9.

لهجرة قانونية و آمنة 3- تمكينهم بعد هجرتهم من الاضطلاع بدورهم كاملا في الاقتصاد و المجتمع الذي هاجروا إليه.[1]

كما تعهدت الدول الأعضاء في إطار جدول أعمال خطة 2030م، بألا يترك أحد متخلفا عن الركب الحضاري بما في ذلك المهاجرون و اللاجئون. و من شأن المهاجرين الذين تحترم حقوقهم، و يتمتعون بمستوى معيشي لائق، و يستطيعون تطبيق مهاراتهم، أن يساهموا بقدر كبير في بلدان المقصد و بلدانهم الأصلية. و هكذا تلتزم الدول بضمان حماية حقوقهم و لها مصلحة في ذلك، مثل الحق في تقاضي أجر عادل، و الحصول على هوية قانونية، و إرسال أطفالهم إلى المدارس، لكن بشرط أن يتقبلهم كل المجتمع و يبدي استعداده في الاستثمار في انجاح الهجرة.[2]

و في هذا السياق بدأت الدول تعترف بأن إدارة الهجرة الدولية هي مسؤولية الجميع، و عليها أن تعمل معا للاضطلاع بها، و من ثم تكون إحدى الأولويات المستمرة للدول، لتحسين التعاون في مجال الحد من الهجرة غير النظامية، و تفكيك الشبكات الاجرامية التي تقيم أعمالا تجارية على تهريب المهاجرين، أو الإبحار بالأشخاص مستغلة بؤسهم و بحثهم عن حياة أفضل.[3] (حالة المهاجرين الحراقة على قوارب الموت انطلاقا من سواحل بحر المتوسط نحو أوروبا)،

و هكذا نلاحظ مدى اهتمام المجتمع الدولي بحالة اللاجئين في العالم كما يهتم بالتحديات العالمية الأخرى، و مع نهاية الحرب الباردة و انتقال العالم من مرحلة الثنائية القطبية إلى مرحلة الأحادية القطبية بات العالم يعرف تحولات في بنية بعض الدول و صراعات داخلية وهو ما نتج عنها انقسامات جديدة للدول و التي كانت سببا لتنقل أعداد كبيرة من السكان من منطقة إلى أخرى هروبا من الموت و الجرائم الإنسانية، و من ثم تجد المفوضية العليا للاجئين نفسها أمام تحد كبير يتطلب تكثيف الجهود. و مع عصر العولمة تصبح المهمة أصعب بكثير كون هناك مرونة كبيرة في التنقل من بلد إلى آخر بسبب فتح

---

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية و السبعون، متابعة مؤتمر قمة الألفية، مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، **تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالهجرة**، ص 10.

[2]- المرجع نفسه، ص 13.

[3]- المرجع نفسه، ص 18.

الحدود، و من ثم يصعب على المفوضية العليا للاجئين جمع الإحصائيات الدقيقة حول هذه التدفقات السكانية اللاجئة. و مع ذلك نلاحظ تقدم كبير فيما يخص الحلول التي استطاعت هذه المفوضية إيجادها، حيث تمكنت من إرجاع الكثير من اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية مع ضمان حقوقهم المدنية و السياسية. و تبقى الجهود الدولية متواصلة فيما يخص ضرورة إيجاد حلول ناجعة لحركة الهجرة و حركة اللاجئين لأن بقدر ما تتكاثر القضايا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية في العالم تتكاثر هذه التدفقات السكانية اللاجئة و المهاجرة.

الخاتمة

و هكذا يتبين لنا أن العولمة قد ارتبطت بكل **ما** حصل في العالم من تغيرات و تحولات عبر التاريخ البشري، و هي تحولات كان لها طابع عالمي، تستهدف الخروج بالاجتماع البشري من الحدود المحلية و الإقليمية إلى العالمية، و العناصر الأساسية التي تحكمت في صيرورة هذه التحولات هما مبدآن: " مبدأ الاندماج العالمي Le principe de l'intégration mondiale " للمجتمعات البشرية و الدول في منظومة عالمية واحدة، و " مبدأ الاعتماد المتبادل Le principe de l' interdépendance " بين الدول في كل المجالات و على جميع الأصعدة. و هذان المبدآن هما اللذان تحكما في نزوع البشر نحو الاجتماع، و تشكيل جماعات بشرية تقوم على تبادل العلاقات بين الأفراد و الجماعات منذ فجر التاريخ البشري، و هذا أمر فطري و طبيعي بالنظر إلى الإنسان باعتباره كائنا ضعيفا إزاء الطبيعة، و يواجه مصيرا مشتركا مع بني جنسه، و لهذا فاندماج الأفراد البشرية في مجتمع واحد يكون قد رافق الحياة الاجتماعية عبر كل مراحل تطور المجتمعات، و منذ مرحلة الصيد و الجمع، ثم مرحلة الاستقرار و اكتشاف الزراعة و تدجين الحيوانات، إلى ظهور المدنية و بناء الحضارة و العولمة.

و في كل مرحلة من مراحل هذه الصيرورة يتسع هذا الاندماج و الاعتماد المتبادل ليشمل أكبر عدد ممكن من المجتمعات البشرية، خاصة مع تطور وسائل الاتصال و التنقل عبر أقطار العالم، فكانت الهجرة و التدفقات السكانية عبر الحدود، و اتساع شبكة التجارة العالمية، إحدى قنوات اتصال المجتمعات البشرية و احتكاكها ببعضها البعض، و من خلال ذلك حدث تجانس ثقافي و حضاري فيما بينها، و أصبحت إمكانية حدوث اندماج عالمي أمرا ممكنا و هي العولمة.

لذلك فمهما تعددت قنوات هذا التقارب و التجاور بين شعوب العالم عبر التاريخ، فلم يكن ذلك وليد الحاضر بقدر ما كانت له جذور عريقة في التاريخ البشري، لهذا قال " دينيس سميث " في كتابه " الأجندة الخفية للعولمة ": "... و ينسحب الأمر ذاته على تحليل العولمة، فبتطبيق هذا الاتجاه، نكتشف من خلال التحليل التجريبي أنها عملية تاريخية

اجتماعية معقدة شديدة التشابك مع عمليات أخرى تحركها آليات مميزة، تكشف أعمالها عن نفسها من خلال جذور ضاربة في أعماق التاريخ، و اكتشاف هذه الأشياء عن العولمة يعطينا فرصة أكبر لإدراك مكاننا الحقيقي في هذه العملية، و ما هي الخيارات المستقبلية المتاحة لنا. "[1]

و هذا يعني أن المراحل التاريخية المتعاقبة بداية من مرحلة الصيد و الجمع إلى مرحلة اكتشاف الزراعة و الاستقرار، ثم مرحلة تأسيس الحضارة و الصناعة، ما هي سوى توسيع لمجالات تقارب الشعوب و احتكاكها مع بعضها البعض، و جعل ذلك أكثر تنظيما، وإن لم يخلو هذا الاحتكاك من الصراعات و التناقضات، و أشكال الهيمنة و التسلط لبعض الشعوب على شعوب أخرى، إلا أن ذلك كان في سياق التأثير في حركة التاريخ، و التحكم في الأحداث إذا أدركت الفرص المتاحة لها، و أحسنت استغلالها، مع أن التاريخ نفسه هو الذي يصنع الأمم و يربط فيما بينها بعلاقات اقتصادية و اجتماعية، و ثقافية، و سياسية، فيحدث بذلك فيها اندماجا لشعوبها، بأن يخضعها لمختلف قنوات الاتصال، و أشكال الاعتماد المتبادل، ذلك هو جوهر العولمة الحالية.

و من ثم فإن فهم الجدلية التاريخية التي تتجه بالبشرية نحو العولمة، يقتضي النظر إلى مبدأ الاندماج الاجتماعي العالمي و مبدأ الاعتماد المتبادل، على أنهما المبدآن الطبيعيان اللذان يعبران عن قدرة الإنسان على إدراك وجوده، و سيادته على نفسه و انسانيته، و كذا قدرته على تطوير هذا الاجتماع و جعله أكثر مرونة في الاتساع و الشمولية حتى يخرج من المجال المحلي الضيق إلى المجال العالمي، و من ثم فالاجتماع مع غيره من الناس في بيئة اجتماعية واحدة سواء في شكل أسرة أو عشيرة أو قبيلة أو دولة أو مجتمع دولي، لا يعبر بذلك سوى عن طبيعته الاجتماعية و ليس اثبات لفرديته، لأن هذه الفردانية لا معنى لها خارج الجماعة، سواء أن كان فردانية شخصية أو فردانية جماعية، و يعني ذلك أن الإنسان خارج المجتمع لا وجود له كإنسان كما قال في ذلك أميل دوركهايم، و بنقس الصورة فإن المجتمع او الدولة يهمشها التاريخ إذا بقيت خارج المجتمع الدولي الذي يخضع لشبكة من العلاقات و القوانين الدولية.

---

[1]- دينيس سميث، **الأجندة الخفية للعولمة**، ترجمة: علي أمين علي، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ط1 2011، ص 17.

لهذا كان اندماج الإنسان في الجماعة البشرية ضرورة طبيعية انسانية، كما أن اندماج الدولة أو المجتمع في النظام العالمي أو العولمة ضرورة طبيعية أيضا و تاريخية، بغض النظر عن تلك الاختلافات الثقافية العرضية و المصطنعة، لأن هذه الاختلافات الثقافية التي تتشبث بها بعض الأطراف، و تجعلها جوهرية بالنسبة للوجود الاجتماعي، سرعان ما تفقد قيمتها عندما يتعلق الأمر بمواجهة مصيرا مشتركا تفرضه المصادر الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في العالم، دون أن تميز بعض المجتمعات عن الأخرى، و لا تقدر أية دولة مهما كانت قوتها أن تتصدى لهذه المصادر التهديدية بمفردها، لكونها ذات طابع عالمي عابرة لحدود الدول، و لها تداعيات خطيرة مباشرة أو غير مباشرة على البنية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية للدول، فحتى و إن استهدفت دولة معينة مباشرة في تستهدف في الوقت نفسه بقية دول العالم بشكل غير مباشر، و نجد من بين هذه المصادر التي تهدد الأمن الإنساني في العالم، الحركات الإرهابية الدولية متعددة الجنسيات، و الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول، و أيضا قضية التدهور البيئي و الكوارث الطبيعية، و مشكلة الهجرة و حركات اللاجئين الدوليين، و مشكلة الفقر و أزمة الأمن الغذائي، و غيرها من القضايا ذات الطابع العالمي، و هي تشكل اليوم تحديات العولمة الراهنة، و في هدا السياق تبرز حركات التضامن المحلية و العالمية، و هي حركات ذات طابع إنساني عالمية الأبعاد، لا علاقة لها بألوان الناس و لا بديانتهم و معتقداتهم أو ثقافاتهم، و لا بانتماءاتهم العرقية أو جنسيتهم، و هي لا تكترث لحدود الدول وسياساتها الداخلية الخارجية. و في هذه الحركات التضامنية تتجلى الطبيعة الإنسانية الاجتماعية الجوهرية التي تتجه نحو تشكيل الفضاء الاجتماعي العالمي المتجانس أو العولمة.

و من ثم فالحركية التاريخية الجدلية التي يتحكم فيها مبدأ التناقض و الصراع ثم الاستقرار، لا تعكس لنا سوى صيرورة الاجتماع البشري التي يتحكم فيها مبدأ الاندماج الاجتماعي و مبدأ الاعتماد المتبادل، و انتقالهما من المجال المحلي إلى المجال العالمي. و خلال هذه الصيرورة يصنع الانسان الآليات التي تمكنه من تحقيق هذا الانتقال، لأن ذلك يعبر عن إنسانيته في أرقى صورها و مستوياتها، و في الوقت نفسه يقضي تدريجيا على الطابع اللاإنساني الذي كان يتحكم في بعض سلوكاته الاجتماعية عبر مراحل نشوء المجتمع

و تطوره، لا سيما الحروب و الصراعات و الاستعباد و الهيمنة، ربما لم يتخلص منها نهائيا إلى حد الآن و لكن في طريقه إلى ذلك عندما تحصل العولمة الكاملة.

و تبرز هده الآليات من خلال تأسيسه للحضارة التكنولوجية و المعرفة العلمية و التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي و الديمقراطية، و هي كلها آليات أفرزتها شروط الوجود الاجتماعي ويثور بها الإنسان على أشكال الوعي التي تظهر له على أنها غير كافية لتحقيق التجانس الاجتماعي ذات البعد العالمي، لذلك كانت الثورات الفكرية العلمية و الفلسفية و الثقافية، و الثورات الصناعية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي حدثت عبر التاريخ البشري كلها، ثورات من أجل تحرير الإنسان من الطابع اللاإنساني، إلى تعزيز إنسانيته و طبيعته الاجتماعية الخيرة على المستوى العالمي، و من ثم تكون العولمة من العناصر الطبيعية و الفطرية لنزوع الإنسان الطبيعي إلى تشكيل المجتمع الكامل، الذي يجد فيه كل مقومات إنسانيته.

غير أن الأنانية الفردية و حب التملك و البحث عن المنفعة الخاصة سرعان ما سيطرت على الاجتماع البشري، منذ مرحلة الاستقرار في المجتمع الزراعي الأول عندما استولى الإنسان على قطعة أرض و استصلحها و قال هذا لي، لأن الأرض و ما تنتجه من خيرات كانت مشاعة بن الناس، خلقها اله لكي ينتفع منها الإنسان و الحيوان على السواء، لكن احتكار قطعة أرض و تحريم الآخرين من الانتفاع بها، كان السبب الأول في ظهور الملكية الفردية التي أخذت شكلا اجتماعيا و اقتصاديا مشروعا، خاصة بعدما نشأ نظام التوريث. و قد عمل الإنسان منذ تلك اللحظة على تبريرها بشتى الطرق و الأشكال الإيديولوجية، موظفا في ذلك كل الآليات الفكرية الفلسفية و العلمية، و التنظيمية و الأخلاقية و الدينية، و في الوقت نفسه يبرر مشروعية الهيمنة و التسلط على أنه أمرا طبيعيا ما دام الناس متفاوتون طبيعيا في قدراتهم العقلية و الجسدية، فتحول مبدأ الاعتماد المتبادل و مبدأ الاندماج من كونهما محرك عجلة تقدم الاجتماع البشري نحو الكمال، إلى قواعد تقف عليها سياسة الهيمنة و التسلط، و هي تتخذ أشكالا مختفة باختلاف المراحل التاريخية.

و إذا كان ذلك يحدث على مستوى المجتمع و في نطاق إقليمي ضيق جغرافيا، و يمارسه الأفراد، فإنه في عصر العولمة أصبح يمارس على مستوى المجتمع العالمي،

و في نطاق غير محدود جغرافيا، و تمارسه مؤسسات متكتلة في شكل شركات عالمية عملاقة عابرة للأوطان و متعددة الجنسيات، و هي لها من القوة ما يمكنها من أن تتحكم في النظام العالمي و في سياسات الدول، و توجه ذلك إلى ما يخدم مصالحها الواسعة، و التي تجعلها تقرر مصير كل شعوب العالم.

و لهذا يتبين لنا أن الطابع السلبي للعولمة ليس من ذات العولمة، و لا من طبيعتها كنظام عالمي جديد، إنما هو نتاج طريقة توظيف الإنسان لمنتجات الحضارة البشرية التي تراكمت عبر التاريخ البشري، خدمة لأنانيته التي قتلت فيه كل قيم الإنسانية.

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم

1- المصادر بالغة العربية

1- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي**، ط 2 ، القاهرة : دار الكتاب، 1999.

2- برهان غليون؛ سمير أمين، **ثقافة العولمة و عولمة الثقافة** ، ط 2، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000.

3- بهاء شاهين، **العولمة و التجارة الاليكترونية**، ط 1، القاهرة: مطابع الفاروق الحديثة، 2000.

4- جلال أمين، **العولمة**، دار الشروق – القاهرة، طبعة 2009.

5- جان بيير فارنيي،. **عولمة الثقافة و أسئلة الديمقراطية**، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، حيدرة: دار القصبة للنشر، 1999.

6- حافظ محمد عبده؛ أحمد جامح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، 1997/1996.

7- أحمد جلال عز الدين. **الإرهاب و العنف السياسي**، دار الحرية للنشر، 1986.

8- حسين أحمد شحاتة،. **البيئة و المشكلة السكانية**، مكتبة الدار العربية للكتاب – القاهرة، ط 1، 2001.

9- حسين عمر،. **الاقتصاد و العولمة**، دار الكتاب الحديث للنشر– القاهرة.

10- حسين حنفي؛ صادق جلال العظم، **ما العولمة؟**، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط2، 2000.

11- دنيس سميث، **الأجندة الخفية للعولمة**، ترجمة: علي أمين علي، المركز القومي للترجمة – القاهرة، ط 1، 2001.

12- روبرت. لافون، **الانفجار السكاني**، ترجمة: نبيه الأصفهاني، مراجعة: جورج عزيز، شركةترادكسيم– جنيف، 1977.

13- زبيجنيف بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي و ضروراته الجيوستراتيجية الملحة)**، ترجمة: سليم أبرهام، تدقيق: جورج عيسى، دار علاء الدين للطباعة و النشر – دمشق، ط1، 2000.

14- السيد محمد السريتي،. **الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية(رؤية إسلامية و دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع – القاهرة، 2000.

15- السيد ياسين، **الوعي التاريخي و الثورة الكونية (حوار الحضارات في عالم متغير)**، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية لمركز الأهرام – القاهرة، ط2، .1996

16- سمير أمين، نحو نظرية للثقافة(نقد التمركز الأوروبي و التمركز الأوروبي المعكوس)، منشورات Anep- الجزائر و دار الفارابي – بيروت، ط1، .1989

17- عبد الرحمن خليفة؛ فضل الله إسماعيل محمد، **في الأيديولوجيا و الحضارة و العولمة**، مكتبة بستان المعرفة لطبع و نشر و توزيع الكتب، ط 1، 2001.

18- عبد الرحيم صدقي،. **الإرهاب السياسي و القانون الجنائي**، دار النهضة العربية، 1985.

19- عبد الرحيم صدقي،. **الإرهاب**، دار شمس المعرفة، .1994

20- عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي** الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر **2001**، مجموعة النيل العربية – القاهرة، ط 1، .2003

21- عبد الواحد العفوري،. **العولمة و الجات: التحديات و الفرص**، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

22- عبد الله لحود؛ جوزيف مغزل،. **حقوق الإنسان**، ط 2، بيروت: منشورات عويدات، .1985

23- عصام عبد الفتاح؛ عبد السميع مطر،. **الجريمة الإرهابية**، دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية، .2005

24- عزت السيد أحمد، **انهيار مزاعم العولمة ' قراءة في تواصل الحضارات و صراعها)**، منشورات اتحاد كتاب العرب – دمشق، 2000.

25- فرانكلين برل. **الجوع(أقصر طريق إلى يوم القيامة)**، ترجمة: حسني عايش، دار القلم – بيروت، ط1982،1.

26- فرانسيس فوكوياما،. **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، ط 1، القاهرة: مركز الأهرام للطباعة و النشر، .1993

27- فهمي جدعان، **المقدس و الحرية (أبحاث و مقالات من أطياف الحداثة و مقاصد التحديث)**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 1، 2009.

28- محمد السماك،. **الإرهاب و العنف السياسي**، بيروت: الشركة العالمية و دار الكتاب اللبناني، 1986.

29- محمد حافظ عبده؛ أحمد جامح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، 1996.

30- محي الدين مسعد،. **ظاهرة العولمة، الأوهام و الحقائق**، ط 1، مكتبة و مطبعة الإشعاع، 1993.

31- مصطفى حجازي،. **حصار الثقافة بين القنوات الفضائية و الدعوة الأصولية**، المركز الثقافي العربي، ط 1، .1998

32- مصطفى النشار، **ضد العولمة**، دار قباء للنشر و التوزيع – القاهرة، ط1 .1999
33- مصطفى المصمودي **شبكة الاتصال الدولية: واقعها و مستقبلها**، ندوة الاعلام و المعلوماتية، تحديات القرن الواحد و العشرين، معهد الدراسات الديبلوماسية – الرياض، ط 1، 1995.
34- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. **حالة اللاجئين في العالم**، بحثا عن حلول، ترجمة : مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط ،1 القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1996.
35- يحي اليحياوي، **العولمة... أية عولمة؟**، إفريقيا الشرق، 1999.

2- المراجع باللغة العربية

1- الأب صبري المقدسي، **الموجز في المذاهب و الأديان، (الجزء الأول)**، مكتب الأستاذ سركين أغاجار، ط 1، 2007.
2- أبو حامد الغزالي، **المنقذ من الظلال**، تحقيق و تصحيح: سعد سليم الفقي، دار ابن خلدون للنشر و التوزيع- الإسكندرية.
3- أبو اسحاق الكندي، **رسائل فلسفية**، تحقيق و تقديم و تعليق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي- القاهرة، ط 2، 2005.
4- إبراهيم توهامي؛ إسماعيل قيرة؛ عبد الحميد دليمي،. العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، عين مليلة: دار الهدى للنشر و التوزيع، .2004
5- أ. بران، بول ؛ م. سويزي، بول. **الرأس المال الاحتكاري**، ترجمة: حسين فهمي مصطفى، مراجعة: إبراهيم سعد الدين، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر القاهرة، .1971
6- أحمد شفيق، **الرق في الإسلام**، ترجمة: أحمد زكي، مكتبة الفائدة للنشر – مصر، ط 1، 2010.
7- أرسطو، **السياسة**، تجمه من الأصل الإغريقي إلى الفرنسية: بارتلمي سانت هيلر، ترجمه من الفرنسية إلى العربية: أحمد مصطفى السيد، دار القومية للطباعة و النشر – القاهرة،.
8- أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية(الجزء الأول)**، ترجمة: نقولا زيادة، دار الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 1981.
9- ألبرت شفيتسر، **فلسفة الحضارة**، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، مراجعة: زكي نجيب محمود، المؤسسة المصرية العامة للترجمة و النشر و التأليف، مطبعة مصر مارس .1963
10- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماكس)، دار المعارف – القاهرة، ط 5، 1995.

11 – أميرة حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية (تاريخها و مشكلاتها)**، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع – القاهرة ، طبعة جديدة .1998

12– إميل دور كهايم، **علم الاجتماع و الفلسفة**، ترجمة: حسين أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة، ط1، .1966

13– إيان تاتيرسول، **العالم من البدايات حتى 4000 قبل الميلاد**، ترجمة: حازم نهار، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث "كلمة" – أبو ظبي، ط 1، 2011.

14– باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، دار الأهلية للنشر و التوزيع – عمان، ط1 2003.

15 – برتراند رسل، **الدين و العلم**، ترجمة: رمسيس عوض، دار الهلال للطباعة و النشر و التوزيع – مصر 1997.

16 – بيتر فارب، **بنو الإنسان**، ترجمة: زهير الكرمي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 67، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت، يونيو 1983.

17 – توبي.أ. هف، **فجر العلم الحديث**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت، أغسطس 2000.

18– جان جاك روسو، **خطاب في أصل التفاوت و أسسه بين البشر**، ترجمة: بولس غانم، تدقيق و تعليق و تقديم: عبد العزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت يالتعاون مع اللجنة الوطنية اللبنانية لليونيسكو، ط1، 2009.

19– جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبوسنة، تقديم و مراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة – مصر، ط1، .1997

20– جون لوك، **مقالتان في الحكم المدني**، ترجمه من الأصل الإنجليزي إلى اللغة العربية و علق عليه: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع – بيروت .1959

21– جيمس فرايزر، **الغصن الذهبي (دراسة في السحر و الدين)**، ترجمة نائف الخوص، دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع – دمشق، ط 1، 1994.

22– حبيب الشاروني، **فلسفة فرانسيس بيكون**، الشركة الجديدة، درا الثقافة – الدار البيضاء – المغرب، ط 1، .1981

23– حسين مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية (المجلد الأول)**، دار الفارابي للطباعة و النشر – بيروت، ط 2، 2008.

24 – حسين أمين، **المال و طبيعة البشر**، مؤسسة الفجر للطباعة و النشر و التوزيع – القاهرة، ط 2، 1997.

25- روجي غارودي، **الأصوليات المعاصرة (أسبابها و مظاهرها)**، تعريب: خليل أحمد خليل، دار ألفين – باريس، طبعة .2000

26- رونيه دوبو، **إنسانية الإنسان (نقد علمي للحضارة المادية)**، تعريب: نبيل صبحي الطويل، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع – بيروت، ط 2، .1984

27- رياض الصمد ، **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، .1999

28- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد151، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت، يوليو.1990

29- عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة (الجزء الأول من كتاب العبر)**، ضبط المتن: خليل شحاتة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، .2000

30- عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة (الجزء الأول)**، تحقيق و تعليق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب للطباعة و النشر و التوزيع – دمشق، ط 1، 2004.

31- عبد السلام الترمانيني، **الرق (حاضره و ماضيه)**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت، نوفمبر .1979

32- عبد الرحمان بدوي، **فلسفة العصور الوسطى**، و كالة المطبوعات – الكويت، دار الفام – بيروت، ط 3، .1979

33- عبد العليم عبد الرحمان خضر، **أصل الأجناس البشرية بين العلم و الفرآن**، مؤسسة تهامة للنشر و التوزيع – جدة، ط 1ن .1987

34- عبد الرحمان مرحبا، **الكندي (فلسفته و منتجاته)**، منشورات عويدات – بيروت، ط 1، .1985

35- علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر – بيروت، 1984.

36- فرانسيس بيكون، **الأورغانون الجديد (ارشادات صادقة في تفسير الطبيعة)**، ترجمة: عادل مصطفى، رؤية للنشر و التوزيع – القاهرة، ط 1، .2013

37- ف. فولغين، **فلسفة الأنوار**، ترجمة: هنريت عبودي، مراجعة: جورج طرابشي، دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت، ط1، .2006

38- ف.هايد، **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى القديم في العصور الوسطى (الجزء الأول)**، ترجمة: أحمد محمد رضا، تقديم: عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، .1985

39- فؤاد زكريا، **جمهورية أفلاطون (دراسة و ترجمة)**، مراجعة الأصل اليوناني: محمد سليم سالم، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر 2004.

40- لويس عوض، **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية**، مركز الأهرام للترجمة و النشر – القاهرة، ط1، 1987.

41- مبروك غضبان. **التنظيم الدولي و المنظمات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1994.

42- محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم (العقلانية المعاصرة و تطور الفكر العلمي)**، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ط5، 2005.

43- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي ج1**، الاسكندرية 1993.

44- ملحم قربان، **قضايا الفكر السياسي**، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط1 1982.

45- محمد حمدي علي **الاكتشافات الجغرافية (من القرن 15 إلى نهاية القرن19)**، المطبعة الجمالية – القاهرة، ط 1، 1913.

46- محمد شريف بسيوني. **غسل الأموال (الاستجابة الدولية و جهود المكافحة الإقليمية و الوطنية)**، ط1، القاهرة: دار الشرق، 2004.

47- محمد أبو المحاسن عصفور، **معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم (من أقدم العصور إلى مجيء الإسكندر)**، المطبعة المصرية، 1968.

48- محمد عدنان مراد، **صراع القوى العظمى في المحيط الهندي و الخليج العربي**، مراجعة: شهيرة مراد، تقديم شاكر الفحام، دار دمشق للطباعة و النشر – دمشق، 1984.

49- محمود الخالدي، **العقيدة و علم الكلام**، شركة الشهاب للنشر و التوزيع – الجزائر، 1989.

50- موسى سلامة، **نظرية التطور و أصل الإنسان**، كلمات عربية للترجمة و النشر – القاهرة، ط 1، 1951.

51- ميشيل فاديه، **الإيديولوجية (وثائق من الأصول الفلسفية)**، ترجمة: أمينة رشيد سيد البحراوي، دار التنوير للطباعة و النشر – بيروت، ط1ن 1992.

52- نخبة من أساتذة التاريخ، **المدينة و الحياة المدنية (الجزء الأول)**، دار الحرية للطباعة و النشر – بغداد، 1988.

53- نديم البطار، **التاريخ كدورات إيديولوجية (فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية و الإيديولوجيات الحديثة)**، بيسان للنشر و التوزيع – بيروت، 2000.

54- هاشم صالح، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت، ط 1، 2005.

55- هانز رشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر – الإسكندرية، 2004.

56- يمنى طريف الخولي، **بحوث في تاريخ العلوم عند العرب**، مؤسسة هنداوي (سي.أي.سي)، المملكة المتحدة، 2007.

57- يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة – القاهرة، 2013.

58- يوليوس ليبس، **أصل الأشياء (بدايات الثقافة الإنسانية)**، ترجمة: كامل إسماعيل، دار المدى للثقافة و النشر – دمشق، ط 1، 1988.

59- وول ديوارنت، **قصة الحضارة (المجلد الأول، الجزء الأول)**، تقديم: محي الدين صابر، ترجمة: زكي نجيب محمود، دار الجيل للنشر و التوزيع – بيروت، بالاتفاق مع المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم – تونس، ط 1، 1988.

3- المصادر باللغة الأجنبية

.

1- Nordine BenFerhate,. **Les multinationales et mondialisation**, édition DAHLEB.

2- Pierre De Senarclene,. **La mondialisation, théories, enjeux et débats,** 2eme édition, Paris : édition Armond Colin ,2001.

4- المراجع باللغة الأجنبية

3- Vladimir Lénine, **L'impérialisme stade suprême du capitalisme,** Paris :édition ,sociale,1952 .

5- الجرائد و المجلات بالغة العربية

1- جريدة الخبر ليوم 15 أفريل 2004.

2- جريدة الخبر ليوم 18 جوان 2005.

3 – علي بوشربة. **مجلة الجيش**، العدد 546، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفيي 2009.

4- وردم، باتر محمد علي ؛ فرحات، عماد. **مجلة البيئة و التنمية**، المجلد 10، العدد 85، يصدرها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أفريل 2005.

5 – نادر، نور الدين محمد. **أزمة الغذاء العالمية و انعكاساتها على السياسة الزراعية المصرية**، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة 19، العدد 200، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية جريدة الأهرام، يونيو .2009

6 – إدوارد غولد سميث. **مجلة معالم**، العدد 4، دار النشر مارينور

7 – طلال محمد مفضي بطانية. **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، العدد 9، جامعة باتنة، شهر جانفيي، 2004.

8 – محمود فهمي حجازي، **مجلة الهلال**، مارس .2001

9 – أحمد صدقي الدجاني، **مفهوم العولمة و قراءة تاريخية للظاهرة**، جريدة القدس، 06 /02 / .1998

10 – السيد ياسين، **في مفهوم العولمة**، محلة المستقبل العربي، العدد 288، فيفري .1998

11 – الحبيب الجنحاني، **ظاهرة العولمة (الواقع و الآفاق)**، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت، أكتوبر/ ديسمبر 1999.

_ أحمد مجدي حجازي، **العولمة و تهميش الهوية الوطنية**، مجلة عالم الفكر

– عبد الخالق عبد الله، العولمة: **جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر.

– حسين توفيق إبراهيم، **العولمة: الأبعاد و الانعكاسات السياسية**، مجلة عالم الفكر.

– محمد شرمان، **عولمة الاعلام و مستقبل النظام الاعلامي العربي**، مجلة عالم الفكر.

12 – خليفة عبد القادر، فطمة سالمي، **دور المؤسسات التربوية في إدماج الفرد في المجتمع**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 15 / 06 / 2014، جامعة ورقلة، على الموقع الإليكتروني: https://dspace.univ-ouaregla.dz/jspui/bitstream123456789/6564/s1501pdf

13 – مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، **توسيع حلف الناتو و تحولات عالم جديد**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد 9، فيفري2005.

6- الجرائد و المجلات باللغة الأجنبية

1- Acte de colloque internationale sur **la mondialisation et la sécurité** tenu à Alger du 04 au 07 mai 2002 , organisé par le conseil de la nation et la commission de la défense national, édition ANEP , 200.

2-Chronique de l'ONU . **le défi de l'inégalité** , N° 2, 2004.

3 – David BOLDUC ; Amine AYOUB, **La mondialisation et ses effets**, revue de la littérature, Green university, LAVAL ? Québec Canada, Novembre 2000.

4 – Sous la direction de Moufida GOUCHA et autres, **la philosophie politique et horizon cosmopolitique**, la journée de la philosophie de l'UNESCO 2004 , UHESCO, secteur des sciences sociales et humaines,2006.

7- التقارير الدولية

1- تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي، **جيران في عالم واحد**، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 201، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت، سبتمبر 1995.

2 – لجنة إدارة شئون المجتمع الدولي. **جيران ي عالم واحد**، ترجمة: مجموعة من المترجمين، إشراف: عبد السلام رضوان، سبتمبر 1995.

3 – **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 (أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)**، إصدار: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية (الموقع الإلكتروني: www.arab.hdr.org, أو www.undp.org/rbas

4- **تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة**، مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية و السبعون، متابعة مؤتمر قمة الألفية.

5- **الأمم المتحدة، تقرير حول نمو السكان في العالم في الموقع الإليكترني :**
https://www.un.org/or/sectins/issues-depth/population

8- الموسوعات و القواميس

1- منجد **LAROUSSE** فرنسي – فرنسي مادة: **Monde**

2 – الموسوعة الحرة **Encarta** 2007 و 2008.

3 – معجم المعاني الجامع و الوسيط، عربي – عربي، مادة: **عولمة**.

4 – أندري لالاند **الموسوعة الفلسفية، المجلد الأول (A – G)**، مادة: **Universalisme**، تعريب: خليل أحمد خليل، إشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات – بيروت ط2، 2001.

6- **الموسوعة الفلسفية المختصرة**، نقلها من الإنجليزية: فؤاد كامل؛ جلال العشري؛ عبد الرشيد الصادق، مراجعة و إشراف: زكي نجيب محمود، دار القلم – بيروت.